



الملك
من هو على كل شيء قدير
محمد امين

بابية كما في
بغة مؤكدة
لث لانه للعهد
معرف باللام اي الكاين
حالة له على تعريف متعلقه
موصول مع بعض صلته ولا يجوز
من المبتدأ عند من يجوز انتصاب
في الظرف الواقع خبر اعني
توهم من ان هذا التركيب يستلزم كون الشيء ظرفا
في القسم الثالث وقد جعله ظرفا فقط لان معنى
في بيان المعلومات الملقبة بالمعاني والبيان و
م ان اسماء العلوم المدونة كالنحو والصرف و
صة كما اشتهر من ان حقيقة كل علم مسائل
منها فكل علم بالمعنى الاول عبارة عن معان مخصوصة
الاول فاذا اريد ان يعبر بالالفاظ عن
المعاني

الدالة
والافا
الظاهر واما عن
المصنف التي
الالفاظ او النقوش
المخصوصة التي هي الما
الالفاظ المخصوصة انما هي
الا ان هذه الظرفية مجازية
لما كانت منوطة بملابسة الصدر صارت ملابسة الصدر عامها مجدي
الفلانية في تحريم الخمر اي في بيان حرمة الخمر فان الاية الفلانية لما
وردت لافادة حرمتها صار بيان الحرمة كانه ظرف محيط بالاية الكر
الثالث في علمي المعاني والبيان فان الالفاظ المخصوصة لما كانت مد
كان بيانها كانه ظرف محيط بتلك الالفاظ و لا
اوعية وقوالب لانفس المعاني لكونها
صدرى العلمين والغرض فيهما فصلان لضبط معاقد
ظرفا لكل واحد من المقدمة والفصلين بناء على ان كل واحد منهما جزءا من القسم الثالث و

كون الالفاظ
ة منها وفيه مقدمة لبيان
بحوث فيهما جعله القسم الثالث
احدهما جزءا من القسم الثالث و

موئة و
ما في الحملة سا
ه يتوقف على تصورها
عن جميع اغياره
ويتوقف ايضا على الحد
طلبه بالجزم والاجتهاد الذى
عقد الشئ وربطه اى موضوع
بانم جزئه الصورية الى اجزائه المادية
ن موضوعهما ومباديهما التصورية والتصديقية ستجيبا معاقد
علم ومباديه كالمعاقد بالنسبة اليه لابتنائه عليهما وارتباطه بهما اشد
نا من اجزاء العلوم وان لم يكونا جزئين حقيقة لما اشتهر من ان حقيقة كل
نا ان كل علم مبنى على موضوعه ومباديه مرتبط بهما اما على موضوعه
على ان موضوع المسئلة اما نفس موضوع العلم ... فلان موضوعات
عرضه الذاتى والعلم انما يتحقق باجزائه التى هى ... او فرد منه او عرض ذاتى
مسائله والمسائل انما تتحقق ... موعاتها التى هى راجعة الى موضوع العلم فتبين ان موضوع
كل علم بمنزلة معاقده اى موضع انعقاده وتحققه باجتماع اجزائه واما على مباديه فلان

مبادى

و ...
بها تلك التي
الدلالة قوله
ومعنى الكلام ان
كل واحد منهما لتوقف
والتصديق بها شدتها المخ
المعانى من موضوعاته ومباد
معاقد علم البيان و ضبط الكلا
المذكورة في القسم الثالث ليحيط بها الى ... طه اجمالية ويكون على بصيرة في طلبه
فلذلك قال لضبط معاقدهما اشارة الى ضبط ما يبتنى عليه مسائلهما الذى هو الموضوعات
والمبادى واردفه بقوله والكلام فيهما اشارة الى ضبط نفس مسائلهما اجمالا المقدمة
مبتدأ حذف خبره لتقرب ما يدل عليه وهو قوله وفيه مقدمة لبيان حدى العلمين والنوض
فيهما وتقدير الكلام المقدمة في بيان حديهما والنوض فيهما اعلم ان علم المعانى هو تتبع
خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف
عليها عن الخطائ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره وكلمة اعلم لافادتها حث
المخاطب على ان يلقى سمعه لما يرد بعدها بقلب حاضر وفهم ثاقب تدل على ان للمصنف

... ر ... اعتبار
د ... فيكون صوابا
... المذكورة وكذا معرفة
... يسمى علم المعاني و
... ه كالاسناد اليه للاسم و
... ر بالقياس الى بارع الفاضل
... ب هي الخصوصيات والكيفيات التي
... حذوها فان الالفاظ المنطوقة
... المعاني
من حيث انها اصوات مكيفة بكيفيات لا وقف الا خصلية لها وكذا المعاني الثواني التي هي الاغراض
التي يصاغ لها الكلام ويريد المتكلم اثباتها او نفيها كترك الانكار ونحوه فانها مطروحة في البين
يستوي فيها البليغ وغيره بل مناط فضيلة التركيب وبلاغتها هو ان يترتب المعاني اللغوية
في النفس اولا ثم يؤتى بالالفاظ على حذوها فان تلك الكيفيات المعتبرة في المعاني على الوجه المذكور
هي التي يعبر عنها بالخواص والمزايا والبلاغة هذا توضيح ما ذكره المولى المتبحر في شرح هذا المقام
وحاول الشريف المدقق المتبادر من خواص التراكيب ما يختص بها اما بالقياس الى جميع ما عداها
وهي الخاصة المطلقة او بالقياس الى بعض ما عداها وهي الخاصة الاضافية فيندرج فيها
الصفات المختصة بالتراكيب سواء كانت راجعة الى هيئاتها التركيبية او الى مفرداتها الواقعة فيها

لاة

وما يتصل
من الاستحسان و
خواص التراكيب
وعدمه فان التركيب
فيحمل على انه قصدها و
بل ان صدورها منه اتفاقي
فانه كذ صار ما نقاوجا معا عنده
زيادة ... ر ...
من غير فائدة ويجوز ان يكون جزاء من ... ثمان قيود الحد لابد اذ يكون لاخراج شيء
البتة بل يجوز ان يكون بعض قيوده لمجرد بيان صفة المحدود ليكون العلم به اتم واكمل فان
قيل لو كان قصدا لاحتراز المذكور من تتمة الحد معتبرا في الحدود لزم ان لا يكون العالم الخالي
بتتبع الخواص المذكورة لغرض آخر علم المعاني كما اذا قصد بتتبعه الاقتدار على تأليف الكلام
البليغ او استكمال النفس بذلك او غير ذلك فالجواب ان اللازم من كون قصد الاحتراز
من تمام التعريف ان يكون الاحتراز المذكور مما ينبغي ان يقصده المتتبع بحيث على ان ذلك
الاحتراز فائدة دون هذا العلم لاجلها فلو قصد المتتبع بتحصيله غرضا آخر لم يخرج بذلك
عن كونه علم المعاني ولكا ... ل هو الامر الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص سمي
حالا باعتبار توهم كونه زمانا لورود الكلام على كيفية وخصوصية مناسبة له كما سيجيء

... فان قيل ... ان ... ه ... بسبب جميع ... التركيب من الاستحسان ... بينهما وبين التركيب ... المعتبرة في ... في مقام ... لتحصيلها ... الوقتية والعلاقات ... وليس من تتمة الحد في افادة البليغ ... الوجه ... المعاني ... فالخواص ... قريب ... الوضع ... التركيبية

...ان [illegible] الكلام الذي يؤثر
وبه مسند اليه او يكون [illegible] دلوه فان المذكور
صفيقة نحو الكلام ال... [illegible] م والتعريف والتنكير
و نحو ذلك ... عنه ... [illegible] يجب ان يكون الكلام
يورده ... [illegible] عليه صدق الكلي على الجزئي
لاشتماله على ... [illegible] ن كلاما مؤكدا برد الانكار و
فوتك ا [illegible] ن جزئيات ذلك الكلام ومشتملا على
الكيفية المعتبرة فيه فرعية المطابقة صدق [illegible] الجزئي بالقياس الى الكلي الصادق عليه
على خلاف مطابقة الكلي لافراده واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل
تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء لا الصادرة عمن سواهم لنزولها في صناعة البلاغة
منزلة اصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق ثم عرف علم المعاني بانه تتبع
خواص تراكيب الكلام واخذ فيه الخواص المضافة الى تراكيب الكلام واحتاج في معرفة
المضاف الى التفسير ومفهوم تراكيب الكلام الى تعيين المراد منه فانه مطلق متناول
للقسمين وهما التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة والصادرة عمن سواهم
فقدم تعيين المراد من تراكيب الكلام على تفسير الخواص وهو قوله واعني بخاصية التراكيب
ما يسبق منه الى الفهم الخ لما ذكر من ان معرفة المضاف من حيث هو مضاف يتوقف على معرفة
المضاف

تراكيبه عمن
لتلك الوجوه بل يكون
عنه في تراكيبها ء
الصادرة عنها على
وقوله وهي تراكيب البلغاء
بان فضل التمييز والمعرفة هو
التعيين بكونها تراكيب البلغاء
فالصحيح في سواهم للبلغاء وعلى الاول من له فضل تمييز وجاز ان يرجع الى البلغاء ايضا
والصناعة علم متعلق بكيفية العمل بان لا يكون مقصودا لذاته بل يكون المقصود منه
العمل سواء حصل بمزاولة العمل كعلم الخياطة او بدونها كعلم الطب مثلا وعلمي المعاني والبيان
فان كل ذلك من قبيل الصناعة لكون المقصود العمل فلذلك قال في صناعة البلاغة
واراد بها علمي المعاني والبيان وكلمة ما في قوله بحسب ما يتفق مصدرية اي بحسب الاتفاق
لا بحسب استعمال الفكر وفاعل يتفق ضمير يرجع الى المصدر الذي يدل عليه يصدر اي بحسب
ما يتفق الصدور ويجوز ان يكون موصولة اي بحسب ما يتفق مع تلك الاصوات من
الامور التي لا تقتضيها واعني بخاصية التراكيب ما يسبق منه الى الفهم عند سماع
ذلك التركيب جاريا مجرى اللازم له لكونه صادرا عن البليغ لا لنفس ذلك التركيب

... وابها
... على كل تقدير اي
فالحكمة في قوله
... سله مع انه بصدد
... ان المقصود بالتعريف
... لفظ المفرد دون الجمع واورد
... اصور به التعريف بل اورده
... تركيب
لمجرد تعيين المراد بلفظ التراكيب المذكورة في التعريف فالمناسب ح ايراد اللفظ الو
فيه بخصوصه فيصير خاصية التراكيب المأخوذة في حد علم المعاني وهي خاصية تركيب
البليغ في الافادة بما يسبق اي يتبادر من التركيب اي فهم ذي فطرة سليمة عند سماعه
ذلك التركيب حال كون ذلك المعنى السابق الى الفهم جاريا مجرى اللازم للتركيب اي بالح
الى الفهم في وقت دون وقت لان سبقه الى الفهم لما لم يكن لنفس ذلك التركيب من حيث
هو هو حتى يكون دائما مستمرا في جميع الاوقات بل كان بسبب صدور ذلك التركيب من البليغ
وسماعه منه كان سبقه الى الفهم مخصوصا بوقت صدوره عن البليغ وسماعه منه ولو
كان السبق لنفس التركيب لا لصدوره من البليغ لكان ذلك المعنى السابق الى الفهم لازما
للتركيب حقيقة كعكس القضية وعكس نقيضها ونتايجها الاقيسة فانها لوازم عقلية

نستجيل

... حمل حال
لمقتضى الحال
ذكر في تطبيق الكلام
المناسبة بين التا...
بثبوت شي لشي او انتفا
وقوله اولا زماله لما هو هو ...
اي يسبق الى الفهم حال كو...
لما هو هو اي لذاته كعكوس ا...
... فانها لوازم عقلية يستحيل انفكاكها
عن اصل التراكيب لذواتها وهذا القسم من الخواص يبحث عنه في الجزء الآخر من علم البلاغة
كما ان القسم الاول منها يبحث عنه في الجزء الذي نحن بصدده فانه زعم ان علم الاستدلال جزء
من علم البلاغة الا انه لما كان مبنيا على التحقيق البحت وحكم العقل الصرف والتحرز عن
شوائب الاصطلاح بخلاف ساير اجزائه المبنية على لطائف الاعتبارات الخطابية المستحسنة
بقوة القرائح فلم يستحسن ان يكون معها في قرن ولا ان يكون قسيما على حدة فافرده عنها
في تكملة للقسم الثالث وقد ذكر في صدر الكتاب ان بعضا من علم البلاغة مبني على لطائف
الاعتبارات الخطابية وبعضا آخر على التحقيق البحت ثم صرح في آخر القسم الثالث بان
كلا من بابي التحديد والاستدلال جزء من علم البلاغة وعرف علم الاستدلال بانه تتبع خواص

وهو الذي ... اليه بقوله جاريا مجرى اللازم له اي للتركيب

... ما وجد
... عنه اذا
... مثل ذلك التركيب اذا صدر
... خواص التركيب غير
... صدر من البليغ او من غيره
... التركيب وان كان لازالة انما
... شيئا من الخواص الخطابية
... الاستدلالية المبنية على الملازمات
المبنية على المناسبات الوهمية والعلاقات ...
العقلية والمناسبات القطعية لان قصد ذلك فرع الشعور بما بين اصل معنى التركيب وبين
المعاني الزايدة عليه من المناسبات الخطابية والملازمات العقلية القطعية وغير البليغ
لا شعور له بذلك فلا قصد فان قلت نحن نعلم قطعا ان غير البليغ قد يقصد بتاكيده الكلام
دفع الانكار وكذا قد يقصد بكلامه الاستدلال فيلزم ثبوت الخواص بتسميته لتركيب غير
البليغ ويلزم ايضا ان لا يكون سبق القسم الاول الى الفهم بسبب صدور التركيب من البليغ
قلت لا شك ان غير البليغ قد يقصد معان زائدة على اصل المعنى لكن ذلك نادر وفي
بعض المعاني الخطابية الظاهرة المناسبة او الاستدلالية البينة اللزوم ومثل ذلك
لا يسمى خاصية ولا يعتد به والصدور عن البليغ علة لكون القسم الاول جاريا مجرى اللازم

لا سبقه

التراكيب
الفطرة بالسلامة ...
حمل الفطرة السليمة
السلامة على العقايد ...
الجاهلية كانوا على الفطرة ...
الباطلة والاخلاق الردية
من كونه لمخاطب في فطرة
... المتكلم ...
بغضى مثل ما يسبق الى فهمك من تركيب ان زيدا منطلق اذا سمعته من العارف ...
الكلام من ان يكون مقصودا به نفي الشك او رد الانكار او من تركيب زيد منطلق من انه يلزم
مجرد القصد الى الاخبار او من نحو منطلق بترك المسند اليه من انه يلزم ان يكون المطلوب
به وجه الاختصار مع افادة لطيفة مما يلوح به مقامها لما فرغ من تعريف الخاصية مع ما هو
من تتمته اعني تعيين المراد من لفظ الفهم شرع في تمثيلها توضيحا لها فلا يتوهم ان قوله فاصل
اجنبي بين تعريف الخاصية وتمثيلها قوله مثل ما يسبق منصوب هو الرواية اما على انه بدل
من قوله ما يسبق او حال منه او على انه صفة مصدر محذوف اي سبقا ما يسبق ولا بد من
تقدير المضاف الى كلمة اي سبقا مثل سبق ما يسبق لان كلمة ما ليست مصدرية حتى يكون
المعنى مثل سبق بل هو موصولة لوجهين الاول رجوع المستتر في يسبق اليها اذ لا فاعل

احدهم

شوصيانة
يبق ضمير ...
ضمير يعود الى تركيب
التركيب المذكور فما هو كون
م محذوف في الموضعين اي
كيد مجرد القصد الى الاخبار
... وجه الاختصار وجعل
يلزم من
ومن انه يلزم ... ملق بحذف ...
ما يسبق الى الوهم في المثال الاول ان يقصد به نفي الشك او رد الانكار لا ان يلزم منه وحكم
ذينك المعنيين لان الكلام المؤكد قد لا يصدق باحدهما فلا يناسب ذكر اللزوم فيه
وذكر اللزوم والمثالين الاخيرين لكونهما اقرب الى اللزوم من الاول ولم يرد ان فيهما
لزوما عقليا لان الكلام المجرد عن التأكيد اذا جاز ان يحصل به نفي الشك او رد الانكار
فلا يكون عقلا مجرد الاخبار ولا مجرد القصد الى الاخبار واما الاختصار الحاصل
بحذف المسند اليه فانه وان كان لازما للتركيب المأخوذ مع حذف المسند اليه لزوما
عقليا لكنه للبهر بسبب اللزوم الى طلب افادته وذلك مما لا يلزمه قطعا وانما قال
او من نحو منطلق ولم يقل او من تركيب منطلق مع انه مراد تنبيها في التحقيق لكونه الحاصل
في تركيبا وان ما كان الاختصار الحاصل بحذف المسند اليه لازما عقليا نحو انه منطلق

لا بد صورة

... سبق اذا
... الثاني من ضعف
... لا الى السبق المدلول
وهكذا اذا عرف او علم اراد
فثبتا هذا في الكلام في المعلمين
السبق اذا عرف العارف بصيغة
او قيده اي جعله مجازا بتقييد او اطلاقه
عن المسند على حسب ما يجعلك ... في الكلا ... وافقا على ما ضر اليه بجميعها ولم من الحذف و
والذكر والتعريف والتنكير شيئا فشيئا اي اطلاعا مترتبا يحصل به الوقوف بعد الوقوف وجاز ان
يكون حذف مفاعيل هذه الافعال لقصد التعميم اي اذا عرف ما من شانه ان يعرف من كونه
مسندا اليه او غيره او نكر ما من شانه ان ينكر وكذا البواقي اي جاز ان يكون مفعول هذه الافعال
المسند اليه ويكون حذفه للاختصار بقرينة ما تقدم من كون المسند اليه معرفا او منكرا او ملفوظا او ان يكون
ما يتناول المسند اليه وغيره مما يصح ان يقع عليه هذه الافعال فيكون اعادة لفظ كذا مصدرة
بحرف التنبيه على الوجه الاول لكثرة الافعال المذكورة بعد هكذا او لكثرة الافعال مع عموم
المفعول على الوجه الثاني لان الاهتمام فيه يكون اكثر قيل قوله على ما يطلعك على جميع
ذلك هذا في الكلام في المعلمين ليس على ما ينبغي وكان المناسب ان يقول في الكلام في علم

قوله على جميع ذلك اشارة الى جميع ما سبق الى التفخيم من هنا الى التركيب

بلغ

لان الاهتمام في تعدد الكثرة

هنا فانه
لا لبسنا والحكم الى اثنين
وزيد اذا اصدر الفعل
يراد المعنى الواحد في طرق
يتميز بالوقوف على ذلك عدم الخطا
المعاني شرع في تعريف علم البيان
في
وكلمة
كلمة ان تورد لشك المخاطب وان كان
ان يقع في ان تكون للتفصيل مجمل
المتكلم وفي كلمة ان ان يكون لشك المتكلم
فانه لما ذكر ان القسم الثالث فيه مقدمة البيان حد العلمين وذكر حد علم المعاني كان مظنة
ان يقع في ذهن السامع ان حد علم البيان ماذا اورد تعريف علم البيان مصدرا بكلمة اما
تفصيلا للمجمل الواقع في ذهنه ثم انه صرح بذلك المعرفة في هذا الحد اشعارا بانها المرادة في
حد المعاني كما ان تصريحه بالتتبع هناك مشعر بان المراد بالمعرفة ههنا المعرفة الحاصلة بالتتبع
والاستقراء المدلول عليه بقوله ايراد المعنى الواحد لاستغراق عرفي اي علم البيان معرفة ايراد كل
معنى واحد من المعاني التي يدخل تحت قصده وارادته من غير تخصيص بمعين ولا تفصيل
لما لا يتناهى بالفعل فلا يرد من له ملكة ايراد معنى معين في الطرق المختلفة نقضا ولا يلزم
ان يكون صاحب البيان من يعرف ايراد كل معنى مما لا يتناهى على التفصيل بل يكفي الاجمال

فان

في عبارة
هذا المعنى اعني بجود
يكون فيه نوع خفاء قال
حال زيد كثير الرماد وهكذا
بل من حيث انها كيف تدل على جو
على جود زيد فلو فرضنا ان يكون
زيد فصاحب المعاني يكون مصيبا
ترجيح عنده لشيء من التراكيب المذكورة بل جميعها متساوية بالنسبة اليه لدلالة كل
واحد منها على ما هو مقتضى الحال يجب ... غير ترجيح لكن صاحب البيان لا يكون
مصيبا بايراد اي تركيب كان منها اذ يجوز ان يكون مقتضى الحال يجب عليه ان يورد التركيب
على جود زيد دلالة ظاهرة فيكون ايراد تركيب خفي الدلالة كزيد كثير الرماد خطا
فقد علم ان قولنا في الغرض المذكور زيد كثير الرماد صحيح اذا كان الغرض منه حصول
المراد من التركيب وخطا اذا كان الغرض منه حصول تمام المراد منه وذلك لانا اذا اردنا
بالمراد من التركيب هو ان يفهم منه المعنى الذي يقتضي الحال ان يفهم منه وقد حصل ذلك
في التركيب المفروض كما مر فهو صواب من هذه الجهة وما اردنا بتمام المراد من التركيب هو ان
تكون دلالته على المعنى المفهوم منه دلالة تقتضيها الحال ولم يوجد ذلك في التركيب المفروض

… ارادته الوقوف …
… بيان له انه يحتاج اليها بعد
… فالمراد بالواقف من اراد الوقوف
… عامة حاكم فيها على الذات المخصوص
… المعاني في زمان اتصافها بعنوان
… حال كونه واقفا ولذكر اول الواقف

الموضوع و
بمن اراد الوقوف وللـ … بوبا … نى تناول واحد والتعبير بيان المراد من
الكلام والتراجل في اللغة هو الماشي على قدمه والمراد به ههنا من لا يكون عارفا بقوانين المعاني
فلا يقدر على استخراج الفوائد من التراكيب … كما يقدر عليه العارف بها تشبيها له بالتراجل
الذي لا يقدر على السير كما يقدر عليه الراكب فالمصنف لما عرف علم المعاني بانه المعرفة الحاصلة
من تتبع الخواص المستفادة من تراكيب البلغاء وعرف علم البيان بانه معرفة ايراد كل واحد من
المعاني المعينة التي يقصد افادتها للسامع بطرق مختلفة في مراتب الوضوح علم ان علم
المعاني يبحث فيه عن خواص تراكيب البلغاء في الافادة وان علم البيان يبحث فيه عن كيفية
افادة التراكيب اياها من كونها واضح الدلالة عليها او خفي الدلالة لان معرفة ايراد كل ما
يقصد من المعاني في الطرق المختلفة الدلالة بالوضوح والخفاء انما يكون بان يبحث عن
كيفية دلالة الطرق عليها فيكون لكل واحد من معرفة خواص التراكيب وكيفية افادة التراكيب

اياها

… ملغه تجب
… عليه وضوحا وه
… ما بافة … التي تقطع الحادة
… ومع الدلالة على المعنى … ان يكون وضوح بعض
… اشتراك الكل في وضوح … الدلالة عليه واقتصر على ذكر الـ
… الزيادة في خفاء الدلالة … عند البلغاء وصرح بالنقصان
… وضوح … مفهوما من الزيادة … قد يكون مقصودا للبليغ في بعض
… المصدر … اي فاعلي الوضوح والخفاء والحقيقة صفتان لمدلول الكلام وتوصيف الدلالة بهما من
قبيل توصيف الشيء بوصف متعلقه ويجوز ان يكون من قبيل توصيف الشيء بحال نفسه بناء
على اختلاف نفس الدلالة في الظهور على حسب تفاوت اسبابها في القوة والمراد من الدلالة في
قوله بالزيادة في وضوح الدلالة الدلالة العقلية لامكان اختلافها بالزيادة والنقصان
في وضوح الدلالة بخلاف الدلالة الوضعية فانه لا يمكن اختلافها بها وذلك لان السامع ان كان
عالما بوضع تلك الالفاظ الدالة بالوضع على المعنى الواحد كان فهمه من كل لفظ منها كفهمه من الالفاظ
الاخر بلا تفاوت بينهن في الوضوح والخفاء وان لم يكن السامع عالما بوضعها لم يفهم منها شيء
بالدلالة الوضعية فضلا عن ان يختلف دلالتها عليه وانما قلنا يمكن الاختلاف في وضوح الدلالة
في الدلالة العقلية لانها عبارة عن الانتقال من معنى الى معنى آخر بسبب علاقة بين ذينك

كان ما يرتب
لا وصره ولا مع غيره
يوه الاحتراز المذكور
... رتب وضوح الدلالة عليه
... لى الفهم ونجاد به من المعاني
... مناسبة لها وبتمام المراد منه ما يعتبر
... ونقصانا بان يورد ذكر المعنى في
عبارة اوضح او في عبارة واضحة او خفية دون ذلك بحسب مقتضى الحال والمقام فلو اقتضى المقام
ان يورد المعنى في عبارة اوضح دلالة عليه فاورد فيما هو اخفى كان خطأ في مطابقة الكلام
بتمام المراد منه فان كيفية افادة الكلام اياه من توابع افادته المعنى وتتمتها والمتكفل بالاحتراز
عن الخطأ في الافادة هو علم المعاني عن الخطأ في كيفيتها علم البيان مثلا تادية معنى حصيلة
زيد بقوله وهو مضياف انه لمضياف فاهو الا مضياف الا هو قد صاف فلج كثير ونحو ذلك
هو ثمرة علم المعاني وبه الاحتراز عن الخطأ في ذلك وجعل الدلالة على ذلك مختلفة المراتب في
الوضوح وابرازها في صورة فهو كثير هو كثير الرماد او جبان الكلب او مهزول الفصيل على
وفق ما يناسب الحال والمقام هو ثمرة علم البيان وبه الاحتراز عن الخطأ فيه حتى لو ادى
معنى المضيافية في مقام ابتداء الاخبار بقوله انه كثير الرماد كان الخطأ فيه من جهة نظر المعاني

دون البيان

اي ما ...
خواص النظم ال...
على تمام مراده ...
عليها احسن وا...
من هذين العلمين ...
منه كيفية افادته ...
الكريم اعني على ...
الاحتياج وذلك لانه ... يعرف معاني ...
على تلك المعاني ومعرفة المعاني المفهومة منه انما يكون
بعلم البيان فظهر انه مفتقر الى العا...
... ومعرفة كيفية الدلالة انما يكون ... العظيم لا يمكنه ان يعرف ...
... من ... تناول تفهيم مراد الله تعالى من
كلامه القديم وكشف تمام مراده ... غير عارف بقواعد علمي المعاني والبيان وذلك
لان خواص التراكيب وكيفية دلالتها عليها ... الا بطول خدمة هذين العلمين فمن تكلم
فيهما وهو راجل ... في هذين العلمين يتكلم ... جب فكره وقيد فكر في جملة من تفسير القرآن
برايه فيحصل له الاثم العظيم لما ان راى النبي صلى الله عليه وسلم بقوله من فسر القرآن برايه فليتبوأ مقعده
من النار وقيل قوله الواقف على تمام مراده تعالى من كلامه يفتقر الى هذين العلمين مناف لمذهبه لانه كان
على مذهب المشايخ من المعتزلة ومذهبهم انه لا يمكن الوقوف على تمام مراداته تعالى من كلامه
وقوله هذا يقتضي ان يمكن الوقوف على تمام مراده تعالى من كلامه وهو مخالف لمذهبه وان الشارح بين
المدقق الى صوابه بقوله وقد عرفت ان المراد من الكلام هو الخواص وان تمام كيفية افادتها ولا
امتناع في وقوف البشر على تمام مراده تعالى بهذا المعنى وان كان وقوفه على جميع ما اراده من
كلامه ممتنعا عند بعض المعتزلة ومنهم المصنف وقيل اراد بوقوف البشر على تمام مراده تعالى وقوفهم
على تمام ما اراد الله تعالى من البشر وقوفهم عليه من كلامه وقوله الويل تنفير عن التقصير في تحصيلهما
وبيان لخطرة اهمالها فان من هجم في تفسير القرآن واستخراج لطايفه وهو مقصر في الوقوف على
قواعد العلمين اخطأ غالبا وان اصاب نادرا وكان مخطئا في اقدامه عليه برايه ومنه يعلم

غيرات

[illegible] يجرى منه مجرى
[illegible] الحديث والغرض
[illegible] علم المعاني والكلام
[illegible] غصن من الشجرة
[illegible] شعبة من علم المعاني
[illegible] الكتابة ههنا
[illegible] متوقف على حصول [illegible] المعاني كما ان الغصن [illegible] بيان متفرع من علم المعاني و
[illegible] الشجرة وذلك لان علم المعاني كما عرفت يبحث فيه [illegible] متفرع من الشجرة لا يحصل الا [illegible]
كيفية تمكن الافادة ولا خفاء ان كيفية [illegible] عن افادة التراكيب خواصها وعلم البيان
الشجرة وكالمركب بالنسبة اليه فكما [illegible] الافادة متفرعة على نفس الافادة نازلة بمنزلة
ان حق العلم الباحث عن كيفية الافادة ان يورد في الوضع عما يبحث عن الافادة نفسها
ليكون وضع الكلام مطابقا لما [illegible] الطبع لان المفرد وما يجرى مجراه متقدم بالطبع على
المركب وما يجرى مجراه على ما لا يخفى وقوله لا ينفصل يروى بتاء الخطاب على ان الجملة
صفة شعبة وبتذكير على انه صفة نام لكان والاعتبار الزائد هو الكيفية التي ضمت الى
الافادة على وجه الاضافة لا بطريق العطف عليها والا لكان علم البيان مركبا من علم المعاني
وغيره حقيقة وليس كذلك بل هو جار مجرى المركب لانه انما يكون مركبا منه حقيقة ان لو كان
مسائل علم المعاني والقواعد المذكورة فيه جميعها في علم البيان مع امور زائدة عليها وليس
ذلك بل كل واحد من العلمين مسائل مغايرة لمسائل الاخر فانه يجوز ان يعرف شخص جميع
انواع المجاز والكناية وكيفية دلالتها ولا يعرف علم المعاني كقولك للكلام مع المنكر يجب ان
يؤكد على حسب مراتب انكاره ومع الطامع خالى الذهن لا يؤكد نعم لو اراد صاحب علم
البيان ان يستعمل قوانين علمه في التراكيب الجزئية ويعرف صوابها عن خطائها لكان
عند ذلك محتاجا الى علم المعاني بخلاف صاحب علم المعاني فانه لا يحتاج في استعمال

قوانين
على كونه شعبة
على كونه كالمركب و
صلى الله عليه وسلم انه
جرى مجرى كانه
الا استدراكهما باعتبار
من موسى وقوله
آخرنا وكبرى القياس محذوفة [illegible] تادية [illegible]
الاول في ضبط معاقد علم المعاني والكلام فيه اعلم ان مساق الحديث يستدعى تمهيد
اصل وهو ان مقتضى الحال عند المتكلم يتفاوت كما ستقف عليه اذا قضيت الوطر في
التعرض له من هذا الكتاب باذن [illegible] ان مقتضى الحال المفتقر في تاديته الى ازيد من دلالات
وضعية والفاظ كيف كانت ونظم [illegible] التاليف بينها يخرجها عن حكم النعيق وهو
الذى سميناه في علم النحو اصل المعنى ونزلناه ههنا منزلة اصوات الحيوانات واخرى مقتضى
ما يفتقر في تاديته الى ازيد قوله في ضبط معاقد علم المعاني باضافة المعاقد الى علم المعاني
يدل على ان ضبط معاقد البيان مذكور في الفصل الثاني كما يدل عليه ايضا قوله في مطلع البحث
وفصلان لضبط معاقد هما فانه يدل على ان معاقد كل علم مضبوط في فصل على حدة
لكن قوله في اول علم البيان الفصل الثاني في علم البيان من غير تعرض لضبط المعاقد يدل
على ان ضبط معاقد علم البيان مذكور في هذا الفصل ايضا فالاولى ان يقال ضبط معاقد
البيان مذكور في الفصل الثاني لكن المصنف غير اسلوب الكلام هناك فقال الفصل الثاني
في علم البيان اى في ضبط معاقده والكلام فيه ولم يصرح بذلك اعتمادا على ما ذكره ههنا
اى في الفصل الاول والكلام بمعنى التكلم ومعطوف على الضبط ليحصل التناسب بين
المعطوف والمعطوف عليه لان الضبط معنى قائم بالمتكلم فلو حمل الكلام على التكلم لكان
من صفات المتكلم ايضا فيحصل التناسب بينهما بخلاف ما لو حمل الكلام على العبارات المخصوصة

[illegible] بيان كونه مستزادا [illegible] لا ينفصل نفى استزاد [illegible] من انتهى الغاية وذكر ما يعتبر عليه لخصوصية في النظم الى الكيفية وان تعلقت بالمستزاد منه على جهة الافتقار من غير ان يتحقق هناك فعل [illegible] الى على صيغة يكون له مستزادا ومنتهى نفى الفاء اليه ولا يذكر معها اداة الانتهاء كما في قوله عليه السلام انت منى بمنزلة هارون من موسى اى انت في القرابة بمنزلة كائنة نازلة منى

ا ح بما هو
عصل منحصرا
ما قدر العلمين موضو عاتهما
نها تفيد معاني خوا[illegible]
الدلالات والمراد
موضوعا له مطلق بل من
فه كما يتوهم من عبارة
[illegible] مقيدا بمقتضى ا[illegible] [illegible] منقرح [illegible] الى ازيد من دلالات وضعية
احتياج الى تمهيد ذكر الاصل على انقسام مقتضى الحال الى ذينك القسمين واستغنا القسم الاول
من علم المعاني ومعنى كلامه ان مساق الحديث اي ايراد الكلام في ضبط معاقد علم المعاني يقتضي
تقديم حكم يتوقف عليه الكلام في علم المعاني وهو [illegible] الحكم ان الكلام الذي يقتضيه الحال ان
يتكلم المتكلم في ذلك الوقت يختلف كما ستعرفه [illegible] ادا انتهى النوبة الى التعرض لبيانه
من هذا الكتاب فتارة يقتضي الحال كلاما لا يحتاج في ادائه الى ازيد من دلالات وضعية
اي مطابقية والفاظ كيف كانت فصيحة كانت او غير فصيحة ونظم لتلك الالفاظ يكون لاجل
مجرد التاليف بينها لا لغرض آخر وتارة اخرى يقتضي الحال كلاما يحتاج في ادائه الى ازيد من
دلالات مطابقية والفاظ كيف كانت ونظم يكون لمجرد التاليف وقوله يخرجها صفة لقوله ونظم
فان نظم الالفاظ وتاليف بعضها ببعض بحيث يفهم منها المعنى المستفاد من الهيئة التركيبية
يخرجها عن كونها في حكم النعيق في كونه لغوا خاليا عن الفائدة ويروى لمجرد التاليف بالباء المنقوطة
بنقطة واحدة تحتها ح متعلق بقوله يخرجها ومعناه ونظم لتلك الالفاظ يخرجها عن حكم النعيق
بسبب مجرد التاليف بينها والذي يشهد به الذوق السليم هو ان قوله فتارة واخرى تفصيل لقوله
ان مقتضى الحال عند المتكلم يتفاوت اي تارة يكون مقتضاه ما لا يفتقر واخرى ما يفتقر وان
حق قوله كما ستقف ان يكون موخرا عن القسم الثاني لانه المحتاج لان يفصل ويعتنى به في هذا
العلم الآانه بادر بطواله دفعا لان يتوهم من اول الامر ان تفصيله الذي شرع فيه واف بما يراد

من شان

من بيان
الحال الذي لا
ويرد عليه ايضا قوله
لانه يؤدي ومعه
اصوات الحيوانات
ثم قال ان تاليفها عن ا
المذكور فائدة حقيرة [illegible]
لا شتراكه مع عدم افادة فائدة زائدة على ما [illegible] [illegible] جميع والتمييز في تسميته [illegible]
الى ما لا يفتقر فان عني به المعنى احتيج في الثاني الى تقدير اي ممن ركناه لفظ وان عني به اللفظ
احتيج اليه في الاول اي مسمياهما فان قيل اذا كان ما لا يفتقر في تاديته الى ازيد من دلالات
وضعية قسما من مقتضى الحال مع انه [illegible] منزلة اصوات الحيوانات عند البلغاء وجب ان يصح
صدوره عن البليغ اذ البليغ يتكلم [illegible] ضيه الحال فاذا تكلم به البليغ كان كلام البليغ
بمنزلة اصوات الحيوانات لكن لا يجوز ان يكون كلام البليغ بمنزلة اصوات الحيوانات فيلزم
ان يصح صدوره عن البليغ نظرا الى كونه مطابقا لمقتضى الحال وان لا يصح صدوره عنه
لكونه بمنزلة اصوات الحيوانات وانه باطل واجيب بان الكلام الصادر عن البليغ وان اقتصر
فيه على الدلالة الوضعية على معناه الاول لا يكون منزلا منزلة اصوات الحيوانات لجواز
ان يكون المخاطب غير سليم الفطرة فلا ينتقل الا الى المعنى الموضوع له دون المدلولات
العقلية فالكلام المطابق فيما هو ما يؤدي المعنى الموضوع له اعني اصل المعنى باي تاليف
اتفق من التاليفات الصحيحة بحسب النحو فهو كلام بليغ مطابق لمقتضى الحال غير نازل
منزلة اصوات الحيوانات وانما يكون نازلا منزلتها اذا صدر عن غير البليغ فان البليغ يقصد
به معنى زائدا على اصل المعنى يفهمه السامع البليغ وهو تجريده عن الخواص رعاية لمقتضى
الحال فظاهر ان الخطا الذي نحن بصدده لا يجامع في الاول ادنى التمييز فضلا ان يقع
فيه من العاقل المتفطن وانما منار الخطا هو الثاني كلمة ان مع اسمها وخبرها في موضع

اى ضمير
والمراد بمن له
[...]ا قل المتفطن العار[ف]
[...]ياه وليس المراد به
[...]كذا لا يصدر الخطا
[...]ح الثانى فيفهم من هذا
[...]وقتيه عدم الخطا فاذا
[...]مع المعرفة بها فلا [...] بها والمراد بالاول ما لا يقتفى فى هادية الى ازيد
من دلالة وصفية والمنار موضع ثوران الغبار اى موضع ارتفاعه والمراد به ههنا
الكلام الذى يمكن ان يقع فيه الخطا تشبيها له بالمكان الذى يرتفع فيه الغبار ووجه التشبيه
بينهما ان الكلام الذى يقع فيه الخطا يشتبه حاله على الحافظ كما ان الموضع الذى ارتفع
فيه الغبار يشتبه حاله على الناظر وفضلا [...] يستعمل فى موضع يستبعد فيه الادنى
ويراد به استحالة ما فوقه ولهذا يقع بين كلامين متغايرين معنى نحو لكن ولكن والاكثر
استعماله ان يجئ بعد نفى صريح كقوله لا ياجع او ضمنى كما فى قولك تقاصرت الهمم عن طواهر العلوم
فضلا عن دقايقها ونصبه اما على الحال عن الضمير الذى فى قوله لا ياجع بمعنى فاضلا اى متجاوزا
عن وقوعه من العاقل المتفطن واما على انه مصدر فعل محذوف وهو من قولك انفقت الدراهم
والذى فضل منه كذا اى بقى بعد فنها اكثرها وعلى الفعل المحذوف ضمير يعود الى مضمون النفى فى
قوله لا ياجع والمعنى استبعاد النفى مع انه اولى بالوقوع واستحالة ما فوقه وهو ما ذكر بعد
فضلا والمعنى لا ياجع الخطا فى تطبيق الكلام على مقتضى الحال فى القسم الاول من مقتضى
الحال ادنى التمييز فضل فضلا اى بقى عدم مجامعة ادنى التمييز عن وقوعه للعاقل المتفطن فانه
منتف بالكلية والاولوية وانما موضع ثوران ذلك الخطا ومجاله هو الكلام الذى يفتقر فيه
الى اعتبار الخواص واللطائف وكثير ما يقع الخطا للمتكلم فى تاليفه وتنظيمه وللسامع فى حمله
على المعنى المقصود على الوجه الذى ينبغى ويوافق قصد المتكلم وان اخطا فى ذلك كان فى

الاحتراز

الاحترا[ز]
عليه وكسبه
وليتسلسل او[...]
فى القسم الاول لا[...]
فان ذلك شبهه[...]
المشكوكة وللغط الاخ[...]
الوهم الذى اكثر[...]
يحتاج اليه فى الاحتراز عن الخطا فى الف[...] لما انه ان كان محتاجا اليه فيه فاما ان
لا يتوقف الاحتراز عن الخطا فى القسم الثانى على علم المعانى او يتوقف وكل واحد من
القسمين باطل فالمدعى ثابت اما بطلان القسم الاول فلان الاحتراز من الخطا فى
القسم الثانى ان لم يتوقف على علم المعانى لكان مستغنى عنه بالكلية والمقدر خلافه و
اما بطلان القسم الثانى فلان الا[...] المذكور ان توقف عليه لزم ان يتوقف تعريفه
اى تحصيل المعرفة بعلم المعانى اى بمعلوماته على تعريف له سابق على التعريف الاول بيانه
الملازمة ان العلوم المدونة كسبية سواء كانت قطعية او ظنية فلا بد لها من ادلة
تناسبها وتكتسب هى منها ومن اخذ شيئا منها تقليدا لا يسمى عالما به بل حاكيا له ثم ان
علم المعانى هو معرفة قواعد مستخرجة من تتبع جزئيات من تراكيب البلغاء وتعرف حالها
من الخواص المستفادة منها بحسب مقتضيات الاحوال مثلا اذا تتبعت جزئيات كثيرة
من تراكيب الكلام المؤكد وتعرفت انها تفيد دفع الشك او رد الانكار او غيرهما وتبين
لك ان ادراتها لتلك المعانى لاشتمالها على التاكيد المناسب لها بوجه خطابى حصل عندك
قاعدة كلية هى ان كل كلام مؤكد من حيث هو مؤكد صالح لافادة تلك المعانى فهذه القاعدة
مسئلة من علم المعانى ودليلها استقراء تلك الجزئيات وقس على ذلك تتبع جزئيات ساير انواع
التراكيب واستخراج القواعد منها فيكون الجزئيات التى استقريت دلائل استقرائية
للقواعد فتتوقف معرفتها على معرفة خواص تلك الجزئيات ولا شك ان خواص تلك الجزئيات

… علم المعاني
… سابق نعم
… والا تسلسل فان
… او التسلسل في التعريفات
… معرفته مع انه لكتاب
… له ان تعليمك بهذا محال لكونه
… الجزء اذا كان مفادها
… فحصلها
هنا جاز الوجهان اتيان الفاء وتركه … حصل وان كان الفاصل مما يتبين به لزوم الجزاء
للشرط فاستوضح ما اجبنا به عن تعلم علم الاستدلال وعلم العروض اذ قيل ان كان العقل
او الطبع يكفي في البابين فليستغن عن تعليمهما والا كان تعليمهما موقوفا على تعليم سابق
والى ان ادى الدور او التسلسل ويستنظم كل من هذين العلمين في سلك التوصل لهما اذ ما كان
وجهه باذن الله تعالى قوله فاستوضح جواب … ان اختلج في وهمك وقوله ما اجبنا به معمول
قوله فاستوضح والاستيضاح سؤال الايضاح والتبيين يقال استوضح الشيء اذا وضعت
يدك على عينيك تنظر هل تراه ويقال استوضح عنه يا فلان واستوضحته الامر اذ سألته
ان يوضحه لك وما نحن فيه من هذه القبيل كانه قيل اسأل ما اجبنا به واذا قيل ظرف لاجبنا
به والمعنى ان وقع في وهمك الشبهة المذكورة فاسئل ايضاح جوابها من الجواب الذي اجبنا به
من الشبهة الواردة في بحث بيان الحاجة الى المنطق الذي هو معرفة قوانين الاكتساب
النظريات من الضروريات والى العروض هو العلم الباحث عن المركبات الموزونة من حيث وزنها
وتقرير الشبهة الواردة على الاحتياج الى تعلم علمي المنطق والعروض ان يقال ان كان
العقل كافيا في الاحتراز عن الخطأ في الفكر استغنى عن تعليم المنطق وكذا ان كان الطبع
كافيا في الاحتراز عن الخطأ في الوزن استغنى عن تعليم العروض وان لم يكن العقل والطبع
كافيين في الاحتراز عن الخطأ في الفكر والوزن بل توقف الاحتراز عن الخطأ فيهما الى علم آخر
يمكن ان يقع الخطأ في الاكتساب ايضا فيتوقف الاحتراز عنه الى علم آخر اذ الغرض ان العقل
والطبع

والطـ…
اشار اليه …
ضرورة لا يفتقر …
نظر محتاجا الى نظر …
يحتاج زواله الى …
له تحقوه عن دفتر الحا…
ولا يتنبه لها بالتنبيه لا يمكن ان يبحث عن…
الكتب وبذلك يعلم الجواب عن الشبهة الموردة في مسئلة بيان الاحتياج الى علم المعاني
فيقال سلمنا ان كل قاعدة كلية من قواعد علم المعاني ومسائله تتوقف معرفتها على معرفة
خواص جزئيات تراكيب البلغاء الا انا لا نسلم ان معرفة تلك الخواص باسرها يتوقف على علم
المعاني حتى يحتاج الى تعريف علم المعاني يتوقف على تعريف له سابق فيدور او يتسلسل لجواز
ان يوجد جماعة يعلمون بسليقتهم خواص جزئيات كثيرة من تراكيب البلغاء ويستنبطون منها
قواعد كلية ويدونونها ويستشهدون عليها بتلك الجزئيات فاذا ارادوا تعليم تلك القواعد
لغيرهم نبهوه على خواص تراكيب تلك الجزئيات فان تنبه لها علم القواعد بعد لايلها والا
اعرضوا عنه وعلى هذا القياس علم البيان والصرف فعليك بتأمل هذا المقام حق التأمل
ولو لم يكن للشريف المحقق فضيلة سوى ما افاده في هذا المقام لكفى ذلك دليلا على
فضله نور الله تعالى وجهه رحمه واذ قد عرفت هذا فنقول ان التوصل لخواص تراكيب
الكلام موقوف على التوصل لتراكيب ضرورة لكن لا يخفى عليك حال التوصل لها منتشرة
فيجب المصير الى ايرادها تحت الضبط بتعيين ما هو اصل لها وسابق في الاعتبار ثم حمل
ما عدا ذلك عليه شيئا فشيئا على موجب المساق والسابق في الاعتبار في كلام العرب
شيئان الخبر والطلب المنحصر بحكم الاستقراء في الابواب الخمسة التي يأتيك ذكرها وما سوى
ذلك نتائج امتناع اجراء الكلام على الاصل لما كان ضبط معاقد علم المعاني بضبط
موضوعه الذي هو التراكيب من حيث يقصد بها تطبيقها على مقتضى الحال الذي لا يكفي في

على المناسبات
... صحيحا ... مما يفتقر ...
... بمعنى اى الى الا يجاح اد ...
... الكلام على هذا القسم
... معنى الخطاء فى تطبيق
... الاحتياج الى علم المعانى
... اى صوابه ثم قال واذ قد عرفت هذا الاصل
المهذ وما يتبعه من اصطلاح الشيهة وغموضها فلنشرع فى ضبط معاقد علم المعانى وبيان تراكيب
الكلام وجعل اشارة الى ان تعرفه مبتنى على معرفة الاصل الذى مر تمهيده لانه علم بذلك الاصطلاحات من التراكيب
ماله خواص اى معان يفتقر فى تاديتها الى ازيد من دلالات وضعية وان علم المعانى يبحث فيه
عن تلك الخواص وافادة التراكيب اياها ولا شك ان التعرض لخواص تراكيب الكلام من حيث
انها معادة بها موقوف على التعرض ... التراكيب لتوقفها معلوما بالضرورة ضرورة ان المعانى
المستفادة من التراكيب لا يتصور الا بعد تصور التراكيب انفسها فوجب عليه ان يتعرض لتراكيب
الكلام بايرادها تحت الضبط لينضبط التراكيب التى هى موضوع علم المعانى والباء
فى قوله بتعيين سببية متعلقة بقوله ايرادها تحت الضبط يعنى ان طريق ايرادها تحت الضبط
هو تعيين ما هو اصل لها وسابق فى نظر ارباب هذه الصناعة وقوله ثم حمل مجرور معطوف
على المجرور فى قوله بتعيين فان ضبط التراكيب انما يحصل بواسطة تعيين ما هو اصل التراكيب
ثم حمل ما عدا ذلك الاصل عليه وقوله شيئا فشيئا نصب على المصدر اى حملا مترتبا مندرجا على
الوجه الذى يوجبه سوق الكلام او موضع سوقه ثم بين ان اصول التراكيب التامة وهى التى يصح
السكوت عليها منحصرة فى شيئين الخبر والطلب لان التركيب التام اما ان يحتمل الصدق
والكذب اولا والاول هو الخبر والثانى هو الطلب وان الطلب منحصر بحكم الاستقراء فى
الابواب الخمسة التى هى التمنى والاستفهام والامر والنهى والنداء فان اهل هذه الصناعة
تتبعوا جزئيات التراكيب الاسنادية الواردة فى لغة العرب فوجدوها اولا منقسمة الى قسمين

اصلها

اصلهما ...
بالطلب ثم ... ج
ان ما سوى ذلك اما ما سوى ...
الطلب صيغة مخصوصة ...
قرينة تصرفها عن حملها على
تلك المعانى المجازية متراخية
على معناها الحقيقى لاجل تحقق علاقة بين ... المعنى الاصلى
المعنى الاخر انه لما امتنع اجراء الاستفهام فى كلامه تعالى على اصله حمل على ما يناسبه بحسب المقام كما
حمل الاستفهام فى قوله تعالى الم يأن للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم لذكر الله على الاستبطاء وفى
الم يجدك يتيما على التنبيه وفى الا تاكلون على التحضيض وفى ءانذرتهم ام لم تنذرهم على التوبيخ وفى
الم نهلك الاولين على الوعيد وفى الم يروا انا جعلنا حرما آمنا على التقرير وفى ءانذرتهم
على التسوية وفى الم تر الى ربك كيف مد الظل على التعجب الى غير ذلك مما هو مذكور فى فنون
الطلب فاهل هذه الصناعة اعتبروا اولا القسمين المذكورين اعنى الخبر والطلب المنحصر
فى الابواب الخمسة اذا كانت دالة على معانيها الحقيقية وما التفتوا اليها اذا كانت دالة
على معانيها المجازية فالسابق فى اعتبارهم هو الخبر والطلب اذا كان كل واحد منهما دالا على
معناه الحقيقى وما سوى ذلك السابق اذا كان دالا على معناه المجازى فهو غير معتبر اولا بل انما
يعتبر اذا لم يمكن حمله على معناه الحقيقى فمعنى كلامه ان الذى سبق اعتباره فى التراكيب الاسنادية
فى لغة العرب شيئان احدهما الخبر والثانى الطلب المنحصر بحكم تتبع جزئياته فى الابواب الخمسة
وما سوى ذلك السابق وهى تلك الصيغ باعيانها اذا دلت على معانيها المجازية فهو غير سابق
فى الاعتبار بل انما يتولد ويحصل من عدم امكان حمل الكلام على معانيه الحقيقية فقوله و
ما سوى ذلك يحتمل المراد به ما سوى المذكور من الخبر والطلب فان الخبر ايضا قد يمتنع اجراؤه
على اصله فيحمل على معنى آخر فيتولد من اصل معناه كالدعاء فى رحمك الله وكالفاظ العقود
والتعجب فى المدح والذم والتاسف والتحسر وقيل اراد به ما سوى الابواب الخمسة لانه تعرض للحمل

...لمذين المفهومين
...احد الاستمرار قطعا فان
...ليما بالخبر الكذب وحتى كان
...ن فوقهما على موقوف منهما
...تصور الضروري اولى ان يكون
...مذكور ان الحكم بان هذا الكلام
...ب لجيوره عمن لا يتصور منه الاكتساب
...ن متكلم
لم [illegible] ان [illegible] اطرافه ضرورية لان التابع في الضرورة اولى ان يكون ضروريا
وعسيت فعلا [illegible] ان [illegible] التصديق الضروري انما هو تصور اطرافه بوجه ما ولا اللازم منه
لا يكون اسما لا نحاة عسى زيد منطلقا واما قولهم عسى الغوير ابؤسا فنادر وقد منع
ابؤسا موضع الخبر [illegible] شبهوا عسى بكاد واستعملوا الفعل بعده بغير ان فقالوا عسى زيد ينطلق
ويقال عسيت ان افعل كذا ويقول للمرأة عست ان تفعل ذاك وعسيتا وعسيتم للرجال
والمثال خروف على ان عسى [illegible] الاسم وينصب الخبر مثل كان والمقترن بكلمة ان بعد اسمه
منصوب المحل على انه خبره واستدلوا بقوله عسى الغوير ابؤسا ونقل عن سيبويه انه منع
كون ان تفعل خبره بناء على ان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وعذر من جعله خبرا ان يقدر
مضاف اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج
لما ادعى ان التابع في الاعتبار من بين التراكيب التامة هو الخبر والطلب المنحصر
في [illegible] اقسام وان ما سوى ذلك فروع تولدت ونشأت من امتناع اجزاء الكلام على الاصل
[illegible] بيانه ان هذا الحكم مما يستبعد ويظن انه مما يرمى به جزافا اذ هناك انواع كثيرة كل واحد
منها كثير الاستعمال كالتعجب والانكار والتمني والاستبطاء والتهديد وغيرها فاني ينحصر ردها
الى ما ذكر فقال [illegible] ان تقتحمه عيناك اي تزدريه وتستحقره وفي الصحاح
اقتحمته عيني اي ازدرته [illegible] في قوله فيما ترى اما مصدرية فيكون [illegible] بمعنى تظن وترى
لا يقدر فيه ضمير يعود اليها والمعنى لعلك [illegible] في ظنك ان تستحقر عيناك ما ذكرناه

من انه

...ان [illegible]
[illegible]
...نافتاح [illegible]

لما نحن مستصبون له ومتوجهون اليه من بيان خواص التراكيب اعلم ان المشتغلين بشأنهما
فرقتان فرقة تحوجهما الى التعريف وفرقة تغنيهما عن ذلك واختيار قول هؤلاء اما في
الخبر فلما ان كل واحد من العقلاء ممن لم يمارس الحدود والرسوم بل الصغار الذين لهم
ادنى تمييز يعرفون الصادق والكاذب بدليل انهم يصدقون ابدا في مقام التصديق و
يكذبون ابدا في مقام التكذيب فلولا انهم عارفون للصادق والكاذب لما تأتى منهم ذلك
لكن العلم بالصادق والكاذب كما يشهد له عقلك موقوف على العلم بالخبر الصادق والخبر
الكذب يعني ان الجماعة الذين لهم عناية واهتمام بشأن الخبر والطلب اعرفهما طائفتان
طائفة تحكم باحتياجهما الى التعريف وتزعم انهما كسبيان وطائفة اخرى تحكم بانهما مستغنيان
عن التعريف وتزعم ان تصوريهما ضروريان واختار المصنف مذهب الطائفة الثانية واستدل
عليه بان العقلاء الذين يتوهم منهم اكتساب النظريات من الضروريات لكنهم لم يعرفوا كيفية اكتسابها
بالحدود والرسوم فضلا عن ان تميزوا لوا الاكتساب بها بل الصغار الذين لا يتوهم فيهم التمكن من
معرفة كيفية الاكتساب اصلا يعرفون معنى الصادق والكاذب ويصفون المتكلم بالصادق
في مقام صالح لان يوصف فيه المتكلم بانه صادق وكذا يصفونه بالكاذب في مقام صالح
لان يوصف فيه بانه كاذب والمقام الصالح في نفسه للتصديق والتكذيب هو مقام الكلام بالجملة

صادق وكاذ
اصلا فوجد ا
ويرد عليه ان
بديهية تصور مفهومي الصادق والكاذب بوجه ما ولا يلزم منه بداهة تصورهما للخبر
الذي هو المتنازع فيه والحكم ناخ قوله فليما ان زايدة وقوله حتى لم يمارس صنعة تخصصه للكل
احد بعد تخصصه بصفة كونه من العقلاء وتحايل الحدود بالرسم على مصطلح القوم فان الحد عنده
كما مر بمعنى المعرف مطلقا فيتناول الرسم وغيره وقوله هو الخبر الصادق والخبر الكاذب اى الصادق
والكاذب فان الخبر يوصف بهما اصالة والمتكلم بتبعا وانما لم يصرح بلفظيهما دفعا للتوهم الى دما
بالصادق والكاذب المذكورين اولا فان المذكور اولا صفتان للمتكلم فلو قال ههنا موقوف
على العلم بالخبر الصادق والخبر الكاذب عندهم ان الصادق والكاذب المذكورين ههنا
بجميع المذكورين اولا والحدود التي تذكر كقولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب
او التصديق والتكذيب وكقولهم هو الكلام المفيد بنفسه اضافة امر من الامور الى امر من الامور
نفيا او اثباتا بعد تعريف الكلام بانه المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة وكقول من قال
هو القول المقتضي بتصريحه نسبة معلوم الى معلوم بالنفي او الاثبات ليتها صلحت للتعريف
قوله هذا اى على فعل محذوف اى خذ هذا او مفعوله اى خذ هذا او مبتدا حذف خبره
اى هذا الذي ذكر على ما ذكر وقوله والحدود مبتدا خبره قوله ليتها صلح للتعويل اما
على تقدير القول على المشهور او على تاويل الجملة الانشائية بالخبرية بان يجعل التمني ...
النفي

النفي اى اتهما لا
النفي لان ابة
الخبر بديهية
التعريفات ليعلم بطلان
او اث واحترز واعد
باحتماله الصدق والكذب
وعن خصوص الكلام بل ينظر الى مجر ... م بالذات
المحكوم عليه وانتفائه عنه فيندرج فيه الخبر الصادق قطعا والكاذب قطعا نحو قولنا
اجتماع النقيضين حق او باطل فان مثله بالنظر الى محصل مفهومه صالح للاتصاف بكل
واحد من الصدق والكذب بدلا عن الآخر على سواء وهذا التعريف للجمهور والتعريف الثاني
لامام الحرمين واتباعه واعتبروا فيه قيودا منها الكلام وارادوا به المنتظم من الحروف
المسموعة المتميزة والمنتظم من الحروف يتناول المركب من حرفين فصاعدا نحو زيد وقد
وخرج به الحروف البسيطة ونحو ق وان كان بسيطا صورة لكنه منتظم تقديرا فيكون
كلاما بخلاف همزة الاستفهام حيث لا انتظام فيها اصلا فيلتزمون خروجها عن تعريف
الكلام ووصفوا الحروف بالمسموعة احترازا عن المنتظم من الحروف المتخيلة او المكتوبة
وبالمتميزة احترازا عن المنتظم من الحروف المسموعة التي لا تمايز بينها كالاصوات المحتدة
التي يسمع منها بعض الحروف بلا ترتيب وامتياز وقد يزاد بعد قيد المتميزة قيد آخر
ليخرج المتواضع عليها اذا صدرت عن قادر واحد فيحترز بالقيد الاول عن المهملات المنتظمة
من اكثر من حرف واحد وبالثاني عن نحو ضرب اذا صدرت حروفه من اكثر من واحد بان صدرت
عن اثنين او ثلث ولم يرد هذين القيدين عن المهملات كلام لغة وكذا نحو ضرب اذا تلفظ
بحروفه ثلثة اشخاص على الترتيب فانه كلام لغة عنده وقد يقال لا حاجة الى قيد الصدور
من واحد لان قولك المنتظم من الحروف لا يتبادر منه الا كونه ناظمه قادرا واحدا ومن قيود
التعريف انهم وصفوا الكلام بقولهم المفيد بنفسه اضافة امر الى امر نفيا او اثباتا واحترزوا بالمفيد

ضيفة وبقيد النفي و
س لا معاني الحقيقية
صتهز ب عن
ما اريد منك القيام وليتك
غير ذلك والتعريف الثالث
تقول بجمع المركب مطلقا و
المقتضى ... والنسبة بمعنى الاضافة والمعلوم هو
الامر الموصوف بصفة المعلومية وان زيد كما ان المسند والمسند اليه لا بد ان يكونا
معلومين ولو بوجه ما اما ترى الحد الاول حين عرف صاحبه الصدق بانه الخبر عن الشيء على ما هو
به والكذب بانه الخبر عن الشيء لا على ما هو به كيف دار فخرج عن كونه صحيحا ومن ترك الصدق
والكذب الى التصديق والتكذيب فازداد شيئا ان وسع الدايرة والحد الثاني الحين اوجب ان
يكون قولنا في باب الوصف الغلام الذي لم يرد وليس لم يرد خبر الكونه كلاما مشتملا على قول صاحبه
ومفيد البصرية اضافة امر وهو الغلام الى امر وهو زيد بالاثبات في احديهما والنفي في الاخر
مع انتفاء كونه خبرا بدليل انتفاء لازم الخبر وهو صحة احتمال الصدق والكذب فلا
نزاع في كون ذلك لازم الخبر انما النزاع في ان يكون حدا وللحال ما تقدم وكذا قولنا
ان زيدا غلام وليس غلاما فينبغي ان كيف خرج عن ان يكون مطردا ابطل الحد الاول
ببيان كونه مشتملا على الدور اي على تعريف الشيء بنفسه وذلك لان صاحب الحد
اخذ من تعريف الخبر الصدق والكذب ثم عرف كل واحد من الصدق والكذب بتعريف
اخذ فيه الموقوف حيث قال الصدق هو الخبر عن الشيء على الوجه الذي متصف به في الواقع
فقد عرف الخبر بالصدق والصدق بالخبر فهو في الحقيقة تعريف الخبر بالخبر وتعريف
الشيء بنفسه باطل لا يفيد علما بالشيء المعرف والا لزم ان يكون الشيء معلوما قبل نفسه
هذا خلف واجيب عنه بان الماخوذ في حد الخبر هو الصدق والكذب اللذان
هما صفة الخبر اعني مطابقته للواقع وعدم مطابقته له وما اخذ في حد الخبر صفة المتكلم فلا

وقد يكون باطلا عن ... على الاول ... هو نقيض ... الواقع

دور

١٩

فلا دور وايضا
الماخوذ في
الاخبار وا
ذا هبا الى التصديق والتك
هو الحاكم بكونه صادقا و
وذلك لان الدور بمرتبة وا
بما زاد على مرتبة واحدة دور مضمر
تب افحيح وكشفه انه اي وجملة كيف دار مفعول ثان لترى وكلمة كيف في موضع الحال من ضمير دار
اي على اية صفة دار الحد الاول والمعنى انه دار كاينا على صفة عجيبة ظاهرة فقد انسلخ به عن
معنى الاستفهام فجاز ان يعمل دار في الظرف السابق عليه اعني حين عرف فلا يرد ان ما بعد
الاستفهام لا يعمل فيما قبله وان روعي جانب الصيغة قدر كيف دار قبل حين ويجعل المذكور
تفسيرا له ولا يجوز ان يجعل حين ظرفا لترى اذ ليست الرؤية في حين التعريف وقس
على ذلك حال الظرف والاستفهام المذكورين في كل واحد من الحدين الاخيرين والحد الثاني
معطوف على الحد الاول اي واما ترى الحد الثاني كيف خرج من ان يكون مطردا حين اوجب
والحد الثاني هو الكلام المفيد بنفسه اضافة امر من الامور الى امر من الامور نفيا او اثباتا وفيه
اشارة الى ان المحتمل للصدق والكذب والمحتمل للتصديق والتكذيب في التحقيق حد واحد
والمفعول الثاني لقوله ترى كيف خرج عن ان يكون مطردا او حال على قوله اوجب الضمير المستكن فيه
الراجع الى الحد الثاني ومفعوله قوله ان يكون مع ما في حيزه وقوله خبرا خبر لقوله ان يكون
اي حين اوجب الحد الثاني كون القول المذكور خبرا وقوله الغلام الذي لم يرد مفعول لقوله
قولنا والضمير في قوله لكونه راجع الى قوله قولنا وقوله اضافة امر منصوب على انه مفعول قوله
مفيدا والاطراد هو التلازم في الثبوت اي كون الحد بحيث يلزم من صدقه على شيء صدق
المحدود عليه فههنا قد صدق الحد على ما لا يصدق عليه المحدود فلم يكن مانعا لدخول ما
ليس من افراد المحدود فيه والانعكاس هو التلازم في الانتفاء اي كون الحد بحيث اذا

صدق عليه الحد ودل
...ناهما فانها
...الحدود وهو
...يس لزيد و مثل قولنا ان زيدا
...واحد منه كلام محذوف...
...نسبة امر الى امر اثباتا او نفيا
...وعيا وهذا ظاهر في المثال الثاني
واما في الاول فالاولى ان يقال انه يفيد نسبة امر هو الكون لزيد الى امر هو الغلام لان تقديره
هكذا الغلام الذي كان اي حصل لزيد فالمنسوب هو الكينونية لزيد والمنسوب اليه هو الغلام
وليس المراد بالنسبة مجرد التعلق الذي يوجد في غلام زيد بل ما يصلح للاثبات والنفي اذ لو كان
المراد بها مجرد التعلق لكان الظاهر ان ينتقض بنحو غلام زيد وايضا الاضافة للغلام الى
زيد في صورة النفي فاندفع بهذا ما يتوهم من ان نسبة الغلام الى زيد اعم من ان يكون بالحكم
كما في المثال الثاني او بالاضافة كما يفهم من المثال الاول وهذا التوهم بعيد بما ذكرنا وقوله
فلا نزاع جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انكم قد نازعتم في صحة القول بان الخبر هو المحتمل
للصدق والكذب فكيف يصح لكم ان تجعلوه من الامور اللازمة له لتحمله عليه وتستدلوا بانتفائه
على انتفاء الخبرية فانه على هذا يكون تحديد الخبر به صحيحا فاجاب عنه بانه لا نزاع لاحد في ان
الاحتمال لازم للخبر شامل لجميع افراده وانما النزاع في صحة تعريفه به لما تقدم من انه لا
يجوز ان يكون معرفا له للزوم الدور وخلاصة الجواب ان كون الشيء لازما لشيء آخر لا يوجب
ان يكون ذلك اللازم معرفا لماهية ملزومه اذ يجوز ان يكون الملزوم بديهي التصور ومع
ذلك يكون له لوازم كثيرة والجواب عن الدليل الدال على عدم صلاحية الحد الثاني لان يعرف
به الخبر وهو عدم كونه مطردا لصدقه على المثالين المذكورين مع انهما ليسا بخبرين
هو ان لا نسلم صدق الحد الثاني على المثالين لان المراد بالاثبات والنفي هو الحكم بوقوع
النسبة او لا وقوعها اعني ايقاعها او انتزاعها وليس في شيء من المثالين ايقاع ولا انتزاع

صادر

صادر عن المتكلم ...
الغلام الذي لزيد الغلام ال...
القبلة يجب ان يكون معلو...
قولك ما لا يعلم بوجه من
بوجه من الوجوه معلو...
بالنقضين المذكورين ... علا...
علا اما يصح ان يقدر و السؤال المعلومية وجه دفع يذكر في الحواشي ... ان
كيف يصح عن ان يكون منعكسا جامعا حيث لم يصدق على نقيض ما هو خبر بالاتفاق مثل قولنا
ما لا يعلم بوجه من الوجوه وفي حين من الاحيان لا يثبت ولا ينفي حيث لم يكن المحكوم عليه
فيه معلوما فلم يصدق عليه انه قول يقتضي نسبة معلوم الى معلوم وايضا كيف يصح عن ان
يكون مطردا مانعا حيث صدق على مثل الغلام الذي لزيد وليس لزيد وان زيدا غلام او
ليس غلاما ما ... ابطل الحد الثالث اولا بعدم انعكاسه لعدم صدقه على بعض ما هو خبر بالاتفاق ق
وهو المثال المذكور فانه وان كان قولا لكنه لا يقتضي نسبة معلوم الى معلوم لان ما لا يعلم بوجه من
الوجوه لا يصدق عليه انه معلوم واسند الامتناع الى ان يقال ذلك مع ان الممتنع هو كونه
ما لا يعلم بوجه ما معلوما لا ان يقال انه معلوم للمبالغة في امتناع ذلك حتى كان القول
ممتنع وثانيا بعدم اطراده لانتقاضه بالنقضين المذكورين في ابطال الحد الثاني وامر
بالتدبر في انتقاض الحد الثالث بهما لما في انتقاضه بهما نوع خفاء بناء على ان الشيخ
عبد القاهر اراد بالقول المركب التام وقد نقل عنه انه اصطلح على ذلك فلا ينتقض الحد بهما
فامر المصنف بالتدبر للاشارة الى ان اصطلاحه ذلك وحده لا سند له لغة ولا اصطلاحا
فلا ينافي بطلان الحد لان الالفاظ المذكورة في الحد يجب حملها على معانيها المتبادرة المشهورة
والنقض بهما يندفع بما مر من ان المراد بالاثبات والنفي هو الحكم بوقوع النسبة ولا
وقوعها والجواب عن الحد عدم الانعكاس فقد اشار الى جوابه بقوله والسؤال المعلومية وجه
دفع مذكور في الحواشي واراد بها حواشي المفتاح التي وعد بها في صدر الكتاب الآن تنكر الحواشي

مطلقا ...
فقد صدق بالمركب
فقد صدق ... الخبر
اصطلاح على اهل العربية
فخصص بما علم اصطلاحا وانما يجب
الا انه يجب حمل على العرف العام فقد
بل قيل انه بينا ولا انه بحسب اللغة
فان القول بحسب اللغة ...
ما لحصر عليه
وجه دفع
المعلومية
الى السؤال الذي ... فمن اعتبار

بعدم كونه منعكسا
من طرفي النسبة فاضاف
... اراد بوجه دفع ما لا يعلم
... اصلا توجه اليه العقل بصفة
... هذا الاعتبار وكانت مجهوليتها
... الاعتبار لا بحسب نفس الامر فلما كانت
معلومة ... هذا الاعتبار صارت صالحة لان يحكم عليها بانها لا يثبت له شيء ولا
ينفي عنه شيء اي لا يحكم عليها بانها يمتنع ان يحكم عليها اصلا كما ان اتصافها بصفة المجهولية
بحسب فرض العقل منشأ لاتصافها بامتناع الحكم عليها فان معلوميتها باعتبار التوجه
اليها بهذه الصفة ثم اندراجها تحت المعلوم ودخول ذلك القول في حد الخبر ومصححة
للحكم عليها بانها لا يثبت ولا ينفي اي لا يحكم عليها اصلا اما كفايتها في الاندراج والدخول
فظاهرة لانها صارت معلومة بوجه ما وكذا كونها مصححة للحكم عليها ظاهر لان المعلوم بوجه ما
يصح عليه الحكم قطعا واما كونها مصححة للحكم عليها بامتناع الحكم فان معلوميتها باعتبار
التوجه اليها بصفة المجهولية واذا لاحظ العقل اتصافها بصفة المجهولية حكم عليها
بامتناع الحكم قطعا نعم قد يلزم من ذلك التوجه معلوميتها لكن هذه المعلومية والاتصاف بها
ليست ملحوظة للعقل حال التوجه اليها بصفة المجهولية فلذلك لا يصح الحكم عليها في
هذه الحالة بصحة الحكم فاذا لاحظ العقل اي ملاحظة اتصافها بهذه المعلومية اللازمة
حكم عليها بصحة الحكم هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام وحكم المصنف على الحد الاول بالخروج
عن كونه معرفا على الاصح مبني على خروجه عن الاطراد والانعكاس اشارة الى ان الدور لا
يفيد معرفة اصلا لاستلزامه المحال وان غير المطرد وغير المنعكس قد يفيدان معرفة بوجه ما
ولذلك جوز جماعة في التعريفات الناقصة ان يكون اعم او اخص فالاعم لا يكون مطردا
والاخص لا يكون منعكسا واما في الطلب فلان لكل احد يتمنى ويستفهم ويامر وينهى و
ينادي بوصيفة كلا منها في موضع لنفسه عن علم وكل واحد من ذلك طلب مخصوص والعلم

بالطلب

[marginal note, right margin:] ... [illegible]

بالطلب المخصوص ...
واما وجه ...
عطف عليه ...
اتيانه كل واحد من الاق...
الاستفهام وبالعكس ...
ضبر لان وفيه نظر لان كلا ...
بانه يتمنى ويستفهم يكون عارفا
على استغناء الطلب عن التعريف لكونه بديهي التصور بان كل واحد من العقلاء الذين لم يمارسوا
الكتب النصورات من الحدود والرسوم الا عرفوا كيفية ذلك الاكتساب بل الصغار الذين لهم
ادنى تمييز ولا يتوهم منهم الاكتساب اصلا يوردون كل واحد من الاقسام المخصوصة للكلام
الطلبي في موضعه عن علم بذلك الايراد واختيار ولا يخطئون في ذلك فلا يوردون الكلام
الدال على التمني مثلا في موضع الاستفهام واذا اجابوا عن شيء منها اجابوا اجابة مناسبة فهم
عالمون بتلك الاقسام ومعانيها ومواضعها اللائقة بها واجوبتها المناسبة اياها فعلم من
ذلك انهم عارفون بمفهومات تلك الانواع المخصوصة لانهم لو لم يكونوا عارفين بذلك لما تيسر لهم
ذلك وكل واحد من تلك الانواع المخصوصة للطلب طلب مخصوص مقيد بقيد ما والعلم بالطلب
المخصوص يكون بعد العلم بالطلب المطلق فيلزم من ذلك ان يكون علمهم بمفهوم الطلب المطلق
سابقا على علمهم بمفهوم الطلب الخاص الذي ثبت انه بديهي والسابق على البديهي يكون اولى
بالبديهية فيكون العلم بمفهوم الطلب المطلق بديهيا غير محتاج الى الحد وهو المطلوب والجواب
عن هذا الاستدلال ان ذلك انما يتم اذا كان العام ذاتيا للخاص فعلوم بالكنه وكل واحد من
الامرين ممنوع ههنا وان اراد هذه الاقسام مطلق الكلام الطلبي معلومة بوجه ما فلا نزاع
فيه لكنه لا نزاع للفريقين في تصور الطلب لكنه ثم ان الخبر والطلب بعد اشتراكهما في حقيقتهما
يفترقان ايضا باللازم المشهور وهو احتمال الصدق والكذب وهو بالحقيقة لازم الخبر
واما لازم الطلب فهو انتفاء الاحتمال والكلام في الطلب وما نسبنا اليه من اقسامه المخصوصة

[marginal note, left margin:] ... وكان الخاص ... ان

...لك باذن الله تعالى

...ن بهذا القدر

...يث في محل و...

...اى التقيت منه تبلك الصنعة

...جه اى صيبه فيه والقياح

...اشتغال به والضمير المجرور

...ستنزع وفاعل ينتقش ضمير راجع

الى ما ومفعوله قوله صورته وقوله النقش الجلى نصب على انه مفعول مطلق لقوله ينتقش لما ذكر

شيا من مباحث الطلب على الاجمال كانقسامه الى اقسامه الخمسة وتولد معان اخر منها ووعد كشف القناع

عن وجه انحصاره في اقسامه الخمسة وتوليدها اى تولد منها جدا الوعد الذى هو قوله واستعمل فيما سبق

فيما ان والكلام في الطلب وما نسبنا اليه من اقسامه الخمسة وما يتولد منها الا تعمد على هذا الكلام

الاجمالى الذى اوردناه ههنا وقرعنا به سمعك من غير ان تستغرقه وتوصل معناه على ما ينبغى

الى قلبك بل تستنزع وتنصب في نفسى اذ نيك بتيسير الله تعالى كلاما ينتقش في ذهنك صورة مما تحته

من كيفية انقسامه الى اقسامه وتفاصيل احوالها وتوليدها لما يولونها النقش الجلى الذى لا اخفى

فيه وقوله ولنكشف عطف على مقدر اى علمتم في المقصد الاصلى ولنكشف بهذا القدر من

التنبيه وتصريح بان ما ذكره في معرض الاستدلال على استغنا الخبر والطلب عن التعريف تنبيه

على الحكم بديهى اشارة الى ان ما يعترض به عليه لا يجدى نفعا والتعريف الحقيقى يحتمل ان يراد

به ما يقابل الرسمى وهو ما يوضح حقيقة المعرف وذاتياته وحكم بانهما مستغنيان عن التعريف الحدى

بناء على ان حقيقتهما بديهيتان على زعمه فلا يحتاجان الى حد يوضح حقيقتهما لكنهما ربما يحتاجا جاه

الى تعريف رسمى يوضح لوازمهما لان بديهية تصور الشى بحقيقته لا تستلزم بديهية تصوره

بجميع لوازمه ويحتمل ان يراد به ما يقابل التعريف اللفظى لجواز ان يكون البديهى مجهولا من حيث

انه مدلول اللفظ فيحتاج الى التعريف اللفظى كما يقال الغضنفر الاسد والتعريف الحقيقى

بهذا المعنى يتناول الحد والرسمى وهو ما يفصل المفهوم الذى دل عليه الاسم اجمالا ويحصله

مع

مع قطع النظر عن ا...

كما يجرى في ا...

الحد الاسمى ليس...

التفسير الحاصلة في الذهن

المرادة بالفظ كذا كقولك...

القضية الكلية من حيث...

موضوع حكم كل واحد من جزئيا...

هذا قاعلى وكل فاعل مرفوع ونسمى تلك القضية ايضا اصلا وقاعدة وتلك الاحكام فروعا

واستخراجها من ذلك الاصل تفريعا وانما سمى كل واحد من بابى الكلام في الخبر والطلب قانونا

لا شتماله على بيان قوانين من مسائل علم المعانى القانون الاول فيما يتعلق بالخبر

اعلم ان مرجع الخبرية واحتمال الصدق والكذب الى حكم المخبر الذى يحكمه في خبره بمفهوم

لمفهوم كما تجده قائلا وذلك اذا قال هو زيد هو ليس لزيد لا الى ما هو مفعول لنسبة

شارة اذا قال الذى هو زيد او ليس لزيد فان وقعه صلة للموصول الذى من صفة ان تكون

صلته قبل اقتراناته معلومة للمخاطب او اذا قال انه زيد يصح ان ينتقل الحكم بثبوت الزيدية للمحكوم

الى فعله تصور احضار اليه يحكم له او به اذا قال حق انه زيد او اذا قال ادعيه انه زيد لما

فرغ من ضبط ما قصد علم المعانى وبيان ان التراكيب لما هى منحصرة في الخبر والطلب وضع لكل واحد

منهما قانونا وجعله مبدا للشروع في مباحث علم المعانى وقدم مباحث الخبر والطلب لكونه

اكثر استعمالا واوفر نفعا لاعلى الخواص وقدم اعتبارا في الاشتقاق فان الفاظ الطلب

ماخوذة متصرف في الفاظ الخبر ثم ان مثل قولنا زيد قائم يطلق عليه انه خبر ويحتمل الصدق

والكذب وانه مفيد للمخاطب انه صادق او كاذب فاراد ان يبين مرجع ذلك كله فابتدا

ببيان مرجع الخبرية فقال اعلم ان مرجع اى رجوع الخبرية التى يحصلها في الحقيقة احتمال

الصدق والكذب الى الحكم الصادر من المتكلم في خبره فان هذا الحكم يتصف بذلك الاحتمال

اولا وبالذات ثم يتصف به المجموع المركب منه ومن طرفيه ثانيا وبالعرض وتلخيصه ان المتصف

ما الصفات الذاتية
اي الحكم المخبر
... باعتباره بكونه
... علام اعني الحاكم الذي يحكم
لكن الخبر لا الحكم مفعول اي المحكوم
... او الواقعة بعد ان المفتوحة
... صار من قبيل التصورات وضمير
يحكم راجع الى الموصول الذي هو عبارة عن الحاكم على ما تقتضيه صيغة الفعل كما يسند اليه قوله فاعلا
ذلك فقوله اي الحكم المخبر الذي يحكم في خبره تقديره اي الحاكم الذي يفعله حاكما في خبره بمعنى مفهوم كونه ثابتا
كان او نفيا فالمضمن اصلا والمضي فيه قبيله وقد ينعكس فيقال في تفسيره اي يحكم فاعلا
اياه والاول اكثر وقيل ان المقصود هو المضمن لجعله اصلا اقيس وكلمة ما في قوله كما يجده
اما عبارة عن الحكم اي كالحكم الذي يجد المخبر فاعلا ذلك الحكم فاسم الاشارة ظاهر وضع موضع
ضمير الحكم المعبر عنه بكلمة ما وقوله كما يجده حال من الهاء في يحكم اي حال كونها الحكم الذي يجد المخبر فاعلا
اياه اذا قال وانما مصدرية والحال من ضمير المخبر المستتر في يحكم اي مرجع الخبرية الى الحكم الذي يحكم
المخبر كائنا على حاله مثل حالة وجدانه اياه في علمه اياه اذا قال والحكم ههنا بمعنى ايقاع النسبة
او انتزاعها لانه الموصوف بالاحتمال وبالصدق والكذب وهو الذي يفعله المخبر لا بمعنى وقوع النسبة
او لا وقوعها لان الحكم بهذا المعنى لا يتصف بشيء من هذه الصفات وقوله لان الحكم مفعول عطف
على قوله اي الحكم المخبر بعنوان المحكي اذا اتى بلفظ مشتمل على الدلالة على النسبة عبر ان فعل
فيه حكما بمعنى ايقاع النسبة او انتزاعها بل اشار الى الحكم مفعوله قبل صدور هذا اللفظ منه فان
ذكر اللفظ المشتمل على الاشارة الى الحكم المفعول قبل لا يكون خبرا اي محتملا للصدق و
الكذب فلم يكن رجوع الخبرية الى الحكم المفعول المشار اليه وهنا لذلك مثالين احدهما الجملة
الواقعة صلة فان فيها اشارة الى نسبة قد علمها المخاطب وحكم بها قبل ان تجعل هذه الجملة
صلة والثاني الجملة التي دخل عليها ان المفتوحة فانك اذا قلت عندي ان زيدا قائم فقد اشرت

ان اشرت الى حكمك بكون
المحكوم عليه بكونه عنده
ثم يشير بهذا التعبير الى الحكم
الى الحكم مفعول لاحد ...
قائم ونحو ذلك
فليست بها و
من ان الصلة جملة خبرية
وكذا الحال في الجمل الخبرية الواقعة خبرا
اي كلاما مقابلا للطلب في ذلك خروج النسبة عن كونها مقصودة بالذات ... بوه مطلق
لان القصد الى اثبات انطلاق الاب لزيد لا الى اثبات الانطلاق لابيه فانه مقصور تبعا فليس كل جملة
كلاما لجواز ان لا يكون اسنادها مقصودا بالذات فلا يكون كلاما ولا كل جملة غير انشائية خبرا
لان الخبر من اقسام الكلام التام وما لا يكون كلاما لا يكون خبرا ~~فما السبب في كون الخبر محتملا~~
~~للصدق والكذب فهو امكان تحقق ذلك الحكم مع كل واحد منهما~~ من حيث انه حاكم مخبر قد علمت
ان الخبرية صفة للكلام وانها في الحال راجعة الى الاحتمال الذي هو صفة ذاتية للحكم المفعول للمخبر
في خبره ويوصف به الكلام تبعا لذلك الحكم فالآن يريد بيان سبب اتصاف الحكم والخبر بالاحتمال او
اورد كلمة اما تفصيلا للمجمل الواقع في ذهن السامع وازالة لتردده فانه لما ذكر اتصاف الخبر والحكم
بالاحتمال كان مظنة ان يتردد السامع في ان سببه ماذا وصدرها بالفاء السببية لان ذكر الاتصاف
بالاحتمال يقتضي ذكر سببه فهو من قبيل تفريع الحكم على سببه كما في قولك ضرب وقت الصبح فصل قوله
ذلك الحكم اشارة الى الحكم المفعول للمخبر وقوله من حيث هو حكم مخبر اي مع قطع النظر عن خصوصية المخبر
لئلا يخرج خبر المخبر الصادق لا محالة وعن خصوصية الخبر ايضا لئلا يخرج الاخبار التي يتعين صدقها
او كذبها لخصوصياتها كقولك اجتماع النقيضين محال وقولك اجتماعهما جائز فلما قطع النظر
عن الخصوصيات المغايرة لكونه حكم مخبر كان احتمال الصدق من خواص الخبر في جميع الصور فان قيل
قول المصنف سبب احتمال الصدق والكذب هو امكان تحقق الحكم تارة مع الصدق وذلك

الحكم

يستلزم كون النفي
...ل منهما بدلا عن الآخر حسب
...ذ بالنفي اعني تردد ذهن السامع
واحد من الصدق والكذب
...الام ولا شك
...غس الام فصح
المخاطب منه ذلك الحكم ويجي
...ما والاستفادة منه انك تعلم ذلك الحكم ... ...افا
كقولك لمن ... ... سقطت السودية ويسمى هذا اللازم فائدة الخبر الظاهر ان قوله
ذلك الحكم اشارة الى الحكم المفعول للمخبر في خبره وهو الحكم بمعنى الايقاع او الانتزاع لكن المقصود
الاصلي من الخبر كما لا يخفى افادة المخاطب الحكم بمعنى وقوع النسبة اولا وقوعها وذلك الحكم المفعول
وسيلة اليه فان المخاطب اذا سمع الجملة الخبرية وفهم منها الايقاع او الانتزاع اعتقد الوقوع
او اللاوقوع وينتقل ذهنه من الحكم بمعنى الايقاع او الانتزاع الى الحكم بوقوع النسبة في
الواقع اولا وقوعها فالمقصود الاصلي للمخبر افادة المخاطب الحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع
فينبغي ان يكون قوله ذلك الحكم اشارة الى الحكم بهذا المعنى لانه في قوة المذكور فان المذكور صريحا
وان كان هو الحكم المفعول للمخبر وهو الحكم بمعنى الايقاع لكنه لما كان وسيلة الى الحكم بمعنى الوقوع
او اللاوقوع كان ذكره في قوة ذكر الحكم بمعنى الثاني فجاز ان يشار اليه بقوله ذلك ولو ترك
اسم الاشارة واكتفى بلفظ الحكم المعرف بلام العهد لكان حمله على الحكم بمعنى الوقوع اسهل
من حمله اذا ذكر معه اسم الاشارة فان قيل كيف يصح ان يقال مرجع افادة الخبر المخاطب استفادة
المخاطب منه الحكم مع ان الاستفادة فرع الافادة والاصل لا يرجع الى فرعه بل الامر بالعكس
اجيب بان المراد من كون افادة الخبر راجعا الى استفادة المخاطب منه الحكم او استفادته منه
انك تعلم ذلك الحكم كون الحكم بكون الخبر مفيدا راجعا الى استفادة المخاطب منه اصلا بمعنى
الامر من حيث لو لم يستفد المخاطب منه شيئا منهما لم يمكن لنا ان نحكم بكون الخبر مفيدا وملاحظة

ان معنى

ان معنى افادته له ا...
كقولك السماء فوقنا والاث...
بمعنى الوقوع او اللاوقوع لا...
او اللاوقوع الذي...
الخبر للاعلام به وكذا
ذلك من الخبر فمن قال
فسر الكلام بما لا...
في ذلك هو ان فائدة الخبر لما كانت هي الحكم و ... ...ونه الخبر ولازم الحكم وهو
انك تعلم الحكم ايضا لم يحتج كلام المصنف في ذلك الموضع والحاصل ان هناك علمين وهما متعلقان
الحكم والاستفادة كون المتكلم عالما به ومعلومين وهما الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع وكون
المتكلم عالما به وكلام المصنف يشعر بان فائدة الخبر ولازمها هما المعلومان فمن فسرهما بالعلمين
فقد حمل كلامه على ما لا يرضى هو به والاولى بدون همزة يمتنع والهمزة بدون الاول يمتنع كما هو
حال اللازم المجهول المساوي لما ذكر ان المخاطب قد يستفيد من الخبر الحكم بمعنى الوقوع او اللا وقوع
وقد يستفيد منه كون المتكلم عالما بذلك الحكم وان لكل واحد منهما وان كان فائدة مستفادة
من الخبر الا ان الاول خص باسم الفائدة والثاني باسم لازم الفائدة اشار بهذا الى وجه تسمية
الثاني بلازم الفائدة وان هذه التسمية ليست مجرد اصطلاح خال عن تحقق معنى اللزوم
فيكون الواو في قوله والاولى استينافية فكأنه قيل لم سميت الفائدة الثانية لازم الفائدة مع
انها فائدة في نفسها فاجاب بان الفائدة الاولى مستلزمة للثانية بحيث لا تتحقق بدون
الثانية وان الثانية لا تتخلف عن الاولى فتكون لازمة للاولى بخلاف الثانية فانها لا تمتنع
بدون الاولى كما هو حكم اللازم الاعم كالحرارة بالنسبة الى النار فان النار يمتنع تحققها بدون
الحرارة فانه لا يمتنع تحققها بدون النار وعبر عن اللازم الاعم فان اللازم المجهول المساوي ايضا
اعم يتناول اللازم المساوي في نفس الامر المجهول مساواته عند الحاكم فانه حكم عنده حكم
اللازم الاعم من حيث ان الملزوم بدون اللازم يمتنع عنده في نفس الامر واللازم بدون

ان هما علمان حاصلان للمخاطب متعلقان بالمعلومين الذين هما الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع وكون المتكلم عالما به

الا انه لما جهل مساواته
زعم. وقوله هذه اشارة الى
نفي المسند اليه حيث قال ان وقوعه
كما حصل للمخاطب العلم
المخاطب انما يحصل له العلم
بانه عالم به قاصد لخبر
للمخاطب من الخبر علم
وهو معلوم له قبل سماع ذلك الخبر كما في ضعفت
يكون المتكلم عالما بالحكم
التوريث ومرجع كونه صدقا او كذبا عند الجمهور الى مطابقة ذلك الحكم للواقع او عدم مطابقته له
وهو المتعارف وعليه التعويل وعند بعض الى طباق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه ولا لا طباقه
لذلك سواء كان ذلك الاعتقاد والظن خطاء او صوابا بناء على دعوى تبرؤ المخبر عن الكذب
متى ظهر خبره بخلاف الواقع واحتجاجه لها بان لم يتكلم بخلاف الاعتقاد او الظن لكن تكذيبا
لليهودي مثلا اذا قال الاسلام باطل وتصديقه اذا قال الاسلام حق يتحاشان بالقطع على اهل
البناء ويستوجبان طلب تاويل لقوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله و
الله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون على كونه مخرجا بانه قول عن صحيح
العقد لما بين جم عنه ان واللام وكون الجملة اسمية في قولهم لارباب البلاغة وسيأتي
تعرض بهذه الاية لا يخفى ان كل امرين اذا انتسب احدهما الى الآخر مع قطع النظر عن ملفوظ
اللافظ وتعقل العاقل بينهما نسبة ثبوتية بانه هو هو او سلبية بانه ليس كذلك وهو
معنى الواقع والخارج وان لم تكن النسبة امر محقق في الخارج ولا الامران مما يلزم تحققه
في الخارج ثم اذا ورد الجملة الخبرية فهي لا محالة تشتمل على نسبة تامة حاصلة في ذهن المتكلم
مرتسمة من الخبر في ذهن السامع فان كانت مطابقة للنسبة الواقعة بينهما في نفس الامر بان تكونا
ثبوتيتين او سلبيتين فمطابقتها لها صدق وذلك الخبر الصادق وكذا المتكلم به وان لم تكن
مطابقة لها بان كانت النسبة المفهومة من اللفظ ثبوتية والواقعة سلبية او بالعكس

قوله على متعلق بقوله يتحاشان

فعدم

فعدم مطابقتها لها كذب و
هذا المعنى هو المتعارف بين
اشارة الى الحكم المفعول للمخبر
هو المحتمل للصدق و
او لا وقوعها فالحكم المذكور
وان كان محمولا على
الحكم الذي يعقله
بالصدق والكذب حملا لا وجه لصحته
هو اضيع الثلثة على الحكم بمعنى الايقاع
او الانتزاع اذ ليس الحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع مفعولا للمخبر ولا متصفا بالاصالة بالصدق
او الكذب وهو ظاهر ومذهب جمهور المحققين انه لا شك ان الجملة الخبرية كزيد قائم او ليس
بقائم مثلا تشتمل على حكم ايجابي او سلبي مفعول للمخبر في خبره هذا ويعبر عن هذا الحكم با
لنسبة التامة الذهنية فهذه النسبة الذهنية ان طابقت النسبة التي بين زيد والقيام بحسب
نفس الامر في الكيفية بان تكونا ثبوتيتين معا او سلبيتين معا كان الخبر صادقا وان لم
تطابقها بان كانت النسبة الذهنية ثبوتية والنسبة الاخرى سلبية او بالعكس كان الخبر
كاذبا وتحقيقه ان الجملة الخبرية تدل على نسبة تامة ذهنية مشعرة بحصول نسبة اخرى في الواقع
موافقة للاولى في الكيفية وهذه النسبة الاخرى مدلولة للخبر بتوسط الاولى وهي المقصودة
بالافادة كما مر فان كانت هذه النسبة الاخرى المشعر بها حاصلة كان الخبر صادقا والا
كان كاذبا ومن ثمة قيل ان صدق الخبر هو ثبوت مدلوله معه وكذبه تخلف مدلوله عنه ولا اشكال
في ذلك لان دلالة الجملة الخبرية على النسبة الذهنية وضعية لا عقلية ودلالة الذهنية
على حصول النسبة الاخرى بطريق الاشعار من دون استلزام عقلي فجاز ان يتخلف عن الجملة
الخبرية مدلولها بلا واسطة فضلا عن مدلولها بالواسطة وهذا معنى ما قيل من ان مدلول الخبر
هو الصدق واما الكذب فاحتمال عقلي وقوله او عدم مطابقته له بمعنى او لا مطابقته بان
يكون كلمة غير بمعنى لا كما لا يشهد له قوله ولا لا طباقه ولا يجوز اتفاقا على ما هو الظاهر منهما

من ان المقصود بالافادة هو الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها

[illegible] و غير مطابقة له من صفات
[illegible] ورية و الكلية مغايرة
[illegible] كاذبا البتة لان معنى صدقه
[illegible] للنسبة طلب وقوع الحكم
[illegible] بوقوع الخبرية و الانشائية
[illegible] الصدق و الكذب هو
[illegible] ف بالخبرية و الانشائية
[illegible]
[illegible] سبب من الحكم و طرفيه و ان اطلق عليه
بتبع الاتصاف للحكم بهما فان الكلام
انه خبر محتمل للصدق و الكذب الآن انما يتصف بهما بتبع الاتصاف للحكم بهما فاذا اطلق على
المجموع انه خبر محتمل للصدق و الكذب كان معناه ان حكمه محتمل لهما و هو المراد بوقوع الخبرية
و الانشائية الى الحكم بالمراد بالوقوع و كل موضع من المواضع الثلثة معنى مغاير لما اريد به في
الموضعين الاخيرين و كون صدق الخبر و كذبه عبارة عن مطابقة حكمه للواقع و عدم مطابقته
له هو المتعارف بين الجمهور فانهم لا يعرفون من صدقه و كذبه سوى ذلك و عليه التعويل اي الاعتماد
لاجماع المسلمين على تصديق ما هو مطابق للواقع و تكذيب ما ليس بمطابق له مع تأييده بالدليل
الذي يعتبر في تفسير الالفاظ و هو النقل عن ائمة اللغة و على هذا القول لا يكون بين الصدق
و الكذب واسطة اذ لا واسطة بين الايجاب و السلب قوله و عند بعض عطف على قوله عند
الجمهور اي و مرجع كون الخبر صادقا او كاذبا عند بعض و هو النظام لا الجاحظ على ما زعم العلامة
الشيرازي و لم يذكر مذهب الجاحظ لسقوطه عن حيز الاعتبار بالكلية اذ لا مستند له يعتد به
فانه انكر انحصار الخبر في الصدق و الكذب و اثبت الواسطة بينهما فانه عرف صدق الخبر
بانه مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق له و عرف كذب الخبر بانه عدم مطابقته
للواقع مع اعتقاده انه غير مطابق و تحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا و كل
واحد منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه
ستة اقسام واحد منها صادق و هو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق و واحد
كاذب

٤٦

كاذب و هو غير المطابق
كاذب عنده و المصنف عبر
ذهب الى ان مرجع كون [illegible]
الجازم او ظنه و لما لا طابقه لذكره
سواء طابق الواقع او لم يطابق و الا لكان كاذبا فلا واسطة
كما مر من انه لا واسطة بين الايجاب و السلب فقول القائل السماء تحتنا
السماء فوقنا غير معتقد كذب في الخبر المعلوم و المعتقد و المظنون [illegible]
للاعتقاد الجازم في الاولين و للظن في الاخير و الخبر الموهوم كاذب لان الحكم فيه خلاف الطرف الراجح
فلا يكون مطابقا للاعتقاد الجازم و لا للظن و كذا المشكوك اذ لا يتحقق فيه اعتقاد و لان
الشك عبارة عن تساوي الطرفين لان ما لا يطابق الاعتقاد كاذب سواء كان هناك اعتقاد
او لا فانه اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك
ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم فيه و لا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به
ارباب المعقول لانا نقول لا حكم و لا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا و
قوعها و ذهنه لم يحكم بشيء من النفي و الاثبات لكنه اذا تلفظ بجملة خبرية و قال زيد في الدار
مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة و قوله سواء كان ذلك الاعتقاد و الظن خطأ او صوابا
يريد به انه لا بد على تقديري الطباق و اللاطباق من اعتقاد او ظن حتى يتم كون الخبر المشكوك
واسطة بل اراد به انه لا اعتقاد بمطابقة الواقع و لا مطابقته في هذا المذهب اصلا بل المعتبر
فيه نفس الانطباق لحكم للاعتقاد و عدم انطباقه اياه و لا شبهة في ان انطباق الحكم للاعتقاد
يستلزم ان يكون هناك اعتقاد و اما عدم انطباقه اياه فلا يستلزم ذلك فانه اذا لم يكن هناك
اعتقاد صدق ان الحكم لا يطابق الاعتقاد و قدم كون الاعتقاد خطأ على كونه صوابا لان في اظهار
الافتراق بين معنى الصدق فانه اذا كان الاعتقاد خطأ كما في قول اليهودي الاسلام باطل
كان الخبر صادقا عند النظام و لم يكن صادقا عند الجمهور فظهر الفرق بين معنى الصدق على مذهبه
و معناه على مذهبهم بخلاف ما اذا كان الاعتقاد صوابا فان الخبر صادق عند الجميع و قوله بناء

مفعول له او حال او مصدر
... بعض اى حكم بعض برجوعهما
... بالعطف على قوله دعوى تبرؤا
... باظهار خبره بخلاف الواقع يدعى تبرؤ
... بان خبره كان على وفق اعتقاده او ظنه ويسلم للمخبر ذلك
... خبره ويعذرونه فى ذلك فلولا ان الكذب عدم مطابقة الاعتقاد
... [illegible] ... فوجب ان يكون الصدق مطابقة الاعتقاد لانه لولا ان الصدق
راجع الى الاعتقاد لما كان قوله انى لم اتكلم ذلك على خلاف الاعتقاد دليلا على ما ادعاه من التبرؤ
عن الكذب ولما عذره الناس ولما صدقوه فى تبرئه عن الكذب والجواب ان الناس يعذرونه فى
ذلك ويصدقونه لكنهم لا يحكمون بعدم كونه مطلقا بل يعذرونه ويقولون انه ما كذب عن قصد فلا
جناح عليه فى ذلك الكذب والمخبر ايضا لا يتبرأ عن الكذب مطلقا بل يتبرأ عن الكذب عمدا اى
مع العلم بكونه كذبا دفعا لما يتوجه عليه من اللائمة الكذب وقوله لكن تكذيبنا الخ استدراك
من قوله بنا فانه لما ذكر مذهب ذلك البعض وبين مبنى مذهبه ودليل جاء بتقضيه سبق الى الوهم
ان دليله مستحكم وان مذهبه المبنى على ذلك الدليل محرز مشيد فدفع ذلك الوهم بقوله لكن
فان اجماع المسلمين على تكذيب اليهودى فى قوله الاسلام باطل مع مطابقته لاعتقاده
واجماعهم على تصديقه فى قوله الاسلام حق مع مخالفته لاعتقاده من الادلة القاطعة
الدالة على حقية مذهب الجمهور وهو ان مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع و
لا طباقه له سواء طابق الاعتقاد اولا فكان الاجماعان المذكوران اى اجماعهم على
تكذيب ما خالف الواقع وطابق الاعتقاد واجماعهم على تصديق ما طابق الواقع و
خالف الاعتقاد ينحيان اى يقبلان ويتوجهان توجها تاما الى هذا البناء بالقلع والابطال
فيبطلان مذهب النظام ويحققان مذهب الجمهور سالما انحى عليه بالسقوط اذا اقبل به عليه بالجد
والابجام وهو ابلغ من ان يقال يبطلانه لان بيان السبب الموجب للحكم ابلغ من مجرد دعواه
قوله ويستوجبان يقتضيان فان الاستيجاب طلب وجوب الشئ يعنى ان ظاهر الآية الكريمة

وان كان

[illegible]

وان كان صادقا لان ...
او فيما حكى عنهم من قولهم انك لرسول ...
عدم مطابقة حكم الخبر للاعتقاد
الدليل القاطع وهو اجماع المسلمين اوجب
ان الله تعالى كذبهم فى خبرهم المذكور صريحا بل التكذيب المذكور
كلامهم بان واللام وكون الجملة اسمية وهو ان اخبارنا بانك لرسول
وخلوص اعتقادنا ووفور رغبتنا ونشاطنا ومما يدل على عدم رجوع التكذيب ... الى
صدق قوله تعالى قبل تكذيبهم والله يعلم انك لرسوله فانه ازيل توهم رجوعه الى خبرهم الصريح
قوله كما يترجم عنه اى يعبر ويكشف عن انه قول عن صميم القلب اى خالصه وقوله لارباب البلاغة
متعلق بقوله يترجم وهو اقرب من حيث المعنى وان كان الظاهر ان يتعلق بقوله فى قولهم
واذ قد عرفت ان الخبر يرجع الى الحكم بمفهوم لمفهوم وهو الذى يسمى الاسناد والخبر كقولنا
شئ ثابت شئ ليس بثابت فانه فى الاول يحكم بالثبوت للشئ وفى الثانى بلا ثبوت
للشئ عرفت ان فنون الاعتبارات الراجعة الى الخبر لا تزيد على ثلثة فن يرجع الى الحكم
وفن يرجع الى المحكوم له وهو المسند اليه وفن يرجع الى المحكوم به وهو المسند حصر
اصول تراكيب الكلام فى فنين وبين حال تصورهما وجعل الفن الاول للخبر وذكر مرجع ترتيبه
فشرع الان فى ضبط بيان الاحوال التى بها يفيد الخبر خواصه والمقصود من ضبط الاحوال المذكورة
فائدتان الاولى ان ينضبط به مبادى مسائل هذا العلم لان الضبط فيما سبق موضوعه فيتم ضبط
معاقده وذلك لان تلك الاحوال مبادى مسائله فان الاحوال المناسبة لافادة الخواص يرجع اليها
موضوعات مسائل هذا العلم ويبحث عنها من حيث ان التراكيب المشتملة عليها قصد بها تلك الخواص
والفائدة الثانية ان يحيط المقصدون بهذا الكتاب بما صدر هذا الفن احاطة اجمالية فان الخواص
المقصودة فى فن هذا ملحوظة بهذه الاحوال المضبوطة ههنا وقوله فى كلامه انك عرفت
مما مضى من بيان مرجع الخبرية ان الخبر يرجع الى الحكم الذى يفعله المخبر فى خبره بمفهوم لمفهوم
يعنى ان الخبر لا بد فيه من ذكر الحكم الذى لا بد له من طرفيه فلا يتحقق الخبر الا بتحقق هذه

٢٧

بلاغة الكلام لما كانت عبارة عن مطابقته
لمقتضى الحال وكان الحال عبارة عن الامر
الداعى الى اعتبار الامور الراجعة الى الاركان
الثلثة للجملة الخبرية المتفرقة والى الجملة
المنتظمة مع ... كان مقتضى الحال ...
الاعتبار المناسب لما ...
ما يرجع الى نفس الاسناد والخبر ...
الجملة المنتظمة مع ... ومقتضى الحال ...
الكلام المشتمل على الاعتبار المناسب ...

ان الحكم لما كان جزء الخبر
عند تحقق الحكم من غير احتياج الى
... بها بالمحكوم له دون علية اشارة
... الخبر ثبات صفة له و نفيها عنه قوله وهو اللازم
... الحكم المذكور هو الذي تسميه ارباب المعاني اسنادا خبريا واحترز به عن
... الخبر لما يضم كلمة لى اخرى لا على وجه يدل على ذلك الحكم و ذكر لان ارباب المعاني
... و بالذات في المعاني و بتبعيتها في الالفاظ بخلاف النحاة فانهم يبحثون
عن احوال التراكيب من حيث انها اداء المعاني الاول الوضعية فالمسند والمسند اليه والاسناد عندهم
من صفات الالفاظ و مثل الخبر المشتمل على الحكم بمفهوم لمفهوم بقوله شئ ثابت والشئ ليس بثابت
لان لكل واحد من الشئ والثابت وغاية العموم والابهام وكثيرا بدل كلمة لان هذا القدر كاف في
تحقق الخبر وما زاد على ذلك من الخصوص في المحكوم له وبه فامر زائد على ما هو المعتبر في اصل الخبر فصح
وقوع شئ مبتدا لجعله دالا عليه التنكير من الابهام كانه قيل شئ ما من الاشياء قوله وانت في الثاني
تحكم بالا ثبوت للشئ اي بسلب الثبوت عنه و نفيه عنه لا باثبات اللا ثبوت له لان قوله شئ ليس بثابت
قضية سالبة فلا وجه لتغيير ما بعد ولئن قلت قوله الخبر يرجع الى الحكم بمفهوم لمفهوم يقتضي
ان لا يكون الجملة الشرطية خبرا بل ينحصر الخبر في الحملية لان الحكم فيها ليس بثبوت مفهوم لمفهوم
او سلبه عنه بل انما هو بثبوت قضية اولا ثبوتها على تقدير اخرى اجيب بان هذا انما هو اخبار
المنطقيين القائلين بان الشرط والجزاء قد خرجا من ان يكون قضيتين وان تحتملا الصدق و
الكذب واما في اعتبار النحويين فالجملة الشرطية جملة خبرية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو
الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فالجملة هي الجزاء المحكوم فيه بثبوت مفهوم لمفهوم
او لا ثبوته له والشرط قيد له بمنزلة الظرف والحال كما سياتي في الكتاب فعلى هذا الخبر يكون
منحصرا في الحملية قوله عرفت ان فنون الاعتبارات جواب لقوله اذ قد عرفت وقوله الراجعة
منصوب على انه صفة للفنون وروي بالجر على انه صفة للاعتبارات وقوله فن بالجر على انه بدل من
ثلثة وكون معرفة ما مضى مستلزما لمعرفة ان اقسام الاعتبارات التي تحصل للخبر لا تزيد عليها

ثلثة

ثلثة مبني على ان اجزاء الخبر
كل جزء اعتبارات فيحصل فيه
الاعتبارات الحاصلة للخ...
عقليا حتى يعترض عليه بان يقال لا م ان
لان للخبر ثلثة اجزاء والخبر من حيث ما هو هو اعني المجموع المركب
هذه الاجزاء الثلثة فيحصل اربعة اشياء فيجوز ان يكون هناك اعتبارات
حيث هو لا شئ من اجزائه و يتصف بها اثنان منها فان قيل ان المسند و
المسند اليه فلم يغز دلهما فنا آخر اجيب بان متعلقات المسند والمسند اليه كالاجزاء منهما فلذا كل افرد
الاعتبارات الراجعة اليهما في فنيهما بخلاف اعتبارات الجملتين عند الانتظام فلذلك جعلها فنا رابعا
اما الاعتبار الراجع الى الحكم في التركيب من حيث هو حكم من غير التعرض لكونه لغويا او عقليا
فان ذلك وظيفة بيانية فكون التركيب تارة غير مكرر و مجردا عن لام الابتداء وان المشبهة
والقسم ولامه ونوني التاكيد نحو زيد عارف واخرى مكررا او غير مجرد نحو عرفت عرفت ولزيد
عارف وان زيدا عارف وان زيد العارف ووالله لقد عرفت اولا عرفن في الاثبات
وفي النفي كون التركيب غير مكرر و مقصورا على كلمة النفي مرة نحو ليس زيد منطلقا وما زيد
منطلقا ولا رجل عندنا ومرة مكررا نحو ليس زيد منطلقا ليس زيد منطلقا وغير مقصور على
كلمة النفي نحو ليس زيد بمنطلق وما ان يقوم زيد ووالله ما زيد قائما فهذه ترجع الى نفس الحكم
الخبري جمع الاعتبار اولا حيث قال فنون الاعتبارات نظرا الى انها فنون ثلثة وافرده ثانيا
لانه فن واحد من تلك الفنون وقوله في التركيب حال من الحكم والعامل هو الراجع اي الاعتبارات
الذي يرجع الى الحكم حال ثبوته في التركيب اي يرجع اليه باعتبار كونه فيه فيخرج الاعتبار الذي لا
يكون رجوعه اليه مقيدا بحال كونه واقعا في التركيب الخبري بل يرجع اليه من حيث هو ككونه بديهيا
او نظريا جازما او غير جازم الى غير ذلك من الاعتبارات الراجعة الى الحكم ولا يكون رجوعها اليه مقيدا
بحال كونه الحكم واقعا في التركيب بخلاف نحو التاكيد والتجريد عنه وقوله من حيث هو حال اخرى من
الحكم اي الذي يرجع اليه ماخوذا بهذه الحيثية بمعنى كونه على اطلاقه من غير اعتبار كونه لغويا او عقليا وقوله ما حجة
التعرض ط

قوله فان ذلك اي فان التعرض لكونه الحكم لغويا او عقليا وظيفة بيانية لا انهما من ... ما دونه المعاني و ... فيه

... مقتضيا ... لكونه الحكم ... ولا يخرج في التركيب ... واحترز به عن الاعتبار الراجع ... فان كونه التركيب تارة ... وتارة ... من حيث ... فان الا ... الحكم وان كان في

...ما حيث هو هو يعني لذاته وماهيته
...رة ليس كذلك اي ليس من الاعتبارات
...مفارقة عنه البتة كالزوجية للاربعة
...حال كون الكلام مؤكدا او غير مؤكد مثلا ليس
...قوله من حيث هو بقوله من غير التعرض اي لا من جهة التعرض لكونه
...و اشارة الى ما ذهب اليه طائفة من ان العقل كانبت مثلا موضوع
...ذا المسند اليه كان الحكم واقعا على ما يقتضيه اصل الوضع واذا المسند الى غير
كان مجازا عنه وعلى التقدير من كان الحكم منسوبا الى اللغة لان الحكم على الاول واقع في موضوعه اللغوي
كقولك انبت الله البقل فيكون لفظ انبت في حقيقة لغوية وعلى الثاني يكون متجاوزا عن موضوعه اللغوي
كقولك انبت الربيع البقل فيكون لفظ انبت في مجاز لغويا وكون الحكم عقليا هو الحق المختار كما سيجي
في علم البيان من ان اللغة لا مدخل لها في تعيين ما يسند اليه الفعل بل ذلك مفوض الى العقل
فان وضع انبت مثلا ليس الا لثبات الانبات دون فعل آخر وفي الزمان الماضي دون المستقبل
واما انه اي شيء يسند وان ذلك الشيء المسند اليه هل هو معرف او منكر ونحو ذلك فذلك بحكم العقل
لا غير وتوضيح ذلك انا لو فرضنا انه عين في اللغة ان نسبة الفعل ينبغي ان يكون الى فاعل معين
كالفاعل المختار مثلا فالحكم في يكونه لغويا ويجب على من يحكم بالنسبة اي على من يوقعها ان يعتبر
وضع اللغة فيها كما يجب عليه ان يعتبره في المفردات ولو فرضنا انه لم يعين في اللغة ان النسبة ينبغي
ان يكون الى فاعل معين اصلا فالحكم يكون عقليا اذا لم يمكن الحاكم بالنسبة ان يعتبر وضع اللغة
اذ لا وضع بحسب هذا التقدير فيكون الحكم راجعا الى مجرد العقل وقد اختلف في ذلك فذهب
صاحب المفتاح ان الحكم لا يكون لغويا اصلا بل هو عقلي ابدا كما سيأتي تحقيقه في علم البيان
ومثال الحكم اللغوي عند من يقول به انبت الله البقل ومثال العقلي انبت الربيع البقل و
كلاهما عقليان عند اهل التحقيق والاول حقيقة عقلية والثاني مجاز عقلي وقوله فكونه
خبر لقوله اما الاعتبار الراجع الى الحكم لان اما كلمة فيها معنى الشرط وحذف فعل الشرط و
الاسم الذي يليه اما مبتدأ وما بعد الفاء خبره والجملة الاسمية جواب الشرط واخرت الفاء

لكراهية

لكراهية الى الخبر كراهة ان يليها...
...قوله فان ذلك وظيفة بيان...
قوله من غير التعرض لكونه لغويا ا...
مجردا عن التأكيد وكونه مع زيادة و...
واما مجتمعة وهذه الاعتبارات وان كانت...
في الكون التركيب تارة كذا وتارة كذا الظهور هذه الامور في النثر...
الى الحكم واورد الكاف في التشبيه في قوله فكون التركيب غير مؤكد باحد الطرق المذكورة اشعارا
التأكيد بوجه غير ما ذكر نحو صح في الاثبات كما يقال مثلا زيد قائم صح ونحو البتة في الاثبات والنفي
وفيه ركنه وفي بعض النسخ المعوية فكون بلا كاف وعلى هذه النسخ يكون قوله في الاثبات متعلق
بقوله فكون التركيب تارة غير مكرر ويكون قوله وفي النفي كون التركيب غير مكرر معطوفا على
قوله كون التركيب في الاثبات فقدم متعلق الكون في المعطوف فان الظاهر ان يقال
وكون التركيب غير مكرر في قوله وانه ما زيد قائما ثم يورد قوله في النفي ليكون المعطوف على
وتيرة المعطوف عليه الا انه قدم لفظة في النفي ليقع النفي في جنب الاثبات وعلى النسخ الاولى يكون
قوله في الاثبات غير مبتدأ محذوف ويكون قوله وفي النفي متعلقا بمقدر في موضع المبتدأ خبره يكون
وتقدير الكلام هذا في الاثبات والاعتبار الراجع الى الحكم في النفي كون التركيب كذا فهذه النسخة
محتاجة الى تقدير امور كثيرة لا يحتاج اليه في النسخة الاولى ويكون قوله في الاثبات خبر مبتدأ
محذوف لا متعلقا بالكون كما في النسخة الاولى وايراد الكاف في قوله كنحو اشارة الى كثرة
الامثلة وقوله مرة نصب على الظرف متعلق بقوله كون التركيب ومعنى كون التركيب مقصورا على
كلمة النفي ان يقتصر على كلمة النفي ولا يورد معها مؤكدات النفي من الباء وان وما شابههما فقوله
زيد عارف مثال للتركيب الغير المكرر المجرد عن المؤكدات باسرها وقوله عرفت عرفت مثال للتركيب
المكرر وما بعده الى قوله في الاثبات مثال للتركيب المشتمل على شيء من مؤكدات الحكم ثم فان هذه
هي الاحوال المتعلقة بالحكم في الاثبات ثم اورد امثلة الاحوال المتعلقة بالحكم في النفي من كون
التركيب تارة غير مكرر ومقصورا على كلمة النفي من غير زيادة حرف التأكيد كقولك ليس زيد

هذا ملحق

لانه لو تعلق بقوله يكون ... ما التركيب تحرر ... الفعل ... على الكون ان ... فيجب ... لكان
الخبر ... وهو غير جائز

منطلق ليس زيد منطلقا وتارة
مزيادة ان النافية مثلها ان عمرو
عدم مجامعتهما النفي قوله فمزيده
زيدة داخلة على خبر ليس ونحوه التأكيد
... مسند اليه او المسند فهذه اعتبارات راجعة الى الحكم
... ن ان الحل من حيث المعنى راجعة الى الحكم كما مر واما الاعتبار
... المسند اليه حالة التركيب من حيث هو مسند اليه من غير التعرض لكونه حقيقة او مجازا
فكونه معرفا كقولك عارف وانت تريد زيد عارف او نائبا معرفا من احد المعارف وكونه
محكوما بشيء من التوابع او غير مصحوب معرفا بفصل او غير معرفة او منكرا مخصوصا او غير
مخصوص مقدما على المسند او مؤخرا عنه لما كان علم المعاني باحثا عن احوال التراكيب التي
بها يطابق التراكيب لمقتضى الحال وكان اجزاء الكلام الخبري منحصرة في ثلاثة الاسناد والطرفين و
طرفاه لاجرم انحصر فنونه الاعتبارات الراجعة الى الكلام الخبري على حسب انحصار اجزاء الكلام الخبري
فيها وقدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لانه جزء صوري يحصل به الخبر بالفعل وانه المقصود الاصلي
من ربط احد الطرفين بالآخر وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه الاهم بالنسبة الى المسند
لان المسند انما يقصد لكونه من احوال المسند اليه مبينا لما هو عليه قوله في التركيب حال من المسند اليه
اي الاعتبار الذي يرجع الى المسند اليه حال كونه واقعا في التركيب واحترز بتقييد المسند اليه به
عن احواله التي لا يكون رجوعه اليه مقيدا بحال كونه واقعا في التركيب كالافراد والاعلال و
قبول الاضافة فان ذات المسند اليه انما يتصف بكونه مسندا اليه واذا كان واقعا في التركيب فيما
وقيد بحيثية كونه مسندا اليه فقوله في التركيب لا يقصد به الاحتراز وانما جيء به لقصد التوضيح
والتقرير وقوله من حيث هو حال اخرى من المسند اليه وقوله من غير التعرض لبيان الحيثية المذكورة
او بدل منهما والبحث عن كونه حقيقة او مجازا وظيفة بيانية لانها من طرق تأدية المعاني وهي
انما يتبين في علم البيان وقوله في المسند اليه لكونه محذوفا وفي المسند لكونه فعلا وكالتعقيد في العبارة
يرد عليه انه او رد لفظ الترك في المسند اليه حيث قال فلما سبق او من نحو منطلق بترك المسند اليه

وقد يقال

وقد يقال في اختيار الحذف والذكر في المسند ا
فكأنه ذكر ثم اسقط او طوى واما المسند فانه ثبت بين المبتدا و
لانه مع لف الاصل فلا يترك من وعقلنا والاعتبار الى
فقد يكتفى فيه بكونه اصلا مثل كما لنا كيد اسباب كما للتكلم يرجع الى الحكم
واقتصر في احوال المسند اليه على التمثيل تشيرا جعة الى الحكم الاعتبار
المسند لشيء للتفنن والاختصار فان الاعتبارات الراجعة الى
كل واحد منهما لا يفضي الى الاطالة والتصديع بخلاف الاعتبارات
والمسند فانها كثيرة فتفصيل امثلتها يورث الملال قوله معرفا خبر آخر لقوله فكونه اي كونه
موصوفا باحد الوصفين معرفا او منكرا او قوله من احد المعارف بيان لقوله معرفا اي معرفا بأنه
احد المعارف وهي المضمرات والمبهمات والاعلام والمعرف باللام والمضاف الى احدها معنى
او صفة له اي معرفا كائنا من جملة المعارف قوله مصحوبا وموصوفا صفتان لقوله معرفا لكونه
التابع على الاطلاق في المعرف غالبا وكون ضمير الفصل مختصا بها والتوابع خمسة هي
النعت والبدل والتأكيد وعطف البيان والعطف بالحروف والفصل هو الضمير المتوسط
بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل وبعدها مثال الاول زيد هو المنطلق ومثال الثاني
انه هو المنطلق وجعل الاقتران بالفصل من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه مع ان
فائدته وهي قصر المسند على المسند اليه نسبة بينهما لا تختص باحدهما لكونه متعلقا بالمسند
اليه اولا ومطابقا له لفظا فكان له اختصاصا بالمسند اليه من هذا الوجه قوله او منكرا عطف
على قوله معرفا وقوله مخصوصا صفة منكرا الا سواء كانت النكرة مخصوصة باحد المخصصات
مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك او غير مخصصة مثل جاءني رجل وقوله مقدما خبر آخر لقوله
فكونه والحاصل ان قوله محذوفا خبر لكونه وقد عطف عليه ما يقابله بكلمة او وهو قوله او ثابتا
ثم جيء بخبر آخر للكون اعني قوله معرفا ووصف هذا الخبر اولا بقوله من احد المعارف وثانيا
بقوله مصحوبا معطوفا عليه ما يقابله اعني قوله او غير مصحوب وثالثا بقوله معرفا معطوفا عليه
ما يقابله اعني قوله او غير معرف ثم عطف على الخبر الثاني ما يقابله اعني قوله او منكرا او وصفه

وليس صفة لقوله ثابتا لان التعريف
يعم الثابت والمحذوف فلا وجه
لتخصيصه بالثابت

خبر ثالث للكون اعني قوله مفردا على المسند وعطف
... [illegible] اعتبار الراجع الى المسند من حيث هو مسند ايضا فكونه مفردا وكونه
... جملة وفي افراده من كونه فعلا او اسما منكرا او معرفا مقيدا
... بقيد او غير مقيد وفي كونه جملة من كونه اسمية او فعلية او شرطية
... وفي غير ذلك مما هيهنا يعتبر في التركيب اعني داعيا ذكره ظيم مرة واشار
... حيثية المسند معتبرة بما فسرت حيثية المسند اليه على عدم التعرض
لكونه حقيقية ... وهو مصدر فعل واجب الحذف سماعا وهو اخص بمعنى عادة اي الحيثية
الحيثية المعتبرة في المسند لما اعتبرت في المسند اليه من حيث كونها معتبرة بالتقسيم
المذكور في المسند اليه وهو عدم التعرض لكونه حقيقة او مجازا وقوله وفي افراده خبر مبتدأ
محذوف اي وفي افراده اعتبارات من كونه فعلا وكذا في كونه جملة اعتبارات من كونها اسمية
وكلمة من في الموضعين لبيان ذلك المقدر وههنا ان الجارين الاسميتان من تتمة قوله مفردا او
جملة فاذا عطف قوله وكونه مفردا على كونه مفردا كان الفاصل بينهما من تتمة المعطوف عليه
واذا عطف على كونه مفردا وكذا كان الفاصل من تتمة المعطوف الاول على ذلك المعطوف عليه فقوله
وكونه مقدما او مؤخرا يجوز ان يكون معطوفا على قوله كونه مفردا او على قوله كونه مقدما وكذا لان الفاصل
على التقديرين ليس اجنبيا بل هو على احد التقديرين من تتمة المعطوف عليه وفي التقدير الآخر من
تتمة المعطوف الاول على ذلك المعطوف عليه ويجوز ان يكون عطفه في افراده متعلقا بمحذوف
والتقدير وكذا لاعتبار الراجع اليه في افراده وفي كونه جملة وان يكون ذلك القدر وهو
قولنا وكذا لاعتبار معطوفا على قوله لكونه مقدما وكذا او قوله كونه مفردا وقوله مقيدا كل من ذلك
خبر آخر لكونه لا صفة اسما لان كونه مقيدا او غير مقيد لا يختص الاسم بل يعم الفعل والاسم
فلا وجه لجعله صفة للاسم وحده والمعنى مقيدا كل من الفعل والاسم المنكر والمعرف بنوع
تقييد يناسبه واعلم ان الاسناد اذا اطلق على الحكم كان المسند والمسند اليه من صفات الالفاظ
ويوصف بها الالفاظ تبعا واذا اطلق على ضم كلمة الى اخرى على وجه يفيد الحكم كان الامر
بالعكس اي كان المسند والمسند اليه من صفات الالفاظ ويوصف بهما المعاني تبعا فاذا

للاعتبارات

اعتبارات الاسناد يجري في كلا معنييه على سواء
بها الحكم يوصف بهما الضم المذكور تبعا فرق وانما اعتبارات الحكم
جريانها في الالفاظ فان الحذف والاثبات وسائر ما ذكر في ...
ظاهرة الجريان في الالفاظ فان ازيد ا لمسند اليه والمسند الملفوظ فلفظ
فوصفه بالحذف مثلا انما يكون بالنظر الى لفظه ... هذا اذا كانت الجملة ...
الاعتبارات الراجعة الى الخبر منحصر في فنون ثلثة انما يكون اذا كا...
منتظمة مع جملة اخرى بالعطف او غيره اما اذا انتظمت مع اخرى ... اعتبارات سوى
ما ذكر فن رابع ولا يتضح الكلام في جميع ذلك اتضاحه الا بالتعرض لمقتضى الحال فبالحري
ان لا تتخذه ظهريا فتغفل عنه والله الموفق للصواب. الظرف الاول اعني اذا انتظمت مجرور
الكلمة اخرى والظرف الثاني اعني اذ ذاك معمول ليتفرع وتقرير الكلام ومعناه مما يمكن من شيء
في زمان انتظام الجملة الخبرية مع اخرى فلا ينحصر اعتباراتها في الفنون الثلثة لانه يتفرع اذ
ذاك الانتظام اي يتفرع في زمان حصوله اعتبارات سوى ما ذكر من الاعتبارات الثلثة الراجعة
الى الاسناد والمسند اليه والمسند وقوله فن رابع بدل من قوله اعتبارات او عطف بيان
له او خبر مبتدأ محذوف اي هي فن رابع يبحث فيه عن الاحوال المختصة بانتظام الجملة
مع الاخرى كما يبحث في الفنون المتقدمة عن الاحوال المتعلقة بانتظام المفرد مع المفرد وقوله
فبالحري ان لا تتخذه ظهريا الباء فيه زائدة كما في قولك بحسبك زيد وقوله ان لا تتخذه خبر قوله
بالحري اي الجدير والخليق ان لا تتخذ التعرض لمقتضى الحال غير ملتفت اليه يقال اتخذه
ظهريا اي لم يلتفت اليه ويقال هو حري ان يفعل بفتح الراء اي خليق وجدير لا يثنى
ولا يجمع ولذا هو حري بكسر الراء وحري بتشديد الياء يكون صفة مشبهة على فعيل فيثنى
ويجمع فيقال هما حريان وهم حريون واحرياء وهي حرية وهن حريات وحرايا ومنه
اشتق التحري في الاشياء وهو طلب ما هو الاحرى بالاستعمال في غالب الظن وقوله ويتضح
اي لا يتضح الكلام في جميع ما ذكر من فنون الاعتبارات الاربعة حق اتضاحه الا بالتعرض
لمقتضى الحال وذلك لانه ليس المقصود في علم المعاني من معرفة تلك الاعتبارات الا ان تورد

[...] التقييد خواص مقصودة مناسبة اياه او لصدق
على مقتضى الحال ليسنح منها في خاطرك ما يناسبها وبالجملة يبحث في علم المعاني
[...] بسبب مطابقة اعتباراتها للاحوال ومقتضياتها فنقول والله الموفق
[...] ان مقامات الكلام متفاوتة فمقام الشكر يباين مقام الشكاية ومقام
التهنية ومقام المدح يباين مقام الذم ومقام الترغيب يباين مقام التر[...]
الهزل وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار
والانكار ومقام [...] السؤال يغاير مقام البناء على الانكار جميع ذلك معلوم لكل لبيب وكذا مقام
الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر ثم اذا شرعت
في الكلام فلكل كلمة مع صاحبتها مقام ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام قد عرفت ان الحال
هو الامر الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وكيفية معينة وقد يطلق على ذلك الامر
الداعي المقام ايضا والفرق بينهما انما هو بحسب الاعتبار فان ذلك الامر الداعي من حيث انه بمنزلة
زمان يقارنه ذلك الوجه المخصوص يسمى حالا ومن حيث انه بمنزلة مكان حل فيه ذلك الوجه المخصوص
يسمى مقاما ثم انه نبه على تفاوت الاحوال والمقامات اذ بذلك يتضح التفاوت بين المقتضيات بفتح
الضاد فان مقصوده بيان تفاوت المقتضيات بالفتح وهي الاعتبارات الراجعة الى الخبر و
اركانها التي يقصد تطبيق الكلام عليها لاقتضاء الاحوال والمقامات اياها ثم ان المصنف نبه
على تفاوت المقتضيات بالكسر اذ به يظهر ذلك المقصود فذكر مقامات متعلقة بالمتكلم متباينة
اي متقابلة يقتضي كل واحد منها نوعا من الكلام مباينا لما يقتضيه مقابله وهو الى قوله يباين مقام
الهزل فان كل واحد منها نوعا من الكلام سابقا لما يقتضيه مقابله وهو الى قوله يباين مقام
الهزل فان لكل واحد منها حالا يستدعي ايراد الكلام على وجه مخصوص وفي مقابله لكل واحد
من هذه الاحوال والمقامات حال مغايرة لها يستدعي ايراد الكلام على وجه مغاير لما استدعاه
مقابله وعبر عن تفاوت هذه المقامات بالمباينة لكون المتقابلين في غاية الاختلاف بحيث لا
يتصادقان اصلا ومعرفة هذه المقامات ومقتضياتها وتطبيق الكلام عليها مما لا يحتاج فيه
الى علم المعاني لانها لغاية وضوحها يقدر عليها كل احد فذكرها ههنا توطئة لذكر المقامات الخفية

ثم

ثم ذكر مقامات متعلقة بالمخاطب بل علقوه [...]
[...] بحاله وكذا مقام الكلام ابتداء الخ وعبر عن تفاوتها بالمغايرة فيه [...]
الاستخبار لكونه ليست بمقابلة مثل تقابل المقامات السابقة وان كان [...]
من خطاب الذكي وخطاب الغبي وان كان من قبيل المقامات [...]
تقدم عليه لم يلاحظ كذا لكون لكل واحد من هذين المقامين كما يصح كل [...]
للمخاطب مع ان الذكاوة والغباوة من الامور الجبلية بخلاف [...]
وذكر فيها التغاير دون التباين نظرا الى انهما لا يوجبان اختلاف اصل الكلام بل يوجبان
تفاوتا في وجوه الاسناد في كلام واحد ولما كان مقصوده من بيان تفاوت المقامات بيان تفاوت
مقتضياتها صرح بقوله ولكل من ذلك مقتضى اي ولكل واحد مما ذكر من المقامات مقتضى غير مقتضى
الآخر ولما كان هذه المقامات المتعلقة بالمتكلم والمخاطب الخالي الذهن والسائل والمنكر والذكي
والغبي تستدعي الاعتبارات الراجعة الى الاسناد والخبرية الذي هو عمدة الجزء الصوري للكلام
الخبري فلا يتحقق الا عند تحقق الكلام فتكون احواله راجعة لمجموع الكلام المتحقق بعد الشروع
في ذكر كلماته من فنون الاعتبارات الراجعة الى الخبر الذي يرجع الى الحكم والمقامات التي
تقتضي تلك الفنون من الاعتبارات ثم اشار الى الاحوال المعتبرة في الفنون الثلثة الاخيرة بقوله
ثم اذا شرعت الخ فان المسند اليه والمسند يتصور وجودهما قبل تحقق الكلام فيجوز للمتكلم
ان اراد ان يشرع في ذكر كلمات الكلام ان ياخذ احدهما فيه ويضمه الى الآخر ويعتبر له احوالا
في ذلك الضم وكذلك الجمل المنتظمة في الاحوال المعتبرة في هذه الفنون الثلثة راجعة الى الاشياء
باعتبار انضمامها الى اشياء اخر فجاز للمتكلم ان يعتبرها حين اراد ان يشرع في الكلام سوى الحال
في الاسناد وكذلك اذ ليس حاله باعتبار ضمه الى شيء آخر ومصاحبته اياه اذ ليس الاسناد موجودا
قبل الشروع في الكلام حتى يتصور ان ياخذ المتكلم ذلك الموجود ويضمه الى غيره فيعتبر له احوالا
في ذلك الضم بل احواله راجعة الى مجموع الكلام من غير اعتبار الانضمام واراد بقوله لكل كلمة ما
يتناول طرفي الاسناد ومتعلقاتهما ويتناول الجملة ايضا والمعنى ان المسند اليه اذا اريد ضمه
الى المسند فله مقام يقتضي تعريفه او تنكيره الى غير ذلك وكذا المسند وما يتعلق بهما وكذا الجملة

الذكاوة والغباوة يتقابلان تقابلا ظاهرا

... فصلها او وصلها قوله وكثيرا ما ... وكثير
علينا ان يصل اليه الكلام مقام مقتضٍ اوانما ارفد والاشارة الى ذلك جميع
... بلاغته وارتفاع شان الكلام في باب الحسن والقبول والحطاط
ما يليق به وما هو الذي نسميه مقتضى الحال ... المقامات
الاربعة ... في الاعتبار بها فقال ارتفاع شان الكلام اي الكلام
... الحسن والقبول ... باحسن ... وكقوله مقبولا عند النقاد وانحطاطه في
ذلك الباب بعدم مصادفة المقام لما يليق به من الاعتبارات والكيفيات فكلما كانت المصادفة
اتم واوفر كان حسنه وقبوله اكمل واكثر وكلما كانت المصادفة انقص كان حسنه اقل قوله وهو اي ما
يليق بالمقام من الاعتبارات ما هو الذي نسميه مقتضى الحال فان كان مقتضى الحال اطلاق الحكم فحسن
الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم وان كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحليته بشيء
من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة هذا تفصيل لمصادفة المقام المقتضيات وما ترتب عليها
من الحسن وانما تعرض لمقتضيات الاحوال المتعلقة باجزاء الكلام وبانتظام جملة مع اخرى وتطبيق
الكلام عليها ولم يتعرض للمقامات المتعلقة بالمتكلم وتطبيق الكلام بمقتضاها لان المعتبر في علم
المعاني في المقتضيات المتعلقة باركان الكلام الخبري وما يتقدمها انما ذكر توطئة لها كما مر واراد
باطلاق الحكم ان لا يقيد بالتاكيد وذلك انما يحصل بتجريد الكلام عن المؤكدات فان الحال اقتضى كيفية
مخصوصة هي الاطلاق في امر معنوي هو الحكم واقتضى بتوسط تلك الكيفية كيفية اخرى في اللفظ
هي تجريده عن المؤكد فحسن الكلام بالتجريد لمنهم بما هو المقصود اعني الاطلاق ومجرد الاخبار الذي
يقتضيه خلو ذهن المخاطب عن الحكم والتردد فيه واذا اقتضى المقام تقييد الحكم بالتاكيد واقتضى
بتوسطه اقتران الكلام بالمؤكد كان حسنه بتحليته وتزيينه بشيء من المؤكد بقدر المقتضى ضعفا
وقوة فلفظ المقتضى يروى بصيغة الفاعل فالمعنى ان الحال المقتضي ان كان ضعيفا كالسؤال
وادنى الانكار تحلى الكلام بمؤكد اقل وان كان قويا تحلى باكثر وبصيغة المفعول فالمعنى ان مقتضى
الحال وهو التاكيد ضعفا وقوة وضعفا فيراعى ذلك في المؤكد وان كان مقتضى الحال طي ذكر
المسند اليه فحسن الكلام تركه وان كان المقتضى اثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام

وروده

وروده على اعتبار المناسب وكذا ان كان
[illegible] عن ذكره وان كان المقتضى اثباته تخصيصا بشيء من التخصيصات
المناسبة من الاعتبارات المتقدم ذكرها وكذا اذا كان المقتضى عند ...
او وصلها او ايجازها او الاطناب اعني بالايجاز ... عن البيان ...
تاليفه ... لا يخفى عليك ان الطي والاثبات من الكيفيات
فمن زعم ان مقتضى الحال على الاطلاق يعتبر اولا في المعنى وثانيا في اللفظ
فقد سها وقد مر ان الاسناد يطلق على معنيين احدهما وثانيهما ضم كلمة الى اخرى على وجه ...
فاذا اطلق على الحكم كان المسند والمسند اليه من صفات المعاني ويوصف بها الالفاظ تبعا واذا اطلق
على ضم المذكور كان الامر بالعكس وان اعتبارات الاسناد من التاكيد والتجريد يجري في كل واحد من معنييه
على سواء واما اعتبارات المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها في الالفاظ فمن زعم خلاف ذلك
فقد سها قوله اثباته على وجه من الوجوه المذكورة يعني كونه معرفا من اصل المعارف مضموما
بشيء من التوابع او غير مضموم ... آخر ما ذكره هناك وقد يتمسك بهذا على ان قوله فيما سبق معرفا
صفة لقوله ثابتا لا خبر ثان لكون قوله بشيء من التخصيصات اي وان كان المقتضى اثبات
المسند على وجه خاص من الوجوه المذكورة فصل من كونه جملة او مفردا فعلا او اسما معرفا او
منكرا مقيدا بكل من ذلك بنوع قيد او غير مقيد والنظام للجملتين عبارة عن اقترانهما بالذكر
مع قطع النظر عن تعيين ايتهما مقدم وايهما مؤخر واذا توسطت بينهما كلمة مع كما في قوله عند انتظام
الجملة مع اخرى كان الاولى ان يحمل اخرى على الجملة الاولى لان كلمة مع تدخل على المتبوع دون
التابع فيكون ضمير فصلها او وصلها راجعا الى الجملة التابعة وكذا ضمير معها اي مع انتظامها و
يحتمل ... ان يراد باخرى الجملة الثانية فتكون تلك الضمائر راجعة الى الاخرى و
ضعفه ظاهر وقدر الايجاز والاطناب يطلق جملها ... بين الجملتين المنتظمتين لان
طي ما دون الجملة ولا طيه مندرجان في الفنون الثلثة واعلم ان مقتضى الحال هو الوجه الذي
يقتضي الحال ايراد الكلام عليه من اطلاق الحكم وتاكيده وطي المسند اليه واثباته وترك المسند
وذكره وغير ذلك مما ذكره ههنا اجمالا وسيأتي تفصيله من قوله اما الحالة المقتضية للحذف

اي هو ايضا راجع الى الجملة المراد بها الثانية

...بيق الكلام على مقتضى الحال ايراده مشتملا
...ما هو الكلام المشتمل على ذكر الوجه وتطبيق الكلام عليه جعله مندرجا
...فنون لان الحال فان الانكار مثلا يقتضي كلاما مؤكدا واذا حلت له
...بني عليه تباحث على الكلي وجزئياته ويستدل لذلك بقول المصنف في تعريف المعاني
...انه ان ذكره والمذكور حقيقة هو الكلام المشتمل على الوجه الذي يقتضيه
الوجه الذي اورد الكلام من نحو الحذف والتقديم وفيه بحث اما اولا ... احد
فلان الاعتبارات هو ان حقيقة هو الكلام الكلي المعقول بل المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي المحسوس
فاذا قيل الكلي انه مذكور يحتاج ايضا الى تاويل اي مذكور جزئياته كما يقال بوجه الشبه انه
حتى يتاول حتى افراده ولا نسلم ايضا ان الوجوه التي اورد الكلام مشتملا عليها ليس
بمذكور مطلقا فان المؤكدات واداة التعريف مما يذكر فانك اذا قلت الحال يقتضي التاكيد كان
معناه انه يقتضي المؤكد في الكلام كالقسم وان المشبهة ولام الابتداء ونحوها والمؤكد امر مذكور
وكذا اذا قلت الحال يقتضي التعريف كان معناه انه يقتضي اداة التعريف كاللام والموصول
ونحوهما فلما كان بعض الوجوه مما يذكر وجب ان يحمل قوله على ما يقتضي الحال ذكره على الوجه
الذي يورد الكلام عليه بان يجعل الوجوه كلها مذكورا على التغليب رعاية لما صرح به في
الايضاح والتفصيل فكانه قال على ما يقتضي الحال ايراده في الكلام وايضا يحتمل ان يجعل
الوجوه كلها مذكورا باعتبار تعلقها بالمذكور كما جعل الالتفات مسموعا باعتبار تعلقه
بالمسموع كما قال فيما بعد وكل التفات وارد في القرآن متى صدرت من سامعيه عرفتكها فوجهه
فاذا جاز جعل الالتفات مسموعا لتعلقه بالمسموع جاز جعل نحو الحذف والتقديم مذكورا
لذلك ومع قيام هذا الاحتمال كيف يصح ان يترك التصريح الوارد عنه في التفصيل والاجمال
وما ذكرنا صريح اجمالي لا بد من تفصيله فاستمع لما يتلى عليك باذن الله تعالى وقد ترتب
الكلام ههنا كما ترى على فنون اربعة الفن الاول في تفصيل اعتبارات الاسناد الخبري
الفن الثاني في تفصيل اعتبارات المسند اليه الفن الثالث في تفصيل اعتبارات المسند
الفن الرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والايجاز والاطناب اي سنفصل

لك

لك صريحا مقتضيات الاحوال
وترتب الكلام ههنا اي في تفصيل تلك الاعتبار...
عليها بمنزلة الفصول والابواب الا انه سماها بالفنون
الاربعة والمقصود من هذا الكلام دفع ما يتوهم من ا...
الاربعة فيما تقدم عين الاعتبارات الاسناد الخبري فاجيب
ما هو اجزاء الكلام بمنزلة فصول الكتب وابوابها الا انه سماها ف...
فتكون الظرفية المعتبرة ههنا من قبيل ظرفية بيان المعنى الا...
ولو قال وقد ترتب الكلام ههنا على فصول اربعة وابواب اربعة لم يتوجه اشكال فان قيل
قد جعل كل واحد من الفصل والوصل مقتضى الحال واعتبارا مناسبا له حيث قال واذا كان
المقتضى عند انتظام الجملة مع اخرى فصلها او وصلها والايجاز او الاطناب جعل كلا واحد
منهما ايضا حالا اي امرا داعيا الى ايراد الكلام على وجه مخصوص حيث قال ههنا الفن
الرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والايجاز والاطناب فكيف يجوز ان يكون شيء واحد
مقتضى الحال واعتبارا مناسبا له وان يكون له اعتبار مناسب ويكون مقتضيا له اجيب
بانه لا منافاة بينهما فان كل واحد من الفصل والوصل من حيث انه امر عارض للجمل المنتظمة يكون
مقتضى الحال واعتبارا مناسبا له فلذلك قال اولا اذا كان المقتضى فصلها او وصلها ومن حيث
ان له امورا تتعلق به ككون الوصل او غيره وكونه للتوسط او دفع الايهام وكون الفصل لكمال
الاتصال او الانقطاع يكون له اعتبار مناسب فلذلك قال ههنا في تفصيل اعتبارات الفصل
والوصل وكذا الكلام في الايجاز والاطناب فانهما ايضا من الاعتبارات المناسبة للحال
فلذلك قال اولا اذا كان المقتضى الايجاز او الاطناب ولهما ايضا اعتبارات ولذلك
قال ههنا والايجاز والاطناب على معنى واعتبارات الايجاز والاطناب وان جعل عطفا
على الاعتبارات فالامر ظاهر وقبل ان نشرع في هذه الفنون ينبغي للذكي ان ينبه على اصل
ليكون على ذكر منك وهو انه ليس من الواجب في صناعة وان كان المرجع في اصولها وتفاريعها
الى محض العقل ان يكون الدخيل فيها كالثابت عليها في استفادة الذوق منها فكيف اذا كانت

على الدخيل في صناعة علم المعاني

مدروق هناك الى ان يتكامل له على مر مهل موجبات ذلك
رتبة صاحب الذوق هو ان تذكرها على وجه التفصيل والتحرير والتعليل
لتحصيل وما سادا فيه من الحذر والاجتهاد ورجاء ان يحفظ
مدبر بضم الذال له معنيان احدهما لفظ الشئ باللسان والثاني
عنه وهو ضد النسيان والذكر بالضم اغلب استعمالا في المعنى الثاني فقط واعلم
ان يفصل بعبارات اخريا ويمثل لها بشواهد تورثها قوله ليكره بيا الغية
اى ليكون ذلك الاصل على ذكر منك بضم الذال اى ليكون مستقرا على ذكر قلبي كانه منك بحفظ ولا ندهل
عنه ويروى بتا الخطاب اى ليكون انت منه على صفة التحفظ وعدم الذهول والاهمال وذكر الاصل هو
انه ليس من الواجب في صناعة من الصناعات وعلم من العلوم وان كان المرجوع في اصولها وتفاريعها
اى مجاز ادلتها واحكامها او في اصول مسائلها الكلية وفروعها الجزئية الى مجرد العقل ان يستدل
عليها بدلائل عقلية ويكتفى بتنبيهات صفيفة مع قطع النظر عن الوضع والاصطلاح والالف
والعادة كالعلوم الحكمية والدخيل في الصناعة المبتدأ فيها من غير ان يبلغ مرتبة المهارة
فيها يقال فلان دخيل في بني فلان اذ انتسب اليهم ولم يكن منهم تشبيها به من يشرع في علم وليس
من اهله اى من العارفين بذلك العلم والناشئ عليها المتمرن فيها كانه جبل عليها من نشا الغلام اذا ارتفع
وبلغ والذوق حالة ادراكية تشبه ذوق الطعوم اللذيذة كانها عيان بعد برهان وقد يطلق على
القوة الادراكية التي يتوصل بها الى تلك الحالة واذا لم يجب تساوي الدخيل والناشئ في العقليات
الوقتية التي مرجعها العقل صرفا ويتساويان فيها فرضا فكيف يجب تساويهما في علوم مستندة الى امور
يكون الناشئ اعرف بها وارسخ فيها كصناعة المعاني فانها مستندة الى تحكمات منسوبة الى الوضع
والاصطلاح مثل كون لزيد قايم للتاكيد وان زيدا لقايم لزيادة التاكيد والى اعتبارات الفية
اى منسوبة الى الالف بتراكيب البلغاء المبنية على مناسبات عادية ككون التاكيد لدفع الشك
او رد الانكار ورواعتنا المتكلم واذا انتفى وجوب ان يكون الدخيل في الصناعة مساويا للناشئ
عليها في استفادة الذوق منها مع ان الظاهر ان يدعى امتناع التساوي بينهما فيها لان التساوي

ليس

ليس بممتنع بل ربما يكون الدخيل زائدة على الناشئ في استفادة
ولان نفي الوجوب كاف في اثبات مطلوبه الذي هو صحة التقليد
فلا باس على الدخيل في صناعة علم المعاني في ان يقلد صاحبها اى من صار
عليها فيقبل منه فتواه وان لم يعلم وجهه ويتم على ذلك التقليد الى ان يتكامل له
على الاشتغال بهذه الصناعة الاسباب الموجبة لذلك الذوق وانما صح
فلا باس عليه ان يقلد صاحب الصناعة في بعض فتواه ان حاة الذوق
الذوق ان كان فانما يكون في بعض المسائل لخفاء في دليله الاستواء اذ اكثرها فيتوصل بادلتها
الواضحة او بالتنبيه عليها الى ادراكها الذوق وقوله على مهل اى على تدريج متعلق بقوله يتكامل
وقوله موجبات ذلك الذوق فاعله وطريق تكامل تلك الموجبات المواظبة على الاشتغال بهذه الصناعة
وتتبع تراكيب اهل البلاغة والتنقير عن مناسباتها لما يستفاد منها من الخواص فاذا قيل لك مثلا
ان الاستفهام اذا امتنع اجراؤه على اصله فربما يفيد الاستبطاء بمعونة المقام كقولك كم ادعوك
وتقبلته في بادي الراى فقد تقلدت فيه واذا تتبعت التراكيب وعرفت ان سؤال الداعي عن عدد
دعائه يدل على كثرة المناسبة للاستبطاء في الاجابة فقد ذقته والمقصود من تقديم هذا الاصل على
ذكر هذه الفنون الاربعة على التفصيل لتقرير دلائلها وايراد شواهدها ان المصنف قد علم ان
المتعلم لعلم المعاني ربما يتردد في بعض الاحكام المورد فيه فيصير متكلما ويعز غبته في تحصيله
فنبهه على اصل يقتضي ان ياخذ المتعلم الاحكام التي يتردد فيها من معلمه على سبيل التقليد و
يشتغل بالتعلم حتى يخرج ذوقه من القوة الى الفعل ويدرك تلك الاحكام ويحكم بها بحسب الذوق
الذوق حصلته من علم المعاني وكان شيخنا الكاتبي ذلك الامام لن تسمح بمثله الادوار ما
دار الفلك الدوار تغمده الله برضوانه كما لنا بحسن كثير من تسخيناته الكلام اذا راجعناه
فيها على الذوق ونحن حينئذ ممن يتبع في عزة تشعب من علم الادب وصيغ هايره ومعاني فيها وكره
وكثيرا ما هو الامام عبد القاهر قدس الله روحه في دلائل الاعجاز يعيد هذا ويورد على دعواه
شاهدا عدل من كلام شيخه شرف الدين الكاتبي وشيخ الشيخ عبد القاهر الجرجاني وانما على شيخه
تعديلا له وتزكية لاحتياجه الى ذكرها بالنسبة الى عبد القاهر فانه معترف له مزكى بكل لسانه وقوله

والامر او موجبات ذلك الذوق ... المعاني ... عليه

متعلق بقوله يكملنا
... واذا الظرفية
... يتعلق بمكمنا

عطف على الصلة اى وممن الذي صيغ ... وهو كناية عن الاشتهار بها والبلوغ فيها

المبالغة والاحسن النصب على المدح وفي وصف شيخه
... ووصف نفسه بالمهارة والاشتهار بمعرفة الفنون الادبية تنبيه
... عن قصوره في هذه الصناعة ولاعن استفتاره للسكاكي اي هذه ايام
... هذا الفن اي لم تكن الاحالة ناشئة عن عيب فيه او فتنا من اقتضاء الصناعة
... عن شيخه تانيس للدخيل بالتعليم وترغيب له في استحصال موجبات
... فيما بين ارباب هذه الصناعة وقوله لن يسمح البليغ في مرض من ايام ان
لم يسمح لدلالته على انه بلغ في الاتصاف بالفضائل والكمالات الى حيث لم يجئ مثله فيما مضى من الزمان
وانه لا يكون له مثل فيما يستقبل عنه وكسا وتركه السماحة الى الادوار مجاز بقرينة صدور الكلام
عن الموحد وليس على طريقة اهل النجوم من اسناد الحوادث الى الاوضاع الفلكية وكلمة ما في قوله ما دار
مصدرية وقوله دار بمعنى يدور ليوافق قوله لن يسمح اذ لو كان ماضيا لقال لم يسمح وقد يقال انه
جمع بين لفظي الماضي والمستقبل وبما دار ولن يسمح للاشارة الى قصد الاستمرار مبالغة في الاطراد
كانه قال لم يسمح بمثله قبل هذا الزمان ولا يسمح بعده ايضا وقوله تغمده الله اي ستره برضوانه و
جعله عند اله وقوله تحللنا خبر كان وفي الجمع بينهما اشعار بنوع استمرار كما يشعر به لفظ كثير ايضا
يقال احال زيد على بوت عمرو الطالب على بكر اي نقل زيد الدين الثابت في ذمته لعمرو الى ذمة بكر بحيث
يطالب عمرو دينه من البكر كان وجه الشبه بيانه لكن كان دينا ثابتا في ذمة الحاتمي للسكاكي فاحال به
المطالبة على الذوق اي القوة التي يتوصل بها الى تلك الحالة الذوقية فان هذه القوة هي ملاك الامر في
ادراك خواص تراكيب الكلام والترحيب اي في هذه الاعجاز وطريق اكتسابها اذا لم تكن سليقية
طول خدمة هذين العلمين كما سنذكره في بحث البلاغة حيث يقول مدرك الاعجاز عندي هو الذوق
ليس الا وطريق اكتسابه الذوق طول خدمة هذين العلمين والواو في قوله ونحن للحال من
مفعول ... تحيلنا وتنوين حينئذ عوض من المضاف اليه المحذوف اي حين اذ يحيلنا و
هو ظرف للخبر اعني ممن نبغ اي ظهر واشتهر اي والحال انا كنا حينئذ ممن اشتهر ومهر في فنون
كثيرة من علم الادب وسعى فيها سعيا كثيرا وحصل منها بضبط وافر او العدة الامور المتعددة
الكثيرة والمراد بالشعب الفنون وعلم الادب جميع ما يبحث عن احوال اللفظ كاللغة والصرف
والنحو

والمعاني

والمعاني والبيان والبديع والعروض و...
الشعب عبارة عن جعلها ملكة راسخة رسوخ الصبغ
المحاسن والموكد القصد ... وكذا اي قصدت والكد بجد البليغ ...
تلك القوة قصده وجهده وهو كناية عن انه حصل منها نصيبا وافرا لان من ...
قصده للشيء وسعيه فيه يحصل له نصيبا وافرا منه وكلمة ما للنسبة في لفظ ... ت
وعبد القاهر عطف بيان له وقوله كم يعيد هذا خبره على تاويله بمعنى الخبر في ...
واحتير التاويل لانه اظهر في هذا المقام وان جاز تقدير القول ايضا وقوله في دلائل الاعجاز ظرف
ليعيد وجاز ذلك لانه انسلخ معنى الاستفهام عن كم فان روعي جانب الصيغة قدر مثله مقدما عليه
الفن الاول من المعلوم ان حكم العقل حال اطلاق اللسان هو ان يفرغ المتكلم في قالب الافادة
ما ينطق فانشاعن وصمة اللاغية فاذا اندفع في الكلام مخبرا لزم ان يكون قصده في حكمه
بالمسند للمسند اليه في خبره ذلك افادته في المخاطب متعاطيا مناطها بقدر الافتقار الفن للاو
في الاعتبارات الراجعة الى الحكم وهو احد اركان الخبر ومناط الاحكام الراجعة اليه والذكر قدمنا فقال
من المعلوم ان حكم العقل الى آخره فاطلاق النخص اخراجه من الحبس واطلاق اللسان تحريكه للتكلم
به والافراغ صب الجسم المايع في الظرف القالب آلة تتخذ ليصب فيها الاجسام المذابة حتى تتشكل
بشكل القالب والمراد بافراغ المتكلم ما ينطق به اعني كلامه في قالب الافادة هو جعله كلامه
متصفا بصفة الافادة كما يجعل المموع المايع الذي افرغه في القالب متصفا بشكل القالب والتجانبي
الاحتراز والوصمة العيب واللاغية اللغو وهو الكلام الذي لا فائدة له واندفع في الكلام اي شرع
فيه ومتعاطيا اي آخذا والمناط اسم مكان من النوط وهو التعلق والمراد بمناط الافادة
الاشياء التي تتعلق بها الافادة اعني الاشياء التي تحصل منها الافادة سواء كانت نفس الحكم او
شيئا آخر من مؤكدات الزمان فكل واحد من نفس الحكم ومؤكداته مناط الافادة على معنى ان المخاطب
يستفيد من الحكم ومؤكداته ان الواقع في نفس الامر ذلك ومعنى كلامه من القضايا المعلومة
كتصل اصدار ما يحكم بالعقل بقتضيه ان يفرغ المتكلم اي يصب حال اطلاق لسانه من قيد
السكوت ما ينطق به خبرا كان او طلبا في قالب الافادة اي يجعله بقدر ما لا ناقصا ولا زائدا

قوله ما ينطق به خبرا كان او طلبا عممه ... الكلام مطلقا خبرا ان يفرغ كلامه ... في ... وطلبا على قدر ما ينبغي ... الافادة ثم بين بقوله فاذا اندفع الى آخره ما ... لافادة ... بقصد الاخبار ... ان يفرغ كلامه بقدر الاحتيار

من قولهم اندفع فرس في الجري اذا ... في ...

يعني اذا لم يزغ عن قلب الخ ... الافادة كان ... مثبتة ولا يتكلم ... بحسب اللغة

... مفيدا اصلا كان لغوا محضا واذا كان ناقصا
... زائدا عليها كان مشتملا على لغو فوله حال اطلاق اللسان
... ان يزيغ اي ان يزيغه بقدر الافادة حال اطلاق اللسان لا الحكم العقلي
... ولا للغلط ان يزيغ لان حاصله ان المصدرية لا يتقدم عليها ويجوز ان يكون
... على التوسع في الظروف وسيأتي لذكر نظاير في عبارة الكتاب واذا كان حكم
... شأن ... اي شرع المتكلم في الكلام مخبرا اي آتيا بالجملة الخبرية لاعلام المخاطب لا
للتأسف والتحسر في بث الشكوى والتضرع ونظاير ثم لزمه ان يكون مقصوده في حكمه بالمسند
للمسند اليه في خبره ذلك اي الذي اثر فيه افادته للمخاطب فائدة هي الحكم او لازمه متعاطيا اي
متعاطيا لمناط الافادة ومتعلقها من تركيب الالفاظ على قدر الاحتياج لا ازيد ولا انقص
فاذا القى الجملة الخبرية الى من هو خالي الذهن لما يلقى اليه ليحضر طرفاها عنده وينتقش في ذهنه
استناد احدهما الى الآخر ثبوتا او انتفاء كفى ذلك الانتقاش حكمه ويتمكن لمصادفته اياه خاليا اي
هواها قبل ان اعرف الهوى فصادف قلبي خاليا فتمكنا فتستغني الجملة عن مؤكدات الحكم ويسمى
هذا النوع من الخبر ابتدائيا مهد اولا قاعدة اجمالية هي ان المتكلم ينبغي ان يورد كلامه خبرا
كان او طلبا على قدر ما يفيد مراده لا ناقصا ولا زائدا ثم تنزل ثانيا الى الخبرية وحكم ايضا حكما اجماليا
وهو ان من كان بصدد الاخبار والاعلام لزمه ان يقصد بخبره افادة المخاطب نفس الحكم او لازمه
متعاطيا مناط الافادة بقدر الحاجة ثم شرع بتفصيل هذا الاجمال فان مناط الافادة وهو تركيب
الالفاظ لافادة المخاطب يكون ابتدائيا وطلبيا وانكاريا وفصل هذا طريق كون كل من ذلك
بقدر الافتقار وبنى الكلام على افادة المخاطب فائدة الخبر وهي الحكم بين المسند والمسند اليه لانه المقصود
الاصلي من القاء الكلام الخبري الى المخاطب في الاقسام الثلاثة اعني الكلام الابتدائي المجرد و
الطلبي المؤكد استحسانا والانكاري المؤكد وجوبا ظاهرة الجريان بالنسبة الى افادة الحكم دون افادة ... دة
لازمة اذ ليس يظهر فائدة التأكيد في افادة اللازم وقوله ليحضر طرفاه تعليل لقوله القى الجملة الخبرية
وفي قوله ليحضر وينتقش اشارة الى ان افادة الخبر ليس لافادة تصور مفرداته بل لافادة انتقاش النسبة
بالنسبة وارتسام صورة الحكم في ذهن السامع وان ذكر المفردات ليس الا ليحضر في ذهن المخاطب

معانيها

معانيها المعلومة التي ربما كان المخاطب ذاهلا عنها
اي ان الطرفين كانا حاصلين عنده الا انهما غابا فذكر ليحضر
حضور الاسناد في ذهنه وانتقاشه فيه لا يقال قد يكون الطرفان حاضرين
الجملة اليه فلا يتصور حضورهما بالالقاء فكيف يصح ان يجعل حضور الطرفين
من القاء الجملة الخبرية اليه مع عدم ترتب الحضور المذكور عليه لانا نقول الغاية
في الخارج وقد يكون بحسب تصوره علة حاصلة للفاعل على مباشرة الفعل ...
اي علة التسيير وكون تصورها علة باعثة للفاعل على الفعل لا يستلزم ترتبها عليه في الخارج البتة فلا
محذور في عدم ترتب الغرض المقصود من الفعل اصلا عليه لا في عدم ترتب بعضه عليه مثلا اذا كان
مقصود المتكلم من القاء الجملة الخبرية الى المخاطب حضور طرفيها وانتقاش صورة الحكم في ذهنه معا
واتفق ان المخاطب كان عالما بالحكم في الواقع ولم يشعر به المتكلم فانه لا يترتب على القاء الجملة الخبرية
اليه الغرض المقصود من الالقاء اصلا وذلك لا ينافي كون الحضور والانتقاش المذكورين غرضا حاملا
للمتكلم على الالقاء وكذا عدم ترتب بعض الغرض على الفعل الذي قصد في ذلك الغرض به لا ينافي كونه غرضا
حاملا للفاعل عليه كما اذا كان الطرفان حاضرين عند المخاطب مع خلو ذهنه عن النسبة والحكم
فيهما ولم يشعر المتكلم بذلك والقى اليه الخبر ليحضر عنده الطرفان وصورة الحكم فانه لا يترتب على هذا
الالقاء بعض غرضه وهو حضور الطرفين مع انه في نفسه غرض له من الالقاء واجيب عنه بجواب آخر و
هو ان المراد من حضور الطرفين عند المخاطب التفاته ذهنه اليهما ولا شك ان الالتفات اليهما
يترتب على سماع لفظيهما عند القاء الخبر اليه وقوله كفى في ذلك الانتقاش حكمه صواب اذا معنى ان الحكم
اذا القاها اليه لاجل حضور الطرفين وانتقاش الاسناد في ذهنه كفى في انتقاش الاسناد والاستناد
بالثبوت او الانتفاء مجرد حكم المتكلم بالاثبات او النفي مع ايقاعه او انتزاعه ويتمكن الاسناد في ذهن
الملقى اليه لمصادفة الاسناد ذهنه خاليا عن موانع التمكن فيه واستشهد لذلك الاستشهاد معنويا بذكر
كلام ان ... اي اتاني هواها قبل ان ينتقش في قلبي هوى غيرها او اعرف حال الهوى فتمكن فيه لخلوه عما
يمنعه من انتقاش هواها في قلبي فان قيل كيف يصح ان يكون قوله كفى في ذلك الانتقاش حكمه ويتمكن
جوابا لقوله اذا القى مع انه ربما لا يتمكن الاسناد في ذهنه بل ينكره او يتردد فيه بعد الاخبار والالقاء

...لام فادخ على حال المخاطب هو كونه خالي الذهن فانه
...لانتقاض الصور في ذهنه لا يقضي عليه الا بقبول الحكم فحكمه
طالب لها متحير طرفاها عنده دون الاستناد فهو منه بان يعني لينقذه عن ورطة
متعلق بادخال اللام في الجملة او ان كنحو لزيد عارف او ان زيدا عارف ويسمى
لكونه مسبوقا بالطلب يعني ان المتكلم اذا القى الجملة الخبرية الى طالب لها متحير
فيها ... يخرجه عن ورطة الحيرة قوله استحسن جواب اذا القاها جعل الحيرة في الحكم بمنزلة
الموت والهلاك لكونها مستلزمة لعدم العلم الذي هو صيرورة القلب الجاهل ميتة والمراد بالمنقذ هاهنا الالقاء د
وما هو حكم المتكلم فان الفعل قد يسند الى آلته كما في قولك قطع السكين فان السكين آلة القطع وقد اسند
ما هو اليه وكذا حكم المتكلم آلة لانقاذ المخاطب عن ورطة التردد وقوله طرفاها مبتدا خبره قوله عنده
و دون خلاف وقع حالا من المستتر في عنده اي اذا القاها الى متحير موصوف بكونه طرفي الجملة حاضرين
عنده معنى و دون الاستناد فانه ليس عنده وقوله فهو مبتدا خبره بين بين وضميره هو للطالب وضمير
منه للاستناد اي اذا لم يكن الاستناد حاضرا عند الطالب فهو منه بين الاثبات والنفي وهذه الجملة مع ما
عطفت هي عليها اعني جملة طرفاها عنده دون الاستناد صفة كاشفة لقوله متحير فان كون الطالب
في شأن الاستناد في محل متوسط بين النفي والاثبات كاشف مبين لكونه متحيرا في امر الاستناد واللام في
لينقذه متعلق بالتقوية والمستتر فيه ضمير المتكلم والبارز ضمير الطالب المتحير اي لينقذ المتكلم الطالب المتحير
عن ورطة الحيرة هذا هو الظاهر المتبادر من سوق الكلام ويجوز ان يكون المستتر فيه ضمير حكم المتكلم
اي لينقذ حكمه الطالب على طريق اسناد الانقاذ الى آلته كما في قوله استحسن تقوية المنقذ والورطة الهلاك
واصلها ارض مطمئنة لا طريق فيها وقوله استحسن جواب اذا وايثار لفظ الاستحسان على الوجوب للتنبيه
على الفرق بين مرتبة الطالب وبين ادنى مرتبة الانكار اذ هناك يجب التأكيد وهاهنا يستحسن لكون المانع
من قبول الحكم ضعيفا جدا فيما يكفي في دفعه انتعاش الاستناد في ذهن الطالب مجرد الحكم حتى
قبيل ... في الحكم بكون طرفي النسبة متساويين عنده وبسماع الخبر يترجح احد طرفيها
على الآخر فلا حاجة في نفي التردد الى التأكيد واجيب بان ما ذكر متحقق في خالي الذهن فانه لا مانع في صفحة
عن قبوله الحكم اصلا بخلاف المتردد فان تردده مانع عن قبوله وان كان مانعيته اضعف من مانعية

ادنى

ادنى مراتب الانكار واذا القاها الى حاكم فيها
تأكيدا يجب ان اشرب المخاطب الانكار في اعتقاده نحو اني صادق لمن ينكر
لكن بالغ في انكار صدقك ووالله اني لصادق على هذا اي اذا القى
حاكم في تلك الجملة بخلاف حكم المتكلم بان يكون حكم احدهما اثباتا وحكم الآخر
لان الحكم بموافقة بكونه عالما وسيأتي حكمه وقوله كبرة يتعلق بقوله واذا ا...
والمستتر فيه يرجع الى المتكلم والبارز يرجع الى ... بخلاف حكمه وقوله
استوجب الشيء شيئا اي اقتضاه وصيره واجبا وقوله يترجح مفعول له لاستوجب متعلق به
وقوله تأكيدا مفعول لاستوجب وقوله يجب ان اشرب صفة لقوله تأكيدا وقدم المفعول له على مفعوله
لانه لو اخر عنه فاما ان يقدم على صفته او يؤخر عنها ايضا وعلى التقديرين يلزم محذور فانه لو اخر
عن المفعول به وقدم على صفته يتخلل بينه وبين صفته وهي قوله يجب ان اشرب ولو اخر عنه و
عن صفته ايضا لبعد عن عامله جدا وما في قوله ما اشرب مصدرية يقال اشرب الثوب الصبغ
اذا اتداخله الصبغ اي دخل في اعماقه اسند الى مفعوله الاول وبقي مفعوله الثاني منصوبا وهو قوله
الانكار وقوله في اعتقاده متعلق بقوله يجب اي تأكيدا كائنا بمقدار اشراب المخالف الانكار
في اعتقاد المتكلم فانه يبني التأكيد على قدر الانكار في زعمه واعتقاده لا على قدره في نفس الامر
ويحتمل انه متعلق باشرب بيانا لمكان الاشراب كما في قوله تعالى واشربوا في قلوبهم العجل فان الجار فيه
متعلق باشربوا لبيان ان محل اشرابهم حب العجل هو قلوبهم فيكون ضمير اعتقاده راجعا الى المخالف
وانت خبير بان جعل الاعتقاد محلا لاشراب الانكار صحيح صريح كجعل القلوب محلا لاشراب به
حب العجل وقوله ووالله اني لصادق على هذا الجار مع المجرور فيه في محل النصب على انه حال من
المفعول والعامل فيها هو القول المقدر والتقدير وكقولك والله اني لصادق كائنا على هذا
القياس المذكور اعني زيادة التأكيد بزيادة الانكار فهو لمن يزيد المبالغة في انكار صدقك واعلم انه
قال يترجح حكمه على حكم المخالف لان المتكلم ما قصد بالقاء الجملة الخبرية الى الحاكم بخلاف حكمه
ان يرد على حكمه نفيه اقتضى قصده ذلك ان يؤكد حكمه وجب ان يكون فائدة التأكيد ان يترجح حكمه
على حكم المخالف وان يعدل المخالف عن حكمه ويقبل حكم المتكلم لانه لو عدل عن حكمه ولم يقبل حكم المتكلم

جعل الضمير في قوله بخلاف راجعا الى ... حكم اي المتكلم اذ لو ... بخلاف ذاته ... المتكلم وتمته

قوله يترجح جملة اعتراضية بين فاعل استوجب ومفعوله دالة على علة استيجابه الحكم التأكيد اي استوجب حكم المتكلم تأكيدا يترجح حكمه على حكم المخالف

...شاكا مترددا بين الامرين لا وقوع الحكم في
... حكم نفيه وان شئت فتامل كلام رب العزة حكاية اذ ارسلنا
... نا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل
... ان انتم الا تكذبون قالوا ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون حيث قال اولا انا اليكم
... ثانيا انا اليكم لمرسلون كيف يرى ما القي اليك ويسمى هذا النوع من الجملة الكلامية
... وف تقديره وان شئت شاهدا على ما قلنا من ان الكلام مع المنكر بمقتضى تقويته
بالمؤكدات على حسب الانكار وقوله فتامل جواب ان شئت واذ ارسلنا الى آخره عطف بيان او بدل من
كلام وقوله حيث قال متعلق بتامل تعليل له وكذا قوله كيف يرى فانه مفعول لقوله تامل على
تضمينه معنى المعرفة وكلمة كيف في موضع الحال من ضمير يرى اي تامل كلامه تعالى من هذه الجهة متوقعا كون
ما القي اليك من ان التاكيد بحسب الانكار كائنا ذلك التقرير والبيان على اي صفة كاملة بحيث انشاء
فانه تعالى قال اولا عن لسان رسل عيسى عليه السلام لاهل انطاكية انا اليكم مرسلون بادخال مؤكد
واحد وهو ان على الكلام وذلك عند تكذيب اهل انطاكية اياهم وانكارهم لرسالتهم انكارا غير بالغ
نهايته وقال ثانيا عن لسان الرسل ايضا لقوم انطاكية انا اليكم لمرسلون بادخال مؤكدين وهما ان
واللام عليه وذلك عند زيادة الانكار اهل انطاكية لرسالتهم حيث عبروا عنه بمعنى ما انتم مرسلين بادخال
مؤكدين وهما ان واللام عليه وذلك عند زيادة بما يكون كناية عن نفي الارسال وهو انتفاء البشرية
بهم فان البشرية تنافي الرسالة وتستلزم انتفاءها في زعمهم الفاسد ثم صرحوا بقولهم وما انزل الرحمن
من شيء ان انتم الا تكذبون وانما اكد الرسل الثلاثة كلامهم في المرة الاولى مع انه بحسب الظاهر ابتداء
اخبار من الرسل الثلاثة غير مسبوق بتكذيب وانكار لان الاثنين منهم قد كذبوا اولا وتكذيب الاثنين
تكذيب للثالث ايضا لاتحاد مقالتهم فكان كلامهم جوابا للمنكر فلذلك مع ان وقوعه جوابا
للمتردد الطالب كاف في حسن التاكيد ولما بالغ اهل انطاكية في تكذيب الرسل الثلاثة حيث كذبوهم
بوجوه ثلاثة زاد الرسل في المرة الثانية اللام وما هو في معنى القسم وهو قولهم ربنا يعلم فانه وان
لم يكن قسما بحسب مفهومه الاصلي لكن يقصد به ذلك في متعارف اللغة ولم يتعرض المصنف القسم
المعنوي لان حصوله مقصوده لابد منه وهو بيان ان التاكيد يزداد بزيادة الانكار وانما يحتاج في كونه

فيما

فيما لانه ليس بتهيج في اصل مفهومه مع ان المؤكد لابد ان ي...
لكونه في صورة جملة مستقلة لا بغير صورة الجملة الانكارية ...
من عززه اي قواه يقال عز المطر الارض اذا ...
تعززه فقوينا الرسولين برسول ثالث
انطاكية رسولين ليدعوهم الى الاسلام وهما يحيى ويونس ...
بعثهما رسولا ثالثا تقوية لهما وهو شمعون او حبيب النجار او غير ذلك وقرئ ... اذا
اذا غلبه والمفعول محذوف ايضا اي غلبنا اهل انطاكية وقهرناهم برسول ثالث واخراج الكلام
في هذه الاحوال على الوجوه المذكورة يسمى اخراج مقتضى الظاهر واخرج علم البيان يسمى بالتصريح
كما تتفق عليه قوله هذه الاحوال اي في احوال الطالب اعني خلو ذهنه وتردده وانكاره والمراد بالوجوه
المذكورة تجريد الكلام الابتدائي عن المؤكد وتاكيد الكلام الطلبي استحسانا وتاكيد الانكاري وجوبا
بحسب مراتب الانكار والمراد باخراج الكلام التكلم به والمراد بمقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال
ويقابله خلاف مقتضى الظاهر وكلاهما مقتضى الحال فان اخراج الكلام على مقتضى الحال قد يكون
باخراجه على ما يقتضيه ظاهر الحال وقد يكون باخراجه على خلاف ما يقتضيه ظاهر الحال فمقتضى الكلام
اعم من مقتضى الظاهر والمراد بقوله اخراج مقتضى الظاهر اخراج الكلام على مقتضى الظاهر واضافة
اخراج الى مقتضى الظاهر لادنى ملابسة فان اخراجه يوافقه اي اخراج الكلام على وفق مقتضى الظاهر على
الظاهر من الحال قوله واخرج علم المعاني يسمى بالتصريح لشوان علم البيان يبحث فيه عن افادة التراكيب
المجردة عن التاكيد لخصاصتها المقصودة منها وهي مجرد افادة الحكم اذا القيت الى خالي الذهن و
عن افادة التراكيب المؤكدة استحسانا لخصاصتها التي هي دفع التردد واذا القيت الى المتردد
الطالب وعن افادة التراكيب المؤكدة وجوبا لخاصتها التي هي رد الانكار اذا القيت الى المنكر وهو
كاسواد الا يبحث في علم البيان عن مباحث علم المعاني اصلا لكونهما علمين متغايرين فقوله اخراج الكلام
على وفق مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالتصريح ليس معناه انه يبحث فيه عن ذكره عن تسميته
بالتصريح بل معناه ان علم البيان الباحث عن وجوه الدلالات في مراتب الجلاء يبحث فيه عن الكناية
المقابلة للتصريح بحيث يعلم ان الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر من جملة الكناية ومندرج فيها

٢٩

... اطلاق اسم الكل على الجزء المندرج تحته ويبحث فيه ايضا
... يعلم ان اخراج الكلام على وفق مقتضى الظاهر من جملة ما يعتبر
... بقوله يسمى بالتصريح كما يقال زيد يسمى
... له بخصوصه وما كان في الاندراجين
... اندراج الكلام على مقتضى الظاهر فيما يقابل الكناية وانه
... علم البيان ... بالتصريح ... في اندراج اخراجه على خلاف مقتضى الظاهر في الكناية وانه
في علم البيان يسمى بالكناية واعلم ان تاكيد الكلام قد يقصد به معان اخرى سوى دفع الشك او رد الانكار فانه قد
يكون لوفور نشاط المتكلم به وكونه عن صميم قلب كما في قوله تعالى حكاية عن المنافقين نشهد انك لرسول الله كذا قيل
والاولى ان يمثل بنحو قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن لان قوله تعالى حكاية نشهد
انك لرسول الله ليس لوفور النشاط اذ لا نشاط لهم في ذلك اصلا بل هو للدلالة على ان الكلام صادر عن وفور النشاط
وفرق بين وفور النشاط والدلالة عليه الا انه لو قدر مضاف وكان تقدير كلامه ان تاكيد الكلام قد يكون لاظهار
وفور النشاط واراد به تصحيح التمثيل بما مر من قوله تعالى نشهد انك لرسول الله وقد يكون التاكيد للرد على ظنه الباطل
كقولك احسنت اليهم انما اسأت وقوله اني وضعتها انثى والاظهار كمال العناية كقوله تعالى انك لمن المرسلين او كمال
التضرع والابتهال نحو اننا آمنا او كمال الخوف نحو انك من تدخل النار فقد اخزيته الى غير ذلك من المعاني التي
تناسب التاكيد بوجه خطابي والذي اريناك اذا علمت فيه البصيرة مستوعبة من جواب ابي العباس للكندي حين
سأله فقال لقد اجد في كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله قائم ثم يقولون
ان عبد الله لقائم والمعنى واحد فقال بل المعاني مختلفة فقولهم عبد الله قائم اخبار عن قيامه
وقولهم ان عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وقولهم ان عبد الله لقائم جواب عن انكار منكر قيامه قوله
اريناك اي اريناكه وجعلناك مبصرا اياه من اختلاف معاني الكلام الابتدائي والطلبي والانكاري بحسب مواقعها
التي هي حال خلو ذهن المخاطب عن الحكم وحال تردده وانكاره ومقتضى كل واحد منها قوله اريناك
استعارة تبعية تشبه ايضاح هذه القواعد ايضاحا تاما بالاراءة والابصار فاطلق عليه اسم الاراءة
على سبيل الاستعارة الاصلية ثم اشتق منه لفظ اريناك فصار استعارة تبعية والموصول مع صلته في محل النصب
على الابتداء والخبر جملة الشرطية والبصيرة للقلب كالبصر للعين يعني انها قوة مودعة في القلب يدرك بها المعقولات

كما ان البصر قوة مودعة في العين يدرك بها المبصرات واعمال البصيرة
... الشيء بجميع وجوده ... اي محكما قويا يقال استوثقت من فلان
... والمعنى انك اذا تاملت فيما عرفناك وحققته علمت ان جواب ابي العباس
حصل لك منه التفطن والاطلاع وعليه ... من الكندي المتفلسف ... في هذا الفن
لا على مقتضى الظاهر كثيرا او ذلك اذا احتوا المحيط ... لجملة الخبرية ويلازم ...
الذهن عن ذلك الاعتبارات خطابية مرجوا تجهيله بوجوه مختلفة قوله ... اي ... تقديره
مضى هذا او هذا كما ذكرنا والامر هذا الا ان الانسب بهذا المقام ان يكون تقديره خذ هذا الذي
ذكرناه من اخراج الكلام على مقتضى الظاهر وكلمة ثم للتراخي في الرتبة كانه قيل ان اخراج الكلام لا
مرتبة اعلى وارسخ في البلاغة من مرتبة الاخراج على مقتضى الظاهر فانه قريب من كلام الاوساط
والمتعلق هو الآتي بالعجائب والنوادر التي بها يدخل في حد خوارق العادات فيصح ان يوصف بانه
ساحر لذلك من العلوق بكسر اللام وهو الامر العجيب شبه كلام البلغاء في استجلاب القلوب وتحويلها
من حال الى حال بالسحر فاطلق عليهم السحرة على طريق الاستعارة التبعية قوله في هذا الفن اي
فن الاسناد او فن البلاغة والنفث نفخ معه شيء من الريق يقال نفث ريقه ينفث بالكسر وهو
افصح من الضم والنفث اقل من التفل الذي هو شبيه بالبزق وهو اقل منه اوله البزق ثم التفل ثم
النفث ثم النفخ يقال نفث الراقي ونفل والنفاثات في العقد السواحر وقوله كثيرا اي نفثا كثيرا او لكثرة
كثيرة نفثه لانه اكثر من الاخراج على مقتضى الظاهر قوله وذلك اشارة الى النفث على خلاف مقتضى
الظاهر واعلم ان اخراج الكلام على مقتضى المقام قسمان احدهما اخراج الكلام على مقتضى الظاهر و
الثاني اخراجه لا على مقتضى الظاهر وقد ذكر القسم الاول في الاعتبارات الراجعة الى الحكم فاراد الآن
ان يشير الى القسم الثاني وهو ينقسم الى تسعة اقسام لانه اما ان ينزل غير خالي الذهن منزلة خالي
الذهن او غير الطالب منزلة الطالب او غير المنكر منزلة المنكر وكل واحد من هذه الاقسام ينقسم
الى ثلثة اقسام لان غير خالي الذهن اما عالم بفائدة الخبر ولازمها واما طالب ومنكر وكذا غير
الطالب اما خالي الذهن واما عالم واما منكر وكذا غير المنكر اما عالم يعتقد صحة الخبر او طالب او خالي
الذهن فكانت اقسام الاخراج لا على مقتضى الظاهر تسعة حاصلة من تنزيل العالم منزلة احد الثلثة

والنفث في العقد يكون في السحر فاستعارة النفث الى السحرة ترشيح للاستعارة الساحر للمتكلم باتواب ... رتبة بدخوله في حد خوارق العادات

د وهي خالي الذهن والطالب والمنكر

النفث لا على مقتضى الظاهر

احدهما منزلة الآخر بن واتماق له وذكر اذا خلوا اى اذا نزلوا العالم
... ضاقه لانه لا يتصور نحو هو بصدد الاخبار والاعلام ان يخرج الكلام لغيابه
... حون غير منزله منزلة احد الثلثة ضرورة استحالة تحصيل الحاصل وبعد تنزيله منزلة
... خرج الكلام اليه اخراجا على خلاف مقتضى الظاهر ولا يتصور ايضا تنزيل احد الثلثة
... الكلام للتنافى بينهما فاقسام الاخراج على مقتضى الظاهر ثلثة وهى الكلام
الى خالى الذهن والطالب والمنكر واقسام الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر ستة فيكون اخراج الكلام مطلق
على اثنى عشر قسما وتعرض هنا للاقسام الفايزة حيث قال اذ اختلوا الحيط بفائدة الجملة الخبرية و
بلازمها فايزتها على المبالغة فى بيان كون النفث الا على مقتضى الظاهر والا فتنزيل العالم بفائدة
الخبر منزلة الجاهل بها كائنة فى الجملة الخبرية اليه وقوله على انه تجيز عن نسبة الحيط الى الحتر فيه
وقوله عن ذكر اشارة الى العلم بفائدة وبلازمها فيصير خلاصة كلامه اذا اختلوا العالم بفائدة الخبر
محل الخالى عن العلم والجاهل عن العالم يتناوله بحسب مفهومه اقسام ثلثة وهى المتردد والمنكر والخالى
عن الاسناد وطرفيه الا ان المراد به هو القسم الاخير وقوله لاعتبارات متعلق بقوله اختلوا و
وصف تلك الاعتبارات بكونها خطابية اى اقناعية تفيد ظنا بكونه غير علم لا برهانية تفيد التبيين
بذكره والخطابة صنف من الزهاد والعلماء ومن المظنونات كالحكم بان فلانا يطوف بالليل فهو متلصص
وفائدتها بالترغيب فى اصلاح امور المعاش والمعاد والمعنى انهم يخرجون الكلام لا على مقتضى الظاهر
اذا نزلوا المخاطب الذى له احاطة علمه بفائدة الخبر ولازمها منزلة من يخلو ذهنه عن ذكر العلم بسبب اعتبارات
خطابية توقع فى النفس ان علم العالم المذكور بمنزلة عدم العلم حيث انه بالجاهل لعدم انتفاعه بذلك
العلم وعدم جريه على مقتضاه فقوله ومرجعها اى مرجع الاحوال المذكورة بناء على تلك الاعتبارات
الى امر واحد هو تجهيل المخاطب المذكور اى نسبته الى الجهل بسبب وجوه مختلفة وامور لا يمكن حصرها
واضيف المرجع الى ضمير الاعتبارات للملابسة فان تعبير المصنف يدل بظاهره على ان العالم بالفائدة
ينزل منزلة الخالى عن العلم بسبب الاعتبارات التى مرجعها تجهيل المخاطب بسبب وجوه مختلفة و
الامر كذلك لان مرجع الاعتبارات ليس هو تجهيل المخاطب بل الاعتبارات هى الوجوه المختلفة التى
يستند اليها التجهيل فمرجع الاحوال ومحصوله هو تجهيله بسبب وجوه مختلفة هى تلك الاعتبارات

مجمعى

مجمع كلامه ان مرجع احواله محل الخالى بسبب الاعتبارات هو تجهيله بوجوه
بمقتضى علمه او يكون علمه تقليديا او مستندا الى دليل ضعيف او يكون مشكوكا
او يظهر منه سؤال ومخايل انكار وامثال ذلك مما يصح باعتباره ان ينسبه العالم بالخبر
فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له فى الآخرة من خلاق ولبئس
لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد
عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم ونظيره فى النفى والاثبات وما رميت اذ رميت وقوله وان نكثوا
ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا فى دينكم فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم فيسوقون الكلام
الى هذا فانه لذلك لما كان تنزيل العالم بالشىء منزلة الجاهل به مما يستبعد استشهد لبيان انه
سبحانه وصف اليهود بالعلم بالشىء على طريق المبالغة ثم نفى ذلك العلم عنهم لانه خطابى هو انهم لم
يعملوا بعلمهم ومفعول لو كانوا محذوف بتقديره ان كنت شاهدا بان المحيط بالشىء علما ينزل
منزلة الجاهل فتمسك بكلام رب العزة متوسلا فى صحته كيف تجد صدره اى اوله يصف اهل الكتاب بانهم
علموا ان من اشتراه اى كتاب السحر والشعوذة اى ارضى ره على كتاب انه ليس له فى الآخرة نصيب من الثواب
اصلا على سبيل التوكيد القسمى لان اللام فى قوله تعالى ولقد علموا اللام جواب قسم محذوف وتجد آخره ينفيه
عنهم لان كلمة لو لانتفاء الشىء لانتفاء غيره اى لو كانوا يعلمون ان المشترى لا نصيب له كما اشتروا
اى لم يكونوا يعلمون ذلك فان قلت ههنا جملتان وقع كل واحد منهما جواب قسم مقدر عطفت
احديهما على الاخرى اوليهما قوله تعالى ولقد علموا الخ وثانيتهما قوله ولبئس ما شروا به انفسهم
فجاز ان يكون متعلق العلم المنفى مضمون قوله ولبئس ما شروا به انفسهم فلا يتوارد النفى و
الاثبات على علم واحد اجيب بانه لا يتاتى ذلك وان جاز عقلا لكنه لا يناسب سوق الكلام لان الآية
الكريمة مسوقة لتقبيح حالهم وذلك يقتضى ان يكون يتعلق العلم المثبت والمنفى واحدا لان
يستلزم تجهيلهم وعدم جريهم على موجب علمهم بخلاف الاحتمال المذكور فانه لا قبح فى ان يعلم الانسان
شيئا وان لا يعلم شيئا آخر وثانيا بان مذمومية الشىء عبارة عن رداءته وعدم تحقق نفع به فى الآخرة
فنفى علمهم بمذمومية ما شروا به انفسهم فى قوة نفى علمهم بان من اشتراه ما له فى الآخرة من خلاق
وقد وصفهم بالعلم بذلك فيتوارد النفى والاثبات على علم واحد على ذلك الاحتمال ايضا وكلام المصنف

ق العالم بفائدة الخبر ولازمها كثيرا ما ينزله منزلة الجاهل ويلقى اليه الخبر
ة الكريمة مثال لتنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل والقاء الخبر اليه بناء على انه ذلك الخبر
ا للتنزيل المذكور لان الخبر الواقع فيها ليس ملقى الى اهل الكتاب حتى يقال انهم عالمون
منزلة الجاهل بل هو كلام مع رسول الله عليه السلام ومع من سمعه من المؤمنين وليس
م منزلة الجاهل والقاء الخبر اليه مع كونه معلوما له سوا قيل ان ذلك الخبر هو علمهم
وما تعلق به او قوله لو كانوا يعلمون وذلك بين لا سترة به ولئن سلم انه كلام مع اليهود و
خطاب لهم فلا نسلم كون الآية تصلح مثالا وشاهدا لتنزيل العالم بالحكم منزلة الجاهل لانها لو كانت
شاهدة على هذا لكان الواجب ان لا يوكد احكامها بل يورد كما يلقى الى خالي الذهن مجردا عن موكدات
لا يقال ان الله تعالى نزلهم منزلة المنكرين للحكم المذكور مع كونهم غير منكرين له فاخرج الكلام موكدا
مع ان مقتضى الظاهر ان لا يوكد لانا نقول حينئذ لا تكون الآية مثالا لتنزيل العالم بالحكم منزلة خالي
الذهن وهو المراد من الجاهل فان قول المصنف ان شئت تقريره ان شئت ان تعرف ان العالم بالحكم
مطلقا اي سواء كان فائدة الخبر او غيرها ينزل منزلة الجاهل عن العلم وان الاستشهاد بالآية على ما هو بصدده
معنوي لا صوري لان المدعي تنزيل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل والآية الكريمة انما تدل
على انه تعالى اثبت علم اهل الكتاب بقوله علموا ثم نزل علمهم منزلة الجهل حيث نفى عنهم العلم بقوله
لو كانوا يعلمون فحتى جاز ان ينزل العلم منزلة الجهل وان ينزل وجود الشيء منزلة عدمه جاز ان
ينزل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل بها وزوال الاستبعاد ذلك عن الطباع وظهر ان الاستشهاد
بما هو بصدده معنوي ومما يدل على ان الآية الكريمة ليست مثالا لتنزيل العالم بفائدة الخبر منزلة
الجاهل بها والقاء الخبر اليه بناء على ذكر التنزيل ان قوله فيسوقون الخ من تتمة ضابطة القاء الجملة الخبرية
الى العالم بالحكم بناء على تنزيله منزلة الجاهل ولم يفرغ بعد عن تمهيد تلك الضابطة فكيف يحتمل الظا بطة
في اثناء تقريرها قوله ونظيره اي ونظير قوله تعالى ولقد علموا في مجرد توارد النفي والاثبات على شيء
واحد باعتبارين قوله تعالى وما رميت اذ رميت اي ما رميت حقيقة اذ رميت صورة فقد نزل الرمي
الصادر عن النبي صلى الله عليه وسلم ظاهرا او كتابا منزلة العدم باعتبار كون اثره خارجا عن طوق
البشر ولذلك قال عزة من قائل ولكن الله رمى روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لما طلعت قريش يوم

بدر

بدر قال هذه قريش قد جاءت بخيلائها وفخرها يكذبون رسولك اللهم اني اسئلك ما وعدتني
فاتاه جبرئيل عليه السلام فقال خذ قبضة من تراب فارمهم بها فقال النبي عليه الصلوة والسلام لما التقى
الجمعان لعلي رضي الله عنه اعطني قبضة من حصباء الوادي فرمى بها في وجوههم فقال شاهت الوجوه
فلم يبق مشرك الا شغل بعينه فانهزموا بقدرة الله تعالى لا بفعل البشر حيث
لا يبلغه رمي البشر فلذلك قال ولكن الله رمى قوله تعالى وان نكثوا الخ مثل قوله تعالى وما رميت من
كونه نظير القوله ولقد علموا في توارد النفي والاثبات على شيء واحد فان الله تعالى اثبت الايمان
للكفار حيث قال وان نكثوا ايمانهم باضافة الايمان اليهم وايقاع النكث اي النقض عليها
ثم نفاها عنهم حيث قال انهم لا ايمان لهم من جهة عدم الاعتداد بها بناء على عدم وفائهم بها
فالمقصود من ايراد هذين النظيرين تانيس السامع بايراد النفي والاثبات على شيء واحد باعتبارين
ليزول استبعاده لتنزيل العالم منزلة الجاهل قوله فيسوقون الكلام الى هذا اي الى المحيط علما بالقرائن
مساقه الى ذلك اي الى خالي الذهن فيلقى اليه الخبر مجردا وهو معطوف على احلوا عدل عن الماضي
الى المضارع اما لكون السوق مستقبلا بالقياس الى الاحلال ومتاخرا عنه فعبر عنه بلفظ
المستقبل للدلالة على تاخره عن الاحلال في الوجود واما على طريق حكاية الحال الماضية لاحضار
صورته فيكون لفظ المضارع بمعنى الحال وذهب الشارحون الى انه معطوف على قوله ينفثون
وان قوله واذا احلوا جملة حالية او اعتراضية وليس بشيء اذ لا معنى لتقييد النفث المطلق
بوقت الاحلال المخصوص وايضا قوله الى هذا اشارة الى المحيط علما والى ذلك اشارة الى خالي
الذهن فلا يحسن في عطف فيسوقون على ينفثون كما يشهد به الفطرة السليمة واما اذا عطف
على احلوا فالمعنى ان هذا النفث يكون اذا احلوا في قوا واذا قدموا الى غير السائل ما
يلوح بالخبر فاقاموه مقام السائل واذا اروا على غير المنكر شيئا من امارات الانكار فنزلوه منزلة
المنكر واذا كان مع المنكر رادع عن الانكار فقلبوا القضية فانظر الى حسن هذا الكلام وانتظامه
وهكذا قد يقيمون من لا يكون سائلا مقام من يسأل فلا يميزون في صياغة التركيب للكلام
بينهما وانما يصبونه لهما في قالب واحد اذا كانوا قدموا اليه ما يلوح منه للنفس الموطئة حكم
ذلك الخبر فتستشرف له استشراف الطالب المتحير بين اقدام للتاكيد واحجام لعدم

انتصبحون فيخجون الجملة اليه مصدرة بان ويرون سلوكه هذا الاسلوب في امثال هذه المقامات
من كمال البلاغة واصابة المحز ثم بين من عجايب المعلمين انهم ينزلون العالم منزلة خالي الذهن
شرع في بيانه انهم قد يقيمون غير السائل مقام السائل ثم قرر ان نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر
... من تنزيل العالم منزلة احد الثلثة ومن تنزيل كل واحد من الثلثة منزلة احد
... من قبيل تنزيل غير الخالي وهو العالم مقام الخالي ثم ادرج تنزيل المنكر منزلة الخالي في قوله
ولعلمون هذه القضية مع المنكر ولم يتعرض لتنزيل السائل منزلة الخالي اما لظهوره اولان
التاكيد مع السؤال استحساني فاذا ترك لم يلزم تنزيله منزلة غيره ثم ذكر تنزيل غير السائل منزلة
السائل الا انه اقتصر ههنا على اقامة الخالي مقام السائل ولم يتعرض لاقامة العالم مقام السائل
لظهورها بالمقايسة على تنزيله منزلة الخالي ولا لاقامة المنكر مقام العالم لاندراجها في يعلمون
ثم ذكر ان غير المنكر ينزل منزلة المنكر ثم ذكر عكسه وجميع هذه الاقسام في معرض التفصيل
لنفث الكلام لا على مقتضى الظاهر فوجب ان يكون قوله وذلك اذا احلو اشارة النفث
المذكور مطلقا وتكون الاقسام المفصلة لسعنون متعاطفة فكانه قال وذلك النفث حاصل
اذا احلوا فاقوا واذا الكانوا قد قتوا فاحموا واذا اورثوا املايس الانكار فنزلوا اذ الكانوا
مع المنكر رادع فعليه الا انهم ساقوا في هذه الجملة ذكر الاحكام على صيغة المضارع من الغلط
مختلفة وذكر شرطها على صيغة الماضي كذلك وقد تقدم ذكر الشرط في الجملة الاولى وعطف
عليه الحكم دون البواقي يعني قدم في الكلام الجملة الاولى من الجملة المتصلة للنفع المذكور
من الشرط اعني قوله اذا احلوا وعطف عليه الحكم اعني فيسوقون ولم يقدم الشرط في الجمل الثلث
الاخيرة بل قدم فيها الحكم على الشرط كما ترى فقد تفنن في الكلام تفننا كثيرا اذا عرفت هذا فقوله
كلمة ذا من هكذا اشارة الى تنزيل العالم منزلة الخالي وكلمة قد للتحقيق ايضا ومثل تنزيل العالم
منزلة الجاهل قد ينزلون غير السائل منزلة السائل وهذه الجملة معطوفة على جملة اذا احلوا
فيسوقون نظرا الى المعنى المفهوم مما مر من ان التقدير بحسب المعنى وذلك النفث حاصل اذا احلوا
فاقوا واذا الكانوا قد قتوا الخ وقد يتوهم ان هذه الجملة عطف على الشرطية التي هي اذا احلوا
فيسوقون لان هذه الجملة مع طرفيها في قوة الشرطية وهذا التوهم مبني على كون الجملة الاولى
شرطية

شرطية وقد مر انها ليست شرطية والا لما كانت مرتبطة بالمبتدا الذي هو قوله ذلك فقوله فيسوقونها
ليس جزاء الشرط بل هو معطوف على احلوا وقوله اذا احلوا فاقوا خبر للمبتدا الذي هو قوله ذلك والمراد
بمن لا يكون سائلا هو الخالي لان تقديم الملوح انما يكون فيه والضمير المنصوب في قوله يسبونه يرجع
الى الكلام وضميرهما يرجع الى من لا يكون سائلا ومن يسأل وقوله اذا كانوا في يعنون وقوله منه
في على ملوح وقوله كي ذلك الخبر مفعول يبسطه ولم يرد بقوله ان الملوح بتدرك النفس مستشرفة للحكم
انه يجعل المخاطب مترددا ليكون سائلا حقيقة بل اراد انه من شانه ان يجعله كذلك حتى لا يكون
الملوح ذلك نزل المخاطب منزلة السائل مع ان ظاهر حاله انه خالي الذهن ولذا علي هذا المعنى ولفظ
منه وقال للنفس اليقظى اي ما من شان مثله ان يشير من بعيد للنفس المتهياة لادراك ما يرد عليها اي
حكم ذلك الخبر واستشراف النفس استعارة لتوجهها ونظرها مع زيادة طلب يقال استشرفت الشيء اذا
رفعت بصرك تنظر اليه وبسطت يدك فوق الحاجب كالذي يستظل من الشمس قوله يتخيل اي يشكو للطالب
ويتردد والتردد ابه بالياء التحتانية فالجملة بيان للتحير او حال من الطالب المتحير ولكن ان يقراه بالتاء
الفوقانية ويجعله مسندا الى ضمير النفس فانه انسب بسياق الكلام حيث قال بين اقدام الملوح
قوله مصدرة بان حال من ضمير يخرجونه وهو ضمير المعلمين يعني ان تاكيد هذا النوع في الاستعمال بكلمة
ان دون غيرها وكان الشرح ذلك كون هذه الجملة على التاكيد قوله ويرون عطف على قوله وهكذا قد
يقيمون لا على يخرجون اذ لا معنى لاعتبار الحال الذي في يخرجون فيرون فقوله من كمال البلاغة مفعول
ثان لقوله يرون اي ويرون المتكلم بذلك النوع صادرا عن كمال البلاغة والقدرة على ايراد الكلام
في محله اللايق به فان الاسلوب هو الفن اي النوع يقال اخذ فلان في اساليب من الكلام اي في فنون
منه واضاف السلوك الى هذا الاسلوب بناء على ان اساليب الكلام بمنزلة طرق والسلوك مناسبها وقوله هذه
المقامات اشارة الى جزئيات مقام التلويح فلذلك جمع لفظ المقام ولم يقل سلوكه هذا الاسلوب في هذا
المقام وزاد لفظ الامثال واضاف الى المقامات مبالغة في كثرتها كما زاد لفظ الكاف في قوله
كنحو ذلك او تنبيها على ان تنزيل غير السائل منزلته قد يكون لغير التلويح من امارات التردد
وبواعث السؤال والمحز موضع الحز وهو القطع واصابة المقطع عبارة عن اتيان الفعل على ما
ينبغي او حاشر لا يسار كيف سلكه في رائيته نكرا صاحبي قبل الهجير ان ذاك النجاح في التبكير

حين استشهاده التنبيه بانه صناعة البلاغة المهتدين بفطرتهم الى تطبيق مفاصلها وهم
الاعراب الخلص من كل حارش يربوع وضب تلعاه في بلاغته يضع الهناء مواضع النقب دون
المولدين الذين لصاروا امرهم في حصاد البلاغة اوان الاستباق اذا استفرغوا جهودهم الاقدار
باولئك الواو في قوله او ما ترى للعطف على مقدر دخلت عليه همزة الاستفهام فلا يفوت حق
الهمزة وهو الصدارة ولا حق حرف العطف وهو تقدم المعطوف عليه لفظا او تقديرا وتقدير
الكلام اترى ما ذكرناه وما ترى او اترى هل او تطلب شاهدا ومثالا وما ترى ونار ابن ابي
بردة الاعمى من شعراء الدولة العباسية وله قصيدة رائية وهي التي قافيتها حرف الراء قوله بكرا
اي سافرا وقت البكرة والهجير الهاجرة وهي ما بين الزوال والعصر حتى اذ يأجر فيه لحركة غالبا
كما في البلاد الحارة والنجاح هو الفوز والظفر بالمطلوب واستشهاده اي جعله شاهدا من ابيها عا
على ان البلاغة قد تكون سليقية فطرية وقد تكون مكتسبة مع تتبع جزئيات تراكيب البلغاء
وبشار استشهد التنبيه باهل البلاغة الفطرية سلك سبيلهم في اقامة غير ارتال استشهاده بشار
على تقديم ما يتوجه بحكم الخبر الملقى اليه فقال انما ذاك النجاح في التبكير مصدرا بالجملة ان وهو يفكر بكرا
فالنجاح في التبكير اعتبار الملحوظ الذي من شانه ان يصير المخاطب المتردد في ان التبكير
يتم النجاح ام لا وذلك الملحوظ هو قوله بكرا وتطبيق البلغاء المتقدمين مفاصل البلاغة وموضعها
عبارة عن اتيانهم الكلام البليغ على احسن ما ينبغي واكمل ما يليق يقال طبق السيف اذا اصاب
المفصل وابان العضو والاعراب الخلص هم الذين لم يختلطوا بالعجم ولم يدخل العجم في انسابهم لا من جهة
الآباء ولا من جهة الامهات بل يكونون عربا بهم جميعا عربا لان النسبة الى العجم تورث خللا في
الفصاحة وانما وصفهم بخلوص نسبهم عن الاعاجم وصفهم ايضا بانهم يسكنون البوادي دون البلاد
حيث بينهم بقوله من كل حارش يربوع وضب فان الحارش هو الصياد واليربوع هو الفارة الصحراوية
والضب دويبة يقال لها بالفارسية سوسمار والمراد بحارش اليربوع والضب البدو الذين يسكنون
البلاد والتوهن لم يعرف ما كولا لهم بل اكتفى بما يوجد في البراري من المطاعم فهو يكون في غاية الفصاحة
ونهاية البلاغة فان الاختلاط بسكان البلاد لا يخلو غالبا عن لسانه من لف ولا استحدث
وذلك يورث نقصانا في بلاغتهم فلذلك لم يكتف وصفهم بالخلوص عن مخالطة الاعاجم واكد ذلك بكونهم

يسكنون

يسكنون البوادي ولا يدخلون البلاد وهذا كما قال البصريون للكوفيين نحن اخذنا اللغة
عن اكلة اليرابيع وحرشة الضباب وانتم اخذتم عن اكلة الشواريز وباعة الكواميخ والهناء
القطران والنقب بضم النون وسكون القاف جمع نقبة وهي اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة
وقوله يضع الهناء مواضع النقب مصراع صار مثلا لمن يحسن الصنعة ويضع الاشياء مواضعها
واول من قال ذلك دريد بن الصمة رأى الخنساء تطلي ابلا لها وهي امراة حسناء فقال في وصفها
ما ان رايت ولا سمعت به كاليوم طالي اينق جرب متبذلا تبدو محاسنه يضع الهناء مواضع
النقب والهاني الطالي للابل بالقطران والاينق جمع ناقة اصلها انوق والجرب جمع جرباء مثل حمر
حمراء والمتبذل من لا يصون محاسنه والمولدون غير الخلص من الاعراب من قولهم رجل مولد اي عربي
غير محض وكلمة مولدة اي ليست من اصل لغتهم والمضمار الغاية والمضمار المدة وتضمير الفرس
ان تعلفه حتى يسمن ثم ترده الى القوت وذلك في اربعين يوما وهذه المدة تسمى المضمار والموضع
الذي تضمر فيه الخيل ايضا مضمار ويطلق على ميدان المسابقة ايضا والاستباق بمعنى المسابقة
والجهود الطاقة واستفراغ الجهود بذل الوسع واقصى الطاقة في تحصيل المطلوب واولئك اشارة الى
الاعراب الخلص فانهم ائمة البلاغة والباقون يقتدون بهم وان كانوا علماء المعاني والبيان
ومن الشواهد لما نحن فيه شهادة غير مردودة رواية الاصمعي تقبيل خلف الاحمر بين عيني بشار
بمحضر ابي عمرو بن العلاء حين استنشاده قصيدته هذه على ما روى الاصمعي من ان خلفا
قال لبشار بعد ما انشد القصيدة لو قلت يا ابا معاذ مكان ان ذاك النجاح في التبكير كان
احسن فقال بشار انما قلتها بعض قصيدتها اعرابية وحشية فقلت ان ذاك النجاح في
التبكير كما تقول الاعراب البدويون ولو قلت بكرا فالنجاح كان هذا من كلام المولدين ولا
يشبه ذلك الكلام ولا يدخل في معنى القصيدة فقام وقبل فهل فوق ما جرى بين بشار
وصاحبيه من محاولة هذا النوع ومن المهرة المتقنين والسحرة المؤخذين الآخذين تحقق
ما انت منه على ريبة وقل ان مثل بشار وقد نحدر ان يهدر بشقشقة سكان منهاج البرج من
كل ماصع مصقع وشهم اذا خاطب ببكرا محضا صاحبيه على التمشي عن ساق الجد في تنافسه
السفار مشرئبا لا يتصورها كما من حول يعلل التبكير سمى النجاح فيتعي عن التوكيد ولا ر

ولا يبعثك هما بأن يهيجاه وتطيره فيغتنما وبي تلك الغداة أن غناء الإبل الحداء وفي التنزيل ولا
تخاطبني في الذين ظلموا إنهم مغرقون وكذا وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء وكذا وصل
عليهم إن صلوتك سكن لهم وكذا يا أيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم وأمثال ذلك
كثيرة وبشار بن برد كان مقدما على الشعراء جدا حتى أن كثيرا من الرواة يلحقه بمن قبله من المجودين
فلا استبعاد في تردد أبي عمرو إليه مع أنه كان من عظماء القراء وعلماء اللغة والنحو فإنهم كانوا يأخذون
علومهم من الأعراب الخلص ومن يلحقهم ولا شك أن بشارا كان يلحقهم فلا يبعد ما رواه الأصمعي
من أن أبا عمرو بن العلاء وخلفا الأحمر كانا يأتيان بشارا ويسلمان عليه بغاية الإعظام ثم يقولان له
يا أبا معاذ ما أحدثت فيخبرهما وينشدهما ويكتبان منه متواضعين له حتى يأتي وقت الزوال ثم
ينصرفان فأتياه يوما فقالا ما هذه القصيدة التي أحدثتها في سلم وحكاه ابن قتيبة قال هي التي بلغتكما
قالا بلغنا أنك أكثرت فيها من الألفاظ الغريبة قال نعم إن أبا قتيبة يتباصر بالغريب أي يدعي أن
له بصيرة به فأحببت أن أورد عليه ما لا يعرف قالا فأنشدنا يا أبا معاذ فأنشدهما بكرا صاحبي
قبل الهجير إن ذاك النجاح في التبكير حتى فرغ منها فقال له خلف لو قلت يا أبا معاذ مكان إن ذاك النجاح
في التبكير بكرا فالنجاح في التبكير بدون المؤكد كان أحسن إذ ليس ههنا سائل فقال بشار إني
بنيت قصيدتي هذه على طريقة كلام الأعراب البدويين فقلت إن ذاك النجاح في التبكير وقال
إن كما يقوله الأعراب البدوية وذلك لأنهم ينزلون المخاطب الذي خلي ذهنه عن الجملة التي يلقونها
إليه منزلة السائل إذا كانوا قدموا إليه قبل ذلك كلاما يدل على الجملة المذكورة دلالة خفية فيوردون
الكلام عليه مؤكدا وقد قدمت لي صاحبي الذين خاطبتهما بقولي بكرا صاحبي قبل الهجير
وهو ما يلقي في خاطرهما أن النجاح الذي هو مطلوب منا في هذا الشعر هل يحصل من التبكير أم لا
فنزلتهما منزلة السائل وخاطبتهما بأن ذاك النجاح في التبكير كما يقوله الأعراب البدوية ولو
قلت بكرا فالنجاح في التبكير لكان كلاما مثل ما يقوله المولدون الذين لا يتجاوزون عن مقتضى
الظاهر وكان لا يشبه ذلك الكلام الذي يقوله الأعراب البدويون وكان لا يدخل في معنى القصيدة
أي فيما قصدت بها من كونها أعرابية وحشية من جنس كلام البدويين فقوله ولا يشبه ولا
يدخل عطف على خبر كان وهو قوله من كلام المولدين فعند ذلك قام خلف وقبل بين عينيه

بشار

بشار والقصيدة مأخوذة من القصد لأن الشاعر يقصد تجويدها وتهذيبها والفاء للنقل إلى الآية
قوله المصنف على ما روى الأصمعي حال من تقبيل أي رواية الأصمعي تقبيل خلف كائنا على ما رواه
عليه وتحوي الكلام مفهومه ومعناه ويفتح بالنحو قال الله تعالى ولتعرفنهم في لحن القول أي في نحوه
ومعناه كذا في الصحاح والمراد بصاحبي البشار أبو عمرو وخلف لا الأصمعي وخلف على ما
توهم والبخاتي جمع بختي وهو القوي من ذكور الإبل يشبه به البليغ الكامل في هذا النوع إشارة
إلى فن البلاغة قوله والسحرة المؤخذين أي المستجلبين للقلوب والمؤخذ هو الساحر الذي يعمل
بالأخذة وهي بضم الهمزة رقية أو خرزة يتخذها الساحر يستجلب بها قلوب الرجال بمحبة النساء
والمراد به ههنا البليغ الذي يستجلب القلوب بحسن كلامه قوله لا الأشجة بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف
أي ليس نحوهما جاريا بين بشار وصاحبيه الأشجة بتحقيق ما أنت منه على ريبة والبائقة
صلة الفعل يقال استحقت الريبة بالمال إذا شح منها إليها وما أنت منه على ريبة هو تنزيل غير السائل
منزلة المنكر ومنه متعلق بمحذوف قبله بغير ما بعده أي ما أنت على ريبة منه أو حال من المجرور
على الشذوذ وقوله وقلت عطف على مقدر أي ارجع إلى نفسك وقل حي ولفظة مثل كناية على
طريقة قولك مثلك لا يبخل فإنه يقصد به نفي البخل عن المخاطب وقوله مثل بشار مبتدأ خبره
افتراه وهذه الجملة مفعول قلت وقوله وقد تعمدان يكون جملة حالية واقعة بين المبتدأ و
الخبر المذكورين وقوله لا يستوريهما مفعول ثان لقوله افتراه وقوله ما نحين نحو أهل التبكير
بنيل النجاح أي حال كونهما مترددين حول هذه الجملة الاستفهامية الدالة على السؤال عن مفهوم هذا
الحكم وقوله فيتبنى نفسي منصوب بأن المقدرة بعد الفاء الواقعة بعد النفي وهو قوله لا يستوريهما
والهدير صوت البعير يقال هدر البعير إذا ردد صوته في حنجرته والشقشقة شيء يشبه
بالرية يخرجه البعير من فمه وقت سكره فهو يهدر بها أي يصوت بسببها فقوله هدر شقشقة
سكان مهامه الزنج أي يتكلم بكلام مثل كلامهم يشبه تكلم البليغ بصوت الفحل في تلك الحالة
فيقال هدرت شقشقته وخطيب ذو شقشقة ومهامه الزنج هي جمع مهمه من صفة الزنج أي البعيدة
والعيصوم والشيح نبتان في البادية ومضغهما كناية عن كون الشخص بدويا والتشمير رفع
الإزار عن الساق في وقت المشي والمراد به ههنا التهيؤ للفعل والجد فيه لأن من رفع الإزار

عن الساق يكون متهيأ للمشي وجار فيه قوله عن ساق الجد مع ان الظاهر ان يقول بجد صاحبه
على التشبيه عن ساقه ما حال جديها في الشعار الا انه اضاف الساق الى الجد للملابسة بين تشمير
الساق وبين الجد في شان الشعار لان كل من يجد في امر الشعر يشمر عن ساقه فلما كان لتشمير الساق
ملابسة للجد صح اضافته الى الجد لذلك او على طريق الاستعارة بالكناية والتخييل بان شبه الجد ونحوه
بذي جد يشمر اذياله عن ساقه واثبت له تشمير الساق ليدل على ذلك وقد حكى بهما صحيح عدم
التصور قوله ونظيره اي نظير قوله تبارك في التاكيد لتقديم الملوح والغناء بكسر الغين هو
اداء الكلام بصوت متناسب الاجزاء وفي الصحاح الاغنية الغناء والجمع الاغاني تقول منه تغنى وغنا
بمعنى والضمير في قوله فغنها راجع الى الابل والخطاب الشاعر صاحبه السابق للابل وقاله غنى للابل
والحال انها باجمعها فداء لك فتقديم قوله فغنها اي فغن لها لصاحبه الذي يسوق الابل يلوح له
بحكم الخبر المذكور بعده وهو ان غناء الابل منفوعة في حداء الابل في سوقها وينزله منزلة الطالب المتردد
فيه فاكد الكلام لذلك فقيل ان غناء الابل الحداء وهو سوق الابل يقال حدا الابل حدوا وحداء اي
ساقها حصر طريق سوقها في الغناء لها اي ان غناء الابل هو السوق فان الغناء للابل مما يحدث
فيها نشاطا تسير به سيرا كثيرا فيسهل للسائق سوقها فكانه هو السوق نفسه فانه من مجربات
العرب ان الابل تسير بسبب الغناء سيرا كثيرا ومن حكاياتهم الغريبة ان غلاما لبعض العرب حسن
الغناء كان يغني ويسوق ابلا وتلك الابل تسير بسبب غنائه سيرا شديدا حتى قطعت مسافة لا يتصور
ان تقطع مثلها الابل في تلك المدة ثم وصلت تلك الابل الى المنزل وانحو او ترك الغلام الغناء ماتت
باجمعها من الاعياء الذي حصل لها بسبب السير والملوح في قوله تعالى انهم مغرقون بالطوفان البتة هو
قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا مع ما تقدم من قوله واصنع الفلك باعيننا وفي قوله حكاية عن يوسف
عليه السلام ان النفس لامارة بالسوء هو قوله وما ابرئ نفسي واحد التاكيدين في قوله ان النفس
لامارة بالسوء لتنزيل المخاطب منزلة السائل بناء على تقديم الملوح والثاني لكون الحكم مما يتبادر
الوهم الى انكاره سواء تعريف النفس للاستغراق او للعهد الخارجي والمعهود هو نفس يوسف عليه السلام
فانها لظهور نزاهتها يتبادر الوهم الى انكار الحكم بكونها امارة بالسوء فانه عليه السلام لما قال وما ابرئ
نفسي عن السوء اورث المخاطب حيرة في انه كيف لا يبرئ نفسه عن السوء مع كونها ظاهرة زكية ازال الحيرة

عنه

عنه بقوله ان النفس لامارة بالسوء لا يتخلص عن عاملتها الا من عصمه الله وقليل ما هم وفي قوله
تعالى ان صلوتك سكن لهم هو ما تقدم عليه من قوله وصل عليهم فانه خطاب لنبينا صلى الله عليه وسلم وامر
له بالدعاء لمن خلط الاعمال الصالحة بالسيئة بعد اخذ الصدقة منهم ومعناه ترحم عليهم وادع لهم
دعاء حسنا يقبله الله تعالى في حقهم ان دعاءك لهم بذلك سكن لهم اي مما يطمئن اليه قلوبهم ويصير
سببا لطيب انفسهم فان السكن ما يسكن اليه النفس اي تميل اليه وتطمئن به وفي قوله تعالى ان زلزلة الساعة
شيء عظيم هو الامر بالاتقاء المذكور قبله فانه يلوح بجنس الخبر المذكور بعده وان لم يلوح بخصوصه فانه
الملوح لا يجب ان يشير الى خصوص الخبر بل يكفي ان يشير الى جنسه كما في هذا المثال فان الامر بالاتقاء
يلوح الى ان له عقوبة وعذابا شديدا وان لم يلوح الى خصوص كون زلزلة الساعة شيئا عظيما
واذا صادف ما اريناكه بصيرة منك ووقفت على ما نشيا تيك في الفن الرابع عند كرم باب النقد
لتركيبات الجمل الخبرية في نحو اعبد ربك ان العبادة حق له واعبد ربك فالعبادة حق له واعبد ربك
العبادة حق له على تفاوتها هناك اجدا من تعدك حفظه الاولى على الثانية بحسب المقام وردائة
الاخيرة تارة والحكم بالعكس اخرى وكنت الحاكم الفيصل بإذن الله تعالى اي اذا اصاب ما اريناكه
واوضحناه لك من تنزيل غير السائل منزلة لتقديم الملوح ووقفت على ما نشيا تيك في الفن الرابع
اي في بحث الفصل والوصل من مواقع الاستيناف وتنزيل السؤال المقدر منزلة المحقق وفي بحث
الايجاز والاطناب من اختلاف المقامات في اقتضاء ذلك قوله اعثرك اي جعلك مطلعا عليه وفي
العنوان فيه راجع الى قوله ما اريناكه وما نشيا تيك اي اطلعك ما اريناكه مع ما تعقف عليه في النقد هو
تمييز الجيد من الردي والفيصل هو الذي يفصل بين الحق والباطل ويميز احدهما عن الآخر وقوله
على تفاوتها متعلق باعثرك مفعول به بالواسطة له والضمير المجرور فيه لتركيبات الجمل وهنا كان اشارة
الى باب النقد واجدا حال من كاف اعثرك اورد المصنف ثلاث جمل قدم في كل واحدة منها ما
يلوح الى خصوص الخبر ويجعل النفس المتشوقة كالطالب والجملة الاولى مصدرة بكلمة ان والثانية
مصدرة بالفاء الدالة على ان ما بعدها سبب لما قبلها والثالثة مجردة عنهما فان اقتضى المقام
تحقيق الحكم وتاكيدا اعتبارا التقدم الملوح فالفضل للاولى لمصادفة مقتضى المقام والاخيرة
رديئة جدا لخلوه عن ذلك وللثانية وهي قوله فالعبادة حق له فضيلة ما في متوسطة بين الجيد والردي

قوله ما اريناكه فاعل صادف
وقوله بصيرة مفعول

بجال نقدت الدراهم وانتقدتها
اذا اخرجت منها الزيف

لاشتماله على شائبة تأكيد لدلالة الفاء على ان ما بعدها سبب لما قبلها ولما كان المسبب هو الامر
بالعبادة ناسب ان يدل ذلك على تحقق السبب الذي هو كون العبادة حقا له ففي الفاء اشعار بتحقيق الحكم
اي انه يصلح المقام بيان السببية بطريق التفويض الى فهم السامع بدون التصريح بما يدل على
السببية فالفصل للاخيرة وهي قوله اعبدوا ربكم العبادة حق له والاولى رديئة جدا لعدم مصادفتها
مقتضى المقام وهو بيان السببية لان كلمة ان المكسورة لا تدل على السببية عند اكثر الاصوليين وذهب
قوم منهم الى انها تدل على السببية احتجاجا بقوله صلى الله عليه وسلم فانه يحشر ملبيا وبقوله فانهم
يحشرون واوداجهم تشخب دما وقال الاكثرون ان السببية فيهما مستفادة من الفاء دون كلمة
ان والثانية فضيلة لحصول اصل المقصود وهو بيان السببية وان لم يكن بيانها بطريق
التفويض الى فهم السامع وان اقتضى المقام التصريح بالسببية فالفصل للثانية لمصادفتها
مقتضى حال المقام والاولى رديئة لما مر من ان المكسورة لا تدل على السببية فلم تصادف مقتضى
المقام والاخيرة فضيلة لحصول اصل المقصود ايضا وهو بيان السببية وان لم يقع بيانها
بطريق التصريح بها بل بطريق التفويض وان اقتضى المقام تحقيق الحكم باعتبار التقديم الملوح
مع التصريح بالسببية وجب الجمع بين الفاء وكلمة ان فان قيل اذا كان ما بعد الفاء سببا لما قبلها
كيف يتصور ترتب السبب على المسبب بالفاء مع ان الواقع ترتب المسبب على سببه اجيب بان ما
قبل الفاء لما كان مستتبعا لما بعده كان ذكره مقتضيا لذكر سببه فهذا هو وجه ترتب السبب على المسبب
وكذلك قد ينزلون منزلة المنكر من لا يكون ابداه اذا راوا عليه شيئا من ملابس الانكار فيجعلونه
جبير الكلام لهما على منوال واحد كقولك لمن تقصد بالمعاودة ممادحه اعداءه عنه متوبرمنه انك لذو بته
النفس من سهولة نايئه له ان ما مثل يكاد كالكرم من هذا الاسلوب قوله جاء شقيق عارضا
رمحه ان بني عمك فيهم رماح وتعلموه هذه القضية مع المنكر اذا كان معه ما ان تامله ارتدع
فيقولون لمنكر الاسلام الاسلام حق وقوله عز وجل في حق القرآن لا ريب فيه وكم من شقي مرتاب
وارد على هذا قوله وكذلك قد ينزلون معطوف على قوله وهكذا قد يعتبون وتنظر ذلك اشارة
الى ما تشير اليه بذا عنى هكذا اعني تنزيل العالم منزلة الخالي فان احلال العالم محل الخالي معناه تنزيله
منزلة اولى تنزيل من لا يكون سائلا منزلة من يسائل واخير لفظ ذلك لبعد المشار اليه بطول الكلام

على التقدير

على التقديرين وملابس الانكار امارته الظاهرة كانها مشتملة عليه فان الملابس على ضربين
فان الملابس جمع ملبس وهو اللباس شبه علامات الانكار بلباس ... [illegible] يشمل
اللباس للابس والكوكب ... نيل ... من حسب الثوب ...
حسب ... من جديد والمنوال الخشبة ... الثوب عليها حين ينسج ومعنى قوله كونه
جبير الكلام لهما اي للمنكر وغير المنكر على منوال واحد ان المتكلمين يتكلمون معهما على طريقة واحدة
للمتكلم المذكور ينسج الثوبان على منوال واحد وقوله كزبة النفس التخفيف اي جبلت الرجالا
يكون وكلمة في قوله كزبة موصولة مبينة بقوله من سهوله والعائد محذوف اي ما كزبته به
والثاني هو اليسر وضجرتها للمعاودة ولا شك ان القصد تا لمعاودة الممادح عالم بان اما
ممادحه الاقل عدم تدبره لا غترار بحديث نفسه الكاذب ليشم بالكاره وكذا شقيق عالم بان
في بني عمه رماحا الا ان مجيئه هكذا اوان تعالى شجاعته واضعاره ... يخرجه عرضا امارة الانكاره
فتنزل العالم منزلة المنكر فالقى الجملة الخبرية اليه مؤكدة مصدرة بما هو علم التاكيد دون كلمة
ان وقوله ويعاملون عطف على ينزلون مدرج معه تحت قوله كذلك لشعاره بما ذكر اهم شدة
الارتباط بينهما من حيث ان احدهما عكس الاخر فلذا لم يقل وكذا يعتبون وهذه القضية
عبارة عن تنزيل غير المنكر منزلة المنكر وقبلها تنزيل المنكر منزلة غير المنكر فان قلب القضية هو عكسها
اي جعل الجزء الاول منها ثانيا والثاني اولا ولما كان عكس قضية تنزيل غير المنكر منزلة المنكر
تنزيل المنكر منزلة غير المنكر كان قوله مع المنكر من قبيل التصريح بما علم ضمنا لان عكس القضية
انما يكون اذا كان الكلام مع المنكر مع ان لذكره فائدة وهي ان يعود الضمير في معه الى المذكور لفظا
اذ لو لم يصرح بقوله مع المنكر لكان الضمير في معه راجعا الى المذكور معنى فقوله اذا كان معه ما
ان تامله ارتدع اي اذا كان مع المنكر دلائل وامارات اذا تاملها المنكر ارتدع عن انكاره
ومعنى معيتها مع المنكر كونه معلومة له حاضرة عنده كدلائل حقيقة الاسلام فانها لظهورها
مشاهدة للمنكر جديرة بان يتاملها ولما كان جعل المنكر كغيره على ما ذكره يتضمن امرا عجيبا
هو تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه لامور قالعة له استشهد له بقوله تعالى لا ريب فيه اي لا شك
في القرآن فانه تعالى نفى الريب في حقية القرآن وكونه من عند الله على سبيل الاستغراق في صدق

يعني الكلام اذا حمل على ظاهر الحال لكثرة من يرتاب فيه وكلام الله تعالى منزه عن ان يقع فيه حكم لا يطابق
الواقع [illegible] عنده غير مطابق للواقع وجب انه يؤول وقال انه تعالى نزل ريب المرتابين فيه منزلة
العدم [illegible] الاستغراق لجميع المرتابين من الدلايل المزيلة للريب من كونه كلاما معجزا لا يمكن
معارضته اقصر سورة منه قال تعالى قل لئن اجتمعت [illegible] والانس على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا
يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا وقرانه من ثبت نبوته بالمعجزات الباهرة فان هذه
الدلايل الدالة على حقيقة القرآن لما كانت معلومة لمن ارتاب فيه حاضرة عنده وجديرة بان يتاملها
فيرجع عن الارتياب في حقيقته ويعتقد بانه كلام الهي هدى للناس من تمسك به فقد هدي الى صراط
مستقيم فمع وجود هذه الدلايل عنده لم يعتبر ما فيه من الريب فجعل وجود الريب كعدمه حتى صح
نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فعلى هذا التاويل لا تكون الآية مثالا لما نحن فيه من تنزيل المنكر منزلة
غير المنكر وتجريد الكلام الملقى اليه عن التاكيد لذلك لانها على هذا التاويل ليست مما القي الى المنكر لكن ترك
تاكيدها مبنيا على انه جعل كغير المنكر على ان من الدلايل المزيلة لانكاره لو تاملها بل من نظير ما نحن فيه لان حاصلها
جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وهو نظير لجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فيترك التاكيد
لذلك من حيث اشتراكهما في اعتبار تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله واختار المصنف
ان كونها نظيرا لما نحن بصدده لا مثالا لتغيير اسلوب الكلام حيث تعرض للارتياب بالاشقياء دون الكافر بهم
وحال اراكم من شقي مرتاب فيه ولو كان قصده التمثيل لقال وكم من شقي منكر لذلك وذكر صاحب الكشاف
في تاويل الآية انه ما نفي الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه حتى يشكل مطابقة هذا الحكم للواقع بل
بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لما تقرر عند كل احد من البراهين القاطعة على انه لا ينبغي
لاحد ان يرتاب فيه فحكمه قبيل هو محال لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهذا الحكم صحيح لكن ينكره كثير
من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلايل المزيلة لهذا الانكار
لو تاملوها وهو انه كلام معجز يتلو علينا رسول كريم مؤيد بالمعجزات الباهرة فعلى هذا التاويل تكون مثالا
جزئيا لتنزيل المنكر منزلة غير المنكر وترك تاكيده لذلك نحو كله وقوله عز وجل مبتدا وقوله وارد على
هذا خبره وقوله وكم من شقي في موقع الحال من مفعوله العقول اي قوله هذا وكثرت الاشقياء المرتابون فيه
وقوله وارد على هذا اي على ان يقلب المعاملون تلك القضية بان ينزل المنكر منزلة غير المنكر لما معه من ادلة

الآية

الآية جعل الريب كلا ريب اعتمادا على ما يزيله وهو وارد على جعل انكار المنكر كلا انكار
تعويلا على ما يزيله ونظير له وهذا النوع اعني نقض الكلام لا على مقتضى الظاهر متى جرى
عند النظار موقعه استهش الانفس وارتاح الاسماع وهز القرايح ونشط الاذهان ولذلك تجد
ارباب البلاغة وفرسان الطراد في ميدانها البراعة في صرف البيان يستكثرون من هذا
الفن في محاوراتهم وانه في علم البيان يسمى بالكناية وله انواع تقف عليها على وجه حسنها
بالتفصيل هناك باذن الله تعالى فسر هذا النوع بقوله اعني نقض الكلام لا على مقتضى الظاهر
لئلا يتوهم ان المراد به نوع من انواع النقض كنقض القضية مع المنكر مثلا والنظار جمع ناظر و
المراد به هنا المتامل بالبصيرة لا الناظر بالبصر والاستهشاش الارتياح والخفة للمعروف فكان الهش ح
قد يحدث في الرجل خفة وحركة ما يقال استهش لامر الرجل اي جعله ذا هشاشة والارتياح النشاط و
السرور والانق بالكسر بالفتح الانق وشيء انيق اي حسن معجب واستأنس الشيء اي اعجبني وصار لي
متعجبا منه لحسنه والاسماع جمع سمع وهو القدرة المدركة للمسموعات وهزه اي حركه حركة
مع سرور والقرايح جمع قريحة وهي في اللغة اول ما يستنبط من البئر اي المستقة فاستعيرت
للعلم المستنبط بجودة الطبيعة تشبيها للعلم المذكور بالماء الذي يستنبط من البئر ثم اطلقت على
الطبيعة نفسها اطلاقا لاسم الحال على المحل ونشط الشيء اي جعله ذا نشاط وفرح والذهن هو القوة
التي يستعد النفس بها لاكتساب المعارف اراد ان النقض الحاصل في هذا النوع الواقع موقعه
والاسماع متعجب منه حال وروده عليها والقرايح تهتز بوصوله اليها والقوى الدراكة تتحرك سرورا
بقدومه من ازلها والتنوين في قوله ولامر ما للتعظيم وما ابهامية والطراد والمطاردة الواقعة بين
الاقران في الحرب اي حمل بعضهم على بعض وفرسان الطراد هم الذين يحملون على اقرانهم في الحرب
ويغلبونهم والمراد بهم هنا البلغاء الذين يغلبون على اقرانهم في ابراد النكت الفصيحة
والميدان بكسر الميم وفتحها فارسي موضع مسابقة الفرسان والمراد به هنا موضع اداء
الكلام على سبيل المغالبة والجار في قوله في ميدانها متعلق بالطراد والبراعة بالنصب صفة ارباب
البلاغة والحذاق جمع حاذق وهو الماهر في العمل والبيان التبيين والفصاحة وصف ارباب
البلاغة بانهم الذين يرمون سهام البلاغة في حدق البيان والفصاحة والمراد اصابة الحق الاشارة

اشارة الى اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر

٤٨

على الضيم والمحاورة الواقعة بين المتكلمين في قوله وان هذا الفن الذي هو نفث
الكلام الا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية بمعنى انه يطلق عليه الكناية لا بمعنى انه يبحث
عنه في علم البيان فانه انما يبحث فيه عن احوال التراكيب من حيث كونها مختلفة الدلالة على المعنى
اي ادخل في مراتب الوضوح والجلاء لا من حيث كونها مطابقة لمقتضى الحال وغير مطابقة لمقتضى الظاهر
فان البحث عنها من هذه الحيثية وظيفة علم المعاني واما علم البيان فانه يبحث فيه عن كون بعض
التراكيب مصرحا بالمعنى المراد وبعضها كناية عنه بان يكون عبارة عما يلزمه لينتقل الذهن منه الى المعنى
المراد الذي هو ملزوم له ونفث الكلام لا على مقتضى الظاهر يندرج في الكناية التي يبحث عنها في علم البيان
فيطلق عليه اسم الكناية ويلاحظ ما هو صادق عليه هو مفهوم الكناية والمحذور انما يلزم ان لو التفت
اليه من حيث خصوصه وبحث عنه من تلك الحيثية وليس كذلك ولعل وجه اندراج اخراج الكلام على مقتضى
الظاهر في التصريح واندراج الاخراج لا على مقتضى الظاهر في الكناية ان نظم المجرد عن التاكيد دال
على خلو ذهن المخاطب عن التردد والانكار في عرف البلغاء دلالة واضحة في الغاية وان المؤكد تأكيدا
قويا يدل على الانكار كذلك دلالة واضحة في الغاية فاذا القي احدهما الى المخاطب قصد به ما اتضح
دلالته عليه كان من قبيل التصريح كما هو في قوله واخراج الكلام على مقتضى الظاهر يسمى بالتصريح في علم
البيان واذا القي المجرد الى العالم واريد به ما يستلزم خلو ذهنه وعدم علمه استلزاما ادعائيا فقد
ذكر ما يدل على اللازم اعني الخلو لينتقل منه الى ملزومه الادعائي كما اذا قلت لمن اساء اباه هو ابوك فهذا
الكلام المجرد عن التاكيد دال على خلو ذهن المخاطب عن انه ابوه وهذا الخلو لازم للاساءة ادعاء
واذا القي المجرد الى المنكر واريد انه معه كما اذا تأمله ارتدع عن الانكار فقد اطلق ما يدل على اللازم اعني
عدم الانكار واريد به ما يستلزمه اذا تأمل فيه فان الدلايل الدالة على حقيقة الكلام ملزوم لعدم الانكار
بشرط التأمل فيها واذا القي المجرد الى المتردد وقصد به انه معه ما يزيل تردده فقد اطلق ما يدل
على اللازم اعني عدم التردد واريد ما يستلزمه واذا القي المؤكد الى العالم لم يقصد انكاره بل ملابسه الامارات
يستلزم انكاره في كون من قبيل الكناية لا من قبيل المجاز اذ لا قرينة مانعة عن ارادة معانيها الظاهرة
وقس على ذلك ساير الاقسام ولا تلتفت الى ما يقال من ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر
كناية عن انه نزل ذلك المقام منزلة المقام الذي يطابقه حكم الكلام بظاهره لان هذا التنزيل

مما يستلزم ذلك الايراد فقد انتقل من اللازم اعني ايراد الكلام على الوجه المذكور الى الملزوم الذي
هو التنزيل واما كونه هينا عن الالتفات الى ذلك القول لان التنزيل والايراد المذكور فعلان من افعال
المتكلم بينهما لزوم وفي الملزوم خفاء فينتقل من لازمه الظاهر وهو الايراد المذكور الى الملزوم فيكون
هذا انتقالا من احد فعلي المتكلم الى الآخر اي نفس الفعل اللازم الى ملزومه فلا يكون كناية مصطلحا عليها
بين القوم وهي ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد به الملزوم وليس هناك استعمال لفظ كما في قولك
طويل النجاد قوله وله انواع اي وللكناية وتذكير الضمير مبني على تأويل الكناية بترك التصريح وانما
مفسرة بترك التصريح بذكر الشيء الى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك وانواع الكناية
الثلثة اعني ما يطلب بها نفس الموصوف كما في قولك جاء المضياف وما يطلب بها نفس الصفة كما في قولك فلان
طويل النجاد فان المقصود به التوصل الى طول قامته وما يطلب بها تخصيص الصفة بالموصوف كما في قوله
ان السماحة والمروة والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه حين اراد ان لا يصرح بنسبة السماحة
والمروة والندى الى ابن الحشرج جمع تلك الثلثة في قبة وبنه بذلك على محلها محل ذو قبة ولكنه عدل
عن اختصاصها بابن الحشرج وقد تقسم الكناية ايضا باعتبار آخر الى تعريض وتلويح ورمز و
ايماء وتتفقت عليها كلها هناك اي في علم البيان فان قلت هذا الفن اعني نفث الكلام لا على مقتضى
الظاهر من اي قسم من تلك الاقسام الثلثة اجيب بان الظاهر انه من الكناية التي يطلب بها نفس
الصفة فان المتكلم بقوله ان بني عمك فيهم رماح اشارة الى علامات الانكار وان هذا الفن حسن
لا تلين عريكته ولا تنقاد قرونته لمجرد استقراء صور منه وتتبع مظان اخواتها وانقاب نفس
بتكرارها واستبداع الخاطر حفظها وتحصيلها بل لا بد من ممارسة تامة تنبره ومراجعات فيها طويلة مع
فضل الهي من سلامة فطرة واستقامة طبيعة وشدة ذكاء وصفاء قريحة وعقل وافر قوله
بهذا الفن اشارة الى نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر لا الى فن الاسناد مطلقا واغرب لانها
لان بعض المباحث المتعلقة بهما وهو اخراج الكلام على مقتضى الظاهر اسهل المأخذ ويدل عليه
سوق الكلام ايضا فانه ابتدأ بالكلام في الاخراج على مقتضى الظاهر ثم انتقل منه الى الاخراج
لا على مقتضى الظاهر وشرع الآن في ذكر فضيلة وترغيب الطلبة في الجد والاجتهاد في تحصيله والاظهر
ان هذا السوق يقتضي ان تكون كلمة هذا اشارة الى ما ذكرنا والتوكيد الطبيعة يقال لا تلين عريكته

فلان اى انكسرت نخوته وصار سلسا اى لينا منقادا وقيل الروكية بمعنى السنام والمراد السنام عبارة
عن الانقياد والدخول تحت التصرف والعلاوة التروية المنفس بحال لم تعاود قرونه وقرينته اى ذلت
نفسه وتابعته على ما يريد والضمير المجرور فى قوله صوريته راجع لما قوله فن وفى قوله لها الى صور وفى نكرر
الى الصور واصواتها وكذا ما فى الضمائر بمعنى ان المهارة فى هذا الفن لا تحصل بمجرد الاحاطة بصور
هذه واصواتها بل لابد ايضا من مزاولة التتبع والاشتغال بالتعلم فى ازمنة متطاولة ولابد مع
ذلك مما هو فضل وموهبة من الله تعالى لا مدخل فيه للسعى اعنى سلامة الفطرة عن الآفات القادحة
فى ادراك الدقايق واستقامة الطبيعة بحيث تسلك سنن الصواب فى تحصيل المطالب وشدة قوة الانتقال
اليها وصفاء القوة المستنبطة لها ووفور القوة الذاكرة بها للنتايج من كثرتها ومن الفن الكلام
فى اعتبارات الاثبات وقف على اعتبارات النفى لما فرغ عن المباحث المتعلقة باخراج الكلام على مقتضى
الظاهر وعلى خلافه وعن الترغيب فى الجد والاجتهاد فى تحصيل المهارة فى اخراجه على خلاف مقتضى
الظاهر وموقعه ضوابطه اشار الى ان اعتبارات النفى فى اخراجه على مقتضى الظاهر وعلى خلافه علم من
اتفاق اعتبارات الاثبات فيها والضوابط المذكورة فى اخراج الكلام مطلق وان كانت عامة
متناولة لصورتى النفى والاثبات الا ان الامثلة كانت من صور الاثبات الذى هو الاصل فاشار
الى ان اتفاق اعتبارات الاثبات كاف فى الوقوف على اعتبارات النفى فلذلك تركت امثلته والمراد
انك اذا صرفت فى هذا الفن لصدق همتك واستفراغ جهدك فيه وباكرت امكنك التسلق
به الى العثور على السبب فى انزال رب العزة قرآنه المجيد على هذه المناهج اذ شاء الله تعالى لما فرغ
عن بيان الاعتبارات الراجعة الى الاسناد الخبرى على الاطلاق شرع فى الترغيب فى تحصيل الحذاقة
والمهارة فى رعاية تلك الاعتبارات وتطبيق الكلام عليها على ما يقتضيه الحال والمقام ايا ها
ببيان ان ثمرة تحصيل الحذاقة فيها الاطلاع على اللطائف القرآنية والاسباب المقتضية اياه
فحقق له فى هذا الفن اشارة الى فن الاسناد [illegible] عند من له ذوق سليم اشارة الى ان
اعتبارات النفى الجارية على مقتضى الظاهر وعلى خلافه وان انزال القرآن المجيد على مناهج
القسمين مما يحصل بهذه الاشارة مما نشير اليه بقوله وان هذا الفن فن [illegible] كون انتظام الكلام
على ما يقتضيه الذوق السليم والحذاقة المهارة فى الصنعة وتصدق الهمة [illegible] الغرض [illegible] بلغ

والجهد

والجهد بضم الطاقة واستفراغ الجهد بذل الوسع والطاقة قوله وباكرت بفتح الراء المصدر فى
محل الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وتقدير الكلام وملتمس باكرت صدق همتك واستفراغ جهدك
ويروى بكسر الراء على فعيل فتكون الباء زايدة فى المبتدأ كما فى قوله بحسبك درهم ويكون خبر المبتدأ
محذوفا والتقدير ونحو ذلك اى صدق الهمة واستفراغ الجهد والجملة الاسمية معترضة بين الشرط
وهو اذا صدقت وبين جزائه وهو امكنك والتسلق التسور وهو الارتقاء والصعود على السور
وهو حائط البلد يقال تسلق الجدار اذا تسوره وعلاه وضمير للفن كضمير فيه والعثور الاطلاع
اى وامكنك الاطلاع على تفاصيل الاسباب المقتضية لوروده على مناهج الاخراج على مقتضى الظاهر
وعلى خلافه الفن الثانى فى تفصيل اعتبارات المسند اليه لما تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على الانط
انطباق تركيبه على مقتضى الحال وعدم انطباقه وجب عليك ايها الحريص على ازدياد فضلك المنقب
لاقتداح زناد عقلك المتفحص عن تفاصيل المزايا التى بها يقع التفاضل وينعقد بين البلغاء
فى شأنها التسابق والتفاضل ان ترجع الى فكرتك الصائب وذهنك الثاقب وخاطرك اليقظان
وانتباهك العجيب الشأن ناظرا بنور عقلك وعين بصيرتك فى التصفح لمقتضيات الاحوال
فى ايراد المسند اليه على كيفيات مختلفة وصور متنافية حتى يتأتى بروزه عندك لكل منزلة فى
موضعها فهو البرهان الذى يجرب بها الجياد والنضال الذى يعرف به الايدى الشداد فتعرف ان
حالا يقتضى طى ذكره وان حالا يقتضى خلاف ذلك وان حالا يقتضى تعرفه مضمرا او علما
او موصولا او اسم اشارة او معرفا باللام او بالاضافة وان حالا يقتضى تعقيبه بشئ
من التوابع الخمسة والفصل وان حالا يقتضى تنكيره وان حالا يقتضى تقديمه على المسند
وان حالا يقتضى تأخيره عنه وان حالا يقتضى تخصيصه او اطلاقه عن التقييد وان حالا
يقتضى قصره على الخبر لما اراد ان يبين فى هذا الفن الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه
اراد [illegible] تلك الاعتبارات اولا على سبيل الاجمال حتى يورد بعد ذلك كل واحد منها على التفصيل
ويبين احواله المختصة به وجوها كان من عادته ان ينشط مخاطبه عند الشروع فى المباحث المهمة
بان يصف ما شرع فيه بالاوصاف الجميلة ويبين فوائده المترتبة عليه تحريصا لمخاطبه على التشمير
عن ساق الجد فى ادراك تلك الفوائد والمقاصد المطلوبة منه وان يصف مخاطبه بما يقوى

ط على الانطباق
بيان

عطف على الاحوال المذكورة اعنى
مضمرا وما عطف عليه اى او تعرفه
معرفا باللام

بان طو ويصرف باهمة وجده واكتساب الفضائل والكمالات لكل ذلك من فرط رغبة
وكمال حرصه لمقتضيات المقامات قوله كما تقرر اى في قوله ان ارتفاع شان الكلام في الحسن والحطاط
فيه بحسب انطباقه على مقتضى الحال فيتفاوت حسنه زيادة ونقصانا بتفاوت الانطباق عليه
شدة وضعفا وزاد ههنا لفظ التركيب حيث قال على انطباق تركيبه للاشارة الى ان انطباق
الكلام على مقتضى الحال انما هو بحسب تركيبه سواء كان راجعا الى هيئة التركيبية او الى مفرداته
من حيث انها واقعة في التركيب قوله وجب جواب لما وتاملة ان يرجع والانتصاب بمعنى القيام
لاد الاشتغال والاقتداح هو استخراج النار من الزند وهو الاعلى من العودين والاسفل زندة والزناد
جمع زند وهو العود الذي يقدح به ويقال للحديدة التي طلبت لقدح النار ايضا فان حمل لفظ الزناد
على حقيقته الجمعية كان مجازا عن القوى الادراكية لان العقل لا يشبه بجمع من الزند ويكون معنى قوله
المنتصب لاقتداح زناد عقلك المتصدي لاستخراج المعارف من القوى الادراكية لعقلك تشبيها لتلك
القوى بالزناد والاستخراج المعارف بسببها باقتداح النار بسبب الزند وان اطلق لفظ الجمع على
مجموع العودين الذين هما آلة واحدة فقد شبه العقل به لاشتماله على نكت لطيفة مفيضة يستخرج
منه بالاعمال كسقط النار بالاقتداح وكان اضافة الزناد الى العقل في قوله زناد عقلك من قبيل
اضافة المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء والفضائل جمع فضيلة وهى الفضيلة والتفاضل المسابقة
في الفضل وينعقد اى يتم والخاطر في الاصل ما يختلج في القلب ثم اطلق على نفس المحل وهو القلب
وقوله نور عقلك وعين بصيرتك من قبيل لجين الماء وقوله في الصنع متعلق بترجع وقوله حال
حال من مقتضيات احوال الاحوال والتصفح النظر في جميع صفحات الشيء على سبيل التفتيش والاستقصاء
والمراد بالكيفيات المختلفة العوارض التي تلحق المسند اليه مع جواز اجتماعها فيه كالاثبات والتعريف
والوصف وبالصورة المتعاقبة ما لا يجتمع كالحذف والاثبات وكالتعريف والتنكير وقيل المختلفة
ما يلحقه مع بقائه على لفظه كالذكر والحذف والتقديم والتأخير والمتنافية الاحوال التي تتبدل
معها اللفظ كالتعريف بالاضمار والعلمية والاشارة والموصولية وايثار المتنافية على المختلفة
ربما يشير الى ذلك فان التنافي كمال الاختلاف قوله حتى يتأتى متعلق بترجع وضمير بروزه للمسند اليه
والمعرض الثوب الذي تجلى فيه الجارية على المشتري فقوله حتى يتأتى بروزه عندك الخ منزلة

في موضعها

في موضعها معناه حتى يتيسر لك ايراد المسند اليه لكل مقام في صورته التي يجب ان يكون عليه
بحسب ذلك المقام وتصميم نحو بروز المسند اليه والرهان مصدر راهنه والمراد به ههنا ما يراهن
عليه في الجياد جمع الجواد من الفرس والنضال في الاصل المناضلة وهى المراماة والمراد ههنا ما يناضل
عليه قوله فتوفر في النصب عطف على ترجع والتفهم معنى العلم معلق بالاستفهام ولم ينصب ثانيا لان
العلم يعلق عليه بالاستفهام كما يعلق بلام الابتداء وكذا يعلق ما يقتضي معنى العلم وكلمة على في قوله
ايجاز زيادة واما الحالة التي تقتضي حذف المسند اليه فهي اذا كان السامع مستحضرا له عارفا
منك القصد اليه عند ذكر المسند والترك راجح اما لتضييق المقام واما للاحتراز عن العبث بناء
على الظاهر واما لتخييل ان في تركه تعويلا على شهادة العقل وفي ذكره تعويلا على شهادة اللفظ
من حيث الظاهر وكم بين الشهادتين لما ذكر الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه على سبيل الاجمال
شرع الآن في تفصيلها وكلمة اذا في قوله واذا كان السامع مستحضرا له ظرفية مجردة عن معنى
الشرطية اى هذه الحالة ثابتة في وقت كون السامع مستحضرا للمسند اليه ويعلم منه ان خصوصية
الحالة ما حصلت فيما اضيف اليه الظرف وهو كون السامع مستحضرا له وبهذا تبين فساد ما قيل
من انه لا يصح ان يجعل اذا ظرفية لان الكلام ح لا يكون بيانا للحالة التي تقتضي حذف المسند اليه
وقد يقال ان اذا هذه ليست بظرف بل هي اسم بمعنى الوقت كما في قولك اذا يقوم زيد اذ يقعد عمرو
اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فتكون الحالة في نفس الوقت ولا يبعد كل البعد حمل الوقت
المشتمل على ما يقتضي امرا كاستحضار السامع للمسند اليه المقتضي لطيه حالة مقتضية لترك الاسم
كالطي فالمعنى ان الحالة هي وقت كون السامع مستحضرا له ولا بد لتحقيق الحالة المقتضية
لحذف المسند اليه من اجتماع ثلثة امور احدها ان يكون ذات المسند اليه حاضرا في ذهن السامع
وثانيها ان يعرف السامع ان المتكلم عند ذكر المسند يريد اسناده الى ذلك الحاضر في ذهنه وهذان
الامران قرينة مجوزة للحذف فان الحذف بدونهما الغاء وتعمية ولا بد مع هذين الامرين
من ثالث يرجح الحذف على الذكر دفعا للزوم ترجيح احد المتساويين على الآخر من غير مرجح لان
مع وجود القرينة المجوزة للحذف يكون الحذف مساويا للاثبات فلا بد من ثالث يرجح جانب الحذف
على جانب الاثبات ثم شرع في تفصيل الاعتبارات المرجحة وهي اما ضيق المقام بل بخيل الوزن

فان قوله اذا كان مرفوع على الابتداء وخبره تقتضي والجملة في محل النصب على انها مفعول ثان

قوله والترك راجح جملة حالية من ضمير مستحضرا عارفا

٥١

او القافية او التسجيع على تقدير ذكره او بان تفوت الفرصة على تقدير الاشتغال بذكر المسند اليه كقوله
الصياد الغزال اى هذا الغزال فان المقام لا يسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وانما قال بناء على
الظاهر لان المسند اليه عمدة الكلام فلا يكون ذكره عبثا فى الحقيقة وان كانت قرينة يجوزه
لحذفه مرجحة له وانما يكون عبثا بالنظر الى ظاهر الحال وهو وجود القرينة المغنية عن ذكره ومع قطع
النظر عن كونه عمدة لا يلزم ان يكون ذكره عبثا فى الحقيقة لجواز ان يحصل بذكره فائدة خفية كالتنبيه
على غباوة السامع والاستلذاذ وغيرهما واعتبار خفاء الفائدة لانها لو ظهرت لم يكن ذكره عبثا فى الظاهر
ايضا والتخييل هو الغاء الشئ فى خيال السامع كما ان الايهام هو الغاء الشئ فى وهم السامع وتعبير بكر
التخييل على ان ما ذكره من كون الاحتراز على تقدير الترك هو العقل وعلى تقدير الذكر هو اللفظ ليس امرا
تحقيقيا بل ان اهدر فى الحذف العقل مع اللفظ المقدر وفى الذكر اللفظ مع العقل ايضا فان اللفظ
يفتقر فى دلالته على المعنى المراد الى العقل لانه لا بد من العلم بالوضع وشهادة العقل لا بد منها على تقدير
الحذف لان المتكلم اذا ذكر المسند ولم يذكر المسند اليه اوضح السامع الى ان يطلب المسند اليه بالضرورة
وينظر فى القرائن الحالية والمقالية ويستخرج منها بفكره ان المسند اليه اى شئ هو وقوله من حيث
الظاهر متعلق بالتخييل دون التعويل اذ لم يرد ان التعويل من حيث الظاهر تخييل بل اراد ان هناك
تخييلا ناشيا من حيث الظاهر وقيل انه متعلق بالتعويل بل حيث قيل اذ التعويل بحسب الحقيقة يكون
عند الذكر ايضا على شهادة العقل قوله وكم بين الشهادتين فى موضع الحال عن شهادة العقل وشهادة
اللفظ وكم خبرية محذوفة المميز فى محل الرفع على الابتداء وخبره الظرف الذى بعده اى فرق كثير
حاصل بين الشهادتين لان شهادة العقل حقيقية لا يشوبها الاحتمال وشهادة اللفظ وضعية
ظنية فلا يخلو عن احتمال لان الالفاظ ليست الا امارات نصبها الواضع يختلف باختلاف الاوضاع
لا شهادة لها فى انفسها ولا دلالة لها بحسب ذواتها بخلاف العقل واما للابهام ان فى تركه تطهيرا
للسان عنه او تطهيره عن لسانك واما للقصد الى عدم التصريح فيكون لك سبيل الى الانكار
ان مست اليه حاجة واما لان الخبر لا يصلح الا له حقيقة كقولك خالق لما يشاء فعال لما يريد
او ادعاء واما لان الاستعمال وارد على تركه او ترك نظايره كقولهم نعم الرجل زيد على قول من يرى
ان اصل الكلام نعم الرجل هو زيد قوله واما للابهام عطف على قوله اما لضيق المقام لما الترك

الراجح اما لضيق المقام واما للابهام والابهام القاء الشئ فى الوهم وفيه اشارة الى ان
التطهير المذكور امر وهمى محض لا تحقق له اصلا بخلاف ما سبق من التعويل [illegible] فان له ثبوتا
ثبوت وتحقق فى الجملة فلذلك اثر فى التعويل لفظ التخييل وفى التطهير [illegible] لفظ الابهام فى توضيح
المقام ان الله تعالى قسم الدماغ نصفين النصف الاول يلى جانب الجبهة من الراس والنصف
الآخر يلى جانب القفا منه وقسم النصف الاول على بطنين الاول يلى جانب الجبهة والبطن
الثانى وراء ذلك مما يلى جانب القفا واودع فى كل بطن قوة اودع فى البطن الاول قوة
تسمى الحس المشترك وهى قوة تدرك صور الجزئيات المحسوسة التى تتعلق بها الحواس الخمس
الظاهرة وترتسم فيها تلك الصور وتقبلها ما دامت الجزئيات المادية حاضرة محسوسة بالحواس
الظاهرة فان غابت الجزئيات عن الحس اودعت الحس المشترك صورها التى كانت مرتسمة فيها عند القوة المودعة
فى البطن الثانى من النصف الاول من الدماغ وتلك القوة تسمى خيالا ومن شأنها ان تحفظ ما اودعته الحس
المشترك عندها فلا يبقى اليها الا الصور الموجودات العينية المحسوسة بالحواس الظاهرة وقسم النصف
الآخر من الدماغ وهو الذى يلى القفا على بطنين ايضا البطن الاول منهما يلى جانب الجبهة والبطن الآخر
يلى جانب القفا واودع فى البطن الاول قوة تسمى الوهم وفى البطن الثانى قوة اخرى تسمى الحافظة
فالوهم قوة تدرك معانى جزئية تستفيدها مما ادركته الحس المشترك من صور المحسوسات كما تستفيد معنى
العداوة والاضرار من بعض الصور وتستفيد معنى الصداقة والملايمة للطبع من البعض فالمدرك
بها معانى جزئية ليس لها ثابتة تحقق اصلا ثم انها ترفع تلك المعانى الجزئية الى الحافظة لتحفظها
ومتى ارادت الواهمة ان تستحضرها وتسترد من الحافظة ترد اليها وهناك قوة خامسة مودعة
فى وسط الدماغ بين النصفين المذكورين منه تسمى قوة متصرفة واطلق اللسان اولا عن
الاضافة الى معين حيث قال لا يهام تطهير اللسان عنه لغاية خبثه اى بناء على كون المسند اليه
فى الخبث والرذالة بحيث يتلوث به كل لسان ذكره وقيده بالاضافة الى المخاطب ثانيا حيث قال
تطهيره عن لسانك لغاية شرفه لاستعداد ان يدعى انه من الشرف والنباهة بحيث يتلوث بكل
لسان يذكره بل ذلك تواضع من المتكلم على معنى انى اصونه عن لسانى قوله واما لان الخبر لا يصلح
الا له ان الخبر على المسند دلالة على ان المراد بالمسند اليه المحذوف ههنا هو المبتدأ لا الفاعل

لان الفاعل بالحذف اورد المثال بما لا يصلح للخبر الا له حقيقة لعكسه والمعنى انه خالق لما في خلقه وهو على ما هو ايماء بالحذف فلا يرد على المصنف انه تعالى يريد ايمان الكافر وطاعة الفاسق ولا يخلقهما ولا يفعلهما عند المعتزلة بل العبد هو الذي يريد ان يخلقهما ويفعلهما باختياره ومثال الادعائي قوله وهاب الالوف اي الامام فان قلت اذا لم يصلح للخبر الا له كان حذفه احترازا عن العبث اجيب بان لكل واحد من عدم صلاحية الخبر لغير المسند اليه والاحتراز عن العبث اعتبارا فيجوز الا يصلح لكل واحد منها من نكات الحذف المسند اليه فيجوز ان يقصد لكل واحد منهما لحذف المسند اليه مع الذهول عن الاخر وان يقصد اجتماعا وقس على ذلك سائر النكت التي يمكن اجتماعها فانه قد يقصد على البدل وعلى الاجتماع ايضا قوله واما لان الاستعمال وارد على تركه او ترك نظايره قال الشارح العلامة الشيرازي رحمه الله في تقسيم قول المصنف اما لان الاستعمال وارد على تركه اي يكون تركه سماعيا لا يقاس عليه ترك نظايره كقولك رمية من غير رام فانه لا يجوز ان يقال قتله من غير قاتل ونحوه وقال في تقسيم قوله واما لان الاستعمال وارد على ترك نظايره اي يكون تركه قياسا يقاس على تركه نظايره ولم يعرض الشريف المحقق قوله الاول حيث قال ورود الاستعمال على تركه يتناول القياسي وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلاما حذف فيه المسند اليه من غير قياس وتكلمت به في مقام الحكم على هيئته فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه كقولك رمية من غير رام وضيم قليل وفضحت نفسي نزدي ان امراة قد زنت واشتهرت بهذا الفعل فقالت على طريق التلهف والندامة خير قليل وفضحت نفسي اي ما فعلته خير قليل ولذة يسيرة قصيرة والحال اني فضحت نفسي بين الناس فمن تكلم بهذا الكلام على هذه الهيئة في غرض من اغراضه صدق عليه انه يتبع الاستعمال الوارد على ترك المسند اليه سماعا من غير قياس وكذا اذا سمعت من العرب ما حذف فيه المسند اليه قياسا كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم نحو الحمد لله اهل الحمد واعوذ بالله من الشيطان اللعين ومررت بزيد المسكين برفع الاسم في جميع ذلك على انه خبر مبتدا محذوف فان حذف المبتدا فيها اذا كان ذكر طريقه مستمرة عندهم لا يكاد ٥٥
يذكرون المبتدا فيها قياسا فاذا تكلمت بشيء من هذه التراكيب على هيئته في غرض من اغراضك فقد راعيت ايضا الاستعمال الوارد على تركه مع ان ترك المسند اليه فيه ليس سماعيا اذ يجوز ان يقاس عليه ترك المسند اليه في نظايره ثم قال واما الاستعمال الوارد على ترك نظايره فيختص

بالقياس

٥٢

بالقياس فهذا هو وجه الفرق بين ورود الاستعمال على تركه وورود على ترك نظايره ثم انت ترى الفرق بينهما من وجه آخر فتامل والظاهر ان الحذف لورود الاستعمال على ترك نظايره لما يتصور ممن يتكلم بتركيب الكلام اولا خلاف للحذف لورود الاستعمال على ترك نظايره فانه يتصور منه ومن غيره والضمير في قولهم ان كان للفصحاء كان مثالا للاستعمال الوارد على ترك النظاير وكذا اذا كان للنحاة ويسمعوا خصوصية هذا التركيب وان سمعوا كان مثالا للاستعمال الوارد على تركه وبهذا ظهر ان الضمير في قوله كقولهم نعم الرجل زيد سوا عاد الى النحاة او الى الفصحاء ثم التمثيل غاية ما في الباب انه انما يكون مثالا للحذف المبتدا على قول من يقول ان المخصوص بالمدح خبر مبتدا محذوف فانه على قول من قال انه مبتدا ونعم الرجل خبره قدم عليه لفايدة التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لا يكون فيه حذف شيء من المبتدا والخبر واعلم ان الاغراض سوى ما ذكر مناسبة في باب الاعتبار بحسب المقامات لا يهتدي الى امثالها الا العقل السليم والطبع المستقيم وقلما حلل الحكم هاهنا شيء غيرهما فراجعهما في مثل قوله قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل كيف تجد الحكم اذ لم يقل انا عليل وفي مثل قوله حين تكا ابن حمة فلطم فان شاء يقول سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى سريع حريص على الدنيا مضيع لدينه وليس على ما في بيته بمضيع حيث لم يقل ما هو سريع وفي مثل قوله ستشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت اذ لم يقل هو فتى وفي مثل قوله اضاءت لهم احسابهم ووجوههم دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه نجوم سماء كلما انقض كوكب بدا كوكب تاوي اليه كواكبه حين لم يقل هم نجوم سماء وقوله عز قائلا سورة انزلناها اذ لم يقل هذه سورة وقوله وما ادريك ماهية نار حامية اذ لم يقل هي نار حامية وقوله فصبر جميل وقوله طاعة معروفة على احد الاعتبارين فيهما وهو فامري صبر جميل وامركم او الذي يطلب منكم او طاعتكم طاعة معروفة يجب تعريف الموقفة يعني ان المرجح في باب ترك المسند اليه لا ينحصر فيما ذكر بل هاهنا اغراض آخر كاختبار تنبه السامع او مقدار تنبهه والتنبيه على فطانته والاحتراز عن نسبته الى الغباوة او عن تحقير لفظ المسند اليه وكاجتماع الامور المذكورة ثنا اوثلاثا او ازيد كما اشار اليه بقولنا وان

ا
العدا ضمه اه
المسند اليه الاعتبار ان
اعتبار ان الخارجي والمعهود للعهد
التعريف اللامي في قوله في باب الاعتبار
اي قال لي محبوبي كيف انت في حال فراقي مني
اي قلت انا مريض وفي سهو على الدوام وحزن طويل بسبب البعد عنك

وان يقصد امعا قوله لا يهتدي وفي بعض النسخ لا يهدي وعليها الشيخ المشغوفة بحمار انباه
فالمعنى ان العقل السليم والطبع المستقيم هما اللذان يهديان الى ادراك مكر الاغراض من تراكيب البلغاء ودونه
غيرهما فتتبع تراكيبهم وراجعهما فيما قصد بها من الاغراض تظهر اليها فلذلك فرع عليه قوله فراجعهما في هذه
الامثلة وكلمة ما في نحو قلما وطالما كافة للفعل من طلب الفاعل بمعنى انه لا يطلب له فاعل في التركيب
وان فهم منه ما هو القليل والطويل وقيل هي مصدرية والمصدر هو الفاعل ويرجح الاول انها كتبت
موصولة بالفعل لا منفصلة عنه ولو كانت مصدرية لكان حقها ان يكتب منفصلة وقوله متى الحكم اي قوم
فيه قدر عليه كما نص في شرحه الكافي احكامهم ويقدرون عليه قوله هنا كان انشاء الى موضع التهدي الى
الاغراض المرجحة لحذف المسند اليه المدلول عليه بقوله لا يهدي ومعنى العلة في قوله اي النفي بدليل
الحصر المذكور في قوله لا يهتدي اي احد الا العقل السليم والطبع المستقيم وصفهم غير بهما للعقل
والطبع نظر الى تغايرهما بحسب الاعتبار وان كانا عبارتين على القوة العاقلة قوله اذ لم يقل انا
عليل لا يصح جعله ظرفا لتجد ولا لقوله راجعهما لان الوجدان والمراجعة ليسا في زمان عدم قوله
اي في زمان تركه للمسند اليه بل كلمة اذ هي هنا لمجرد التعليل كما ذهب اليه جماعة من انها حرف وضعت
للتعليل فقوله اذ لم يقل انا عليل تعليل للمراجعة اليهما فانه لو قال انا عليل لكان الكلام واردا
على الاصل ولم يحتج الى النكتة والمراجعة الى الحاكم وكذا حيث وحين المذكوران فيما بعد فانهما
مستعملان لمجرد التعليل ايضا بواسطة وقوعهما موقع اذ وحذف المسند اليه في البيت يحتمل ان
يكون لضيق المقام بسبب المرض المقتضي للضجر والسامة عن كثرة الكلام وان يكون الاحتراز
عن العبث بناء على الظاهر او لتخييل ان في تركه تعويلا على اقوى الدليلين وقوله سهر دائم مبتدا او
حذف خبره لضيق المقام بسبب المرض اي وبي سهر او خبر لمحذوف اي سبب علتي سهر والجملة
على التقديرين مستانفة فيقدر على الاول جوابا عليلا وعلى الثاني ما سبب علتك قوله حين شكا
اي حين شكا الشاعر من ابن عم له فقال هم ابن عمي الى قوله يقظى وجملة وهو حال من ضمير يرعى وحذف المسند
اليه ليتطهر اللسان عنه لان هذا الغرض هو المناسب لهذا المقام وان جاز ان يكون لغرض آخر
قوله لم يقل هو يسعى يوهم ان المحذوف ضمير ابن العم وليس كذلك لان المقام ليس مقام الاضمار
المحذوف اسم الظاهر وقوله نمى داعي الندى اي سائر العطية والشين في سائلكم للتاكيد اي الا ترى

البتة

البتة وان تأخر وآبادى جمع ابد من البد بمعنى النعمة فانه قد شاع استعارتها للنعم الحقيقية
والنصب على انه مفعول له لان شكر اذ ليس شكر النعمة او على انه بدل من اشتمال عن المشار اليه
وقوله لم تمنن اي من المنة او من المن بمعنى القطع اي اياديه خالصة من مخالطة الاذى ان يحمل بها
ومحجوب الغنى من اضافة الصفة الى الفاعل لحسن الوجه ومظهر الشكوى من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
مجرورا بالعطف على محجوب ولا زائدة للتاكيد معنى النفي الثابت في غير والتقدير الحقيقي
فتى غير محجوب الغنى وغير مظهر الشكوى وروي مرفوعا ايضا عطفا على غير ولا بمعنى غير لكونه مسند
الى لا ارض والتقدير هو فتى لا محجوب الغنى ولا مظهر الشكوى واختلف في انها حرف واسم
ينقل اعرابها الى ما بعدها لكونها في صورة الحرف وزنة الفعل كناية عن النفي والحاجة واصابه الشرا بيد
ونكتة الحذف تعظيم الممدوح وتطهيره عن الكناية او ادعاء التعيين او اساءة الاستعمال الوارد
على ترك النظائر اعني باب الرفع على المدح وكذلك في نجوم السماء وضيع المعاني يجعلها نكتة في جميع
الابيات والحسب ما يعده المرء من مفاخر نفسه وآبائه والمعنى ان احسابهم لما لها من الشرف والكمال و
وجوههم لما لها من الحسن والجمال اضاءت لهم الليل المظلم وبدلت ظلمته بالنور والضياء الى غاية تيسره
لثاقب الجزع تنظيمه وادراجه في السلك والجزع بالفتح خرزة فيها سواد وبياض تشبيها بها العين وثاقب
الجوهر هو الذي يجعل لها الثقب ومعنى البيت المبالغة في شرف احسابهم وسنائها بطريق التخييل
والتخييل وقوله كلما انقض كوكب صفة النجوم بتقدير العائد اي كلما انقض كوكب منها والمراد ببيانه
انهم سادة وكبراء يهتدي بهم كلما مات سيد منهم قام مقامه آخر منهم لحجج عنده الباقون وقوله بها
نصب على التمييز اي تحرف ما مثله ويحتمل الحال قوله اذ لم يقل هذه سورة انزلناها حذف المسند اليه
لتعيين الخبر لان السورة الموصوفة بما ذكر من الصفات ليست الا هذه ويجوز ان يحمل الكلام على
حذف المسند كما ذكر في الكشاف اي فيما اوحينا اليك سورة انزلناها والحذف في نار حامية للاحتقار
ودفع التكرار على التوالي اذ لو ذكر المسند اليه لصار الكلام هكذا ما هيه هي نار حامية قوله على احد الاعتبارين
فيهما يعني ان لكل واحد من الاعتبارين يحتمل ان يحمل على حذف الخبر اي فصبر جميل اجمل وطاعة
معروفة اولى وان يحمل على حذف المبتدا فتقدير الاولى فامري صبر جميل وتقدير الثانية امركم او
الذي يطلب منكم طاعة معروفة ان قريت المعروفة بالحسنة المطابق فيها العقل والقلب وان فسرت

وان يقصدا معا قوله منكم وهي الطاعة التي يكون باللسان دون القلب يكون المبتدا المحذوف
فالمعنى ان العقل السليم والطبع المستقيم منكم وهي الطاعة التي يكون باللسان دون القلب هذا مع
علمنا فتتبع تراكيبهم وراء . اعني ان فائدة الحذف في الآيتين تكثير الفائدة مع الاختصار في العبارة
الامثلة في مجموعها فيجوز ان يحمل الكلام على حذف المبتدا تارة وعلى حذف المسند اليه اخرى على
وان في حكمه فان قلت لا بد في الحذف من استحضار المحذوف على حسب ما يعينه القرينة فكيف جاز
هو صلوا واحدا ان يقدر المسند تارة والمسند اليه اخرى على وجوه مختلفة اجيب بانه جاز ذلك بحسب
تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف قوله او الذي يطلب منكم بكلمة او هو المطابق
لنسخة المصنف وللنسخ المصححة للكشاف والمقصود من كلمة او جواز اختلاف العبارة مع
اتحاد المعنى على تقدير ان نجعل موصوفا بالحسنة المقبولة كما يقال التقدير بسم الله اقرأ والمعو
للتخيير بين تقدير العبارتين وكلمة او في قوله او طاعتكم للتقسيم فان هذا التقدير مبني على ان يفسر المعروفة
بالحسنة المرة بانها التي يكون باللسان دون القلب اما قوله وامركم فهو بالواو فان كلمة او هاهنا يفيد
ان المسند اليه محذوف في الآية الاولى احد الامرين وليس كذلك وفي بعض النسخ وامركم الذي يطلب
منكم وهو اصح واولى لانه حينئذ يكون جملة التقديرات ثلثة ويكون التقدير الاول للآية الاولى والاخير
للثانية ويكون كل واحد منهما مختصا بكل واحد من تفسيري المعروفة واما الحالة التي تقتضي
اثباته فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين كقولك زيد جاء
وعمرو ذهب وخالد في الدار وقوله انه الحق ما طلبت به والبر خير حقيبة الرجل وقوله النفس
راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع قوله فهي ان يكون الخبر هذه العبارة وفي بيانه
الحالة الظاهر مما ذكر فيها اذا ومتى كما قال في الحالة المقتضية للطي فهي اذا كان السامع مستحضرا
له لان المذكور هاهنا نفس الحالة لا ظرفها فان ذكر ظرفها ليس بصحيح في بيان الحالة غاية ما في
الباب ان يعلم بذكر ظرفها ان خصوصية الحالة اي خصوصيتها ما اضيف اليه الظرف وهو كون السامع
مستحضرا له مثلا فان تلك الحالة لها اعتبارات خصوصيتها وكونها مقتضية للحذف فهي بالاعتبار
الثاني حاصلة في زمان ثبوتها بالاعتبار الاول فكانه قيل الحالة المقتضية للطي تقتضيه
في زمان كون السامع مستحضرا والمراد بعموم نسبة الخبر الى كل مسند اليه ان يكون الخبر المذكور في

ذلك

[illegible]

[illegible]

[illegible]

في ذلك المقام صالحا لان ينتسب الى متعدد اما لعدم قرينة معينة واما لتعارض القرائن المعينة
فان لم يرد تخصيص المسند اي اثباته لمعين جاز الحذف لايهام حيث ادعى انه بلا استحقاق على اثباته الى
كل ما يصلح له كما في التحكم كقولك خير من هذا الفاسق اي كل احد ولعله عن مخالطته او ان يحمل على
مقتضى كل بدلا من الآخر كما في طاعة معروفة وان اريد تخصيصه بواحد على التوافق في اثباته له فقط
فلا بد من ذكره لعدم قرينة تعينه على الخصوص وليس المراد بالتخصيص القصر في الثبوت بل التخصيص
بالذكر في الاثبات واعترض صاحب الايضاح على المصنف في قوله كون الخبر عام النسبة الى المسند
اليه وارادة تخصيصه بمعين يقتضي ذكر المسند اليه بان قال ان قامت قرينة تدل على المسند اليه
ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما
نحو التبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا
لانتفاء شرط الحذف وهو قيام القرينة لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص فاختار الشارح
المحقق في جوابه بان المراد بعموم نسبة الخبر الى متعدد كون الخبر صالحا بحسب المقام لان ينتسب الى
متعدد اما لعدم قرينة معينة لواحد بعينه او لتعارض القرائن المعينة فحينئذ ان اريد اثباته لواحد
بعينه فقط فلا بد من ذكره لعدم ما يعينه على الخصوص فيسقط ما قيل من انه ان لم يقم قرينة كان
المقتضي لذكر المسند اليه هو انتفاء القرينة التي هي شرط الحذف في كون الخبر عام النسبة وارادة
تخصيصه بمعين لا مدخل له في اقتضاء الذكر ووجه سقوطه انه لما كان المراد بكون الخبر عام النسبة
عموم بحسب المقام صح ان يجعل ذلك مقتضيا لذكر المسند اليه واجاب الشيخ الشارح عن سؤال الايضاح 2
بقوله ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لان الخبر اذا
لم يكن عام النسبة نحو خالق لكل شيء يعلم منه ان المراد هو الله تعالى وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه
نحو خير من هذا الفاسق يعلم منه ان المراد كل احد ولا نعني بالقرينة سوى ما يدل على المراد فصح جعل
ما ذكر مقتضيا للذكر ولم يتعرض الشريف لهذا الجواب حيث قال ومن زعم ان عموم نسبة الخبر
بمعنى صلاحيته في نفسه لمتعدد وارادة التخصيص كناية عن عدم القرينة مطلقا لان حذف في
كما يفيد خير من هذا الفاسق وجد فيه قرينة الحذف فقد سها لان انتفاء قرينتين مخصوصتين
لا يستلزم انتفاءها مطلقا ادلها افراد اخر كتقدم الذكر في السؤال وغيره فان قلت اذا لم توجد

وهما خصوص النسبة وعدم ارادة التخصيص

قرينة الحذف وجب الذكر فكان عدم القرينة موجبا للاثبات لا مرجحا له أجيب بان الحالة
المقتضية تتناول الموجب والمرجح فلا اشكال قوله زيد جاء على صيغة اسم الفاعل او على صيغة
الماضي فيشكل الجملة الفعلية في الخبر اصحا جاء والآخر ذهب كما تكرر المفرد وهو لحج وصبر وراغبة
والحج من لج الامر اذا انتشر وسهل فهو لاجح والباء في به زايدة في المفعول اي اللهم اسير مطلوب
واسهل حصولا من كل ما يطلب او من الحجة حاجة اذا قضيتها وبناء افعل التفضيل من المزيد
فيه ان كان قليلا الا انه قياس عند سيبويه اذا كان ماضيه على افعل مطلقا اذ ليس فيه الا حذف
احدى الهمزتين وهو جائز كما في متكلم المضارع منه والباء في للسببية الالية لا السببية
الفاعلية اي هو اقضى للحوائج من كل ما يتوسل به فيها فان قيل على تقدير كونه من الانجاح لا
يكون الخبر عام النسبة لظهور ان الاقضى للحوائج هو الله تعالى وحده قلنا نعم لولا الباء المشعرة
بالتوسل والآلية فانه لولا ملاحظة الآلية لكان الخبر حقيقيا بتعينه له تعالى لانه الاقضى للحوائج
كلها لكن مع اضافة الانجح والاقضى الى ما يتوسل به في قضاء الحوائج يكون عام النسبة اي
معتمدا وصالحا لان ينسب اليه بل ربما كان غيره تعالى اولى بان يجعل وسيلة وآلة في طلبها لا
جعله تعالى وسيلة حتى الجنس بل هو غاية الغايات ونهاية المطالب العالية والحقيبة دعاء من
الجلود يوضع فيها الثياب النفيسة وما يشبهها وقد يراد بها ما يوضع فيها من الاشياء النفيسة
والمراد بها ههنا الاشياء والاعمال التي تتخذها المرأة ذخيرة لها لتكون معينة لها في عاقبتها والآخرة
بسكون الحاء المهملة مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث كذا في الصحاح وحاشية النبي الحقيبة
ما يحمله الراكب خلفه وحقيبة الرحل ما يوضع على البعير من الاثاث ونحوه ومن قولهم الماء رحله
اي في ماواه ومنزله واضافة الحقيبة الى الرحل مجازية لادنى ملابسة لان الحقيبة ليست للرحل
الذي هو الاثاث او المنزل بل هي لصاحب الرحل قوله واذا ترد الى قليل تقنع جملة شرطية معطوفة
على قوله زايغ وليست معطوفة على قوله اذا رغبتها لانه معمول راغبة فلو عطف قوله اذا ترد على
قوله اذا رغبتها لكان قوله راغبة عاملا في الظرف الثاني ايضا وهو فاسد بل هذه جملة شرطية
معطوفة على المفرد الواقع خبر المبتدأ اذ باعتبار كونها معطوفة عليه قرنها المصنف اي
كون الخبر جملة شرطية ايضا فان ما ورده من الامثلة مشتملة على المفرد وعلى الجمل الاربع الا

انه

انه تركه الاسمية ولم يورد لها مثالا او يذكر احتياطا في احضاره في ذهن السامع لعله
الاعتماد بالقراين يذكر منصوب عطفا على يكون في قوله الحالة التي تقتضي اثباته اي ان
يكون الخبر عام النسبة والمعنى او يكون اخبر ارادة ذكره فان الحالة المقتضية لاثبات المسند اليه
اي ارادة ذكره للاحتياط لا الذكر نفسه لان الذكر نفسه ليس حالة مقتضية لاثبات المسند اليه
واحتياطا منصوب على انه مفعول له لكونه فعلا للذاكر على طريقة ضربت زيدا تأديبا وقوله
لقلة الاعتماد علة للاحتياط وقوله بالقراين متعلق بالاعتماد وعلى تضمين معنى الوثوق
لان لفظ الاعتماد لا يتعدى بالباء او للتنبيه على غباوة السامع عطف على احتياطا
فان حذف اللام مع تحقق شرايط نصب المفعول له غير واجب او لزيادة الايضاح والتقرير
يعني ان دلالة القراين على المسند اليه وان كانت واضحة لكن المسند اليه يذكر مع ذلك لزيادة
ايضاحه وتقريره في ذهن السامع او لان في ذكره تعظيما للمذكور او اهانة له كما يكون في بعض الاسامي
والمقام مقام ذلك اي مقام التعظيم او الاهانة فان دلالة اسامي الاوصاف على التعظيم والاهانة ظاهر
كالامير واللص والعالم والجاهل والزاهد والفاسق وكذا الكنى والاعلام الاسمية كابي الحسن وابي الفضل
وابي جهل وابي لهب ومحمد وعلي ومعاوية وكليب وبطة وقفة فان معنى التعظيم والاهانة ظاهرة
فيها اذ قد يلاحظ فيها المعاني الاصلية وشرط كون المقام مقام تعظيم المسند اليه او اهانته لان
مجرد كون الاسم دالا على عظمة المسمى او حقارته لا يقتضي ذكره وانما يقتضيه بشرط ان يكون المقام
مقتضيا ذلك او يذكر تبركا به او استلذاذا كما يقول الموحد الله خالق كل شيء او رازق كل حي
فانه لو قال خالق كل شيء ورازق كل حي لم يشتبه على احد ان المسند اليه هو الله تعالى لكنه ذكر تبركا به
واستلذاذا بذكره او لان اصغاء السامع مطلوب فيبسط الكلام افتراضا ليبسط موسى عليه السلام
اذ قيل له وما تلك بيمينك وكان تم الجواب بمجرد ان يقول عصاي ذكر المسند اليه وزاد فقال هي
عصاي اتوكأ عليها واهش بها على غنمي ولي فيها مآرب اخرى ولو قال بدل قوله اصغاء
السامع ما يصح في حق الباري تعالى مثل قوله او لان سماعه مطلوب لكان انسب ليتناول بسط
موسى عليه السلام فان الاصغاء لا يستعمل في حقه تعالى بخلاف السماع قوله فيبسط بالرفع على ان
الفاء جزائية اي فيحق بسط ويروى بالنصب عطفا على المقدر المنصوب اي او ان يذكر للاصغاء

فبسط واكثر اى مفعول له اى بسط لاجل انتهاز الفرصة اى اغتنامها والفرصة النوبة كان ميل المحبوب الى المتكلم واستماعه كلامه مطلوب لكل محب فاذا ساعد الوقت وتمكن من ذلك المطلوب يغتنم الفرصة فيبسط الكلام ليمتد مكالمته مع المحبوب ولقائل ان يقول قوله بعد ذلك وفيها مآرب اخرى لا يناسب ما ذكر من كون المقام مقام البسط والتفصيل ولعله انما اجمله ذكر في آخره كلامه احترازا عن ان يجرح الاطناب من حد البلاغة ونظيره في البسط نعبد اصناما فنظل لها عاكفين فقد بسطوا الكلام ابتهاجا منهم بعبادة الاصنام وافتخارا بمواظبتهم فتحرفين عن الجواب المطابق المختصر وهو اصنام اى نظيره قول موسى عليه السلام في جواب قوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى قول المشركين في جواب ابراهيم عليه السلام حين سالهم اى تعبدون انكار العبادة الجماد الذى لا يسمع ولا يبصر ولا يغنى شيئا ولا يقدر على شيء مع ان المعبود يجب ان يكون ذا قدرة قاهرة وعظمة باهرة نعبد اصناما فنظل لها عاكفين اى فنكون طول دهرنا مواظبين على عبادتها والعاكف هو المداوم على الشيء فقول المشركين هذا نظير لقول موسى عليه السلام هي عصاى في مجرد البسط لا في كونه بذكر المسند اليه مع الزيادة ولا في كونه لغرض الاعتراض وكون الاصغاء مطلوبا ولهذا بين غرض في البسط بقوله فقد بسطوا الكلام ابتهاجا ومولعة بمواظبتهم الاصرار يقال بالمواظبة عليها اى على العبادة الا انه تزع لحافظ وعدل المصدر بالايصال اولان الاصل في المسند اليه هو كونه مذكورا او ما جرى هذا المجرى عطف على قوله اولان اصغاء السامع مطلوب اى بذكر المسند اليه لما ذكرنا اولان الاصل فيه ان يكون مذكورا والمعنى انه مع قيام القرينة المجوزة للحذف يذكر المسند اليه لمجرد المحافظة على ما هو الاصل في اركان الجملة التى لا يتم الكلام الا بها ومعنى الاصل هنا القاعدة والضابطة او الراجح في نفسه وان ابق في الاعتبار كما يقال الاصل في الكلام الحقيقة قوله او ما جرى هذا المجرى يعنى ان الامور المقتضية لذكر المسند اليه ليست بمنحصرة فيما ذكر بل هنا حالات اخرى جارية مجرى ما ذكر من الحالات المفصلة في كونها مقتضية لذكر المسند اليه مثل سعة طرق الانكار على السامع والتصريح باسم المسند اليه تبركا به او تلذذا باسمه او استلذاذا لعادته تلذذا او لتشرف انت بذلك الغاية شرفه او ليتعجب منه نحو الصبى قاوم الاسد او ابصار زيادة المسرة لدى المخاطب نحو حبيبك على الباب او ليتعين كونه مقدما او مؤخرا او معرفا او منكرا

وكان

وكان حق العبارة ان يقال او ما جرى هذا المجرى لانه في صدد عد المقتضيات الا انه عطفه على المجرور الذى يجوز حذف اللام منه اعنى قوله لان الاصل فاعطى المعطوف حكم المعطوف عليه في جواز حذف الجار وحذفه فيه مع عدم حذفه في المعطوف عليه واما الحالة التى تقتضى توفره فهى اذا كان المقصود من الكلام افادة السامع فائدة يعتد بمثلها والسبب في ذلك هو ان فائدة الخبر لما كانت هى الحكم او لازمه كما عرفت في اول فائدة الخبر ولازم الحكم وهو انك تعلم حكم ايضا ولا شبهة ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في ثبوته اقوى ومتى كان اقرب كانت اضعف وبعد تحقق الحكم يجب بحسب تخصيص المسند اليه والمسند كلما ازداد تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وان شئت فاعتبر حال الحكم في قولك شيء ما موجود وفي قولك فلان بن فلان حافظ للتورية والانجيل ليتضح لك ما ذكرنا ثم ان تخصيص المسند اليه اما ان يكون لكونه احد اقسام المعرفات وهى المضمرات الاعلام المبهمات اعنى الموصولات واسماء الاشارة المعرفات باللام المضافات الى المعارف اضافة حقيقية مع العهد المذكور في علم النحو او لما زاد على ذلك من كونه موصوفا بشيء من التوابع الخمسة والضمير المسمى فصلا واما ان يكون لا لما ذكر كما ستقف عليه ولكل من ذلك حالة تقتضيه ثم لما فرغ من بيان الحالة المقتضية لذكر المسند اليه وكان ذكره على وجوه مختلفة مثل كونه معرفا ومنكرا او كان توفره ايضا على وجوه مختلفة وكان المقام الذى يقتضى كونه معرفا غير المقام الذى يقتضى كونه منكرا وكذا المقام الذى يقتضى توفره على الاطلاق كان مغايرا للمقام الذى يقتضى توفره بوجوه مخصوصة مختلفة ذكر اولا الحالة المقتضية لتوفره على الاطلاق ثم بين الحالات المقتضية لتوفره بكل واحد من الوجوه المخصوصة ضبطا للكلام وتفصيلا للمرام وزاد لفظ مثل في قوله فائدة يعتد بمثلها تنبيها للفائدة بان ما هو على حالها وصفتها يعتد بها مما يحتمل لنفس تلك الفائدة ومعنى الاعتداد بها انها تقع في متعارف الناس فائدة فيقال له افادنى كذا او قيل وجه الاعتداد بها ان يكون حصولها كمالا وشرفا للنفس وصلاحا في امر الدين او الدنيا ولا وجه لان تعلقها بمصلحة الدين او الدنيا لا مدخل له بما لان الكلام في بعد تحقق الحكم بحسب خصوص طرفيه وخلاصة الكلام ان فائدة الخبر فائدة يعتد بمثلها انما هى بحسب

تخصيص الحكم بمعنى ارتباط النسبة او رفعها وتخصيص الحكم بهذا المعنى انما يكون بحسب تخصيص
المسند اليه والمسند لان تخصيص النسبة يكون بحسب تخصيص المنتسبين والفائدة المترتبة
على هذا التخصيص هي ما يستفيده السامع من الحكم سواء تعلقت بجميع جهاته او لا قوله
والسبب في ذلك اي في كون القصد الى افادة الفائدة المعتد بها مقتضيا لتوخي المسند اليه وتثبيته
بقوله ان فائدة الخبر لما كانت هي الحكم او لازمه على ان لازم فائدة الخبر فائدة للخبر ايضا الا انه
الفائدة بالمعنى المصطلح عليها خصت باسم الفائدة والفائدة الثانية التي هي لازم الاولى باسم اللازم للتنبيه
على ان الفائدة الاولى مستلزمة للثانية بحيث تمتنع بدون الثانية بخلاف الثانية فانها لا تمتنع بدون
الاولى لجواز ان يستفيد السامع من كلام المتكلم كونه عالما بمضمون كلامه من غير ان يستفيد منه الحكم
بناء على كونه عالما بالحكم قبل القاء الخبر اليه او اراد بالحكم وقوع النسبة او لا وقوعها وبلازمه كون المتكلم عالما
بذلك الحكم كما مر في قوله ولازم الحكم وهو انه تعالى حكيم ايضا يعني انه حكيم حين ما خاطبنا بهذا الكلام فان المخاطب اذا علم
من المتكلم انه يعلم ذلك الحكم فانه يحكم من حيث المعنى على المتكلم بانه يعلمه وجواب لما محذوف اي لما كانت فائدة
الحكم او لازمه الذي هو حكم ايضا اخص شيء فائدة الخبر في الحكم ولا شك ان الاحكام متفاوتة فمنها ما يبعد
تحققه في نفس الامر لكونه نادر الوقوع كان يكون زيد ساجدا في وقت كذا في مسجد كذا ومنها ما يقرب تحققها
على مراتب متفاوتة كالحكم بكون الشخص ما متصفا بشغل ما في وقت ما فمتى كان الحكم بعيد التحقق في الواقع
كان بعيد الارتسام في الاذهان فكان اعلامه للسامع مما يعتد به ومتى كان تحققه ابعد كان ارتسامه في الاذهان
ابعد فكان توقيفه اي اعلامه للسامع افيد بمقدار الاعتداد بالحكم على بعده عن كونه معلوما لان الحكم الذي من شأنه
ان يعلم بادنى التفات لا يعتد باعلامه عرفا ومقدار بعده عن المعلومية على بعد تحققه في نفسه وهو تحققه
بحسب تخصص طرفيه اعني ان المسند اليه والمسند كلما ازداد تخصصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد
الحكم قربا وان شئت مثلها على ما ذكرناه فاعتبر حال المثالين ينكشف لك ما قررناه من ان بعد تحقق الحكم بحسب
تخصص المسند والمسند اليه من ان الاعتداد بالحكم بحسب بعده عن كونه معلوما وانما نسب البعد تارة الى تحقق
الحكم حيث قال ثانيا وبعد تحقق الحكم واخرى الى احتمال تحققه حيث قال اولا لا شبهة ان احتمال تحقق الحكم
متى كان ابعد تفننا في العبارة وقوله يتضح مجزوم على انه جواب الامر اعني فاعتبر قوله ثم ان تخصيص
المسند اليه لما ذكر المصنف في بيان الحالة المقتضية لتوخي المسند اليه انها هي ان يقصد المتكلم افادة

ان مع

٥٨

السامع فائدة يعتد بها وبين سبب كونه مقتضيا لتعرفه بان فائدة الخبر هو الحكم والحكم
متى كان ابعد من الوقوع كانت الفائدة في اعلامه للسامع اقوى وانما يبعد تحقق الحكم في نفسه بحسب
تخصيص طرفيه اعني المسند والمسند اليه بمعنى انه كلما ازداد طرفاه تخصصا ازداد الحكم بعدا وكلما
ازداد طرفاه عموما ازداد الحكم قربا فكان قصد افادة الفائدة التي يعتد بها مقتضيا لبعد الحكم من
الوقوع وكان بعده مقتضيا لتخصيص المقتضي طرفيه اللذين احدهما المسند اليه وتخصيص المسند اليه
مراتب اقواها ان يكون معرفة خصوصا اذا كانت مقيدة بقيد زايد فظهر ان القصد الى افادة فائدة
كاملة يعتد بمثلها يقتضي تعريف المسند اليه قوله وهي اي اقسام المعرفات منحصرة بحكم الاستقراء في المضمرات
والاعلام والمبهمات كالموصولات واسماء الاشارة والمعرفات باللام والمضافات الى المعارف اضافة حقيقية اي
الى اللفظية فانها لا تفيد التعريف كما في قوله تعالى هذا عارض ممطرنا والاضافة الى المعارف اضافة حقيقية
انما توجب التعريف بشرط ان لا يكون المضاف شديد التوغل في الابهام كغير ومثل وشبه فانها لا تكتسي التعريف
بالاضافة الى المعارف الا اذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف اليه ومماثلته وهو المراد من القيد المذكور في علم
النحو وانما اورد اقسام المعرفات على طريق الخبر بعد الخبر من غير ادخال حرف العطف بينها بناء على ان
المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد للاقسام كانه قيل اقسام المعرفات هذه الاشياء فان ذوات المحكوم عليها
وان كانت متعددة في نفسها لكن لما وصف بامر صادق عليها كان المناسب ان يحكم عليها بمفهوم صادق
عليها جملة لا بمفهومات متعاطفة بالواو ولان تخلل العاطف بينها يشعر باستقلال كل واحد منها خبرا على
حدة قوله او لما زاد على ذلك عطف على قوله لكونه وذلك اشارة الى كون المسند اليه احد اقسام المعرفات اي
اما لكونه احد اقسام المعرفات في اربع فقط او لما زاد على ذلك اي على احد المعرف من كونه اي كون ذلك الاحد
او المسند اليه مصحوبا لشيء مخصص من كونه اما للمسند اليه معرفا او لا احد الاقسام والاين واحد والموجود
في نسخة المصنف ههنا من التوابع لكن بدون الواو وقد ذكر في حصر هذا الفن وايماء الى تعقيبه
بشيء من التوابع للمسند الخ والتوابع اما جمع تابع لانه صار اسما في اصطلاح النحاة لكل ثان
اعرب باعراب سابقه وصيغة فاعل اذا كانت اسما يجمع على فواعل قياسا نحو كاهل وكواهل بخلاف
فاعل صفة فانها لا يجمع على فواعل التي تجمع عليها هي فاعلة صفة فالتوابع ان جعل جمع تابع
الذي جعل اسما بوصف نحو كما في حصر هذا الفن وان جعل جمع تابعة يوصف بالجمع كما وقع

فيكون فيجا لقوله ثم ان تخصيص المسند اليه اما لكونه احد اقسام المعرفات فقط او لما زاد على ذلك من كونه مصحوبا بشيء من التوابع

بشيء من التوابع الخمسة لان تخصيص المعرفة المخصوصة بشيء من ذلك ويزيد من تخصيص المعرفة فقط لا زائد القيد

في نسخة المصنف ههنا والموجود في النسخ المشهور ههنا لفظ لكنه بصيغة الفعل باقيا
على ان موصوفه جمع تابع اسمي وكون ما عدا المعطوف من التوابع مختصا بالمسند اليه ظاهر ولعله
ادرج المعطوف في جملة التوابع المختصة تغليبا واما الحالة التي تقتضي كونه مضمرا في الكلام
المقام مقام حكاية كقوله انا الذي يجدونني في صدورهم لا ارتقي صدرا ولا ازدد وقوله انا الحر عنت
لا احقي على احد ذرت الشمس للقاصي والداني وقوله ونحن التاركون لما سخطنا ونحن الآخذون
لما رضينا وقوله ونحن ميتوعه على ذاك بيننا زرابي فيها بغضه وتنافس ونحن كصدع الصفا ان
يعد شاعبا يدعه وفيه عيبه متناحس لما فرغ من بيان الحالة التي تقتضي تعرف المسند اليه على
الاطلاق شرع في ذكر الحالات التي تقتضي تعرفه بوجوه مخصوصة فبدأ بالحالة التي تقتضي كونه مضمرا
وهي ان الكون الموضع موضع حكاية المتكلم عن نفسه وحده او مع غيره فيؤتى بضمير المتكلم وليسند اليه
فان كقوله انا الذي يجدونني في صدورهم لازمة لا تسوجعوا ولا تتوب اي لا اخرج
من صدورهم ولا ادخل والقياس ان يقال يجدونني الا انه ترك نون الوقاية استثقالا لاجتماعها
مع نون الاعراب وهي من افعال القلوب ومفعوله الثاني في صدورهم وقوله لا ارتقي جملة استينافية
او منصوبة على الحال والارتقاء الصعود والورود النزول والبلوغ الى الموضع وقوله صدرا
بفتح الدال اسم وضع للدلالة على صفة الصدور اي الرجوع ومعنى البيت انا الفاضل الذي حضرت
محسود ابينهم لما حققتني انه تمكن في آثر والغم في مقام بحيث احدهم صوله فاعدائي يجدونني حتى
نهاية صدورهم مثل غصة معتبرة في صدورهم تؤذيهم في جميع امورهم لا اصعد خارجا منها ولا اهبط
واردا فيها متى يتخلصوا عما هم فيه من البلاء العظيم والتمرعت لقب بشار بن برد الشاعر ولقب به
لرعشة كانت له في صفوه والرعشة بتحريك العين او بسكونها القرط وذرت اي طلعت والقاصي
البعيد والداني القريب والباقي في قوله زرابي بجمع مع اي طلعت الشمس ملتبسه اي انا مشهور
من يعرفها ويحتمل ان يكون التشبيه والمعنى اطلعتني وشهرتني فقوله انا الحر عن دعوى الاشتهار
وقوله لا احقي على احد جملة مؤكدة للجملة المتقدمة وقوله ونحن التاركون والآخذون اي المشهورون
بذلك على ان اللام للعهد او المختصون به على انها للجنس اي الجماعة التي لا يقدر احد على ان يجبرنا
على خلاف مرادنا وقوله على ذلك اشارة الى القرابة التي بينهم وكونهم بني اعمام والزرابي جمع

دزبية

زربية بضم الزاء وهي الوسادة الصغيرة وفي الصحاح الزرابي النمارق والنمرقة الوسادة
الصغيرة والمراد بها ههنا البسط والبغضة بكسر الباء شدة البغض والتنافس التحاسد يقال تنافسوا
في الشيء اذا رغبوا فيه بحيث طمع كل واحد منهم ان لا يكون فيه نصيب لغيره والصدع الشق
والثلمة في الشيء والمراد به ههنا الشيء الذي فيه الصدع على طريق اطلاق اسم الحال وارادة
المحل والعس بضم العين هو القدح العظيم واضافة الصدع الى العس كمينع من اي ونحن كالصدع
من العس والشاعب هو الذي يصلح الشعب وهو الصدع في الشيء ويطلق الشعب على اصلاح الصدع
ايضا ومصلحه الشاعب الشعاب والمتناحس هو الشيء الذي لا يستوي اجزاؤه بل يميل
بعضها على بعض والمراد به ههنا الذي يكون خللا باقيا غير زايل ومعنى البيت نحن وجماعتنا
من نسبة العم فرشت بيننا بسط مختوفة بتباغض وتحاسد وقد تمكن فينا الشر والفساد
بحيث لا تقبل اصلاحا كاملا وصرنا كشق القطع القدح العظيم ان اعطي شاعبا مصلحا
للاقداح لم يقدر على اصلاحه بكل عيبه لا يبقى متناحسا اي متمايلا غير ملتئم او مقام خطاب
كقوله يا ابن الاكارم من عدنان قد علموا وتا لد المجد بين العم والخال انت الذي تنزل الايام
منزلها وتمسك الارض من خسف وزلزال وقوله قد كان قبلك اقوام تجبت بهم حتى لنا هلكهم
سمعا وابصارا انت الذي لم تدع سمعا ولا بصرا الا شفا قم العيش اقرارا وقوله وانت التي
كلفتني دلج السرى وجوت القطا بين الجلهتين جنوم وقولها وانت الذي اخلفتني ما وعدتني
واسمعت بي من كان فيك يلوم قوله او مقام خطاب منصوب على قوله مقام حكاية اي او اذا كان
الموضع موضع تعبير عن حاضر وجه اليه الكلام بجعله مسندا اليه الاكارم جمع اكرم كالافاضل جمع
افضل وعدنان قبيلة وهو في الاصل اسم من اجداد النبي صلى الله عليه وسلم والتالد المال القديم
الاصلي الذي ولد عنده وهو خلاف الطارف واصل التاء فيه واو وقوله وتالد المجد معطوف
على المنادى اي ويا قديم الشرف كائنا من طرفي الآباء والامهات سابق العم والكمال من جهتي
العم والخال انت الذي تنزل كل احد من اهل الايام من الخواص والعوام منزلته الذي يقتضيه امره و
محله الذي يوجبه قدره وتحفظ اهل الارض من خيم تغير احوالهم التي هم عليها من صلاح امور الدين
والدنيا والخسف ذهاب الشيء في الارض والزلزال هو الزلزلة وهي تحرك الارض بسبب احتباس

بريح في اي ونبا او ميلها الى الخروج منها والمراد بالخسف والزلزال ههنا الاحوال التي تغير احوال اهل
الارض عن النظام اللائق بهم والمراد بقوله تمسك الارض تمسك اهل الارض وكذا قوله تنزل
الايام اي تنزل اهلها والحاصل ان لكم مقدرة تامة ورحمة عامة يتعلق بها صلاح العالم وقوله قد
علموا جملة معترضة بين المنادى وما عطف عليه وقوله تجمعت بهم صفة اقوام من التجمع وهي التربية و
المصيبة يقال تجمعته المصيبة اي وجعته وخلى اي ابقى والنشى هو القليل من الشي وآض اي صار
قفرا والمعنى قد كان لي قبل خروجكم من دار النوى والعفا اي دار السرور والبقاء اقوام رزيت بتوجع
حتى حملكم مما وطني بان تسني من اسماعا وابصارا اي لم يذهب اسماعنا بسماع نعيهم ولا ابصارنا بالبكاء
عليهم وانت جمع وحدكم لم تدع لنا منها الا شفا اي شيئا قليلا فاتم عيشنا اي صار مرا بسبب
ذلك الى حد لا غاية وراءه وقوله فاتم العيش معطوف على الصلة وهي قوله لم تدع فكان في حكم الصلة
الا انه خلى عن العائد الى الموصول استغناء عنه بالفاء السببية المفيدة للترابط والقرح كسحب من تهيم
في بعض الليل يقال سار دلجة اي في ساعة وقطعة من الليل والسرى بالليل فاضافة القرح الى السرى
من اضافة البعض الى الكل والجون بضم الجيم جمع الجون بالفتح مثل قوم كان رجل جشم بالفتح اي قوي و
قوم جشم بالضم والجلهة جانب الوادي والجثوم جمع الجاثم من جثم الطائر اذا الصق صدره بالارض
حال النوم والاستراحة وهذا البيت من ابيات ابن الترمينة كتبها الى حبيبة له اهاجه بعد عليها عاملة
في شانها من كتاق وبعده وانت التي قلعت قلبي بهزازة وفرقت قرح القلب وهو كلوم فاجابته
بابيات منها قولها وانت الذي اضلعتني ها وعدتني واشمت بي من كان فيك يلوم وابرزتني للناس
ثم تركتني لهم غرضا ارمى وانت سليم فلو ان قولا يكلم الجسم قد بدا بجسمي من قول الوشاة
كلوم عدوت عليه بهذه الابيات حكاية تقول وانت الذي نقضت العهود وحللت العقود و
وعدت مواعيد الوفاء بها غير مشهود واشمت بي كل ناصح فيك بالاحباب من محبتك
وعدم الاعتماد على مودتك كانوا يلومونني على ذلك فخيبت ظنوني بك مكذبة وظنونهم
اللائمين فيك مصدقة وجعلتني غرضا لسهام طعنهم وحق الخطاب ان يكون مع مخاطب
معين ثم يترك الى غير معين كما تقول فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء
اليك فلا تريد مخاطبا بعينه كانك قلت ان اكرم او احسن اليه فصدا الى ان سوء معاملته

لا يخفى

يقال فظع الامر بالضم فظاعة فهو فظيع اي شديد شنيع جاوز المقدار



لا يخفى واحد دون واحد وانه في القرآن كثير بحمل قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا
رؤسهم على العموم قصدا الى تفظيع حال المجرمين وان قد بلغت من الظهور الى حيث يمتنع
خفاؤها البتة فلا يختص رؤية راء دون راء بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا
الخطاب وكذا اعتاله اي اللائق بالخطاب. والواجب فيه بحكم الوضع ان يكون مع معين لان
معنى الخطاب توجيه الكلام نحو الحاضر مع ان وضع المعرفة للاستعمال في معين فان المعتبر في
المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيها الاعلام الشخصية وغيرها
من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف فان ضمير المخاطب مثلا لا يستعمل الا في اشخاص معينة
الا انهم اختلفوا في انه هل هو موضوع بوضع عام لكل معين من المخاطبين او موضوع
لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته المعينة وعلى المذهبين لا بد ان يستعمل في معين اما على
الاول فلكونه موضوعا للمعين واما على الثاني فلانه وان كان موضوعا لمفهوم كلي الا ان الواضع
شرط في وضعه له ان يستعمل في جزئياته ومعنى كون اللفظ موضوعا بوضع عام لكل معين
انه يستحضر الواضع كل واحد من الجزئيات المعينة بوجه كلي صادق عليها ويضع اللفظ با زاء
تلك الخصوصيات التي يستعمل فيه اللفظ فكان الواضع قال عينت لفظ انت لكل مخاطب مفرد
مذكر ولفظ انا لكل متكلم مفرد فلذلك كان استعمال انا في الخصوصيات حقيقة فلا يلزم كونه مجازا في شيء
منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع لان الواضع تصور جميع افراد المتكلم اجمالا فوضع لفظة
انا لهم وضعا واحدا وليس هذا الوضع شخصيا ولا نوعيا بل يقال له الوضع العام ومنهم من توهم
ان لفظة انا مثلا موضوعة لامر كلي هو المتكلم المفرد لكنه اشترط في وضعها ان لا يستعمل الا في جزئيا ته
وحاصله ان تلك اللفظة مثلا لا تستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه
وليست موضوعة لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة مو ضوعة
اوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب ان يكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض
من وضعها له استعمالها في افراده المعينة دونه هذا ما توهمه جماعة ولو كان الامر كذلك لكانت انا
وانت وهذا ونحوها مجازات لا حقائق لها اذ لم يستعمل شيء منها فيما وضعت له من المفهومات الكلية
والصواب هو قول الاولين فان الوضع قد يكون عاما مع كون الموضوع له ايضا عاما كوضع لفظ رجل

لمعناه وقد يكون الوضع عاما مع كون الموضوع له امورا خاصة فلا يلزم الاشتراك اللفظي مع
كون المعاني متعددة لان الوضع واحد وقد يكون كل واحد من الوضع والموضوع له خاصا كوضع
زيد لمعناه واما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فغير معقول وهذا التحقيق يحتاج الى تامل صادق
فما قيل بنصف حق التعيين قوله ثم يترك الى غير معين اي ثم يترك حق الخطاب ميلا وذهابا الى غير المعين
على انه متعلق كلمة الى محذوف منصوب على انه مفعول له قوله كانك قلت ان اكرم او احسن يعني كما
انك اذا قلت ان اكرم او احسن لا تقصد مكرما او محسنا كذلك في صورة الخطاب العام وفائدة العدول
عن هذه العبارة الى صورة الخطاب المبالغة في تشهير سوء معاملته كانك احضرت كل واحد ممن يصلح
ان يخاطب مخاطبته بسوء معاملته وصورته في ذهنه وقوله قصدا مفعول له للنفي المذكور في قوله فلا تريد
دون المنفي الذي هو الارادة اي تترك ارادة المخاطب المعين قصدا والملايم لقوله ان اكرمته وان
احسنت اليه فيه ان يكون قلت ان اكرم واحسن بالكلام الواو ولانه تفسير له الا انه قال او احسن تنبيها
او ايماء الى ان كل واحد منهما شرط مستقل في الجزاء على حدة ولو قال واحسن بالواو لتوهم ان المجموع
الاكرام والاحسان شرط واحد له جزاء واحد قوله على العموم متعلق بقوله يحمل وقوله قصدا الى تفظيع
حال المجرمين علة للحمل المذكور فان تخصيص خطاب لو ترى بمعين لا يفيد من فظاعة حال المجرمين
ما يفيد التعميم فان عموم الخطاب يقتضي نسبة الرؤية الى كل من يصلح ان يكون رائيا ممن يصلح ان
يكون مخاطبا واعتبار الرؤية هكذا اعانة ويدل على ان حال المجرمين تناهت في الظهور ووصلت الى غاية
الظهور فلا تختص بها حال المجرمين رؤية راء دون راء بل كل من يتأتى منه الرؤية تتيسر له رؤيتها
فله مدخل في الخطاب برؤيتها وظهر بهذا التقرير ان الضمير في قوله فلا تختص حال المجرمين كما هو الظاهر
لا الخطاب قوله ولو ترى قال المولى النحرير رحمه الله قوله فلا تختص ظاهره ان الضمير فيه حال المجرمين لكن
قوله بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب يقتضي ان يكون الضمير للخطاب لو ترى وان
كان في جعل مفعول الاختصاص هو الرؤية بعض نبوة عنه واختار الشريف المحقق نور الله مرقده
ان يكون الضمير لحال المجرمين كما هو الظاهر وجعل قوله فله مدخل في هذا الخطاب مرتبا على ما قبله بملاحظة
مقدر ظاهر بحسب المعنى وجعل تقرير الكلام هكذا فلا تختص حال المجرمين رؤية راء دون راء بل من
يتأتى منه الرؤية يتيسر له رؤيتها فله مدخل في الخطاب برؤيتها ثم قال وينتظم قوله بل كل من يتأتى

تا

مع قوله فلا يختص انتظاما تاما ما تحركه وكذا امثاله اي ويحمل قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا
العموم ويحمل عليه امثاله كثيرة كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ وقفوا على ربهم
ولو ترى اذ المجرمون موقوفون وقد يقصد بتعميم الخطاب تحسين الحال كقوله تعالى اذا رايتهم
حسبتهم لؤلؤا منثورا واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا او كان المسند اليه في ذهن
السامع لكونه مذكورا او في حكم المذكور لقرائن الاحوال وقد اريد الاشارة اليه نحو قوله من البيض الوجوه
بني سنان لو انك تستضي بهم اضاءوا هم حلوا من الشرف المعلى ومن حسب العشيرة حيث شاؤوا
وقوله نعم ابن اسحق طالت يد العلى وقامت سماء الدين واشتد كاهله هو البحر من اي النواحي اتيته
فلجته المعروف والبر ساحله وقوله ان الصبر محمود او عنه مذاهب فكيف اذا لم يكن عنه مذاهب والحر
الحجي لمن صدقت به عثاره دهر ليس منهن مهرب قوله او كان المسند اليه عطف على كان في قوله
فهي اذا كان المقام مقام حكاية ولم يقل او مقام غيبة عطفا على قوله او مقام خطاب مع كونه اقرب
لان الاسماء الظاهرة منزلة منزلة ضمير الغائب في كونها للغيبة ولو قال او مقام غيبة لكان المعنى ان
الحالة التي تقتضي تعريف المسند اليه بايراده مضمرا فهي اذا كان الموضع موضع غيبة وكون الموضع موضع
الغيبة ان يعبر عن المسند اليه بضمير الغائب لكون الاسماء الظاهرة للغيبة ايضا وضابطة كون المسند اليه
ضمير الغيبة اجتماع امرين الاول كون المسند اليه حاضرا في ذهن السامع اما لسبق ذكره لفظا كما اذا
جرى ذكره بين المخاطبين ثم يقول احدهم هو قد فعل كذا او موصوف بكذا والامثلة المذكورة في الكتاب
كلها من هذا القبيل او لكونه في حكم المذكور لكونه مدلولا عليه بالقرائن لفظية كانت او معنوية فان المراد
بقرائن الاحوال ليس ما يقابل القرائن اللفظية بل ما يعمها وغيرها ومثال المذكور معنى قوله تعالى
اعدلوا هو اقرب اي العدل اقرب فان قوله اعدلوا يدل على العدل فكانه مذكور معنى والامر الثاني
ان يقصد الاشارة اليه حيث انه ظاهر في ذهنه فان المسند اليه اذا لم يكن حاضرا لا يعبر عنه بضمير الغيبة
الا اذا اجري الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كما في ضمير الشأن وضمير ربه رجلا ونعم رجلا وكذا
اذا كان حاضرا ولم يقصد الاشارة اليه من هذه الحيثية كقولك انه جاءك زيد فقد جاءك رجل فاضل
ومع اجتماع هذين الامرين قد يوضع الاسم الظاهر موضع الضمير اجراء للكلام على خلاف مقتضى
الظاهر على عادة المغلقين السوقة كما في قوله من البيض الوجوه من اضافة الصفة المعرفة باللام

٦١

ما ان الله علی کاسات الوجوه ای من البيض وجوههم وبنی سنان بدل من المجرور او نصب على المدح
والمراد ببياض الوجه حسنه وصباحته ويحتمل ان يكون عبارة عن حسن سيرته وكونه معتبور الخصائل
بين الانام بحيث بنى سنان بانهم من الاكارم الذين وجوههم في غاية الصباحة والبهاء واحسابهم
في نهاية الطهارة والنقاء حتى لو كنت تستضئ بهم اى لو ثبت عليك الضوء بهم لاضاؤوك في الليلة الظلماء
والمعلى بفتح اللام المجهول عاليا والحسب ما يعد من المفاخر وهم خلوا من الشرف المعلى ومن القدر الاعلى
ومن حيث عشيرتهم ومفاخر آبائهم وقبائلهم حيث نشأوا فحولا حيث نشأوا مفعول خلوا اى خلوا
محلا نشأوا من الشرف الرفيع المكتسب من الحسب الموروث من الآباء والاجداد قوله بيمن اى بسعى اى
ببركته وخيره فان اليمن البركة يقال يمن فلان على قومه فهو ميمون اى صار مباركا عليهم وابو
سعى كنية المعتصم بالله ويد العلى استعارة مكنية وتخييل شبهت رفعة الشان وعلو القدر بانسان
مكمل الاعضاء والقوى وجعل اثبات اليد له تخييلا للتشبيه المذكور وطول اليد كناية عن كمال الغلبة
والاقتدار والوصول الى المطالب العالية لان طولها يستلزم الوصول الى الاشياء البعيدة والتمكن
منها والاقتدار عليها والقناة الرمح وقناة الظهر التي ينتظم الفقار والفقارة بالفتح واحدة
فقار الظهر والفقرة بالكسر مثل الفقارة في المعنى وقناة الظهر مجتمع فقراته وقيام القناة استواء
القامة فان قناة الظهر عبارة عن القامة وقيام القناة عبارة عن استواء القامة وصلوتها عن الاضداد
فقناة الدين ايضا استعارة مكنية وتخييل والمراد بقيام قناة الدين استقامة احكامه وانتظامه بحيث
لا عوج فيها والكاهل ما بين الكتفين واشتداده عبارة عن غاية القدرة وكمال النباهة واتى شرطية
جزاؤها قوله فلجته وكلمة من متعلقة باتيته واللجة معظم الماء والمعروف العطاء والاصاه و
اليتم آثار الكروة والمرافقة والساحل شاطئ البحر والمذاهب جمع مذهب وهو اسم مكان من الذهاب
وقوله ومنه مذاهب جملة اسمية في موقع الحال من الصبر والضمير للصبر يعنى ان الصبر على المكاره والبلايا
النازلة محمود في حال وجود طرق التقصي والنجاة عنه اى عن الصبر على المكروه الذي صبر عليها والتخلص
عن الصبر عبارة عن التخلص عما صبر عليه من المكاره قوله فكيف متعلق بمحذوف اى فكيف الحكم
اذا لم يكن هناك طريق يندفع بها ويتقصى بها عن المكروه قوله مذاهب نكرة في سياق النفي فيفيد
عموم النفي فان قيل لا يلزم من كونه محمودا حال الاختيار ان يكون محمودا حال الاضطرار فضلا عن كونه

لدلالة

بطريق الاولى كما يشعر به قوله فكيف اذا لم يكن اجيب بانه في حال الاختيار القى النفس
في التهلكة باختياره فاذا حمد مع انه حال لم يكن فيه الالقاء المذكور اولى ان يكون محمودا وايضا
كونه محمودا كناية عن وجوب الذهاب اليه والنفوس عليه لانه لا شك انه اذا تعين طريقا كان الذهاب اليه واجبا
قوله هو المهرب اى الصبر هو موضع الهرب والمنجى من المكاره عرف المسند اليه بان عبر عنه بضمير الغائب لكون
المقصود الاشارة اليه من حيث كونه حاضرا في ذهن السامع قوله لمن احدقت به اى ان الصبر مهرب لمن
احاطت به مكاره دهره وصف المكاره بقوله ليس عنهن مهرب اى شئ من المهارب وجعل الصبر مهربا عنها
يناقض وصفها بانها لا مهرب عنها اصلا فوجه لدفع التناقض اما بان يجعل المهرب المنفي ما سوى الصبر
او بان يجعل المهرب المنفي باقيا على عمومه ويجعل قوله هو المهرب المنجي على التشبيه البليغ ويكون المعنى
ان الصبر الذي هو حبس النفس على المكروه بمنزلة المهرب المنجي عنه من حيث ان من صبر على المكروه يطمئن
نفسه اليه فلا يشق عليه فيصير كانه لم يصبه مكروه فانه اذا اطمأن النفس على المكروه بان فر اليه فصار
كانه نجى عنه ولم يصبه بلاء فكان الصبر مهربا منجيا والا فكيف يكون حبس النفس على المكروه خلاصا
عنه بحيث لا يصيبه او بان يقال النفي والاثبات انما يتناقضان بشرط وحدة النسبة وهذا الشرط
منتف ههنا لان المعنى ان الصبر مفتاح الفرج فيكون مهربا منجيا في المآل لمن احدقت به المكاره
التي ليس منهن مهرب في الحال واما الحالة التي تقتضي كونه علما فهي اذا كان المقام مقام
احضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء بطريق يخصه كنحو زيد صديقك وعمرو عدوك وقوله
ابو مالك قاصر فقره على نفسه ومشيع غناه وقوله الله يعلم ما تركت قتالهم حتى علوا فرسي باشقر
مزبد قوله بعينه يتناول جميع المعارف فان كل واحدة من المعارف يحضر المسند اليه بشخصه
لا بمجرد جنسه كالغائب نحو رجل جائني فان النكرة يحضر الذات المرادة ملتبسة بجنسها لا بذاتها المعينة
المشخصة فقوله بعينه احتراز عن النكرة وقوله ابتداء اى اول مرة احتراز عن ضمير الغيبة
والمعرف بلام العهد الخارجي فان كل واحد منهما يحضر المسند اليه ثانيا لتوقف كل واحد منهما
على تقدم الذكر تحقيقا او تقديرا فان قيل لا نسلم ان كلا منهما يحضر ثانيا فان المسند اليه في قولك
جائني زيد وهو راكب ان كان حاضرا في ذهن السامع مع ان التعبير عنه بالضمير امتنع احضاره ثانيا
بالضمير والا لزم تحصيل الحاصل وان لم يكن حاضرا فلا احضار ثانيا قلنا المراد بالاحضار كونه

كون المسند اليه علما

[illegible]

واما

التوفد سببا للانتقال الى الجملة ولا شك ان النفس اذا سمعت اللفظ الدال على ما هو حاضر فيها
تلتفت اليه الكونه حاضرا فيها وقوله بحيث لا يخصه اى يخص المسند اليه لا يطلق على غيره بوضع واحد
يخرج سائر المعارف كضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصولات فانها وان كانت طرق الاحضار
المسند اليه بعينه ابتداء بوضع واحد لكن ليس شئ منها مختصا بمسند اليه معين بحلاف الاعلام فانها كذ
فانها لا تخرج بهذا القيد لانها تختص المسند اليه بوضع واحد ولا يطلق على غيره بحسب ذلك الوضع
فان قيل هذا القيد مغن عن القيدين الاولين وهما قوله بعينه وقوله ابتداء لانه ما عدا العلم من
المعارف والنكرات لا تختص شيأ معينا بوضع واحد اجيب بان الامر كذلك الا انه لما كان المقصود
بيان مقام العلمية على وجه التخصيص والتفصيل والمبالغة لم يتحاش عن ذكر قيد ليس فيه فائدة
احترازية فلا باس ان لا تقع في القيود وما يصح به الاحتراز عن جميع ما يجب ان يحترز عنه كقوله بطريق
يخصه مع انه يصح ان يمنع اخصار الطريق المختص بالشئ في العلم وانما يختص فيه ان لو اريد بالاختصاص ص
الاختصاص الوضعي وهو ممنوع لجواز ان يراد به ما يعم الاختصاص بحسب الخارج كلفظ
الرحمن وكالكلي المنحصر في فرد واحد في الخارج كالشمس فان اسمها مختص بشخص معين في
الخارج مع انه ليس بعلم فيحتاج الى قيد بعينه للاحتراز عن مثله فان قلت المعرف بلام الجنس كقولك
الرجل خير من المرأة يختص بالجنس لا يطلق على غيره بوضع واحد فهو لا يخرج بقوله بطريق
يخصه ولا بقوله ابتداء فاحتيج الى قوله بعينه للاحتراز عنه لا لمجرد تحقيق مقام العلمية اجيب
بان المعرف بلام الجنس قد يقصد به الجنس من حيث هو هو وقد يقصد به فرد منه لا على التعيين
بوضع واحد فيخرج بقيد الاختصاص ايضا كالنكرات وساير المعارف فلا حاجة للاحتراز
عنه الى قوله بعينه لا يقال ان علم الجنس كاسامة من الاعلام ولا يحضر المسند اليه بعينه فما ذكره في
ضابطة مقام العلمية لا يصلح ضابطة له لانا نجيب عنه بانه لا باس في خروجه عن الضابط
لان المقصود بيان ما يقتضي كونه علما حقيقة والاعلام الجنسية ليست اعلاما حقيقة
بل علميتها تقديرية ضرورية ضرورية فقدرت لها العلمية لضرورة الاحكام فانهم لما اجروا عليها بعض
احكام الاعلام من منع الصرف وامتناع ادخال اللام عليها قدروا لها العلمية لهذه الضرورة
قوله ابو ما لك هو محل الاستشهاد دلالته من الاعلام بناء على ان العلم اما ان يكون في اوله اب

ادام

اوام اولا فان كان فهو كنية وان لم يكن فاما ان يدل على مدح او ذم اولا فان دل على احد هما
فهو لقب والا فهو اسم وكل واحد من هذه الثلثة علم لان العلم ما وضع لشئ مع جميع مشخصاته
وهو كذلك وقاصر اى حابس من قولهم قصرت الشئ على الرجل اى جعلت ذلك الشئ مقصورا محبوسا
على الرجل غير متعد وزعمه وقوله مشيع اى ممزق اى ممزع والمعنى ان ابا مالك لغاية كرمه و
علو همته لا يظهر حاجة ويشيع عطيته وقوله فتوضع الاستشهاد دلالته من الاعلام الغالبة لان
الاله في الاصل يقع على كل معبود ثم غلب على المعبود بحق ثم حذفت همزته وادغمت اللام في اللام يتبع ص
فصار الله فلفظ الاله هكذا مع اللام غلب على ذات المعبود بالحق وانما الله نحو الاعلام
الغالبة نظرا الى اصله من المختصة نظرا الى انه بعد حذف الهمزة لا يصح اطلاقه على غيره تعالى
وقولهم انه يعلم جرى مجرى العلم وجوابه ما تركت قتالهم والباء في قوله باشقر للتعدية اى حملته
اجرواه على فرسي وما اشقر وهو الاحمر ومزبد اى قاذف بالزبد وهو ان علوة يعتذر ان فيه 6
بتركي اى اصحابه من فرار حصل له عند الحرب ويقول وحق الله تعالى ما تركت قتال الاعداء
بل صبرت على مقاساة الغبار حتى غلبوا فرسي الذي هو معدى عند الحرب بانواع الطعن والضرب
فبال منه دم اشقر ذو زبد لكثرة وغليانه فلا تلوموني بالانصراف عن وجه العدو بسبب
هلاك مطيتي قال الله تعالى تبت يدا ابي لهب غير الاسلوب فيه لان العلم هنا ليس
بمسند اليه بل هو مضاف اليه نظرا الى الظاهر وان كان مسند اليه في الحقيقة لان لفظ اليد
كناية عن النفس اى تبت ابو لهب ولذلك اكده بقوله وتب ولم يقل وتبت يداه ولفظ اليد
كثيرا ما يكنى به عن النفس كما في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وقوله بما قدمت يداك
اى بانفسكم وبما قدمت وقيل المراد به هلاك يديه حقيقة حيث افتجر اليرمي به رسول الله
صلى الله عليه وسلم وحينئذ لا يكون العلم مسند اليه حقيقة كما لم يكن مسند اليه لفظا فلا يكون الاية من
امثلة كون المسند اليه علما او مقام تعظيم والاسم صالح لذلك كما في الكنى في الالقاب المحمودة
او اهانة والاسم صالح كالاسامي المذمومة او كناية مثل قوله تعالى تبت يدا ابي لهب
اى يدا جهنمي او مقام ايهام انك تستلذ اسم العلم او تتبرك به او ما شاكل ذلك كالتفاؤل والتطير
في الاعتبار اى في اعتبار ذكر العلم مثلا ان يريد ان تعرف حق طبك مع الحكم اسم المحكوم عليه او كنيته

اى لسيت لى لا زمة من ... نن بقيتا من ... الجموع ... بحيم ...

اى وكان ذلك ... وحصل ... مبتدا خبر وقوله ...

اى العلم كانه اسم ... بصيغة الجمع ... والحرف ...

منصوب مطلقا على قوله مقام انتظار او بعينه

او لتعجبه قوله والاسم صالح اى العلم صالح للتعظيم او الاهانة دون غيره من الاسماء التى يمكن ان يعبر بها
عن المسند اليه والعلم انما يصلح للتعظيم والاهانة باعتبار معناه الاصلى المدلول عليه بحسب وضعه الاول
فانه باعتبار الوضع الثانى انما يدل على الذات المشخصة مع قطع النظر عن المعانى والاوصاف القائمة
بها الا انهم يعتبرون المعانى الاصلية فى الكنى والالقاب فلذا جعل العلم صالحا للتعظيم او الاهانة
ولو لم يعتبر معناه الاصلى حين اطلاقه على معناه العلمى لما كان صالحا لهما فالكنية علم صدر باب
وام او ابن وبنت واللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود به قطعا وما عداهما من الاعلام يسمى
اسما فان الاسم يطلق على ما يقابل الفعل والحرف وعلى ما يقابل الصفة وعلى ما يقابل اللقب والكنية
فالاسم ههنا مقابل لهما وليس اعم منهما كما ذهب اليه الفاضل التفتازانى حيث قال والاسم اعم والكنى و
الالقاب المحمودة كابى المعالى وابى المفاخر وصدر الافاضل وشمس الاسلام وساير ما اشتهر فى هذا الزمان
من الاعلام المضافة الى الدين والمذمومة كابى الفضول واطالشر وابى جهل وقفه وبطه وحنظله
وكثير قوله او كناية بالجر عطفا على تعظيم او اهانة والكناية خلاف التصريح وهو اطلاق لفظ اللازم زم
لينتقل منه الى ملزومه والتوضيح الكناية فى الباب انهم قد يعتبرون فى الكنى والالقاب المعانى الاصلية
الا ترى انهم يكنون اولادهم ويلقبونهم بما يدل على معان مستحسنة يتفألون بذكره من البيان فى
ملاحظة المعنى الاصلى فى الكنية قوله ان ع قصدت ابا المحاسن كى اراه بشوق كان يجذبنى اليه فلما
ان رايت رايت فردا ولم ارمن بنيه ابا لديه ولو لم يلاحظ المعنى الاصلى فى قوله ابا المحاسن لم يكن
لقوله ولم ارمن بنيه ابا لديه وجه اصلا ويرد عليه ايضا ان بعض الكفرة نادى ابابكر الصديق رضى
الله عنه فقال له يا ابا الفصيل والفصيل ولد الناقة اذا فصل عن امه والجمع فصلان والبكر الفتى من
الابل ولو لم يلاحظ المعنى الاصلى فى ابى بكر لم يكن لقوله يا ابا الفصيل وجه اصلا فابو لهب معناه
الاصلى ملابس اللهب ملابسة ملازمة كما ان معنى ابى الخير ملازم الخير ويكون الشخص جهنميا
ملزوم لكونه ملابس اللهب الحقيقى فاطلق ابو لهب على الشخص المسمى به ولوحظ معه معناه
الاصلى اعنى ملابس اللهب ملابسة ملازمة لينتقل منه الى ملزومه وهو كونه جهنميا وانما قال يراد جهنمى
بالتنكير تنبيها لكانه قال اى جهنمى قوله او مقام ايهام عطف على مقام تعظيم اى او اذا كان المقام
مقام ايهام انه لا يستلذ اسمه وترك لفظة الايهام او ابدالها بالاعلام بان يقول انه يستلذ او

مقام

مطلب

تفصيل كنيت

مقام اعلام انه يستلزم النسب بالاستلذاذ والتبرك قوله او حالات كل ذلك لا يظهر
على مقام احضاره ومقام ايهام فان المعطوف الا فيه من الامور المتعاطفة يجوز كونه معطوفا
على الاول لكونه اصلا وكونه معطوفا على ما يليه لكونه اقرب وقوله ذلك اشارة الى جميع ما ذكره
من الاحوال المقتضية لايراد المسند اليه علما من الامور التى لها مدخل فى الاعتبار الراجع الى كون
المسند اليه علما ابتداء لكن فى طبع المسرة نحو سعد وسعيد فى دارك والمساءة نحو سفاك وسفاح
والتنبيه على غباوة بانه لا يتبين عنده المسند اليه الا باسمه الذى يخصه واما الحالة التى تقتضى
كونه موصولا فهى متى صح احضاره فى ذهن السامع بواسطة ذكر جملة معلومة الانتساب
الى مشار اليه واتصل احضاره بهذا الوجه غرض مثل ان لا يكون لك منه امر معلوم سواه او
لمخاطبك فتقول الذى كان معك امس لا اعرفه او الذى كان معنا امس رجل عالم ما اعرفه او
الذى فى بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم او ان يستهجن التصريح بالاسم او ان يقصد
زيادة التقرير كما فى قوله عز وجل وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه قوله كونه موصولا
مع قوله متى صح احضاره بينهما نوع تدافع لان الحكم على المسند اليه بانه موصول يقتضى ان
يراد بالمسند اليه اللفظ لان الموصولية صفة اللفظ وقوله باحضاره يقتضى ان يراد
به المعنى لان الاحضار يتعلق بالمعنى فلا بد من التاويل فى احدهما فالظاهر ان يؤول
قوله يقتضى كونه موصولا بان يقال معناه يقتضى كونه معبرا عنه بموصول لان المسند اليه
فى الحقيقة هو المعنى الذى يتعلق به الاحضار واللفظ انما يوصف بكونه مسندا اليه تجاوزا لكونه
وكلمة متى تجرد الظرفية مجازا فيكون المعنى هكذا الحالة التى تقتضى كون المسند اليه معبرا عنه
بموصول يتحقق فى زمان صحة الاحضار واتصال الغرض ويعلم منه ان خصوصية تلك الحال
هى صحة الاحضار واتصال غرض ما به قوله معلومة الانتساب الى مشار اليه اى الى معين عند
المخاطب باعتبار تعينه عنده حسا او عقلا وفيه اشارة الى ان الصلة يجب ان يكون جملة
خبرية معلومة فى نفسها وان يعلم انتسابها الى مشار اليه اى الى امر معين عند المخاطب ولهذا يحترز الصلة
من الجملة الواقعة صفة فانها وان كانت معلومة فى نفسها لكنها ليست معلومة الانتساب الى معين
بل هى معلومة الانتساب الى شىء ما ولهذا لا تقع صفة الا للنكرة فان الموصولة فيها اشارة الى

اى لكون الانسب وفى قوله مقتضيه اى من المسند اليه بالمخاطب اليه

واما الحالة التى تقتضى كونه موصولا

عطف على ما قوله لك اى او لا يكون لمخاطبك منه امر معلوم سوى ما ذكر مع الجملة اليه

٦٤

على المخاطب بعين من حيث هو معين عنده بخلاف الموصوفة فان وجوب علمه بالنسبة الى الوصف
لا يقتضي تعين الموصوف عنده وايضا الموصولة مستعملة في ذلك المعين لكونها موضوعة للمعينات
وضعا عاما والموصوفة مستعملة في مفهوم كلي وان كان منحصرا في معين فانك اذا قلت لقيت
من ضربته وجعلت من موصولة كان المعنى لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة
فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك محضور ب المخاطب وان تخصص وتعين بكونه مضروبا له لكن التعين
ليس بحسب الوضع لان النكرة موضوعة للانسان لا لتخصص فيه بخلاف الموصولة فانها موضوعة لان
يستعملها المتكلم في معين عند المخاطب معلوم له بواسطة ما نسب اليه من مضمون الصلة فلو فرض تعدد
مضروب مخاطبك واستعملت الموصولة كان قصدك الى معين فلا بد من قرينة يتعين بها ما قصد
به وان استعملت الموصوفة كان مقصودك مفهوما كليا ولم يكن لك حاجة الى نصب القرينة قوله والتصل
باحضاره بهذا الوجه غرض اشارة الى ما يرجح تعريف المسند اليه بايراده موصولا بعد ذكر ما يصحح فذكر ما هو
المقام الصالح للموصولية ولا بد من كل واحد من الامرين في كل واحدة من الحالات المقتضية لاعتبارات
الكلام الا ان المصنف قد لا يفصلهما بل يكتفي ببيان المصحح كما اكتفى به في الحالة المقتضية لكون المسند
اليه مضمرا او علما ولم يفصلهما لانهم الفائدة المعتد بها في تفصيلهما لكون ما يصحح الاضمار والعلمية هو
المرجح لهما فانه لابد في المضمر من صحة احضار المسند اليه بطريق الاضمار ومن ان يتصل بذلك احد الا مور
الثلثة اي كون المسند اليه متكلما او مخاطبا او غائبا سابقا ذكره حقيقة او حكما وقس على ذلك حال
العلم وحاصل هذا التفصيل من مزيد فائدة اعرض عنه بخلاف التفصيل في الموصول واسم الاشارة
فان المصحح فيهما معنى مستقل والمرجح معنى آخر واما في المضمر والعلم فليس الامر كذلك فلذلك اعرض
عن التفصيل فيهما قوله والتصل باحضاره بهذا الوجه غرض لم يرد بالغرض ما هو العلة الغائية
المترتبة على ايراد المسند اليه موصولا بل ما هو اعم من ذلك وهو العلة مطلقا فيتناول الغاية التي يقصد
حصولها بايراد المسند اليه موصولا كزيادة التقرير والايماء الى وجه بناء الخبر ويتناول ايضا العامل
الذي يتقدم وجوده على ايراده موصولا كعدم العلم بالصلة والاستهجان قوله فيقول بالرفع هو
الرواية والدراية ايضا اي فيقول فانه اذا لم يكن للمتكلم او المخاطب علم بهما جميعا من المسند اليه
امر معلوم سوى انتساب مضمون الجملة اليه فبالضرورة يجب ان يورده موصولا قال العلامة فيقول

بالنصب

بالنصب ليس بالرواية ولا وجه له لان نصبه اما باضمار ان في جواب النفي واما بعطفه على الفعل
المنصوب الذي اضيف اليه مثلا والاول باطل لعدم السببية وكذا الثاني لان القول ليس من الاحوال
المترتبة على ايراد الموصول ولا من العلل الحاملة للمتكلم على ايراده فان قلت الجملة الواقعة صلة
يجوز ان تجعل صفة للنكرة فكيف يتعين بها الموصول مع ان النكرة لا تتعين بها فالجواب
ان يكون الشيء معلوما للمخاطب بثبوت مضمون الجملة له لا يقتضي كونه متعينا عنده بل يكفي
فيه ملاحظة بكونه شيئا ما وذاتا ما فان العلم بالشيء من حيث كونه محكوما عليه بحكم حاصل
له لا يقتضي كونه معينا عند المخاطب الا ترى وجب ان تكون النكرات الموصوفة بالجمل معارف لكونها
معلومة للمخاطب باتصافها بمضمون الصفة الا ان ذلك الشيء المعلوم بثبوت مضمون الجملة
له قد يكون معينا معلوما للمخاطب في نفسه مع قطع النظر عن كونه محكوما عليه بمضمون الجملة
مع كونه معلوما له بانتساب مضمون الجملة اليه فيصح ان يعبر عنه بالموصول الموضوع لان يعبر
به عن المعين من انه معين وان يكون ذكر تلك الجملة سببا لحضوره عند السامع من حيث انه معين
واضح في المثال الاول محكي لانه انسب بالخصم الذي هو لا يعرفه وقال في الثاني معناه دون
معنى ليشتمل علم المخاطب بالصلة وبه في الثالث على ان قوله ان لا يكون لك او لمخاطبك من
المسند اليه امر معلوم سوى انتساب مضمون الجملة اليه ليس على سبيل منع الجمع فان الثلثة قد
يجتمع في مادة واحدة قوله او استهجان التصريح اي او مثل ان يستهجن التصريح بالاسم لكونه من
الاسماء المذمومة فلا تقول حنظلة او بطة مثلا كذا بل تقول الذي كان معنا امس مثلا هذا قوله
او ان يقصد عطف على ان يستهجن اي او مثل ان يقصد بذكر الموصول والصلة زيادة تقرير الخبر
وتحقيقه فان كون يوسف عليه السلام في بيتها وتمكنها من مخالطته حالة حينئذ فيما يحقق
مراودتها وتفيد ايضا زيادة تقرير المقصود اعني نزاهة يوسف عليه السلام لان امتناعه
منها مع كمال قدرته عليها يدل على طهارة ذيله جدا وتفيد ايضا زيادة تقرير المسند اليه و
تعيينه لان في زليخا وامرأة العزيز بسبب تجويز الاشتراك في الاول وارادة الجنس في الثاني
احتمالا ليس في قوله التي هو في بيتها لانه اشارة الى معهودة معينة فقوله زيادة التقرير يحتمل
وجوها ثلثة والظاهر ان الآية الكريمة مثال للاستهجان بالتصريح بالاسم وزيادة التقرير

منها انما الاول فلان التصريح باسم المراة في حكم المراودة والاحتياط في طلب الموافقة قبيح جدا
والثاني لكونه مثالا لما نحن فيه اورد حديث العدول عن التصريح بعد التمثيل بالآية واما الثاني فلما مر من
الوجوه الثلثة او لفظ الغصب في قوله او ان يقصد زيادة التقرير ليستدرج هذا الغرض مع الاغراض التي تقدمت
في كونه فاعلا متقدم الوجود على ذكر الموصول فان زيادة التقرير غاية متأخرة عنه والمراودة مفاعلة
من راد يرود اي خادعه وفعل فعل المخادع عن نفسه وفي الصحاح راد الشي اي جاء وذهب كالذي يجي
صاحبه عما في يده اي خادعته عن نفسه واحتالت في طلب موافقته اياها والعدول عن التصريح باب من
البلاغة يصار اليه كثيرا وان اورث تطويلا كما يحكى من شريح ان رجلا اقر عنده بشيء ثم رجع ينكر
فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك آثر شريح التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر
لكون الانكار بعد الاقرار او حالا للعنق في ربقة للكذب لا محالة او للتهمة هذا الكلام استطراد
متعلق باستحسان التصريح فتاخره من التمثيل بقوله تعالى وراودته التي هو في بيتها شاهد على انه
مثال لكلا استحسان وزيادة التقرير معا لانه ح يكون نظم الكلام رصينا وان جعل مثالا لزيادة التقرير
فقط وقع بين الاستطراد وبين ما تعلق به فاصل اجنبي ومن لطيف هذا النوع اعني العدول عن
التصريح ما حكيه السكاكي بقوله قالت ام هي جالسة في قصرها هذا الذي اراه من قالت فتى يشكو
الزوام عاشق قالت فالحق بمن قالت لمن وشريح اسم قاض عادل زكي يضرب به المثل وكان
قاضيا في ايام خلافة الفاروق وعلي رضي الله عنهما والمراد بابن اخت الخالة الخاطب لان اخت الخالة
هي الام وابن الام كناية عن الخاطب بحسب مقام الوقف وقرينة المقام المخصصة للعام فان اخت الخالة
لا يجب ان يكون هي ام الخاطب لجواز ان تكون اختا اخرى لها غير الام وعلى تقدير ان تكون اخت الخالة
هي ام الخاطب لا يجب ان يكون ابن امه هو نفس الخاطب لجواز ان يكون ابن امه اخا له والربقة
حبل فيه عدة عرى يجعل في اعناق صغار الغنم فتشد به وتنكيرها للتعظيم وذكر ان شاهد في
اقراره فقد دخل بالانكار في حلقه الكذب وان كان كاذبا ففي حلقه التهمة الكذب فتوسط
قوله لا محالة بين الكذب والتهمة اشعار بتعلقه بهما ولو قدمت عليهما او اخر عنهما لتوهم انه متعلق
بما يليه والمعنى ان الانكار اما ادخال العنق في ربقة الكذب واما ادخال العنق في ربقة التهمة وكذا
ما يحكى عنه ان عدي ابن ارطاة وهو امراة له من اهل الكوفة تخاصمها فلما جلس بين يدي شريح

قال

قال عدي اين انت قال بينك وبين الحائط قال اني امرؤ من اهل الشام قال بعيد سحيق
قال اني قدمت العراق قال خير مقدم قال وتزوجت امرأة قال بالرفاء والبنين قال وانها ولدت
غلاما قال ليهنك الفارس قال واردت ان انقلها الى داري قال المرء احق باهله قال وقد كنت
شرطت وكرها قال الشرط املك قال اقض بيننا قال فعلت قال فعلى من قضيت قال على ابن امك
عدل عن لفظ عليك لئلا يواجهه بالتصريح على ما يشق على الخاصم من القضاء عليه قوله كذا
ما يحكى قيل كلمة ما زايدة ليوافق المعطوف عليه هو الحكاية والظاهر انها ليست بزائدة وانه اراد
تشبيه المحكي لا الحكاية بالحكاية اذ لا فائدة يعتد بها في تشبيه الحكاية بالحكاية بخلاف تشبيه المحكي بالمحكي
فتكون كلمة ما موصولة اي وكالمحكي السابق ما يحكى عنه وما بين الشخص هو نفس جسم ذلك الشخص
فتكون الجالس بين يدي الشخص جالسا في مكان جلوسه الآن من قال جلست بين يديه يريد به الجلوس
في المكان المحاذي لمكان جلوس ذلك الشخص واين سؤال عن مكان الشخص لكن العدي اراد بقوله
اين انت معنى في اي شغل انت بحسب حكم تلك هل لك فراغ بال لاستماع قضيتنا والحكم بيننا وتماديه
شريح لسوء ادب عدي في سؤاله عنه باين انت غلطه في ذلك وحمل كلامه على معناه الظاهر وهو
السؤال عن المكان بالحقيقة واجاب عنه بما فيه غلظة اي انما بين جمادين لان من يرى الشخص في المكان
ويسال عن مكانه ملحق بالجماد في الجهل والزنادة والسحيق البعيد جدا اي مكانك بعيد في غاية البعد
فقد تعبت في الانتقال عنه وفيه سخرية منه لتحمله مشقة عظيمة من غير ان يحصل لها فائدة يعتد بها
ولما اطلع بما جرى بينهما الحماقة عدي انكسرت سورة غضبه في شيبة وقال خير مقدم اي قدمت خير مقدم
ثم دعا له بقوله بالرفاء والبنين وهو متعلق بمحذوف اي اعرست وتزوجت حال كونه ملتبسا
بالموافقة مع زوجتك والاستيلاد البنين دون البنات والرفاء بالمد الالتيام والموافقة يقال رفأت
الثوب اصلحته رفاء ورفوا اذا اصلحت ما وهي منه وتجلب البهجة يقال من اغتاب خرق ومن
استغفر رفا وهو دعاء اهل الجاهلية للعروس قيل كان شريح لم يسمع النهي الوارد عن هذا الدعاء
فانه قد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن مثل هذا الدعاء لانه من عادات اهل الجاهلية
ولما فيه من استدعاء البنين دون البنات مع ان الحكمة الالهية تقتضي خلق كل واحد من الذكر والانثى
ولا يصلح نظام العالم الا بهما يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا

قرانا فانه يجعل من بيت بلغ اثر ادرج المرعا ولهن بشكر المغارس اي ليصيم لكن ههنا سابغ عن
المراد بكره ضياد ليبلغ حد الروية فان لهنوا الطعام ما هنو هنا ما اي ضار ههنا و
[illegible] القيام [illegible] هل حقه وفقه والكلام [illegible] عليه تعقب [illegible] وقوله ليس
الفارس لا دعية الوب [illegible] وولد [illegible] مرادهم بالفارس المولود وانما سموا بالفارس
تفاولا ارادة ان يصير فارسا من الفرسان وقوله المراة احق باهله اي اولى واجدر بان تحكم
على زوجته قال الله تعالى الرجال قوامون على النساء وقال اسكنوهن من حيث سكنتم الوكم عنق
القاهر والمراد ههنا البلدة اي شرطت لها اقامة بلدها وعدم نقلها منه قوله الشرط املك
تمام عليك اولك اي الشرط املك سوا كان عليك اولك وهذا مثل يضرب في وجوب المحافظة على
الشروط والعهود اي ما هو اقوى ملكة ونقضا فتيل عنك في زوجتك اي يجب عليك الوفا بالشرط
قوله بالتصريح على ما يشتق عن التصريح لكونه على تضمنه معنى التنصيص والدالة اوان
نومي بذلك الى وجه بنا الخبر الذي نبه عليه بقوله الذين امنوا لهم جنات النعيم والذين كفروا
لهم دركات الجحيم قوله او ان نومي يجوز عطفه على الغرض الاول من الاغراض المتعاطفة لاصالة
وعلى الغرض الثالث المذكور بقوله او ان يقصد لقربه وهذا هو الغرض الرابع من الاغراض الباعثة
على احضار المسند اليه بالموصول والصلة سوا كان غرضا حاملا مستقدم الوجوه على ايراد المسند
اليه موصولا او غاية متاخرة عنه وهذا الغرض غاية متاخرة عن ايراده موصولا حيث لم يذكر فيه
لفظ القصد ولو قال او ان يقصد به الايماء الى وجه بنا الخبر كما قال في الغرض الثالث لكان غرضا
حاملا مستقدم الوجوه وذكر الاغراض المذكورة على اساليب مختلفة تفننا في العبارة حيث
ذكر الغرض الاول والرابع باسلوب الخطاب فقال في الاول مثلا او لا يكون عنده امر معلوم سواه
وذكر الرابع بقوله او ان نومي بذلك وذكر الغرض الثاني والثالث بصيغة المبني للمفعول فقال في
الثاني او ان يستهجن وفي الثالث او ان يقصد وقوله بذلك اشارة الى ايراد المسند اليه موصولا
واشار اليه بلفظ البعيد لبعد العهد عنه بتوسط قصة العدول عن التصريح واختلف العلماء
في تفسير الوجه المذكور في قوله او ان نومي بذلك الى وجه بنا الخبر فقال بعضهم الوجه بمعنى العلة و
بنا الخبر بمعنى اثباته الى المسند اليه والوجه بهذا المعنى [illegible] فيما ذكر من المثالين وبما قوله

والذين

والذين امنوا لهم درجات النعيم والذين كفروا لهم دركات الجحيم لكنه لا يوجد في بعض الامثلة
المتنوعة على الايما المذكور كقوله ان الذي سمك السما بنى لنا بيتا فان ايراد المسند اليه موصولا [illegible]
الى علة اثبات الخبر الى المسند اليه وكذا قوله ان التي ضربت بيتا بالكوفة غالب وقوله
ان الذين ترونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا فان الصلات المذكورة ليست سببا [illegible]
المسند اليه بالاخبار المذكورة ومنهم من اقتفى اثر هذا البعض في تفسير الوجه بالعلة لكنه اجاب عن ايراد
الاشكال بان جعل كلمة هذا في قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة اشارة الى ايراد المسند اليه موصولا
من غير اعتبار الايما فلا يلزم ان يكون في الامثلة المذكورة ايما الى علة ثبوت الخبر للمسند اليه وسوق
كلام المصنف ينادي على خلاف هذا التوجيه فانه ذكر اولا الحالة المقتضية لايراد المسند اليه موصولا ثم ذكر
الاغراض المرجحة الى ان قال وان نومي بذلك مشيرا بلفظ البعيد الى ايراد المسند اليه موصولا لبعد العهد
عنه ثم قال ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة الخ فان لفظة ثم ولفظة هذا الموضوعة للاشارة الى
القريب وذكر التفريع المقتضي لكون الاعتبارات المذكورة باسرها متاخرة عن ايراد المسند اليه موصولا
بمنزلة التصريح بكون لفظة هذا اشارة الى الغرض الاخير وهو ان نومي بذلك الى وجه بنا الخبر لا الى
جعل المسند اليه موصولا لانه لو كانت الاعتبارات اللطيفة المذكورة من جملة الاغراض المرجحة لايراده
موصولا كسائر الاغراض السابقة لم يكن للفظة ثم وجه ولا للاشارة اليه بلفظ القريب بعدما اشار اليه
بلفظ ذلك الموضوع للاشارة الى البعيد ولا لذكر التفريع ايضا لان عد الامور المتفرعة على ايراده
موصولا من الامور المقتضية له لا يخلو عن سماجة لان المقتضي للايراد وان جاز ان يكون غاية
متاخرة عنه الا انه انما يقتضيه باعتبار كونه علة حاملة للمتكلم عليه وفسره الشيخ المحقق التفتازاني في
بطريقه وجهته واستشهد عليه بقولهم علمت هذا العمل على وجه كذا وعلى جهته اي على طرزه وطريقه
والمعنى انك تاتي بالموصول مع صلته للايما الى ان بنا الخبر عليه من اي وجه واي طريق من الثواب و
العقاب والمدح والذم الى غير ذلك ولم يرض به الشريف المحقق من وجوه اما اولا فلكونه مقتضيا
لاستدراك لفظ البنا وان يقال او ان نومي بذلك الى وجه الخبر فان الذي يكون على وجوه مختلفة
وطرق متفاوتة هو نفس الخبر لا بناؤه فان بناه يشمل اجناس مختلفة بل ربما يراد المسند اليه
موصولا لواحد منها فالايما انما هو الى طرز نفس الخبر وجنسه لا الى طرز بنا الخبر وطريقه واما

واما ثانيا فلان الايماء الى جنس الخبر وطريقه لا يكون ذريعة اى وسيلة الى تعظيم الخبر واهانته وغيرهما

الى ما شاء الصلة المذكورة فى قوله ان الذى سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وان كانت توهم

ان الخبر عن الموصول من جنس البناء والرفعة الا ان ذلك الايماء لا مدخل له فى تعظيم بناء بيته الا ترى

انه لو قيل بنى لنا بيتا الذى سمك السماء لكان تعظيم شان البيت باقيا بلا شبهة مع انه لا ايماء فيه بهذا المعنى

اصلا وانما فات التعظيم من نقل الصلة بناء على ان ثبات الكونه الواحد ثم قال الشريف نور الله مرقده

فالصواب ان يفسر الوجه بعلة بناء الخبر اى اسناده الى المبتدأ واثباته له وربطه به سواء كانت علة لثبوت

الخبر له فى نفس الامر اولا فان كل واحد من الايمان والكفر كما انه علة لثبوت المسند وهو الدرجات

الدركات للمسند اليه فى نفس الامر وهو المؤمن والكافر كذلك هو علة باعثة للمتكلم على بناء المسند المذكور

على المسند اليه واثباته له واسناده اليه والايماء على وجه بناء الخبر واسناده اليه موجود فى جميع الامثلة ولو كان

البناء واقعا موقعه ايضا فان علة بناء الخبر وربطه بالمسند اليه قد تكون علة لثبوته له فى نفس الامر كما

فى نحو قوله تعالى ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين فان الاستكبار علة لدخول

جهنم فى نفس الامر وسبب حامل وعلة باعثة للمتكلم الى اسناده اليهم وبنائه عليهم وقد تكون

معلولة له كما فى قوله ان التى ضربت بيتا مهاجرة فان الضرب المذكور معلول لزوال المحبة مع انه سبب

باعث على ربط زوال المحبة بها وبنائه عليها وقد لا يكون علة لثبوت الخبر للمسند اليه ولا معلولا له لكن

يكون لها نوع ارتباط بالخبر اما بالمجانسة كما فى قوله ان الذى سمك السماء فان سمكها وان لم يكن علة

للخبر المذكور ولا معلولا له لكنه مجانس اياه وعلة حاملة للمتكلم على ربط ذلك الخبر به واما بالمضادة

كما فى قوله ان الذين ترونهم اخوانكم فان ظن اخوتهم ليس علة لكون الصرع شفاء عليهم ولا معلولا

له بل هو مناف له يجب انتظاره وسبب لبنائه عليهم وربطه بهم قوله ثم يتفرع على هذا اى على الايماء

الى وجه بناء الخبر وهو عطف على مقدر يرد عليه تو مى اى فيحصل الايماء ثم يتفرع على هذا اعتبارات

لطيفة ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم كقولك الذى رافقك يستحق الاجلال والرفع والذى

ساواك يستحق الاذلال والصفع قوله ربما جعل استيناف لبيان الاعتبارات اللطيفة كانه

قيل كيف يتفرع تلك الاعتبارات على الايماء المذكور فاجيب عنه بان الايماء المذكور ربما جعل ذريعة

اى وسيلة الى التعريض بالتعظيم اى بالتعظيم لغير الخبر من المتكلم او المخاطب او الغائب نحو الذى رافقنى

او برافقك

او برافقك او برافقنى يستحق الا[illegible]

علة لثبوت الاستحقاق فاذا عاد وعلية ب[illegible]

وذكرها وسيلة الى تعظيم المتكلم او المخاطب او الغائب [illegible]

بمفارقتك يستحق الاجلال والذى يرافقك يستحق الاذلال ومنه قولهم بعد اللتيا والتى وسياتى فى

فصل الايجاز معناه او بالاهانة كما اذا قلبت الخبر فى الصورتين اى من قبيل كون ايراد الموصول ذريعة

الى التعريض بالتعظيم قوله بعد اللتيا والتى حيث فهم منه تعظيم حال وصعوبة الموصول من المحن

والشدائد اى جاء بعد المحن والشدائد التى لا يمكن وصفها عبر عن الشدائد بالموصول لتعظيم شدتها

وخفاء عينها فهذا المثال يناسب هذا المقام من جهة ان الغرض من ايراد الموصول التعظيم وغير مناسب له

من جهة ان الموصول فيه ليس بمسند اليه وايضا ليس التعريض بالتعظيم فيه متفرعا على الايماء الى علية اثبات

المسند للموصول اذ ليس الموصول فيه بمسند اليه المعنى جاء بعد الخطة الصغيرة والكبيرة التى تقصر

العبارة عن بيانها لكثرتها وفضاعتها فانما حذفت الصلة ايماء لقصور العبارة عن بيانها

والاحاطة بها وقولهم اللتيا بفتح التاء وتشديد الياء تصغير اللتى وربما جعل ذريعة الى تعظيم

شان الخبر كقوله ان الذى سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وربما جعل ذريعة الى تحقيق

الخبر كقوله ان الذى ضربت بيتا [illegible] عنوا وربما جعل ذريعة الى التنبيه

للمخاطب على خطأ كقوله ان الذين ترونهم اخوانكم يشفى غليل صدورهم ان تصرعوا وعلى صيغة قوله

ان الذى الوحشة فى داره تؤنسه الرحمة فى قبره افرد تعظيم شان الخبر عما تقدم من قوله ربما جعل

ذريعة الى التعريض بالتعظيم لانه لظهوره بمنزلة التصريح الحاصل من صاف الكلام فلا يندرج فى التعظيم

الحاصل من التعريض وربما جعل الايماء المذكور ذريعة الى تحقيق الخبر ايضا كقولك الذى لا يعرف الفقه

قد صنف فيه والصلة المذكورة فى هذه الابيات لا توهم ان علة ثبوت الخبر للمسند اليه بل توهم الى

علة اسناده اليه واثباته له فان سمك السماء ليس علة لبناء البيت بل هو علة حاملة للمتكلم على

ما اسند اليه وبنائه عليه ذريعة الى تعظيم شان الخبر بناء على ان آثار الكون الواحد واما كون

هذه الصلة بحيث توهم الى ان الخبر عن الموصول من جنس البناء فلا مدخل له فى التعظيم الا يرى انه

لو قيل بنى لنا بيتا الذى سمك السماء لكان تعظيم شان بناء البيت باقيا بلا شبهة ولا ايماء فيه بهذا

... من جنس الخبر وقس على ذلك حال الموافقة
... صورا وتأخر وكذا اضرب البيت في مكانه
... عنه بسبب حاصل كاسناد النزول اليها ...
الى تحقيق النزول ودليل عليه بخلاف سمك السماء فانه وان كان يومئ الى ان الخبر مما يسند الى الموصول
من جنس البناء الا انه يدل على تحقيق بناء البيت وكذا اضرب البيت بالكوفة مما جرة اليها وان لم يكن علة لزوال
المحبة بل هو حلول الرفاه في هذه القبلة ايماء الى علة زوال المحبة الان فيها ايماء الى علة اسناده
الى الموصول لما بينهما من الارتباط والاستلزام وان ما فيه من الايماء الى علة اسناد زوال المحبة الى
الموصول ذريعة الى تحقيقه ودليل عليه اما كون الضرب المذكور مومئا الى ان الخبر المبني للموصول
من جنس زوال المحبة وعدم بقاء المحبة فلا مدخل له في تحقيق الخبر الا بمرتبة لو قيل في غالب القول
وفي الذي ضربت بيتا مهاجرة لكان فيه تحقيق الخبر ايضا وكذا ظن المخاطبين بكون تلك الجماعة
اخوانا لهم علة باعثة على اسناد شفاء الغليل اليهم وذريعة للتنبيه على الخطأ وهو قيل يشفي
صدركم غليل صدور الذين ترونهم اخوانكم لكان التنبيه على الخطأ باقيا على حاله وكذا ثبوت الوحشة
في دار البيت باستيطان الاحبار بما يناسب ترحمه اياه تسلية لاولياء المخلفين وفيه تنبيه للمخاطب على خطأ
آرائهم اي على الخطأ في ظنه وهو ان [illegible] منه من حزنهم وتنبيههم وان اولياء
الميت انما يتوحشون ويتحزنون بسبب انقلاب حاله وحرمانه من الانتفاع بما هيا له في دار الدنيا من
اسباب المعاش فان جعل الايماء الى علة اسناد كونه مستأنسا برحمة الله [illegible] في قبره ذريعة الى
تنبيه المخاطب على ان الميت وان حرم عن الانتفاع بالاسباب الفانية فقد تمتع باللذات الباقية
التي تقصر الاوهام عن ادراك طيبها ولذاتها ليرتدعوا عن التوحش والتحزن بسببه وينتهوا [illegible]
[illegible] عن دار الفناء والوفور الى دار الكرامة والسرور ولو قيل الموصول لكان على ذلك المعنى [illegible]
قطعا فقد [illegible] ان الايماء [illegible] الاستقرار [illegible] الخبر [illegible] تلك المعاني [illegible]
[illegible] ان [illegible] الراجح [illegible] وان [illegible]
بينا وبان في [illegible] الناس من ايراد المسند اليه موصولا [illegible] من الاعتبارات [illegible]
على الابيات المذكورة اربعة [illegible] التوسل به اي التعريض [illegible] او بالابيات المذكورة [illegible]

التوسل به اي تعظيم شأن الخبر وان كانت التي [illegible]
على خطأ او على شيء آخر واذ قد فرغنا عن [illegible]
فلنشرع في بيان مفردات الالفاظ المذكورة
تشبيهها لغة [illegible] وملكه بالبيت بجامع التمكن والاستقرار واثبت له الدعائم ترشيحا للاستعارة وهو وصف لكل
الدعائم بما يدل على فضلها بحسب الكيفية اما الاول فكونها اعز واقوى واما الثاني فكونها اطول من
دعائم كل بيت ولم يذكر المفضل عليه ليذهب ذهن السامع كل مذهب والكوفة هي البلدة المعروفة
واضاف اليها الجند لكون جنود كسرى كانوا يسكنون فيها قبل ذلك والغول يقال انه حيوان يذهب
بالناس في المهامه والبراري الخالية وفي كلامهم يقال غالته الغول اي ذهبت به واهلكته والمراد به
هنا الافناء وقوله ترونهم على بناء ما لم يسم فاعله اي تظنونهم والغليل ما يجده الانسان من
شدة الغيظ وحرارة العطش وقوله ان تصرعوا اي تقتلوا والاصل [illegible] هو الالقاء على الارض
كني به عن القتل الذي هو ملزومه والوحشة الخلوة والهم والفزع والانس ضدها وقوله تولته
اي تحولت الانس تحوله وربما قصد بذلك ان يتوجه ذهن السامع الى ما يخبر به عنه منتظرا لوروده
عليه حتى يأخذ منه مكانه اذا ورد كقوله والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد
وفي هذه الاعتبارات كثيرة [illegible] مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها [illegible] المذكور بحسب المعنى اي يقصد
بايراد المسند اليه موصولا ما ذكر وربما قصد بذلك تشويق السامع وتوجيه ذهنه الى الخبر وقال
المولى التفتازاني انه عطف من حيث المعنى على قوله والقصد بذلك غرض ورد بان العطف حينئذ
يكون من الامثلة والاغراض المخصوصة والمعطوف من تتمة ضابطة ايراد المسند اليه موصولا
مع كونه غرضا مطلقا ولو وجب لفظ الغرض المخصوص من ايراده موصولا على ما هو من تتمة ضابطة الايراد
المذكور والعطف لغرض الجزئي على الحكم بان الايراد المذكور لا يتصل به غرض مطلقا ولا يجوز عطفه على
قوله ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا لانه لو كان معطوفا عليه لكان تشويق السامع الى سماع الخبر الوارد
بعده من فروع الايماء المذكور وليس كذلك اذ لا مدخل للايماء في ذلك بل التشويق انما يحصل بمجرد كون
الصلة امرا غريبا مشوقا الى سماع الخبر سواء كان فيها ايماء الى علة اسناد الخبر الى الموصول اولا و
ايضا لو كان معطوفا على قوله ربما جعل ذريعة لكانت الاشارة بقوله هذا في الايماء المدلول عليه بقوله

تحمناسب حال ان يجان وربما قصد بهذا دون
رح الايراد وانه معطوف على الاغراض فان
ن تقصد عطفا على قولان تتوهم الذي هو
خبا
اخرالاغراض المذكورة من ايراده موصولا فلم تمنع من مقتضى الظاهر لحى ان يجاد وربما قصد بذلك
الجيب باته اشارة بتغيير الطلوب لى ان ايراد المسند اليه موصولا ليس مستقلا بافادة التشويق
بل لابد مع ذلك من كون المعصول مع صلته معد حافي الاكتر على الخبر فكان الى ربما قصد للاشارة الى ان
ايراد المسند اليه موصولا له مدخل في التشويق المذكور للانه مستقل بافادته والحق انه يقصد بايراد
المسند اليه موصولا تشويق السامع وتوجه ذهنه الى الخبر وذلك بان تكون الصلة امرا غريبا
مشوقا الى سماع الخبر فياخذ الخبر من ذهن السامع مكانه اى تتمكن فيه وذلك لان الوارد بعد التوجه
والانتظار اعز واجلى في القبول لما اشتهر من ان المحصول بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب وضمير
به وورده ويأخذ ومكانه وورد راجع الى قوله ما يجىء به وضمير عنه للمسند اليه وضمير عليه ومنه
لذهن السامع ومنتظرا حال من فاعل يتوجه وحتى متعلق بقوله يتوجه منتظرا ومنه حال من
مكانه والذي حارت اى تحيرت البيت لابى العلاء المعري من قصيدة يرثى بها فقيها حنفيا وقبله
بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد وبعده والليب اللبيب من ليس يغتر بكون مصيره
لنفاد قال تلميذ الشارح المذكور خطيب تبريز صاحب تنوير السقط في كتابه ذلك المراد من حيرة البرية
حيرة الناس في خلق آدم عليه السلام من الجماد الذي هو التراب وقال المولى التفتازاني يعني البيت
انه تحيرت العقول في المعادة الجسماني في احياء الاموات بعد التفرقات واراكان الاتذهب سائر غير هذا المعنى
من المخترفات وقيل المراد به ناقة صالح عليه السلام خلقه الله تعالى من الحجر وقيل انه طائر يقال له ققنس في
ارض الهند له منقار في غاية الطول وفيه ثقب كثيرة يخرج منها اصوات عجيبة وهو لا يتوالد ولا
يتناسل بل اذا قرب اجله يجمع حطبا كثيرا ويضرب بجناحيه عليه حتى يشتعل الحطب بحركتهما
ويحترق هو ويصير رمادا في يخلق الله تعالى من رماده طائرا آخر مثله قوله وهذه الاعتبارات
اى من المعاني التي تعتبر ويجعل اغراضا من ايراد المسند اليه موصولا كثيرة فلا ينبغي لك ان تتصور
انها منحصرة فيما ذكرناه فان اردت ان تطلع عليها وعلى تفصيل كميتها وكيفيتها في الاجل

بلغ

كتحصيلها

تحصيلها حول في كاشك لتطلع عليها باولها رك القابلة وتلك المعاني كالتعجيب اهم الفخامة
في قولك الذي حسن فعاله وكمل جماله منتظر لك على الباب . والتعظيم في قولك الذي قدم خلقه وذم فتنته
على الباب . وكالحث على الترحم كما في قولك الذي نهب امواله وسبى اولاده على الباب . او على التفاضل كما في قولك
الذي بما فيه فكار العقلاء مسئلة القضاء والقدر قولك تحير على وزن في امر فاضل من هام الطائر
حول الماء ليقع على الموضع الذي يتمكن فيه من شربه شبه الاذكياء بالعطاش الذين لم يجدوا ما يتمكن
الوارد من الشرب منها وشبه المخاطب الطالب المشتاق الى الماء واما الحالة التي تقتضي كونه اسم
اشارة فهي متى صح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا والقصد بذلك
داعى مثل ان لا يكون لك او له طريق اليه سواها او ان تقصد بذلك كمال تمييزه وتعيينه
كقوله هذا ابو الصقر فردا في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وقوله اذا تامل
شخص ضيف مقبل متسربل سربال ليل اغبر اومى الى الكوماء هذا طارق نحرتني الاعداء ان
لم تنحر وقوله ولا يقيم على ضيم يراد به الا الاذلان عير الحي والوتد هذا على الخسف مربوط برمته
وذا يشج فلا يرثى له احد وقوله اولئك قوم ان بنوا احسنوا البنا وان عاهدوا اوفوا وان عقدوا
شدوا قوله متى صح احضاره بواسطة الاشارة اليه حسا فان قيل صحة تعريف المسند
اليه بايراده اسم اشارة اذا كانت مشروطة بصحة احضاره بواسطة الاشارة اليه لزم ان لا يعبر
عن المسند اليه الذي يستحيل احساسه وان يشار اليه حسا باسم الاشارة مع انه واقع كما في قوله تعالى
ذلكم الله ربكم وذلكما مما علمني ربي وقوله كذلك يضرب الله للناس امثالهم خبر ابتداء كان الحجر
للمثل وهو ممتنع لا يدرك بالحس حتى يشار اليه اشارة حسية فالجواب ان الاشارة موضوعة وضعها
لان يشار بها الى محسوس مشاهد فان اشير بها الى ما ليس بمحسوس كالمعقولات او الى ما لا يشاهد اى
لا يدرك بالبصر بالفعل بل يدرك بسائر الحواس او الى ما من شانه ان يشاهد ويدرك بالبصر لكنه ليس
بمدرك به بالفعل كالشخص الغائب فاستعمال اسم الاشارة فيها مجاز مبني على التقييد كان هذا وتنزيل
الاشارة العقلية منزلة الحسية فالضابطة المذكورة ههنا ضابطة لتعريف المسند اليه بايراده
اسم اشارة مستعملا في اصل وضعها فان استعماله في غير المحسوس المشاهد اكثر من ان يحصى قوله
والقصد بذلك اى بتعريف المسند اليه بجعله اسم اشارة وهو كما تر الاشارة الى ما يرجح توضيحه بهذا الوجه

لانه لما كان المسند اليه بايراده اسم الاشارة حين صحة احضاره بواسطة الاشارة اليه فما يستلزم عدم تعريفه بدونها

٧٠

بعود ... واراد بالداعي ما هو باعث متقدم على ايراد المسند اليه اسم اشارة
لا ما هو غاية متاخرة عنه لانه لم يذكر من الامور المرجحة له الا ما هو من قبيل الباعث المتقدم
عليه كانتفاء الطريق الى احضاره سوى الاشارة الحسية فانه باعث متقدم عليه لا غاية متاخرة
عنه وان امكن ان يوجد هنا داع هو غاية متاخرة كتنبيه المخاطب على انتفاء الطريق المذكور
فانه غاية متاخرة عن ذلك الايراد قوله او يقصد بذكره اكمل تمييز فان اسم الاشارة وان لم يكن
مختصا بمعين كالاعلام الشخصية بل هو صالح بحسب الوضع والاستعمال لان يشار به الى
متعدد الا انه بسبب اقترانه بالاشارة الحسية يفيد اكمل تمييز وتعيين اذ لا يبقى الاشتباه اصلا
بعد الاشارة التي هي بمنزلة وضع اليد ويمتاز المقصود به عند العقل والحس معا بخلاف العلم و
المضمر فان المقصود بهما انما يمتاز عند العقل وحده ولذلك جعله بعضهم اعرف المعارف و
من جعل العلم اعرف نظر الى انه بحسب الوضع الواحد لا يتناول الا معينا ومن جعل المضمر اعرف
نظر الى ان ضمير المتكلم لا يتصور تطرق الاشتباه اليه قطعا فلكل وجهة هو موليها وقد اتفق
ارباب العربية على ان اسم الاشارة اعرف من الموصول ولم يقل احد بخلافه فكان الانسب تقديم اسم
الاشارة على الموصول وابو الصقر كنية الممدوح وفردا حال منه وعاملها معنى الاشارة او التنبيه
كقوله هذا بعلي شيخا ومن نسل شيبان حال اخرى وبين حال من شيبان على طريقة ملة ابراهيم حنيفا
في كونه حالا من المضاف اليه بحسب اتحاد العامل في الحال وصاحبها بحسب المعنى بان يصح المعنى على تقدير
ان يسقط المضاف ويجعل عامله عاملا في المضاف اليه فانه يجوز ان يقال اتبع ابراهيم بدل ان يقال
اتبع ملة ابراهيم فكذا يجوز ان يقال من شيبان بدل ان يقال من نسل شيبان فلما صح المعنى على
تقدير اتيان المضاف وحذفه لم يلزم عدم اتحاد العامل في الحال وصاحبها فصح جعله حالا من
المضاف اليه واما اذا اختل المعنى المقصود بين اتيان المضاف على تقدير حذفه فلا يجوز حالا
من المضاف اليه كما في جاء غلام هند راكبة فانه لا يجوز لاختلاف العامل معنى الضال والضال
بتخفيف اللام جمع ضالة وهي شجرة السدر البري بنسبة النوب والسلم بفتح اللام جمع سلمة
وهي نوع اخر من الشجر له شوك عظيم وكلاهما من شجر البادية يعني انهم من خلص العرب وفي تمام
والسربال هو القميص والسربال الاتابلي القميص والاغبر ما يكون لونه لون الارض وذلك التلوه

يسمى

٧١

يسمى غبرة وهو من الليل ظلامه المشتمل عليهم كما يحيط القميص على اللابس شبه استعارة بالكناية
في الليل بحيث يحول تحميض الليل وظلامه فصار الطارق اللاتي في الظلام بمنزلة القميص بل
اللابس للستر بالحيث لا يرى الا بتكلف ولذا قال ما حل دون انفسهم وقوله او من حب ارادوا لكون
الناقة العظيمة السنام والطارق هو الذي يجيء في الليل والنحر في الاصل ذبح الابل من منحره
وقوله نحر تبني دعاء عبر به عن قتلتني على طريق الكناية لوقوعه في صحبة نحر الابل لم يقل هو طارق
او الاتي طارق لكمال العناية بتعيين المسند اليه وتعيينه لما هو مقتضى المروة والكرم والضيم الظلم بجار
ضامه اذا ظلمه ومعنى الاقامة على الظلم الصبر عليه والتحمل له وقوله يراد به صفة للضيم وضميره راجع
الى الضيم الذي يدل عليه يقيم وقيل يرجع الى المستثنى منه المحذوف وهو شيء او شخص او احد و
الاستثناء مفرغ وتقدير الكلام ولا يقيم احد على ضيم يراد به الا الاذلان من كل ذليل وقوله عير
الحي بدل من الاذلان بدل البعض والعير حمار الوحش اطلق ههنا على الحمار مطلقا بقرينة
اضافته الى الحي والمراد بعير الحي الحمار المشترك بين اهل الحي و[illegible] يتصرف فيه بما
شاء فهو ابدا في العناء العظيم ثم بين كيفية اقامتهما على الضيم على طريق الاستيناف بقوله هذا اي
الحمار على الخسف اي على الذل والجوع والرمة بضم الراء القطعة البالية من الحبل وذا اي الوتد يشج
اي يدق ويشق راسه ولا يرثي له اي لا يرق ولا يرحم والمقصود الحث على عدم تحمل الضيم بانه من صفة
الحمار والجماد والبنى بضم الباء جمع بنية بضمها ايضا كرمية ورمى والبنى جمع بنية بكسر الباء فيهما
كجزية وجزى بمعنى ما يبنى من دار او غيرها وقيل البنى بالضم يستعمل في المكارم والمعالي والبنى
بالكسر في الابنية والمراد بها ههنا ما بنوه من صنايع الخير وانواع البر والمناقب لمقام المدح استعمال
كلمة اذا الدالة على تحقق الوقوع دون كلمة ان المستعملة في المحتملات وكانه اشارة بكلمة اذا الى ان ما هم
من احسان بناء المكارم والايفاء بالعهود وتوثيق العقود بحيث يعني ما يتحقق من هذه الامور وما يعتد
منها لم يعلل هم قوم بل اخر اسم الاشارة عليه قصدا الى كمال التمييز والتعيين او ان يقصد بذلك بيان
حاله في القرب والبعد والتوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك قوله وان يقصد بنا الخطاء عطف على
قوله او ان يقصد بذلك اكمل تمييز وهو ايضا بناء الخطاء لكونه معطوفا على قوله مثلا ان يكون مكرا وليا
اي او مثلا ان يقصد بايراد المسند اليه اسم اشارة بيان حاله في القرب او في البعد او في التوسط

...ان اسم الاشارة مجردا عن حرف الخطاب للقريب نحو هذا ومع حرف الخطاب للمتوسط نحو ذاك وبزيادة حرف آخر مع كاف الخطاب للبعيد نحو ذلك فانه فان كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط من المباحث اللغوية التي يذكرها الوضع واللغة فينبغي ان لا يتعلق بها نظر علم المعاني لانه انما يبحث فيه عن المعاني الزائدة على اصل المراد لا عن المباحث المتعلقة بمبادئه اعني المعنى الذي هو الحكم بالمسند على المسند اليه المعبر عنه باي طريق كان اجيب عنه بان قولنا الحالة المقتضية لتمييز المسند اليه بايراده اسم اشارة ان صح احضاره بالاشارة الحسية ويكون المقصود من احضاره بها بيان حاله من القرب والبعد والتوسط ليس من المباحث اللغوية لان اللغوي ينظر في اسماء الاشارة من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني ينظر من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بلفظ هذا ويشار به اليه وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المعبر عنه بما يوجب تصوره اياكان واكثر مباحث علم المعاني من هذا القبيل فان اهل النحو يبحث نحو ان زيدا في قام يقوله زيد مبتدأ وقائم خبره وان لتأكيد الحكم وتقويته وصاحب المعاني لا يبحث فيه من هذا الوجه بل يقول هذا التركيب يؤتى به حيث يقصد رد انكار المخاطب فانه تطبيق الكلام بمقتضى الحال ليس الا ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه فيبتني على فهم السامع غرضك الذي قصدته من صوغ كلامك كنزول الكلام المخاطب ببيان حال المسند اليه نحو ذلك من المعاني الزوائد التي يتجلى لها خواص التراكيب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وهي معان زائدة على المعاني الوضعية للالفاظ فان قرب المشار اليه مثلا داخل في المعنى الوضعي للكلمة هذا ويسبق الى فهم السامع عند اطلاقها ان المتكلم قصد بايرادها بيان حال المشار اليه هو معنى زائد على اصل المراد ويدل على ما قلنا ان الشيخ فسر النظم بتوخي معاني النحو فيما بين الكلام على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام ولو سلم ان بيان قرب المسند اليه وبعده وتوسطه ليس من المعاني الزائدة على اصل المراد بناء على انهم ارادوا بالزائد على اصل المراد المعنى الزائد على المعنى الوضعي للفظ المعبر به عن المقصود لا المعنى الزائد على معنى لفظ آخر يمكن ان يعبر به عنه في هذا المقام اذ ربما كان هذا الزائد من المعاني الوضعية لما وقع به التعبير فيكون بحثا عن المعاني الاصلية للالفاظ كما في ما نحن فيه فان القرب واخويه داخل فيما وضع له اسماء الاشارة وان كان زائدا على الحكم على ذات المسند اليه المعبر

عنه بما يفيد تصوره باي وجه كان ... لانه ... واصالة بل ذكر توطئة وتمهيدا لما يتفرع عليه من مباحث الخواص كتمييز المسند اليه وتعظيمه ... اليه بقوله ثم يتفرع على ما ذكر وجوه من الاعتبار مثل ان يقصد بذلك كمال العناية بتمييزه وتعيينه كقوله تعالى من قائل اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون او ان يقصد ان السامع غبي لا يتميز الشيء عنده الا بالحس كقول الفرزدق في خطابه جريرا اولئك آبائي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع او ان يقصد بذلك تحقيره واستنزاله كما قالت عائشة رضي الله عنها يا عجبا لابن عمرو وهذا تحقيرة له وهو عبد الله بن عمرو بن العاص وكما حكيه عز وجل عن الكفار حاذا راد الله بهذا مثلا وفي موضع آخر اهذا الذي يذكر آلهتكم وفي موضع آخر اهذا الذي بعث الله رسولا قوله ثم يتفرع معطوف على مقدر مدلول عليه بقوله او ان يقصد بذكر اكمل تمييز له او ان يقصد بذكر بيان حاله اي فيحصل المقصود اكمل التمييز وبيان الحال ثم يتفرع عليه اعتبارات اخر فان قصد اكمل التمييز قد يكون لكمال العناية بتمييزه وقد يكون لغير ذلك كغباوة السامع مثلا وكذا قصد بيان حاله من قرب مكانه او بعده او توسطه فانه قد يقصد بيان القرب تحقيره ودنو مرتبته تشبيها للمراتب المعقولة بالمسافات المحسوسة وبيان بعده تعظيم ورفعة قدره ومنزلته ولي اصل ان الاصل في اسم الاشارة ان يقصد به اكمل التمييز او بيان الحال ثم انه قد يقتصر على ان يقصد به اكمل تمييز للمسند اليه ليتضح عند السامع غاية الاتضاح وهذا امر مقصود في نفسه كقوله هذا ابو الصقر وقد يتبعه دفع تطرق الاشتباه في المسند اليه كقوله هذا ام بوطر برقته وذا اسيح وقد يقصد به اكمل التمييز ويتوصل بهذا القصد الى قصد معنى آخر يناسبه كاظهار كمال عناية المتكلم بتمييز المسند اليه لاختصاصه بنوع من القدر والاعتبار عند المتكلم كما في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون والاشك ان كمال عناية المتكلم بتمييز المسند اليه واظهاره لكمال تلك العناية معنى يناسب اكمل التمييز والقصد اليه فان قيل اكمل التمييز كيف يصح ان يجعل اصلا والكمال فرع عليه اجيب بان الاكملية لا يكون اصلا للكمال اذ كانا مضافين الى شيء واحد وهيها الاكملية صفة للتمييز والكمال للعناية المتعلقة بتمييز المسند اليه ويصح ان يقال قصد باكمل تمييز المسند اليه اظهار كمال عنايته بتمييزه كما لا يخفى وكذا يقصد تارة بلفظ هذا

وهو ان يقصد بذلك كمال التمييز او بيان حاله

وهو نظير ما تقدم من قوله ويتفرع على هذا فانه معطوف على مقدر مدلول عليه بقوله او ان يتوصل اي يتحصل الايماء ثم يتفرع على هذا

٧٢

فانه اذا اطلق ما يدل على قرب المكان فهم منه مدلوله الوضعي ثم يراد ويصرف صارف عن ارادته فيتعين ان المراد قرب المرتبة لعلاقة المشابهة

[illegible] كان المسند [illegible] المكاني الى صغارته ودنو مرتبته تشبيها
للمراتب المعقولة بالمسافات الحسية وما لم يمكن ارادة المشبه به مع المشبه لاستحالة الجمع بين الحقيقة
والمجاز يجوز ان يراد بهذا معنى التحقير والقرب المكاني معا فلا وجه في كونه مقصودا دنو المرتبة متفرعا
على دلالته على دنو المسـ[illegible] دنو المرتبة لو دنو المسافة الصحيحة لا لارادة المشبه بخلاف كمال التمييز
وكمال العناية بالتمييز فانهما يجتمعان في القصد مع المناسبة كما عرفت من قوله وقد يقصد به كمل
التمييز ويتوسل بهذا القصد الى قصد معنى آخر مناسب له آخره قوله كما قالت عائشة رضي الله عنها تنظير
نظر الى ان الكلام فيما اذا يقصد ببيان قرب المسند اليه تحقيره وان اسم الاشارة في كلامها صفة
مجرور لا مسند اليه او تمثيل نظرا الى ان الاعتبار المتفرع على قصد بيان حال المشار اليه هو قصد تحقير
المشار اليه بقربه سواء كان مسندا اليه او غيره وقولها يا عجبا روي على وجهين منونا على ان يكون مفعولا
مطلقا حذف ناصبه كما حذف المنادى وتقدير الكلام يا قوم اعجبوا عجبا وغير منون ايضا على ان
يكون الالف بدلا من ياء الاضافة كانها قالت يا عجبي احضر فهذا اوانك وسبب تعجبها عبد الله
بن عمر وانه افتى بوجوب نقض الضفاير على النساء عند الاغتسال من الجنابة ارادت ان
هذا الامر يخفى اعلم به منه فكيف خفي لغيرها ومثلا فيما حكى الله تعالى عن الكفار من قولهم ماذا اراد
الله بهذا مثلا تحقير او حال كما يقولون ذلك لما سمعوا ان الله تعالى يضرب المثل بالذباب والعنكبوت
والبعوض وكان قصدهم ومعاندتهم الانكار ان يكون هذا من كلام الله تعالى لكونه مستحقرا اجزاء
بحيث لا يليق ان يقع في كلام متكلم عظيم الشان وقد اخطأوا لان الحكمة في ايراد المثل
توضيح حال الممثل له وربما يكون ذلك التوضيح لا يتم الا بالمحقرات فيكون التمثيل بها عين الحكمة
والصواب ولذلك قال تعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها قوله وفي
موضع آخر اهذا الذي جملة اسمية قدم فيها الخبر وعلى الاسلوب لانه تمثيل ومنه وما هذه
الحيوة الدنيا الا لهو ولعب كما يحكيه الغافل عن امراته بقوله وقد تحرها بيمينها البعل هذا
بالمرح المتقاعس فصل الاية عما قبلها مع انها من امثلة تحقير المسند اليه بالقرب اما لان
دلالة ما قبلها على التحقير اظهر من دلالة هذه الاية عليه فاحتمال ان يكون اسم الاشارة فيها لمجرد
بيان قرب الحيوة بلا تحقير واما لان المشار اليه فيها صغير في نفسه لان الحيوة الدنيا قليلة فانية

مثوبة

مثوبة بكدورات منغصة فهي في نفسها مستحقرة بخلاف عبادته والمثل بها ذكر والرسول وقوله
وكما يحكيه الغافل ايضا تنظير وعطف على قوله كما يحكيه عز وعلا وايراد الامثلة بينهما تفنن وقوله
قوله وقد تحرها جملة حالية بتقدير قد وهذا خبر بعلي والاستفهام فيه للانكار والاستخفاف
والاستنكاف عن فعل زوجها وضجرته بسبب بهذا البعل لابه المرح والطحن والمتقاعس صفة هذا
وبالمرح متعلق بمحذوف يفسره المتقاعس لا به لان اللام فيه موصول فلا يتقدم عليه ما في حيز صلته
الا ان يجوز هذا بناء على التوسع في الظروف والتقدير ابعلي هذا المتقاعس بالمرح والبا للتعدية
وقيل بالمرح حال اي اشير اليه حال كونه ملتبسا بالمرح وادارتها والتقاعس خروج الصدر ودخول
الظهر وهو ضد الحدب والهيئة المعهودة حال ادارة المرح التحدب فلا يتحقق فيه هيئة التقاعس
الا بالتكلف واظهار ما ليس فيه فلذلك قالت المتقاعس دون الاقعس فهو وصف لزوجها بالتجلد
والقوة في ادارة المرح فان ادارة المرح تقتضي ان يتحدب كدبير ويخرج ظهره فمن اخرج
صدره وادخل ظهره في تلك الحال يكون في غاية القوة والقدرة لعدم التفاته الى ثقلة
المرح وما في ملابستها من التعب الا انها عابت زوجها بالتقاعس لكونه متضمنا لعيبين عجزه
في نفسه واظهار ما ليس فيه وببعده تعظيما كما تقول في مقام التعظيم ذلك الفاضل وأولئك
الفحول وكقوله عز وعلا الم ذلك الكتاب ذهابا الى بعده درجة وقولها فيما يحكيه عز وعلا قالت
فذلكن الذي لمتنني فيه لم تقل فهذا وهو يوسف حاضر رفعا لمنزلته في الحسن واستحقاقا ان يحب ويفتتن به وتمهيدا
للعذر ومن التبعيد لقصد التعظيم قوله تعالى وتلك الجنة التي اورثتموها او ضلال تحقيرا كما تقول ذلك
اللعين او ما سوى ذلك كحالة الحاضر في هذا الشكل ولطائف هذا الفصل لا تكاد تنضبط قوله وببعده
عطف على قوله قربه في قوله او ان يقصد بقربه تحقيره وذكر المصنف من الوجوه الراجعة الى بيان
القرب والبعد ثلثة اوجه الاول ان يقصد بقربه تحقيره وانحطاط رتبته تشبيها لدنو المرتبة بدنو
المسافة والثاني ان يقصد ببعده تعظيمه وعلو رتبته تنزيلا لعلو مرتبته ورفعة محله منزلة بعده
في المسافة والثالث ان يقصد ببعده خلاف تعظيمه اعني تحقيره واهانته على معنى انه بعيد في الغاية
عن ساحة عز الحضور والقرب قوله او ما سوى ذلك عطف على قوله ان لا يكون لك او لسامع في ذلك
اشارة الى ما ذكر من الامور الداعية الى ايراد اسم الاشارة وما يتفرع عليها وجعل عطفا عليه ليناول

لامور الداعية الى ابراد المسند اليه اسم اشارة والامور المتفرعة على تلك الامور الداعية الكتاب للتعجيم
في آيات الحالة ولو جعل عطفا على قوله او خلاف تعظيم لاختص بالامور المتفرعة على البعد ولو عطف على كمال
العناية بتميزه وما بعده من المتفرعات لاختص بما يتفرع على الامور السابقة قوله في هذا اشكال اشارة
الى تلك الامور الداعية والمتفرعة وهذا الفصل اشارة الى كون فصل كون المسند اليه اسم اشارة ومن
جملة اللطايف الداعية ان تورد اسم الاشارة للتنبيه على ان المشار اليه انما يستحق ما ذكر بعده لاجل
الصفات السابقة كقوله تعالى اولئك على هدى اي اولئك الموصوفون بتلك الصفات على هدى فيكون من ترتب
الحكم على الوصف المناسب فيفهم العلية وكقول الشاعر فذلك ان يهلك فحسنى ثناؤه فان الشاعر عدد
اولا صفات فاضلة ثم قال فذلك اشارة الى الموصوف بتلك الصفات ولو اورد الضمير فيهما كما هو مقتضى
الظاهر لم يكن فيه دلالة على اعتبار الصفات لرجوعه الى الذات المذكورة بخلاف اسم الاشارة فان المذكور
اي جعل بمنزلة المحسوس المشاهد لاجل تميزه بتلك الصفات واما الحالة التي تقتضي التعريف باللام
فهي متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة كقولك الماء مبدأ الكل حي قال تعالى من قائل وجعلنا من الماء كل
شيء حي اي جعلنا مبدأ كل شيء حي هذا الجنس الذي هو جنس الماء لما في الروايات انه تعالى خلق
الملائكة من ريح خلقها من الماء والجن من نار خلقها منه وآدم من تراب خلقه منه وكقولك الرجال
افضل من المرأة والدينار خير من الدرهم والكل اعظم من الجزء ونعم الرجل وبئس الرجل قوله
متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة اي مع الاشارة اي حضورها في ذهن السامع فان معنى تعريف اللام هو
الاشارة الى الحاضر في ذهن السامع من حيث حضوره والمصنف جعل المشار اليه بالتعريف اللامي
ثلثة اقسام فقال اي متى اريد بالمشار اليه نفس الحقيقة او العموم والاستغراق او كان المسند اليه حصة
معهودة من الحقيقة وخص المعرف باللام الجنسية بما اريد به نفس الحقيقة وجعله مقابلا لما اريد به عموم
الافراد وشمولها او الحصة المعينة منها كما هو الظاهر من عبارات القوم وتحقيق الكلام في هذا المقام
ان وضع اللام للتعريف لا غير ومعناه الاشارة والتعيين والاشارة اما الى نفس الماهية من غير ان
يكون في ضمن الوجود كما في قولك الانسان حيوان ناطق والرجل خير من المرأة وقد تسمى لام الطبيعة
او باعتبار الوجود وح اما ان يكون مع قرينة البعضية كما في قولك ادخل السوق واشتر اللحم اي وقد
يخص باسم المعهود الذهني فيراد بدونها فيحمل على العموم حذرا عن الترجيح بلا مرجح وتسمى لام الاستغراق

بل ربما

بل ربما تكون مع قرينة العموم كالاستغراق كما مثلا كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين
آمنوا او مع الى حصة معينة من الحقيقة فردا او فردين او اكثر كما اذا قيل لك جاني رجل او رجلان
او رجال فتقول اكرم الرجل او الرجلين او الرجال ويسمى تعريف العهد فمعنى هذا اللام اما تعريف
العهد او تعريف الجنس فقد يراد به نفس المسمى وقد يراد به جميع الافراد وقد يراد به بعضها ومنه
جعل الاستغراق مقابلا للجنس والعهد جريا على ظاهر كلام بعض ائمة النحو والاصول ثم اشار الى التحقيق
الحق وصنفه في بحث تعريف المسند وادرج المعهود الذهني اعني البعض الغير المعين من الجنس
في تعريف الحقيقة بدليل انه عد منه ما هو باعتبار الوجود البتة مثل آتيناهم الكتاب واشتر
اللحم ونحو ذلك لا في تعريف العهد على ما توهم قوله متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة ربما توهم
ان المراد بها الماهية من حيث هي من غير اعتبار الوجود لكن لا خفاء في ان مثل آتيناهم الكتاب
واشتر اللحم انما هو للحقيقة باعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد فلهذا اشار الى ان المراد هي
على انهم يقولون ان الحقيقة هي الماهية باعتبار التحقق وهي اخص ولهذا يقال ان للموجودات
حقايق وللمفهومات والمعدومات مفهومات لا حقايق والجنس ما يشتمل الكثير على ما هو معنى الكلي
الطبيعي سواء كان جنسا باصطلاح المنطق او نوعا او غير ذلك كالرجل والمرأة وكالماء والانسان
بتمامه معنى التعريف ان يقال متى اريد الاشارة الى نفس حقيقة المسند اليه بزيادة لفظ الاشارة
التي هي معنى التعريف وحقيقته وقوله تعالى عز من قائل وجعلنا من الماء كل شيء حي استشهاد
بطريق الاستيناف على صدق قوله الماء مبدأ الكل حي مع انه مثال لتعريف الحقيقة باللام في غير باب
المسند اليه وقوله لما في الروايات استيناف آخر جيء به جوابا لما يقال كيف يصدق ان الماء
مبدأ الكل حي وان يؤول الآية بهذا المعنى مع انه قد ثبت ان الملائكة خلقت من ريح وآدم من
تراب والجن من مارج من نار وتقرير الجواب ان ذلك لا ينافي ما ذكرناه من ان اصل الاركان
المذكورة خلقت من الماء على ما يحكى انه ورد في بعض الكتب السماوية ان اول ما خلق
الله تعالى جوهرة فنظر اليها بنظر الهيبة فذابت من هيبته تعالى فصارت ماء ثم خلقت بقية الاشياء
منها فلا يخفى ان الوجه التوفيق بينهما رجع الى ذكر الامثلة واللام في الرجل والمرأة والدرهم
والدينار لتعريف الجنس الحقيقة الا ان الرجل والدينار من باب المسند اليه دون المرأة والدرهم

[illegible] جنس الرجل من حيث هو افضل من جنس المرأة من حيث هي لا ينافي ان يكون فرد من افراد
المرأة بحسب خصوصيتها افضل من خصوصية فرد من افراد جنس الرجل لجواز ان يكون احد الجنسين
من حيث هو مفضولا بالنسبة الى الجنس الآخر من حيث هو ويكون فرد الجنس المفضول بحسب ما فيه
من الخصوصية المختصة به افضل بالنسبة الى فرد من افراد الجنس الفاضل بما فيه من العوارض الدنية
والاضافات الردية الآتية ايراد قوله الكل اعظم من الجزء من امثلة تعريف الجنس محل بحث اذ لا
يصح ان يقال جنس الكل اعظم من جنس الجزء كما لا يصح ان يقال جميع افراد الكل اعظم من جميع افراد
الكل اعظم من جميع افراد الجزء لان كل واحد من هذين الجنسين يتناول افرادا متفقة في الحجم
والكمية فرب جزء لشيء يكون اكبر من كل شيء آخر فلا يصح قصد الاستغراق في الكل والجزء معا كما لا يصح
قصد الجنس فيهما ايضا بل الظاهر ان يقصد بتعريف الكل الاستغراق وتكون اللام في الجزء عوضا عن
المضاف اليه كما ذهب اليه الكوفيون او تكون مغنية غناء الاضافة في الاشارة الى المعهود كما ذهب
اليه المحققون ويكون المعنى كل واحد من افراد الكل اعظم من جزئه ويجوز ان يجعل اللام في الكل للاشارة
الى الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد منه لا بعينه وتكون في الجزء عوضا عن المضاف اليه فيكون المعنى
ان فردا من افراد الكل اعظم من جزئه الا ان تخصيص هذا الحكم بفرد من افراد الكل لا طائل فيه وان
كان حكما صحيحا في نفسه وقوله ونعم الرجل وبئس الرجل من امثلة تعريف الجنس حيث لا يراد به العهد
دون واحد اذ لو اريد به ذلك وكان اللام فيه للعهد جاز ان يقع عليه اسم الجنس المعرف باللام من
المعارف نحو قولك نعم انت او نعم هذا او لكنه لم يجوزه احد فتعين ان يكون اللام فيه لتعريف
الجنس والمقصود من الكلام المبالغة في المدح او الذم فان الكلام يدل على ان الممدوح او المذموم
قد حصل له تمام الكمال او النقصان ما حصل لجميع آحاد الجنس كأنه يدعي ان جنس الرجل هاهنا بهيئته
الى جهة ليس سوى المنسوبة الى هذا الجنس هو ذلك المخصوص وقد يقال المراد بالجنس من حيث
وجوده في ضمن فرد لا بعينه ومن تعريف الجنس قوله والخل كالماء يبدي لي ضمائره مع الصفاء
ويخفيها مع الكدر وقوله الناس ارض بكل ارض وانت من فوقهم سماء وقوله عز من قائل اولئك
الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة وقرب المسافة اذا تاملت بان ان يعرف الاسم هنا
التعريف ويبين ان يترك غير موصوف به يعامل معرفة كثيرا معاملته غير المعرف فقال ولقد امر على

اللئيم

اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني خرف اللئيم والمعنى ولقد امر على لئيم من اللئام مخوف
اللئيم والمعنى ولقد امر على لئيم من اللئام ولذلك يقدر يسبني وصفا لا حالا واوله في القرآن نظيره
قوله ومن تعريف الجنس قيل فصل على قبل لاحتمال الاستغراق في هذه الامثلة الآتية حمل الخل وهو الخليل
على العموم بعيد جدا وكذا حمل الناس عليه اذ لا مساغ للعموم في الماء والصفاء والكدر والمعنى جنس الخل
كجنس الماء وبين وجه الشبه بقوله يبدي لي ضمائره الا انه من قبيل الاستخدام لان صريح الخل محمول على الجنس
وضمير يبدي للمنزلات الابداء انما هو حكم الافراد لا الجنس من حيث هو والمعنى يبدي لي ضمائر اي ضمير
كل فرد من جنس الخل بصاحبه والمعنى الاول ظاهر بقرينة قوله لي واما المعنى الثاني فهو مستفاد
من ان خصوصية المتكلم لا مدخل له في ابداء الخليل ضميره فينبغي ان يكون الحكم عاما وقيل ان ما في
هذه الامثلة الى ان المعرف باللام انواع مختلفة صفة كالخل واسم الجنس كالماء واسم الجمع كالناس
واسم الصفة كالكتاب الذي هو اسم للمكتوب المنزل ومصدر كالحكم والنبوة والبيت الاول
لابي العلاء وقبله لا تطويا السر عني يوم نائبة فان ذلك ذنب غير مغتفر والبيت الاول مشتمل
على اربعة امثلة للمعرف باللام الخل والماء والصفاء والكدر والاول معنى ... الخل من باب المشبه
بخلاف الثلاثة الباقية وقوله الناس ارض اي هذا الجنس كالارض في انحطاط المرتبة وسفالة الدرجة
والتذلل والانقياد لمن اراد ان يتصرف فيها وفي اي انهم سكنوا في اي ناحية حيث تمكنوا وانت ممن في
بمنزلة السماء بالنسبة الى الارض في رفعة المرتبة وكونها مبدأ ... فان نسبة السماء الى الارض
نسبة الفاعل الى القابل واورد الآية الكريمة ... وان لم تكن الاسماء المعرفة باللام فيها
هي الكتاب والحكم والنبوة مسندا اليها من حيث كون اللام فيها لتعريف الجنس والمعنى اعطيناهم
الجنس المسمى بالكتاب المنزل من السماء والجنس المسمى بالحكم وبالنبوة وليس المعنى انا اعطيناهم
جميع افراد كل واحد من الاجناس المذكورة اذ ليس الامر كذلك ولا اعطيناهم فردا معينا من
افراد تلك الاجناس وقد حملت اللام فيها على الاستغراق ايضا بناء على ان اولئك اشارة الى الانبياء
وآبائهم وذرياتهم وقد اوتوا جميع الكتب والاحكام والنبوات على سبيل التوزيع قوله وقرب
المسافة تعليل مقدم لقوله يعامل متعلق به وقوله اذا تاملت ظرف للقرب نفسه الا انه في الحقيقة
ظرف القرب لان نفس القرب يظهر في زمان التأمل مع كونه حاصلا قبله وقوله بين ان يعرف بحيث

٧٥

ان يترك حال المسافة وقرب المسافة بينهما عبارة عن قلة التفاوت بينهما في قوله هذا التعريف
اشارة الى تعريف الجنس لفظة به في قوله يعني ان يترك على معرفة مستدركة لان المقصود ان يتركه الكلام
غير معرف بشيء من التعريفات لا ان يترك على معرف بهذا التعريف الجنسي وهذا اقرب الى ما هو بين المنكر
وبين المعرف بلام الجنس اذا اريد به الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه لاجل مرتبة
تقتضي ذلك كقولك حيث لا عهد اكلت الخبز وشربت الماء فان مؤدى هذا المعرف مؤدى المنكر و
هو الفرد المنتشر كما تقول اكلت خبزا وشربت ماء والفرق بين هذا المعرف وبين المنكر هو ان
في المعرف تشير الى كون ماهية ذلك الفرد معلومة وليس في المنكر هذه الاشارة فان قلت اذا اكلت
الخبز فكانك قلت اكلت فردا من هذه الماهية المعلومة للمخاطب وكذا اذا قلت اكلت خبزا
كان معناه اكلت فردا من هذه الماهية من غير اشارة الى معلوميتها وان كانت معلومة في نفس الامر
والتعريف بالجنس الملحوظ فيه هذا الاعتبار هو المسمى بتعريف العهد الذهني لان الفرد المبهم با
عتبار مطابقته للماهية المعلومة كالماهية صار معهودا اي معلوما فله عهدية بهذا الاعتبار فيسمى
معهودا ذهنيا وانما قلت ان هذا اقرب انما هو اذا اريد بالمعرف بلام الجنس الجنس باعتبار
وجوده في ضمن فرد لا بعينه لانه اذا قصد بالمعرف بلام الجنس الى الماهية من حيث هي كما في الاشياء
التي يراد تحديدها او اجراء الاحكام على ماهيتها ما يكون بين المعرف والمنكر بونا بعيدا لان
المراد بالمعرف الماهية من غير ان يلاحظ معها وجودها في ضمن شيء من افرادها وبالمنكر فرد منها
وهذا الفرق ظاهر في جميع المصادر الغير المنونة واما المصادر التي ليس فيها شائبة الوحدة
والفردية كرجعى وذكرى وبشرى فالفرق المذكور غير ظاهر فيها لانه يتحد مؤدى معرفها ومنكرها
وهو الماهية من حيث هي فان منكر هذه المصادر يدل على الماهية ايضا كمعرفها الا ان معرفها اشارة
الى حضور الماهية دون المنكر فكما يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة المنكر كما هو
المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر وكثيرا في قوله يعامل معرفه كثيرا معاملة غير المعرف اشارة
الى ان هذه المعاملة جائزة مع جواز المعاملة الاخرى فانه يجوز ايضا ان يجعل هذا المعرف مبتدأ
وذا حال كسائر المعارف وذلك لانه ان نظر الى معناه عومل معاملة المنكر وان نظر الى لفظه عومل معاملة
المعرف قوله على اللئيم يريد به ليس معينا اذ ليس فيه اثبات ملكية الحكم للمنكر والا الماهية من حيث

هي

هي بقرينة المرور لا الاستغراق لعدم امكان المرور على جميع افراد اللئيم متعين ارادة الجنس في
حيث وجوده في ضمن بعض الافراد والمعنى ولقد مررت على لئيم من اللئام بقرينة قوله فمضيت
ثمت قلت لا يعنيني اي لقصد الاستمرار التجددي وثمة بالماضي اتى للغة في ثم الا انها مخصوصة بعطف الجمل
قوله ولذلك اي ولكون المعنى على لئيم من اللئام يقدر يسبني وصفا لا حالا اذ ظاهر هذه العبارة
يوهم ان الجملة الواقعة بعد الاسم المعرف بلام العهد الذهني لا يقدر حالا وان ذلك الاسم المعرف لا يصلح
ان يقع ذا حال لكونه كالنكرة وليس كذلك لكونه معرفة قريبة من النكرة لا نكرة ولهذا يقع مبتدأ
بلا خلاف بل المراد ان كونه بمعنى لئيم من اللئام مصحح لكون الجملة الواقعة بعده صفة مع ان المعرفة
لا توصف بالنكرة لا انه مرجح للوصفية على الحالية فان جعلها صفة وان كان راجحا على الحالية الا
ان مرجحا ليس كون الاسم المعرف كالنكرة بل المرجح ان يكون مقتضى المقام معنى الوصفية دون
الحالية لان الحال يكون قيد العاملة فيكون المعنى على تقدير الحالية امر على اللئيم يسبني في حال المرور
وتقييد المرور به لا يلائم غرض الشاعر وهو التمدح بكون الوقار والاناة صفة راسخة له بل الملائم
لغرضه حملها على الوصفية ويكون المعنى على لئيم عادته الشتيمة يسبني فكانه قال امر دائما على
لئيم مواظب على سبي فلا التفت اليه واقول لا يعنيني اي لا يريدني بل يريد غيري على ان يكون
يعني من عناه يعنيه قصده واراده او لا يهمني الاشتغال به والانتقام منه على ان يكون من عناني
الامر اي اهمني وفي الحديث من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه اي لا يهمه قوله وله في القرآن غير
نظير اي وللمعرف الذي عومل معاملة المنكر غير نظير اي له نظائر كثيرة فالنظائر بمعنى الامثلة او
لقوله على اللئيم يسبني نظائر اي اشباه على ان النظير بمعنى الشبيه والمماثل كقوله تعالى كمثل الحمار
يحمل اسفارا فلولا ان الحمار عومل معاملة النكرة لما وصف بقوله يحمل اسفارا وقوله تعالى الا
المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة فان قوله لا يستطيعون صفة
للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان وانما جاز ذلك والجمل نكرات لان الموصوف
وان كان فيه حرف التعريف فليس بشيء بعينه وقوله تعالى غير المغضوب عليهم فانه صفة لقوله الذين
انعمت عليهم لانه لم يقصد به شيء بعينه كذا في الكشاف ومن هذا يعلم ان الموصول كالمعرف
باللام في هذه المعاملة فان الذين موصول وكذا اللام في المستضعفين وقد حكم بانه لم يقصد بها شيء بعينه

٧٦

او العموم والاستغراق كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات
وقوله والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وقوله ولا يفلح الساحر حيث اتى قوله او العموم
عطف على نفس الحقيقة اى او اريد بالمسند اليه المعرف باللام عموم الحقيقة لافرادها ولما كان العموم
قد يطلق على التناول على سبيل البدل كتناول النكرة لافراد حقيقة مدلولها على سبيل البدل زاده الشمول
والاستغراق عطف عليه الاستغراق تعيينا للمراد واختار المصنف ههنا اندراج العهد الذهني تحت
التعريف الجنسي ولم يجعله قسيما على حدة حيث حكم بقرب المسافة بين المنكر وبين المعرف بلام الجنس
اذا اريد به الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه بناء على قرينة يقتضي ذلك فانه عبر عن
المعرف بتعريف العهد الذهني بالاسم المعرف بهذا التعريف مشيرا باندراج التعريف الجنسي وانما لم يجعله قسيما
براسه لظهور اندراجه تحت التعريف الجنسي فان المراد بالمعرف باللام في نحو ادخل السوق انما هو نفس
الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول ونحوه ولم يجعل تعريف الاستغراق مندرجا تحت
التعريف الجنسي بل جعله مقابلا له حيث عطف قوله او العموم والاستغراق على قوله نفس الحقيقة
جريا على ما هو المشهور من كونه مقابلا له فانهم قالوا وضع اللام للتعريف لا غير ومعنى التعريف الاشارة
والتعيين والاشارة اما الى نفس الماهية من غير اعتبار ما صدقت هي عليه من الافراد كاللام الداخلة
على المعرف نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ مفرد موضوع لان التعريف للماهية لا للافراد
او الى الماهية باعتبار وجودها في الخارج وح اما ان يكون مع قرينة البعضية كما في الكلمة الخبر واما
بدونها فيحمل على العموم حذرا عن الترجيح بلا مرجح وتسمى لام الاستغراق واما الى حصة معينة من
الحقيقة فردا او فردين او اكثر وتسمى لام التعريف العهدي فعلم ان اللام اما لتعريف العهد او لتعريف
الجنس والجنس قد يراد به نفس المسمى وقد يراد به جميع الافراد وقد يراد به بعضها فالمصنف رحمه
جعل الاستغراق مقابلا للجنس والعهد جريا على ظاهر كلام بعض ائمة النحو والاصول ثم اشار
الى تحقيق الحق وحققه في بحث تعريف المسند وادرج العهد الذهني اعني البعض الغير المعين
من الجنس في تعريف الحقيقة بدليل انه عد منه ما هو باعتبار الوجود البتة مثل آتيناهم الكتاب
واقتصر على التمثيل ونحو ذلك لا في تعريف العهد كما توهم وحمل التعريف اللاحق في الامثلة الثلثة
على الاستغراق اما في قوله تعالى ان الانسان فلقرينة لفظية وهي ورود الاستثناء بعده فان

مستثنا

٧٧

مستثنا لبعض افراد الانسان عنه بقوله الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات يدل على ان المراد
بالمستثنى منه جميع الافراد ليدخل المستثنى في المستثنى منه ويكون الاستثناء من الجنس ويكون الحكم
لكل افراد الانسان في خسر الا الذين آمنوا واما في المثالين الاخيرين فلقرينة عقلية وهي صحة
الاستثناء فانه يصح ان يستثنى ... فيدل على عموم اللفظ لكل سارق وسارقة ولكل ساحر
في اى مكان كان فالمعنى كل واحد من افراد السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما واخرج بعض
من رقبتين من هذا الكلام العام كمن سرق ما دون النصاب الذي يجب به القطع واخراجه انما علم بدليل
آخر والا فهذه الآية من حيث مفهومه تدل على قطع كل سارق وكذا قوله تعالى ولا يفلح الساحر حيث اتى
فان عدم الفلاح شامل لكل ساحر في اى مكان كان فان قلت المثالان الاخيران ليسا من قبيل
تعريف المسند اليه باللام فضلا عن ان يكون ذلك التعريف للاستغراق لان اللام في السارق والساحر
اسم موصول لا حرف تعريف وعموم الحكم لكل سارق وساحر لتحقق علة الحكم في كل واحد منهما اى السرقة
والسحر اجيب اولا بانا لا نسلم ان اللام في المشتقات موصول بل هي حرف تعريف كما في اسماء الاجناس
كما ذهب اليه المازني ولا نسلم ايضا ان السارق والساحر من قبيل المشتقات بناء على انهما صارا
في عداد الاسماء فاللام فيهما حرف تعريف وثانيا فانا وان سلمنا كون اللام فيهما موصولا لكن لا نسلم
ان ذلك يستلزم ان لا يكون للمثالين المذكورين تعلق بما نحن فيه غايته ان لا يكون [illegible] الا بطريق النظير
فان قولنا الذي والتي ومتصرفاتهما ايضا في حكم المعرف باللام فيقصد بها تارة نفس الحقيقة واخرى فرد
منها لا بعينه واخرى العموم او العهد كما في المعرف باللام فيحمل في المثالين المذكورين على العموم بقرينة
صحة الاستثناء اى يراد وقولك عموم الحكم مستفاد من تحقق العلة في كل فرد قلنا صحة الاستثناء اى ... يراد
تدل على العموم مع قطع النظر عن تحقق العلة في كل فرد فصح كون تعريف الموصول نظير التعريف اللاحق
في كونه للاستغراق لا يقال اذا كان الساحر [illegible] وقد وقع في حيز النفي وجب ان يقصد به نفي العموم
لا عموم النفي كما [illegible] اصله لما اجيب عنه بان ذلك ليس كليا
الا يرى ان عموم قوله تعالى لا يحب [illegible] والسر في ذلك اى في ان هذا الحكم ليس كليا بل
يقصد نفي العموم تارة وعموم النفي اخرى انه ان اعتبر قيد العموم في الكلام اولا ثم دخل النفي عليه
ثانيا كان النفي واردا على هذا المقيد نافيا لقيده اعني عمومه وان عكس كان القيد واردا على المنفي

وليس المعنى ان صنف الانسان في
خسر الا الذين آمنوا لان المستثنى
يجب ان يكون داخلا في المستثنى منه
وهيهنا الامر بالعكس لدخول الحقيقة في
الافراد لا يجب دخول فرد من الحقيقة مع
المخصصات

التوصيف
على
نفيا مقيدا
بالا فنافيه والثاني
النفي فيكون الاول نفي القيد
تارة نفي القيد واخرى نفي المقيد
... العموم فقصد
وعلى هذا القياس ... النفي

مفيد العموم بنفسه والتعويل في تعيين احد الامرين على القراين اوكان المسند اليه حصة
معهودة من الحقيقة كما اذا قال لك قائل جاني رجل من قبيلة كذا او رجلان او رجال فتقول له الرجل الذي
جائني عرفا والرجلان اللذان جاءك والرجال الذين جاوك وفي التنزيل وابعث في المداين حاشرين
يأتوك بكل سحار عليم فجمع السحرة وفي موضع آخر كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول
وتقرير ما ذكرنا من افادة اللام الاستغراق او العهد يذكر في الفن الثالث ان شاء الله تعالى قوله او
كان المسند اليه عطف على قوله اريد في قوله واما الحالة التي تقتضي تعريف المسند اليه باللام متى اريد بالمسند اليه
نفس الحقيقة وانما لم يقل او حصة معهودة ليكون عطفا على قوله نفس الحقيقة او العموم اشعارا بان
تعريف العهد قسم مستقل من التعريف مقابل لتعريف الجنس ليس كالاستغراق متولدا من التعريف الجنسي
وذلك لان تعريف الجنس وان كان داخلا في العهد المطلق كما سيحقق الآن معهودية الفرد المعين
والافراد المعينة ليست راجعة الى معهودية الماهية بل هما معهوديتان متغايرتان واما الاستغراق
والعهد الذهني فمندرجان في تعريف الجنس معهودية الماهية كما ستعرفه قوله كما اذا قال لك قائل فيه
تنبيه على ان الحصة المعهودة ... الحقيقة قد تكون فردا او ... حيث قال القائل رجلا او
رجلان او رجال وكان كل واحد ... معهودية الشيء قد يكون باعتبار كونه
مذكورا في الكلام تخصيصا وقوله فجمع السحرة اشارة الى جميع المذكورين اعني كل سحار عليم والى
ان هذا الجميع حصة معهودة من حقيقة الساحر لان الساحر يتناول السحار العليم وغيره فيكون
جميع السحار العليم بعض افرادات او حصة منه وليس في السحرة المعهودة استغراق افراد حقيقة
الساحر حيث لم يدخل فيها غير السحار العليم من افراد حقيقة الساحر فقط فما ذكره الشيخ النحرير
من ان المقصود منه التنبيه بالمثال الثاني على ان المعهود قد يكون عاما مستغرقا لا كما يتوهم من ظاهر
تقابلهما انهما متنافيان وليس اللام في السحرة اسما موصولا فان اللام الداخلة على الصفة
لا يلزم ان يكون اسما موصولا البتة وانما ذكر فيما قصد به معنى الحدوث كما صرح غيره فهو حرف تعريف
ولئن سلم انه اسم موصول فقد مر ان الموصول مطلقا في حكم المعرف باللام قوله فعصى فرعون
الرسول بينه بايراده على ان التعريف باللام لا يختص بالمسند اليه وكثيرا ما يورد الامثلة من غير الباب
الذي هو فيه تنبيها على عدم الاختصاص فتفطن لكن بغفلة للحالة الجارية في غير هذا الباب فعليك

٥١

ان تحفظ هذا الكلام فانه انفعك في مواضع شتى ويغنيك عن التكلف في رد ما في الباب قوله
وتقرير ما ذكرنا من افادة اللام الاستغراق او العهد يذكر في الفن الثالث لم يذكر افادتها تعريف الحقيقة
هاهنا مع انه ذكرها في ذلك الفن فانه ذكر هناك ان القول بافادة اللام لتعريف الحقيقة والاستغراق مشكل
في تحقيق كيفية افادتها اياها بان اللام موضوعة للعهد مطلقا بحيث يندرج فيه الجنس ايضا فانه قد يكون
معهودا مختصا او تقديرا كما فصله هناك فقد تعرض في الفن الثالث لتقرير افادة اللام الامور الثلاثة فكان
الاولى ان يصرح هاهنا بالثالث ايضا واما الحالة التي تقتضي التعريف بالاضافة فهي متى لم يكن للمتكلم
الى احضاره في ذهن السامع طريق سواها اصلا كقولك غلام زيد اذا لم يكن عندك منه شيء سواه او عنده
سامعك او طريق سواها اخصر والمقام مقام اختصار كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد جنيب وجثماني
بمكة موثق قوله الى احضاره اي احضار المسند اليه بعينه والجار اعني كلمة الى ظرف لغو متعلق بالجمع
المستفاد من قوله طريق فانه للايصال على طريقة قوله عيني لمسعد اي جري فلا حاجة الى جعله حالا كما ذهب
اليه الشيخ النحرير وقوله اصلا اخص مؤكد لانتفاء الطريق او حال ... طريق كانه قيل حتى انتفى طريق
سواها انتفاء كلية او انتفى ... وثانيا ... بالكلية قوله اذا لم يكن عندك منه اي من الغلام
شيء من طرق التعبير عنه سواه اي سوى ان يقال ... غلام زيد ... يكن عند سامعك منه شيء سواه قوله
الحالة المقتضية لتعريف المسند اليه بالاضافة تحقق متى لم يكن للمتكلم طريق الى احضار المسند اليه في
ذهن السامع اصلا محل بحث لان كل موضع يكون الاضافة فيه طريقا الى احضار المسند اليه في ذهن السامع
يكون التعبير بالاسم الموصول ايضا طريقا الى احضاره فيه لان النسبة الاضافية بحيث انه تكون معلومة
للسامع على الاشتراك انها تصلح ان تجعل صلة بادنى تصرف لا يشتبه على ذي مسكة فيقال الذي هو غلام
زيد فان قلت نعم ان ايراد الموصول يكون طريقا لاحضار المسند اليه في كل موضع يكون الاضافة طريقا
اليه لان طريق الاضافة اخصر قلنا فحينئذ يكون معنى الوجه الاول انها تتحقق متى كانت الاضافة اخصر
طريق الى احضار المسند اليه بعينه ويكون قوله او طريق سواها اخصر تكرارا بلا طائل فلذلك ترك صاحب
الايضاح الوجه الاول واقتصر في الوجه الثاني قوله او طريق سواها اخصر عطف على قوله
طريق سواها اصلا اي لم يكن عند المتكلم طريق غير الاضافة اخصر من الاضافة فيفهم منه عرفا ان
الاضافة اخصر الطرق الحاصلة عنده في احضاره بعينه فانه اذا قيل ليس في البلد اعلم

من زيد

بنهام منه عرفا ان زيدا اعلم اهل البلد بخلاف ما اذا قيل ليس في البلد اعلم الا زيد فانه نص
نص صريح فاني ان زيدا اعلم اهل البلد ولكن ان يجعل سواها استثناء من قوله طريق اخصر فيرد
على ان الاضافة اخصر الطرق لان تقدير الكلام حينئذ يكون ما ... واذا لم يكن للمتكلم طريق
اخصر سوى الاضافة فيكون الاضافة اخصر الطرق فحينئذ حق قوله سواها ان يتاخر عن الصفة الا انه توسط
بين الصفة والموصوف تنبيها قوله هواي مصدر بمعنى اسم المفعول اي مهويي ومحبوبي عرفه بالاضافة
اي نفسه لكونها اخصر طرق التعريف فانه اخصر من ان يقال الذي اهواه واليماني من حمل يمانه بمعنى يمني فانه
فالنسبة الى اليمن يمني لكن حذف احدى يائي النسبة وعوض عنها الالف المتوسطة قوله مصعد
اي مبعد ذاهب من يصعد في الارض اذا ابعد فيها وجنيب فعيل بمعنى المفعول اي مجنوب وهو الذي يجره الشخص و
تعود في نفسه كنعل تابع منقاد جنيب قوله وجثماني اي جسدي وبدني وموثق اي مقيد من او نغه
في الوثاق اذا اشتد لكانه قال روحي راحلة مع الركب القاصدين نحو اليمن وجسمي مقيد بمكة اوقوله
في اضافته حصول مطلوب آخر مثل ان تغني عن التفصيل المتعذر او الاولى تركه لجهة من الجهات
كقوله بنو مطر يوم اللقاء كانهم اسود لها في غيل خفان اشبل وقوله اولا وجعنه حوت جبرا
بنيهم قبرا ابن مارية الكريم المفضل وقوله قومي هم قتلوا اميم اخي فاذا رميت يصيبني سهمي
وقوله قبائلنا سبع وانتم ثمانية وللسبع خير من ثلاث والثر قوله اولان في اضافته عطف على
معنى قوله فهو متى لم يكن للمتكلم اولان مع طريق سواها الى احضاره في ذهن السامع فانه قد مر ان
بيانه طريق الى انه وان لم يكن صريحا في بيانه تعين الحالة الا انه يعلم بذكر طرفها ان خصوصية الحالة
هي خصوصية ما اضيف اليه الظرف فكانه قيل تعريف المسند اليه بالاضافة اما لانتفاء طريق سواها
الى احضاره او لكونها اخصر الطرق اليه اولان في اضافته حصول مطلوب آخر سوى الاختصار و
العطف بحسب المعنى كثير في كلام الادباء وقد يقال انه معطوف على قوله حتى لم يكن عطف ظرف على ظرف
اي الحالة المقتضية لتعريفه بالاضافة حاصلة متى لم يكن الى احضاره طريق سواها اصلا او متى لم يكن
الى احضاره طريق اخصر منها او حاصلة حتى اختار المتكلم الاضافة حصول مقصود آخر وفيه انه مبني
على التقدير من غير ضرورة ويقال ايضا ان نفس الجار والمجرور معطوف على الظرف السابق للمناسبة
بينهما في الظرفية كانه قيل الحالة المقتضية للاضافة حاصلة متى لم يكن طريق او حاصلة لان في اضافته فته

فيه

وفيه ان اللام ظاهرة في الدلالة على العلة لا حاصلة فلا يلايم عطفه على الظرفان لانه يصير المعنى
الحالة حاصلة في زمان كذا او حاصلة للمغايرة الغلانية وانه ركيك وفي جعله معطوفا بحسب المعنى مندوحة
عنه وقوله مثل ان تغني منصوب على انه بدل من حصول او حال من مطلوب آخر ويجوز جره على انه صفة قوله
او الاولى عطف على المتعذر وقوله تركه فاعل له فيلزم اعمال اسم التفضيل في الفاعل الظاهر من غير تحقق
الشرايط المعتبرة في مسئلة الكحل فيكون شاذا ويجوز ان يكون الاولى مبتدأ خبره تركه ويكون الجملة الاسمية
معطوفة على صلة اللام في المتعذر ميلا الى المعنى كانه قال عن التفصيل الذي تعذر او عن التفصيل
الذي الاولى تركه فيلزم جعل الاسمية صلة اللام على وجه التبعية والعطف وقد يحتمل في التبع
ما لا يحتمل في الاصل وهو وقوع الاسمية صلة اللام اصلا قوله لجهة من الجهات علة لتعذر التفصيل و
كون تركه اولى وتلك الجهة كضيق المقام لعدم التوصية على التفصيل واداء التفصيل الى ملال ان مع
وكتنبيهي ... على التفصيل على اللسان او على الكلام انه على السمع وصلاحية التقطير والتحاشي
التصريح بنسبة الفعل القبيح الى صريح اسمائهم واقتضاء التفصيل تقديم بعض على بعض في
الذكر فيورث عداوة او اذى خاطر قوله بنو مطر اوثر فيه طريق الاضافة لاغنائها عن التفصيل
المتعذر في المسند اليه فانه متعذر عادة لان المراد بهم افراد القبيلة جميعا الا ولا الحصر والعدو دونه
ومطر اسم شخص هو جد على القبيلة واللقاء لقاء العدو للمحاربة والغيل بكسر العين ماوى الاسود
وخفان علم موضع هو مأوى للامور العظام والاشبل جمع شبل وهو ولد الاسد والاسد اذا كان ذا شبل
كان اشد في اضرار من يقابله يوم اللقاء معمول المعنى التشبيه المستفاد من كانهم وقوله في غيل متعلق
بالظرف اعني لها وشبل فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف قوله اولا وجعنه اوثر فيه طريق الا ضافة
لاغنائها عن التفصيل الذي كان تركه اولى اذ المراد بهم اشخاص معدودون هم ملوك غسان بناحية
الشام وتفصيلهم يقتضي تقديم بعضهم على بعضهم في الذكر قوله الكريم بالجر صفة للابن والمفضل
ذو الافضال وهو الانعام والمعنى انهم لم ينتقلوا عن منازعهم محافظة لرسوم الدولة الموروثة
من آبائهم الكرام ولم ينتجعوا الكلاء بالاحياء ومارية اسم ام جفنة قوله قومي اوثر فيه طريق
الاضافة لاغنائها عن التصريح باسماء قتلة رهطه من الاقارب ولم يفصلها لانه يورث تأكيد
العداوة واميم مرخم اميمة اسم امرأة كانت تلومه على ترك الانتقام فرجع لا عنها بان الانتقام

٧٩

منهم بعود مضمومة اليه لان هذا الرجل بعشيرته وكثرة قبائلها سبعة بفصل القبائل السبع مع انه غير متعذر
بل امر طريق الاضافة لانه قصد بيان كثرة قبائله سيما فاق عددهن بلغ سبعا فلو فصل تلك القبائل بذكر
اسمائها صريحا ثم اخبر بانها سبع لصار هذا الاخبار لغوا بخلاف ما اذا عرفها بطريق الاضافة فقال قبائلنا
ثم اخبر عنها بانها سبع فان الاخبار حينئذ يكون مفيدا وايضا قد يستحسن التقديم بعض اسامي
القبائل لكلب او [illegible] فيحترز عنه في مقام الافتخار قال اولا ثلاثة نظرا الى تاويل القبائل بالاحياء
ثم عاد الى التانيث فقال ثلاث على الاصل   او مثل ان يتضمن اعتبار لطيفة مجازيا كقوله اذا
كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها في القرائب وقوله اذا قال قد زاد قال بالله فلتغنه
لتغني عني ذا انائك اجمعا   قوله او مثل عطف على قوله مثل ان تغني عن التفصيل المتعذر وتقدير الكلام
اولان في اضافته حصول مطلوب آخر مثل ان تغني عن التفصيل او مثل ان يتضمن اضافة المسند اليه
اعتبار لطيفة منسوبة الى المجاز كالاضافة لادنى ملابسة فان حقيقة الاضافة اللامية الاختصاص
الكامل الذي يصح معه ان يقال المضاف للمضاف اليه والاضافة لادنى ملابسة تكون مجازا حكميا بجعل
تلك الملابسة بمنزلة الملابسة الكاملة المصححة للاضافة كذا قيل وليس الامر كذلك بل هو مجاز لغوي
كما سيجي من ان المجاز في الحكم انما هو بصرف النسبة اي نسبة كانت اي سواء كانت اضافية او اسنادية
او تعلقية الى محلها الاصلي لاجل ملابسة بين المحلين ولا شك انه لم يصرف نسبة الكوكب عن شي
الى آخر فلا مجاز حكميا في هذه الاضافة كما في قوله بل مكر الليل والنهار بل هو مجاز لغوي حيث استعمل
تركيب الاضافة اللامية الموضوعة للاختصاص الكامل في غير ما وضع له وهو ادنى ملابسة ووجه ملابسة
الكوكب لها ان جدها في تهيئة ملابس الشتاء [illegible] فظنها في قرائبها ليغزل لها انما يظهر في زمان طلوع
ذلك الكوكب الذي هو زمان ابتداء البرد فجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الكامل فاستعمل فيها
ما وضع للاختصاص الكامل وفيه لطف لانبائه عن حماقة المراة وكسلها [illegible] الخرقاء تانيث الاخرق
هي المراة التي في عقلها نقصان وسهيل كوكب من الثوابت بقرب القطب الجنوبي لا يظهر في ديارنا وانما
يظهر في ديار الحكمة [illegible] او اخر الخريف عند ابتداء البرد والتواري مصدر بمعنى المغزول وهو الغزل
والقرائب جمع قريبة سواء كانت القرابة من جهة النسب او من جهة الجوار ومن قبيل اضافة المجازية
لادنى ملابسة في غير باب المسند اليه قول الشاعر اذا قال قد زاد في قد زاد اي اذا قال الضيف قد زادني حسبي

وكفاني

وكفاني وهو مبتدا محذوف خبره اي حسبي ما شربته من اللبن او ما تغذيته من الطعام وشبعت
قال المضيف احلف بالله حلفة واللام في لتغني مفتوحة على انها لام جواب قسم وفعله محذوف اي هو
احلف وحلفة مصدر منصوب بذلك الفعل المحذوف والياء في لتغني مفتوحة لوقوعها قبل نون التاكيد
الخفيفة المحذوفة اصله لتغنين فحذفت النون وبقيت الياء مفتوحة يقال اغنيت الشي عن الشخص
اي جعلته غنيا عن ذلك الشخص بان فعلته بنفسك فصار غير محتاج الى فاعل آخر والمعنى ذا انائك عني
ولتجعلنه في غنى مني كان الطعام محتاج الى من يطعمه لان كماله ان يطعم وقد يروى لتغني بكسر اللام
على انها للتعليل وتقديره [illegible] ذا انائك اي صاحب انائك وهو محل الاستشهاد [illegible]
احدهما انه اضاف الاناء الى [illegible] طلبا لادنى ملابسة له به من حيث انه يشرب منه والاناء للمضيف لا للضيف
وثانيهما انه اضاف ذا الى الاناء على طريق اضافة المظروف الى الظرف لادنى ملابسة المظروف وهو اللبن
مثلا الظرف الذي هو الاناء لا يتحقق الاختصاص الكامل بينهما فان صاحب الاناء هو المضيف لا المظروف وليس
شي من هذين المضافين بمسند اليه فان اضافة ذا الى الاناء ليس من اضافة المسند اليه بل من اضافة المفعول
وكذا اضافة الاناء الى الكاف ليس من اضافة المسند اليه بل من اضافة المضاف اليه فكان المناسب بحسب المقام
تغيير الاسلوب الا انه تركه تفننا في ايراد الامثلة الخارجة عن الباب   او مثل ان يتضمن نوع تعظيم باعتبار
كما تقول عبدي حضر فتعظيم شانك باعتبار ان لك عبدا او كما تقول عبد الخليفة حضر فتعظيم شان
العبد او كما تقول عبد الخليفة عند فلان فتعظيم شان فلان او نوع تحقير كما تقول ولد الحجام عنده
او غرضا من الاغراض تحكي التعلق بالاضافة   قوله او مثل ان يتضمن عطف على قوله مثل ان يتضمن
اعتبار اللطيفة والمعنى اولان في اضافته حصول مطلوب آخر مثل ان تغني عن التفصيل او مثل ان
يتضمن اضافته اعتبار لطيفة مجازا او مثل ان يتضمن نوع تعظيم للمضاف او للمضاف اليه او لغيرهما
باعتبار مالكية او مملوكية او مصاحبة او غير ذلك او نوع تحقير كذلك بحسب ما يعطيه مدلول المضاف
او المضاف اليه مثال تحقير المضاف اليه ضارب زيد بالباب   قوله او غرضا عطف على قوله نوع تعظيم
وذلك الغرض مثل التحريض على اكرامه او اذلاله او الترحم عليه كما تقول صديقك او عدوك او اسيره
بالباب ومثل اظهار المسرة او الاشارة كما تقول حبيبي [illegible]   واما الحالة التي تقتضي
وصف الموصوف [illegible] اي اذا كان الوصف مبينا له كاشفا عنه كما اذا قلت الجسم الطويل العريض

قوله ولد الحجام عنده [illegible] تحقير [illegible] اليه ضمير عنده

[illegible]

الحقيق يحتاج الى فراغ بشغله او قلت الشيء الذي عزمن في فضلي وبري على ما ارى من انه ثبت
بالوصف على اللطف وجه ان المتقى هو الذي يفعل الواجبات باسرها ويجتنب الفواحش والمنكر
عن آخرها كشفه كشفا كاملا حدوده قوله تتقى وصف له في معنى اذا كان الوصف المراد بالوصف
المذكور اذ لا الحيغ المصدرى ان يمنع ايراد النعت لينتسب الى الاحالة الماضية والآتية وبالموصوف المذكور فيها
النعت النحوي لان المبين هو النعت النحوي لا ايراده فالوصف النحوي في المثال الاول صادق للجسم عند
المعتزلة كاشف عن حقيقته فان الجسم عندهم هو المنقسم في ثلث جهات والمنقسم في جهة واحدة يسمى خطا
وفي جهتين يسمى سطحا عندهم وما لا ينقسم اصلا يسمى جوهرا فردا فالجوهر عندهم اربعة اقسام
الجوهر الفرد والخط والسطح والجسم بخلاف الاشعري فان الجوهر عنده على قسمين الجسم والجوهر الفرد
لانه ان انقسم في الجملة فهو الجسم والا فالجوهر الفرد وهذا المثال كما انه كاشف من ماهية المسند اليه
اشارة الى علة الحكم ايضا اعني الاحتياج الى المكان فان وفي عملوه للجسم بجهة والآيات ههنا كان اوصاف ف
ثلثة ليس شيء منها يصلح حدا الشيء لماهية الموصوف والمجموع من حيث هو مجموع وان كان حدا
كاشفا لها الا انه ليس بوصف فلا يصح التمثيل به لانه اجيب عنه بان التمثيل باعتبار كون المجموع
من حيث هو وصف لانه هو الكاشف عن الحقيقة وهو وان لم يكن وصفا نحويا الا انه جاز اطلاق
الوصف عليه لانه في الاصل مصدر فجاز اطلاقه على الواحد والمتعدد كما هو حكم اسم الجنس فصح ان يجاز
مجموع الثلثة موصوف كاشف واجيب ايضا بان هذه الامثلة تمنع المحمد في الكتاب الثلث فتكون هذا
وصفا واحدا نحويا مع قطع النظر عن كون لفظ الوصف مصدرا اطلق على المتعدد كما يقال قولنا
حلو حامض خبر واحد في الحقيقة لكونه بمعنى مز وقد يقال في الجواب عنه ان الطويل العميق وصف ن
للطويل فالطويل المأخوذ المقيد بصفتيه وصف واحد كاشف عن حقيقة الجسم فصح التمثيل
به ويجيء ان الوصف كما يكون مبينا للموصوف يكون ايضا مدحا له او ذما له او مخصصا له
زيادة تخصيص على ما حصل بالتعريف فالوصف المذكور في قوله المتقى الذي يؤمن ويصلي
ويزكي على هذا يحتمل وجوه ثلثة الكشف والمدح والتخصيص وذلك لان المتقى ان حمل
على معناه الشرعي اعني الذي يفعل الواجبات باسرها ويترك السيئات بتركها فان كان المخاطب جاهلا
بتفصيل ذلك المعنى كان الوصف كاشفا وان كان عالما به كان الوصف مادحا وان حمل المتقى

علی

٨١

على ما يؤب من معناه اللغوي اعني المجتنب عن المعاصي كان الوصف مخصصا لان اللغوي بمعنى
المجتنب عما نهي عنه صريحا وهو المراد بالمعاصي وان كان موقفا الا انه يتناول فاعل الواجبات وتاركها
فاذا وصف بقوله الذي يؤمن ويصلي فقد تخصص عن تارك الواجبات فكان الوصف مخصصا قوله
بالتمام اي بتمامها والاسر في الاصل العقد الذي يشد به الاسير ويقال هو لك باسره اي جميعه اسره
اي يقال في حق الاسير المشدود بالاسر هو لك باسره اي جميع قدرته ثم شاع في الاستعمال حتى قيل في حق
كل شيء هو لك باسره اي بتمامه قوله ويجتنب الفواحش والمنكرات عن آخرها اي يجتنب جميعها فان
آخر الشيء هو الجزء الذي عنده الشيء والمراد به ههنا مجموع الشيء اطلاقا لاسم الجزء الذي عنده يحصل
مجموع الشيء على المجموع وقوله عن آخرها متعلق بمحذوف وهو قولنا متجاوزا وهو حال من الضمير
الذي في يجتنب اي يجتنب المتقى حال كونه متجاوزا آخرها اي جميعها الا انه ضمن التجاوز معنى التباعد
والاحتراز فعدي بكلمة عن اي متباعدا عن آخرها بالتجاوز ويجوز ان يقدر من الامر متباعدا الا
انه قدر متجاوزا لما فيه مبالغة ليست في تقدير متباعدا وذلك لان التجاوز يتعدى بنفسه
فيحتاج الى تضمينه معنى التباعد ليتعلق به كلمة عن وح يتحقق المبالغة لاعتبار معنى
التجاوز والتباعد معا ولك ان تقول قوله عن آخرها صفة مصدر محذوف والتقدير ويجتنبها
اجتنابا ناشئا عن آخرها وذلك انما يكون اذا بلغ في الاجتناب آخرها واجتنب عن جميعها ويؤيد
هذا الوجه الاخير قولهم جاؤا عن آخرهم لان الوجه المذكور متعين فيه اي جاؤا مجيئا عن آخرهم
وذلك انما يكون اذا عم المجيء ولا يجوز ههنا تقدير التباعد والتجاوز اصلا وهو ظاهر والى ث
ما زاد فتح وعطف المنكر عليه من قبيل التعميم بعد التخصيص لانه يطلق على ما انكره الشرع
مطلقا قوله كاشف حدوده بتخفيف الذال الاولى وهو الرواية المعمولة عليها وتجوز التشديد
شبهة بالحد ولم يجعله حدا كالوصف المذكور في المثال الاول لان بعض اجزاء مفهوم المتقى مذكورا
التزاما بخلاف اجزاء مفهوم الجسم وبينهما فرق آخر هو ان الاول من قبيل كشف الحقايق بما
كحقيقته والثاني من قبيل كشف المفهومات الشرعية ووجه اللطافة هو انه ذكر اساس
الحسنات ومنصبها وهو الايمان وعقبه بامهات العبادات البدنية والمالية المستتبعة
لساير العبادات وهما الزكوة والصلوة فافادت بذلك فعل الواجبات باسرها وذكر تالثامن

عن الفحشاء والمنكر وهو الصلوة فاخترت ذكر اجتناب الفواحش عن آخرها قوله ووجه اللطافة
يريد ان في العدول عن العبارة الظاهرة في كشف مفهوم المتقي بجميع اجزائه اعني الذي يفعل الواجبات بأسرها
ويجتنب المنكرات عن آخرها الى قوله الذين يؤمنون ويصلون ويزكون فوايد الاولى ان الحسنات كلها اساسا ومنبعا
اي اصلا انشعبت هي لا يستغني بشيء منها عنه وهو شرط لصحتها اعني الايمان والثانية انقسام
الحسنات الى قلبية وقالبية ومالية والثالثة الاقتصار من القلبية الايمان ومن الاخريين على
الصلوة والزكوة تنبيها على انهما اصول وما عداها منطوية تحتهما والرابعة الاشارة بترتيب ذكرها على
تفاصيلها ولكافة الايمان الى ان واحدة من العبادات البدنية اعني الصلوة تستتبع تركة السيئات
وفي قوله باقي العبادات دلالة على ان الصلوة والزكوة وان كانتا اصلين مستتبعين لما عداهما لكنهما
يستاشرطين لصحته فان الام قد يستغني عنها بعد الولادة بخلاف الاساس قوله وذكرت الناسي
عطف على ذكرت اساس الحسنات ونظيره في تنزيل الوصف منزلة الكاشف للمجرى عليه قول اوس الابلقي
الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشده
ولم يزد وجها هذا قوله عن وعلا ان الافاق خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه
الخير منوعا عن احمد بن يحيى قال لي محمد بن عبد الله بن طاهر ما الهلع فقلت قد فسره الله تعالى
قوله ونظيره اي ونظير قولك المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي فصله عما قبله لان الموصوف ههنا
ليس مسندا اليه فان لفظ الالمعي في البيت المذكور مرفوع على انه خبر لان في البيت السابق و
هو قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا او منصوب بتقدير اعني او بكونه
نعتا للذي جمع وخبر ان قوله بعد خمسة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من لم يكن قد اول
البدعاء والامتيان في تنزيل الوصف منزلة الكاشف ولم يتعرض لكونه الكشف على اللطف وجه اذ
ليس الكشف هناك على اللطف وجه ولم يتعلق ايضا في كونه الوصف كاشفا لان الالمعي المطلق
هو الحد وقد عرفت بان وصف المتقي ليس بحد بل هو ضمير لمنزلة الحد ولم لم في كونه الوصف كا
لتبادر منه الكشف التام الذي في الحد وليس الوصف فيه هذا بل هو قريب من الحد في قول المتقي
الذي يؤمن ويصلي ويزكي قوله للمجرى عليه متعلق بقوله الكاشف اي الكاشف للموصول الذي اجري
عليه الوصف ولم يقل للمسند اليه الموقوف لما عرفت من ان الالمعي ههنا ليس مسندا اليه وليس المجرى

ضميره

ضمير بل هو مسند الى قوله عليه على طريق حمد وقد يجوز ان يكون فيه ضمير راجع الى الوصف
ويكون المجرى صفة جارية على غير من هي له في مثلها يجب ابراز الضمير عند البصريين الا انه ترك الابراز
ههنا على مذهب الكوفيين فان ترك الابراز جائز عندهم وانما قلنا ان اجري على الالمعي ليس صلة
بل هو قريب منه الالمعي ليس هذا هو الذكي المتوقد وما اجري عليه من الوصف بكشف معناه
بادني التفات وهو انه يظن بك ظنا يطابق الواقع ويصيب في ظنه كانه راى المظنون او سمعه قوله اي
اي هلك والمشاحة الاحتراز وبخلوا اي يطلب البدع جمع بدعة وهي الشيء الغريب النادر والمعنى ان
المرئي المحروم هلك فلا ينفع الاحتراز عن امر واجب وقوعه لمن قد طلب الاشياء الغريبة كدوام وجود
شخص ونحوه من الامور الغريبة المستبعدة عند العقل اي لا ينفع طالب الامور الغريبة الحذر من ان الحكم بي
لا محالة قوله حكي عن الاصمعي استيناف بيان على كونه الوصف كاشفا للالمعي قوله وحمل يواضح هذا اي ينا
قول اوس تحصيل عنه لان الكلام في وصف الموصوف والموصوف في الآية نكرة ولا احتمال ان لا يكون جزوعا
ومنوعا صفة لهلوعا بل حالا فاختلفوا على التقديرين في كونهما بمنزلة الكاشف للهلوع بمعنى شديد
الحرص قليل الصبر فان الجزوع هو الذي يجزع ويحزن من ادنى شيء يلحقه من غاية الفقه وحيرة
والمنوع هو الذي يمنع الخير منعا عظيما قوله عن احمد اي حكي عنه هذا الكلام الذي هو قوله قال
لي محمد بن عبد الله الى آخره فقوله قال لي محمد الخ فاعل فعل محذوف يتعلق به قوله عن احمد يدل عليه
ما قبله اعني قوله حكي عن الاصمعي والمقصود بيان كون الآية الكريمة مما يواضح قول اوس
في كون الوصف بمنزلة الكاشف عن ماهية الموصوف قوله او مدحا له على قوله مبينا اي او يرى اذا كان
الوصف مدحا للمسند اليه الموقوف كقولك الله الخالق البارئ المصور او كما اذا قلت المتقي
الذي يؤمن ويصلي ويزكي على ما هو الذي لم ترد الا مدحه او ذما له كقولك ابليس اللعين مضر وحتا
له زيادة تخصيص مفيدا عين فائدة الكشف او المدح كقولك زيد التاجر عندنا او كما اذا قلت المتقي
الذي يؤمن ويصلي ويزكي على ما هو الذي وانت تريد بالمتقي المجتنب عن المعاصي او تاكيدا له تجردا
كقولك امس الدابر لا يعود وكان ما يتعلق بالوصف مطلوبا قوله او كما اذا قلت لانه عطف
على قوله كقولك جعلت الصفات الجارية على المتقي وهي قولنا الذين يؤمنون ويصلون ويزكون تارة
كاشفة لحقيقة المتقي واخرى مادحة له مع ان المراد بالمتقي على التقديرين معناه الشرعي

وما هو من يفعل الواجبات باسرها ويترك السيئات بالكلية بناء على ان معنى المتقى ان كان هذا وهو الحكم
بجميع .... لا يراد بتلك الصفات تعريف المتقى وكشفه لامتناع تحصيل الحاصل بل يراد بها اخراج ما عليه من صفة
بما فيه من الصفات الحميدة ويكون تخصيصا بالذكر من بين صفاته الجميلة لاظهار فضلها على غيرها لا لكونها
مستتبعة لما عداها كما اذا اريد به الكشف من مفهوم المتقى بجميع اجزائه المفصلة فانه اذا اريد به الكشف
الذى هو بمنزلة التحديد فلا بد من كون هذه الصفات المذكورة مستتبعة لما عداها من سائر الحسنات و
الاجتناب عن جميع المنهيات حتى يحصل مفهوم المتقى بجميع اجزائه كما اذا اريد بها المدح فانه لا حاجة
الى ملاحظة الاستتباع بكون الصفات المذكورة هى المرادة وحدها واما قوله زيادة تخصيص لان
الكلام فى وصف المعرفة لا بد ان تكون مخصصة متعينة فتكون التخصيص الحاصل بالوصف
زائدا على ما حصل بالتعريف فان لفظ زيد فى قولك زيد التاجر جاءنى وان كان موضوعا للذات
المشخصة بحيث يتعينها ابتداء بحسب وضع واحد الا انه قد يوضع لشخص آخر ايضا فيحصل بها
عندك مع تحسب ذلك الوضع الآخر فاذا وصف بالتاجر زال ذلك الابهام وصار المسند اليه اوضح و
اخص مما كان قبل فلذلك ولما كان التخصيص اى التمييز يحصل بالصفة الكاشفة والمادحة ايضا قيد الوصف
المختص له زيادة تخصيص بقوله مفيدا غير فائدة الكشف او المدح فانه لو اقتصر على كون الوصف مخصصا
له زيادة تخصيص لما خرج الوصف المختص عن اخويه اعنى قسمى الاشتراك الثلاثة فى هذا القدر فلذلك
قيده بذلك تمييزا عنهما لان المقصود بهما اصالة امر لا مجرد التخصيص كما فى الصفة المخصصة
ولم يذكر الذم مع الكشف والمدح اختصارا قوله وانت تريد بالمتقى المجتنب عن المعاصى يعنى ان وصف
المتقى بما ذكر انما يكون لزيادة التخصيص فى حال انك تريد بالمتقى المجتنب عن المعاصى والمنكرات سواء
كان آتيا للواجبات والطاعات اولا فانك اذا اردت المتقى مثلا ابراهيم تارك المناهى فقد صار المسند اليه اخص
مختصا لانه صار معرفة بلام التعريف لكن المتقى بهذا المعنى يتناول تارك الواجبات وفاعلها فاذا وصفته
بالذى يؤمن ويصلى ويزكى فقد صار ممتازا عن تارك الواجبات وازداد وضوحه وهذا الوصف ليس
بكاشف للمتقى بمعنى المجتنب عن المعاصى لانه اخص من مفهومه فلا يكون صالحا للكشف فاذا اريد بالمتقى فاعل
الواجبات وتارك المعاصى والمنكرات فان الوصف المذكور يكون كاشفا له لانه يكون صالحا بذلك المعنى فانه قبل
المتقى بهذا المعنى ليس اعم من المتقى بالمعنى الشرعى وهو فاعل الاوامر وتارك المناهى بل هما متساويان

صدق ان الشخص انما يكون مجتنبا عن المعاصى اذا كان مؤمنا مصليا مزكيا لان ترك الايمان
والصلوة والزكوة معصية فكيف تفيد هذه الصفات زيادة تخصيص للمتقى بمعنى المجتنب عن المعاصى
وانما يفيده ان لو جاز وجود المتقى بهذا المعنى بدون هذه الصفات قلنا اجاب عنه الشريف المحقق
بقوله اراد بالمعاصى المنهيات التى تعلق النهى بها صريحا كالسرقة والزنا والشرب ونحوها وترك الواجبات
منهى عنه ضمنا بناء على ان الامر بالشئ يتضمن النهى عن ضده فلا يدخل فى المعاصى بالمعنى المذكور فكون
الشخص مجتنبا عن المعاصى بالمعنى المذكور لا يستلزم كونه مؤمنا مصليا مزكيا فاذا وصفته بقولك الذى
يؤمن ويصلى ويزكى فقد صار ممتازا عن تارك الواجبات وازداد وضوحه على الوضوح الحاصل
بالتعريف وقوله او تاكيدا له مجردا اى او هى اذا كان الوصف تاكيدا للمعنى المفهوم من المسند اليه
المعرف مجردا اى تاكيدا محضا وهو احتراز عن ان يعتبر بشئ آخر مع التاكيد كالتخصيص والمدح
والذم ونحوها فان الوصف الذى لا يكون لمجرد التاكيد لا يكون قسيما برأسه من الاحوال المقتضية
لتوصيف المعرف قوله وكان ما تعلق بالوصف مطلوبا عطف على قوله فهى اذا كان الوصف
مبينا او مدحا او ذما الى آخره وكان ما تعلق بالوصف من البيان والكشف والمدح والذم والتخصيص
والتاكيد مطلوبا وما تريد من طلب التمييز بالوصف وامتناع ان تميزه شيئا من غيره بما لا تعرفه
يمكنك ان تتوصل به اى ان صح الوصف كونه عند التاجر مع معلوم تحقق للموصوف والحكم بانه تحقق
الشئ للشئ فرع على تحققه فى نفسه لا يشتبه عليك ان صح كل وصف سواء يكون فى نفسه ثابتا
متحققا وان صح لكل ما يقصد ثبوته للغير ان يكون فى نفسه ثابتا وعندك فما لا يكون ثابتا كذلك او متحققا
يمتنع منك جعله وصفا وكذا خبرا ايضا بحكم عكس النقيض قوله وما تريد الواو فيه ابتدائية وما موصولة
واللام متعلقة بيمكنك وما تريد بمعنى تعلم والعائد محذوف اى والذى تعلمه ومن بيانية وطلب مصدر
مضاف الى مفعوله وهو التمييز اى جعل الموصوف متميزا عن غيره بالوصف اى بسبب الوصف وهو متعلق بقوله
التمييز اى من طلبك ان تميز الموصوف عما عداه بسبب الوصف موضحا كان او مخصصا او مادحا او غير ذلك
وقوله وامتناع عطف على قوله طلب التمييز قوله بما لا تعرفه اى بما لا تعرف ثبوته له لكن فيه تعرف الصلة
الى ما الموصولة بتقدير المضاف اى والذى تعلم من طلبك تمييز الموصوف من غيره بسبب الوصف ومن امتناع
ان تميز شيئا عن شئ بشئ لا تعرف ثبوته له لكن الشئ الذى تريد ان تميزه من غيره يمكنك ان تتوصل

اى بما يتميز الذى طلب الوصف
عن غيره بسبب الوصف

لان الموصوف كيف يتميز عن غيره
عندك بما لا تعرف ثبوته له

فان قولك كلما يمكنك ان تجعله وصفا
او خبرا يكون ثابتا فى نفسه وعندك
ينعكس بعكس النقيض الى قولك كلما لا
يكون ثابتا كذلك يمتنع منك جعله وصفا او
خبرا

بهذا العلم الى ان حق الوصف كونه عند الشارع معلوم التحقق للموصوف قبل جعله صفة له وذلك
لان المقصود بالوصف تمييز المخاطب الموصوف عن غيره بالوصف فلا بد ان يكون معلوم التحقق الثبوت
للموصوف عنده لاستحالة ان يميز شيئا عن شيء بما لا يعرف ثبوته له بخلاف الخبر فان حقه ان لا يكون
معلوم التحقق للمبتدا حتى اذا علم ذلك صار صفة وهذا ما يقال ان الاوصاف قبل العلم بها الاخبار
كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف ثم يشترك الوصف والخبر في لزوم كونهما ثابتين في انفسهما
ليصح ثبوتهما للموصوف والمبتدا وانما قال يمكنك ان يتوصل به لان العلم بالمقدمات غير كاف في حصول
المطلوب بل لا بد من التامل والنظر ومقصود المصنف من هذا الكلام اثبات مطالب ثلثة وبين كلا
منها بتقديم العلة على الحكم ليقبله الذهن حال وروده عليه بلا توقف المطلب الاول ان الوصف حقه
ان يكون معلوم الثبوت للموصوف عند المخاطب قبل جعله صفة له وقد تم بيانه والمطلب الثاني ان حق
كل وصف ان يكون ثابتا في نفسه وذكر له ان تحققه للموصوف فرع على تحققه في نفسه فان قيل اللازم
يلزم في كل صفة هو العلم بتحققها للموصوف ولا يلزم من كونه معلوم التحقق للموصوف عند الشارع والمتكلم
ان يكون متحققا له حتى يلزم منه تحققه في نفسه لجواز ان يكون اعتقاده غير مطابق للواقع اجيب بان
الكلام على تقدير مطابقة ذلك الاعتقاد للواقع وحيث كان العلم يمنع الاعتقاد المطابق للواقع صح ان
يقال حق الوصف مطلقا كونه معلوم التحقق للموصوف عند المتكلم والمخاطب وكونه معلوم التحقق له
عندهما يستلزم كونه متحققا له في نفس الامر بحكم كون اعتقادهما مطابقا للواقع ومن المعلوم ان تحقق شيء
لشيء فرع على تحققه في نفسه ويلزم منه ان حق كل وصف ان يكون ثابتا في نفسه على تقدير ان لا يخص الاعتقاد
بما يكون مطابقا للواقع لا يتم الكلام لانه يكون تقرير الكلام ح ان حق الوصف ان يعتقد المتكلم والمخاطب
بتحققه للموصوف وذلك انما يستلزم اعتقادهما بتحققه في نفسه لا تحققه في نفسه والاتفاق انا بما متحقق
بنيه على ان الثبوت والتحقق بمعنى واحد وذلك المعنى عند المحققين اعم من الموجود فلا يرد عليهم النقض
بالاوصاف الاضافية والاعتبارية التي لا وجود لها في الاعيان كالابوة والبنوة والعمى لجواز ان تقولوا
انها ثابتة في نفسها وان لم تكن موجودة في الخارج وحيث كان هذا الحكم متناولا للخبر ايضا عممه فقال وان
حق كل ما تقصد ثبوته للغير اي ولا يشتبه عليك ان حق كل ما تقصد ثبوته للغير سواء كان بطريق الاعلام
والاخبار كما في الخبر او بطريق الاشارة والاحضار كما هو معلوم كما في الوصف ان يكون في نفسه ثابتا متحققا

من ان

من ان تحقق الشيء للشيء فرع على تحققه في نفسه وزاد بهما ثبوته عند المتكلم حيث قال وعندك لان
قصدك ثبوت شيء لغيره وحكمك به يستلزم علمك بثبوته له وهو يستلزم علمك بثبوته في نفسه فتلخص من ذلك
ان الشيء اذا كان ثابتا لغيره وجب ان يكون ثابتا في نفسه وانه اذا قصد اثباته لذلك الغير فان كان بطريق
الوصفية وجب ان يكون ثبوته لذلك الغير وثبوته في نفسه معلومين للمتكلم والمخاطب وان كان بطريق الخبرية
وجب كونهما معلومين للمتكلم وحده ثم ان قوله كل ما قصد ثبوته للغير في قوة ان يقال كل ما يمكنك ان تجعله
وصفا او خبرا وقوله حقه كذا في قوة ان يقال الواجب فيه كذا وانه بالضرورة اولا محالة يكون كذا
فالقضية المثبتة ههنا هي قولنا كل ما يمكنك ان تجعله وصفا او خبرا يكون ثابتا في نفسه وعندك انها المتكلم لا
محالة وبالضرورة وهي تنعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما لا يكون ثابتا في نفسه وعندك لا يمكنك بل يمتنع
منك جعله وصفا او خبرا فان عكس النقيض عندهم هو ان يجعل نقيض المحكوم به محكوما عليه ونقيض المحكوم عليه
محكوما به مع بقاء الصدق والكيف اعني الايجاب والسلب بحاله فقولنا كل ما علم فهو عالم بنعكس الى قولنا كل
ما ليس بمعلوم فهو ليس بعالم وقولنا لا شيء من الفاعل منصوب بنعكس الى قولنا بعض ما ليس بمنصوب ليس
بفاعل فقوله او متحققا اشارة الى انه لا فرق بين العبارتين وههنا بحث وهو ان المستحيل منفي اتفاقا
لا ثبوت له اصلا وقد يوصف بصفات ويحكم عليه باحكام صادقة كقولك المستحيل الذي هو معقول ممتنع الحكم عليه
ولا يمكن ان يقال تلك الصفات والاخبار ثابتة في النفس الجبارية والثبوت الذهني فانهم لا يقولون به
وعسى ان الوضوح ما ارينا كان يدرك بضعفك في تزييف راي من لا يرى الصفة معلومة وان
تحقق محاوله اثبات ان الثابت في نفسه لشيء تستدعي ثبوت ذلك الآخر في نفسه لاجل انه هاهنا فان دقائق مسائل
مذكورة في علم الكلام وان لم تكن من مقاصده الاصلية وهي ان مشايخ المعتزلة قسموا الاشياء الى
الذات والصفة وعرفوا الذات بما يصح ان يعلم ويخبر عنه وزعموا ان الصفة لا تعلم والآن ذكرت لك الآراء
في المعلومية وما يتفرع عليها من صحة الاخبار فعند ضبطه هذا الآراء فرد المصنف عليهم بان ما بيناه من
كون الوصف النحوي معلوم التحقق لغيره وفي نفسه يدل على ان الصفة المقابلة للذات معلومة ايضا فانه
قولك هذا عالم مثلا معناه شيء هو الذات ومعنى له العلم هو الصفة عندهم فاذا جعل عالم نعتا كان ما
يندرج في مفهومه معلوما ايضا فالصواب ما ذكره ابو الحسين البصري من ان الصفة لا تعلم لا
اصالة وتحقيقه انهم وجدوا النسب التي تجعل الات لملاحظة اطرافها وتوقفها على الجبث

لا يمكن الاخبار عنها من هذه الجهة ولا العلم بها على الاستقلال فنحو ما صدق وما عدا بها ذوات
فالصفة معلومة تبعا حيث جعلت آلة لملاحظة غيرها كالمرآة للصور التي تشاهد فيها وبهذا
المقدار من المعلومية لا تقتضي صحة الاخبار اذ لا بد للمخبر عنه من ان يكون ملحوظا في نفسه فلا تندرج
الصفة في حد الذات قوله اذا المستوضح متعلق بعسى وان تجد سادّ مسدّ على طريق عسى ان
يخرج زيد وجذب الضبع عبارة عن التقوية والحفظ عن الزوال قوله وان المحقق عطف على ان تجد
يريد ان الموصوف والمخبر عنه في الحقيقة ان يكونا ثابتين في انفسهما قد رفت لهما ما هو ثابت في نفسه بثبوت الشيء
لآخر فرع ثبوت ذلك الآخر في نفسه وحاصل ما ذكره ان ما ثبت من لزوم كون الوصف ثابتا في نفسه عند المتكلم
وان منع تجدد وبذعوا امرين ويعاون عليهما اشد تعاون تزييف رأي جماعة المعتزلة من ان الصفة لا تكون
معلومة فانه لما ثبت انه تجب معلومية الصفة بطل ما قالوه فان قيل ما ثبت من لزوم المعلومية انما هو في الصفة
النحوية لا في ما يقابل الذات وبورد في المباحث الكلامية اجيب بانه اراد ان الصفة المقابلة للذات مما يصح ان يجعل
صفة نحوية للذات لكونه معنى قائما به فلا بد ان يكون معلومة فلا يصح القول بانها لا تكون معلومة البتة وما نبه
ان طلب ثبات ما هو في نفسه كالوصف بشيء آخر للموصوف يستدعي ثبوت ذلك الشيء الآخر في نفسه استحالة
ثبوت الثابت لما لا ثبوت له في نفسه فان قيل الامر الثاني ظاهر لا حاجة فيه الى الاستيضاح بما تقدم بل يكفي ان
يقال ان تحقق الشيء للشيء وثبوته له يستدعي تحقق الشيئين وثبوتهما ولا حاجة الى ما ذكره من التطويل و
التفصيل اجيب بانه يقال نعم ان الامر كذلك لكن المصنف نظر الى ابتناء هذا الامر الثاني على ما تقدم في الجملة
فانه حتى تحقق ان ثبوت شيء لغيره فرع ثبوته في نفسه تحققت بلا شبهة ان ثبوته لغيره فرع ثبوت ذلك
الغير في نفسه لان هذا اولى الامرين لانهم جوزوا كونه مادي المحمولات الخارجية معدومة فيه كالعمى ولم يجوزوا
ذلك في موضوعاتها فانه قولك زيد اعمى قضية خارجية صادقة مع ان العمى مفهوم عدمي لا وجود له
في الخارج وان اتصف به الموجود الخارجي ولا شك ان صدقها موقوف على وجود زيد في الخارج فانه
اذا لم يوجد فيه استحال ان يتصف في الخارج بصفة وان كانت عدمية ثم لعلك اذا الطلب سعي في
تحصيل وان تحصيل الحاصل ممتنع كما سيأتي تبين لك ذلك في فانون الطلب بعلم ان مطلوبك مثله في نحو
هل رأيت كذا او في نحو اضرب يمتنع ان يكون ثابتا عندك ومتحققا فيمتنع ان يجعل مثله وصفا او
خبرا ولذلك تستمعهما في مثل قوله جاءني رجل هل رأيت الذئب قط بتقدير جاء وايد فيقول

عنده

٨٥

عنده هذا القول اي يحمل الحذق رائيه ان يقول كذا هل رأيت الذئب قط المراد في
خيال الرائي لون الذئب لو رقته لكونه ستارا قوله ثم لعلك علة لقوله بعده تعلم وهذا هو المطلوب
الثالث وهو ان الجملة الطلبية يمتنع ان يجعل وصفا او خبرا وانما اورد لفظة ثم لان اثبات هذا المطلوب
لا يتم بما ذكره ههنا وحده بل مع ما تقدم من كون الوصف او الخبر ثابتا عند المتكلم وتوضيح الكلام ان
مضمون الجملة الطلبية لا يكون ثابتا متحققا عند المتكلم لامتناع طلب الحاصل وكل ما يمكن ان يجعل
وصفا او خبرا يجب ان يكون ثابتا متحققا عند المتكلم لما سبق فالجملة الطلبية يمتنع ان تجعل وصفا
او خبرا وقوله مثله منصوب على انه بدل من قوله مطلوبك والضمير الذي فيه راجع الى مطلوبك اي تعلم ان
مثل مطلوبك في نحو هل رأيت من الانشائيات وقوله يمتنع خبر ان في قوله ان مطلوبك وانما قال يمتنع
ان يكون ثابتا عندك لجواز ان يكون المطلوب ثابتا في نفسه لا يعلمه الطالب فيطلبه اذا لم يكن ثابتا
عنده لم يمكن لك ان تجعله وصفا او خبرا لما مر من ان ثبوت الشيء لغيره فرع ثبوته في نفسه عند
المتكلم ومضمون الجملة الطلبية غير ثابت عند المتكلم لامتناع طلب الحاصل واستدل المصنف على المطلب
الثالث بان الكلام الطلبي لو جعل وصفا لغيره لكان مدلوله ثابتا في نفسه ومعلوما للمتكلم وكونه طلبيا
يستدعي ان يكون مدلوله مطلوبا للمتكلم فلا يكون معلوما له لامتناع تحصيل الحاصل وهما متنافيان
وتنافي اللوازم يستلزم تنافي الملزومات فلا يجتمع كون الكلام طلبيا مع كونه وصفا لغيره واعترض
عليه الشريف المحقق بان اللازم من جعله وصفا لغيره ان يكون مدلوله الذي هو الطلب معلوما للمتكلم واللازم
من كون الكلام طلبيا ان لا يكون المطلوب معلوما له ولا منافاة بينهما فالدليل المذكور لا يستلزم امتناع
ان يجعل الجملة الطلبية وصفا لغيره ثم قال فالصواب ان يقال في الاستدلال على امتناعه الوصف
يجب ان يكون معلوم الانتساب الى الموصوف عند السامع قبل ان يجري على الموصوف والطلب لا يعلم المخاطب
الا بالكلام الصادر عن المتكلم الدال عليه وكذا سائر الانشاءات فلا يجوز بشيء منها وصفا الا بتأويل وقد بيننا هذا
الدليل يعم الانشاء الطلبي وغيره اذ ليس بشيء منهما معلوم الانتساب الى الموصوف عند السامع قبل التكلم
به فظهر ان هذا الذي ارتضاه واستصوبه لا يجري في الخبر اذ لا يصح ان يقال الخبر يجب ان يكون
معلوم الانتساب الى المبتدأ عند المخاطب قبل ان يخبر به عنه وبيناه دليلا آخر لما ذهب اليه الجمهور
وهو قولهم الانشاء يمتنع ان يجعل خبرا لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والانشاء لا يحتملهما

وهو ليس قطعيا لنا من اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتدأ وبين ما يقابل الانشاء والدليل الثاني
للمصنف وهو ان مضمون الخبر يجب ان يكون ثابتا في نفسه عند المتكلم وهو في الكلام الطلبي ليس كذلك وهو ايضا
فاسد لانه قد ظهر لك بطلان كل واحدة من مقدمتيه اذ قد عرفت ان مضمون الجملة الطلبية حاصل وقد
تقدم ان الخبر لا يجب ان يكون ثابتا في نفسه كما في الاخبار الواردة على المستحيل وزعم بعضهم انه يجوز وقوع الجمل
الانشائية خبر المبتدأ بلا تأويل بناء على ان الدليل الذي استقصاه الشريف المحقق انما يجري في الصفة لا
في الخبر على ان الدليلين الاخيرين فاسدان فلذلك جوز ذلك على خلاف المشهور فان المشهور انها لا تقع
خبر المبتدأ الا بتأويل وذلك لان الخبر المبتدأ يجب ان يلاحظ من حيث انه حال من احوال المبتدأ ويثبت
اليه سواء اوقعت النسبة بينهما او استفهم عنها ولا شك ان نحو اضربه في قولك زيد اضربه ليس من احوال
زيد اذا اجري على ظاهره كما في قولك اضرب زيدا واما اذا اول بمقول في حقه اضربه على معنى انه يستحق ان
يؤمر بضربه فقد صار ملحوظا من حيث انه حال لزيد وفيه مبالغة بوجه كانه قولك اضرب زيدا الانك هناك لم تثبت
بضربه ولكن تدعي انه مستحق لذلك وقس عليه نحو قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم اي مقول لكم في شانكم هذا الدعاء
اي مستحقون لان يدعى عليكم بهذا الدعاء فقد قصدت الدعاء عليهم وانما اثبت لهم استحقاقهم اياه ولا يخفى على
ذي مسكة ان المبتدأ انما وضع لينسب اليه حال من احواله ولسنا ندعي ان الخبر يجب ان يكون قائما به او
محمولا عليه بالمواطاة ايجابا او سلبا حتى ينتقض بالامور الاعتبارية وبالجمل الواقعة خبرا وبصورة
الاستفهام لا لاخبار على المبتدأ بل نكتفي بان الخبر يجب ان يكون ملحوظا من حيث انه حال من احوال المبتدأ
فانه كاف لنا في اثبات ما نحن بصدده وان شئت على ذلك شاهدا فتامل في الفرق بين زيد اضربه
وزيد ضربته فان زيدا في الاول مفعول به لانه لم يلاحظ الفعل معه على وجه يكون به حالا من احواله
بل انما ذكر لتعيين محل الضرب وفي الثاني مبتدأ لانه لوحظ معه الفعل من حيث انه حال من احواله
والانشائيات لا تكون من احوال المبتدأ بدون التأويل فلا بد من التأويل وفي قول الشارح واما في مثل
اين زيد وقوع الغائب من الجملة التي تضمن الخبر فيها معنى الاستفهام فليس مما نحن بصدده حيث لم تقع
الانشائية خبرا للمبتدأ حتى يحتاج الى تأويله بتقدير القول لان الاستفهام ههنا داخل في الحقيقة
على النسبة بين المبتدأ المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده فان المعنى ازيد حصل في الدار ام في السوق
فلا يتصور تقدير القول اذ لم تقع الانشائية خبرا للمبتدأ وليس المعنى زيد احصل في الدار ام في السوق

الابري

الابري انه اذا قدر باسم الفاعل كان الاستفهام داخلا بالمبتدأ حقيقة ولولا هذا لما وجب تقديم
الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبتدأ اعني زيدا كما في قولك زيد اين هو الابري انك اذا قلت
زيد اين هو لم يجب تقديم الاستفهام على زيد لانه وقع في صدر الجملة الواقعة خبرا فوجب تقدير القول
واذا قلت اين زيد وجب تقديمه عليه لان الاستفهام متعلق بالنسبة التي بين زيد وخبره المقدر
معنى كلمة قيل ازيد حصل في الدار او في السوق فلا وجه لتقدير القول وسيأتي تحقيق في قانون الطلب
مزيد ايضاح لذلك انشاء الله تعالى قوله ولذلك اي ولامتناع وقوع الطلب صفة او خبرا او قوله
تسمع لتقول كقولك سمعت زيدا يقول فيقول اما حال اي سمعته قائلا والمعنى سمعت قوله
قائلا واما بدل بتأويل المصدر اي سمعت قوله وقد يتوهم انه ثاني مفعولي سمع كانه توهم
انه مثل افعال القلوب في تعديه الى مفعولين وليس بشيء اذ يصح ان يقال سمعت زيدا قوله بتقدير سمعت
من زيد لما اورد ان يقال الدليل الذي ذكرتم على ان الجملة الطلبية لا تقع صفة منقوض بمثل قوله
جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط اجاب عنه بقوله ولذلك تسمع الخ والمذق اللبن المخلوط بالماء
وقط مخففة من قولهم رأيته قط فقط اي في جميع الزمان الماضي واوله ما زلت اسعى معهم واختبط
حتى اذا جن الظلام واختلط وقوله اي يحمل تفسير لقوله مقول عنده اي لا تريد ان هذا القول
مقول عنده تحقيقا بل تقديرا على ان المذق يحمل رأيته على ان يخاطب مشاهد المذق اي من يحضره
بذلك القول وحاصله جاؤوا بمذق لونه لون الذئب الا انه عبر عنه للمبالغة كانه قيل هو بحيث من
رآه قال لصاحبه هل رأيت فهذا اللبن لونه مثل لونه واللام في قوله لايراده متعلق بيحمل والضمير
المجرور فيه في ورقة للمذق والورقة بياض يضرب الى السواد والسمار والمعنى اللبن الرقيق وتسمير
اللبن ترقيقه بالماء وفي مثل زيد اضربه او لا تضربه انه محمول على يقال اي يقال في حقه اضربه او
لا تضربه ويعتبر قراءة ابن عباس رضي الله عنه ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون
على لفظ من الاستفهامية ورفع فرعون بانه لما وصف الله تعالى العذاب بكونه مهينا بيانا لشدته و
فظاعة امره واراد ان يصور كنهه قال من فرعون هل تعرفونه من هو في فرط عتوه وشدة
شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون المعذب مثله ثم عرف حاله في ذلك فقال انه كان عاليا
من المسرفين ويستطيع من كان بناء هذا من صدمه حتى صدمته على ثمرات منتجة في الكلام

والاختباط ضرب الارض بالعصا وهو ايضا طلب المعروف

قوله اي يحمل الخ فان رأيته اي بتحقيق ... [illegible]

قوله وانه يحمل في مثل زيد اضربه ... [illegible] اي سمعك في مثل ... يحمل على يقال

فرط العتو هو الافراط والمجاوزة عن الحد وشدة الشكيمة عبارة عن شدة النفس ذكره ابنه (ابيه)

قوله في مثل عطف على في مثل قوله جاؤا بمذق اي وتشبيها في مثل زيد اضحى بتقول انه محمول على
يقال قدر اي ما يقال وفي البيت مقول لاعتقاد بجواز الامرين وانما لم يعكس لان الوصف اولى بالاسم الدال
على الثبوت والخبر اولى بالفعل الدال على الحدوث قوله وتفتر على تقول اي ولذلك تشبيها بتفتر قرأته لانه
التفتيح معنى القول قوله بانه اي وصف الله متعلق بقوله نفتر قراءة ابن عباس رضي الله عنهما
والضمير الذي في قوله بانه ضمير الشان وقوله بيانا مفعول له لقوله وصف الله وضمير نشرته واهره للعذاب
وقوله وارد عطف على قوله وصف الله وقوله حال من فرعون جواب لقوله لما وصف الله وقوله
من هو بدل من الضمير المنصوب في قوله تعرفونه والنوط بسكون الراء وفتح الغاء التجاوز عن الحد و
العتو الظلم الشديد والشكيمة اي انه ابي متكبر غير مطيع لاحد وفرعون لقب لوليد بن المصعب
ملك مصر المشهور بالظلم ثم اتسع واطلق على كل من ملوك العمالقة كخسرو وقيصر لمن ملك العجم والروم
والنوط ظلم وليد بن المصعب من بين الفراعنة وتجبره تشتق منه فرعن وتفرعن بمعنى تجبر وظلم و
قوله فاظنكم بعذاب استيناف او بدل من قوله من تعرفونه وقوله فاظنكم مبتدأ وخبر قوله ثم عرف
عطف على حال اي عرف حال فرعون في فرط عتوه وشدة شكيمته والظاهر من سوق كلامه
انه جعل قوله فرعون بلفظ الاستفهام في موضع الصفة للعذاب المهين وهي تنوير ان الطلب لا يقع
وصفا فقدره تقديرا تكون خلاصته ان يجعل الجملة الاستفهامية معمول قول مقدر لا صفة للعذاب
وان صفته هو القول المقدر ثم ان جعل العذاب المهين معهودا فارضيا قدر القول معرفا اي الذي
نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين المقول عنده من فرعون وان جعل معهودا ذهنيا في معنى النكرة
قدر القول منكرا اي مقول او يقال عنده من فرعون على طريق قوله اقر على اللئيم يسبني قوله على لفظ
من الاستفهام احتراز عن قراءة العامة بلفظ من الجارة فتكون حالا اي كائنا من فرعون قوله و
سيطلع ما لظاهر بقوله ثم ما نرى ان ههنا معاني دقيقة لطيفة كانها ثمرات كانت مختبئة في الكمائم
سنذكر ان من تقدم تناوله هذا حق خدمته اطلع على نظاير لها كثيرة ولقد صدق في هذا المقال
لكن الشان في حق الخدمة والله الموفق وبه نستعين واما الحالة التي تقتضي تاكيده فهي لو كان
المراد ان لا يظن بك انك في حكمك ذلك تجوزا او سهوا او نسيانا كقولك عرفت انا وعرفت
انت وعرف زيد او نفسه او عينه قوله تقتضي تاكيده اي تعقيب المسند اليه المعرف بالتابع المسمى

تاكيدا

تاكيدا وهو التابع الذي يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول والمراد بالظن ههنا مجرد
التوهم والاحتمال لا الاعتقاد الراجح لان التاكيد لا يلزم ان يزيل مثل هذا الاعتقاد بل
اللازم له ان يزيل مجرد التوهم والاحتمال فان السامع ربما يتوهم في حكمك بالمسند على المسند اليه
انك تجوزت فيه بان نسبت المسند الى غير ما هو له بتاويل على طريقة المجاز العقلي او سهوت فيه
بان غفلت عما هو له فذكرت ما غيره مكانه او نسيته فوضعت غيره مكانه والسهو ما يتنبه
صاحبه دون تنبيه لانه زوال الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوالها عن المدركة
والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء فاذا اردت دفع ذلك التوهم اكدت المسند اليه تاكيدا لفظيا اما
باعادة لفظه بعينه نحو عرف زيد زيد واما بذكر ما هو في حكم اعادته مثل عرفت انا فحينئذ يدفع به توهم
التجوز والسهو والنسيان او تاكيدا معنويا بلفظ النفس او العين فحينئذ يدفع به توهم التجوز مع الاتحاد
دون السهو والنسيان فان تاكيد المتكلم كلامه في نحو جاءني زيد نفسه لا يدفع توهم السامع ان المتكلم
غفل عن خصوص الجائي او نسيه فذكر غيره موضعه بناء على ذلك فقال زيد نفسه في موضع عمرو و نفسه
سهوا او نسيانا وربما كان القصد مجرد التقرير كما يطلق عليه في فصل اعتبار التقديم والتاخير
مع الفصل هذه جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه جيء بها للدلالة على ان المقصود
بمثل هذا الكلام قد يكون مجرد تقرير المسند اليه اي جعله مقررا محققا بحيث لا يظن به غيره من غير
قصد الى دفع توهم التجوز او السهو او النسيان اي وربما كان القصد بتاكيد المسند اليه التاكيد اللفظي
او المعنوي المذكور مجرد تقريره اي تحقق معناه في ذهن السامع فانك اذا قلت جاءني زيد و
توهمت ان معنى زيد لم يتقرر في ذهن السامع اكدته باعادته ليتقرر في ذهنه وانما قال مجرد التقرير
تنبيها على ان ما تقدم مشتمل على التقرير ايضا الا انه قصد به شيء آخر من دفع التجوز او غيره فان
التاكيد اللفظي ذكر للشيء مرتين فيفيد تقريره قطعا وكذا نفسه وعينه في قوة التكرير فلا
يخلو من التقرير وان جاز ان يقصد معه شيء آخر واورد لفظة ربما اشعارا بانه قليل با
لقياس الى ما تقدم قوله كما يطلق عليه اي على ان ارادة دفع توهم التجوز او النسيان او
السهو يقتضي تاكيد المسند اليه الفصل المذكور فانه ذكر ههنا ان قولك انا سعيت في حاجتك
يفيد القصر وان قولك سعيت انا في حاجتك يقصد به دفع احتمال التجوز والسهو والنسيان

فيعلم من ذلك ان تكرير المسند اليه في نحو انا عرفت لا يفيد دفع ذلك التوهم وانما يفيده تكريره
على وجه التاكيد فيكون ارادة دفعه مقتضية لتاكيد المسند اليه لا لتكريره مطلقا وتيسر قوله كما
يطلعك عليه متعلق بقوله وربما كان القصد مجرد التقرير كما يوهمه ظاهر العبارة اذ ليس في فصل
اعتبار التقديم والتاخير مع الفصل ما يطلعك على ان التاكيد قد يقصد به مجرد التقرير ومن جعله
متعلقا به وقع في حيرة واضطر الى ان المراد تقرير المسند اليه او تقرير الحكم وتقويته والى ان المراد
التاكيد الاصطلاحي او ما هو اعم منه والى ان هذا الاطلاع في ذلك الفصل او فيما هو قريب منه
وفيما ذكر من كونه متعلقا بما قبله مندوحة عن هذه الاضطرابات او خلاف الشمول والاحاطة
كقولك عرفني الرجلان كلاهما او الرجال كلهم ومنه كل رجل عارف وكل انسان حيوان
قوله او خلاف عطف على قوله تجوزا وما بينهما اعتراض اي اذا كان المراد ان لا يظن بك
السامع في حكمك تجوزا او ارادة خلاف الشمول والاحاطة وتوهم ارادة خلاف الشمول في
مثل عرفني الرجل صحيح اذ ربما يتوهم ان القصد به الى البعض او البعض ازعموم الجمع المحقق باللام
ظاهر ظني لا منصوص قطعي فاذا قيل كلهم يندفع ذلك التوهم واما في مثل عرفني الرجلان فمشكل
لان المثنى نص في مدلوله فلا يجوز ان يقصد به بعضه فالحق ان تاكيده بكلاهما لمجرد تقرير الشمول وتقويته
لا لدفع ظن خلاف الشمول اللهم الا ان يقال شمول ارادة خلاف الشمول في المثنى ايضا بناء على ان
الفعل الصادر من احد المصاحبين قد يسند اليهما فيقال هما فعلا زيدا لكون احدهما مباشر الفعل ورضي
الآخر به فاذا قيل قتلاه كلاهما فقد اندفع توهم ارادة خلاف الشمول الا انه راجع الى ان يكون التاكيد
لدفع توهم ان السامع اتجوز في اسناد الحكم اليهما مع انه مسند الى احدهما حقيقة وليس امرا آخر يجب ان
يصح عطفه عليه قوله ومنه كل رجل عارف اي ومما يدفع به ظن خلاف الشمول وان لم يكن تاكيدا
اصطلاحيا بناء على ان كلمة كل هنا للتاسيس وافادة الشمول من اول الامر لا للتاكيد ودفع توهم
عدم الشمول الا انه يجب ان يعلم ان قوة ان يقال الرجال كلهم عارفون كان لفظة كل فيه بدلا لان للدفع
لدفع توهم خلاف الشمول وان كان لفظة كل في كل واحد من المثالين لافادة الشمول ابتداء لا للدفع
توهم خلاف الشمول الا بالتكلف المذكور حصله مما قبله وان الحالة التي تقتضي بيانه وتفسيره ففي
اذا كان المراد زيادة ايضاحه بما يختص من الاسم كقولك صديقك خالد قدم وقوله علقت كلمة

لاتتخذ

لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد من هذا القبيل يشفع الهين باثنين واله بواحد لان
لفظ الهين يحتمل معنى الجنس ومعنى التثنية وكذا لفظ اله يحتمل الجنسية والوحدة والمقصود
الكلام مسوق هو العدد في الاول والوحدة في الثاني ففسر الهين باثنين واله بواحد بيانا
لما هو الاصل في الغرض قوله تقتضي بيانه اي تعقيب المسند اليه المعرف التابع الذي يسمى عطف بيان
لافادة بيان متبوعه وتبيينه وانما قال زيادة ايضاح لان المعرفة لا تخلو عن وضوح الا انه
مع ذلك الوضوح يجوز كونه محتملا لشيئين او اكثر فيزاد فيه من الوضوح بايراد اسم عقيبه يكون
خاصا به ولا يصدق على غيره من محتملات لفظ المسند اليه سواء كان علما كما في قولك صديقك خالد قدم
او غير علم كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام فان صاحب الكشاف قد صرح بان البيت
الحرام عطف بيان للكعبة على سبيل المدح فظهر ان المراد باسم في قوله بما يختص من الاسم هو اللفظ
الدال على الشيء سواء كان علما او لم يكن فان عطف البيان على ما قرره المصنف في قسم النحو هو
ما يذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله بيانا لانه يكون اعرف وبهذا التفسير لا يجب ان
يكون علما نعم يجب ان يكون اعرف واوضح دلالة على المقصود ولا يجب ان يكون
عطف البيان مختصا بمتبوعه على الاطلاق بل اللازم ان يكون مختصا به في تلك الحالة وان كان بالقياس
الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع ليتصور ايضاحه اياه وما ذكره المصنف في قسم النحو من
ان عطف البيان يكون اعرف البتة يفهم منه ان كل واحد من المتبوع والتابع حالة انفراده عن
الآخر لا بد ان يكون التابع اعرف واوضح دلالة على المقصود بالنسبة الى دلالة المتبوع عليه وهو
محل بحث لان الواجب كونه موضحا لمتبوعه وذلك لا يستلزم كونه اوضح منه عند الانفراد بل يكفي
ان يوضح متبوعه عند الاجتماع فانه اذا سمي مثلا ثلاثة اشخاص بعمر وكني واحد منهم مع عمر من غيرهم
بابي حفص فلا شك ان ابا حفص اوضح من عمر حال الانفراد واذا قيل جاءني ابو حفص عمر كان
عمر موضحا له قطعا وان لم يكن اعرف منه حال الانفراد قوله وقوله علقت كلمة مبتدأ خبره من
هذا القبيل من قبيل التابع الذي يراد به البيان والتفسير وان لم يكن عطف بيان صناعيا
ولا متبوعه مسندا اليه فان اثنين وواحدا من الصفات المؤكدات الا انه لم يقصد بها مجرد
التاكيد كما في امس الدابر ونفخة واحدة بيان ان الغرض الاصلي من متبوعيهما هو ذلك المعنى

الذي اكثرهما وليسا في البيان كالصفة الكاشفة اذ فيها بيان مفهوم المتبوع وفيها بيان المقصد
الاصلي من مفهوم قوله وكذا لفظ اله يحتمل الجنسية والوحدة وذلك لان اسم الجنس كالانسان مثلا
كان موضوعا للماهية بقيد الوحدة اعني الفرد المنتشر كانت الوحدة داخلة في مفهوم اله كالاثنينية
في مفهوم الهين وان كان موضوعا للماهية من حيث هي كانت الوحدة مستفادة من تنكير اله وتنوينه ولو لم ما
وعلى كل واحد من المذهبين يصح ان يحمل لفظ اله على معنى الجنسية والوحدة في الجملة قوله والذي له الكلام مسوق
اي الغرض الاصلي الذي سبق الكلام لاجله هو العدد اي هو النهي عن اتخاذ الاثنين من جنس الاله لا عن
اتخاذ الاله فانه مامور به البتة فكيف ينهى عنه كانه قيل لا تتخذوا اثنين من جنس الاله فمحط النهي
والاصل فيه هو العدد واما الجنس فانه ملحوظ من حيث انه قيد فيه كما هو مصب النفي خارج عن المنهي
عنه بحاله قوله انما هو اله واحد فان الغرض الذي سيق هذا الكلام لاجله هو اثبات الوحدانية للجنس الاله
لا اثبات جنس الاله فان ثبوته مسلم متفق عليه كانه قيل هو واحد في الوهية فوصف الهين باثنين في
صورة النهي ووصف اله بواحد في صورة الاثبات لبيان ما هو الغرض الاصلي منهما فان معنى الاثنينية وان
كان يفهم من لفظ الهين بطريق التضمن الا ان توصيفه باثنين يدل على ان الغرض الاصلي منه هو العدد
دون الجنس وكذا يستفاد معنى الوحدة من لفظ اله اما بطريق التضمن او الالتزام الا ان توصيفه
بقوله واحد يدل على ان الغرض الاصلي من سوق الكلام هو اثبات الوحدانية لا اثبات الجنس فان ثبوته مسلم
ومن هذا الباب من وجه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه ذكر في الارض مع دابة
ويطير بجناحيه مع طائر لبيان ان القصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى الجنسين وان لم يكن
قوله ومن هذا الباب اي من باب التابع الذي يراد به البيان والتفسير وان لم يكن عطف بيان في صناعتنا
بل هو من قبيل الصفة المؤكدة المسند اليه فان كل واحد من لفظي دابة وطائر في قوله تعالى وما من دابة
ولا طائر يدل على مفهوم هذين الجنسين مطلق على الوحدة المتعلقة بكل واحد من الجنسين فلما وصفهما
الله تعالى وبينهما بما هو من خواص الجنس هو في الرواية حصولهما في الارض وفي الطائر الطيران بالجناح
علم ان المقصود منهما نفس هذين الجنسين لا الوحدة الصنفية او النوعية المتعلقة بهما اذ لو اريد
بهما الوحدة المذكورة لبينهما بما هو من خواص الصنف والشخص وقصد من الآية الاولى لاختلافهما
من حيث ان الصفة في الآية الاولى اسم وفي الثانية فعل او ظرف فكانت هذه ابعد من عطف

البيان

البيان لانه لا يكون الا اسما فلذا كر قال من وجه حيث لم يكن من باب الآية الاولى من جميع الوجوه
وايضا هذه الآية تشاركه الآية الاولى في كون الوصف فيهما للبيان والتفسير لبيان ان المراد
من المتبوع احدهما بجملة اسم الجنس وتخالفها في ان القصد بها الى الجنس وفي الآية السابقة الى العدد
والوحدة فلم تكن هذه الآية مثل الاولى من جميع الوجوه فان قيل اذا كان التوصيف بقوله في
الارض وبقوله يطير بجناحيه لبيان ان المراد بلفظ دابة ولفظ طائر نفس هذين الجنسين مع قطع النظر
عن الوحدة المتعلقة بهما كيف يصح ان تدخل عليهما من الاستغراقية وهي لا تدخل الا على الماهية
مع قيد الوحدة لان العموم والاستغراق لا يتصور في مفهوم الجنس من حيث هو قلنا الجواب ان مفهوم
الجنس من حيث هو وان كان مفهوما واحدا لا تعدد فيه ولا عموم فلا يصح ان يدخل عليه من الاستغراقية
بهذا الاعتبار الا ان توصيف كل واحد من دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لما بين ان المراد منهما
جنس الدابة والطائر من حيث هو كانت من الاستغراقية متعلقة بحسب المعنى بالجنسين لا بالجنس الاول
وحده كانه قيل وما من جنس من هذين الجنسين الا امم فان جنس الدابة مع ما عطف عليه متعدد فدخل
عليهما من الاستغراقية لافادة العموم وحكم على كل واحد من الجنسين بانه امم امثالكم يا بني
آدم عليه السلام واما الحالة التي تقتضي البدل عنه فهي اذا كان المراد تنبيه تكرير الحكم وذكر المسند
اليه بعد توطئة ذكره لزيادة التقرير والايضاح كقولك سلب زيد ثوبه وجاء القوم اكثرهم وكقوله تعالى
اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعم الله عليهم في الانواع الثلاثة من البدل دون الرابع
فليتامل قوله يقتضي البدل عنه اي الابدال عن المسند اليه يناسب ما تقدم من البيان والتاكيد
والوصف فان المراد به معانيها المصدرية واما قال نية تكرير الحكم ولم يقل اذا كان المراد تكرير
الحكم لان المتبادر من هذه العبارة تكرير الحكم لفظا وليس كذلك بل هو تكرير نية وقصدا قوله و
ذكر المسند اليه منصوب معطوف على نية لا مجرور معطوف على تكرير لان ذكر المسند اليه حاصل لفظا
لا نية فقط كما في تكرير الحكم فتامل وقد جعل المبدل منه تارة مسندا اليه نظرا الى الظاهر حيث قال
تقتضي البدل عنه فان الضمير يرجع الى المسند اليه الذي هو المبدل منه واخرى توطئة للمسند اليه الذي
هو البدل نظرا الى الحقيقة حيث قال وذكر المسند اليه بعد توطئة ذكره قوله لزيادة التقرير
متعلق بذكر المسند اليه وانما قال في التاكيد وربما كان القصد مجرد التقرير وقال ههنا لزيادة

قال البدل في حكم تكرير العامل فاذا قيل جاءني زيد اخوك فكانه قيل جاءني زيد جاءني اخوك

التوبيخ تنبيها على ان المقصود الاصلي في البدل كونه منسوبا اليه فيكون التوبيخ فيه امرا زايدا
بخلاف التاكيد فان التوبيخ فيه مقصود اصلي اذا عرفت هذا فنقول في الابدال امران الاول تكرير
الكلام ثنية وذلك لكون البدل في حكم تكرير العامل بناء على انه المقصود بالنسبة فيتكرر العامل ويثبت
وايضا ورود البدل مع تكرير العامل صريحا كثير كقوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم والثاني
زيادة التوبيخ والايضاح وذلك لان كون المسند اليه مذكورا بعد توطئة يقتضي ذكره مرتين فيوجب تقرره
وايضاحه قطعا وكونه مذكورا مرتين ظاهر في بدل الكل وفي بدل البعض ايضا لان البعض مذكور
في ضمن الكل قطعا واما في الاشتمال فلانه في قولك سلب زيد ثوبه يعلم سلب شيء من زيد ثوبه ومن ثم
يحتاج في بدل الاشتمال ذكر المسند اليه اجمالا ثم تفصيلا فانا نعلم قطعا ان المسلوب ليس نفس زيد
بل شيئا مما يتعلق به ومن ههنا يظهر السبب في تسميته اشتمالا فان اول الكلام مشتمل على آخره اجمالا
واما ما يقال من ان السبب هو اشتمال المبدل منه كثيرا على البدل كعلمه في اعجبني زيد علمه واشتمال
البدل على المبدل منه كما في سلب زيد ثوبه فليس مما يعول عليه وكذا ما يقال في بدل البعض ذكر المسند اليه
اجمالا ثم تفصيلا منها في الايضاح اقوى من بدل الكل لاشتماله على الاجمال والتفصيل
قطعا وليس في ذلك واجبا في بدل الكل وان كان اضعف منه في التوبيخ فانه اقوى منهما في التوبيخ اتما
على ذكر الشيء مرتين بخلافهما وقد يكون الثاني في بدل الكل اوضح من الاول فيفيده ايضاحا
من هذه الجهة ايضا وتقديم الاشتمال والبعض على الكل لكونهما اظهر في الايضاح واكثر في البداية
لان الكل يحتمل عطف البيان غالبا ولظهور التوطئة فيهما لان البدل الكل عين المبدل منه فجعله مما
توطئة نوع تحكم قوله في الانواع الثلاثة متعلق بقوله كقولك وانما قال بالثلاثة لينبه ان الرابع
اي بدل الغلط انما يكون في كلام يصدر لا على روية وفطانة فهو بمعزل عن تراكيب البلغاء ومن لحد
وضوعهم واما الحالة التي تقتضي العطف اي العطف بالحروف على المسند اليه فهي اذا كان
المراد تفصيل المسند اليه مع اختصار كقولك جاءني زيد وعمرو وخالد او تفصيل المسند مع اختصار
كقولك جاء زيد فعمرو ثم خالد او ثم عمرو وخالد وجاء القوم حتى خالد ولا يترك حتى من التدريج
كما ينبئ عنه قول من قال وكنت فتى من جند ابليس فارتمى بي الحال حتى صار ابليس من جندي
وتفصيل الشيء تعداد كل واحد من افراده متميزا بعضها عن بعض وحروف العطف عند اهل عشرة

وتركه منها

وتركه منها كلمة ام لاختصاصها بالاستفهام والكلام في الخبر فبقي منها عشرة احرف والحالة
التي تقتضي عطف شيء على المسند اليه باحدى تلك الحروف فهي اذا كان المراد احدى المعاني المقصودة
بالحروف العاطفة وهي في دلالتها على المعاني على ستة اصناف اولها الواو ومعناها تفصيل افراد
المسند اليه على سبيل الاختصار وثانيها الفاء وثم وحتى وثلاثتها تدل على تفصيل المسند مع اختصار
وكل واحدة منها تتميز عن صاحبتها بخصوصية فالفاء تدل على الترتيب بغير مهلة وثم على الترتيب
مع مهلة وحتى على الترتيب مع تدريج وتراخ اكثر من تراخي ثم وثالثها لا ولكن مخففة وكلاهما
تدلان على نفي الحكم الثابت بل لكن لفظة لا تدل على نفي الايجاب الثابت عليها فيكون معناها نفي التابع
ولفظة لكن تدل على نفي النفي الثابت عليها فيكون معناها ايجاب التابع اذ نفي النفي ايجاب والبلغاء
يستعملونها في موضع يكون المراد رد السامع عن الخطاء الذي توهمه الى الصواب الذي حكم به ورابعها
بل ومعناها صرف الحكم عن المتبوع الى التابع سواء كان ايجابا او نفيا فهي تثبت الحكم الثابت
للتابع وتصرفه عن المتبوع على معنى الاهتمام للمتكلم هو الحكم على التابع وليس الاهتمام بشأن الحكم على
المتبوع ولا يعتبر ان الحكم وقع في نفسه على المتبوع اولا وخامسها او واما وكلتاهما تدلان على
تردد المتكلم وشكه في ان الحكم ثابت للمتبوع او للتابع وربما يستعملان عند ارادة تشكيك الحكم
السامع في الحكم وسادسها اي ومعناه تفسير الشيء وبيان معناه وهي من الحروف العاطفة عند الكوفيين
وعند غيره من حروف التفسير لا من حروف العطف والمذكور لكل واحدة منها على التفصيل مع اختلافها في
الواو اذا عطف بها على المسند اليه كان المقصود تفصيله اي تعداد افراده متميزا بعضها عن بعض
مع غاية الاختصار بربط الفعل وحذفه من المعطوف فلو قيل مثلا جاء رجلان فات التفصيل
ولو قيل جاء زيد وجاء عمرو كان من عطف الجمل وفات الاختصار وليس في الواو تفصيل المسند
وتمييز بعض افراده عن بعض في قولك جاء زيد وعمرو وخالد لجواز ان يكون مجيء الثلاثة في زمان
واحد وانما يتحقق تفصيل المجيء بالتوقف لاختلاف ازمنته ان مجيء احدهم وقع قبل مجيء
الآخر او بعده او معه فلا يفهم من الواو تفصيل المسند وتعدده بل يفهم منها مجرد اشتراك افراد
المسند اليه في مطلق المجيء نعم يلزم عقلا تعدد افراد المجيء لامتناع قيام عرض واحد بمحلين ولكن
هذا الامر العقلي ليس مقصودا من العبارة والعطف اصلا واما التفصيل المسند القائم بها بع

والمتبوع لدلالتها على التعقيب وبدون ملابسة المجيء للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة
فيفهم منها التفصيل وتفارقه واما تفصيل المسند اليه فهو وان كان لازما في الفاء الا انه ليس
مقصودا بل المقصود الاصلي بيان التعقيب كما في قولك جاءني زيد فعمرو وخطابا لمن عرف مجيئهما ولم يعرف
التعقيب بينهما واعتبر الاختصار ههنا ايضا احترازا عن مثل قولك جاءني زيد فجاءني عمرو فان فيه تفصيل
المسند اليه وليس من قبيل العطف على المسند اليه لما عرفت ان الاختصار بل هو من عطف الجمل وثم مثل الفاء الا
انها تدل على المهلة وحتى تشاركهما في الدلالة على الترتيب وافادة تفصيل المسند لكن لا ترتيب فيها من التدريج
بان يكون المسند اليه ذا اجزاء يتعلق بها المسند شيئا فشيئا حتى يبلغ جزئه الاخير اي الاعلى او الادنى المذكور
بعد حتى فمثال الادنى قولك قدم الحاج حتى المشاة ومثال الاعلى قولك مات كل اب لي حتى آدم ومات
الناس حتى الانبياء والترتيب على هذا الوجه اي الترتيب في تعلق المسند بالمسند اليه شيئا فشيئا منتهيا
الى الجزء الاضعف او الاقوى المذكور بعد حتى يعتبر بحسب الذهن دون الخارج اذ ربما كان حصول المسند
لما بعد حتى في الخارج قبل حصوله لما قبلها او في اثنائه كما في قولك مات كل اب لي حتى آدم ومات الناس
حتى الانبياء ومعنى كون الترتيب معتبرا بحسب الذهن ان يكون تعلقه بما قبل حتى اقرب واولى عند الذهن
من تعلقه بما بعد حتى كما ان تعلق الموت بغير آدم الذي هو اصل الكل اولى من تعلقه به وان كان موته في
الخارج متقدما على موت غيره وكما ان تعلق الموت بغير الانبياء اولى من تعلقه بهم وان ماتوا قبل انقضاء
موت الناس واستشهد على التدريج بالبيت المشهور فيه فان التابع لا ينقلب متبوعا لمتبوعه الا بتدريج
ولكن اشعار بلزوم التدريج لحتى وان كانت لعطف الجمل فان صار جملة عطفت بحتى على صار فان حتى
العاطفة اصلها الجارة التي تعتبر فيها التدريج فتعتبر في العاطفة ايضا سواء كانت في المفرد او الجمل
والمعنى ما زال الشرارة والبرقاني اي ان صار متبوعي تابعي وبعده ولو عشت حتى مات
احدث بعده وقايتي ليس بخير بما بعده او كان المراد رد السامع عن الخطأ في الحكم الى
الصواب كقولك جاءني زيد لا عمرو لمن في اعتقاده ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك معا
ولكن في قولك ما جاءني زيد لكن عمرو لمن في اعتقاده ان زيدا جاءك دون عمرو او كان المراد صرف
الحكم عن محكوم له الى آخر كقولك جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو جوز في كلمة لا
ان تستعمل للقصر مثل ان يقال جاء زيد لا عمرو لمن اعتقد مجيء عمرو دون زيد وفي

قصر

قصر الافراد بان يقال ذلك لمن اعتقد مجيئهما وفي هذا الايماء الى انها تستعمل لقصر القلب فقط
ولم يذكر في لكن المخففة سوى استعمالها في قصر القلب لانه لم يوجد استعمالها في الافراد فلا يقال ما جاءني
زيد لكن عمرو الا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو واما لو اعتقد انهما جاءاك فتقول ما جاءني زيد
لكن الواجب ان يقال بل عمرو ولانه لا اثبات ما نفي عن الاول الا ان كونها للاستدراك اعني رفع التوهم
الناشئ الذي نشأ من الكلام السابق يقتضي ان يكون قولك ما جاءني زيد لكن عمرو خطابا لمن
اعتقد انتفاء المجيء عنهما بعد نفيك المجيء عن زيد فيكون الاشتراك في عدم المجيء قوله او كان
المراد صرف حكمك كلمة بل اذا كان ما قبلها مثبتا دلت على صرف الحكم عن الاول وجعله في حكم
المسكوت بحيث يحتمل ثبوت المسند له وعدمه كان المتكلم قال الحكم على الثاني ولا اتعرض
الاول ومن قال ان الحكم على الاول كان خطأ اراد انه تعرضه لاثبات المسند للاول كان كذلك
لان ثبوت المسند له كان غير مطابق للواقع حتى يلزم انتفاؤه عنه فانه مما لم يقل به احد
وقد وقع في كلام ابن الحاجب ان الحكم الى الاول كان غلطا واراد ان ايقاع النسبة عليه
والاخبار عنه كان غلطا كما يدل عليه كلامه صريحا وصرح به ايضا ان ارسو الكلام واما الجوهر
بانه يدل على انتفاء المسند عن فهما مما لم يقل به احد ولا يرضى به ذو ادب واذا كان ما قبلها منفيا
فهي عند المبرد تدل على صرف ذلك النفي عن الاول وجعله في حكم المسكوت كما في الاثبات بعينه
وعند الجمهور تدل على ثبوت المسند للثاني وكون الاول في حكم المسكوت فلا صرف لنفي الحكم
على مذهبهم فكانه اختار مذهب المبرد وذهب جماعة الى ان النفي في المتبوع متحقق كالاثبات
في التابع فلا صرف ايضا على هذا المذهب وفائدة بل الاعراض عن الحكم بالنفي على المتبوع الى
الحكم بالاثبات على التابع لكون هذا الاثبات اهم من ذلك النفي وعلى هذا المذهب تكون بل مفيدة
للقصر كما يشعر بها المصنف في مباحثه واما اذا افادت كون الاول في حكم المسكوت فلا يفيد
قصرا اذ لا بد فيه من حكمين اثبات ونفي او كان المراد الشك فيه او التشكيك كقولك جاءني
زيد او عمرو واما زيد واما عمرو او كان المراد التخيير كقولك جاءني اخوك اي زيد على قول
قوله الشك فيه اي الشك للمتكلم في المسند اليه هل هو الاول او الثاني او تشكيك التابع فان
فان التشكيك قد يكون مقصود الغرض يتعلق به قوله على قول الجمهور على ان اي صرف تفسير

وما بعده عطف بيان لما قبله ويؤيده ان ائمة اللغة يفسرون به الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد وحصول الضمير
المجرور بلا اعادة الجار وان سائر الحروف العاطفة يقتضي المغايرة بين المعطوفين فان العطف التفسيري
بالواو واو اما قليل والمصنف تردد بانه حرف عطف وكانه نظر الى ان التفسير يكون في الاعراب بتوسط الحرف ومن
خواص حرف العطف فلذلك ذهب الى كونه حرف العطف وفي العطف لا سيما العطف بالواو وكلام يأتي
في الفن الرابع ان شاء الله تعالى السيّ المثل يقال هما سيان اي مثلان وقولهم لا سيما الكلمة يستثنى بها
وما بعد سيّ ضم اليه ما والاسم الذي بعد ما لك فيه وجهان ان شئت رفعته على انه خبر مبتدأ محذوف وان
شئت جررته باضافة سيّ اليه فان كلمة ما هذه اما موصولة او زائدة فان كانت موصولة كان ما بعدها مرفوعا على
انه خبر مبتدأ محذوف فاذا قلت لا سيما زيد كان تقديره لا سيّ الذي هو زيد والجملة صلة ما وان كانت
زائدة كان ما بعدها مجرورا باضافة كلمة سيّ اليه وكان تقديره لا سيّ زيد اي لا مثل زيد والمقصود ان مباحث
العطف ليست منحصرة على ما ذكرناه بل سيأتي تكملة في باب الفصل والوصل مباحث جمة ودقائق كثيرة
خصوصا في العطف بالواو واما الحالة التي تقتضي الفصل اي تقتضي تعقيب المسند اليه بموقف
بصيغة مرفوع منفصل مطابق له يسمى ضمير الفصل فهي اذا كان المراد تخصيصه للمسند بالمسند اليه
كقولك زيد هو المنطلق زيد هو افضل من عمرو وخير منه زيد هو يذهب وضمير تخصيصه يجوز ان يكون
للفصل وان يكون للمتكلم اي اذا كان مراد المتكلم تخصيص الفصل او المتكلم للمسند بالمسند اليه اي جعله خاصا
بالمسند اليه لا يتجاوزه الى غيره والباء في قوله بالمسند اليه داخلة على المقصور عليه وهو المستعمل الاصح فقوله
تخصيص المسند بالمسند اليه معناه قصر المسند على المسند اليه بحيث لا يتجاوزه الى غيره وقد تدخل الباء في المقصور
كما يقال خصصت فلانا بالذكر اي ذكرته دون غيره قال تعالى والله يختص برحمته من يشاء اي يجعل من يشاء
منفردا بالرحمة لا يرحم سواه وذكر اربعة امثلة للاشارة الى انه يشترط في دخول الفصل ان يكون الخبر معرفا
باللام او افعل من كذا سواء كان مفضلا اعني صيغته نحو خير وشر او غير مغير او فعلا مضارعا وقدم المعرف
باللام لانه الاصل ولا بد في ضمير الفصل ان لا يكون له محل من الاعراب وكان الاوجه ان يمثل بما يكون نصا في
الفصل نحو قولك كان زيد هو القائم بالنصب فان كلمة هو في الامثلة المذكورة يحتمل ان يكون مبتدأ خبره ما
بعده وكون ضمير الفصل لتخصيص المسند على المسند اليه دون العكس مما يشهد به العقل والاستعمال مثل زيد هو
القائم والله هو الرزاق واما كونه لقصر المسند اليه على المسند في قولك الكريم هو التقوى والحسب هو المال اي

الاكرم

اي الاكرم الا التقوى ولا حسب الا المال فكلام ظاهري فان قصر المسند اليه فيه على المسند مستفاد
من تعريف المسند اليه باللام على طريقة قولك المنطلق زيد وضمير الفصل قد يجرد فيهما عن معنى القصر و
تمحض لافادة تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه ونحو ما يتوهم من ان الفصل قد يفيد تخصيص المسند اليه او تاكيد
تخصيصه به فليس بشيء لان اللفظ الحامل المعنيين قد يتجرد لاحدهما ومع هذا الاصح الا يثبت ان
الفصل قد يفيد حصر المسند اليه في المسند او تاكيد هذا الحصر واما الحالة التي تقتضي تنكيره فهي اذا كان
المقام اي موضع ذكر الكلام للافراد شخصا او نوعا كقولك جاءني رجل اي فرد من اشخاص الرجال
وقوله تعالى والله خلق كل شيء دابة من ماء اي من نوع من الماء مختص بتلك الدابة او من ماء مخصوص
وهي النطفة قوله للافراد اي لجعل المسند اليه فردا من جهة الشخصية بان يراد به شخص ما من
اشخاص ما يدل عليه لفظ المسند اليه او من جهة النوعية بان يراد نوع ما مما يدل عليه لفظه من الاشخاص
شخصا فقوله شخصا او نوعا في موقع التمييز ويحتمل الحال من المفعول المحذوف للافراد فان كان اسم الجنس موضوعا
للماهية بقيد وحدة شخصية او نوعية فاطلاقه عليهما ظاهر وان كان موضوعا للماهية من حيث
هي كان الافراد الشخصي او النوعي مستفادا من القرائن الحالية او المقالية الدالة على ان ليس
المراد الماهية من حيث هي بل من حيث انها في ضمن فرد من افرادها او نوع من انواعها قوله اي من نوع
من الماء حمل تنكيره لما على النوعية فكان تنكير الدابة ايضا كذلك اي للنوعية ليتناسبا وايضا كون كل شخص
من الدابة مخلوقا من نوع من الماء مستبعد جدا واما عكسه وهو كون كل نوع من الدابة مخلوقا من شخص
من الماء فهو محال قطعا قوله او من ماء مخصوص عطف على قوله من نوع من الماء وتنكير الماء في هذا الوجه
ايضا للنوعية كانه قيل خلق كل نوع من انواع الدواب من نوع مخصوص من الماء وهي النطفة و
الفرق بين الوجهين مع ان المراد من الماء المنكر فيهما نوع نوع من الماء هو ان نوعيته الماء في الوجه
الاول باعتبار اضافته الى نوع من الدابة وفي الوجه الثاني باعتبار كونه نطفة فانها نوع من الماء ممتاز
عن سائر انواعه فانه اذا اعتبر اضافته الى نوع من الدابة كان بهذا الاعتبار نوعا من الماء مع قطع النظر
عن كونه نطفة وكذا اذا اعتبر كونه نطفة كان بهذا الاعتبار نوعا متميزا عن سائر الانواع مع قطع
النظر عن اضافته الى نوع مخصوص من انواع الدواب ولم يتعرض المصنف لجعل التنكير في دابة
للافراد شخصا وان كان صحيحا في نفسه لانه لا يلائم التفصيل المذكور بعده وهو قوله فمنهم من

بمعنى مطابقة الآية فانه تفصيل للانواع لا للاشخاص فان قيل كيف يصح التمثيل بقوله تعالى
والله خلق كل دابة من ماء مع ان المنكر فيه ليس بمسند اليه حتى يقال انه نكر ليدل على ان المراد فرد
مما يدل عليه لفظه اما شخصا او نوعا قلنا الآية مثال للحالة المقتضية لتنكير المسند اليه وهي كونه كالعام
اي موضع ذكر الكلام للافراد شخصا او نوعا لا التنكير المسند اليه وما يقتضي تنكيره جاز ان يكون مقتضيا
لتنكير شيء آخر كالمفعول به ونحوه وبهذا يعرف جواب ما يقال في كثير من مواضع هذا الكتاب من ان بعض
الامثلة خارجة عن الباب لكونه من غير باب المسند اليه وذلك لان الامثلة انما هي للحالات المقتضية
لا لما تقتضيه تلك الحالات من اعتبارات المسند اليه وهي لا تختص بتلك الاعتبارات فان المقتضي لتنكير
المسند اليه جاز ان يكون مقتضيا لتنكير سائر اجزاء الكلام اما ما قاله الشارح الشيرازي بان دابة و
ما مسند اليه بالتأويل فان تقدير الآية كل دابة خلقها الله من ماء اي من نوع من الماء او يقال الماء
خلق الله كل دابة منه فيصير دابة مسند اليها بهذا التأويل وهو الجواب لا يخلو عن تمحل او كان
المقام غير صالح للتعريف لانك لا تعرف منه حقيقة الا ذلك القدر وهو انه رجل او نحو هو
وترى انك لا تعرف منه الا جنسه كما سمعت شيئا من اعتقادك فاسئلك عن هو عندك مفتخر كذا ب
وارادة ان تظهر لاصحابك [illegible] اعتقادك به قلت هل لكم في حيوان على صورة انسان يقول كيت
وكيت سمعته ان تعرفه فلان مسمية كانك لست تعرف منه ولا اصحابك الا تلك الصورة
ولعله عندكم اشهر من الشمس قوله غير صالح للتعريف اي لا يصلح المقام لتعريف المسند اليه لان المتكلم
لا يعرف بعينه الى انه يعرف منه القدر الذي يعتبر عنه بالنكرة وذلك اما على سبيل الحقيقة او بطريق الادعاء عماء
ونصب حقيقة على المصدرية اي انتفى عنك معرفته انتفاء حقيقة اي انتفاء حقيقيا لا ادعائيا و
جعله تمييزا لا وجه له اذ ليس بمستغرق ولا نسبة يحتاج الى التمييز قوله او تجاهل عطف على قوله
لا تعرف منه حقيقة الا ذكر كما قيل اما لانك تجهل او تتجاهل وفائدة هذا التجاهل والارادة
تحقيره وعدم الاعتداد به واظهار انه غير ملتفت اليه بخصوصه وذكر كذا بعد مغتفر مبالغة وتنبيه
اي ماحيا محتقرا حال من فاعل قلت وقوله كانك لم تعرفه بيانه للتجاهل الذي يتضمنه قوله قلت
هل لكم في حيوان او حال اخرى من ضمير المخاطب اي قلت متشبها انت بمن لا يعرف هو ولا اصحابه منه
الا تلك الصورة اما عدم معرفتك فمن التنكير واما عدم معرفة اصحابك فمن قولك هل لكم اذ معناه

هل

هل لكم رغبة في معرفة حيوان كذا فدلكم عليه قوله ولعله حال متعلقة بجميع قوله كانك لست
بالتأويل اي تعلم عدم معرفتهم مع جواز ان يكون محتملا كونه عندكم اشهر من الشمس وعليه ما يحكيه
عز وجل عن الكفار في حق النبي صلى الله عليه وسلم هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق ق
انكم لفي خلق جديد كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وباب التجاهل في البلاغة والسحر ها
وان شئت فانظر لفظ كان في قول ابن ابي رحبة اما شجر الخابور مالك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف
فاذا ترى قوله وعليه اي وعلى التجاهل وان لم يكن في المسند اليه كان المثال التابع اعني هل
لكم في حيوان ايضا كذلك فانه ايضا من قبيل التجاهل في غير المسند اليه لتحقيق التنويع وكل ممزق
في موضع المصدر اي كل تمزيق والشرطية اعني اذا مزقتم متعلقة بقوله ينبئكم بمعنى ينبئكم بحشر ونشر
المقام او على تقدير القول اي قائلا هذا المقال وقوله انكم لفي خلق جديد جواب اذ وترك التأ
لكونه في معنى تجدد فلكم عدل عن الاسمية للدلالة على التحقيق البتة قوله كانهم لم يكونوا يعرفون
ما يحكي عن الكفار مبنيا على التجاهل اي قالوا ذلك في حقه صلى الله عليه وسلم كانهم لم يكونوا يعرفون منه
الا انه رجل ما قوله والسحر معنى ان التجاهل لاشتماله على نكت بديعة تستميل النفوس يحسن
ما يسلكه سحر البلاغة والمتصرف في امرها وشانها تشبيه بالتجاهل بسحر البلاغة وما له [illegible]
فيه من حيث انه يبتني عليه نكت غريبة واغراض لطيفة شبيهة بالسحر في استمالة النفوس [illegible] وان
شئت ان تعرف كونه كذلك فانظر لفظ كان وما قبله ايضا وهو قوله مالك مورقا فانه في لفظ كان
دلالة على ان تلك المرأة الخارجية اي التي كانت من الخوارج كانها لا تعرف عدم جزع الشجر على ابن
طريف وكذا قوله مالك مورقا يدل عليه ايضا والمورق اسم فاعل من اورق الشجر اي صار ذا ورق
وهو حال من فاعل لك قوله فاذا ترى حال من فاعل فانظر بالتأويل مقولا في حقك هكذا تريه وانما
يذكر الا انك اذا تأملت فيما يدل عليه التجاهل اطلعت على لطائف عجيبة فتسائل عنها وذلك لان التجاهل هل
هو مساق على انها ولهت فتخيلت ان الارض وما عليها تغيرت عن حالها وذهبت نضارتها
تفجعا عليه فخرجت الى شجر هذا الموضع الذي يقال له الخابور فوجدته مورقا فقالت مالك مورقا كانك لم
تجزع او على انها لا اذنت الشروب بشاه المحبة وتجاوز الحد المعهود في المصائب حتى يحزن ع
له الشجر وصدرت فانكرت كونه هذا الشجر مورقا مع شدة جزعها وفرط حزنها فكانها قالت كيف تورق

مع شدة حرصك وفرط حزنك او الاستخبار في قول علام الغيوب فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض وتقطعوا ارحامكم منقضيا للتوبيخ لهم على تمريضهم ورخاوة عقدهم في الايمان ناعيا عليهم ان يتوقع من امثالهم ان يتولوا امور الناس وتامروا عليهم ان يفسدوا في الارض ويقطعوا ارحامهم تناحرا في الملك وتهالكا على الدنيا ليس يحج بهم التامل في المتوقع على ما يتعجب منه او لئك الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى ابصارهم لئلا يسعوا مني اذا اعرض ابهم بذلك على سبيل النصح حلد الحم وان لا ينقلب لهم حيا يتعهم عقوبة او الاستخبار عطف على لفظ كان اي في نظم لفظ كان او الاستخبار ومعناه الاستفهام وطلب الخبر وفي العدول عن الاستفهام الى الاستخبار رعاية ادب لان الاستفهام معناه الاصلي طلب الفهم فيتبادر منه عدم الفهم والاستخبار معناه الاصلي طلب الخبر والاجب ان يكون لعدم العلم والخبر وعذر لو كان ايضا عن ان يتوهم فانظر التي هي في قول الكارجية وفي قول علام الغيوب فان اطلاق لفظ التي هل على الله تعالى يجعل من الادب وذكر علام الغيوب احتجاجا موقوله لانه على ان الاستخبار ليس على حقيقته واختيار الكلمة او على الواو حيث قال او الاستخبار للاشعار بان كل واحد من المثالين كاف في النهي علما ذكر من ان سوق الكلام مساق الجهور الى سحر البلاغة ولكن انهم لو اخبروا بانكم ان توليتم تفسدوا في الارض وتقطعوا ارحامكم وسمع منكم ذلك المذكور من الافساد والتقطيع الاشتهار باللعنة والصم والعمى لاشتد غيظهم ولجوا في الباطل ولم يذعنوا للحق فعدل الى صورة الاستخبار ولفظ التوقع ليستدرجهم الى الاعتراف بالحق وتليينا للسورة جماحهم وقوله منضما حال من الاستخبار والتعريض التفصيل بحال مرض في الامر اذا قصر فيه ولم يبالغ كما ينبغي والمراد تقصيرهم في امر الدين ورخاوة العقد ضعف الاعتقاد وناعيا حال من الاستخبار ايضا وانه لحال كالحال الاولى ومن ثمة لم يجعل من الاحوال المتداخلة بان يكون حالا من ضميره منقضيا يقال نعى عليه هفواته اذا شهرها بها فان كل هفوة مونة وان مي في الاصل هو الخبر بحبر الموت فمن كشف عن هفوات غيره وبينها فكانه اخبر بموته بناء على ان الهفوة في حكم الموت وان يتوقع مفعول في تلا ناعيا وان تفسدوا فاعل يتوقع فهو ذكره ناعيا عليهم ان يفسدوا معناه مشتهرا عليهم ان يتوقع الافساد والتقطيع الارحام من امثالهم وقوله ان تولوا شرط معترض بين ان يتوقع وما وقع عليه وهو ان تفسدوا في الارض وجزاء

الشرط

الشرط هو مضمون قوله ان تفسدوا وتقطعوا كانه قيل ان تولوا يتوقع منهم الافساد والتقطيع وقوله وتامروا عطف على قوله تولوا تفسير له كيلا يتوهم انه من التولي بمعنى الاعراض عن الدين مع ما هو من التولي بمعنى الولاية فقوله تعالى توليتم معناه ان صرتم متولي امور الناس وولاة عليهم وامراء مسلطين يقال تامر عليه اذا تسلط قوله تناحرا مفعول له لقوله تفسدوا وتقطعوا والتناحر اي والتهالك هو الحرص والتشاجر ويروى التناحر بالجيم والتهالك التجمع وهو المبارزة في موضع المحاربة والقتال والتهالك على الشيء شدة الحرص عليه بحيث يجعلهم كانه يوقع نفسه في الهلاك بسببه وقوله ليس يحج بهم التامل اي ليس يطلعهم التامل في المتوقع الذي هو الافساد والتقطيع على ثمرة اي على ما يفيده ذلك المتوقع المتصل بالمصنف حمل الانكار متعديا بهذا الموضع باعتبار تضمينه معنى الافادة يقال انجح به عليه الخلقة عليه نعمة والباء في قوله بهم للتعدية واللام في لهم متعلق بالاستخبار المستفاد من سياق الكلام كانه قيل استخبر الله تعالى استخبارا على الوجه المذكور من التضمن والتعي ليس يحج بهم ونكتة في اختيار طريق الاستخبار على التصريح بالاخبار بانكم ان توليتم تفسدوا في الارض وتقطعوا ارحامكم ويحكم ذلك الاشتهار باللعنة والصم والعمى وقوله على ما يتمم متعلق بقوله ليس يحج بهم وكلمة من في قوله من اولئك الذين بيانية يعني بها ان ثمرة ذلك المتوقع ما ذكره الله تعالى بقوله اولئك الذين لعنهم الله الى اخر الاية يعني اشتهارهم وانسلاخهم بكونهم ملعونين صما عميا حتى يوصفوا بذلك في الالسنة وقوله لئلا يلبسوا متعلق بالاستخبار ايضا فانه قد زعم ان قوله ليس يحج متعلق بمعنى الاستخبار كذلك قوله لئلا يلبسوا لكنه متعلق به بعد ما تعلق به الاول فيكون علة للمعلل فالعلة الثابتة وهي ليس يحج كانه قيل والاستخبار لحصول اجل التحجم به حاصلا لاجل عدم ليسهم فقوله لئلا يلبسوا من ثمة نكتة الاستخبار وجعل كلمة اذا في مثل من اذا عرض وما اذا كان كذا ثابتة في الاستعمال زائدة في المعنى وقيل انها ليست بزائدة بل من طريقة والعامل فيها لئلا يلبسوا وصلة من مقدرة اي لئلا يلبسوا اذا عرض لمن عرض لهم بذلك اي بقوله تعالى فهل عسيتم الاية وقوله على سبيل النصح متعلق بعرض اي عرض على طريق النصيحة والارشاد الى الحق لا على سبيل العدو اي ما هو ابلغ واذيد في الاغضاب والالهاب فان التعرض الذي هو خلاف التصريح اذا كان على وجه النصيحة فوق لم يكن موجبا للغضب بخلاف ما اذا كان على وجه التعيير والتقليل فانه يكون اشد اغضابا والهابا ولبس جلد النمر والتغلب لم يبق عبارة

عن شوة الغضب كان التم علم فيها وكناكيبى جمع حملاق العين وهو باطن الجفن قوله وان لا ينوب
عطف على قوله لئلا يلبسوا واما لانه لا طريق للمخاطب الى تعريف الزايد على هذا القدر لسا فيكل عطف
على قوله اما لانكر لانه فحمته وكذا قوله واما لانه فى تعيينه جاهلا بمنعك واما لانه فى شانه ارتفاعا او
انحطاطا واصل الى حد يوهم انه لا يمكن ان يعرف فتقول فى جميع ذلك عندى رجل او حضر رجل وقوله
شر اهر ذا ناب من الاعتبار الاخير ويستفيد من مثل هذا التركيب معنى نحوه رجل جاء وامراة حضرت
فوايد فضل كون المقام غير صالح للتعريف الى امور اربعة احدها ما مر والثاني لا يعرف التابع من
المسند اليه الا القدر الذى يعبر عنه بطريق التنكير وثم يقل اما لانك لا تعرف من المسند اليه الا انت او ما حكم
سوى ما يعبر عنه بطريق التنكير على الشكوك ما ذكر فى الموصول وهو قوله مثل ان لا يكون لك منه امر معلوم
سواه او لمى اطبك لانه قصد ايراد حديث الى اهل المخصوص بالمتكلم وذلك يقتضى ان لا ينتظم الامر الثانى
فى سلك الامر الاول والثالث ان يكون هناك مانع يمنعك من تعيين المسند اليه كارادة الابهام على
السامع ونحو ذلك الانكار لدى الحاجة والتحرز عن التلفظ بالاسم الذى يعينه او عن ثقل فيه والرابع ان المسند
اليه فى شانه من جهة الارتفاع او الانحطاط واصل الى حد يوهم قصور العبارة عن تعريفه وتعيينه ثم
فصل لهذه الاربعة تحكما بين المسند اليه ما اصدى كما اعتبر بوقوع الاثر من فاعل وكل واحدة منها تصلح
مثالا لكل واحد من الامور الاربعة قوله من الاعتبار الاخير اى من الوصول الى حد لا يمكن معه التعريف
اذ المراد شر عظيم بلغ من كمال العظم حدا لا يكتنه كنهه فهو من قبيل ارتفاع الشان قوله فى مثل
هذا التركيب اى فى مثل قولهم شر اهر ذا ناب وهو ما كان المسند اليه فيه مبتدا نكرة وخبره فعلا له
وكذلك قوله ثم صح من نحو مقداره فى نوع من الانواع عنده شمة قال تعالى ولئن مستهم نفحة
من عذاب ربك ومنه ان نظن الا ظنا قوله وكذا قولك اى هو ايضا من الاعتبار الاخير الا انه من
قبيل الانحطاط الشان لان قولك عنده شمة معناه عنده شئ قليل حقير فيلزم تحقيره فى ذلك الشئ
فى ذلك النوع ولفظ شمة يدل على القلة والحقارة كل من ثلثة وجوه جوهر الكلمة وبنا المرة
والتنكير العارض وكون الشم والنفح بجوهر الكلمة مع بناء المرة بصورتها مما يفيد التحقير لا ينافى
ان يكون التنكير ايضا للتحقير فيجوز ان يستفاد ذلك من المادة والصورة والتنكير العارض لان
القلة قابلة للزيادة فيتعلم من اجتماع الوجوه الثلاث ان القلة فى الغاية وكذا الكلام فى نفحة

الاول

فانه دفع

فانه دفع اعتراض صاحب الايضاح بان التحقير مستفاد من بناء المرة ومن نفس الكلمة لا من التنكير
قوله ومنه اى من الاعتبار الاخير ان نظن الا ظنا اى ظنا قليلا حقيرا او العليم لا نظن بان ثم
الا ظنا ضعيفا لا اعتقادا به وقول ابن ابى السمط له حاجب عن كل امر يشينه وليس له عن
طالب العرف حاجب منه ايضا انظر كيف جمع النوعين والذوق يقتضى ان كمال ارتفاع شان حاجب
الاول وكمال انحطاط حاجب الثانى اى ومن الاعتبار الاخير ايضا بيت ابن ابى السمط
فان معناه له حاجب اى مانع عظيم فى كل امر يعيبه يجعله موصوفا برذيلة وليس له عن طالب العطا
مانع حقير فضلا عن العظيم يقال شانه يشينه اى عابه والعرف بمعنى المعروف الاحسان والاقتضا
يتعدى الى مفعولين يقال اقتضاه الدين من القضاء بمعنى الاداء والانهما كما يقال قضيت دينى
اعلم ان الاعتبار الاخير الذى هو البلوغ الى حد لا يمكن معه التعريف على قسمين احدهما البلوغ
الى ذلك الحد من جهة ارتفاع الشان وثانيهما البلوغ اليه من جهة انحطاط الشان وحكم الكل
على الكل واحد من قولهم شر اهر ذا ناب ومن قوله تعالى ولئن مستهم نفحة وقوله حكاية ان نظن الا
ظنا ومن قولك عنده شمة ومن بيت ابن ابى السمط بانه من الاعتبار الاخير الا ان قولهم شر
اهر من قبيل البلوغ الى ذلك الحد من جهة ارتفاع الشان وان قوله تعالى ولئن مستهم نفحة وقوله
ان نظن الا ظنا وقولك عنده شمة من قبيل البلوغ الى ذلك الحد من جهة انحطاط الشان
وبيت ابن ابى السمط مشتمل على قسمى الاعتبار الاخير اعنى الارتفاع والانحطاط فقوله منه
فى الموضعين يرجع الى مطلق الاعتبار الاخير لا الى احد قسميه ولفظ حاجب فى قوله كمال ارتفاع
شان حاجب الاول مرفوع على الحكاية ولفظ الاول فيه مجرور على انه صفة للمضاف اليه وجاز
وقوعه صفة له مع انه معرفة وحاجب نكرة بناء على ان القصد من لفظ حاجب لفظ الحاجب المعهود
المذكور فى البيت فكان صفة ان يقول كمال ارتفاع شان الحاجب الاول الا انه ترك اللام للحكاية
هذا اذا اريد بالحاجب معناه وان اريد به اللفظ كان معرفة ايضا لانه حاجب اول من هذا اللفظ وقيل
وصف حاجب بالمعرفة لانه علم حقيقة لحاجب المذكور فى البيت حقيقة وذلك لان كل لفظ
وضع لمعنى اسما كان او فعلا او حرفا فقد صار ذلك اللفظ اسما علما لنفسه فى ذلك اللفظ الموضوع
لمعناه ولذلك يوصف بالمعرفة فيقال ضرب الذى ذكر فى كلام كذا فعل ماض ومن المذكور فيه

حرف جر وهذا باطل قطعا لانك تقول حسن الذي وقع في عبارة فلان لفظ مهمل ولا وضع
هاهنا لا جبرا ولا صحة فكيف يكون علما وما وقع في كلام بعض النحاة من ان اللفظ اذا اريد
به نفسه كان علما اراد به انه علم له حقيقة بل المراد انه بمنزلة العلم في تعيين المراد وتشخيصه فا
لصواب ان يقال في وجه تنوينه انه مأول بهذا اللفظ وقال الله تعالى وعلى ابصارهم غشاوة
هذه جملة فعلية معطوفة على الاسمية التي قبلها وهي قوله قول ابن ... منه فتنكير تنويل
امر ما جعل صاحب الكشاف تنكير غشاوة للنوعية اي على ابصارهم نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس
وهو غطاء التعامي عن ايات الله تعالى وجعل تنكيرها على التهويل والتعظيم اقضى لحق المقام من حمله على النوعية
وقال تعالى ولكم في القصاص حيوة فتنكير على معنى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة
لمنعه مما كانوا عليه من قتل الجماعة بواحد متى اقتدروا او نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة بالارتداع
عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص قوله في هذا الجنس اشارة الى ان اللام في القصاص لتعريف الجنس
لانه انسب للمقام دون العهد فالمعنى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو شرع جنس القصاص
حيوة عظيمة هي حيوة الجماعة الذين حلوا عن القتل لتشريع القصاص الذي هو قتل القاتل
كانت العرب في الجاهلية تقتلون جماعة كثيرة بواحد متى اقتدروا عليه كما قتل مهلهل بسبب جنية كليب
خلقا كثيرا لا يحصى عددهم فصار حكم القصاص وتشريعه سببا لحيوة خلق عظيم فحصل للناس فيه
حيوة عظيمة جدا فجعل قوله تعالى ولكم في القصاص في تقدير ولكم في حكم القصاص وتشريعه لان نفس
القصاص ليس فيه حيوة وجعل الحكم بالقصاص جنسا من الحكم حيث قال ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي
هو القصاص لان الحكم المتعلق بجنس القصاص جنس من الحكم وهذا على تقدير ان يكون تنكير حيوة
للتعظيم وان يكون من الاعتبار الاخير ويحتمل ان يكون التنكير فيها للافراد والنوعية بان يكون المعنى
ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص نوع من انواع الحيوان وهي الحيوة الحاصلة لمن انتهى
عن قتل خصمه بسبب ارتداعه عنه لعلمه بالاقتصاص منه واللام في قوله لمكان متعلق بالارتداع
قوله لمكان العلم اي للعلم والمكان زايد لتفخيم العلم كما يقال المقام وصل الى المجلس العالي تعظيما لصاحب
المجلس او هاهنا اذا هم بالقتل فتذكر الاقتصاص فاداه الى ترك كيف يسلم صاحبه من
القتل وهو من القود فيتسبب لحيوة نفسين هذا بيان لكيفية حصول الحيوة بالارتداع المتوقع
على

[right margin: illegible]

على العلم بالاقتصاص والاول من مفعولي ترى محذوف لقصد التعميم كانه قيل اي ما ترى شخصا
اي شخص كان ممن يهم القتل وان يهما بالجملة الشرطية وجواب اذا قوله يسلم وفاعلا ورده ضمير
الاقتصاص وتذكره قوله فيتسبب عطف على يسلم وفاعله ضمير الارتداع ولمنع طلب التعظيم و
التهويل بالتنكير قال الله تعالى فاذنوا بحرب من الله ورسوله دون ان يقول بحرب الله ورسوله
وبخلاف ذلك قال الله وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها
ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله اكبر دون ان يقول ورضوان الله اكبر قصدا الى
افادة وقدر يسير من رضوانه خير من ذلك كله لان رضاه سبب كل سعادة وفلاح واما قوله اخاف
ان يمسك عذاب من الرحمن بالتنكير دون عذاب الرحمن بالاضافة فاما للتهويل واما بخلافه بمعنى اخاف
ان يصيبك نفيان من عذاب الرحمن وقوله وان يكذبوك فقد كذبت رسل المعنى رسل اي رسل
ذوو عدد كثير واولوا ايات ونذر واهل طوال واصحاب صبر وعزم وما اشبه ذلك قوله
ولمنع طلب التعظيم والتهويل قدم الجار على عامله اعني قال تنبيها على اختصاص المنافي بالتعظيم كما
نبه بتقديم الجار في المنافي الذي يليه على اختصاصه بخلاف التعظيم والتهويل الشيء جعله هائلا مخوفا
وعطفه على التعظيم يجري مجرى التفسير ودون في موضع الحال اي قال ذلك متجاوزا ان يقول ولا شك
ان المتبادر من قوله وبخلاف ذلك هو التحقير المقابل للتعظيم لكن الحمل لا يجعل التنكير في قوله تعالى
ورضوان من الله للتحقير بل هو للتقليل الذي يقابل التكثير كما صرح به حيث فسره بقدر يسير من
رضوانه وكانه لما كان التقليل مستلزما للتحقير غالبا جعله مقابلا للتعظيم والتهويل فقال اولا و
بخلاف ذلك وفسره بمجرد التقليل كما عرفت وقال ثانيا واما بخلافه اي بخلاف التهويل وفسره بقوله
حيث قال نفيان من عذاب الرحمن اي قدر يسير منه وهو في الاصل ما تنفيه الريح من التراب ونحوه
في اصول الشيء والحاصل انه عبر عن التقليل بخلاف التعظيم والتهويل نظرا الى كونه مستلزما للتحقير
غالبا ثم اقتاط في المثالين من ان يتوهم كون التنكير فيهما للتحقير وبيان ان المراد فيهما مجرد التقليل
من غير ان يعتبر معه التحقير اما في الاول فلامتناعه فيه واما في الثاني فلعدم ظهوره وجوز ان يكون
تنكير عذاب في قول ابراهيم عليه السلام لابيه آزر للتعظيم وبخلافه فان كان للتعظيم كان معناه يا
ابت اني اخاف ان يصيبك عذاب عظيم بسبب كونك بدرا مستحقة من الرحمة الواسعة بشرط ايمانك

[left margin:]
اي بحرب عظيم لا يكتنه كنهه
اي بخلاف طلب التعظيم والتهويل بالتنكير وهو طلب التحقير والتقليل بالتنكير
النفيان في اللغة التراب الذي يجمعه الريح في اصل الشجر والمراد به هنا الشيء القليل
نفي الريح ما فعيل ما تنفيه في اصول الشجر من التراب ونحوه والنفيان مثله وقد ... من تفسيح العوم من نفيانها ... للجلة جلبلها مثل جب وصبي
كالتعبير عن التقليل بالتحقير ... اطلاق اللازم وارادة الملزوم

و ما عنك وان كان للتحقير كان معناه لم اخاف ان يمسك لشيء قليل من عذاب الرحمن فضلا عن
ان يصيبك ضلاله ذكره لحمل على التقليل يناسب اظهار الشفقة الموجبة لعنوان العطف ولحمل على التهويل
يناسب المبالغة في الزجر لدلالته على ان ما هو فيه يقتضي العذاب الهائل العظيم و ينبغي تقويم كلام المصنف
على هذا الوجه اعتراض صاحب الايضاح وهو ان المصنف لم يفرق بين التعظيم والتكثير وبين التحقير و
التقليل مع ظهور الفرق لان التعظيم والتحقير بحسب المنزلة والرتبة والتكثير والتقليل بحسب العدد و
الكمية قيل العبارة الواقعة في نسخة المصنف هكذا وقوله وان يكذبوك اي قوله تعالى وان يكذبوك
الخ وهو ليس عطفا على شيء بل هو ابتداء كلام وخبره قوله المعنى رسل اي رسل والعائد محذوف اي معناه
فاللام في المعنى اما عوض عن المضاف اليه واما مفيدة لمعنى الاضافة على ما عرف من مذهبي الكوفية
والبصرية وفي بعض النسخ المعول عليه وقال وان يكذبوك عطفا على قوله تعالى وعداوته والتنكير في هذا
المثال لقصد التكثير والتعظيم معا واشار المصنف الى الاول بقوله ذوو اعداد كثيرة والى الثاني بقوله
واولوا آيات الى قوله وعزم اي وارباب آيات ظاهرة واعمار طوال واصحاب صبر على تحمل مشاق النبوة
وعزم على الجد في اظهار الحق قوله وما اشبه ذلك قد جرت عادة المصنف في هذا الكتاب على ان يفصل
الحالات المقتضية لكل واحد من اعتبارات الكلام ثم يختم الكلام بان يقول انها ليست منحصرة فيها بل لها
نظاير مقتضية لتلك الاعتبارات فما يناسب هذه العادة ان يكون المعنى وما اشبه ذلك المذكور من تعظيم
المنكر لقصد العموم في نحو علمت نفس ... من ارادة ... والانسب بسياق الكلام والعطف بالواو
ان يكون المراد وما اشبه ذلك من جهات تعظيم الرسل كان يقال مثلا وارباب سعي وجد و وجاهة
عند الله وفضل منه واما الحالة التي تقتضي تقديمه على المسند فهي متى كان ذكره اهم ثم ان كونه
اهم يتنوع باعتبارات مختلفة اما لان اصله التقديم ولا مقتضي للعدول عنه وسيجيء كلاما في هذا
المعنى في آخر الفن الثاني ان شاء الله تعالى نقل عن الشيخ عبد القاهر رحمه الله انه قال انا لم نجد شيئا
يجري مجرى الاصل في اقتضاء التقديم سوى العناية والاهتمام بالمقدم الا انه لا يكفي ان يقال قدم للعناية
بل لا بد ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف ان ذكر الشيء معنى مناسب لاقتضاء العناية والحاصل
انه لا بد من اسناد العناية الى شيء يكون ذلك الشيء مقتضيا للعناية وعلة لها بحسب مناسبات
الوقتية فلذلك شرع المصنف في بيان وجوه الاهمية وعطف الكلام الدال على وجوه الاهمية

على ما

على ما قبله بكلمة ثم للدلالة على كونه متاخرا في الرتبة بالنسبة الى ما قبله قوله اما لان ا
اصله التقديم اي لان الراجح في المسند اليه هو تقديمه على المسند الى ان المسند صفة للمسند اليه وحال
من احواله فيكون متقدما عليه طبعا وايضا ما لم يتصور المسند اليه لا يحكم عليه فيكون متقدما
عليه في الوجود الذهني فناسب ان يتقدم اللفظ الدال عليه ليطابق الوجود اللفظي الوجود الذهني
والوضع الطبع وهذا اذا لم يكن هناك مانع من تقديمه على المسند واما اذا كان هناك ما يمنع من
تقديمه عليه كما اذا كان المسند اليه فاعلا فان كونه فاعلا مانع المسند اليه يمنع من تقديمه عليه
وكما اذا تضمن الخبر معنى الاستفهام مثلا فانه مانع من تقديم المسند اليه عليه لان الاستفهام يقتضي
صدر الكلام قوله في هذا المعنى اي في ان الشيء يتقدم اذا كان اصله التقديم ولا مقتضي للعدول
عنه والكلام المعهود سيجيء بحثه في فصل اعتبار الفعل معنى ما يتعلق به في الحالة المقتضية
للنوع الثالث منها وسيذكر فيه ان ذلك كالعمدة الموقف ... الحال المعرف ... العامل آخر
آخر الكلام واما لانه متضمن للاستفهام نحو اين زيد منطلق اي او يكون المسند
المسند اليه لكونه متضمنا للاستفهام كان الاولى به ان لا يذكر هذه الوجه في هذا المقام لانه
في قوة الخبر كما سيذكر في بحث العطف وكانه نظر الى ان تضمن الاستفهام من احوال ما وقع
مسند اليه في الكلام وان لم يكن خبرا اما ورده في هذا المقام لكونه من الاحوال المقتضية لتقديم
المسند اليه على المسند لكونه في عداد تفصيل تلك الاحوال على طريق ايراد الامثلة من غير باب المسند
اليه لكونها امثلة للحالات المقتضية للاعتبارات الراجعة الى المسند اليه من التعريف والتنكير ونحوهما وان
لم يكن منها الا ان ذلك الاعتبار من حيث تعلقه بالمسند اليه وسيذكر في الفائدة الثانية اي سيبرز
هناك وجه كون تضمن الاستفهام مقتضيا للتقديم وهو ما ذكر في آخر باب الاستفهام ان الاستفهام طلب
والطلب انما يكون عما لا يملك ويعيش شانه وكون الشيء من ما ... مستدعية لتقديمه في الكلام فلا
يجب لزوم كون الاستفهام صدر الكلام واما لانه ضمير الشان والقصة كقولك هو زيد منطلق
ومن قريب يعرف الشرح التزام تقدمه كل واحد من ضميري الشان والقصة راجع الى حكم خبره
متعقل في الذهن وذلك الحكم المعهود في الذهن اعتبر من حيث انه امر ذو شان يذكر الضمير الراجع
اليه فيقال هو زيد منطلق مثلا وان اعتبر من حيث انه قصة يؤنث فيقال هي زيد منطلق

بمعنى ان القصة المعهودة هي هذا الحكم اعني زيد منطلق الا ان الاستعمال انما جرى على ان الضمير
المراد به الحكم المعهود في الذهن انما يؤنث اذا كان في الجملة التي تفسره مؤنث غير فضلة كقولك
هي هند مليحة فلا يقال هي زيد منطلق ولا هي الصوت سمعنا وكلمة عن في قوله عن قريب بمعنى بعد كما في
قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي بعد قريب ثم في الشرح التزام تقدمه وهو ما ذكره في بحث اخراج المسند
اليه على مقتضى الظاهر من انه يوضع الضمير موضع المظهر ليتمكن ما بعده في ذهن السامع ما يعقبه فان السامع متى
لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظرا لعقبى الكلام كيف يكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه وهو
هو السر في التزام تقديمه فان الشيء اذا ذكر اولا مبهما ثم فسر كان اوقع عند النفس وامكن فيها وقد سبق
الى كثير من الاوهام انه اشارة الى ما ذكره عقيب هذا الكلام من قوله واما الا ان في تقديمه تشويقا للسامع الى
الخبر ليتمكن في ذهنه اذا اورده كما اذا قلت صديقك فلان الفاعل الصانع رجل صدوق فان المسند اليه في
هذا المثال لكونه اسما ظاهرا مشتملا على صفة تقتضي تطويلا فيها ومستتبعا لما جرى عليه من عطف البيان وهو فلان والصفة
المذكورة بعده وهو الفاعل الصانع كان في تقديمه تشويقا للسامع الى الخبر الذي يجيء بعده ليتمكن ذلك
الخبر في ذهنه اذا ورد عليه لان الحصول بعد الشوق والطلب اعز واوقع عند الطالب من المنساق بلا طلب وتعب
ولا يخفى ان التشويق الى الخبر انما يظهر اذا كان في المسند اليه طول ويقوى اذا اشتمل على امر عجيب فلذلك
اورد في المثال عطف البيان والصفة ليطول الكلام ويتحقق التشويق وانما قلنا ان هذا الوجه لا يجري
سر الفخر في التزام تقدم ضمير الشان وان قوله عن قريب ثم في الشرح التزام تقدمه ليس اشارة الى ما ذكره
بقوله واما الا ان في تقديمه تشويقا للسامع الى الخبر لانه لو كان الامر كذلك لكان تقدمه من العوارض اللاحقة
للمسند اليه المستندة الى حالة تقتضيه مثل كونه سببا للتشويق التابع الى الخبر الذي يعقبه كان تقدير
تقديم الكلام وسوف عن قريب ان السر في التزام تقدم ضمير الشان هو ان في تقديم المسند اليه تشويقا
للسامع الى الخبر سواء كان المسند اليه ضمير الشان او غيره فيلزم ان يكون تشويق ضمير الشان حالة مقتضية
لتقديمه ولا يخفى انه لا تشويق في مجرد ضمير الشان مع قطع النظر عن تقدمه كما انه لا تشويق في مجرد
صح المسند اليه المظهر مع قطع النظر عن طوله واشتماله على امر عجيب فان قيل قوله واما الا ان في تقديمه تشويقا للسامع
الى الخبر شامل لكون المسند اليه ضمير الشان اذ سبب تقديمه ايضا هو التشويق فذكر ضمير الشان على الانفراد
يوجب التكرار قلنا انه من قبيل التعميم بعد التخصيص فانه ذكر اولا ان كون المسند اليه ضمير الشان

يقتضي

يقتضي اهمية بالنسبة الى المسند بناء على ان ذكر الشيء مبهما ثم تفسيره امر يستدعيه المتكلم
ثم ذكر ان المسند اليه مطلقا اذا كان تقديمه يوجب تشويق السامع الى الخبر يكون ذلك امرا مهما
عند المتكلم بالنسبة الى ذكر المسند الان اجرا قوله الفاعل الصانع في مقام المدح على ما هو الشائع
في الاستعمال فان المتعارف عند اهل السوق كونهما كنايتين عن اوصاف ذميمة كما تدل القرائن و
سياق الكلام يقتضي كونهما عبارتين عن الصفات المحمودة كما يدل على الكرمية ويدل عليه الاخبار عنه بقوله رجل
رجل صدوق فان معنى لهما في الاوصاف الذميمة عرف طارئ والمصنف استعملهما في اصل معناهما والخبر
هو قوله صدوق وقوله رجل توطئة له وفي ذكره مبالغة كما اذا قلت زيد رجل عالم فانه ابلغ من قولك
زيد عالم كانه قيل عالم معدود من الرجال العلماء ومما هو احدى خواص تركيب الاخبار في باب الذي كما
اذا قلت بدل قولك زيد منطلق الذي زيد هو منطلق او بدل قولك ضربت زيدا الذي ضربته زيد
معرفة والذي ضربته معرفة وهو السبب في التزام تأخيره بالخبر في هذا الباب وامتناع الاخبار
عن ضمير الشان العبارة المشهورة بين النحاة ان يقال الاخبار بالذي كما قال ابن الحاجب في الكافية
واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا والعبارة المشهورة ان يقال
وهو اي التشويق احدى خواص تركيب باب الاخبار بالذي صدر بعضها لئلا يتوهم كون الباء صلة للاخبار و
هو فاسد لان الذي ليس بمخبر به فتكون العبارة محتاجة الى تأويل بجعل الباء للاستعانة واختار عبارة
لا تحتاج الى تأويل فقال وهو احدى خواص تركيب الاخبار في باب الذي وادخل لفظ الباب على الذي اشعارا
بجريان الاخبار المذكور في اخواته ومتصرفاته ايضا والمراد بخواص هذا التركيب الاثار المختصة به في الجملة
وذلك لا ينافي وجدان تلك الخواص في تركيب اخرى كالتشويق فانه خاصة اضافية كما ترى فلذلك جعله
المصنف احدى اثار هذا التركيب خواصه الاضافية اما كونه خاصة اضافية لهذا التركيب فلانه ليس خاصة
مطلقة له بل هو خاصة له بالنسبة الى بعض ما عداه واما كونه احدى خواصه فلان له خواص اخر كالقصر و
تأكيد الحكم والاجمال والتفصيل وحصول القصر في هذا التركيب ظاهر لان المخاطب قد يعتقد خلاف
ما يفيده او يتردد فيه واما تأكيد الحكم فمن تقديم المسند اليه فيستلزم المخاطب رد المسند عليه حيث فرغ قلبه
دخول ما نوى كما ذكره الشيخ عبد القاهر وكلمة ما في قوله كما اذا قلت موصولة صلتها الظرف وقوله بدل
نصب على الحال من قوله الذي زيد هو منطلق وهو مقول قوله اذا قلت قدم الحال عليه لكونه نكرة كما في قوله

اي موضع الاسم الذي اريد الاخبار عنه

لنه موضحا طلال فيه والمنع لحال التشويق الذي يكون في وقت قولك الذي زيد هو منطلق حال كونه
بدل قولك زيد منطلق فان المقصود فيه الاخبار عن زيد منطلق الا انه لما اريد تشويق السامع الى
الخبر ليتمكن الخبر في ذهنه تصدر الجملة بالذي ويعبر به عن مفهوم الخبر وهو منطلق وجعل موضع المنطلق
ضميرا يرجع الى الذي لئلا تخلو الصلة عن الضمير الراجع الى الموصول واخرت قولك منطلق عن تلك الجملة
وجعلته خبر الذي ليطلع السامع اولا على مفهوم المنطلق على سبيل الابهام بسبب تعبيره بما يرجع اليه فقولك
الذي زيد هو مبتدا فانه موضوعه على التعيين فقولك الذي زيد هو منطلق مثال للاخبار عن المسند
في قولك زيد منطلق وقوله الذي هو مستتر فيه خبر مقدم مثال للاخبار عن المسند اليه المضاف ماخوذا
مع ما اضيف اليه ويمتنع الاخبار عن المضاف وحده وان اردت الاخبار عن المسند اليه الذي ليس مضافا
كما في زيد منطلق قلت الذي هو منطلق زيد وقوله الذي خبره سم فيه مقدم مثال للاخبار عن المضاف
اليه وحده في قولك خبر مقدم مستتر فيه قوله وهو اي التشويق الى الخبر هو السبب في التزام تاخير الخبر في
باب الاخبار بالذي فانه لما كانت العمدة الكبرى من هذا الباب هو التشويق الى الخبر وكان ذلك مستلزما
لتقديم المسند اليه لانه لو قدم الخبر لكان معلوما من اول الامر فامتنع التشويق اليه التزموا تاخير الخبر
فيه وهو ايضا هو السبب في امتناع الاخبار عن ضمير الشان لانه موضوع لان يذكر مقدما ويشار به الى حكم
ذهني مبهم فيصير بتقريره مشوقا الى خبره ثم يفسر ذلك المبهم بما يعقبه من الخبر حتى يتمكن ذلك الخبر في ذهن
السامع لحصوله بعد الاشتياق اليه فلو اخبر عن ضمير الشان لفات المقصود من وضعه وذلك لانه ما اخبر
عنه يجب ان يعمل في هذا الباب بجعل في التركيب خبرا مؤخرا فلو اخبر عن ضمير الشان مع انه ملتزم
التقديم للتشويق الحاصل بالتقديم لكان خبرا مؤخرا فيفوت التشويق المطلوب من وضعه لان
التشويق انما يحصل بسبب التقديم   والمراد بالاخبار في عرف النحويين رحمهم الله في هذا الباب ان
تعمد الى اي اسم شئت في الكلام فتجعله في الحيز وتصير ما عداه صلة للذي ان كانت الجملة اسمية
واما ان كانت فعلية فلذلك وللالف واللام بمعناه وتضعها مكان الذي جعلته ضميرا عائدا الى الموصول
مراعيا في ذلك ما ذكره علم النحو مثل ان ضمير الشان ملتزم التقديم وان الضمير لا ينصب مفعولا
وان الحال لا تكون معرفة وان ربط المعنى بالمعنى اذا كان بسبب عود الضمير فلا بد منه وانا اضرب لك
امثلة لتتحقق جميع ذلك فلو قلنا في الاخبار عن ضمير ما في اظن الذباب يطير في الجو فيغضب انا زيد

الذي

الذي يظن الذباب يطير في الجو فيغضب ابا زيد انا او الظان الذباب وعن الذباب الذي
اظنه يطير في الجو فيغضب ابا زيد الذباب وعن الجو الذي اظن الذباب يطير فيه فيغضب
ابا زيد الجو وعن ابي زيد الذي اظن الذباب يطير في الجو فيغضبه ابو زيد وعن زيد الذي
اظن الذباب يطير في الجو فيغضب ابا زيد ولا تخبر في قولك هو اكرم زيدا قاعدا واجب عن
ضمير الشان لئلا يلزم تاخيره الممتنع ولا عن الاكرام لئلا يلزم اعمال الضمير الذي يقع موقعه
في زيدا ولا عن قاعدا لئلا يلزم وقوع الضمير الذي هو معرفة موقع الممتنع عن التنوين وهو
الحال ولا عن الضمير في واجب لئلا يلزم من عود الضمير القائم مقامه اذ اعادة الى الموصول
ما يجب ذكره ربط الخبر بالمبتدا   قوله والمراد مبتدا وخبره ان تعمد وهو ضمير المنفصل قوله الى
اي اسم شئت اي من الاسماء المذكورة في الكلام سواء كان منسوبا او منسوبا اليه فضلة او عمدة فان
الاخبار جار فيه اذا امكن فيه رعاية شرائطه قوله فتجعله اي توخره الى عجز الكلام وتجعله مسندا
وهو معطوف على قوله تعمد وكذا قوله وتصير ثم ان تضع الذي او الالف واللام في صدر تلك الجملة
وتصير ما عدا ذلك الاسم من الجملة صلة للذي دون الالف واللام ان كانت الجملة اسمية وان
كانت فعلية فان شئت جعلته صلة للذي وان شئت جعلته صلة للالف واللام التي بمعنى
الذي بعد ان تضع في مكان الاسم المؤخر ضميرا راجعا الى الموصول الذي وضعته في صدر الجملة ليربط
الصلة بالموصول وتراعي في ذلك العمل ما ذكره علماء النحو اياه اي بشرط ان لا تخل في ذلك بشيء
من قواعد علم النحو مثل ان ضمير الشان واجب التقديم فلا يخبر عن ضمير الشان لئلا يلزم مخالفة تلك
القاعدة وعند اخبارك عنه يستلزم تاخيره ومثل ان الضمير لا يعمل فلا يخبر عن الاسم الناصب
للمفعول لئلا يلزم المخالفة التي هي اعمال الضمير عند وضع الضمير مكان ذلك الاسم الناصب ومثل
ان الحال لا يجوز ان يكون معرفة فلا يخبر عن الحال لئلا يلزم المخالفة وهي تعريف الحال عند وضع
الضمير مكانه ومثل انه اذا كان ربط المعنى بالمعنى بسبب عود الضمير من احدهما الى الآخر فلا بد من
الضمير فيه فلا يجوز تخبره عن الضمير الذي يكون بسبب الربط لئلا يلزم المخالفة وهي عدم ربط احدهما
بالآخر عند وضع الضمير الراجع الى الموصول مكانه وذلك لان الضمير اذا رجع الى الموصول لم يمكن ان يرجع
الى المعنى المذكور فيلزم عدم الارتباط بينهما فقوله او للالف واللام اشارة الى ان الموصول مجموع

قوله هو ضمير الشان ومحله رفع على انه مبتدا اول وقوله اكرم زيدا مصدر وقوله قاعدا حال عامله في المفعول ومبتدا ثان وقوله واجب خبر المبتدا الثاني والجملة خبر المبتدا الاول ... اللفظ كما منهما وقوله واجب خبر المبتدا الثاني وجملته مع ضميره راجع الى الذي هو ضمير الشان وهو جملة خبر عنه

الانف في اللام لا اللام وحده كما اختاره سيبويه في حرف التعريف فانه اختار ان حرف التعريف
هي اللام وحده والهمزة مجلوبة للوصل قوله مراعيا في ذلك اي فيما ذكر من الرغلفة والوضع قوله
مثل منصوب على انه بدل من قوله حالا وكذا هو مفعول مراعيا وقوله وان الضمير لا ينصب مفعولا
الاولى ان يقول بدله وان الضمير لا يعمل لتعلم منه امتناع الاخبار عن الاسم العامل بدون معموله سواء
عمل فيه الرفع او النصب والجر وكانه نظر الى الخبر الثاني الذي يورده لامتناع اعمال الضمير اذ حينئذ ك
يلزم نصبه للمفعول قوله لتتحقق جميع ذلك اي لتتحقق كيفية الاخبار عما يصح ان يخبر عنه وامتناعه
فيما لا يصح وذكر المصنف في الاخبار عن ضمير كذا طريقين الاخبار بالذي والاخبار باللام وسكت
في الاخبار عن باقي الاسماء عن طريق الاخبار باللام فان اخبرت باللام عن الذباب قلت الطائر انا
يطير في الجو فيغضب زيد الذباب وعن الجو قلت الطائر انا الذباب بطير فيه وقس عليه نظائره قوله
ولا الخبر عطف على قوله تمام بين افضلية الاسماء التي يمكن الاخبار عنها اراد ان يورد امثلة الاسماء التي
يمكن الاخبار عنها في ان ولا الخبر انت في قولك واكرام زيد اتى دعا واجب على ضمير الشان وهو قولك
هو ولا عن قولك اكرام اخي ولا عن قولك اتى دعا ولا عن الضمير الذي في قولك واجب اتى على ضمير الشان
فلانك لو اخبرت عنه لزم ان تؤخر في الكلام كما عرفت مما ذكر في بيان طرق الاخبار فيلزم تاخير ضمير الشان
مع انه ممتنع عندهم واما عن قولك اكرام زيدا فلانك لو اخبرت عنه لزم ان تضع موضعه ضميرا فيلزم
ان تعمل انت هذا الضمير في قولك زيدا اذ لا عامل له سواه وهو ممتنع واما عن قولك اتى دعا فلانك
لو اخبرت عنه لزم ان تضع مكانه ضميرا والضمير معرفة البتة فيلزم وقوع الضمير الذي هو معرفة
في موضع الشي الذي يمتنع تعريفه وهو الحال فهو ممتنع عندهم واما عن الضمير الذي في قولك واجب
فلانك لو اخبرت عنه لزم ان تضع مكانه ضميرا راجعا الى الذي لما عرف من الضابطة فيلزم ان لا يرتبط
الخبر الذي هو قولك واجب بالمبتدا الذي هو اكرام اخي وذلك لان الضمير الراجع الى الذي لم يكن له
مرجع الى المبتدا الحقيقي المبتدا بلا ضمير يرجع اليه وهو ممتنع عندهم واما لان تقوي الاسناد
الخبر اليه على الظاهر كما عرفته في الفن الثالث عطف على قوله واما لانه في تقديم المسند اليه
تشويق وكذا كونه معطوفا على قوله اما لان اصله التقديم الا انه عطفه على الاقرب اولى
فكيف جعل المصنف كون تقديم المسند اليه مفيدا التشويق تابعا الى الخبر او التقوي الاسناد

الخبر اليه

الخبر اليه من الاعتبارات المهمة في ذكر المسند اليه المقتضية لتقديمه بناء على ان تقديمه فيما كان مفيدا
لهذه المعاني كان ذكره اهم من ذكر المسند وسيجعل فيما يكون تقديمه مبنيا على تعظيم والاولى ان يجعل
امثال هذه حالا مقتضية للتقديم بلا توسط الاهمية وهو ظاهر ولعل المصنف ادرجها في تلك
الاعتبارات لضبط الحالة المقتضية للتقديم وحصرها في الاهمية قوله على الظاهر حال من فاعل
يتقوى اي اسناد الخبر الى المسند اليه حال كون الكلام محمولا على ظاهره وهو ان يكون المسند اليه المقدم
كلفظ انا في انا عرفت مبتدا ويكون الفعل الذي بعده خبره من غير اعتبار تقديم وتاخير فانه حينئذ يتقوى
اسناد الخبر الى المسند اليه لتكرره واما اذا اعتبر كون المسند اليه مؤخرا في الاصل على انه تاكيد للضمير
المتصل المقدم فيكون التقديم للتخصيص لا للتقوي وهذا ما ذكره في الفن الثالث في بحث تقديم
المسند اليه مثل انا عرفت يجري تارة على ظاهره وهو ان يكون انا مبتدا وعرفت خبره فلا يفيد الا
تقوي الحكم واخرى على ان اصله عرفت انا فيفيد التخصيص دون التقوي وقد بين ثمة توجيه كلامه
انه اراد ان التقوي بناء على الظاهر دون التحقيق وذلك لان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان
يسند اليه شي فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم
سوا كان خاليا عن الضمير او لا اذ لو كان متضمنا لضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا
فيكتسي الحكم قوة الا ان ما ذكر من انعقاد الحكم اولا وصرف الخبر الى المبتدا ثانيا بواسطة الضمير
انما هو بحسب الظاهر دون الحقيقة واما بحسب الحقيقة فلا والا لكان مثل قولك زيد عرف تصديقين
وايضا الخبر في الحقيقة هو الفعل مع الضمير وليس اسناد هذا المجموع متكررا الا من حيث الظاهر
وهو ان اسناد الفعل الى الضمير بمنزلة اسناده الى المبتدا وانما كان الخبر في الحقيقة هو الفعل
مع الضمير المتصل به لم يتحقق فيه تقوي الحكم حقيقة لان التقوي انما يكون بسبب اسناد الخبر الى
المبتدا مرتين وهذا المجموع لم يسند اليه الا مرة واحدة واما لان اسم المسند اليه يصلح
للتفاول فيقدم اي التابع ليسره وتبشيره مثل ان تقول سعد بن سعيد في دار فلان و
سفاك ابن الجزار في دار صديقك المشهور ان التفاول مختص بالخير وكذا يستعمل في الشر الا انه
الا ان المصنف اورده للشمول ما يتناول الخير والشر فلذلك جعله تارة للمسرة وتارة
للمساءة حيث قال لتسره او تسوءه قوله هو مقدم لكونه اسم المسند اليه يصلح

للتفاؤل بان يكون اسعاد الاعلى ما يفرح به النفوس من الخير والسعادة او اسعاد الاعلى ما يحزن به
النفوس من الشر والنحوسة مثل ان تقول في الاول سعد بن سعيد في دار فلان فان السامع لما وصل الى سمعه
لفظ سعد بن سعيد فرح به لانه سمع في مبتدأ الكلام ما يدل على السعادة المذكورة وهو لفظ سعد
وسعيد فيتفاءل منه تفاؤلا حسنا فيصير مسرورا ومثل ان تقول في الثاني سفاك بن الجراح في دار صديقك
فان السامع لما وصل الى سمعه ما يدل على سفك الدم والجراحة تفاءل منه تفاؤلا مشؤوما وتحزن وتحصل له
اساءة وذلك لان التفاؤل والتطير انما يكونان بمبتدأ الكلام لا بما يذكر في اثنائه وزعم صاحب الايضاح
ان التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يكون ذلك مقتضيا لتقديم المسند اليه فلذلك زاد
لفظ التعجيل وقال المقتضي لتقديم المسند اليه تعجيل المسرة او المساءة بتعجيل التفاؤل وما ذكره محض توهم
والتحقيق ان التفاؤل قد يكون باللفظ المسموع في مبتدأ الكلام كلفظ سعد او سعيد مثلا وهذا
هو الذي يقتضي تقديم المسند اليه اذ الكاف صالح له وقد يكون بمضمون الكلام كما في قولك سعد في دار فلان
المخاطب بمعنى ان يكون سعد في داره وهذا التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضي تقديمه على
المسند ولكن صاحب الايضاح اشتبه عليه النوعان باسم التفاؤل ولم يتفطن انه والفرق بينهما وقال المصنف
في دار فلان دون داره لئلا يتوهم ان المراد تفاؤل المخاطب بحصول سعد بن سعيد في داره فانه تفاؤل متعلق
بمجموع الكلام ومضمونه ولا يقتضي تقديم المسند اليه الذي يقتضيه هو التفاؤل الحاصل بمجرد سماع اسم
سعد بن سعيد في مبتدأ الكلام وقال في المثال الثاني في دار صديقك ليجتمع فيه التطير الحاصل بمجموع
الكلام مع التطير المتعلق بسماع اسم المسند اليه في اول الكلام فيزداد المساءة فتأمل وكن على بصيرة
فانه لما بين بايراد المثال الاول ان المقصود هو التفاؤل الحاصل بسماع لفظ المسند اليه في اول الكلام
اعتمد عليه في المثال الثاني فجمع فيه بين التفاؤلين وان لم يكن لاحدهما مدخل في التقديم واما لانه
كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر كما اذا قيل كيف الزاهد فتقول الزاهد يشرب
ويطرب اراد بكون المسند اليه متصفا بالخبر اي بالمسند ثبوته له على سبيل الاستمرار بحيث يعد المسند من
اوصافه ويعد هو من المتصفين المتسمين بمفهوم المسند كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم وليس المراد
من اتصافه بالمسند مجرد حصوله في الجملة فاذا كان المطلوب بيان كون المسند اليه موصوفا بالمسند على
سبيل الاستمرار بحيث يعد من المتسمين به يتقدم المسند اليه فيقال الزاهد يشرب بمعنى انه موسوم بالشرب

مستمر

مستمر عليه يحصل منه ذلك على الاستمرار ولو اريد مجرد الحكم بصدور الفعل عنه وحصوله له في الجملة لا
يلتزم تقديم المسند اليه بل يقال يشرب الزاهد بمعنى انه يحصل ذلك منه في الحال والاستقبال فالخبر الاول
بمعنى خبر المبتدأ والثاني بمعنى الاخبار والحكم وعلى هذا اندفع اعتراض الخطيب بان نفس الخبر تصور
فلا يكون مطلوبا بالجملة الخبرية لان المطلوب بها لا يكون الا تصديقا وقوله لا نفس الخبر يشعر ان يكون
نفس الخبر مطلوبا بالجملة الخبرية الا ان ههنا بحثا من وجه آخر وهو ان الاستمرار في قولك الزاهد يشرب
ويطرب وكذا في قوله تعالى الله يستهزئ بهم ليس مستفادا من التقديم بل من المضارع فانه يتصور استمرارا
تجدديا اذا كان هناك قرينة كما في قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر وقوله فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل
لهم مما يكسبون ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون وههنا قرينة دالة على ان المضارع للاستمرار وهي كيف اتيانا
بها على الحالات المستمرة في الخبر الا ان وقت وفسر عبارة المتن بمعنى آخر لا يتوجه عليه ذلك البحث الذي يتوجه
على المعنى الاول الذي وهو ان معنى كلامه ان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر هو المطلوب دون وصفية الخبر
له لان يكون المطلوب ان يعلم ان المسند اليه موصوف بالخبر لان الخبر صفة له فيكون الاهتمام بشأن موصوفية
المسند اليه بالخبر اشد من الاهتمام بشأن وصفية الخبر وان كان موصوفية المسند اليه بالخبر مستلزم لكون الخبر
وصفا له وبالعكس لانه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب والغرض اعلام
ان الزاهد يشرب فيقدم الزاهد ليعلم ان الغرض بالذات اثبات موصوفية الزاهد بالشرب لا اثبات وصفية الشرب
له وقد يقصد الثاني كما اذا كان في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد بتقديم الفعل
واما لتوهم انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ فهو الى الذكر اقرب اي او لكن تقدم ذكر المسند اليه
لتوهم انت ايها المتكلم ان المسند اليه لا يزول عن خاطرك البتة فتقول الموت اضدره بتقديم الموت لتعلم
ان الموت حاضر في ذهنك ابدا فلذلك قدمته في الذكر او انك تعده وتجده لذيذا فتجعله اقرب فتذكره بالفاء
لكونه اقرب حاضر في القلب واللذة وتقول وصال طلعة الحبيب انتظر لان من احب شيئا قدم ذكره
على سائر الاشياء واما لان تقديمه ينبئ عن التعظيم والمقام يقتضي ذلك فان تقديم ذكر المسند اليه ينبئ
عن تعظيمه اي عن اظهار عظمته بناء على ان التقديم في الذكر اللساني يشعر بالتقديم في الشرف والمرتبة او
العقلية ليكون الدال على وفق المدلول وهذا شرح كلامه الا ان كون التقديم في الذكر اللساني مبنيا عن
التعظيم والتقديم في الشرف على المتأخر متعارف لكن المتأخر ههنا هو الخبر وبيان شرفه المبتدأ ار

وذلك لان المضارع يدل على زمان الاستقبال (؟) الذي يتجدد دائما فناسب ان يقصد تجدده الاستمراري لا سيما اذا كانت هناك قرينة تدل على ذلك القصد

سعيد حتى لا يلتفت اليه الا الخواص فكانه اراد ان الافتتاح به في صدر الكلام كما كان عليه سنن تلك الطريقة
المتعارفة ابتناء على ان المسند اليه شرف وفضيلة في الجملة لانه الفرق فقصد بهذا المعنى بالتقديم في موارد كثيرة لا يعني
لشرفه وفضله على الخبر اذ لا معنى له قوله والمقام يقتضيه فلذلك الظاهر انه اشارة الى تعظيم المسند اليه فحفظ
الا انه لا وجه لتخصيصه به لانه معتبر في جميع الامور المقتضية لتقديم المسند اليه فذكره هنا تذكير لما هو
معتبر فيما تقدم وتأخر واما لانه يفيد زيادة تخصيص اي لان تقديم المسند اليه يفيد زيادة في تخصيص
الاسناد بالمسند اليه فان التركيب الاسنادي يفيد معرفة الاسناد للخبر الى المسند اليه سواء قدم فيه المسند اليه
او اخر الا ان تقديمه يفيد مع افادة معرفة الاسناد للخبر اليه زيادة في تخصيص الاسناد بالمسند اليه كقوله
متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في مجالسهم رزان وان ضيف الم فهم خفوف
والمراد بالمستشهد في البيتين هو قوله هم خفوف اذ المراد بقوله خفوف في البيت هو بنو قطن
لا غيرهم لان الشاعر اثبت لهم صفات كالوقار والضمير زيادة لذلك التخصيص وقصد الى تمكن الصفة
التي اجرت في البيت عليهم لا على غيرهم فهذا هو المراد بزيادة التخصيص والا لم يكن للفظ الزيادة
معنى لانه يشعر بوجود التخصيص قبل ذكر المسند اليه وهو الضمير لما صدر ان التخصيص نوعان
تخصيص في الاثبات اي اثبات الخبر بشيء على التعيين ولا ينافي ثبوته لشيء آخر في نفس الامر والثاني
تخصيص في الثبوت وهو القصر والتخصيص بهذا المعنى لا يناسب قوله هم خفوف اذ ليس المقصود ان الكرم(؟)
لا غيرهم قوله تهزز اي تحركه يقال هززت الشيء هزا اي حركته والمراد به هنا طلب المعاونة و...
وبنو قطن قبيلة وقوله سيوفا اي رجالا مثل السيوف في المضاء وقطع الامور والعواتق جمع العاتق
وهو المنكب وقوله سيوف المراد به سيوف بالمعنى المشهور وقوله جلوس جمع جالس والمراد به الثابت
صاحب الوقار وقوله رزان جمع رزين بمعنى ذي الرزانة وهي الوقار والثبات وقوله خفوف جمع خفيف
بمعنى سريع الحركة وقوله بحسبك في القوم ان يعلموا بانك فيهم غني مضر سميح مليح كلحم الحوار
لا انت حلو ولا انت مر واشباه ذلك البائع قوله بحسبك زائدة تقديره حسبك اي كافيك
قوله مضر اي صاحب الحضرة وهي بفتح الضاد المعجمة المال الكثير والمضر هو الذي يروح عليه ضرة(؟)
من المال والسميح تصغير صوت لمن ما هو قبيح منها والسميح من الرجال الذي لا ملاحة له ومن اللحم
الذي لا طعم له وفي المثل هو اسمج من لحم الحوار اي لا طعم له والمليح من اتباع السميح وكلاهما بكاد(؟)

المعجمة

المعجمة والحوار ولد الناقة ما لم يفصل واذا فصل فهو فصيل قوله لا انت حلو ولا انت مر باعادة
المسند اليه في تكريره وتقديره للدلالة على زيادة تخصيصه وتعينه في هذا الحكم وهو عدم النفع
للاولياء والمضرة على الاعداء حيالة في وهو اللاحقة بالعدم ومعنى البيت حسبك بعيبا في
الاقوام وكافيك فيما بين الانام ان يعلم كل احد منهم انك فيما بينهم غني بخيل واموالك كثيرة حضرة(؟) صاحب
ماشية(؟) كثيرة من انواع المال بحيث تتوسل بها الى معاودة الاصدقاء وقمع شر الاعداء مع انك سميح مليح لا ملاحة
لك ولا بهاء مثل لحم الحوار لا طعم له ولا غذاء لا انت حلو فيميل القوم لوجود ذلك ولا انت مر فيتجرع الاعداء
من باسك قوله او اشباه ذلك يروى بالنصب عطفا على زيادة تخصيص اي او لان تقديمه يفيد زيادة
تخصيص او اشباه ذلك وبالجر عطفا على قوله لانه يفيد اي او لاشباه ما ذكر من موجبات تقديم المسند اليه
والاول الظاهر لانه لو قصد الثاني لعتبر او اما لاشباه ذلك كما يقتضيه سياق الكلام وايا ما كان فتلك الاشباه
مثل ان تقصد في ابتداء الكلام التخفيف نحو ولد لك غلام صغير او التعرض عليه نحو سيبويه المكي بالباب
او التحذير التام منه نحو السرواني هنا والضابطة لكل معنى ما يصلح له اسم المسند اليه فلازم
تعجيل افادته قدم واما الحالة التي تقتضي تأخيره عن المسند فهي اذا اشتمل المسند على وجه من وجوه
التقديم كما سيجيء وهكذا في الفن الثالث انه من انه لا يخفى عليك ان ما يقتضي تقديم يقتضي تحته(؟)
تاخير المسند اليه وبالعكس فلذلك كان ... ما تاخير المسند اليه على ما يقتضي تقديم المسند وما اتى ههنا ... تاخير
المسند على ما يقتضي تقديم المسند اليه لكن يرد عليه ان المسند اليه قد يؤخر لسبب في نفسه لا لنظيره ... ما يقتضي تقديم
المسند اليه مثل كونه اسما ما يتطير به ولم يقصد التحقير او كونه قليل الحضور في الذهن وكذا يؤخر المسند
لا لذلك ... فلنا تاخير ما يؤخر لسبب في ... جهة تقديم ما لم ... ما كان المصنف لم يلتفت اليه ...
وضعفها او نظر الى اندراجها في جهات التقديم بنوع تكلف فان كون المسند اليه مما يتطير باسمه وان كان
جهة مقتضية لتأخيره لجهة تقديم المسند الا انه يمكن ان يدعى كونه مندرجا في جهة تقديم المسند ويقال
كون المسند اليه مما يتطير به يقتضي تقديم المسند ونظر الى اعتبار الامر المذكور روما للضبط بما له(؟)
تاخير كل واحد منهما على تقديم الآخر واما الحالة المقتضية لاطلاق المسند اليه وتخصيصه
حال التنكير فانت اذا احرزت فيما تقدم مستغنيا عن التعريف فيهما يعني انك قد عرفت الحالة
المقتضية لاطلاق المسند اليه عن القيود التي هي التوابع والحصر وتخصيصه بها حال تعريفه فقس عليها

الاطلاق عدم التقييد والتخصيص التقييد بنوع من القيد

الحالة المقتضية لها حال تنكيره واستغنى بذلك عن تعليمها وتبيينها في المنكر ايضا فان قلت لم
يعرف فيما تقدم من الابحاث الحالة المقتضية لاطلاق المسند اليه المعرف فكيف يعرف منها الحالة المقتضية
لاطلاق المنكر فحوالته معرفتها على ما تقدم من قبيل الحوالة على المجهول وهو غير جائز قلنا قد كرهم يعرف
فيما تقدم الحالة المقتضية لاطلاق المعرف ممنوع لان الظاهر فيما تقدم تقييد معرفة ما يقتضي اطلاق
المعرف فيعرف منه ما يقتضي اطلاق المنكر ايضا لان الاصل عدم التقييد والتقييد انما يتحقق عند
تحقق ما يقتضيه فلما تبين فيما سبق ما يقتضي تقييد المعرف بجميع التوابع الخمسة فقد تبين ان
انتفاء ما يقتضي تقييده يقتضي اطلاقه لان الاصل الاطلاق ومقتضى التقييد مانع عن تحقق الاصل
واذا ارتفع المانع الذي هو مقتضى التقييد وقد تحقق ما يقتضي الاطلاق وهو الاصالة فقد
وجب الاطلاق لوجود المقتضي وارتفاع المانع فاذا مهرت فيما تقدم وتحققت الحالات المقتضية
لتقييد المسند اليه المعرف وان انتفاء تلك الحالات يقتضي اطلاقه امكنك ان تعتبر امثالها في المسند اليه
المنكر من غير احتياج الى تعليم وارشاد بان تقول الحالات العلانية تقتضي تقييد المنكر وانتفاؤها يقتضي
اطلاقه والمراد بقوله اذا مهرت فيما تقدم انك اذا تحققت ما سبق على بصيرة استغنيت عن التعليم
في حق اطلاق المنكر وتخصيصه الا ان الظاهر ان يقال وتخصيصه بكلمة الواو الجامعة دون او والنفي
لان المقصود توزيع كل واحد من اطلاق المسند اليه وتخصيصه على الحالة المخصوصة التي تقتضيه فلما
ذكر اللف بطريق الجمع وقيل الحالات لتان المقتضيات كان ينبغي ان يذكر النشر ايضا بطريق الجمع بان يعطف
احد المتعددين على الآخر بالواو الجامعة وانما يحسن العطف بكلمة او ان لو كان لكل واحد من اطلاق المسند اليه
وتخصيصه حالتان تقتضيانه وليس كذلك فقيل في توجيه عبارة المتن كلمة او ههنا بمعنى الواو
وذلك لانه قد كثر استعمالها في الاباحة التي معناها جواز الجمع استعمالها في معنى الجمع كالواو على ما نبه
عليه بعض المحققين ومن البين في ذلك المعنى قوله كانت هر سنان كسر رغيف او كسر عظم من عظام
وقيل في وجه اختيار كلمة او في هذا المقام انه قد شاع في الاستعمال ذكر اللف بطريق الجمع وذكر النشر
على طريق التفصيل والتقسيم بمعنى انه لا يجوز الجمع بين مثل ان يقال زيد وعمرو يصاحبا عالما
او عابدا اذا كان احدهما يصاحب العالم والآخر يصاحب العابد وفي التنزيل وقالوا لن يدخل الجنة الا
من كان هودا او نصارى اختير العطف بكلمة او وبيانه انما اتفق عليه الفريقان هو ان دخول

الجنة لا يجوز احد الطائفتين وان امر التعيين موكول الى السامع فكذا ههنا اشتركت الحالات
في اقتضاء احد الامرين لا في اقتضائهما معا وقوله حالة التنكير ظرف متعلق من حيث المعنى
بكل واحد من الاطلاق والتخصيص على سبيل التنازع واما الحالة المقتضية لتخصيص المسند اليه بالمسند
فهي ان يكون عند السامع حكم مشوب بصواب وخطأ وانت تريد تقرير صوابه ونفي خطائه مثل
ان يكون عند السامع ان زيدا متمول وجواد فتقول له زيد متمول لا جواد ليعرف ان زيدا مقصور
على التمول لا يتعداه الى الجود او تقول له ما زيد الا متمول او انما زيد متمول فان المعنى فيهما ايضا
ان زيدا مقصور على صفة التمول لا يتعداها الى الجود ثم بقول بتخصيصه بالعدل الى الاسم الظاهر في هذه الحالة
مما جعل المصنف الايضاح فيه لكونه آخر احوال المسند اليه الجارية على مقتضى الظاهر على ان المعدول الى
الظاهر في هذه الحالة فائدة مختصة بها وهي دفع توهم رجوع الضمير الى المتكلم فان قيل قوله وانت
تريد تقرير صوابه ونفي خطائه انما يتصور في قصر الافراد فان السامع اذا اعتقد ان زيدا متمول وجواد
فقد حكم حكما مشوبا اي مخلوطا بالصواب وهو الحكم بانه متمول وبالخطأ وهو الحكم بانه جواد ايضا فاذا
اردت تقرير صوابه ونفي خطائه قلت زيد متمول لا جواد ولا يتصور في قصر القلب فانك اذا قلت ما زيد
الا متمول لمن اعتقد انه جواد لا متمول فالظاهر ان حكم السامع خطأ محض في نفيه واثباته غير مشوب
بصواب وخطأ حتى يتصور تقرير صوابه ونفي خطائه اجيب بان حكم السامع في قصر القلب ايضا مشوب
بالصواب بنوع تكلف فانه اذا اعتقد ان المسند اليه جواد لا متمول فقد اعتقد انه احد الوصفين مطلقا
وان ذلك الوصف الجود وحكمه الاول صواب والثاني وهو الحكم بالتعيين خطأ فاذا قلت ما هو الا متمول
فقد قررت صوابه ونفيت خطأه كما صرح به المصنف في مباحث القصر حيث قال تحقق في قصر القلب كون
الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين وهو صوابه ونفي تعيين حكمه وهو خطأه
وتحقق في قصر الافراد حكمه في بعض وهو صوابه ونفيه عن البعض وهو خطاؤه انتهى كلامه واما قصر
التعيين فالراجح عندي في الافراد فان السامع المتردد في ان المحكوم عليه هل هو متمول او جواد حتما
وان امكن بتكلف كونه حاكما بثبوت احد الوصفين له على الاطلاق وهو حق وصواب الا انه يمتنع
عن تعيين ذلك الوصف الثابت له هل هو الجود او التمول لاستوائهما عنده والحكم ايضا بانهما
متساويان في الثبوت له وعدم الثبوت حتى يكون حكمه خطأ وذلك لانه يعلم ان الثابت له احدهما

يعلم ان قصر المسند اليه على المسند او
جميع انواعه القصر والتخصيص بالعدد و
بيان ان حالة التخصيص مطلق القصر
انها والمطابق انواعه)

بعينه لكنه لا يعلمه فليس للسامع في قصر التعيين حكم مشوب بصواب وخطاء حتى تقرر صوابه وتنفي خطاؤه
اذ ليس عنده الا الحكم بثبوت احدهما له مع التردد في تعيينه وهو ليس بحكم حتى يوصف بكونه خطاء فلا يكون
تقرير الصواب ونفي الخطاء حالة متحققة بالنسبة الى جميع انواع القصر وجعل حكم السامع بان زيدا
متصور او جواد حكما واحدا مشوبا بصواب وخطاء حيث تمثيله الى حكم الواحد المشوب بهما مع ان مرجعه عند
التفصيل الى حكمين احدهما صواب والآخر خطاء واتى معنى القصر حينئذ تقرير صوابه ونفي خطائه نظرا الى
ان محصول الحكم بكونه جامعا بين الوصفين وتصحيح صوابه وخطائه يجوز ان يكون للحكم وان يكون للسامع
قوله مثلا ان يكون منصوب على انه حال من قوله حكم مشوب وقوله فتقول منصوب عطفا على يكون
او مرفوع على ان الفاء جواب شرط محذوف اي اذا كانت تقول واقتصر من طرق القصر على الثلثة وبين
ان يعطف على المسند بلكن لا تجوز بين متصور لا جواد والاستثناء بعد النفي نحو ما جاءني زيد الا متصور وكلمة اي
نحو انما زيد متصور ولم يذكر الطريق الرابع اعني التقديم حيث ان تقديم المسند ايضا يفيد قصر المسند اليه على
المسند مثل متصور زيد اي لا جواد وتميمي انا اي لا قيسي لان القصر بذلك الطريق من فوايد تقديم المسند
فكان المناسب ان يؤخر ذكره الى بحث تقديم المسند فلذا لم يذكره في هذا المقام وعليه ما يحكى
٦٠ وجلس في حق يوسف عليه السلام عن النسوة ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم اي انه مقصور على الملكية
لا يتخطاها الى البشرية مما يحكى عن اليهود في قوله واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون
اي نقولون نحن مقصورون على الصلاح لا يتاتي منا امر سواه قوله وعليه ما وعلى قصر المسند اليه
على المسند لتقرير الصواب ونفي الخطاء لكن لا يخفى ان الآية الاولى ليست من قصر الافراد اذ ليس معتقد
السامعين ان يوسف عليه السلام جامع بين وصفي الملكية والبشرية حتى تقرر النسوة ما هو الصواب
من الحكمين وهو اعتقاد الملكية وتنفين ما هو الخطاء منهما وهو اعتقاد البشرية بل هو من قصر
القلب حيث اعتقد السامعون انه بشر لا ملك فقررن بكلامهن ما هو الصواب من اعتقاد ان
وهو اعتقاد ان يوسف عليه السلام على احد الوصفين في الجملة ونفين ما هو الخطاء من اعتقاد تعيين
وهو تعيين البشرية في حقه واما في الآية الثانية فالاظهر انها من قصر الافراد بان يعتقد من قال
لهم من المؤمنين لا تفسدوا في الارض انهم جامعون بين الاصلاح والافساد وان الظاهر من حال
الا ان فوا انكا فرا انه يجمع الاصلاح والافساد وفيه تنبيه لهم على الجمع بينهما فاجابوه بقولهم

معين

انما نحن مصلحون قرروا ما اعتقدوه صوابا وهو الاصلاح ونفوا ما اعتقدوه خطاء وهو الافساد
وقول المؤمنين لهم لا تفسدوا لا يدل على انهم ليس لهم اصلاح قطعا بل شانهم محض الافساد
حتى يكون قصرهم انفسهم على الاصلاح من باب قصر القلب قوله يقولون نحن مقصورون على الصلاح
مبني على ان الاصلاح صلاح واعلم ان القصر كما يكون للمسند اليه على المسند يكون ايضا للمسند
على المسند اليه ثم ليس هو مختصا بهذا الباب بل له شيوع وله تفريعات فالاولى ان يورد الكلام
في ذلك فصلا وتوخره الى تمام التوضيح لما سواه في فنوننا هذا فيكون ادنى الوقوف عليه اقرب
قوله ثم هو اي بعد ان القصر يكون للمسند على المسند اليه كما يكون للمسند اليه على المسند ليس هو مختصا
بما بين المسند اليه والمسند ومقصورا عليه ذلك بل له شيوع الى عموم ويتحقق فيما بين غيرهما كما يكون بين
الفاعل والمفعول وبين المفعولين وبين ذي الحال والحال الى غير ذلك قوله وله تفريعات كانقسامه
الى الافراد والقلب وتاتيه بطرق متعددة واشتراط كل طريق بشروط واختصاصه باحكام مختلفة
ولا شك ان افراد فصل على حدة للقصر مع تاخيره عن ساير مباحث الفنون يقتضي ان يتوجه
اليه بقصد على حدة مع فراغ بال فيكون ذلك اقرب الى الوقوف عليه من ان لا يورد له فصلا او يورد
فصلا في اثناء مباحث فنون الخبر واعلم ان جميع ذلك هو مقتضى الظاهر ثم قد يخرج المسند اليه
لا على مقتضى الظاهر فيوضع اسم الاشارة موضع الضمير وذلك اذا كملت العناية بتمييزه اما لانه
اختص بحكم بديع آه كجعل البشر كقوله كم عاقل عاقل اعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير زنديقا قد سبق في النعت الاول ان مقتضى
الحال ينقسم الى قسمين مقتضى الظاهر وخلاف مقتضاه وما فرغ عن الاعتبارات الراجعة الى
المسند اليه من كونه محذوفا او مذكورا معرفا او منكرا مقدما او مؤخرا او نحو ذلك وعن تفصيل
الحال المقتضية لها قال ان جميع ما ذكر من مباحث المسند اليه هو مقتضى ظاهر الحال وشرع يذكر
في بيانه شيئا من صور اخراجه لا على مقتضى ظاهر الحال ارشادا الى كيفية سلوك طريقه وما ذكره بعض
صور ذلك الاخراج من قبيل الالتفات اشتغل اليه ولم يبسط الكلام بعض البسط الا في الالتفات
لانه فن مقبول من فنون البلاغة له شيوع في الكلام لا اختصاص له بالمسند اليه وله فوايد
ولطائف ومعان تختص بما هو اقوى ومن صور اخراج المسند اليه على خلاف مقتضى الظاهر ان يكون

الموضع موضع الضمير لتقدم ذكر المسند اليه ثم بوضع اسم الاشارة موضعه وذلك اذا كملت العناية بتمييز
المسند اليه لان كمال التمييز من لوازم الاشارة الحسية فان قلت كيف يصح وتصدق الحلية القائلة عاذكر
من مباحث المسند اليه هو مقتضى الظاهر مع انه قد تقدم من الامثلة ما ليس على مقتضى الظاهر كقوله تعالى او نكل على
هلا من زانهم وكذا او نكل آبائي وهذا على الخلف فان اسم الاشارة فيها وضع موضع الضمير المقدم ذكر المشار اليه
اجيب بان المصنف لعله نظر الى ان الاعيان اذا ذكرت صارت بمنزلة المشار اليه حقيقة فاسم الاشارة هناك في
موضعه بخلاف المعاني اذا ذكرت فان حقها ان يعبر عنها بالضمير فاذا عبر عنها باسم الاشارة فقد وضع موضع
الضمير وهذا الجواب منظور فيه لان النازل منزلة المشار اليه لا يكون مشارا اليه حقيقة والاولى ان يقال
النكتة المذكورة وهذه الامثلة هنا كلم يعتبر فيها كون اسم الاشارة موضوعا موضع الضمير بل اعتبر فيها
مجرد كون المسند اليه اسم اشارة يقصد به كمال تمييز فلم يلاحظ خروج ايراد تلك الامثلة هناك كونها على خلاف
مقتضى الظاهر فقوله تعالى انه احتص شر وعرض تفصيل اسباب كمال العناية بتمييز المسند اليه مثلا ان يختص
بحكم بديع فتعتني بتمييزه ليعلم ان هذا المتميز المتعين هو الذي له هذا الحكم العجيب الشان كما في قوله
كم عاقل عاقل و عاقل الثاني وصف للاول بمعنى كامل في عقله متناه فيه وكذا جاهل الثاني واعيت
مذاهبه اي صعبت طرق معاشه فلم يتمكن من سلوكها ولم يهتد الى ما يوصل اليها يطالبه يقال اعيي عليه الامر
اي صعب والمذاهب جمع المذهب اي الطرايق والمسالك ونكتة هذا اشارة الى ما ذكر من كون العاقل فل
رزقه والجاهل مرزوقا في ابل فاده البارع بضم الاشتهاد ان القياس ان يقال هو لكونه اشارة الى الحكم الذي بل
المذكور الا انه وضع اسم الاشارة موضع الضمير لكمال العناية بتمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع
هو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا اي مبطنا للكفر نافيا للصانع الحكيم او قائلا بان بين فاعل
الشر وخالق الخير كما هو مذهب الثنوية والمجوسية القائلين بان في الوجود الهين احدهما خالق الخير
والآخر خالق الشر والقبايح والنحرير العالم المتقن اي الذي استحكم علمه وكون العاقل محروما والجاهل
مرزوقا هو الذي جعل العالم النحرير على ان يقول لو كان هناك صانع حكيم لكان الامر بالعكس وبتمييز في صدوره
عن المدبر الحكيم وينسب ذلك الامر الى آله هو مصدر الشر والقبايح ويثبت في الوجود الهين احدهما مصدر
الحسنات والآخر مصدر السيئات والحق ان ذلك تقدير العزيز العليم وما علينا الا الايمان بالقضاء والقدر
واما لانه قصد التهكم بالسامع والسخرية منه كما اذا كان فاقد البصر او لم يكن ثمة مشار اليه اصلا

او النداء

او النداء على كمال بلادته بانه لا يميز بين المحسوس بالبصر وبين غيره او على كمال فطانته وبعد غور
ادراكه بان غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره قوله او لم يكن عطف على كان اي كما اذا
كان او اذا لم يكن ثمة مشار اليه فيكون الخبر مستهزئا بالسامع لاعبا بعقله وقوله او النداء
عطف على التهكم او لانه قصد التنبيه على كمال بلادة السامع وعدم ادراكه فكملت عناية بتمييز
المسند اليه بالاشارة الحسية كما اذا قال للسامع كل حي له حرارة غريزية وهذه حاصلة لكن في عبر عنها
بهذه لان السامع اتها لا تحس بالبصر بسبب البلادة مع انها مما يحس بالبصر فيدركها بعقل المتكلم فذلك
ليظهر للناس غاية بلادة السامع بحيث لا يميز بين المحسوس بالبصر وبين غيره او تكمل عناية المتكلم
بتمييز المسند اليه لكونه مقصود المتكلم ان ينبه على كمال فطانة السامع بحيث يكون الامور التي لا تحس
بوجه من الوجوه ظاهرا مكشوفا عنده بمنزلة المحسوس الظاهر عند غيره كما اذا اشار الى الامور الغائبة
عن الحس بهذا ليظهر للناس كمال فطانة السامع وان المعقولات عنده بمنزلة المحسوسات عند غيره قيل
ان المصنف قد جعل قصد التهكم بالسامع والنداء على كمال بلادته او فطانته وادعاء ان المسند
اليه ظاهر ظهور المحسوس بالبصر من اسباب كمال العناية بتمييز المسند اليه مع ان شيئا منها لا يقتضي كمال
العناية بتمييزه فلا يكون من اسباب كمال العناية وانما يقتضي كل واحد منها ان يعبر عن المسند
اليه باسم الاشارة فالظاهر ان يقتصر على قوله فيوضع اسم الاشارة موضع الضمير اجاب لان المسند
اليه مختص بحكم بديع واما لانه يوضع اسم الاشارة موضعه التهكم او النداء الخ من غير اعتبار
كونها اسبابا لكمال العناية بتمييز المسند اليه الذي هو سبب لوضع اسم الاشارة موضع الضمير واجيب
بان هذه النكت اعني قصد التهكم والنداء ونحوهما تتقوى بملاحظة كمال العناية فان المتكلم
مثلا يزيد بزيادة التمييز فان السامع اذا فرض انه غير بصير واراد المتكلم ان يستهزئ به
فقال له جاز زيد وهذا جالس عندك فان مقتضى الظاهر ان يقول وهو حاضر عندك الا انه
وضع اسم الاشارة موضع الضمير تهكما بالسامع الاعمى كانه يقول له انك قادر على الابصار
فابصر وهو مستهزئ به ولا شك ان الاستهزاء يزداد ويتقوى بزيادة التمييز فلما قصد
المتكلم ان يستهزئ به كملت عنايته بتمييزه المسند اليه بالاشارة اليه اشارة حسية فاورد
اسم الاشارة او قصد ادعاء انه ظاهر ظهور المحسوس بالبصر كقوله تعالى تلك لي شيخ وما

بكل ملكة تريد من قبلي فقد طوقت بذلك وحاشا لحل ذلك قوله او قصد ادعاء عطف على قوله قصد التهكم اى لاجل قصد التهكم او قصد ادعاء ان المسند اليه بما حقه ان يعبر عنه بالمضمر ظاهر ظهور المحسوس بالبصر فيشار اليه باسم الاشارة وان كان الظاهر ان يعبر عنه بالضمير لكن راى اى على الفعل المذكور سابقا بقوله بذلك وكان القياس ان يقول بذلك ولكن لما كان قتله بادعاء انه كان ظاهر ظهور المحسوس بالبصر ان اليه باسم الاشارة لا بالضمير قوله وحاشا لحل ذلك عطف على قوله ادعاء اى او قصد حاشا لحل ذلك الى الادعاء كما والنداء ونحوها بما هو من اسباب كمال العناية والاكتساب لما ساق كلامه عطف قوله حاشا لحل بكلمة او دون الواو الا انه تفنن بايراد الواو والاشارة باختيار الواو الى التنبيه على عدم منع الجمع او اراد بحاشا لحل ما يفيده اسم الاشارة من بيان القرب والبعد والتوسط والتحقير والتعظيم ويوضع المضمر موضع المظهر كقولهم ابتداء من غير جرى ذكر او قرينة حال ربه رجلا ونعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو مكان رب رجل ونعم الرجل وبئس الرجل على قول من لا يرى الاصل زيد نعم رجلا وعمرو بئس رجلا وقولهم هو زيد عالم وهى هند مليحة مكان الشأن زيد عالم والقصة هند مليحة ليتمكن فى ذهن السامع ما يعقبه فان السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقى منتظرا لعقبى الكلام كيف يكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن فى ذهنه وهو السر فى التزام تقديمه قال الله تعالى قل هو الله احد وقال فانها لا تعمى الابصار وقد يوضع المظهر موضع المضمر اذا اريد تمكينه نحو زيادة تمكين كقوله انشأ لو الحق نعطى الحق سائله وقوله عز وعلا الله الصمد دون هو الصمد بعد قوله قل هو الله احد الكاف فى كقولهم صنعه مصدر محذوف اى يوضع وضعا مثل وضع الخ فى قولهم وقوله ابتداء مصدر لفعله المقدر الواقع موقع الحال اى يبتدئون ابتداء وقوله من غير جرى كالبيان لوقوع القول ابتداء وقوله لفظا منصوب على انه صفة مصدر محذوف والتقدير من غير ان يجرى ذكر شئ يرجع اليه الضمير ذكرا لفظيا وقوله او قرينة حال عطف على لفظا بجعل او تقديرا وقدير من مجرور بالعطف على قوله جرى فيبقى جرى قوله لفظا بلا معاطر الا ان يجعل الكلمة او بمعنى الواو ويكون التقدير ومن غير قرينة حال ويكون ظرف لقوله كقولهم وقوله على قول من لا يرى حال من نعم رجلا وبئس رجلا يعنى انهما انما يكونان مما نحن فيه اذا كان كل واحد من نعم وبئس مسندا الى ضمير مبهم يفسره رجلا كضمير ربه رجلا لعدم جرى ذكر الشئ يرجع اليه الضمير ولا قرينة حالية تدل عليه وسكتوا هذا الطريق لاقوى ابهام الضمير تشويقا للسامع الى خصوص المرجع اليه فيكون

تغييره

تغييره بعد الابهام مفيد المزيد تمكنه فى ذهن السامع فان لهم فى افعال المدح والذم مذاهب احدها ان قولهم نعم رجلا كلام تام وقولهم زيد ضمير مبتدأ محذوف اى هو زيد وعلى هذا المذهب لا مرجع الضمير الذى فى نعم الى زيد فيكون مبهما واقعا موقع المظهر فكانه قيل نعم الرجل رجلا وهو زيد وثانيها ان قولهم زيد مبتدأ وقولهم نعم رجلا خبره وعلى هذا المذهب لا يكون الكلام مما نحن بصدده لان الضمير لا يكون فى موضعه لكونه راجعا الى زيد المذكور لفظا المتقدم عليه فى الاصل فلهذا قال المصنف على قول من لا يرى زيد نعم رجلا فقيل وانما قيد بذلك مع ان على هذا القول ايضا ليس الضمير عائدا الى زيد بدليل نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون بافراد الضمير بما يعود لى مستقل هو هو كما فى قوله بجعل زيد ضمير مبتدأ محذوف لانه لا قطع على هذا القول يكون المضمر موضوعا موضع المظهر بجواز ان يعود الى المخصوص ويكون افراد الضمير من خواص هذا الباب محمودة واعلم ان الضمير المبهم فى نعم وبئس لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاق بين اهل البصرة بين على الاظهر الاشهر لعلتين احدهما عدم تصرف نعم وبئس فانهم لا يقولون نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت امرأة لان ذلك نوع تصرف وانما اجازوا نعم المرأة هند وبئس المرأة وعدها اجازوا نعمت المرأة لان لحاق تاء التأنيث اهون عن لحاق علامتى التثنية والجمع لانها تلحق بعض الحروف ايضا كلات وثمت وربت ولعلت فلذا اطرد نعمت المرأة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا والعلة الثانية ان المضمر المفرد المذكور يستغنى بها عن غيره لانك لما تستفيد منه اذا لم يتقدم ما يعود عليه الاصنع شبى وشئ يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث والموحدة وانثنه لتخصيص بسبب افادة معنى التثنية والجمع والتأنيث والمقصود بهذا الضمير الابهام كما كان او غلل فيه كان اولى الخ وقوله ليتمكن متعلق لوضع المضمر موضع المظهر اى يوضع ليتمكن فى ذهن السامع ما يعقب الضمير وقوله لعقبى الكلام اى اخره وفى الصحاح العقب والعقب ومثل عسر وعسر كقوله تعالى هو خير ثوابا وخير عقبا والعاقبة لكل شئ آخره وقوله وهو السر اى التمكن المسموع فى ذهن السامع فضل تمكن هو السر فى التزام تقديم ضمير الشأن فانه قد اشتهر ان الحصول بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب وهذه الفائدة وهى تمكن فى تمكن ما يعقب الضمير فى ذهن السامع انما تظهر اذا كان ما يعقبه مما يعتنى بشأنه ويراد تمكنه فيه كما فى الآيتين فلذلك اورد هما بعد ذكر الفائدة فلا يصح ان تقول هو الذباب يطير وهو النملة تسير وكذا الكلام فى ضمير ربه رجلا فان المتكلم لما قال ربه

في ابتداء الكلام واراد ان يورده محوره كان مقتضى الظاهر ان يورده مظهر السلام جريانا على مرجع اليه
الضمير المجرور لكنه اراد ان يتمكن محوره في ذهن السامع فضل تمكن في موضع موضوعه ضمير ابهاما في اربه
ثم فسره بقوله رجلا ليقع في ذهن السامع اولا امر شيء مبهم لا يعرف ذاته فيتشتاق الى معرفة ذاته
وينتظر آخر الكلام فاذا سمع قوله رجلا عرف ذاته فان كل الشيء المبهم فيتمكن في نفسه تمكنا بالغا على
ما عرف غير مرة قوله كما يوضع المظهر متعلق بقوله ويوضع المضمر موضع المظهر اي يوضع المضمر موضع
المظهر وضعا فيما يوضع المظهر موضع المضمر والمراد بالمظهر ههنا غير اسم الاشارة لانه قد سبق
وضع اسم الاشارة موضع الضمير وبالضمير غير ضمير المتكلم لما سياتي من قوله وتترك الحكاية الى المظهر
قوله اذا اريد تمكين الغرض اي بنفس المظهر يتعين انه وضع المظهر موضع المضمر ليفيد تمكين نفس المظهر
اي تمكين المعنى الذي اريد بالمظهر بخلاف وضع المضمر موضع المظهر فانه يفيد تمكين ما يعقبه
كما عرف قوله ان تسالوا الحق نعطي الحق سائله تمامه والدرع محقبة والسيف مقروب قوله نعطي الحق
سائله وضع فيه لفظ الحق موضع ضمير الغائب ولفظ سائله موضع ضمير المخاطب قد اصله نعطيه اياكم وقبله
البيت ان تسالوا ما هو حقكم ونصيبكم ولا تطلبوا الزيادة نعطي الحق سائله المستحق له و
بينا كذا بين القوم الحوقة والشيم فتكون الدرع غير ملبوسة بل موضوعة في الجراب والسيوف غير
مسلولة بل مردودة الى القراب قوله محقبة اي موضوعة في الحقيبة وهي الوعاء الذي توضع فيه الثياب
وغيرها قوله مقروب اي موضوع في القراب وهو غلاف السيف قوله رجلا مثال لوضع المضمر
موضع المظهر وان لم يكن المضمر مسندا اليه قوله نعطي الحق سائله مثال لوضع المظهر موضع المضمر من غير
باب المسند اليه مشتمل بها للتنبيه على ان الاخراج لا على مقتضى الظاهر لا يختص بباب المسند اليه ونظيره خارج
باب المسند اليه وبالحق انزلناه وبالحق نزل وكذا قوله فبدل الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم
فانزلنا على الذين ظلموا رجزا اي نظيره قوله الله الصمد في وضع الظاهر موضع المضمر لزيادة التمكين
مما يكون ذلك الظاهر خارجا من باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه اي ما انزلناه الا ملتبسا بالحق
والحكمة الداعية الى انزاله وما نزل الا ملتبسا به واما اذا افسر الحق الثاني بالاوامر والنواهي فلا يكون
مما نحن فيه اذ لا يكون الموضع موضع الضمير حتى يوضع الظاهر موضعه فقوله خارج منصوب على انه حال
من قوله نظيره باعتبار المعنى واضافته خارج للفظيه فيكون نكرة صالحة للحالية ونبه على الخروج

بينها

بها هنا دونه قوله فقد ظلمت بذلك ورب رجلا ونعطي الحق سائله تفننا في عبارته وكذا الآية الثانية
فانه مقتضى الظاهر ان يقال فانزلنا عليهم لتقدم ذكرهم قوله تعالى فبدل الذين ظلموا قولا الآية وضع
المظهر موضع المضمر ليتمكن الذي اريد بالمظهر زيادة تمكن وهذه الآية نزلت في حق قوم موسى عليه
السلام وذلك واذ قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم رغدا وادخلوا الباب سجدا وقولوا
حطة نغفر لكم خطاياكم وسنزيد المحسنين فبدل الذين ظلموا الآية امرهم الله تعالى ان يدخلوا بيت
المقدس سجدا اي منحنين متواضعين مستغفرين قائلين حطة اي مسئلتنا حطة اي طلب حط
اوزارهم ومغفرة ذنوبهم من الله تعالى ليغفر لهم خطاياهم فبدل الذين ظلموا منهم بالقول الذي
امروا به قولا غير الذي قيل لهم فانزل الله تعالى عليهم بسبب مخالفتهم امره رجزا اي عذابا من السماء وهو
الطاعون روي انه مات منهم بالطاعون في ساعة واحدة اربعة وعشرون الفا وقيل سبعون الفا
وتترك الحكاية الى المظهر اذا تعلق به غرض قول الخلفاء حيث يقولون امير المؤمنين يرسم لك مكان
انا ارسم لك وهي ادخال الروعة من ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المامور عليه قوله تعالى
فاذا عزمت فتوكل على الله او قول المستعطف حيث يقول اسيرك ينضرع اليك مكان انا انضرع
اليك ليكون ادخل في الاستعطاف وعليه قول الشاعر عبدك العاصي اتاكا وما جرى مجرى هذا الاعتبار
قوله وتترك الحكاية عطف على يوضع المظهر موضع المضمر اي كما يوضع المظهر موضع المضمر الغائب
وكما يوضع المظهر موضع الحكاية والمراد بالحكاية ايراد ضمير المتكلم وقوله الى المظهر متعلق بمحذوف
تقديره وتترك الحكاية وبتوجه الى المظهر كما في قوله تعالى انتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن الشر واقصدوا
خيرا لكم وترك الحكاية الى المظهر وان صدر جاز وضع المظهر موضع المضمر الا انه افرده عنه حيث عطفه
عليه ليبني عليه حديث الالتفات وفعل الخلفاء منصوب على مصدرية لان الفعل الناصب للمصدر
لا يجب ان يكون من لفظ المصدر بل يكفي ان يكون بمعناه كما في هذا المقام لان الترك فعل خاص فكانه
قال يفعل هذا الفعل وهو الترك فعل الخلفاء لا لان الفعل بمعنى الترك وان التقدير ترك الخلفاء
لان الفعل اعم من الترك واطلاق العام وارادة الخاص بعيد اذ لا دلالة للعام على الخاص لا
مطابقة وتضمنا ولا التزاما ولا ينتزع الى الخاص لانه قريب منه وقوله حيث يقولون ظرف لقوله
فعل الخلفاء او في بعض النسخ لم يوجد لفظة حيث بل الكلام هكذا فعل الخلفاء يقولون وعلى هذه

السلام

رو مسلمين حطة وحنطة للشريعة

ارسم من العرف ولذا الخلفاء

اي كان في زمانهم ما علمنا ان اين

الذي لا

ان الحين لا يحمد ولا يحمد الحق

النسخ يكون قوله يقولونه استيناف قوله ادخال الترويعة بهذا اذا لم يكن له خوف في ارادته
وقوله تربية المهابة اذا كان له خوف في ارادة وزيادة ولم يعطف بكلمة او للتنبيه على انهما لتعاونهما
كانهما متلازمان في الوجود وقوله او تقوية عطف على ادخال الترويعة والتركيب هو الذي يدعو الخصم
الى فعل المراد بهيت هو الارادة الجازمة على الفعل فان داعية المامور الى الفعل تتقوى بسماع امير
المؤمنين قوله وعليه اي وعلى ترك الحكاية الى المظهر لتقوية داعي المامور فان كان الخطاب جاريا ب
المسند اليه قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله فان لفظ الله ينبئ عن كمال القدرة ووجوب الاطاعة
وسعة الرحمة واستحقاق تفويض الامور اليه فتتقوى داعية التوكل عليه قوله او فعل عطف على قوله
فعل الخلفاء وحيث يقول اي حين يقول استغفر حيث للزمان قوله وعليه اي وعلى ترك الحكاية الى المظهر
ليكون ادخل في الاستعطاف فان لفظ العبد ادخل فيه من ضمير المتكلم خصوصا اذا اضيف الى المخاطب
وتمام البيت مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا قوله
وما جرى مجرى هذا الاعتبار مجرور محلا معطوف على ما قبل بحسب المعنى كانه قيل ترك الحكاية الى المظهر
لما ذكرنا وما جرى مجراه كالتمكن من اجراء الوصف في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم
جميعا الذي له ملك السموات والارض لا اله الا هو يحيي ويميت فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي
يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون فانه تعالى قال فآمنوا بالله ورسوله ولم يقل بالله وبي لكي
تجري عليه الصفات التي اجريت عليه وليعلم ان الذي وجب الايمان به والاتباع له هو هذا الشخص الموصوف
بانه النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته وكالتعظيم في قوله افضل العصر الحاور كما في غير ذلك من
المعاني التي يصلح لها ذكر الاسم المظهر واعلم ان هذا النوع اعني نقل الكلام عن الحكاية الى
الغيبة لا يختص المسند اليه ولا هذا القدر بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثتها ينقل كل واحد
منها الى الآخر ويسمى هذا النقل التفاتا عند علماء علم المعاني والعرب يستكثرون منه ويرون الكلام
اذا انتقل من اسلوب الى اسلوب ادخل في القبول عند السامع واحسن تطرية لنشاطه واملا با
ستدرار اصغائه وهم احرياء بذلك اليس قرى الاضياف سجيتهم ونحر العشار للضيف
وابلهم ويحجزهم لا محرقت ابدي الادوار لهم اديما ولا اباحت لهم حريما افتراهم يحسنون
قرى الاشباح فيحسن الغوث فيه بالوان ولون وطعم ولهم ولا يحسنون قرى الارواح فلا يخالفون

فيه

٧

فيه بين اسلوب واسلوب وايراد وايراد فان الكلام المفيد عند الانسان كالمعنى الا بالصورة
اشتهى على السرور واطيب قرى لها قوله ان هذا النوع يعني ان الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر
له انواع وهذا النوع اعني نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة لا يختص بالمسند اليه اي لا يختص فان
الاختصاص صحيح ان كان يستعمل مجازا ومستقيما الا ان الاستعمال الاصلي ان تدخل الباء على المقصور
فالمناسب ان يحمل الكلام على الاستعمال الاصلي ويقال الاصل لا يختص بحذف الجار واوصل الفعل وكذا
قوله ولا هذا القدر فان اصله ولا بهذا القدر وهو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة ولا بد فيه
من تقدير آخر اذ لا معنى لان يقال هذا النوع لا يختص بهذا القدر يعني ان نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة
لا يختص بهذا القدر الذي هو نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة فتقدير الكلام ولا النقل مطلقا يختص بهذا
القدر بل كل واحد من التكلم والخطاب والغيبة ينقل الى كل واحد من صاحبيه فالاقسام ستة نقل الحكاية
الى الخطاب والغيبة ونقل الخطاب الى الحكاية والغيبة ونقل الغيبة الى الحكاية والخطاب ولا يرد
عليه ان انحصار الانتقال من كل واحد من الثلاثة الى اخويه وكون الثلاثة في الاثنين ستة ثم ان الانتقال
من طريق من الثلاثة الى آخر منها انما يسمى التفاتا اذا كان على خلاف مقتضى الظاهر كما يشعر به لفظ
النقل واشعاره بذلك ظاهر لان الجاري على مقتضى الظاهر لا يقال فيه نقل ويشعر به ايضا ايراده في
الاخراج لا على مقتضى الظاهر وما ذكر من فائدة العامة فان تطرية نشاط السامع واستدرار اصغائه
يتصوران في صورة النقل والاخراج لا على مقتضى الظاهر فلا يكون نحو انا الذي فعل وانت رجل
يفعل كذا من الالتفات في شيء لان حق ضمير العائد الى الموصول او الموصوف ان يكون غائبا وان كان
الموصول او الموصوف عبارة عن المتكلم والمخاطب لان الاسماء الظاهرة غيب فليس فيه نقل واخراج
على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر في الضمير العائد الى الموصول هو الغيبة قال الشيخ سعد
الملة نور الله مرقده ثم لا يخفى ان مثل انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانا ضيف الكامل
انت ليس من الانتقال والالتفات في شيء وكذا الاستمرار على الطريقة الملتفت اليها مثل اياك نستعين
بعد اياك نعبد لكونه على وفق مقتضى الظاهر وكذا يا ايها الذين آمنوا وانا الذي فعل كذا وانت
الذي فعلت كذا وقوله ومن يعلمنا ان تفارقهم وجدانا كل شيء بعدكم عدم لعدم مقتضى الظاهر في
شيء من ذلك فان مقتضى الظاهر في الضمير العائد الى الموصول هو الغيبة لان الاسماء الظاهرة غيب وكذا

وكذا العايد الى الموصوف محمول على المتكلم او المخاطب مثل نحن او انتم قوم فعلوا كذا او انا الحالف
للظاهر بصورة الغيبة لا التكلم او الخطاب. مثل نحن الذين فعلنا وانتم الذين فعلتم وانا الذي سمتني
امي حيدرة وانت الذي اخلفتني ما وعدتني ونحن قوم علمنا وانتم قوم تجهلون فتح قال المازني لو
لا اشتهاره وكثرة مورده لرددته بل الظاهر ان مثل يا ايها الذين آمنتم وانا الذي سمتني امي حيدرة
وانتم قوم تجهلون مما خولف فيه طريق الغيبة الى التكلم او الخطاب. ينبغي ان يكون من باب الالتفات من الغيبة
الى التكلم او الخطاب. قوله ويسمى هذا النقل اي نقل كل واحد من الحكاية والخطاب. والغيبة الى الاخر
الباقيين على خلاف مقتضى الظاهر التفاتا لكونه ميلا من جانب من الكلام الى جانب آخر كالتفات الانسان
يمنة ويسرة وهو من مباحث علم المعاني من جهة تعلقه بمعرفة خواص التراكيب في الافادة وكونه بحثا عن
احوال اللفظ من حيث المطابقة لمقتضى الحال وقد ذكره صاحب الكشاف في مواضع ليستعمل في علم البيان با
لالتفات مبني على انه كثيرا ما يطلق علم البيان على جميع المعاني والبيان وكونه من افراد خلاف مقتضى الظاهر
الذي هو من افراد الكتابة المبحوث عنها في علم البيان لا يقتضي ان يكون لصاحب البيان نظر فيه و
بحث عنه وتعلق بتسميته كما يرجى الالتفات مقتضى الظاهر فان الاحكام الجزئية المندرجة في قواعد
علم فرعي وثمرات لمسائله اذ ليست مبحوثا عنها بخصوصياتها في التطرية بالهمزة الايراد والاطلاق
من طرأ عليه اذا ورد وبالياء التجديد من طريت الثوب تطرية اذا عملت به ما يجعله كانه جديد
والنشاط بالفتح حركة السرور اي يوردونه احسن ايرادا واحدا لنشاط واحسن نحو بدا له قوله واملاء
اي اشتد اتصالا باستدرار اصغاء السامع على انه افعل من ملى بالكسر بمعنى امتلأ فهو ملآن وخفاء
لغة ملي بالكسر لازما على البعض فهو والى انه مع تفضيل بمعنى المفعول من ملات الاناء او من حلو
بالضم بمعنى غنى واقتدار من الملاة وهي المعاونة وجميع ذلك لا يخلو عن بعد والاستدرار في الاصل
استجلاب الدر اي اللبن والمراد به هاهنا مطلق الاستجلاب والاحرياء جمع حري على فعيل بمعنى جدير
قوله بذلك اي بالاستكثار من الالتفات قوله اليس جملة استينافية لبيان كونهم احرياء بذلك و
الهمزة فيه لانكار النفي وتقرير الاثبات ووجه كونه بيانا لذلك انهم اذا استودوا الضيفان كما هو
عادتهم في الغزوات فقراهم باعلى لون من الطعام ولون طعم منه وطعم منه وطعم وصاحبهم على اكرام
الضيفان بايراد الاطعمة الشهية بابلغ ابرامهم فاذا كانوا كذلك في قرى الاشباح على الوجه
المذكور

المذكور فاحرى بهم لا يحسنون قرى الارواح التي هي اشرف من الاشباح واكرم والتي في الغزوة
في قراها بين السكوت والسكون وايراد الكلام المفيد على الاناة والعادة لم يسمعه قرى الروح فلا
يعتنون بشانه هذا الذي يهمنا فثبت انهم احرياء بذلك والشيمة الطبيعة والخلق والتجربة
على وزن التسفي العادة وكذا التجير ابحار واذا ارد لكل التجربة والتجبيرة اي دابه وعادته
سميت العادة تجربة لانه يجر صاحبه اليها قوله لامرقت وعائهم والتجربة التوبيخ والاديم
الجلد والمراد بالادوار ادوار الفلك وتمزيق الاديم عبارة على العيب والخلل بالوجوه الآية
جعل الغني حلالا والحرام ما ينطق بحلك الشيء وحرم على التصرف فيه بغير اذنه واباحته عبارة عن
تسليط العدو عليه لا بشر النهب قوله افتراهم يستنكف لبيان ان يكون قرى الاضياف على ما
ذكر يقتضي استكثار الالتفات قوله في الغزوة اي هو فعول في الغزوة في قرى الاشباح على طريق
قوله تخرج في عراقيبها نصلي اي يوقع فيها الجرح والغا فيه لتفضيل المجمل فان قوله في الغزوة تفصيل المجمل في
قوله على طريقة قوله تعالى فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا انفسكم على وجه قوله فان الكلام دليل على ان ايراد
ان ايراد الكلام والعادة لا شيء في قرى الارواح قوله لكن دفع لتوهم ارادة مطلق الاناة فان قوله
لكن بمعنى معطوف محذوف يدل عليه قوله بعده لا بالصورة وتقديره فان الكلام المفيد عند الاناة
لا عند الاناة بالصورة لكن عند الاناة بالمعنى فان الاناة انسانا بمعناه اي بفطنته ودرايته
لا بصورته وشكله كما قال الشاعر لا خير في طول اللحى والصور تسعة اعشار من ترى بقرى النخل السرو ومنهم
مثل سرور والانم قوله بمعنى متعلق بمكان الاناة من معنى الفعل المتصف لانابته بحسب المعنى لو لا
قال علي قال ربيعة بن مقروم بانت سعاد فامسى القلب معمودا واخلفتك ابنة الجر الحو اعيدا
فالتفت كما ترى حيث لم يقل واخلفتني ثم قال هام الاقرام اجرالامواهبه سهل الغنائم حسب الذباح
محمودا وقد سمعت بقوم يحمدون فلم اسمع بمثلك لا حلما ولا جودا فالتفت كما ترى حيث لم يقل
بمثله فان تذكرت والذي ما تجبك زينبا واصبح باخ وصلها قد تقضبا وحل بفلج والاباتر اهلنا
وشطت مختلت عمرة متفيا فالتفت في البيتين وقال عوف بن الاحوص لم ترحق للحيافة و
لم يعادر بحوض من قضابه ازاكوله اذنم عني واهلي واهلك ساكنون وهم زياتي فالتفت في الثاني
وقال عبد الله بن عنمة مان ترى السيد زيدا في نفوسهم كما تراه بنو كوز ومرهوب ان تسالوا

فان الاناة ... الزمان ...

الحق تنوط الحق سائر والدرع محقبة والسيف مقروب فالتفت في نسألوا وقال الحارث
بن حلزة طرف الخيال ولا كليلة مدلج سدكا بارحلنا ولم يتعرج انى اهتديت لنا وكنت رجيلة
والقوم قد قطعوا متان السجسج فالتفت في الثاني وقال علقمة بن عبدة طحا بك قلب في الحسان
طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب تكلفني ليلى وقد شط وليها وعادت عواد بيننا وخطوب
فالتفت في البيتين وقال امرؤ القيس تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت
له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن ابي الاسود فالتفت في الابيات الثلاثة
وامثال ما ذكر من ان يضبطها العلم قوله قال ربيعة بن مقروم استشهاد لبيان التمكن [illegible] من
الالتفات واستحسانهم اياه وصرح الشواد ليعلم ان تلك الامثلة من كلام العرب العرباء قوله بانت اى
فارقت وبعدت منى فاسى اى فصار القلب معمودا اى موجعا الاداء به والمعمود اسم مفعول من عمد المرض
اى جعله ثقيلا ضعيفا لا يمكنه يتحرك ورجل معمود وعميد اذا اهده العشق واخلاف الوعد يتعدى الى
مفعولين يقال اخلفه الوعد اذا لم يف به ولم ينجزه والمواعيد جمع موعود او الميعاد بمعنى الوعد
لا جمع الموعد لانه لا يجمع على مفاعيل واختلف الثقات على مذهب المصنف فانه لا يشترط سبق الطرف
الملتفت منه بل يكتفي بمجرد اقتضاء الظاهر التعبير به قوله ثم قال اى ربيعة في هذه القصيدة بعد
عدة ابيات وعطفه بكلمة ثم لان بينهما سبعة ابيات وقوله هالم الاف [illegible] من هالم الى في البيت التالي
عليه اعني قوله تشكت الي الاين فقلت لها لا تشتكي هالم التي مسعودا وكلمة ما فيها للمدة وما
مصدرية على حذف المضاف اى مدة عدم ملاقاتها جزلا اى امرا عظيما عطايا سهل الفناء [illegible] ورود
فناؤه اذا لا حاجب [illegible] لارباب الحاجات والترحيب لو الجمع والباع [illegible] البدين وقد يراد به الشرف
والكرم وهو المراد به هنا اى واسع الشرف والكرم والمنع على الاقران واسع الباع بالبذل والعطاء
في الناس سمعة وسمع بمعنى وتحمدون على لفظ المبني للمفعول وان كان في الظاهر انه صفة قوم الا
انه ليس صفة له بل هو في موقع البدل منه بمنزلة يتواترون سمعته يتوارد ذكره لانه ذو قوم القوم الموصوف
ليس مسموعة بل المسموع هنا الحمد كان المسموع في ذلك هو القول قوله لا احلما تمييز عن النسبة
الاضافية التي هي في قوله يحنك وكلمة لا في الموضعين زائدة لتذكير النفي وتأكيده فحاصل قوله
يحنك التفات من الغيبة الى الخطاب بالاتفاق بين الجمهور والمصنف لانه سبق التعبير عن الذات

المرادة

المرادة بطريق الغيبة حيث قال هالم الاف امرا جزلا يواهبه ثم التفت الى الخطاب في بحفنك
ومقتضى الظاهر ان يقال بحفنه والضمير في قوله تشكت راجع الى الناقة والاين الاعياء من شدة
السير بعقوتها بحفنك ما قيت الى الاعياء والتعب الذي يجده من شدة السير قلت لها لا تشتكى من
هذا الاعياء العظيم ما لم الاف مسعودا الكريم هالم الاف امرا عظيما هو اهبه كي يهينه سهل الوصول
الى داره العالية من غير منع ولا حجاب ولا وقوف على باب وقد سمعت بقوم يجبرون على صفاتهم الكريمة
يشكرون على عطاياهم السنية فلم اسمع بمن يحاكيك في صفة من الصفات لا في الحلم ولا في الجود ولا في
الغضب ولا في الصبر للنائبات فان ما بعد قوله لا حلما ولا جودا هو قوله ولا عفاف ولا صبر لنائبة
ولا ابتني وعنك الباطل التسيير اى الاخبر التسيير عنك الحديث الباطل كما هو عادة الشعراء في المبالغة
في باب المدح والذم بل ما قوله حق وما صدرت به صدق مطابق للواقع والمراد بالتسيير هو ما كثر
بن بكر بن سعد بن ضبعة رئيس قوم ربيعة بن مقروم والمراد به هنا القبيلة اى لا اخبرهم بالباطل
قوله وقال اى ربيعة بن مقروم تذكرت يخاطب نفسه فهو التفات من الحكاية الى الخطاب على مذهب المصنف
حيث لم يسبق التعبير عنه بطريق الحكاية وان كان مقتضى الظاهر ذكر [illegible] زينبا مفعول تذكرت
والحالة المتوسطة بينهما حال او اعتراض يقال هاجه اى بعثه وحركه وليس في تهيجك التفات لانه استمرار
على قاعدة الخطاب والاستمرار عليه بعد العدول اليه هو مقتضى الظاهر فلا يكون التفاتا قوله تقضب
اى تقطع يقال قضبه اى قطعه وقضبت الكرم تقضيبا فتقضب اى قطعت اغصانه ايام الربيع
فتقطعت والفلج بفتح الفاء والجيم موضع بدرب البصرة والاباتر موضع ايضا ووجه دخول الواو
بينهما ظاهر ويروى بالفاء ايضا وهو الاوفق كما فيه من زيادة المعنى وهي ان الحلول في هذا الموضع كان
عقيب الحلول بفلج وقوله احللنا فاعل قوله حل وفيه التفات من الخطاب في قوله تذكرت وتهيجك الى
المتكلم وان كان الخطاب بصيغة المفرد والمتكلم بصيغة الجمع وهي صيغة احللنا والانتقال من المفرد الى الجمع
جائز في باب الالتفات وقوله شطت اى بعدت مسند الى ضمير زينب وقوله غرة مفعولا بكسر القاف
موضعا والرواية بالفاء بينهما وحاصل البيتين تذكرت زينب وجمالها والايام التي تحققت
فيها بوصالها وذكرت تلك الحالة بحركة شوق الى وصالها والحال ان باقي وصلها الذي ترجوه
وتطمع فيه قد تقضب وانقطع وكيف لا وقد حل بفلج فالاباتر اهلك وبعدت المحبوبة عنك

فخالت حمرة محتفيا وبان منزلتكي بون بعيد قوله فالتفت في البيتين من الخطاب الواقع في البيت الاول
الى التكلم الواقع في البيت الثاني قوله لم تدر حتى جواب قسم محذوف اي فوالله ما درى كلاهما على صيغة المبني
للمفعول والنصائب جمع نصيبة وهي حجارة توضع حول الحوض وتسد الفرج التي بينهما بالطين والاذى
بالنزاد الجيحة الموضع المعمور بالانصاب اي في الحوض وحوله بما الجيحة اسم ماء والمغنى بفتح الميم وسكون
الغين المعجمة المنزل وفي قوله هم مغنى حذف مضاف تقديره اذ هم اهل مغنى وقوله وهم رياء اي هم متقاربون
يرى بعضهم بعضا وقوله حوله صفة للحياض او الحوض والكل على الاول والمعنى لم تدر الحياض الكائنة لها
وعلى الثاني لم تدر الحوض الكائن لها وقوله اذ هم ظرف متعلق بما تعلق به حوله اي الكائنة لها حين كانوا
اهل مغنى وضمير الجميع في قوله اذ هم لاصحاب الحياض المدلول عليهم بحركة الكلام وقيل لاصحاب حوله ومغنى
مصدر من غني بالمكان اي اقام به فيقدر مضاف اي ذوو مغنى او يجعل بمعنى اسم الفاعل اي مقيمون ثلاثا
في رجل قوله فالتفت في الثاني حيث قال واهلك وكان القياس اهلها فهو التفات من الغيبة الى الخطاب
وعتمة بفتح العين والنون وكلمة ان في قوله ما ان ترى زبرت لتأكيد النفي ذكر سيبويه ان ما الحجازية
اذا قرنت بان هذه يبطل عملها وينصره قول الشاعر فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا
وترى ليس من الرؤية البصرية بل بمعنى تجد والسيد وزبير وبنو كوز وم حرب قبائل والظاهر ان الرؤية
ههنا بمعنى الابصار لانه لو كان بمعنى الاعتقاد لم يجز حذف احد مفعوليه كما في قوله كما تراه بنو كوز الا مقتصرا ع
احد مفعولي باب علمت والمعنى لا ترى القبيلة المسماة بالسيد القبيلة المسماة بزبير كالذي تراه هاتان
القبيلتان يعني ان بني السيد لا يعظمون الزبير من التعظيم ولا يوجبون له في نفوسهم من الكرامة و
التبجيل مثل ما توجبه وتعظمه هاتان القبيلتان اعني قبيلتي بني كوز وم حرب حتى ان بني السيد
لا يوجبون قتل واحد منهم بواحد من زبير فان قيل كيف تكون الرؤية بمعنى الابصار مع ان قوله
في نفوسهم يأبى ذلك قلت الجواب ان حاصل قوله ان قبيلة السيد لا يبصرون قبيلة زبير مثل ما يبصر بنو كوز وم حرب
ان قبيلة زبير لا يعظمون في نفوس قبيلة السيد كما يعظمون في نفوس تينك القبيلتين فقوله في نفوسهم متعلق
بترى بمعنى تبصر بملاحظة حاصل معناه فكان حاصل قولنا ان قبيلة زبير لا يعظمون باعين السيد كما يعظمون
باعين بني كوز وم حرب ان قبيلة زبير لا يعظمون في نفوس السيد برؤيتهم اياهم كما يعظمون في نفوسهم
بني كوز وم حرب والضمير في نفوسهم للسيد لانه عبارة عن القبيلة وضميره لزبير والمراد بالحق

الدية

الدية اي ان تنالوا الدية يعطها لمن يشا لها والحال محقبة اي مشدودة موضوعة في الحقيبة
والسيف مقروب اي متروك من القراب قوله فالتفت في تنالوا الى الغيبة في لم يزل الى الخطاب ومقتضى
الظاهر ان يقال ان ينالوا بياء الغيبة وكذا التفت في نعوط من الغيبة في السيد الى الحكاية لان
الضمير فيه للسيد والتفت في ما لكم من الحكاية الى الخطاب في قوله تنالوا الى الغيبة قوله حلنزة بكسر الحاء
واللام المشددة وفتح الزاي المعجمة وهي في الاصل العصبة وقيل البخيلة يقال رجل حلنز وامرأة حلنزة
قوله طرق الخيال اي جاء خيال الحبيبة بالليل الا طرق مثل طروق ليلة مبرح اي سائر في
اول الليل يريد بنفي المقصود تفضيل طروقه في تلك الليلة على طروقه في غيرها وان كان الظاهر انه
فضل الليلة التي طرق الخيال فيها على سائر الليالي قالوا وفي قوله ولا كليلة مبرح للحال وكلمة لا
لنفي الجنس والكاف فيه بمعنى المثل وهو في الظاهر اسم لكلمة لا وفي الحقيقة صفة لاسمها اي والحال انه لا طروق
مثل طروق ليلة مبرح ومن جعل الواو للعطف على طرق وكليلة في موضع المصدر لفعل محذوف اي ولا
طرق مثل طروق ليلة مبرح فقد ادخل كلمة لا على الماضي بدون التكرير قوله يسدكان
لا زعا جار من الخيال يقال سدكه بمكان كذا اي لازمه وقوله بارحلنا اي بمنازلنا جمع
رحل وهو مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث ولم يتصرح اي لم ينعطف ولم يمل الى غيرها وهو معطوف
على قوله يسدكان عطف الجملة على المفرد قوله اني اهتديت اي كيف اهتديت لنا في الليلة الظلماء
واني كنت رجيلة بالجيم اي قوية على المشي والحال ان المسافة بيننا كانت بعيدة حيث قطع القوم
متان السجيح وفي الصحاح رجل رجيل بالجيم اي قوي على المشي وناقة رجيلة اي شديدة قوية
على السير ويروى بالحاء المهملة ايضا من الارتحال اي الذاهب المحب الهمام وعلى التقدير بن الواو في قوله
وكنت للعطف على قوله اهتديت اي من اين صرت وكيف صرت قوية على المشي والمتان جمع متن
وهو ما صلب من وجه الارض وارتفع والسجيح هي الارض الممتدة او التي ليست بصلبة ولا
سهلة وقيل هو اسم موضع وانه المراد ههنا قوله فالتفت في الثاني حيث قال اهتديت ثلاثا
قوله اهتديت فهو التفات من الغيبة الى الخطاب لانه جعل الخيال نفس الحبيبة فالتفت من طريق الغيبة
الى خطابها قوله فحيا بين كناطنة فهو التفات من الحكاية الى الخطاب حيث لم يقل حيى ان يقال انجا
قلبه اذ ذهب في كل شيء اي اوقعه في تفكرات كثيرة حتى صار هائما حيران وفي الحال متعلق

حلنزة

طروب اى قلب كثير الطرب والنشاط فى طلب الحسان والميل اليهن والذهاب صفة تهوض الى ان
من شرة السرور والحزن وبعيد تصغير بعد للتقريب وهو ظرف طروب او طحا وقوله عصر حان اوحين جاء
مشيب على الروايتين بدل من بعيد فيكون ظرفين بشئ واحد ولا منافاة بينهما اذ المراد طحا جاز
وقت الشباب وكان يتصرم واقبل المشيب يشكو عن قلبه حتى طربا للنفرة بقوله طحا بك قلب طروب وسفه
محبته للحسان وذلك بعيد انتواض زمان الشباب حين جاء المشيب المنادى بالرحيل وهو فعل الحسان الجزاء
يكلفنى اى القلب وصال ليلى ويروى بالتاء الفوقانية على اسناد الفعل الى الظاهر بعده وهو ليلى و
المفعول محذوف اى تكلفنى شدائد فراقها او على خطاب القلب قوله وقد شط وليها اى وقد بعد قربها
قوله وعادت يحتمل ان يكون على وزن فاعلت من المعادات فيكون استعارة تبعية لان حقيقة المعادات
غير متصورة من عوادى الدهر وهى حوادثه التى تعوق وتحول بين المرء ومطلوبه تشبيهها حيلولته الدهر
وتعوقه عن نيل المراد بالمعادات فاستعير لها اسم المعادات واشتق منه لفظ عادت وان يكون على وزن فعلت من
العود اى عادت العوائق الى ما كان عليه من الحيلولة بيننا قوله فالتفت فى البيتين التفت فى طحا بك من
التكلم الى الخطاب لان مقتضى الظاهر ان تقول طحا بى وفى يكلفنى من الخطاب الى التكلم لان الظاهر ان
يقال يكلفك على وفق طحا بك سواء كان المعنى تكلفنى ليلى شدائد فراقها ومقاساة اشواقها او كان يكلفنى
بياء الغيبة مسندا الى ضمير القلب اى يكلفنى القلب وصال ليلى وان كان تكلفنى بتاء الخطاب على خطاب
القلب يكون فيه التفات من الغيبة الى الخطاب اى تكلفنى ايها القلب وصال ليلى وعلى كل تقدير تحقق فى
البيتين التفاتان والاثمد بفتح الهمزة وضم الميم موضع ويروى بكسرهما والخلى الخالى من الحزن
والعائر العوار وهو القذى الذى تلفظه العين حال الوجع فانه يجد بعد الرمص والارمد ذو
الرمد وهو صفة ذى العائر من رمد يرمد بكسر الميم اذا هاجت عينه والمراد تشبيه نفسه بذى العائر الارمد فى
القلق والاضطراب وتشبيه ليلته بليلته فى الطول الا انه اختصر فى الكلام ولم يصرح بتشبيه نفسه
بذى العائر قوله وذلك اى ما الذى حكى من حالة فى البيتين لاجل نبأ جاءنى وخبرته ذلك النبأ يقول ابى
الاسود ثم قيل ذلك النبأ هو خبر قتل ابيه وابو الاسود كنيته وقيل سمعه ذلك الخبر من رجل يسمى بابى الاسود
قوله فالتفت فى الابيات الثلاثة اما فى الاول فلان امرأ القيس يخاطب نفسه التفات من التكلم الى
الخطاب اذ القياس تطاول ليلى واما فى الثانى فمن الخطاب الى الغيبة حيث قال وبات والقياس



ان

ان يقول وبت على خطاب نفسه وليس فى قوله ولم ترقد بالخطاب فى مقام التكلم ولا فى قوله
وباتت له بضمير الغائب فى مقام ضمير المتكلم التفات لانها استمرار على الطريقة الملتفت اليها وجريا
على ظاهر ما سبقها واما فى الثالث فمن الغيبة الى الحكاية فى جاءنى والقياس جاءه ليوافق
قوله بات واعلم ان اقسام الالتفات على ما مر ستة وذكر المصنف امثلة الاقسام لخمسة منها اربعة
ولم يذكر مثال الالتفات من الحكاية الى الغيبة فكانه لم يجد له مثالا فى اشعار الاعراب الخلص من
اهل الجاهلية وله مثال فى القرآن وهو قوله تعالى ثم انشأناه خلقا آخر فتبارك الله وقوله تعالى انا
اعطيناك الكوثر وقوله ولو اننا نزلنا اليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شئ قبلا ما
كانوا ليؤمنوا الا ان يشاء الله وقوله تعالى وكذلك جعلنا لكل نبى عدوا شياطين الانس والجن
يوحى بعضهم الى بعض زخرف القول غرورا ولو شاء ربك ما فعلوه وقوله تعالى والله الذى ارسل الرياح
فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت مكانه قوله انا الذى ارسل الرياح الخ قوله وافعل هاهنا اكثر
من ان يضبطها التعابير وعلله بان الحاوى من ... لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس شئ كذلك قبلها صحيح اخر
الفعل بمعنى الكثرة ونظيره قولهم اكثر من ان يحصى وقوله الناس اكثر من ان يعد جواز اجلالهم يروا
عشرة آلاف الاحصاء وهو كثير من كلام المولدين فقيل فى توجيه الكلام اى كلمة من ليست تفضيلية بل هى
متعلقة بفعل يتضمنه اسم التفضيل وتقدير الكلام ان افعل هاهنا متباعدة فى الكثرة من ضبط التعابير
من الاحصاء ومتباعدة فى الكثرة من حد الترجمان لخالى من الاحاطة وورد بانها اذا لم تكن تفضيلية
فقد استعمل افعل التفضيل بدون الاشياء الثلاثة ولا يمكن ان يقال صيغة افعل هاهنا ليست للتفضيل بل
هى بمعنى التباعد فقط فلا حاجة الى الاشياء الثلاثة اذ لا شك ان معنى التفضيل مراد فلابد
ان يستعمل باحد الاشياء فالوجه ان يقال انها تفضيلية وان معنى الكلام اكثر مما يمكن ان يضبط
بالعلم ومما يمكن ان يحصى والكيس ممن يأتى منه ان يخرج الخالى من الاحاطة الا انه تسويح فى العبارة
اعلم واعظم فى المراد وهذا بيان للمعنى المقصود واذا اريد تصوير التقدير فقل اكثر من متعلق
الضبط ومتعلق الاحصاء والكيس من ... على مرة بلا روية احاطة وامثال النوع وكيف
موافقة بلطائف معان جامعة تضحك الافراد بلغاتهم او للمحدث المهرة فى هذا الفن العلماء
الكلام النكات ... ومنها اخص موقعه ... ذلك ... فضلها ...

قوله تفضيلية فى الوضوح والعلة ... يجعلها اى الالتفات ... بليغ ...

اى بلطائف من معان ان الالتفات بلغ من ...

واورث التاء مع زيادة همزة وشدها ووجد عنده من القبول ارفع منزلة ومحل
ان كان ممن يسمع ويعقل وقليل ما هم ام تحسب ان اكثرهم يسمعون او يعقلون قوله وهذا النوع
اراد به الالتفات في مواقعه كلها لكن ربما اشتمل بعضها على فائدة اخرى فيزداد حسنه فيه فان ما
هذا بيان الفائدة المشتركة بين جميع صور الالتفات اراد ان يشير الى ان الالتفات الواقع في جميع
مواقعه وان كانت مشتركة في الفائدة العامة له الا ان ما وقع منه في بعض المواقع قد يتميز بما
تخصه عما وقع في المواقع فيزداد حسنه فيه قوله تختص اي على بناء المفعول الى مواقع الالتفات
ما التي اختصت بها تلك اللطائف التي هي الخاصة المقصورة على المواقع فيكون الباء داخلة على
المقصور كما في نحو نخصك بالعبادة واختص المندوب بكلمة وا فان كل واحد من العبادة وكلمة
وا هو الخاصة المقصورة وان كان الاصل دخول الباء على المقصور عليه على حاله الخاصة كقولك
التنوين تختص بالاسم قوله فلا تتضح من الوضوح والمراد بالقلة العدم اي لا تتضح الا للاوحديين في
شأن البلاغة وهم الاعراب المهتدون بفطرتهم السليمة وسليقتهم الاصلية الى لطائف علم المعاني
او للكاملين في المهارة في هذا الفن الذي هو علم المعاني وقوله والعلماء النحارير عطف على الحذاق
المهرة والكل واحد فيكون من عطف الصفات بعضها على بعض اشعارا بان المهارة فيه انما تكون للعالم
النحرير وهو بكسر النون هو العالم الذي اتقن علمه واستحكم وكلمة ما في قوله فلما كافة للفعل عن العمل
اي عن طلب الفاعل ويجوز ان تكون مصدرية فيكون ما مع الفعل الواقع بعدها فاعل قل والدليل على
ان قوله فلما تتضح بمعنى لا تتضح صحة الاستثناء المفرغ الواقع بعده وهو قوله الا للافراد بلغائهم لان
المستثنى منه لا يحذف الا في الكلام المنفي قوله ومتى اختص موقعه اي موقع الالتفات بشيء يعني ذلك
اي من لطائف المعاني والضمير المستتر في كساه راجع الى شيء والضمير المنصوب راجع الى قوله موقعه
قوله فضل بهاء ورونق اي زيادة حسن وطراوة هو المفعول الثاني لقوله كساه اي البسه والمراد به
هاهنا التزيين اي زين ذلك الشيء موقع الالتفات بزيادة حسن وطراوة وقوله كساه خبر لقوله
متى اختص والمستتر في اورث ضمير الشيء كما ان المستتر في كساه ضمير الشيء ايضا وضمير حده للموقع
او للالتفات يختص موقعه بشيء من ذلك والمعنى متى اختص موقع الالتفات بشيء من ذلك كسا
ذلك الشيء الموقع واورث ذلك الشيء التاء مع زيادة همزة وهي بكسر الهاء حركة السرور

الارتياح

والارتياح ووجد ذلك الموقع او الالتفات عند السامع اعلى مرتبة من القبول ان كان ممن
يسمع الكلام حق سماعه ويعقل لطائفه على وجهها وكلمة ما في قوله وقليل ما هم مبهمة لتأكيد القلة او
قليل مع كونه خبرا لقوله هم اما لتقدير موصوف مفرد اي شيء قليل او فريق قليل هم او لكونه على
صيغة المصدر كالصهيل والنهيق فلم يجمع كما لا يجمع المصدر او لان هم راجع الى من وهو مفرد اللفظ مجمل
ما هو عبارة عنه في حكم المفرد لفظا فافرد خبره وفي حقيقة الافراد اشعار بالقلة ايضا وهو اقتباس
كما ان قوله ام تحسب ان اكثرهم يسمعون او يعقلون اقتباس ايضا استشهادا على قلة من يسمع ويعقل
لان الاستفهام فيه للانكار والحسبان فاذا كان حسبان السماع والتعقل في حق الاكثر منكرا يكون الاكثر
على خلاف هذه الصفة فلزم منه ان يكون من يسمع ويعقل قليلا ولا مرية في وقوع التباين الخارج
عن الحد بين منصب الكلام رتبة الذوق ومقتضى وبين غواص في لجج فرائده وغواص ما ذكر ان تلك
المختصة بمواقع الالتفات معان لطيفة غامضة لا تتضح الا للاوحديين الاولى افراد بلغائهم
وهم الاعراب المهتدون بسليقتهم الى ادراك تلك اللطائف والثاني من ليس كذلك بل يصلون
الى حد البلاغة بطول خدمة علم المعاني وتحصيل المهارة فيه بمزيد ذكاء وفطنة وقوة حدس و
رقة ثم استشهد بقوله وقليل ما هم ذكر ما يصدق قلتهم ويشهد بها فقال والامر ما اي والامر
عظيم ووقع البون البعيد بين منصب التوابين المجيد فانه لولا عدم الوقوف على لطائف علم المعاني لما
انزل عليه قرآنه الكريم لا يمكن ان يطلع عليها لكل من يتصدى لتتبعه ويغوص في بحر فرائده
وكل التفات وارد في القرآن متى صرت من سامعيه عرفت ما يوقعه وان اردت ان تصير كذلك
ثم ليتل عليك قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين فعلك تحس مما يشتمل الوجدان بحيث تغنيه
عن شهادة ما سواه ان المرء اذا اخذ في استحضار جنابات جنابك مستقلا فيها على الاجمال الى
التفصيل وجد من نفسه تعلقا وتوجها الى الجناب شيئا لا يكاد يشبه آخر حالة هناك اولها او ما تراك اذا انت
في حديث مع انسان وقد حضر مجلسكما من له جناب في حقك كيف تصنع تحول عن الجاني وجهك
وتأخذ في الشكاية عنه الى صاحبك بثنه الشكوى معددا جناياته واحدة فواحدة وانت فيما انت
ذكره اجدك تجد على تزايد حركة حالة غضبية يدعوك الى ان تواجهه بالخطاب وقنا فيه بمثل
سواء وانت لا تجيبه اذ ان الطلب تنقطع المكرب مع الصاحب ومباشرة اياه وترجع الى الجاني

له بانه فكرني هل عامل احد مثل هذه المعاملة هل يتصور معاملة اسوء مما فعلت انا كان لك صيّاد
بحقك انا كان حرفة ترد علي هذا واذا كان الحاضر بمجلسكما دائم عليكم كثيرة فاذا اخذت
في تعديد نعمه عند صاحبك تستحضر تفاصيلها احسست من نفسك بي انه كانها تطالبك بالاقبال
على منعمك فتزيد لك ذلك ولا تزال تزايد ما دمت في تعداد نعمه حتى تحملك من حيث لا تدري على
ان تجده وانت معه في الكلام تثني عليه وتدعو له وتقول بانني لسان انشكم صنايعك الروايع وبائة
عبارة اخصر عوارفك النوازف وما جرى ذلك المجرى قوله وارد صفة لقوله التفات وقوله من جميع
خبر لقوله صدرت والمراد التمييز كما ينبغي وهو التميز على وجه التفطن لما فيه من النكت لان المطلق
ينصرف الى الكامل فان السامع الذي لا يفهم خواص ما سمعه كانه غير سامع له والمستتر في عرفك صفة الالتفات
وقوله في موقعه حال اسمية استفهامية في موقع المفعول الثاني لعرفك والاستفهام فيه للتعجب والاخبار
اي عرفك ذلك الالتفات موقعه الحسن الجميل في الغاية الذي يحسب اذ لا سئل عنه يجاب ما موقع هذا الالتفات
والمراد بموقعه الموضع الذي يستحق لان يقع فيه ذلك الالتفات وخبر قوله انا تصير محذوف لدلالة ما قبله عليه
اي اذا احببت ان تصير من سامعي الالتفات واحد مما وقع في القرآن اي التفات كان من سامعي كل التفات واقع فيه
لان المراد بقوله كل التفات وارد فيه كل واحد منه على البدل لا الكل المجموعي وقوله فاجعله امر من اضاع الى
الى الحديث اي استمع اليه هو صوت قوله اذا احببت وقوله ليستبل امر باللام معطوف على قوله فاصغ وكلمة في
فيه للتراخي الترجع لان التلاوة اعلى رتبة من الاصاخة فهي ورتبة سماعه حق سماعه وتوقف انه يحوجه
يستحق ان يقع فيه ذلك الالتفات وخبر لعلك محذوف اي لعلك تصير من سامعيه الذين يتوهموا ما فيه من
النكتة كما يجب واختار لفظ الترجي على ما يدل على الجزم لان الدخيل لا يبلغ درجة الناشئ وقوله
اليس الخ مقدمة وجدانية مشتملة على قصتين قصة المتكلم مع من له جنايات في حق ذلك المتكلم
وقصة مع من له على المتكلم نعم كثيرة مهد بهما لبيان نكتة الالتفات المذكور في قوله تعالى اياك نعبد
وتحقيق ما فيه من اللطائف وتوقف حسن موقعه ولما كان قصة المنعم اقرب الى ما في الآية وقصة
الجاني اظهر في وجدان الحالة المحركة الداعية الى الاجابة والالتفات اقتضى حسن الترتيب التعليم
تقديم قصة الجاني على قصة المنعم والاستفهام في اليس لانكار النفي وتقرير المنفي قوله مما يشهد
له الواجد خبر ليس وضميره يرجع الى ما في قوله مما يشهد وفاعل يشهد ضمير الوجدان وكذا ضمير

ما سواه

ما سواه وضمير مفعوله لما يشهد وكذا ضمير له وقوله ان المرء الخ اسم ليس والمعنى اليس
كون المرء بالصفة المذكورة من جملة ما يشهد له جملة الوجدان بحيث نفي الوجدان ذلك الشيء
عن شهادة ما سوى الوجدان قوله اذا اخذ اي شرع قوله مستقلا فيها اي في الجنايات وقوله
وجد من نفسه جواب قوله اذا اخذ وقوله اذا اخذ مع جوابه خبر لان في قوله ان المرء وضمير نفسه
للمرء وقوله تغاديا مفعول اول لقوله وجد وقوله من نفسه مفعول ثان له وفاعل لا يكاد ضمير انه وقوله
وضمير حاله للمرء او للالتفات وضمير قولها الحاله وهناك اشارة الى اخذه في تعداد الجنايات وجملة
لا يكاد حال بها تأكيد لقوله وجد من نفسه تغاديا في الحال قوله او ما تراك عطف على محذوف بعد
الهمزة اي الشك فيما ذكرناه وما تراك مفعوله الاول قوله كيف تصنع وقوله تحول عن الخ بدل او بيان لكيف
تصنع وقوله اذ انت ظرف لكيف تصنع من حيث المعنى لا من حيث الاعراب لان كيف يقتضي صدر الكلام فلا
يتقدم معمول ما في حيزه عليه وقوله تبثه الشكوى تأكيد لقوله تأخذ في الشكاية من انبتك سهما اي اظهرته
لك قوله واحدة فواحدة حال من جناياته اي مفصلة متعاقبة وجملة وانت فيها بين ذلك واجد حال من
ضمير تعدد او قوله على تزايد متعلق بمحذوف اي حيا بانيا على تزايد بحركة ذلك التزايد وقوله وانت لا تجيب حال
من كاف تدعوك اي والحال انك لا تجيب تلك الحالة الداعية الى المواثبة والمشافهة اي ان تصير مغلوبا لها وقوله
فتقطع بالرفع على الاستئناف اي فتقطع قوله بانه قلت مفعول تقطع مخالفا له بمعنى قائلا له بالمشافهة وفي
قلت التفات من الغيبة الى الخطاب لان المعتبر في الالتفات وحدة السامع الكلام دون وحدة المخاطب
الذي يلقى اليه الكلام وهو هنا قد اتحد السامع لان المخاطب قبل قد كان سامعا للكلام السابق الذي جرى
بينك وبين صاحبك الذي تبث الشكوى عنه وان لم يكن مخاطبا به وقوله على هذا النصب على المصدر اي كاية
كاينة على هذا النسق من التوبيخ وفيه اشارة الى ان المشافهة لا تجب ان تكون بخصوصية ما ذكر من العبارات
الدالة على تلك المعاني المخصوصة بل يكفي ان تكون على طريق ما ذكر في الدلالة على التعيير والتوبيخ وقوله
بيان لمعناه تسرد الكلام على هذا المنوال ولا تكتفي بالقدر المذكور فهو ربط قوله وما جرى ذلك المجرى
في قصة المنعم قوله واذا كان الحاضر بمجلسكما دائم عليكم عطف على قوله اذا كنت في حديث مع
انسان وقد قصد وان كان يحتمل في الحاسبين قسما لقوله وقد حضر مجلسكما وذلك لان كون المخاطب في
حديث مع انسان معتبر حضور الجاني مجلسه وكذا في حضور المنعم هناك فلما اريد عطفه على قوله

وقد حضر مجلسكما الخ لكان الظاهر ان يقال او قد حضر بمجلسكما ذو نعم عليكم فلما
عدل بهذه العبارة الى قوله واذا كان الحاضر بمجلسكما ذا نعم عليكم ظهر انه لا يجوز عطفه على قوله
وقد حضر لانه لو عطف عليه لكان تقدير الكلام او ما تراك اذا كنت في حضرة حيوان فان
كان الحاضر مجلسكما الخ وحينئذ ينفك نظام الكلام كما لا يخفى واذا عطف على قوله اذ الكنت كان تقديره او ما
تراك اذا كان الحاضر مجلسكما ذا نعم فينتظم اجزاء الكلام وقد اتى ههنا في تمثيله فيما تقدم الى ان تقلب عليه
اشارة الى ان الحالة المقتضية اشد تأثيرا واقوى وقوله تنبني عليه ثاني مفعول تجد والضمير الى و في
الرابعة المحبة والثانية العارفية العطية والثالثة الثالثة من حرف الرحيم اذا اسال قوله وما جرى في تلك الحركة
اي من الفرح والاطراء وتعداد النعم ثم هو عطف على مفعول تقول واذا دعيت ما نصصته عليك في تأملت
الالتفات في اياك نعبد واياك نستعين بعد ما ذكر ما قبله من قوله الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك
يوم الدين على الوجه الذي يجب هو التامل العلمي علمت ما موقعه وكيف اصاب المحز وطبق مفصل البلاغة
لكونه منبها على ان العبد المنعم عليه بتلك النعم العظام الثابتة للمحصن اذا افتر انه ماثل بين يدي مولاه من
حقيقه اذا اخذ في القرآن ان تكون قراءته على وجه يجد معها من نفسه شبه محرك للاقبال على من يحمد صائر في
اثناء القراءة الى حالة شبيهة بايجاب ذلك عند ختم الصفات مستدعية انطباقها على المنزل على ما هو عليه
والا لم يكن قادرا والوجه هو اذا افتتح التحميد ان يكون افتتاحه عن قلب حاضر ونفس ذاكرة يعقل فيم هو وعند
من واذا انتقل من التحميد الى الصفات ان يكون انتقاله محذوا به حذو الافتتاح فانه متى افتتح على الوجه
الذي عرفت مجريا على لسانه الحمد لله افلا يجد محركا للاقبال على من يحمد من معبود عظيم الشان حقيق بالثناء و
الشكر مستحق بالعبادة ثم اذا انتقل على نحو الافتتاح الى قوله رب العالمين واصفا له بكونه ربا مالكا
للخلق لا يخرج شيء من ملكوته وربوبيته افتقر من ذلك المحرك لا يبعد ثم اذا قال الرحمن الرحيم فوصفه بما
ينبئ عن كونه منعما على الخلق بانواع النعم جلائلها ودقائقها مصيبا اياهم بكل معروف فلا تتقاعس
عن قوة ذلك المحرك عند هذا ثم اذا آل الامر الى خاتمة هذه الصفات وهي مالك يوم الدين المنادية على
كونه مالكا للامر كله في العاقبة يوم الحشر للثواب والعقاب فما ظنك بذلك المحرك انه يسمع فيخبر انه لا يعلم
لما يقتضي بوجب عليك الاقبال على مولاك فانك معه منذ افتتحت التحميد ما تصورت فتستطيع ان لا تقول
اياك يا من هذه صفاته نعبد ونستعين لا غيرك فلا تنطبق على المنزل على ما هو عليه قوله واذا

وعبث

وعبث اي صدقت ما قصصته من الحالة المقتضية للالتفات وهذه الشرطية معطوفة على قوله واذا
اجبت قوله بعد ما ذكر ظرف لقوله تأملت وقوله على الوجه الذي يجب متعلق بقوله تأملت اي بعد ما ذكر
ما قبله على الوجه الذي يجب لكن الوجه في التلاوة وهو التامل القلبي ولا شك ان التامل انما يكون
بالعقل لكن وصفه بكونه قلبيا للاشارة الى انه يجب ان يكون قلبيا محضا بحيث لا يشوبه شائبة من
من وساوس الشيطان وقوله علمت يمنع عرفت جواب قوله واذا دعيت وقوله وكيف اصاب المحز
عطف على قوله ما موقعه والمحز موضع القطع ومعنى اصابة الالتفات المحز انه وجد موضعه اللائق به يقال طبق
السيف اذا اصاب المفصل واتان العضو ومعنى تطبيق الالتفات مفصل البلاغة اصابته الموضع الذي
يستحقه من البلاغة وقوله لكونه منبها علة لقوله علمت ما موقعه وكيف اصاب المحز وطبق المفصل وقوله الثابتة
للمحصن السابق اياه بمعنى ان الخصم لا يدركه ولا يصل اليه يقال فلان كذا اذا سبقه بحيث لم يدركه وقوله
اذا افتر اي فرض بروي مجهولا ومعلوما قوله ماثل اي واقف وقوله من حقه خبر قوله ان العبد وقوله ان
تكون قراءته فاعل لقوله من حقه لانه ظرف اعتمد على المبتدأ وقوله اذا افتر ظرف لقوله من حقه لكنه قدم
عليه اذا ارد التركيب على اصله قبل الحكم ان العبد المنعم عليه من حقه اذا افتر انه ماثل بين يدي مولاه
اذا اخذ في القراءة ان تكون قراءته وقوله اذا افتتح بدل من قوله اذا افتر اي فرض ولاحظ وانه اخر
البدل عن العامل وقدم عليه المبدل منه احترازا عن توالي الظرفين لفظا قوله تجد معها صفة وجه والعائد
محذوف اي تجد به مع القراءة وقوله صائر بالجر على انه صفة محرك والظاهر انه يقال صائرا بالنصب على انه
صفة شبه الا انه اشار بجره الى ان لفظ شبه مقحم كما يشعر به قوله فيما بعد افلا يجد محركا قوله بايجاب ذلك
اي بايجاب الاقبال ولما لم تكن الحالة المذكورة موجبة للاقبال حقيقة بل مما ينبئ عن توضيحها بالايجاب
مطلقا بل قال حالة شبيهة بايجاب ذلك اي بايجاب تلك الحالة ذلك الاقبال وقوله عند ظرف للايجاب وقوله
مستدعية صفة بعد صفة لقوله حالة وقوله انطباقها مفعول قوله مستدعية والضمير المجرور فيه راجع الى
القراءة وقوله على ما هو عليه حال من المنزل اي كائنا على الوجه الذي هو كائن عليه قوله والا اي وان لم تكن
قراءته كذلك لم يكن هو قارئا على الحقيقة لسوء غفلته وانما كان الالتفات ابلغ واوقع في كلام الله تعالى منبها
على ان من حق العبد الماثل بين يدي مولاه اذا اخذ في القراءة ان يجد في نفسه حال قراءته ما يحركه ويدعوه
الى الاقبال عليه منتقلا من تعداد اوصافه العظام الى الخطاب بغاية الاجلال والاكرام بحيث تكون

قرائته منطبقة على الكلام المنزل عليه كأنما على الوجه الذي انزل عليه لانه في الفاتحة وان كانت كلها الا آيها
منزلا من الله تعالى الا انها انزلت على لسان العباد ليقرؤها على الوجه الذي انزلت هي عليه فكان الالتفات
الواقع فيها منها وشيم الى كيفية قرائتهم لها وقوله والوجه مبتدأ وقوله هو ضمير الفصل وقوله ان يكون
خبر المبتدأ وقوله اذا افتتح متعلق بقوله ان يكون اما على التوسع في الظروف واما على كونه معمول العامل فان
ان المصدرية موصول حرفي فلا يتقدم ما في حيزها عليها الا على طريق التوسع وكذا الكلام في قوله واذا
انتقل ان يكون عطفا على قوله فاذا افتتح ان يكون والمعنى ان ذلك الوجه الذي من حق العبد ان تكون
قرائته عليه هو ان يكون افتتاح العبد ناشيا عن قلب حاضر اه وكذا اذا انتقل العبد من التحميد الى
الصفات فالوجه ان يكون انتقاله محذوا به حذو الافتتاح اي مقدرا الافتتاح فاء ويا له في كونه عن
قلب حاضر قوله به في محل المحذو والضمير للانتقال لكنه يتعدى بنفسه يقال حذوت النعل محذوا اذا قدرت
كل واحدة على صاحبتها وسويتها بها فلا حاجة الى الباء فكان المصنف ضمنه معنى الذهاب مذهوبا به مذهب
الافتتاح قوله فاء ثم متى افتتح تعليل لكون ذلك الوجه المذكور هو هذا وقوله على الوجه الذي عرفت يعني
كونه عن قلب حاضر الخ قوله افلا يجد محركا جواب متى على انه ذلك المحرك قطعا قوله من معبود عظيم الشأن فان
هذه المعاني مستفادة من اسم الله الدال على الذات المتصف بجميع الجلال والاكرام ومحاسن الافعال و
الانعام فكان عظيم الشأن حقيقيا بالثناء لغاية كماله وبالشكر لوفور انعامه ونواله ومستحقا للعبادة اعني
غاية الخضوع والتذلل لكونه جامعا لجميع ما ذكر لان الاستحقاق فان اللام الجارة تنبئ عن استحقاق الحمد والثناء
قوله ثم اذا انتقل على نحو الافتتاح منه تنبيه على المهملة اي ينبغي ان يجري الحمد اولا ويتأمل ثم ينتقل
وهكذا فيما بعده فان فائدة كلمة ثم الواردة في قوله ثم اذا اتى وثم اذا آل الامر اي التنبيه على المهلة قوله
جلايلها ودقايقها اي عظائمها وما هو دونه ذلك اشارة الى ما قيل من ان الرحمن لكونه ابلغ من الرحيم في
الدلالة على الاتصاف بالرحمة بناء على ما اشتهر من ان زيادة حروف المباني تدل على زيادة المعاني يتناول
جلايل النعم [illegible] والظاهر اقتضاء فلذلك قدم وذكر الرحيم بعده كالتتمة والترديف تنصيصا على توجيه
نعمه بكونه منعما بدقايق النعم ايضا فلا يرد ما يقال من ان عادة العرب في صفات المدح الترقي من الادنى
الى الابلغ الاعلى كما يقال فلان عالم نحرير والرحمن ابلغ في الوصف بالرحمة من الرحيم فكيف قدم على الرحيم
في الذكر فان طريق الترقي انما يستعمل اذا كان الابلغ من جزئيات الادنى كما في نحو فلان عالم نحرير فان طريق

الترقي يقتضي ذلك لئلا يلغو ذكر العالم بعد ذكر النحرير واما اذا لم يكن كذلك فيجوز ان يسلك
طريق الانحدار والتتميم كما في قوله تعالى الرحمن الرحيم فان تقديم الجلايل هو المناسب لمقام التعظيم ويكون
ذكر الدقايق بعده تتميما لشمول الكرم واحاطته للكل وذكر لتقديم الرحمن وجه آخر وهو ان لفظ
الجلالة اسم خاص بالباري تعالى لا يطلق على غيره لا مفردا ولا مضافا فتقدم في الذكر لاختصاصه تعالى به
اختصاص الرحيم يوصف به غيره تعالى مفردا ومضافا فأخر في الذكر والرحمن يوصف به غيره مضافا
لا يوصف به مفردا الا الله تعالى فوسط بينهما وقال الجوهري وغيره ان الرحمن الرحيم بمعنى واحد كنديم
وندمان فمع هذا الايراد على اعتبار الترتيب الواقع في نظم القرآن سؤال طلب السر قوله المشادية بالجر على
انها صفة خاتمة قوله للدلالة هذا العموم مستفاد من حذف مفعول مالك مع الاحتراز عن التحكم بلا
مرجح في العاقبة عقبه بمعنى قوله تعالى يوم الدين للاشارة الى ان اليوم وان اجري المفعول به في الآية توسعا
الا انه باق على ظرفيته بحسب المعنى وقوله لكثير تفخيم لقوله في العاقبة وقوله للثواب متعلق بالخبر قوله
يوجب عليك الاقبال عليه التفات من الغيبة الى الخطاب كما في الآية بعينه اذ الظاهر ان يقال يوجب عليه
على وفق قوله ان العبد للمنعم عليه انه هما قوله شأنه نفسك مبتدأ خبره قوله فما تصوري وهذه
الجملة في محل الخبر على انها صفة قوله صورة والعايد الى الموصوف في قوله فما تصوري محذوف اي فما تصوريه
من انك تجد من نفسك محركا للاقبال يتقوى شأنا فشأنا الى حد الايجاب قوله فتستطيع منصوب بالعطف
على قوله ان لا يصير والمعنى ليس يمكنك ان لا يصير ذلك المحرك الى حد يوجب عليك الاقبال على مولاك فانك
تستطيع ان لا تلتفت الى خطابه بان تقول اياك نعبد وقوله فلا تنطبق عطف على قوله ان لا تقول و
فاعله ضمير تلاوته وقوله على ما هو عليه متعلق بالمنفي اي لكانت على الوجه الذي هو عليه هو اياك نعبد
واياك نستعين بطريق الخطاب. وليس ان يجر الكندي يبعد وهو المشهود له في شأن البلاغة و
الحايز لقصبات السبق في درك اللطائف والمغتفر للاناسي من عيون النكت في امثاله في
الكلام اذا التفت تلك الالتفاتات وكان يمكنه ان لا يلتفت البتة وذلك ان يسوق الكلام على
الحكاية في الابيات الثلاثة فيقول تطاول ليلي بالاثمد ونام الخلي ولم ارقد وبت وباتت لنا
ليلة كليلة [illegible] وكيف تسولنا وان يلتفت نوعا واحدا فيقول وبت
وباتت لكم ليلة وذلك من نبأ جاءكم وخبرته عن ابي الاسود ان يكون حين قصد [illegible] الخطب

واستغفاءه في البناء الموجع والخبر المفجع للوافع الشاة في العضد المحرق للقلب والكبد فعلى ذلك
منبها في النهاية الاول على ان نفث وقت ورود ذلك البناء عليه ولست وله التكلي فقام مقام
المصاب الذي لا يسلي بعض التسلي لا ينجع الملوك له وكثرتهم عليه واخذ بخاطبه بيتطاول
ليلك تسليه او بنية على ان نفث لفضاعة شان البناء واستشعاره خوف كمد او تماضا ابدت
قلقا لا ينفعه كمد وضجرا لا ينجع مرتحض وكان من حقها ان تتثبت وتتصبر فعل الملوك وذوي
على شنها المسلوك عند طوارق النوايب وبوارق المصائب فحين لم تفعل شكلته في انها غضبه
فاقام مقام مكروب ذي حرق قائلا له تطاول ليلك مسليا ثم فرغ من بيان حسن موقع
التفات واحد مما وقع في التنزيل وما يختص به من النكتة والمعنى اللطيف في بيان اللطايف
المختصة بالالتفات الواقعة في ابيات امرئ القيس وابن حجر بحا مهملة مضمومة ثم جيم ساكنة كنية امرئ
القيس ملك من ملوك العرب من قبيلة كندة وهو الذي اتفق الناس على فضله الكامل في شان
البلاغة ودرك لطايف المعاني والاعتبارات الغريبة قوله يبعد خبر ليس والمستتر يبعد ضمير ابن حجر
قوله ان يكون حين قصد الخ متعلق بيبعد على حذف حرف الجر اي من ان يكون فاو بدل اشتمال من
فاعله المستتر وتقدير الكلام وليس ابن حجر الكندي يبعد في افتنانه في الكلام من ان يكون حين
قصد تهويل الخطب الخ فان قلت هلا زعمت ان الشان لا ضمير في يبعد وان فاعله قوله ان
يكون وفيه ضمير عايد الى قوله ابن حجر وبه يحصل الربط اجيب بانا لم نقدر بذلك لانه لا يبقى
وجه لايراد الجملة الحالية اعني قوله وهو المشهود له بعد قوله يبعد اذ لا ضمير فيه حتى تقع تلك الجملة
حالا عنه بل المناسب حين ان تقدم تلك الجملة على يبعد لتكون حالا من ابن حجر او تؤخر عن قوله ان يكون
لتكون حالا عن ضميره واما على تقديرنا ان يستتر في يبعد ضمير ابن حجر فانه حين يكون قوله وهو المشهود
له حالا من ذلك المستتر ويكون الفائدة في ايراد الحال التعليل لانتفاء البعد [illegible] و
قصبات السبق اي القصبات التي تغرز في منتهى الميدان فيتسابقون فمن سبق ووصل اليها
اولا واخذها عد سابقا ويقال له انه احرز وحاز قصب السبق ويجعل اخذه اياها دليلا على
تقدمه وسبقه ثم صار احراز قصبات السبق في اي امر كان عبارة على التقديم والكمال والكدر ك
بفتح الراء وسكونها بمعنى الادراك والمختلس المقتطع من العلاقة ومن القطعة من الكبد و

اللمح

واللمح واي اداة غبر بها قوله للاناسي معمول لمختلس واللام فيه لتقوية العمل لما اسم الفاعل ضعيف في
العمل فيتقوى باللام فيقال انتخاب لزيد وتارك كذا والاناسي جمع انسان العين وهو ما يرى في سواد
العين والنكتة اللطيفة المؤثرة في القلب من النكت وهو التاثير في الارض بنحو قضيب وفي المراد يكون
الشخص منتخلسا للاناسي من عيون النكت كونه اخذ للمحي بارث من مختارات النكت على ان المختارات
المذكورة اولا صح الاناسي والمذكورة ثانيا صح العيون عبر بالاناسي عن المختارات من مختارات النكت
واللطايف لان انسان العين اشرف جز من اشرف عضو هو العين في اشرف عضو هو الوجه من اشرف
عضو هو الراس وقوله في افتنانه متعلق بالمختلس وهو الاتيان بفنون الكلام وقوله اذ نفث
باذ التي للمضي دون اذا التي للاستقبال تعليل لافتنانه او ظرف له اي لانه التفت او حين التفت
كذا في شرح الشيرازي وقال الشريف رحمهما الله قوله التفت ظرف ليبعد ثم قال وقد كتب في نسخة
مصححة اي حرية الشرف ذا نظرا الى ان الموقع على المضي فالمناسب اذن لفظ اذ لا لفظة اذا قوله وكان
يمكنه حال من فاعل التفت بتقدير قد والتمثيل بيت ازالة لاستبعاد افراد والضمير في قوله تطاول
ليلك وجمعه في قوله فباتت لنا ليلة مع كونهما ضميرين لشي واحد وكذا الحال في بث على الخطاب وبات
لكم في الوجه الاخر فكان المصنف استشعر ان يقال كيف تزعم ان ابن حجر يمكنه ان لا يلتفت البتة مع
ان ذلك يستلزم اختلاف ضميري شي واحد او جمعا وايضا يختل الوزن لو قيل وبت وباتت في ليلة
فاجاب بان ذلك واقع في كلام البلغاء الاترى ان لبيد قال كيف سوال الخ ولم يقل سوالنا حتى يوافق
قوله فوقفت اسالها وامر الوزن سهل فانه يحصل باشباع الفتحة وقوله حين قصد ظرف ليكون
او لخبره اعني فعل اي وليس ابن حجر المشهود له بكمال الفضل يبعد في افتنانه في الكلام من ان يكون حين قصد
وتهويل الخطب جعله هائلا اي عظيما مخوفا منه واستفظاعه وجداته فظيعا اي شنيعا شديدا وقوله
في النبا متعلق بتهويل الخطب او حال من الخطب المفجع بالتشديد بمعنى الموجع يقال فجعه واوجعه اي جعله وجيعا
وقوله للوافع متعلق بالنبا فان النبا ونظايره من العقيدة والحديث ان يتعلق بها الظرف وان يراد بها
المعاني المصدرية قال [illegible] اذ تسوروا المحراب وهل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين
اذ دخلوا عليه المعنى حين قصد تهويل الخطب في النبا لاجل الامر الواقع اي الامر الذي وقع وحدث والفاتات
صنوف المواقع يقال فتته اي كسره وعد من الفت بكلمة في طريقة [illegible] لتضايقه على فعل الفت في العضد

وهو كناية عن قتل نحو كثير وتوهين امره والقدر بالغ حيث وصف الخبر بالايجاع والتفجيع لحادثة
التي اخبر عنها بالفتح والاحراق وقوله خيل ذلك اي التفت بكل الالتفات حين قصد تسلي المخاطب منها
في التفاتة الاولى وقد ذكر للالتفاتة الاولى اربع نكت وللثانية ثلثا وللثالثة واحدة وجمع بين النكتتين
من نكت الالتفات الاول لان ما لهما التسلية اعني كشف الغم والفرق بينهما ان الاولى اعتبر فيها كون التسلي
ملكا ولم يعتبر ذلك في الثانية وان اراحة النفس بتمام الخطاب مبنية على صيغة المكر في الثانية دون الاولى
قوله فاتمها اي اتمام نفسه قوله واخذ بخاطبه اي بخاطر كل المخاطب تسلية اي ليحصل له بعض التسلي
بسبب تفجيع مثل هذا المكر له وكثرته عليه واللام في قوله لغطائه متعلقة بابدت وضمير استشعارها
للنفس بمجال التشمم خوفا اذا اضمر في قلبه وتسعر الحزن المكتوم والآن عاصفا الاحتراق من الحزن والضجر
القلق والاضطراب من الغم وضمير لا تقلقه ولا يضجره في موضع المصدر اي لا يقلق ذلك القلق ولا
يضجر ذلك الضجر قوله وكان من صوتها حال من ضمير ابدت وفعل المملوك نصب على انه مصدر لان تقنت و
تتصبر وكذا اجرا كانه قيل وتجري في الثبات والصبر جريا على سننها وضمير منها للنفس المملوك الاتي المستكبر
هي نفع اي انها نفسه انها يتجلى اذا كانت قبل هذه الحادثة مثبتة متصبرة في النوائب والمصائب كالمملوك حاذا
لم تتعنت بهذا سكتة وعند ظرف لقوله ان تثبت والنوائب المصائب والبوارق جمع بارقة
وهي سحابة ذات برق قوله فيجيء من ثم تفعل اي حين لم تفعل النفس التثبت والتصبر والمعنى فنكتته حين لم
تفعل ذلك للسببية وما بدته نفسه من القلق والضجر هو سبب تشكيك نفسه يحتمل التي السببية له
تدخل في المسبب الذي هو التشكيك فلما قدم ظرفه عليه كانت الفاء مع صورة ومعنى حال من المستتر
في قائما اي كانه حال من المستتر في اتمها وفي التفاتة الثالثة على ان النحوة نحوة صدق فالذي لا التفات
لحال فاطمتكم لم اخاطبكم وفي التفاتة الثالثة على ان جميع ذلك اي كان لما حقته ولم يعده
لى من سواه اونبه في التفاتة الاولى على ان ذلك النبأ اطار قلبه واباله وقد تركه خائرا باثم
مما خطر معه بمقتضى الحال من الحكاية تجري على لسانه من غير ارادة فالكلام اللغو عن الخطاب الدائم
في مجاري امور الكبار لم اونبها والانسان اذا داهمه ما يحار له العقول وتطير له الالباب
وتدهش معه الفطن لا يكاد يسلم كلامه عن احتمال ذلك قوله وفي التفاتة الثالثة عطف على قوله في التفاتة
الاولى اي لا يبعد من ان يكون فعل ذلك الالتفات منبها في التفاتة الثالثة من الخطاب الى الغيبة ونبه على ان

النحوة

النحوة الذي اظهره تسليا للمصاب المكروب بخبر صدق لا يتفاوت بحضور ذكر المصاب وغيبته لكون
ذلك قويا وادخل في التسلية فنبه بايراد صيغة الغيبة في ابيات بعد ما سلك سبيل الخطاب في قوله تطاول ليلك
على ان المصاب لو كان غائبا لا يتغير تحزنه عليه ولا يبعد ايضا ان ينبه في التفاتة الثانية على طريق
التكلم في قوله جاءني على ان جميع ما ذكر في الابيات الثلثة من تطاول الليل وانتفاء الرقاد وتعاقب الشدة
بالليل انما كان لاجل الرحضة ولم يتجاوزه الى غيره بمعنى انه ينبه في التفاتة الثالثة على ان تلك الشدائد
كانت لامر ورد عليه فيكون هو مبتلى بتلك الشدائد ومراده بذكر الخطاب والغايب المذكورين اولا ولولا
الالتفات الثاني لجاز ان يراد بهما غيره فتكون تلك الشدائد لامر ورد على غيره لا عليه قوله ابا الحكم
ولبته اي علمه جاء باخبرا اي منخبرا الكاف واللام في قوله لمقتضى الحال صلة فطن بفتح العين فانه يتعدى
باللام وفي الصحاح تقول فطنت للشيء بالفتح فطنة وهو فطن وفطن والذي يتعدى منه هو فطنة
بالكسر فهو قوله في الحكاية بيان لمقتضى الحال وههنا بحث وهو ان قوله اونبه في التفاتة الاولى
على ان ذلك النبأ اطار قلبه وابا لبته لطيح حاصله ان قوله تطاول الخ ليس لكلام صدر عنه لا عن روية وفكر فانه
فهو بمنزلة كلام السكران فلا يكون الخطاب الذي فيه من جهات نفس الكلام ولا يقصد به ايضا التنبيه
على ما ذكر لان مسلوب العقل والفهم لا يتصور منه ان ينبه غيره مع انه مسلوب العقل
والادراك وغاية ما يتكلف لذلك ان يقال لم يرد انه نبه على ان ذلك النبأ جعله كذلك بل ما يتبادر
من العبارة فانه غير معقول بل اراد انه نبه على ان ذلك النبأ لشدته وفظاعته بحيث اذا ورد على
الانسان سلب عنه تفطنه لمقتضى الحال وجعله بحيث يجري على لسانه ما كان اللغو ولا يمكن ان التنبيه على
هذا المعنى من كلام سقط للحال الذي هو ورود النبأ وتفطنه لمقتضاه الذي هو الخطاب فكذا اراد
بقوله الانسان اذا داهمه اي اصابه وغلبه ما يحار له العقول لكن ان الانسان اذا ابتلي بمثل هذه الحالة
لا يسلم كلامه عن امثال ما ذكر الا ابن حجر لم يسوغ عقله ولكن فانه تثبت في هذا المقام ونبه على مقتضاه
والتفاتة الثانية على انه بعد الصدمة الاولى حين افاق شيئا ما ادرك بعض الادراك ما وجد النفس
معه فبنى الكلام على الغيبة قائلا وبات وباتت له ليلة وفي التفاتة الثالثة على ما سبق اونبه في
التفاتة الاولى على انه حين لم تتثبت ولم تتصبر مخاطبة لكن واقعة في مقام المستحق للعتاب قائلا
له على سبيل التوبيخ والتقريع تطاول ليلك وفي التفاتة الثالثة على ان الحامل على الخطاب والعتاب كما

لكان هو الغيظ والغضب فحين سكت عنه الغضب بالعتاب الاول فانه لسورة الغضب بالعتاب منكسر
وولى عنه الوجه وهو يرصدهم قائلا وبات وباتت له في التفاتة الثالث على ما تقدم وانما ذكرت لكن
لتقف على ان الفحول الصبر الايمة فقوا بالبلاغة لامرئ القيس ولا يقبحون الكلام وزنا ما لم يعينوا مواطن
اختصاصه على لطايف اعتبارات التفاضل بين الكلامين فلا يقع الا باشياء هنا قوله وفي التفات
الثاني اي وبيته في التفاتة الثالث وهو عطف على ما قبله من قوله او بيته في التفاتة الاول على انه ذلك
البنا اطار قلبه حال الصدمة الاولى فما فطن لما تقتضيه الحال وهو الحكاية عن نفسه فسبق لسانه الى الخطاب
لكونه معهودا له في اكثر الاحوال قوله جاء وجد ضميرات في قوله على انه بعد الصدمة الاولى وبعد ظرف لقوله
جاء وجد قدم عليه توسعا في الظروف لان ما النافية تقتضي صدر الكلام فلا يتقدم ما في حيزها
عليها الا توسعا وحين افاق بدل من بعد وشانا نصب على المصدر اي حين افاق عن حيرته ودهشته
افاقة ما اي شيئا من الافاقة وقوله جدير حال من فاعل افاق وقوله جاء وجد النفس معه حيث طارت
وغابت حين جاء وحمه اي جاءه ذلك البناء الموجع والذي رجع من الافاقة والادراك ليس الا
شيئا قليلا حتى انما فبنى الكلام على الغيبة قوله في التفاتة الثالث على ما سبق وهو ان جميع ذلك اتى كانه
لما صدمه جعل يتعده لما سواه وكذا قوله بعد ذلك على ما تقدم قوله على انه ذلك اي على عدم شيء منها والتعبير
فاقام نفسه مقام المستحق للعتاب فقال له يا الحوى المستحق للعتاب والتوبيخ لشدة الملامة
والتقبيح اللحاق العار للشخص لظهار غيبته فلما لم تثبت نفسه ولم تصطبر عند ورود ذلك النبا عليه كما هو عادة
الملوك والا كابر بمحافظة عدم لقيته فخاطبها على سبيل الملامة والعتاب تقاوله ليتك وجزعت من ذلك النبا
وكان الواجب عليك ان لا تجزع على ما وقع بتقدير الحكيم وتدبيره قوله فحين سكت عنه الغضب
لي قوله وحتى هنا لم الوجه في موقع الجواب لما والظرف اعني في حين متعلق بولى والاستعمال الكثير في
جواب لما هو الفعل الماضي لفظا ومعنى بدون الفاء فالوجه جعل وولى هو الجواب بقي قوله فحين سكت اجنبيا
فان جعلت الفاء داخلة على ولى بتقدير او كان المعنى فولى حين سكت لزم مخالفة الاستعمال من حيث
انه جواب لما بالفاء قال الشريف المحقق رحمه الله وقد وجد في الحديث دخول الفاء في جواب لما مع
كونه ماضيا لكونه قليلا واسند السكوت الى الغضب للمبالغة في كونه حاملا على الفعل وذلك لانه جعل
الغضب الحامل على الفعل كالامر به واغرى عليه فعبر عن سكونه بالسكوت وتذكير ضمير عنه في قوله

ولى عنه الوجه اولى لكونه راجعا الى المستحق للعتاب الذي اقام النفس مقامه الا ان المصنف
انثه نظرا الى ان ذلك المستحق هو النفس في الحقيقة ونظير تانيثه ما قد وجد في بعض النسخ الصحيحة
فاطلبك او لم اطلبك صفتها بكسر الكاف والدرجة ما في الكلام مع النفس صفيا قوله وانما ذكرت
ذلك ما ذكرت اعتذار منه لتوضيحه لبيان لطايف كلام امرئ القيس مع ان التمثيل بقوله كان ايا لنعبد
كاف لما هو بصدده وهو بيان ان الالتفات قد تختص مواقعه بلطايف معان وحاصله اني ذكرت هذه
الاصابة الدقيقة في التفاتات امرئ القيس ليعلم انه ما اذ اشتهر بالبلاغة واعترف له بها مع ان ذكرها
ارشاد للمتعلم الى كيفية استخراج اللطايف المختصة بالتفاتات فقوله والفحول جمع فحل وهو الذكر من الابل
والبزل جمع بازل وهو البعير الداخل في السنة التاسعة وحين تشق نابه وتصير في غاية القوة قوله لامرئ
اي لرجل اتى رجل كان اصله مرء ادخل عليه همزة الوصل ففتحا راء او توهم بعضهم انه اراد لامرئ القيس
فحذف المضاف اليه وليس بشيء بل هو بمعنى الرجل الا انه عدل عنه الى لفظ امرئ ليناسب ان هو قيل
جمع مقطوع موضع اللطى قوله والتفاضل ابتدا الكلام كالاعتراض وضمير بينهما للطايف الاعتبارات
وعبر عن الاشتمال بالاشتباه تخييلا لها اي فلما تقع الكلام فضيلة على الكلام الاخر الا باشتماله على اللطايف
بان يشتمل الكلام الاول على اشتمالها ويخلو عنها الكلام الثاني واعلم ان لطايف الاعتبارات ام قوله
لكن في هذا الفن من تلك المطامح النازحة من مواضحة الا اشتباه حق اثباته على مختر بصير لكن في
الاستغراق لما هنالك اطباق الجمهور وعلم تخلف في السعي للمستقيم عنها وراي تخلف جد معهودا حاذقا
يضيعك صدق همة تبطش في حقوقك بباع بسيطان لا تنزل عنها من غرضك ولو فعل قسيك كدر
في طاعتك بان تستشرها بنفس لكن يتقظ وطبع لطيف صح فهم مفرع وخاطر مقوله وعقل مدرك
وعلى هذه الطبقة الناخرة بانوار البصائر المخصوصون بالعناية الالهية الجراءة بحار ونوا من الحكمة
وفصل الخطاب على ان كلام رب العزة وهو قرآنه الكريم وفرقانه العظيم لم يكشف تلك الطلاوة والا كتو
تلك الحلاوة وما غرقت اسافله ولا اغرت اعاليه وما كان بحيث يعلو ولا يعلى الا لانصبابه في تلك
التراكيب ولوروده على تلك الاساليب ثم فرغ من تفصيل الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه
ما يدل على ترغيب الطالبين في حركتها واستحضارها وتشوقهم الى استماعها باذن واعية وتامل لها
نظار ثاقبة على ما هو رايه وعادته من افتتاح كل فن واختتامه بعبارات مهذبة واستعارات مستوفية

حال من ضمير الخطاب المستتر في قوله يخلفهم
اي اللطايف الاعتبارات التي هي في تلك المطامح النازحة اي البعيدة عن فهامكم

في وصايا الحارس الكتاب. وضبط لمباحث الاسباب. واراد باللطايف الخواص وبالاعتبارات النكت
الواقعة في تراكيب البلغاء قوله اسمى فوقه منصوب على انه اللطايف ويجوز جره على انه صفة الاعتبارات واراد
بهذا النعت فن المسند اليه والمطامح جمع مطمح وهو موضع الطموح وهو ارتفاع البصر الى شيء وبالضرورة
يكون ذكر الشيء تنبيها على انه المطامح المواضع العالية والمراد بها ههنا منشأ تلك اللطايف وهي التراكيب
البليغة المشتملة على الاعتبارات الراجعة الى نظم الكلام من التقديم والتأخير والفصل والوصل والايجاز
وغير ذلك والنازحة وهي البعيدة مجرورة على انه صفة المطامح جعل منشأ تلك اللطايف لبعدها عن معرفة
تفاصيلها وما لنشأ منها على ما ينبغي كالمواضع المرتفعة البعيدة واللطايف المستخرجة منها كالامور المرفوعة
هناك لا تدرك بالبصر واستخراجها منها اكثر فيه تلك الامور واخذها منها بدليل قوله المرفوعة من تلك المطامح اي
المستخرجة المأخوذة منها وقيل المرفوعة ههنا من رفعت القضية الى الحاكم او السلطان حيث جعل كلام
البلغاء رفعوها الى الذكي ليتفهمها كما ترفع القضية الى السلطان وعلم نسبه من شرح الشريف رحمه الله وهذا ركيك
جدا وقال انه لا يناسب المقام اصلا قوله لا تتبشرها اي لا تحقق تلك اللطايف ولا تتوضح حق وضوحها
الا بامور ثلاثة الاول الذهن البليغ والسعي الكامل والثاني البحث ووفور الرغبة والثالث النفس
المستيقظ والذهن الشافي وانما ذكرها على هذا الترتيب لانه اعتبر ادراك اللطايف ثم ما يوجب حصولها من السعي
ثم ما هو مبدأ السعي ثم ذكر ما هو الاصل ولو اعتبر الواقع لانعكس الترتيب والامتراء افتعال من المري
وهو مسح الضرع لادرار الدر يقال مريت الناقة مريا اذا مسحت ضرعها للدر والاستشراف رفع البصر
للنظر وبسط الكف فوق الحاجب كالمستظل من الشمس قوله بها هناك اي للطايف التي في تلك المطامح
قوله اطباء منصوب على انه مفعول له وهي جمع طبي بالضم والسكون وهو موضع اجتماع اللبن للسباع
وللحيوانات ذوات الحافر فهو بمنزلة الضرع للناقة والغنم والبقر مما ليس حافرة ونحوها لذوات الاظلاف
والجهد والطاقة على انه مصدر بمعنى الجهد بضم الجيم وهو الطاقة ويجوز ان يكون من الجهد بفتح الجيم
وهو المشقة وغاية الجد في الشيء والمعنى ما هو شيخ في بصيرته حق ما ادركه ما هو الا بحسب الطاقة فما
كما يخرج الممتري مستدر اللبن الصافي من الاطباء قوله ولم تحلف اي ولم تجعل انت خلفه
ولم تجاوز كلمة عنه وصار الناس اليه فرقهم عنه من التسعى للتغيير التنقيم عنها اي عن اللطايف الا
عتبارات التي في تلك المطامح النازحة والتنقيم المبالغة في التفتيش واللام فيه متعلق بالسعي

وضمير

[illegible]

وضمير عنها للطايف الاعتبارات التي هناك وقوله ورائك تاكيد للتخلف الذي تضمنه قوله لم تخلف
وهو مسند الى ضمير الخطاب المستتر فيه لا الى ضمير المؤنث الغايبة الراجع الى البصيرة بدليل قوله ورائك
وقوله ماذا يخبيك اي يعضدك وماذا حال من فاعل لم تخلف وهو ضمير المخاطب المستكن فيه والاير الابا
في بضبعك ليقضي بين اكثر معنى الاخذ والبطش الاخذ بقوة وبعنف قوله في متونها اي في مطلوبك في الباع
قدر مد اليدين وهو منصوب بكونه مبسطا اي واسعا ممدودا الامادة زيادة القدرة على الاخذ والحفظ قوله ان
لا تتنزل لئلا تزل انت وهو متعلق بقوله تبطش وماذا والمرمى موضع الرمي والغرض الهدف الذي يرمى اليه
السهم والغيد اقلامه الظفر وتطلق على القشرة التي تتعلق براس الثمر والمراد به ههنا الشيء القليل
في الغاية وقوله مستظهرا حال اخرى من فاعل لم تخلف مثل ماذا اي مستعينا وطالبا للقوة والمعونة والطماعية
مصدر بمعنى الطمع كالكراهية مضاف الى الفاعل ومفعوله قوله ان تتشمها اي تستنشق تلك اللطايف اي
تتخذها شعارا وهو ما يلي الجسد من الثياب. قوله ينبغي متعلق بقوله مستظهرا والمعونة كثير المعاونة قوله
هذه الطبقة اراد بها علم البلاغة فان العلوم طبقات متفاوتة وعلماء هذه الطبقة منها تتفقوا على ان
كلام رب العزة لخ قوله الناظرة مرفوعة على انه صفة لقوله علماء وصفهم بكونهم ناظرين بانوار البصيرة
اشارة الى صفاء اذهانهم وبكونهم مخصوصين بالعناية الالهية اشارة الى كونهم موفقين من قبله تعالى في
الاتصال بالكمالات النفسانية والمدلون اي المتوسلون من ادلى بحجته اذا توسل بها وهو اشارة
الى السعي والجد والحكمة العلم المشفوع بالعمل فان العلم اذا شفع بالعمل استحكم وفصل الخطاب اما
بمعنى الفاعل اي الكلام الفاصل بين الحق والباطل بكونه مبينا ملخصا يعرفه من خاطب به ولا يلتبس عليه او
بمعنى المفعول اي المفصول من الخطاب الذي يتبينه من خاطب به قوله على ان كلام رب العزة لخ متعلق
بقوله وعلماء هذه الطبقة اي اتفقوا على ان اعجاز القرآن بالبلاغة وكونه واردا على اسلوب لا ينسج على
منواله ليس من حيث انه تعالى صرف عباده عن اتيان مثله واعجزهم عنه مع قدرتهم عليه في حد انفسهم
وتمكنهم منه بحسب فطرتهم وسليقتهم قوله وهو قرآنه الكريم اشارة الى ان كلامه تعالى هو هذا النظم والمنظوم
من الحروف المرتبة كما هو مذهب الا المعنى القديم القائم بذاته تعالى على ما هو راي اهل السنة والطلاوة
بضم الطاء الحسن والقبول وانغدقت بالغين المعجمة. والدال المهملة اي صارت كثيرة الماء والغدق هو
الماء الكثير شبه القرآن بشجرة طيبة استحكم اصولها بكثرة الماء واثمرت فروعها في السماء ان ربه اي

السقيط نوق الثمرة والقلامة الظفر

الاشارة ... كقوله هذا ابو الصقر

اي ما نقل عن بعض ارباب السليقة انه قارئ وصف القرآن ان له لحلاوة وان عليه لطلاوة
وان اسفله لمغدق وان اعلاه لمثمر وانه يعلو ولا يعلى وما هو بكلام البشر والغوارب اصله فوات
جمع غاربة فاشبع كسرة اللام لمزاوجة الاساليب والمراد بها الطرق المذكورة في فن المسند اليه مجرى
على مقتضى الظاهر وعلى خلافه والحصر المستفاد من قوله الا الانصباب في تلك الغوارب والاساليب
اضافي اي ليس من حيث انه تقاصر فهم عن معارضته وسلب عقولهم بذلك اذ ليس المراد ان كون القرآن
متصفا بتلك الصفات ليس لاجل رعاية احوال المسند اليه فيه على ما ينبغي مع قطع النظر عن رعاية الا
عتبارات الراجعة الى الاسناد والمسند ونحوها

الفن الثالث

في تفصيل الاعتبارات الراجعة الى المسند وبيان الاحوال المقتضية لها للوجه الذي علمت اي المخصوص بتلاطم اوذي
فكره وفي ابتاه لجج حسنه المستودع في الكشاف من اسرار البلاغة كمال انه النقاب المحدث فلا
تحتجب عنه شئ من بدايع النكت في مكامنها المستخرج للطائف السحر البياني عن معادنها المستطلع طلع
الاعجاز التنزيلي باستغراق طوقه اي الكل لم يرم الحكم لكمال المحدث من تحجيب خاطره وعن ريب ذوقه فهو
الطلبة وما عداه ذريعة اليه هو المرام وما سواه اسباب للتسلق عليه ان لابد من التصفح لمقتضيات
الاحوال في ايراد المسند اليه على تلك الصور والكيفيات تعلم له ايضا ان لابد من التفحص عن الاحوال
المقتضية لانواع التفاوت في المسند من كونه متروكا تارة وغير متروك اخرى ومن كونه مفردا او جملة
في افراده من كونه فعلا نحو قام زيد ويقوم وسيقوم او اسما نحو قائم او ظرفا من جملة الموقوفات مقيدا
كل من ذلك بنوع قيد نحو ضربت يوم الجمعة وزيد رجل عالم وعمرو اخوك الطويل او غير مقيد وفي كونه جملة
من كونها اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية ومن كونه مؤخرا او مقدما فتح بينها ايا كان انه نسج على
منوال نسجه وان يجري على قدر مقتضاه على اقوم سمته فهو الطارح الذي ما زاد فيه فنون الغرائب والغارر
الذي يمتاز فيه الجذع عن القارح ذكر قبل الشروع في تفصيل الحالات المقتضية الاعتبارات الراجعة
المسند مقدمة وهي انك قد علمت انه لابد من التصفح لمقتضيات الاحوال في ايراد المسند اليه على صور متناسبة
وكيفيات متخالفة وعلمت ايضا وجه كونه لابد وذكر الوجه هو ان مدار حسن الكلام على انطباقه
تركيبه باعتبار مجموعه واجزائه على مقتضى الحال فلا بد من معرفة مقتضيات الاحوال في باب المسند اليه
ليميز الكلام الفائق في موضعها واكثر الوجه بعينه تعلم انه لا بد من معرفة مقتضيات الاحوال في باب المسند

جمع اذي وهو موج البحر

ليتاتى

ليتاتى بروزه كذلك فقوله لذلك للوجه الذي علمت متعلق بما يجي بعده وهو قوله تعلم له لفظاله
تكرير لبعد العهد يجري مجرى البدل من قوله للوجه على طريقة قوله بزيد مررت به ويمكن ان يجعل قوله للوجه
متعلقا بمحذوف بقرينة قوله تعلم كانه قيل تعلم للوجه الذي علمت له تحذف متعلم وقدم تعلم له وح
يكون قوله ان لابد من التفحص معمولا للمذكور المحذوف على الاول وكان معمولا للمذكور فان قلت لو كان
المذكور مفسرا للمحذوف لكان متعلق العلمين شيئا واحدا فيلزم ان يكون لفظ ايضا مستدركا اجيب
عنه بمنع اللزوم بناء على انه وصف الوجه بانه علم له شئ اخر وقوله علمت صلة الذي حذف منه العايد الى
الموصول اي علمت له والاوازي جمع آذي وهو موج البحر شبه فكره بالبحر في كثرته واشتماله على امور غريبة
واثبت له الاوازي تخييلا للاستعارة بالكناية وتلاطم الامواج ان يضرب بعضها بعضا ووقوع في
موضع الحال والمعنى يا ايها الذي خص وتفرد بتلاطم امواج فكره متجاوزا في ذلك ابناء جنسه المشاركين
له في اصل الفكر والمستودع بفتح الدال يقال استودعته الشئ اي طلبت منه ان يكون الشئ وديعة عنده
والمعنى ايها الذي استودع واعطي كمال انه في الكشاف اسرار البلاغة فقوله كمال انه منصوب
على انه مفعول ثان للمستودع لا يعد ده على الموصول والنقاب بوزن الكتاب الرجل العلامة كانه ينقب
الاشيا فيصل الى حقايقها والمحدث بفتح الدال المشددة هو الرجل الصادق الظن في الامور كانه حدث
بها وقد يعبر عنه بالملهم وقوله فلا يحتجب عطف على الصلة كانه قيل الذي حدث فلا يحتجب عنه شئ
من اللطايف البديعة الغريبة في مكامنها اي في مواضع اختفائها وهو جمع مكمن وهو مكان الاختفاء يقال
كمن الشئ يكمن اذا اختفى ومنه الكمين في الحرب واراد ببدايع النكت غرايب خواص التراكيب في مكامنها مواضعها صنوع
التي اختفت فيها وبلطايف السحر البياني وجوه الدلالات اللطيفة اي المخيلة للقلوب البعيدة المستخرجة
عن معادنها اي مواضعها المختصة بها فقد اشار الى علمي البلاغة اي علمي المعاني والبيان اشار الى الاول
بقوله النقاب المحدث الخ والى الثاني بقوله المستخرج للطائف السحر البياني وقوله المستطلع اي الطالب
للاطلاع يقال استطلعت رايه اي طلبت الاطلاع عليه والطلع بالكسر اسم من تحقيق الاطلاع لكنه كان
المراد اطلاعا خاصا عرفه بالاضافة فان الطلع باضافته الى الاعجاز التنزيلي صار نوعا من الاطلاع
فكانه قال الطالب هذا النوع من الاطلاع ولما وصف مخاطبه بانه لا يحتجب عنه شئ من خواص التراكيب
وسنح الوجوه دلالات الطرق المختلفة عن مواضعها المختصة بها وكان جبين ادعى محصور هذه

الصفة اي الموصوف بالمهارة في مباحث علمي البلاغة ان رعوه اي استطلع الى فائدة العلمين المذكورين
وبها ادركه اعجاز القرآن على الوجه الذي ادركه ارباب البلاغة السليقة قوله طوقه اي طاقته يقال هو طاقتي
اي في وسعي قوله لزمام الحكم اي للحكم بكونه معجزا وكنا متصدرا كفاية انه اذا قابلته وصيت نظيره اقيم
هاهنا مقام المكافي والنظير وانتصب على انه حال من الضمير المستتر في قوله الكامل اي حال كونه نظير
المتخذرين وهو جمع متخذ اسم مفعول من تخذ تبه اذا نازعته في شيء على سبيل الغلبة قوله فهو اي طلع
الاعجاز بجمع هذا النوع من الاطلاع وهو الاطلاع على اعجاز القرآن قوله هو الطلبة بكسر اللام
اي هو المطلوب من فنون البلاغة وما يتعلق وما عدا الطلع المذكور وسائل اليه والذريعة الوسيلة
والتسلق التوسل بالتدريج من قولهم تسلق الجدار اذا تسوره وصعد عليه وقوله ان لا بد مفعول
علمت وان مخففة واسمها ضمير شان محذوف وقوله لمقتضيات الاحوال في ايراد المسند اليه بفتح
الضاد مع كلمة في قوله في ايراد هو الموافق لما في صدر باب المسند اليه فانه قال هناك في التصفح
لمقتضيات الاحوال في ايراد المسند اليه على كيفيات وفي بعض النسخ بكسر الضاد ونصب ايراد على انه
مفعول اسم الفاعل وهذا انسب بقوله بعده من قوله تعالى ايضا ان لا بد من التفحص عن الاحوال المقتضية
لانواع التفاوت في المسند فان قلت كيف جاز ان ينتصب ايراد على انه مفعول اسم الفاعل من غير اعتماد
واجيب بانه في المعنى معتمد على الموصوف لان اضافته الى الاحوال بيانية فكانه قيل للاحوال المقتضية
ايراد المسند اليه ولا شك ان تصفح المقتضيات يستلزم تصفح المقتضيات وبالعكس فكل واحدة
من النسختين تلايم ما تقدم وما تأخر اما صورة واما معنى فالنسخة الاولى توافق ما تقدم صورة
وما تأخر معنى والثانية بالعكس قوله وفي افراده وفي كونه جملة معطوفان على قوله في المسند الى
لانواع التفاوت في افراده وكونه جملة قدم الفعل لانه الاصل في المسند ومثل بالماضي والحال
والمستقبل دون الامر لان الكلام في الخبر قوله من جملة المتبوعات اشارة الى انه لا بد لخصوصية كل
منها من تفصيل قوله مقيدا صفة لقوله فعلا وما عطف عليه واورد لكل واحد مثالا فقوله ضربت
يوم الجمعة مثال لتقييد المسند اذا كان فعلا وقوله زيد رجل عالم مثال لتقييد المسند اذا كان اسما منكرا
وقوله عمرو اخوك الطويل مثال له اذا كان معرفا وقوله متعلق بالتفحص اي لا بد من التفحص
عن الاحوال المقتضية الخ حتى يتهيأ لك ان تتسم المسند لكل مقام بسمته اي ببلاغته لكل مقام

يقال

وما سمته عن بعض ... (marginal note, partly illegible)

يقال اتسم الرجل اذا جعل لنفسه سمة يعرف بها قوله على اقوم سمة اي على طريقة والضماير التي
في قوله سمته ومقتضاه وسمته لكل مقام وضمير يتسم ويجر للمسند وفي اقسام المسند سمة المقام
كونه على وفق ما يقتضيه المقام كما جاز المسند اليه بمنزلته في صوغها وكذا اجزاء المسند لمن حقق
المقام على اعلى الطريق لذلك المقام قوله فهو اي ذكر الاقسام والاجزاء موضع امتحان القوي المكرة
واختيار الاضعف من الاقوى والمطارح اسم مكان على لفظ اسم المفعول من طارحوا الكلام اذا طرحه
بعضهم على بعض كما في المناظرة وكذا المطارحة فانه ايضا اسم مكان على لفظ اسم المفعول في طارد
بعض الفرسان بعضا اذا حمل عليه فطرده كمطاردة الاقران في الحرب والجذع من الفرس ما تم له سنتان
والقارح ما تم له خمس سنين وهي يقوى ويصلح للكلام وقوله تراز فعل مجهول بتقديم الراء المهملة على
الزاء المعجمة بمعنى تمتحن بمقدار ... اي جرب وامتحنه والقرائح جمع قريحة وهي الطبع الجيد الذي
تستخرج دقائق العلوم اما الحالة المقتضية لترك المسند فهي حيث كان ذكر المسند اليه بجار في
منه المسند وتعلق بتركه غرض اما اتباع الاستعمال كقولهم ضنك ما زيد قائما واكثر شرف السويق
ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما وقولهم كل رجل وضيعته وقولهم لولا زيد لكان كذا زيد و
نحو ذلك لا يترك المسند اليه الا عند تحقق امرين احدهما قيام قرينة حالية يعرف بها المسند وعند
وجودها يجوز الامران الذكر لاصالته والحذف اعتمادا على دلالة القرينة والامر الثاني ما يترجح به
جانب الترك على جانب الاثبات مع كون الاثبات اصلا في الكلام والمصنف اشار الى الامر الاول بقوله حتى
كان ذلك المسند اليه بحال يعرف منه اي من ذكره الحال المسند والى الثاني بقوله وتعلق بتركه غرض اي داع سواء
كان غاية يقصد حصولها بالترك كالاختصار وتخييل العدول والاتباع الاستعمال او باعثا متقدم الوجود
عليه كقصد الاختصار وضيق المقام ثم فصل الاغراض المتعلقة بتركه منها اتباع الاستعمال وهو على قسمين
الاول اتباع الاستعمال الوارد على تركه وهو لا يتصور من الذي يتكلم بذلك الكلام اولا والثاني اتباع
الاستعمال الوارد على ترك نظايره كما في الامثلة المقيسة من القياسات وهو يتصور من المتكلم الذي يتكلم
بذلك الكلام المخصوص اولا قياسا على نظايره من الامثلة المقيس عليها من القياسات بان يكون هناك
ضابط علم من استقراء كلامهم انهم يحذفون المسند عنده وقد ذكر عدة امثلة من ذلك احدها
ضنك ما زيد قائما والضابط فيه ان يكون المبتدأ مصدرا منسوبا الى فاعله ومفعوله او الى

وبذكر بعد ذلك المبتدأ حال منهما او من احدهما فمثال المنسوب الى الفاعل ضرب زيد قائما على ان يكون المصدر مضافا الى فاعله وان جعل مضافا الى مفعوله كان مثالا للمنسوب الى المفعول ومثال المنسوب اليهما ضربي زيدا قائمين فان اصله ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف كما هو حكم الظرف المستقر ثم حذف اذا كان لدلالة الحال عليه لما بين الظرف والحال من المناسبة ولقيامه مقام الظرف لكونه من تتمة الخبر وكونه حالا من الضمير في كان التامة ومن ذلك قوله اكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما والضابط فيهما ان يكون المبتدأ افعل تفضيل مضافا الى مصدر كذلك وقوله بما

اكثر شربي السويق حاصل اذا كان ملتوتا ولت السويق اذا برش عليه بشيء من الماء لتمام يسكن حرارته واخطب كون الامير حاصل اذا كان قائما فالحال بهما من فاعل المصدر وما مصدرية جعل كون الامير وحصوله خطيبا مجازا في الاسناد فحذف الخبر فيهما وهو قوله حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة ثم حذف الظرف لدلالة الحال عليه فالحال ادل على الظرف ودل الظرف على خصوصية الخبر العام فقد دل الحال عليه ايضا وقائما هو تحمه لان حق الخبر ان يقع بعد المبتدأ الخالي وقع الحال بعد المبتدأ افتقد وجد فيه شيء واقع موقع الخبر فوجب حذفه لذلك ومن ذلك قوله كل رجل وضيعته والضابط فيه ان يعطف على المبتدأ بشيء بالواو التي بمعنى مع وكان المراد مقارنة المبتدأ مع المعطوف فان تقدير المثال المذكور كل رجل مقارن لضيعته وضيعته مقارنة له فحذف الخبر لدلالة الواو التي بمعنى مع عليه ولوقوع المعطوف في موقع الخبر ومن ذلك قوله لولا زيد لكان كذا والضابط فيه ان يقع المبتدأ بعد لولا ويكون الخبر اسما عاما كما في المثال المذكور فان تقديره لولا زيد موجود لكان كذا فحذف الخبر لدلالة لولا عليه لان كلمة لو اذا دخلت على النفي كان معناه ثبوت ما بعده فعلم منه ان خبر المبتدأ الذي بعده موجود ولوقوع جواب لولا في موقع الخبر قوله ونحو ذلك يعني مثل قولك لعمرك لافعلن كذا والضابط فيه ان يكون القسم به في التركيب مبتدأ وتقديره لعمرك قسمي لافعلن كذا فحذف الخبر لدلالة القسم عليه لان المراد بالخبر هو قسمي ويميني ولوقوع جواب القسم في موقع الخبر

قوله واما قصد الاختصار والاحتراز عن العبث كما اذا قلت خرجت فاذا زيد او قلت زيد منطلق وعمرو وقوله عز من قائل افانبئكم بشر من ذلكم النار اذا حملته على تقدير النار شر من ذلكم واما ضيق المقام مع قصد الاختصار والاحتراز عن العبث فنحو قوله قالت وقد رات اصفراري من به وتنهدت فاجبتها المتنهد اذا حمله على تقدير المتنهد هو الطالب دون هو المتنهد وستوقف في الحالة المقتضية لكونه اسما موقنا ان التقدير بين

اوح

اوح وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف اي نحن بما عندنا راضون فحوله واما قصد الاختصار لم يذكر لفظ القصد في اتباع الاستعمال وذكره في الاختصار لان حذف المسند واجب في الامثلة التي ذكرها لاتباع الاستعمال فيجب علينا اتباعه البتة بخلاف الاختصار فانه قد يقصد فيترك المسند وقد لا يقصد فلا يترك ولفظ الاحتراز يروى مرفوعا ومجرورا والجر احسن في الظاهر والجمع بينه وبين الاختصار تنبيه على جواز الاجتماع في الاعتبار ولذلك جمع ضيق المقام معهما فانها امور متعددة يجوز اعتبارها مجتمعة ومتفرقة وقوله خرجت فاذا زيد او فاذا السبع فان تقديره خرجت فاذا هو موجود فحذف المسند لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بحسب الظاهر لان كلمة اذا للمفاجاة وهي تدل على مطلق الوجود والحضور فاذا كان كذلك فاذا زيد كان حاصل مستقر جاز حذف الخبر جوازا قياسيا لئلا يلزم العبث وهو التكلم من غير فائدة لوجود ما يدل عليه فان لم يكن كذلك ذكر بل اريد الحضور والوجود على الوصف المخصوص كالقيام والقعود وما اشبه ذلك فلا بد من ذكره اذ ليس في الكلام ما يدل على خصوصية الخبر كما اذا قلت زيد في الدار فان اردت مطلق حصوله فيها فلا بأس بالحذف فلا تقول زيد مستقر او مستقر في الدار وان اردت غيره فلا بد من ذكره اذ ليس في الكلام ما يدل عليه من قرينة لفظية ومعنوية كرجعت فاذا زيد لا يدل الا على حضور الوجود بالباب فاذا المفاجاة تدل على الحضور المطلق فاستغني عن ذكره فلذلك جاز حذفه جوازا قياسيا وتحرزا لا يقصد هنا اتباع الاستعمال مع قصد الاختصار والاحتراز عن العبث لما عرفت من جواز اجتماع المرجحات قوله او قلت زيد منطلق وعمرو فانه ان جعل من عطف الجملة بان عطف جملة على جملة كان تقدير الكلام وعمرو منطلق لكن حذف خبر الجملة المعطوفة لدلالة خبر الجملة المعطوف عليها على ذكر الخبر فلو قلت وعمرو منطلق يلزم العبث بحسب الظاهر وكقوله تعالى افانبئكم بشر من ذلكم النار فانه جعل تقدير الآية النار شر من ذلكم يكون من حذف المسند بخلاف ما ان قدرت بانه تعالى هو النار فانه يكون من حذف المسند اليه وقوله ذلكم اشارة الى غيظهم على من يتلو عليهم الآيات

قوله واما ضيق المقام كملالة المتكلم وفوت الفرصة والمحافظة على وزن او سجع فان طول الكلام يخل في السجع مما لا يستحسن قوله قالت اي قالت الحبيبة والحال انها رات اصفراري وضعفي من به اي من الطالب بهذا الاصفرار اي من الماخوذ به ما حصل لك من اصفرارك وتغير حالك ومن الذي صار سببا له وتنهدت اي تنفست تنفس الصعداء بحيث انتفخ صدرها وارتفع لعظم تنفسها لشدة رحمها لاستعظامها

هارا انه منى فاحتيج الى ثلا المستشهد فانه من صور حذف المسند ان جعل تقدير الكلام الا فانه
المستشهد هو المطالب بذكر الاصفرار فحذف المسند لضيق المقام مع قصد الاختصار عن العبث
وان جعل المستشهد خبر مبتدا محذوف وكان تقدير الكلام ان المطالب بذكر الاصفرار هو المستشهد
يكون البيت خارجا عما نحن فيه فيكون من باب حذف المسند اليه فيستخرج الى الة المقتضية لكون
المسند اسما قوله اى التنوين بنا وفي اي من قولنا المستشهد هو المطالب او اي المطالب هو المستشهد
قوله اى نحن بما عندنا راضون فحذف الخبر لضيق المقام مع قصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على دلالة
القرينة عليه وهي قوله راض اى هنها وان كانت متاخرة عن المحذوف الا ان في موضع الخبر وهو قوله بما عندنا
نوع اشعار بترك الخبر المقدر   واما تخييل ان العقل عند الترك هو معرفه وان اللفظ عند الذكر هو معرفه من
حيث الظاهر وبين المعرفين بون بعيد ولكن ان ناخذ من هذا القبيل قوله عز وجل والله ورسوله احق ان
يرضوه   التخييل ايقاع الشيء في خيال الشخص وهذا غرض آخر لحذف المسند وهو ان يوقع المتكلم في خيال
السامع عند حذف المسند ان معرف المسند في هذه الحالة التي هي حالة الحذف هو العقل الصحيح الذي يحكم بامتناع
المسند اليه بدون المسند وبما هو في القرينة المعينة له وان معرفه في حالة ذكره هو اللفظ بحسب الظاهر لا بحسب
الحقيقة اذ المعرف في جميع الاحوال هو العقل قوله وبين المعرفين بون بعيد كقولك في حذف المسند اليه ...
الشاهد بين قوله ولكن ان ناخذ من هذا القبيل اى من قبيل حذف المسند لاجل التخييل في حذف المسند اليه قوله انه
يحلفون بالله لكم ليرضوكم والله ورسوله احق ان يرضوه ان كانوا مؤمنين هذه الآية نزلت في شان المنافقين
الذين تخلفوا عن الجهاد في سبيل الله ثم جاؤا يعتذرون الى المؤمنين ويحلفون بالله انهم طالبين لرضاهم فقال تعالى
والله ورسوله احق ان يرضوه اى والله احق ان يرضوه ورسوله كذلك فاحق خبر الاول واخبر الثاني حذف خبر الثاني
ليكون كالعوض عنه او هو خبر الثاني دال على خبر الاول في قوله ولكن ان ناخذ اى ويجوز لكن ان الى
ان هنا وجها آخر ارجح منه وهو ان لا يكون في الآية حذف المسند ويكون المذكور خبرا عنهما ويكون افراد الضمير
في يرضوه للاشعار بان ارضاء الرسول صلى الله عليه وسلم كارضاء الله عز وجل وانهما في حكم شيء واحد بناء على ان رضا رسول الله
صلى الله عليه وسلم رضا الله عز وجل وفيه اعتبار لطيفة هو التنويه برفعة شانه وعلو مكانه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه
واما انه يخرج ذكره اى ما ليس بمراد كما اذا قلت في ازيد عندك ام عمرو ام عندك عمرو فانه يخرج ام عن كونها
متصلة الى انها منقطعة واما الاختبار السامع هل ينبه عند قرائن الاحوال وما مقدار تنبهه عندها واما

اى فانه ذكر المسند وهو عندك

طلب

١٢٤

واما طلب تكثير الفائدة بالمذكور من حمله عليه تارة وحمله على غيره اخرى كقوله فصبر جميل قوله طاعة موفقة
تحملهما تارة على فصبر جميل اجمل وطاعة معروفة امثل وحملها اخرى على فامرنا صبر جميل وطاعتكم طاعة
موفقة بالقول دون الفعل   قوله واما ان يخرج وفي بعض النسخ ان يخرج وكلاهما صحيح فان اخراج
الذكر اى ما ليس بمراد باعث على الترك داع اليه وعدم اخراج ذكره اليه غاية تترتب على الترك وقد عرفت
ان الغرض اعم منهما اعلم ان كلمة ام من الحروف العاطفة وهي على قسمين متصلة ومنفصلة وتسمى
المنقطعة فالمتصلة ما يسال بها عن تعيين احد الامرين الذين علم ان احدهما لا على التعيين ثابت البتة
في علم المستفهم فهي لازمة لهمزة الاستفهام ويلزم ان يكون ما يليها كلمة ام مساويا لما يلي الهمزة في علم المستفهم
فتقول ازيد عندك ام عمرو واقام زيد ام قعد بخلاف ما ازيد ام عمرو وازيد عندك ام عندك عمرو فانه تخطئ
بمعنى بل والهمزة اى بل اضرب من كلام سابق مستفهما كان او خبرا والاستفهام عن كلام لاحق فالمراد بقوله
ازيد عندك ام عمرو طلب تعيين من علم ثبوته عند المخاطب على الابهام كما هو معنى ام المتصلة فلو قلت
ازيد عندك ام عندك عمرو وبذكر المسند يخرج الكلام الى ما ليس بمراد وهو الاضراب عن الاول والاستفهام
عما يليها على ما هو معنى ام المنقطعة فبترك المسند لئلا يخرج ذكره الى هذا وانما قال ام عندك عمرو بتقديم المسند
لكونه قطعيا في الاخراج الى غير المراد لما لو اخر المسند بان قيل ازيد عندك ام عمرو عندك فان كلمة ام
وان كانت في هذه الصورة منقطعة ايضا بدليل انك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الا
ان العدول عنه الى الجملة دليل الانقطاع الا انه يمكن ان يدعى احتمال ان يكون كلمة ام فيها متصلة بتكلف وتجويز
والا فالى الهمزة قوله واما الاختبار السامع بترك اللام لان الاختبار ايضا من جملة الاغراض المتعلقة بترك
المسند فينبغي ان يذكر على السكوت ما تقدم من الاغراض الا انه نظر الى كون اللام متوترة فيما تقدم بحسب
المعنى كانه قيل بترك المسند لما ذكر وللاختيار ثم عاد الى السكوت الثابت في تفصيل الاغراض اقتفانا
في التعبير قوله واما طلب تكثير الفائدة بالمذكور اى بما ذكر من الكلام سواء كان مسندا اليه كما اذا احتمل على
ترك المسند او مسندا كما اذا احتمل على ترك المسند اليه فلفظ الكل واحد من صبر جميل وطاعة موفقة من مذكور
يمكن حمله تارة على ترك المسند واخرى على ترك المسند اليه فهذه نكتة مشتركة بين حذف المسند اليه والمسند
يمكن ارادة في حذف كل واحد منهما فانه يحتمل ان يكون تقدير الكلام فصبر جميل اجمل وطاعة موفقة
امثل فيكون المحذوف في كل منهما هو المسند ويحتمل ان يقدر اصل الكلام فامرنا صبر جميل وطاعتكم طاعة

ولا يكون متصلة اولية ... والهمزة
والحاصل على التساوي بينهما)

نضار

اى بترك المسند اليه لامتحان السامع انه
هل يتنبه عند قرائن الاحوال او ليعلم ما
مقدار تنبهه عند وجود القرائن)

معروفة اى معروفة بالقول دون الفعل اى بانها قولية لا فعلية ويكون المحذوف حينئذ المسند اليه
وان الحالة المقتضية لذكره فهى ان لا يكون ذكر المسند اليه يفيد المسند بوجه ما من الوجوه كما اذا قلت
ابتداء زيد عالم فقدم ان كون ذكر المسند اليه بحاله يعرف من ذكر حال المسند حال يقتضى تركه المسند اى
يجوزه فاذا لم يكن ذكره مطلوبا بذكر الحال اى اذا ذكر المسند اليه بحيث لا توجد قرينة حالية ولا مقالية
تدل على ان المسند ما هو فح يجب ذكر المسند فقوله بوجه ما اى لا يفيده المسند اليه لا بذاته ولا بقرينة خارجية
حالية او مقالية كما اذا قلت ابتداء اى من غير سبق ما يعرف المسند زيد عالم فانه لا دلالة لزيد اصلا
على انه يخبر عنه بانه عالم لعدم تقدم ذكره وما لا يدل عليه اصلا او ان يكون فى ذكر المسند غرض وهو
الخ زيادة التقرير او التعريض بغباوة سامعك اى او ان تكون هناك قرينة تدل على المسند الا انه
تعلق بذكره غرض يرجح ذكره على تركه سواء كان غاية متاخرة او باعثا محضا وانما قال زيادة التقرير
مع
لان القرينة تقرر المسند فى ذهن السامع فذكره يزيد تقريره فيه كقوله او التعريض اى او للاشعار بان السامع
لا يفهم المسند الا بذكره صريحا ولا يتمكن من الانتقال اليه بمجرد القرائن او استلذاذه اى او لعد
ذكره المسند لذيذا او قصد التعجب من المسند اليه بذكره كما اذا قلت ام قصد بخلاف اقام زيد ام قعد
عمرو وازيد عندك ام عمرو فانها منقطعة بمعنى بل والهمزة اى زيد يقاوم الاسد مع دلالة قرائن الاحوال
دم
يعنى ان قرائن الاحوال من حضور الاسد وتلطخ ثوب زيد وسيفه بالدم ونحو ذلك تدل على انه قاوم
الاسد وان مقاومة الاسد هو الذى اريد اسناده الى زيد فانه لم يذكر مع وجود هذه القرائن فهم
اسناده الى زيد الا انه لا يفهم منه قصد التعجب واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه فى الظاهر فلا بد لذكره
من نكتة وحيث كان قصد التعجب مناسبا حمل عليه فانه لا شك ان مقاومة الاسد يقتضى التعجب من المسند اليه
والمراد بقرائن الاحوال ما يعم القرائن الحالية كتوجه الى الاسد وتلطخ ثوبه وسيفه بالدم والمقالية كان
يقال من يقاوم الاسد فتقول يقاوم الاسد زيد ولم تنح قرينة تدل على المسند كان ذكره ح كما سبق من قوله
ان يكون ذكر المسند اليه يفيد المسند بوجه ما لا يقصد التعجب وان كان مفهومه مقتضيا للتعجب او تعظيم
او اهانة او غير ذلك مما يصلح للقصد اليه فى حذف المسند اليه ان كان صالحا لذلك او بسط الكلام
بذكره والمقام مقام بسط او لان الاصل فى الخبر هو ان يذكر كما سبق امثال ذلك فى اثبات المسند اليه
اى او تعظيم المسند اليه كقولك هند الحى لنا الخلفاء الراشدون ائمتنا او اهانة المسند اليه كقولنا زيد

ابن

ابن الجاهل السوقى او غير ذلك كالتوبيخ والتهديد والترحم والاغراء عليه فى غير ذلك من
المقاصد التى تصلح لان يقصد اليها فى حذف المسند اليه ان كان المسند صالحا لذلك النوع من الغرض فقوله والمقام
مقام بسط كان يكون اصغاء السامع مطلوبا وكان يقصد الافتخار والابتهاج بذكر المسند والكلام فى قوله
او لان الاصل للنظر الى جانب المعنى وكذا فى قوله او ليتعين بالذكر كونه اسما كنحو زيد عالم فيستفاد
الثبوت صريحا فاصل الاسم صفة او غير صفة للدلالة على الثبوت او كونه فعلا كنحو زيد علم فيستفاد
التجدد او ظرفا كنحو زيد فى الدار فيورث احتمال التجدد والثبوت بحسب التقدير من وجهما حاصل او
حصل ويأتين فيه كلام ويصلح لشمول هذه الاعتبارات نحو قولك عند المخالف لنا الله الهنا ومحمد نبينا والا سلام
ديننا والتوحيد والعدل مذهبنا والخلفاء الراشدون ائمتنا والناصر لدين الله خليفتنا والدعاء فى
الثناء له عليه خليفتنا يعنى فقد تقوم القرينة على ان المسند المحذوف ما يدل على اتصاف المسند اليه بنوع من
الحدث نحو عالم او علم او يعلم او له العلم او نحو ذلك ولا تدل على خصوصية شى من هذه العبارات الدالة على
اتصافه بالعلم فيقصد بذكر المسند تعيين احد المذكورات لغرض يتعلق به والاسم كعالم مثلا يدل على
ثبوت العلم لمن يحكم به عليه وليس فيه تعرض لاقتران بزمان وحدوث فيه ولا لدوامه واستمراره والقصد حيوانه
لا دلالة بقولنا زيد قائم على ازيد من حصول القيام له اى لا دلالة على دوام او تجدد فى زمان او استمرار على
تجدد الازمنة نعم اذا كان اسم الفاعل جاريا على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن كما فى ضائق
فى قوله تعالى وضائق به صدرك فى موضع ضيق ويجوز ان يقصد به الدوام ايضا فى مقام المدح والمبالغة و
ايضا تجدد بدلالة العقل او خصوص المسند على دوام او تجدد مثل زيد طويل او قصير عمرو التكرار
وكانه انما قال فيستفاد الثبوت صريحا تنبيها على ان مجرد الثبوت يستفاد من الاسم صريحا باصل وضعه
وقد يستفاد منه غيره بقرينة كما يستفاد الاقتران باحد الازمنة عند الاعمال على مذهب البصرية
ويستفاد الدوام فى مقام المدح او الذم او الافتخار مثلا اذا قصد المبالغة وكذا حكم المفعول
واخواته الصفة المشبهة فلا يقصد بها الا مجرد الثبوت وضعا او الدوام باعتبار المقام والجملة الاسمية
اذا كان خبرها اسما فقد يقصد بها الدوام والاستمرار الثبوتى بمعونة القرائن واما اذا كان خبرها مضارعا فقد
يفيد استمرارا تجدديا بمعونة القرائن كما فى قوله تعالى الله يستهزئ بهم ونظائره لكن هذا الاستمرار التجددى
يستفاد من المضارع فى الحقيقة ودلالة الجملة الاسمية هاهنا تقوى الحكم فليس كل جملة اسمية

مفيدة للدوام فان قولك زيد قائم يفيد بحسب القيام كما سيأتي في كون المسند جملة فعلية فلا
ان ما يقال من ان الجملة الاسمية على الاطلاق يدل على الدوام وقوله فاصل الاسم وفيما يقال هنا الاصل في ما
كاسمي الفاعل والمفعول تجرد عن الزمان والتجدد يعني ان الاصل في الاسم صيغة كان كعلم او غير صيغة كغلام
الدلالة على الثبوت واما الدلالة على التجدد في قائم عارض في الصفات فلا اعتداد به قوله فيستفاد التجدد
اي صريحا فان الفعل بحسب وضعه على التجدد اي الحدوث والاقتران بالزمان وكذا قوله فيبوث اصلي الثبوت
والتجدد اراد به صريحا الا انه اكتفى بذكره في الاسم قوله ويصلح لشمول هذه الاعتبارات قولك اي يصلح هو
الا قولك لان يكون مشتملة لهذه الاعتبارات التي هي الاغراض المقصودة من ذكر المسند فان قوله الله الهنا
يصلح هنا لزيادة التقرير فان المخالف يعلم ان الله عز وجل اله الخ بل لهذا القول فذكر المسند لزيادة
تقرير هذا الحكم وقوله ومحمد نبينا يصلح هنا للتعريض بغباوة السامع لان المخالف لما انكر مذهب العامل
لهذا القول جعله القائل بمنزلة من لا يعرف ان محمد المصطفى صلى الله عليه وسلم نبي هذا القائل وان مذهبه
ما هو من محمد فذكر المسند تعريضا لغباوته وقوله الاسلام ديننا يصلح هنا للاستلذاذ اذا القائل قد ذكر من الاسلام
وقوله التوحيد والعدل مذهبنا يصلح هنا لقصد التعجيب من المسند اليه لان القائل لما مدح بكونهما مذهبا له
علم منه كونهما امرا غريبا يتعجب به ويعتنى بشأنه ويصلح ايضا هنا لتعظيم المسند اليه لان من ذهب العاقل يكون
عظيما مقبولا وكذا الكلام في باقي الامثلة والمعتزلة لما نفوا الصفات القديمة عن الله تعالى سموا انفسهم اصحاب
التوحيد حيث نفوا تعدد القدماء وقالوا لا قديم الا الله عز وجل وانما ذهبوا الى انه تعالى يجب عليه ثواب
المطيع وعقاب العاصي سموا انفسهم اصحاب العدل حيث زعموا انهم نزهوا الله تعالى بقولهم هذا عن الظلم
وذكر الناصر لدين الله اشارة الى ان تصنيف مفتاح العلوم وقع في زمانه خلافة الناصر لدين الله و
هو الرابع والثلثون من الخلفاء العباسية بويع سنة خمس وسبعين وخمسمائة وتوفي سنة اثنتين وعشرين
وستمائة قوله يصلح لشمول هذه الاعتبارات اي لشمول الكثير لا الجميع اذ ليس هنا مثال لانه المسند اليه
ولا مثال لما سنذكره اليه بقوله او غير ذلك والكل صالح لزيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع المخالف والاستلذاذ اذ
بذكر المسند وبسط الكلام ورعاية الفاصلة وتعيين الاسمية من الثلثة وفي الاخيرة تعظيم المسند اليه واما
الحالة المقتضية لافراد المسند فالمكنى اذا كان فعليا ولم يكن المقصود في نفس التركيب تقوي الحكم واعني
بالمسند الفعلي ما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه كقولك ابو زيد منطلق

والكنى

والكنى من الب بستين وضرب اخوك عمرا ويشكرك بكر ان تعطه وفي الدار خالد اذ تقديره استقر او
او حصل في الدار على اقوى الاحتمالين لتمام الصلة بالظرف لقولك الذي في الدار اخوك كما تقرر ائمة
علم النحو وتغيير تقوى الحكم بذكر في حالة تقديم المسند على المسند اليه وضبط لفظ المسند موضع ضمير والظاهر ما
ان يقال لافراده ليوافق ما قبله وما بعده وقصد الزيادة لحكمته في ذهن السامع لان المسند المفرد ينقسم
الى عدة اقسام ويشتمل على مباحث جمة تناسب ذكرها ان يختص بزيادة تحكيمه في ذهن السامع والمراد بالمفرد له
المسند هنا ان لا يكون جملة وان كان لفظ المفرد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع وعلى ما يقابل المضاف و
منابه المضاف وعلى ما يقابل المركب مع غيره مطلقا والمقتضى لافراد المسند بهذا المعنى مجموع الامرين احدهما
كون المسند فعليا اي فعلا ثابتا للمسند اليه ثبوتا حقيقيا بان قام به وحال له حقيقة كقولك قام زيد
وزيد قائم واحترز به عن المسند السببي نحو زيد قام ابوه او زيد ابوه قائم فان القيام فيه ليس امرا قائما با
لمسند اليه حقيقة بل هو قائم بمن له تعلق واتصال بالمسند اليه بوجه ما واحترز عنه لانه يجب ان يكون جملة وثانيهما
ان لا يقصد بنفس التركيب تقوي الحكم بان يكون اسناده اليه مرتين نحو زيد قام فان مثل هذا المسند يجب كونه
جملة ايضا فان قيل كيف تقول ذلك مع ان مثل قولك زيد قصد بنفس تركيبه التقوي لتحقق تكرار الاسناد فيه
ايضا وليس المسند فيه جملة بل هو مفرد واجيب بانه ليس فيه من التقوي ما يعتد به لكونه شبيها بالخالي
عن الضمير فيكون داخلا في ضابطة افراد المسند وهي كون المسند فعليا وان لا يكون المقصود من نفس التركيب
تقوي الحكم واعتبر في كون قصد التقوي مانعا من الافراد كونه مقصودا بنفس التركيب لانه ان قصد
بالتكرير او باداة التأكيد لا يكون منافيا لافراد المسند كقولك قام زيد قام زيد وان زيدا لقائم
قوله واعني بالمسند الفعلي جعل في قسم النحو الوصف على قسمين فعليا وهو ما يكون مفهومه ثابتا
للمتبوع نحو مررت برجل كريم وهو الذي سماه النحويون وصف الشيء بحال نفسه وسببيا وهو ما
يكون مفهومه ثابتا لامر متعلق بمتبوعه نحو مررت برجل كريم ابوه وهو الذي سموه وصف الشيء بحال
متعلقه وعلى ذلك القياس جعل المسند ههنا قسمين فعليا نحو زيد قام وقام زيد وسببيا نحو زيد
ابوه قائم وزيد قام ابوه اعترض على تعريف المسند الفعلي بانه يتناول المسند السببي الذي جعله
مقابلا للفعلي لان ما وقع مسندا في الجملة الخبرية فعليا كان او سببيا عبارة عما حكم بثبوته للمسند
اليه او بانتفائه عنه فلا يكون تعريف الفعلي مانعا لاغياره واجيب عنه بمنع ذلك بناء على ان المراد بكون

فان المسند فيه وان كان فعليا لكن قصد به تقوي الحكم فكان جملة

مفهوم المسند محكوما بثبوته للمسند اليه او بانتفائه عنه ان يحكم بثبوته له ثبوتا حقيقيا وان يرفع
ثبوته الحقيقي وهو قيامه بالمسند اليه وكونه حالا له حقيقة والمسند السببي لا يحكم بثبوته له ثبوتا حقيقيا
بل يحكم بان ثبوته لمتعلق المسند اليه ثابت له والامثلة التي ذكرها امثلة للمسند الفعلي مع قطع النظر عن كونه
مفردا او جملة وليست امثلة لافراد المسند لان المسند في بعضها جملة ومعتبر للتقوي مثل الكرم من التبر يستبين
وفي الدار خالد على اقوى الاحتمالين ويدل على كونها امثلة للفعلي سواء كان مفردا او جملة انه اورد الامثلة
بعد تقسيم الفعلي ثم قال وتفسير تقوي الحكم يذكر فيما بعد فلو كانت امثلة للمسند المفرد لاخرها عن التعرض لضابطة
الافراد كما فعله الشيخ في الايضاح والتلخيص وان ما يمثل لافراد المسند لانه اما اسم متمكن او مبني او فعل ماض او مضارع وقد ذكر
امثلة لكل واحد منها وهو انا في موضعه ولا يصح ذكر امثلة الافراد على الاطلاق بل بتفصيل ذكرها سوى ذكر مثل قوله ابو زيد
منطلق مثال للفعلي الذي هو اسم مفرد وقوله الكرم من التبر يستبين مثال لما هو ظرف متأخر عن المسند اليه يحتمل كونه
جملة ومفردا والثاني كونه جملة اقوى والاول ارجح وقوله ضرب اخوعمرو مثال لما هو فعل ماض غير مقيد وقوله ان تكرمني
اكرمك ان تعطني اعطك مثال لما هو فعل مضارع مقيد بالشرط وكلاهما مفرد وقوله في الدار خالد مثال لما هو ظرف مقدم على
المسند اليه فان خالد مبتدأ وفي الدار خبره اذ تقديره استقر او حصل ثم ذكر انه لو قدر باسم الفاعل لكان المسند
فعليا حتى يراد ان يجاز المسند فعلي سواء قدر الظرف بالفعل او باسم الفاعل فلا وجه للتعليل بتقدير الفعل
بل هو مبني على ان المختار عنده ان يقدر الظرف بالفعل وانه اقوى الاحتمالين واحتج عليه بان الاصل في الظرف
مقدرا بالفعل بان الظرف قد يقع صلة للموصول ويجب كونه مقدرا بالفعل اتفاقا فكذا ينبغي ان يقدر بالفعل اذا
وقع خبرا لان معنى قولنا في الدار في قولنا الذي في الدار اخوك كمعناه في قولنا زيد في الدار فاذا قدر بالفعل
في الاول ينبغي ان يقدر به في الثاني ايضا لاطراد الكلام فان قيل اذا كان في الدار مقدرا باستقر او حصل كان الخبر فعلا
للمبتدأ وقد تقرر في النحو ان الخبر اذا كان فعلا للمبتدأ مثل زيد قام وجب تقديم المبتدأ اذ لو اخر
لا التبس بالفاعل في نحو قام زيد صح ان يقال خالد مبتدأ وفي الدار خبره وانه مقدر بالفعل اجيب بان علة الحكم وجوب
تقديم المبتدأ في مثل تلك الصورة بتقديرها خبرية في مثلها يستلزم التباسه بالفاعل والحكم لا يتحقق الا عند تحقق علته والالتباس
ههنا لعدم بقاء اعتماد الظرف الذي هو شرط عمله فلم يجز اعمال الظرف سوى الاعتماد لم يبق احتمال انه يكون خالد
فاعلا واما الحالة المقتضية لكونه فعلا فهي اذا كان المراد تخصيص المسند باحد الازمنة على اخصر ما يمكن مع
افادة التجدد كقوله تعالى وعلى ابصارهم غشاوة ثبت انه يحبهم ويحبونه اي فويل لهم مما يكسبون اي فويل لهم مما سلفت ايديهم

من كسبه ما لم يكن يحل لهم وويل لهم مما يكسبون بذلك يعود من اخذ الرشى وقوله تعالى ففريقا كذبتم
وفريقا تقتلون اي فريقا كذبتموه على الدوام وفرغتم من تكذيبه ما بقي منه فكذبتم وفريقا تقتلون اي ما باشرتم
لكم قتله على الدوام وانما يبدل لما جاءكم ان تحضروا فتكذبوه فتخوفون في قتل محمد صلى الله عليه وسلم مما تم بعد عليه
القتل وقوله تعالى فسيكفيكهم الله وقوله سيقول السفهاء وقوله سنسند رجالهم والمراد بالمراد بالمستقبل ما وجد
قبله ما كان الذي انت فيه وبالمستقبل ما يترقب وجوده وبالحال اجزاء من الطرفين تعقب بعضها بعضا
من غير فرط مهلة وتراخ والحاكم في ذلك هو العرف لا غير الضمير في قوله فلكونه فعلا راجع الى المسند المفرد ولا الى المسند
مطلقا لان الفعل من اقسام الكلمة فلا يكون الا مفردا ويدل عليه قوله في اول الفن الثاني ومنها افراده من كونه
فعلا او قوله بعد واما الحالة المقتضية لكونه جملة ومنع تخصيص المسند باحد الازمنة بجملة مخصوصا ومقيدا
بالزمان الماضي والحاضر والمستقبل وانما كان الفعل اخصر طريق لتخصيصه باحد الازمنة لدلالته على الحدث الذي
هو المسند وعلى الزمان معا بخلاف الاسم فانه يحتاج فيه للدلالة على الزمان الى شيء اخر كقولك زيد قائم في
الزمان الماضي فان قيل قد تحققت الحالة المقتضية لكون المسند فعلا في نحو زيد قام وهي كون المراد تخصيص
المسند باحد الازمنة على اخصر ما يمكن مع افادة التجدد وليس المسند فيه فعلا بل هو جملة معتبرة لتقوي الحكم لكون
الكلام جملة اسمية اجيب بان ما ذكر من الحالة المقتضية لكونه فعلا انما تقتضي بعد تحقق الحالة المقتضية لكونه مفردا
وفي مثل زيد قام لم يتحقق هذه الحالة لانها انما تتحقق اذا لم يقصد بنفس التركيب تقوي الحكم والمقصود في مثل زيد قام
هو التقوي فلم توجد فيه ضابطة الافراد فلم ينتقض ضابطة كونه فعلا لخروجه عن ضابطة الافراد
وقد يقال ان مثله خرج بقوله على اخصر ما يمكن بناء على ان مثل قام زيد يفيد تخصيص المسند باحد الازمنة
مع افادة التجدد لكنه ليس باخصر ما يمكن لان الضمير في حكم الملفوظ والحاجة اليه بما ذكرنا من خروجه عن ضابطة
الافراد ومعنى التجدد الحصول بعد ان لم يكن فافادة الحدوث لازمة لكل فعل لدخول الزمان في مفهوم الفعل وليس
المراد بدخوله فيه مجرد اقترانه بالحدث بالزمان بل حدوثه فيه فلما كان افادة التجدد لازمة لكل فعل كان
ذكر افادة لتحقيق المقام كون المسند فعلا لا للاحتراز عما لا يفيد التجدد في نحو علم الله وعلم انه لا يعقد
به تجدد علمه تعالى حتى يلزم منه التغير في العلم القديم بل اللازم تجدد تعلقه والمحذور فيه كما علم في موضعه
فان قيل قد تحقق ضابطة كون المسند فعلا في نحو زيد كاتب والكل فانه يفيد التجدد والاختصاص
باحد الازمنة وليس بفعل وذكر لان الكتابة والاكل تجدد ولا يتصور استمراره في الازمنة عرفا

او فريقا فعلهم ما كم رسول بما لا تهوى انفسهم
استكبرتم ففريقا اي ففعلتم ما كم الرسول
بالحق استكبرتم عن الايمان

وان المتبادر من قولنا زيد كاتب في الحال هو زمان الحال الا ان يكون هناك صارف كجيب بان ذكر الحال لا يفيد
التجدد والاختصاص بالزمان بدلالة الفعل وقرينة المقام وخصوصية الحرث لا بحسب اصل وضع الاسم بخلاف
زيد كتب ويكتب وحتى تنزل اخصر الدلالة على الزمان المعين مع التجدد لا يكون الا في الفعل وان الاسم
لا يدل على الزمان المعين بنفسه ولا على التجدد وظهر ان ارادة تقييد المسند بزمان معين من الازمنة الثلثة باخصر
ما يمكن مع التجدد حاله مقتضية لكون المسند فعلا كما في قوله فويل للذين يكتبون الكتاب بايديهم ثم يقولون هذا
من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون وويل كلمة دعا بالهلاك والعذاب وهي في الاصل مصدر
لم يستعمل له فعل لكونه كلمة دالة من فائه وعينه حرف علة والكسب جلب نفع او دفع ضرر فصح لسند الا بو صنف
على انه تعالى اراد ان يبين استحقاق اليهود للويل والهلاك العظيم من اجل فعلين منهما صدر احدهما ما
صدر عنهم في الزمان الماضي من تحريف الاحكام الشاقة المذكورة في التورية وثانيهما ما هم عليه
حال نزول القرآن وهو تنزيههم ذلك الاحكام بتغيير بعض احكام التورية وتبديله بما هو اسهل منه وكسبهم الاموال
بانه ياخذ والرشى من الحكام بسبب ذلك التغيير اورد المسند الاول وهو قوله كتبت فعلا ماضيا ليدل
على ان تلك الكتبة والتحريف قد صدر عنهم في الزمان الماضي واختصت به واورد المسند الثاني وهو قوله
تعالى يكسبون على لفظ المضارع الحالي ليدل على ان كسبهم الاموال باخذهم الرشى بعد ما كتبوه في الزمان الماضي
انما هو في زمان الحال الذي هم فيه وكلمة ما في قوله تعالى مما كتبت ومما يكسبون مصدرية او موصولة وبيان لنوع
باخذ الرشى لا بنفس الرشى لان مكسوب العبد حقيقة هو فعله الذي يثاب عليه او يعاقب واذا اطلق المكسوب على شيء
من الاعيان يكون المعنى انه مكسوب تحصيله فقوله مما يكسبون بدل عما بعده اي بعد ما مضى فاراد بذلك لبيان ان يكسبون
للحال وكما في قوله تعالى افكلما جاءكم رسول بما لا تهوى انفسكم اي من الحق استكبرتم اي فعظمتم عن الايمان ففريقا
كذبتم وفريقا تقتلون فعل الرسول الذي جاءهم بالحق فريقين احدهما هو الذي تعلق به تكذيبهم كآبائه عيسى
وغيره عليهم السلام وثانيهما هو الذي قصدوا قتله سوى المقتول كزكريا ويحيى وشعيا اوهم يقتلوه ومع
بصدد قتله كمحمد صلى الله عليه وسلم وعليهم فانهم اطعموه شاة مسمومة فانه تعالى انكر على اليهود فعلين احديهما
ما صدر عنهم في الزمان الماضي وثانيهما ما يصدر عنهم في زمان الحال فاورد المسند الاول وهو قوله
كذبتم فعلا ماضيا ليدل على انهم كذبوا جماعة من الرسل في الزمان الماضي وفرغوا عن ذلك ولم يبق منهم
رسول غير ما كذبته واورد المسند الثاني وهو قوله تقتلون فعلا مضارعا حاليا ليدل على انه ما

يتسن

يتسن لهم قتله هذا التوبيخ على التمام وانهم بصدد قتله ولم يحصل لهم النزاع عن قتله بالكلية لان قتل محمد
صلى الله عليه وسلم لم يتيسر لهم بعد فقتل هذا التوبيخ ليس ماضيا محضا لان بعضهم يتيسر بعد والاستقبال محضا
لانهم قتلوا بعضا كزكريا وشعيا عليهما السلام فهم مشتغلون بالقتل في الحال لانه قصد قتل محمد في فعل
واصلهم بيان انهم تحصيله بعد فبذلوا جهدهم ولما قصدوا ان يتموا قتله فيجوز ان صور قتل محمد صلى الله عليه وسلم
وفي تقتلون مجاز عقلي حيث اسند قتل الانبياء السابقة الى الحاضرين ومجاز لغوي ايضا حيث جعل
قصد القتل بمنزلة القتل لان قصد القتل شامل للمقتول منهم ومن لم يقتل بعد بخلاف نفس القتل فوجب ان يحمل
يقتلون على يقصدون القتل وقصد قتل الجميع فعلم اسند الى الحاضرين مجازا والآيات الثلاث
الاخير امثلة للاستقبال صريحة فقوله تعالى اراد ان يخبر انه يكفي محمدا صلى الله عليه وسلم امر اليهود والنصارى
عليهم في الزمان المستقبل فاورد المسند وهو يكفيهم فعلا مستقبلا في قوله فسيكفيكهم الله وكذا اراد
ان يخبر سفهاء اليهود يقولون في الزمان المستقبل عند تحويل القبلة من بيت المقدس الى الكعبة ما سبب
توليهم عن القبلة التي كانوا عليها واي شيء كان سببا لذلك مع انهم ينكرون ذلك لعدم جواز نسخ الاحكام
عندهم فاورد المسند وهو قوله سيقول فعلا مستقبلا لذلك وقيل المراد بالسفهاء المنافقون الذين يقولون عند
تحويل القبلة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رغب عن قبلة آبائه ثم رجع الى الكعبة الى بيت المقدس ثم رجع الى الكعبة
فكذلك يرجع الى دين آبائه بعد اعراضه عنه وكذا لما اراد الله تعالى ان يخبر انه ياخذ الذين يكذبون بآياته على سبيل
التدريج والامهال في الزمان المستقبل بان يعطيهم نعمة بعد نعمة حتى يغتروا وابتلائهم ويكفروا النعمة ويفعلوا ما يستحقون
به العذاب ثم ياخذهم بغتة ويعذبهم اورد المسند وهو قوله سنستدرجهم فعلا مستقبلا ثم ما كان تخصيص
المسند باحد الازمنة الثلاثة موقوفا على تصورها اراد ان يبينها فقال والمراد بالزمان الماضي الذي وقت ما
اي ان الزمان موجود لكن الماضي منه قد وجد وليس بموجود الآن والمستقبل مترقب الوجود والحال اجزاء من
اواخر الماضي واجزاء من اوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ والظاهر ان المراد بالاجزاء الاجزاء
تسمى بالآنات على ما يراه المتكلمون من تركب الزمان من الآنات كالجسم من الجواهر المفردة وقد بايس مع علمي
آخر ان يتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض بذواتها لا بازمنة اخرى بخلاف الزمانيات والحكماء ان الزمان
متصل واحد لا جزء له بالفعل وانما ينقسم الى الماضي والمستقبل بحسب ما يفرض فيه حد مشترك بين طرفيه
نهاية لاحدهما وبداية للآخر وهو الحال والآن ليس جزءا من الزمان حقيقة بل هو طرف لاجزاء الزمان الموهومة

وسلم

لا وجود للزمان عند المتكلمين [illegible] بل هو امر موهوم [illegible] موجود [illegible] الزمان [illegible] اجزاء الزمان [illegible] زمان موجود [illegible]

فهو بمنزلة النقطة المفروضة في الخط والتعريفات المذكورة للأزمنة الثلاثة تنبيهات يستبين بها ذكر
لازالة الإبهام الذي يطرأ بالنسبة الى بعض الأذهان فيحتاج الى التنبيه بألفاظ أخر هي أوضح دلالة على
مفهوماتها وليست من التعريفات الصناعية فلا يتجه أن يقال قوله قبل زمانك منقوض بما انه ظرف لوجود
الزمان فيلزم أن يكون الماضي زمانا يوجد في الزمان السابق على زمانك فيلزم أن يكون للزمان زمان
آخر يوجد هو فيه أو يكون الشيء ظرفا لنفسه ولا أن يقال لا يصح تعريف المستقبل بأن يقال ما يترقب وجوده
لأن لفظ يترقب إن جعل بمعنى الاستقبال فات معنى الترقب إذ لا يتصور ترقب الاستقبال في الاستقبال
أو جعل بمعنى الحال كان كل واحد من الحال والاستقبال مأخوذا في تعريف الآخر فتدبره والحكم في ذلك أي في تعيين
مقدار زمان الحال هو العرف فإنه هو في زمان الحال يكون هو أجزاء من الطرفين ولم يتبين مقدار تلك الأجزاء بل لك
بأن أن يتبين مقدار الحال مفوض الى العرف متفاوت بالزيادة تارة وبالنقصان أخرى بحسب اختلاف الأمور
الواقعة فيه مثلا انه يصح في الحال أو بالحال أو يمشي أو يرمي أو يحج أو يحج الناس أو يبني أو نحو ذلك وحاصله
أن زمان الحال ليس أمرا متعينا غير قابل للزيادة والنقصان بل هو أمر تخميني يكون بالنسبة الى كل حادث
يقع فيه على قدر بعينه العرف إذ لا شك في اختلاف مقادير أزمنتها وأما الحالة المقتضية لتقييده فهي
إذا كان المراد تربية الفائدة كما إذا قيدته بشيء مما يتصل به من نحو المصدر نحو ضربت ضربا شديدا
أو ظرف الزمان نحو ضربت يوم الجمعة أو ظرف المكان نحو ضربت أمامك والسبب الحامل نحو ضربت
تأديبا له وقعدت جبنا أو المفعول به بدون حرف نحو ضربت زيدا أو بحرف نحو ضربت بالسوط أو ما جاءني
الا زيدا أو المفعول معه نحو جلست والسارية أو الحال نحو جاء زيد راكبا أو التمييز نحو طاب زيد نفسا
أو الشرط نحو يضرب زيد ان ضرب عمرو وان ضرب عمرو يضرب زيد الى آخرها وقد ثبت في هذه كلها
تقييدات للمسند وبها يحصل ازدياد الحكم بما بعدها لم أذكر الخبر في نحو كان زيد منطلقا لأن الخبر هنا
هو نفس المسند لا تقييد للمسند انما تقييده هو كان فتأمل وقد ظهر لك من هذا أن الجملة الشرطية جملة
خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب قوله لتقييده أي لتقييد المسند
المفرد الذي هو الفعل كما يشعر به سياق كلامه وذلك لأنه ذكر أولا المسند المفرد وذكر ثانيا المفرد
الذي هو فعل نحو أورد بحث التقييد وتركه وبعد ذلك ذكر المفرد الذي هو اسم وذكر الحالة المقتضية لكون
الاسم منكرا ثم ذكر الحالة المقتضية لتخصيص الاسم المنكر بالإضافة والوصف ثم الحالة التي تقتضي

ترك

ترك تخصيصه فالذوق السليم يشهد بأن ما يتوسط بين الفعل والاسم يكون متعلقا بالفعل
وحده لا بهما معا وانما خصص الفعل بالذكر مع جريان هذه التقييدات في الأسماء المتصلة بالأفعال
كالمصدر والمشتق لأنه الأصل في هذا التقييد فيعلم تقييدها عند الاضافة بالمقايسة عليه فذكر لأن
ما عدا الفعل من الأسماء المتصلة به انما يجري فيه هذا التقييد بناء على اشتماله على معنى الفعل فهو في الحقيقة
تقييد للفعل فلا حاجة الى ذكره قصدا بل يعلم بالمقايسة على تقييد الفعل الصريح بخلاف تقييد الاسم
المنكر بالإضافة أو الوصف فان ذلك تقييد له من حيث انه اسم قطعا فلذلك ذكره قصدا فيما بعد
وسماه تخصيصا فان قلت كيف تقول ان الضمير في قوله لتقييده للمسند الذي هو فعل مع ان قوله فيما
بعد في هذه كلها تقييدات للمسند صريح في ان الكلام في تقييد المسند مطلقا فعلا كان أو اسما
متصلا به اذ لو كان الكلام في تقييد الفعل خصوصا لكان الظاهر ان يقول تقييدات للفعل أجيب
عنه بأن هذا الدليل لا يعارض ما قررناه من الدليل الدال على ان الضمير المذكور للمسند الذي هو
الفعل غاية ما في الباب انه خص الفعل بالذكر وبين الحالة المقتضية لتقييده ثم أشار بقوله تقييدات
للمسند الى جريانه في غير الفعل أيضا تنبيها لما تركه من غير الباب كما هو عادته قوله مما يتصل
به ان يتعلق بالفعل سواء كان معمولا له كما عدا الشرط أو لا كالشرط وزيادة لفظ نحو في
قوله من نحو المصدر للاشارة الى ان القيود المتصلة بالفعل ليست منحصرة في هذه المذكورات
بل هنا قيد غير مذكور ههنا كالمستثنى المنصوب في مثل قولك جاءني أحد الا زيدا ووصف
المصدر بقوله شديدا ليظهر كونه قيدا ولو لم يذكر الوصف لجاز كونه لمجرد التأكيد وبتقييده
بالوصف يزداد الحكم بعدا ويحصل تربية الفائدة وتمييز على المفعول بسببا محل لنا والنون
المفعول له كما في ضربت تأديبا والباعث المتقدم كما في نحو قعدت جبنا وجعل بالسوط في ضربت با
لسوط مفعولا به بواسطة حرف الجر مع ان الباء فيه ليست للتعدية كما في مررت بزيد بل هي للاستعانة بناء على ان الجار
والمجرور ملحق بما هو أقرب اليه من المفاعيل وقوله أو ما ضربت الا زيدا مثال آخر للمفعول به بواسطة حرف فان
المتوسط بين الفعل والمفعول به قد لا يكون حرف جر فان زيدا منصوب على انه مفعول به لكونه مستثنى مفرغا
وهو يكون معربا بحسب ما يقتضيه العامل الا ان الفعل المنفي لما لم يكن ان يتعدى بنفسه لما قصد وقوعه عليه
عدي اليه بتوسط أداة الاستثناء وجلست والسارية المجتمعا معها ومستندا اليها وهي الاسطوانة

قوله

قوله كنحو يضرب زيد ان ضرب عمرو وقدم التمثيل بما هو جزاء معنى على ما هو جزاء لفظا ومعنى لان الحكم
عنده كون الجزاء جملة وكون الشرط قيدا له وتقديم ما هو جزاء معنى اظهر في اعتباره قوله اخرت او قدمت
كلاهما على لفظ الخطاب اي سواء قدمت الشرط او اخرته فهو قيد للمسند الواقع في الجزاء والفرق بينهما اذا قدم
يسمى المقيد جزاء او يجزم بحرف الشرط مثل ان يضرب زيد يضرب عمرو وانما جزم يضرب في ان ضربت
عمرو يضرب زيد حيث روي يضرب بغير التاخير باضمار فوعا لان الشرط لما كان ماضيا جاز ان لا يعمل حرف
الشرط في الجزاء كما لم يعمل في الشرط واذا اخر اي الشرط كان المقيد دالا على الجزاء ويعتبر الجزاء محذوفا قوله ولم يكن
كانه قيل لم تذكر الخبر في باب كان من متعلقات المسند مع ان كان فعل مسند الى اسمه فهو على الذي هو على حسب
النحو ولهذا هو خبره الشبيه بالمفعول فكان عليك ان تذكره هنا وان لا تكتفي بقوله في قوله ومن نحو المصدر
ضمنا فاجاب بان الخبر في هذا الكلام هو المسند في الحقيقة لا قيد للمسند وذلك لان الافعال الناقصة
لا تتم بمرفوعاتها كلاما مفيدا حتى يكون الخبر قيدا فيه وكثرت بنسبة الفائدة فهذه الافعال في الصورة مسندة
الى ما هو فاعل بها وفي الحقيقة قيود للمسندات التي هي اخبارها من حيث ان تلك الافعال تفيد تخصيص اخبارها باحد
الازمنة الثلثة كانه قيل زيد قائم في الزمان الماضي وحيث كان في المقام دقة لمخالفة الصورة للحقيقة امر
بالتامل قوله وقد ظهر لك من هذا اي مما ذكرناه من ان الشرط سواء قدم او اخر قيد للمسند في جملة الجزاء
ان الجملة الشرطية اي المركبة من الشرط والجزاء جملة خبرية اي مضمون الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو مضمون الشرط
وقوله محتملة في نفسها اي مع قطع النظر عن خصوصية المتكلم وعن خصوصية الخبر ايضا فانه هو المعتبر
في احتمال الجملة الخبرية للصدق والكذب فان قلت ان طلعت الشمس صار النهار كان محتملا للصدق
والكذب في نفسه اي من حيث كونه حكما بمخبر ما وان تعين صدقه اذا نظر الى خصوصية الخبر المقيد وكذا
قولك ان طلعت الشمس صار الليل فانه محتمل لهما في نفسه وان تعين كذبه اذا نظر الى خصوصية الجزاء
فقولك ان يضرب عمرو يضرب زيد حكم بنسبة الضرب الى زيد في وقت وقوع الضرب من عمرو وعلى تقرير
كما تقول يضرب زيد في وقت ضرب عمرو وانه محتملة للصدق والكذب كسائر الاخبار الخالية عن الاحتمال
الابعاض كما في قولك ان طلعت الشمس صار النهار او وجد الليل واما الشرط في نفسه مثل ان طلعت الشمس
فليس بكلام فضلا من ان يحتمل الصدق والكذب واما المنطقيون فانهم يجعلون كلا من الشرط والجزاء خارجا عن
الخبرية وان احتمل الصدق والكذب ويعتبرون الحكم فيما بينهما باللزوم او الاتفاق فان كان مطابق الواقع

في القضية

في القضية صادقة والا فكاذبة سواء كان الشرط والجزاء صادقين او كاذبين او مختلفين
ويصرحون بان المحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء بمنزلة المسند اليه والمسند في زيد قائم والحكم
هو المتحقق بينهما باللزوم او الاتفاق او عدمه لا ثبوته له او انتفاؤه عنه كما في القضية الحملية ثم انه لا
يخفى على الفطن ما ذكره المصنف انما هو فيما اذا كان الجزاء جملة خبرية اعني دائما على انه في قانون الحكم كذا في
قولك ان جاءك زيد فاكرمه او لا تكرمه فانه انشائية مقيدة بقيد مخصوص في هذا المقام تدقيقات ليس
الزمان لا يراده واعلم ان للفعل وما يتصل به من المسند اليه وغير المسند اليه اعتبارات في الترك والا
والاظهار والاضمار والتقديم والتاخير وله اعني الفعل بتقييده بالقيد الشرطي على الخصوص اعتبارات
ايضا يذكر جميع ذلك في اخر هذا الفن في فصل على حدة لما اورد المصنف الحالة المقتضية
لكون المسند فعلا ولكونه مقيدا بقيد ما وكان للفعل وما يتصل به من فاعله وسائر ما يتعلق به من
المقيدات احوال مختلفة توجب بسطا في الكلام سنح له ان ينبه لاجلها فصلا منفردا فقال واعلم ان
للفعل وما يتعلق به من المسند اليه الذي هو الفاعل ومن غير المسند اليه الذي هو المفاعيل الخمسة وغيرها
اعتبارات ولطائف يعتبر للفعل في تركها واثباتها وفي اظهارها واضمارها الخ كما في الترك وقد نقل التركي
اشعار بان الاعتبارات اي الاحوال المقتضية لا مقتضيات الاحوال فكانه قال للفعل وما يتعلق به امور
واحوال معتبرة في الترك وفي اخواته اي مقتضية اياها ولو قال ايضا اعتبارات في الترك الخ لكانت كلمة من
بيانية فتكون الاعتبارات عبارة عن هذه الامور التي هي مقتضيات الاحوال وما اورده كلمة في كان في الاعتبارات
احوالا مقتضية للامور المذكورة قوله وله اي الفعل اضمر الفعل ثم فسره بالمظهر لكونه انسب بمقصوده
الذي هو افراد اعتبارات القيد الشرطي بالذكر اظهارا للاعتناء ان له قيل لا بد من وجه لتخصيص الباء
في قوله بتقييده وايثاره على كلمة في التي هي انسب بالمقام اذ المعنى ان للفعل اعتبارات في تقييده
بالشروط التي تلقى فلعل كلمة الباء فيه بمعنى في ويحتمل احتمالا مرجوحا ان تحمل على السببية وكان
الظاهر ان ينصب اعتبارات الثاني كالاول لكونه معطوفا عليه بكلمة الواو الواقعة في قوله وله
لكنه روي مرفوعا اما عطفا على محل اسم ان واما على انه مبتدأ خبره له والجملة لا بد في حيثية قوله
اعلم بل بكونه كلاما مبتدأ والحالة المقتضية لترك تقييده في اذا امنع عن تربية الفائدة
مانع قريب او بعيد قوله مانع قريب اي ظاهر يعرف بادنى تامل والاحتياج الى دقيق نظر وتدبر

فان المقيد ههنا هو من كلام المصنف ان الحكم انما هو في الجزاء والشرط قيد له وهو مخالف لما عليه المنطقيون من ان الحكم في الشرطية بين الشرط والجزاء ... التصورات

اي احوال مقتضية للترك وما عطف عليه

اي مانع عن تقييد المسند بالقيود المذكورة

اي فائدة الخبر

تا فكل بعدم علم المتكلم بالقيود المفيدة لزيادة الفائدة او كونها معلومة للمخاطب او كونها محالا فيحتاج
الى ذكرها او عدم الفرصة لذكرها او عدم ارادة اعلام السامع بها او مانع بعيد اى غير ظاهر كعيا جال زيادة
نزل الخوف من توهم كونه مكثارا او قادرا على الكلام فيتولد منه عداوة السامع له وحسده او الابحاث عن عدم فائدة
الفعل وادعاء ظهورها وامّا الحالة المقتضية لكونه اسما فهى اذا لم يكن المراد افادة التجدد والاختصار
باحد الازمنة الثلثة افادة الفعل لاغراض تتعلق بذلك المسند المفرد اما اسم او فعل والمقتضى لكونه فعلا
على ما هو ارادة افادة التجدد والاختصاص باحد الازمنة على اخصر ما يمكن فعدم هذه الارادة يكون مقتضيا
لكونه اسما قوله افادة الفعل منصوب على المصدرية من المصدر الواقع خبرا لم يكن وجعله بدلا عنه غلط و
المعنى لافادة الفعل فى كونها على اخصر وجه وقوله لاغراض متعلق بلم يكن وقوله بركن اشارة على عدم كونه
المراد مما ذكر اى لاغراض تتعلق بعدم ارادة افادة التجدد وتلك الاغراض فمثل ان لا يكون المسند زمانيا
كقولك الله عالم او لا يختص بالازمنة كقولك زيد غلام او كان مختصا به لكن اريد بسط الكلام كقولك زيد
ضارب فى الزمان الماضى او لا يريد الاطلاع على زمانه وامّا الحالة المقتضية لكونه منكرا فهى اذا كان
الخبر واردا على حكاية المتكلم كما اذا اخبر عن رجل فى قولك عندى رجل بقصد به كل قبيل الذى عندى رجل
او كان المسند اليه نكرة كقولك رجل من قبيلة كذا حاضر فان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء
كان ممتنعا عقلا او يصح عقلا ليس فى كلام الوسيع تحقيق الكلام فيه ليس حاجة بحثنا الآن وامّا مثله
جائز نحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء وبيت الكتاب اظبى كان امك
ام حمار محمول على منوال عرضت الناقة على الحوض واصلا لستحقّ او لا يك موقفا منك الوداع ويكون
مزاجها عسلا وماء واظبيا كان امك ام حمار او لا نظن بيت الكتاب خارجا عما نحن فيه لان اداة
اسم كان التى هو الضمير والضمير معرفة بخليل المراد لكان امك انا المراد ظبيا بنا على ان ارتفاعه بالفعل المفسر
لا بالابتداء ولذلك قدرنا الاصل على ما ترى وفى البيت اعتبارات سؤالا وجوابا فلا عليك ان تنافيها
واياك والتعسف فى تخطية احد بمناكره فيجعلها ابن اخت خالتك قوله لكونه منكرا اى لكون المسند الذى
هو اسم منكرا وانما قلت ان الضمير راجع الى المسند الذى هو اسم لانه يأتى الى الحالة المقتضية لكون المسند
المفرد اسما ثم شرع فى بيان الحالات المقتضية للخصوصيات العارضة لذلك الاسم كالتنكير وما يتعلق
به من التخصيص وتركه وكالتعريف والمناسب لهذا التعبير ان يعقوب فيما بعد وامّا الحالة المقتضية

لكونه

لكونه معرفا الا انه قال لكونه اسما معرفا مع ان ضميره كونه ههنا كان ايضا راجعا الى المسند الذى هو
اسم بنا على بعد العهد عن ذكر الاسم فذكر لفظ الاسم فى ضمنه لكان ليكون توطئة لما هو الخبر حقيقة
كانه قيل لكون المسند الذى هو اسم معرفا على طريقة قولك زيد رجل عالم مع ان الخبر فى الحقيقة
هو عالم ورجل توطئة لذكره واعلم ان التعريف والتنكير من عوارض الاسم وخواصه لا يوصف بهما
غيره وما وقع من توصيف الجملة او الفعل بالتنكير فانما هو بالنظر الى الاسم الماخوذ من معناهما قوله
فهى اذا كان الخبر اى خبر المبتدأ او الحكاية ان يورد المتكلم فى كلامه اللفظ الواقع فى كلام آخر على
هيئته وصورته الاولى فاذا وقع منكرا فى ذلك الكلام اسفا المتكلم على تنكيره قوله كما اذا اخبر
عن رجل اى باستعانة الذى بان تقول مثلا عندى رجل واراد المتكلم تصديقك فى ذلك القول بان
يخبر بالذى عن النكرة الواقعة فى كلامه وهو رجل بزحلقه الى العجز ويجعله ما عداه صلة للموصول الذى
صدرية الكلام ويضع موضعه الزحلقة ضميرا عائدا الى الموصول فيقول الذى عندك هو رجل فيورد
المسند وهو رجل نكرة ليكون الحكى موافقا للمحكى عنه لان الحكاية تقتضى ذلك الا انه لا يلزم حكاية
اعراب المحكى عنه بعينه لانه جعل خبرا عن الموصول فوجب كونه مرفوعا البتة وانما اللازم استبقاء
صورة التنكير ليعلم ان المراد ذلك الاسم وقوله لقصد بك مفعول له لقوله اخبر على طريقة قولك ضرب
زيد تاديبا حذف اللام منه مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المبنى للمفعول وهو زيد بل هو فعل الضمير المبنى للفاعل
ذكر تعليلا للفعل الذى علل به وكأنه مثل اولا ثم بنى للمفعول فشرط نصب مثل هذا المفعول له ان يكون فعلا
لفاعل اصل الفعل لا ان يكون فعلا لما اسند اليه الفعل المبنى للمفعول قوله فان كون المسند اليه نكرة الخ تعليل
لكون تنكير المسند اليه مقتضيا لتنكير المسند وقوله ليس فى كلام العرب خبر ان وقوله سواء قلنا يمتنع او
يصح جملة اسمية اعتراضية بين اسم ان وخبرها اى مستويان قولنا يمتنع وقولنا يصح على ان قوله قلنا
يمتنع او قلنا يصح فى تأويل المصدر المرفوع على انه مبتدأ وخبره قوله سواء وكلمة او بمعنى الواو
وقولنا او قلنا ليس مذكور اللفظ فى متن الكتاب لكنه مذكور تقديرا قوله وتحقيق الكلام فيه
ان انه يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس حاجة بحثنا فى هذا المقام بل يكفينا فيه التمسك بعدم الوقوع الخارجى
بالاستقراء فان قيل مذهب سيبويه ان من فى من ابوك وكذا كم فى كم مالك مبتدأ خبره ما بعده فقدر المسند معرفة
الى النكرة فان من نكرة بمعنى اى شخص وكذا كم لانه بمعنى اعشرون ام ثلثون الجيب بان المراد المعرف

التعريف والتنكير من عوارض الاسم وخواصه لا يوصف بهما غيره

يقول ليس في كلام العرب ان ذلك ليس في اقسام كلامهم الذي هو جملة خبرية وذهب غيره الى انه
من باب خبر انّ في هذين المثالين لما بعدهما وعلى هذا المذهب لا اشكال في كلام المصنف فان قيل قد ورد
ذلك في الخبر ايضا نحو قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ونحو قولك خير من زيد افضل منه
ابوه فان قولك افضل مبتدأ وابوه خبره على ما ذهب اليه سيبويه وان ذهب غيره الى ان افضل خبر مقدم
اجيب بان للمصنف ان يقول ما ذكر نحوه من باب القلب كلاهما مما هو جار على الاصل من غير اعتبار قلب
فيه فحرره واما ما كان قيل كيف ادعيت ان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة ليس في كلام العرب مع
وروده في كلام فصحائهم فاجاب عنه بان ذلك على طريق القلب حيث جعل المسند اليه في مكان المسند
واعرب باعرابه وجعل المسند في مكان المسند اليه واعرب باعرابه على طريق قولهم عرضت الناقة على الحوض والاصل
ان يقال عرضت الحوض على الناقة فوضعوا الناقة موضع الحوض واعربوها باعرابه ووضعوا الحوض موضع
الناقة واعربوه باعرابها فان القلب عبارة عن ان يجري حكم احد جزئي الكلام على الاخر فههنا جعل كل واحد من
المسند اليه والمسند في حكم الاخر واعرب باعرابه والمسند اليه في الابيات الثلثة وان كان معرفة والمسند
نكرة الا انك اذا رددت الكلام الى اصله الاصلي الذي وقع في كلام العرب وجدت المسند اليه معرفة والمسند
نكرة والابيات الثلثة من ابيات الكتاب كتاب سيبويه الا ان الثالث لحسان بن ثابت فانه نسبه الى الكتاب للتعقد عليه
والبيت الاول للقطامي عمرو بن سليم التغلبي من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي وقد كان اسر
الشاعر فاطلقه ورد عليه ماله وزاده مائة من الابل واول القصيدة قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك
موقف منك الوداعا محمد قفي نكرة اسم كان والوداعا معرفة خبره بتقدير المضاف اي موقف الوداع وضباعا
ترخيم ضباعة اسم بنت صغيرة لزفر بن الحارث المذكور والف ضباعا للاطلاق والمعنى الدعاء بان لا يكون
موقف من المواقف موقف الوداع والفراق منها والبيت الثاني لحسان بن ثابت الانصاري رضي الله عنه
من قصيدة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم ويهجو ابا سفيان واول البيت كان سبيئة من بيت راس يكون
مزاجها عسل وماء بنصب مزاجها على انه خبر كان وهو معرفة ورفع عسل على انه اسم كان وهو نكرة و
السبيئة بالهمزة الخمر المشتراة للشرب واما المجلوبة من بلد الى بلد اخر فهي سبية بالياء لا غير وبيت راس
مدينة صغيرة بالشام بين رملة وغزة اشتهرت بجودة خمرها قيل هو مولد الشافعي رحمه الله ومنشاؤه
وبلدته وصدر البيت الثالث فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار وبعده لقد لحق الاسافل بالاعالي

وماج اللوم واختلط اي كثر اللوم والذنابة واشتبه الاصل والنسب واكتسب الناس اخلاق
اللئام وذهب عنهم السودد حتى لو بقوا على هذه الحالة سنة لا يبالي انسان ا نجيبا كان امام غير
نجيب فانه اراد بالظبي الكريم والشريف وبالحمار اللئيم والسفيه وكل واحد من الاقراف والهجنة عبارة
عن النزالة ودناءة القدر وذلك قد يكون من قبل الفحل وقد يكون من قبل الام والاول يسمى اقرافا والثاني
هجنة قال الجوهري المقرف من الفرس وغيره الذي امه عربية وابوه ليس كذلك لان الاقراف انما هو من قبل الفحل والهجنة
من قبل الام فاذا كان الاب عتيقا اي كريما والام ليست كذلك كان الولد هجينا وان كان بالعكس كان الولد مقرفا
وتوجيه كون هذا البيت بتنكير المسند اليه وتعريف المسند هو ان ظبي مرفوع على انه اسم لكان المحذوف المفسر بكان
المذكور وامك منصوب على انه خبر له وانما اضمر بتقدير كان لان الاستفهام بالفعل اولى فقوله ولا تظنن بيت
الكتاب خارجا مما نحن فيه اي من كون المسند معرفة والمسند اليه نكرة وقوله ذهابا مفعول له لتظنن اي احتمال
ان يقال ان قوله ظبي مرفوع على انه مبتدأ المخصص بالاستفهام والجملة بعده خبره واسم كان هو الضمير العائد
الى ظبي والضمير معرفة لفي صحة هذا لا صحار بقوله ولا تظنن الخ فقوله والضمير معرفة يعني وان كان عائدا الى
نكرة فهو معرفة لانه اشارة الى ذلك المنكر من حيث انه معلوم بوجه ما الا ترى انه يقع مبتدأ في نحو قولك جاءني رجل
وهو راكب على هذا الاحتمال يكون كل واحد من اسم كان وخبرها معرفة وتكون الجملة خبر المبتدأ المنكر الذي
هو ظبي لتخصصه بالاستفهام فانه قد ذكر ان دخول الاستفهام على النكرة يصحح وقوعها مبتدأ كما صح ان يقال
ارجل في الدار ام امرأة فقوله فليس المراد اي كلام يزيد بايراد بيت الكتاب استشكالا به على قولنا ان كون المسند اليه
نكرة والمسند معرفة ليس في كلام العرب فقوله كان امك اي لم نرد ان اسم كان هذه نكرة وخبرها معرفة فانتقض
به قولنا ان ذلك ليس في كلام العرب حتى يجاب بان اسمها ضمير يعود الى المبتدأ النكرة والضمير معرفة فلا ينتقض
به القول المذكور بل اردنا بالبيت قوله ظبي النكرة وانه اسم لكان المقدر المفسر بالمذكور والعدول الى جعل قوله ظبي
مبتدأ كما ذكر من التوجيه ما هو الاصل في الاستفهام وترك الاولى بلا ضرورة فانه قد جاز ان الاستفهام الذي يقع
بعده اسم مقدر بالفعل بناء على ان تقدير الاستفهام بالفعل اولى على انه لو ارتفع قوله ظبي على الابتداء لدل الكلام
على ان الشاعر يعرف اصل الامرين لا بعينه وشك من المتعينين وهذا المعنى ليس بمراد وانما مراده بيان تغير الزمان
وسقوط شرف النسب عن حيز الاعتبار وهذا المراد يستدعي ان يكون الكلام من قبيل قوله تعالى سواء عليهم
انذرتهم ام لم تنذرهم اي مستو عليهم انذارك وعدم انذارك فقوله ولذلك اي ولان ارتفاع ظبي بفعل

فالمسند اليه فيه وهو ظبي نكرة والمسند وهو امك معرفة وقد قلت ان ذلك ليس في كلام العرب

المقدر المفسر لا بالابتداء فقد ترك اصل الكلام اظبيا كان اقل فجعلنا ظبيا مسندا واقل مسندا اليه
حتى رجع الكلام الى اصله من كون المسند نكرة والمسند اليه معرفة قوله وفي البيت اي بيت الكتاب اعتبارات
بعضها سؤال وبعضها جواب فلا عليك ان تتأمل اي لا باس عليك ان تتأمل واياك والتبختر اي اتق نفسك
ان تتعرض للتبختر وهو التمايل في مشي بلا علم كانه اعمى وعلى البخت واتق التبختر ان يتعرض لكن في تخطئة
اصرح بذكر الاعتبارات فتخطئ انت لان التمايل بلا علم في تخطئة المصيب خطأ قوله فتخطئ منصوب على انه
جواب النهي لان قوله اياك والتبختر بمعنى لا تبختر وقيل انه منصوب باضمار ان عطفا على التبختر فمن الاعتراضات
ما قيل انه لا يجوز ان يكون ظبي مبتدأ خبره الجملة فلا يكون البيت مما نحن فيه وجوابه ما مر ايضا من انه عدول
عن الاولى بلا ضرورة فان همزة الاستفهام وان جاز دخولها على الاسم لكنها بالفعل اولى وقد صرح به المصنف في
تحسيم النحو فاذا امكن تقدير الفعل بعدها لا يصار الى الوجه المرجوح ومنها انه اذا قدر فعل كانت الهمزة
داخلة على الفعل وام داخلة على الاسم فلا يتعادلان وجوابه ان ذلك الفعل محذوف وجوبا لوجود مفسره
فكانه لا فعل هناك فلا خلل في التعادل ومنها ان الضمير العائد الى النكرة اقوى منها في الابهام لانه كناية
عنها فيجب ان يكون نكرة فلا فائدة في جعل ظبي مرفوعا على الابتداء وجعل كان مسندا الى الضمير العائد اليه
في دفع الاشكال الوارد على ظاهره بكون مخالفا لاصل الكلام الخ لكونه باقيا بحاله من حيث ان الضمير العائد الى
النكرة نكرة بل اشد منها في الابهام وجوابه ان معنى التعريف هو التعيين اي الاشارة الى معلوم من حيث
هو معلوم وان كان مبهما وهذا المعنى موجود في الضمير العائد الى النكرة دونها ولهذا اجري عليه احكام المعارف رف
اتفاقا اما الكلام في ضمير ربه رجلا ونعم رجلا فان الظاهر كونه نكرة لان المرجوع اليه ليس مذكورا لفظا
ولا معنى حتى يكون للاشارة اليه من حيث انه معلوم متعين بوجه من الوجوه وحكمهم بان الضمائر مطلقا
من المعارف تقتضي كونه معرفة مع انه لا اشارة فيه الى معلوم من حيث هو معلوم بخلاف الضمائر الراجعة
الى المذكور لفظا او معنى ومنها ان المسند اليه في اصل الاستعمال لما كان اقل وجب تانيث الفعل لانه مسند
الى مؤنث حقيقي من الادميين بلا فصل ولو كان الفعل المقدر مؤنثا لكان مفسره ايضا كذلك لكن يكون
المفسر عين المفسر فيجب ان يتوافقا تذكيرا او تانيثا ولما كان المفسر كان بدون التاء كان المقدر ايضا
كذلك فيجب [illegible] فكيف جاز اسناده الى اقل وجوابه ان المقدر في الظاهر مسند الى ظبي وهو مذكر فروعي
تذكيره ثم يرد على عبارة المصنف انه ينبغي ان يقول في بيان اصل الاستعمال اظبيا كانت

اقل

١٢٧

اقل بتأنيث الفعل لكنه نظرا الى وقوع الفعل بين الخبر المذكر والاسم المؤنث جعله كالضمير الواقع
بين المذكر والمؤنث لذات واحدة كقولك امك كان ظبيا فجاز ايضا ان يقال اظبيا كان امك با
لتذكير كما جاز ان يقال كانت بالتانيث الا انه اختار ما وافق نظم البيت وان هذا النمط
مسمى فيما بيننا بالقلب اي هو شعبة من الاخراج لا على مقتضى الظاهر ولها شيوع في التراكيب
وهي مما يورث الكلام ملاحة ولا يشجع عليها الا كمال البلاغة يأتي في الكلام وفي الاشعار
وفي التنزيل يقولون عرضت الناقة على الحوض يريدون عرضت الحوض على الناقة وقال القطامي
كما طينت بالفدن السياعا اراد كما طينت الفدن بالسياع وقال الشماخ كما عصبت العلباء
بالعود اراد كما عصبت العود بالعلباء وقال خداش وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر اراد وتشقى الضياطرة
الحمر بالرماح وكل ذلك لا تحمله على القلب بواسطة استعارة الشقاء لكسر الرماح بالطعان وقال رؤبة ومهمه مغبرة
ارجاؤه كأن لون ارضه سماؤه اراد كأن لون سمائه من غبرتها لون ارضه وقال الاخر [illegible]
او يكيب فيعثر اراد او يعثر فيكيب وفي التنزيل وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا اي جاءها بأسنا
فاهلكناها على احد الوجهين وفيه اذهب بكتابي هذا فالقه اليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون
على ما يحمل من فالقه اليهم فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم وفيه ثم دنى فتدلى يحمل على تدلى فدنا والنمط
في الاصل نوع من البسط والمراد هنا نوع من انواع التصرف في المبسوط لاداء المعنى اي هذا النوع
من التصرف الوارد في الامثلة المذكورة يسمى فيما بين علماء المعاني بالقلب من قلبت الخبر اي
جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا وتأنيث الضمائر في قوله وشعبة ولها شيوع وهي مما يورث ولا يشجع
عليها وتأتي في الكلام والاشعار باعتبار الشعبة الا ان قوله ويأتي روي بتذكير الضمير عودا الى القلب
قوله وهو مما يورث الكلام ملاحة فيه اشارة الى ان القلب يغير حسن الكلام ويزينه فكان مقبولا مطلقا
وان تضمن اعتبارا لطيفا او حسنه على قياس الالتفات قال سعد الملة لا يتصور اخراج الكلام لا
على مقتضى الظاهر في الكلام البليغ الا اذا كان هناك مقتضى غير ظاهر ارجح من الظاهر ادعاء وبا
لا فقد ليكون الكلام مطابقا لمقتضى الحال وما ذكره صاحب الايضاح من ان السكاكي قبل القلب مطلقا سواء
تضمن اعتبارا لطيفا او لا وهم من قبيل انه توهم ان بعض الابيات التي اوردها المصنف قبلها خال عن اعتبار
لطيف وليس كذلك قوله ولا يشجع عليها الا كمال البلاغة يؤيد كون القلب مطلقا مقبولا عنده من

اي سواء تضمن اعتبارا لطيفا او لا

حيث انه يدل على ان الكامل في البلاغة يتصرف في الكلام تفننا فيغلب بحري الكلام
اجزاء الكلام بعضها على بعض اذ ليس ههنا كما الباعث في المقصود اما باستعارة المعنى كما في قوله
عرضت الناقة على الحوض وقوله طبقت بالفدن او بشهادة اللفظ كما في قوله ولا يك موقف فان يتكلم
يرفع التباس اما اول وبشهادة ذهنها كما في قوله يكون مزاجها عسل وماء فانه ظاهر في قوة النفس من احوال الملفوظ
وهذه هي الفائدة العامة في القلب ثم تختص مواقعه بلطائف الاعتبار وقوله يأتي في الكلام بيان
لقوله لها شيوع وقوله يتعولونه بيان للبيان اورده بلفظ المضارع المفيد للتجدد والاستمرار على طور الزمان
واورد قوله اشعار الماضيين بلفظ الماضي واورد قوله في التنزيل بالجملة الاسمية على صورة الجملة الاسمية
المفيدة للدوام والثبات فان قوله في التنزيل مقدم لمعتد المهوم من قرينة على طريق الكناية فقد سلك
في ازالة استبعاد القلب استنادا سبيل الترقي فقال هو واقع في كلام الناس ومحاوراتهم حيدا او نوعيا
بينهم فيتعولونه على سبيل التجدد والاستمرار عرضت الناقة على الحوض وواقع في اشعار الفصحاء الماضين
بل ثابت في كلام الله الذي هو فوق كل كلام وللاشعار بفضل الترقي اعادة الجار في المعطوف حيث
جار في الاشعار وفي التنزيل قوله يريدون عرضت الحوض على الناقة وذلك لان المعروض عليه يجب ان يكون
ذا شعور واختيار وفي هذا القلب اعتبار لطيف وهو ان المعتاد ان ينقل المعروض مكانه ويوتى به الى المعروض
عليه فلما استقر الحوض في موضعه واتى بالناقة اليه جعلت كانها هي المعروضة على الحوض ومن نظائره ادخلت
الخاتم في الاصبع والقلنسوة في الرأس فان المدخل هو الاصبع والرأس لان العادة تحريك الخاتم والقلنسوة
للادخال فجعلتا كانهما مدخلان وقول قول القطامي فلما ان جرى سمن عليها اي على الناقة كما طينت
بالفدن السياعا وبعده امرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان لن نستطاعا يقال طينت السطح تطيينا
اذا اصلحته وسويته بالطين والفدن القصر والسياع الطين المخلوط بالتبن يصف ناقة بالسمن وانها
كفدن طين وقصد ربيت السياع منه والرد لم يوتكثر به حسبي لنا كما عصب العلباء بالعود والضمير في منه
للكلا لم يوتشب اي لم يخلط والذي العصب الشد والعلباء عصب العنق اي انا منه لا من غيره ثم اي عصبت
به لا كعصب العلباء بالعود بل اشد واقوى منه وليس في البيتين اعتبار لطيف والحمل على المبالغة يجعل الامر
فرعا مستبعدا جدا وقيل فيه اعتبار لطيف حيث جعل الفدن كالطين بالتبن مبالغة في كثرة حتى الفدن كان
شيء قليل ضم اليه الطين الكثير حتى يظهر به كثرة سمن الناقة ولا يخفى برودة هذه المبالغة وكذا الحال

في العود والعلباء قوله وتشقى اوله في يحي خيل لا هوادة بينها وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر الهوادة
بالصلح واللين والرفق والضياطرة جمع ضيطار كبياطرة جمع بيطار وهو الرجل الضخم الذي لا غنى فيه
ولا كفاية عنده والحمر جمع احمر اللون وهو صفة الضياطرة من قولهم عدو احمر لوصف الاعداء بالحمرة
لان الغالب في اعداء العرب الحمرة وقيل المراد بالاحمر من لا سلاح معه في الحرب والمعنى تتلاقى فرسان لا
امكان للمصالحة بينهم وتشقى الضياطرة بالرماح اي تشقى رجال لا علم لهم بالقتال بالرماح او تشقى
بسببه فيقتلوا بها اي وجوهها في القلب اعتبار لطيف وهو انا نعم اسناد الشقاء الى الرماح تنبيها على ان
الضياطرة لشقوا بالرماح شقاوة عظيمة اثرت في شقاوة الرماح بان تعدى الشقاء منهم اليها اي رماحهم
جاز ان يجعل شقي الرماح بالضياطرة ويمكن ان لا تحمل البيت على القلب بل على الاستعارة تشقى الرماح
بكسرها كانه شبه حال كسرها بالطعان تشقى الانسان بجميع الكره فصار الاستعارة تبعية وفي البيت وجه آخر
لا قلب فيه على ذلك الوجه ايضا وهو ان استعار تشقى الرماح لغضب الضياطرة بها بان شبه ضربهم
بها بشقاء من يترك اللذة والالم للدلالة على انهم لغاية خساستهم ليسوا اهلا لان يطعنوا بها
فاطلق على ضربهم بها شقاء الرماح واشتق منه تشقى على طريق الاستعارة واخفى فالمسكونة بلون الغبار الآفاق
جمع رجا بالقصر وهو الناحية اي ان يبين ان لون السماء من ذلك الجهة تغبرت وصار مثل لون الارض وليس مراده
ان يبين ان لون ارضه تغبرت فصار مثل لون السماء فكان الاصل ان يقال كان لون سمائه لون ارضه الا
انه قلب التشبيه فجعل كان لون ارضه سماؤه للمبالغة في غبرة لون السماء حتى كانه اصل في الغبرة وان لون
الارض يشبه به قوله يمشي صدره وراى منحنيا قد تحنى صلبه قوله فيقعس بضم العين من باب يفعل
والقعس خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب والاكب الساقط على الوجه يقال اكبه فاكب هو
من النوادر والعثرة الزلة يعني ان الغوا ... منحنيا قد صار احدب اذا مشى يتكلف في مشيه
الاقعس خوف السقوط او يعثر فيكب وفيه قلب لان العثار قبل السقوط وفائدة القلب الخبير
انه من غاية ضعفه يسقط على وجهه قبل العثار فلا وجه لما قاله الخطيب من انه ليس للقلب ههنا فائدة
قوله على اصل الوجهين وفائدة القلب الذي هو في هذا الوجه المبالغة في تعلق الاهلاك بهم حتى
كانهم اهلكوا قبل مجيء البأس اي العذاب اليهم واما على وجه الآخر وهو ان يكون فاهلكناها بمعنى
اردنا اهلاكهم فلا قلب قوله على ما يحمل حاز من اذهب بكتاب هذا فالقه اي هو من القلب

فيكفانه يرجع قيد انه يجيع ..

حال كونه على الوجه الذي يحمل عليه واشار بقوله اي انه لا يحمل آخر لا قلب فيه وهو ان المعنى ثم قرب ثم علا بمكان قريبا يتوارى فيه بحيث تسمع كلامهم فانظر ماذا يرجعون اي اي جواب يردون وفائدة القلب على ان يحمل الكلام على معنى القه اليهم فانظر ماذا يرجعون ثم تول منهم طلب المبارعة في امر الجمعة وقوله تعالى ثم دنى فتدلى اي ثم قرب جبرئيل عليه السلام من محمد صلى الله عليه وسلم فتدلى اي فتقرب وتكلف طلب القرب ونظائره يحمل على القلب اي تدلى فدنى وذلك لان التدلي الذي هو تكلف القرب وطلبه متقدم على الدنو وفي لفظ يحمل اشارة الى انه محملا آخر لا قلب فيه وهو ان التدلي هو التعلق من الهواء اي دنا جبرئيل عليه السلام من النبي صلى الله عليه وسلم فتعلق مترسلا من الهواء واقفا بين السماء والارض حين تدلت الثمرة من الشجرة فارخ الكشاف فتدلى اي فتعلق عليه في الهواء **او كان المسند اليه معرفة** لكن المراد بالمسند وصف غير معهود ولا مقصود الانحصار في المسند اليه كما تقول زيد كاتب وعمرو شاعر واذا انتفيا فيحصل تعريف المسند باللام الفيح عندكم فاذكرنا او كان يبنى تنكيره على ما تقدم في تنكير المسند اليه من ارتفاع الشان او انحطاطه كما قال ترى لا يدرك المحقق في تحرير التنكير انه ما يدرك لا يكتنه كنهه وكما في اره زلزلة الساعة شيء عظيم **قوله او كان المسند اليه معرفة** عطف على قوله او كان المسند اليه نكرة والمراد بالوصف مفهوم الاسم المشتق من الاسماء التي لها مفهومات تستدعي الاسناد الى ما يوصف بها والاسماء المشتقة تكون في اصل وضعها وقد تقرر في النحو ان الاسم النكرة لا تعرف الا باللام التي هي للعهد او للجنس او بالاضافة وهي للعهد وقد يقصد بها الجنس ايضا كما في قوله تعالى يا ابانا كما ذهبنا اليه حاصب لكن ف الا ان المشتق لا تتعرف بالاضافة لان اضافتها لفظية وهي لا تفيد التعريف الا نادرا فتعين ان يكون تعريفها باللام واللام تفيد تعريف العهد البتة عند المصنف ثم ينقسم الى تعريف الحقيقة والاستغراق وتعريف العهد المشهور كما يجيء بعد فاذا كان المراد بالمسند وصفا غير معهود اي غير معلوم لا يحتاج الى تعريفه باللام المفيدة لتعريف العهد فلا تدخله اللام المفيدة للتعريف والمعلومية فقوله غير معهود احترازا عن مثل قولك زيد المنطلق اذا اريد به معهود وقوله ولا مقصود الانحصار احترازا عن مثل قولك زيد الامير وعمرو الشجاع اذا اريد به الجنس فانه يفيد الانحصار فانه اذا كان المراد بالمسند وصفا مقصود الانحصاره في المسند اليه وجب تعريفه بلام الجنس **قوله** من ارتفاع الشان الخ لم يقل من ارتفاع شانه لان الضمير ان عاد الى المسند وان ارتفاع شان المسند لم يتقدم في تنكير المسند اليه وان عاد الى المسند اليه لزم ان تنكير

المسند

المسند لا يبنى على ارتفاع شان المسند اليه بل اراد بارتفاع الشان الجنس في الانكار لجنس قد تقدم في تنكير المسند اليه وان تنكير المسند يفيد هذا الجنس فلا يرد شيء من الاشكالين والضمير في انحطاطه للشان لا للمسند على ما توهم ورد لا آية النعت في قوله تعالى شيء عظيم على ارتفاع الشان لا التام دلالة التنكير عليه ايضا اذ لا خفاء في جواز اجتماع دلائل متعددة على مدلول واحد **واما الحالة المقتضية للتخصيص** اما بالاضافة كقولك زيد ضارب غلام او بالوصف كقولك زيد رجل عالم فهي اذا كان المراد كون الفائدة اتم كما عرفت في فصل تعريف المسند اليه **قوله** للتخصيص اي تخصيص المسند الذي هو الاسم المنكر وخص الاضافة والوصف بالذكر مع ان المسند المنكر يخصص بغيرهما مثل ظرف الزمان والمكان والحال والتمييز وغيرهما مثلا اذا قيل زيد جالس في الدار يعلم المسند اخص بسبب تقييده بكونه في الدار وكذا اذا قيد بغيره لان المراد من التخصيص هنا هو التخصيص بمعنى تقليل الاشتراك الواقع في النكرة وهو اصطلاح النحاة فانهم لا يسمون التقييد بالمتعلقات من الفاعل والمفعول وغيرهما تخصيصا وان صار بها الفعل وما يشبهه اخص بالنسبة الى اطلاقها بل يسمونه تقييدا او تعريفا في نحو غلام زيد فتخصيص الاسم النكرة بهذا المعنى الاصطلاحي لا يكون الا بالاضافة الى النكرة او بالوصف بالمشتق فان قيل فعلى هذا كان على المصنف ان يتعرض لتقييد الاسم المنكر بمتعلقاته كما تعرض لتخصيصه بالاضافة والوصف فكيف اقتصر على ما يجب عليه ذكره قلنا لا نم انه اخل بذلك فانه قد ذكر الحالة المقتضية لتقييد الفعل بمتعلقاته قبل ولا فرق بين الفعل وبين الاسماء المتصلة به في ذلك فقد علم حالها ايضا فلا اخلال وهذا اعني قول المحقق الشريف لان تخصيص الاسم من حيث انه اسم انما يكون بالاضافة والوصف واما تخصيصه بالمفعول ونحوه فهو باعتبار كونه في معنى الفعل لا من حيث انه اسم ويسمى تخصيصه بمتعلقاته تقييدا وقد علم ذكره في ضمن تقييد الفعل على سبيل التبعية والمقايسة وتسمية الاضافة والوصف تخصيصا والمفعول ونحوه تقييدا مجرد اصطلاح وان كانت الفائدة في ذلك المسند اتم واكثر عند تخصيصه كما عرفت في فصل تعريف المسند اليه من انه كلما كان المسند او المسند اليه اخص كانت الفائدة في ذكره اتم **واما الحالة المقتضية لترك التخصيص** فظاهرة لكن لما كان ما سبق على ذكر متكفل اي انه كان ما سبق في الحالة المقتضية لترك تقييد الفعل على ضعفه وهو ان يكون هناك مانع من تربية الفائدة قريبا كان او بعيدا **واما الحالة المقتضية لكونه اسما معرفا** فهي اذا كان عند السامع مشخصا باحد طرق التعريف معلوما له وكان ثابتا بالسماع كقولك فالمسند اذا كان متشخصا عند السامع معلوما له متلازم

اعم من ان الاضافة الى النكرة

تعليل بقوله خص الاضافة والوصف

التذكير بمعنى الذال ان يكون بالقلب هو الحفظ ويعبر ما يكون بالقلب والتشا ..

يعني اللام او الاضافة او الاضمار او الموصولية

لامحالة كون المسند اليه معلوما له ايضا لما قدمنا انتهى واذا كانا معلومين عنده فماذا يستفيد اجاب
لازم الحكم كما تقدم في قولك من انني علمتك بالغيب الذي انني علمتك بالغيب لمن عرفه انك عالم بذلك او الحكم كما
تقدم في قوله لمن يعرفه انه اخ ويعرف انسانا يسمى زيدا او يعرفه بحفظ التورية او بعينه بان يراه لكن لا يعرف
ان ذلك الانسان هو اخوه اذا قلت له اخوك زيد او اخوك الذي يحفظ التورية او اخوك هذا فقدمت الاخ
او اذا قلت زيد اخوك او الذي يحفظ التورية اخوك او هذا اخوك فاخرت الاخ من فاته جميع ذكر احدهما
الاخر قوله معلوما له تاكيد لكون مشخصا اي اذا كان متعينا معلوما للسامع باحدى تلك الطرق وقوله
بكل ضمير كان ومتعلقه محذوف في قوله استعمل حالا من الضمير في كان والعامل الحال تقديره كان ملتبسا
بكل حال كونه استعمل ويحتمل ان يكون خبرا ثانيا لقوله كان وقوله سيتوجه حال من ضمير انتهى استعمل قوله فالمسند
الظاهر ان المصنف فرع السؤال على ما سبق من جواز كون المسند معلوما باحدى طرق التعريف وتقديره ان كون المسند
معروفا معلوما يستلزم كون المسند اليه كذلك كما تقدم من ان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة ليس في كلام العرب
واذا كان طرفا الكلام الخبري معلومين عند السامع فماذا يستفيد من الكلام فلا يجوز ان يكون المسند معرفا معلوما
عنده والا لكان الكلام خاليا عن الفائدة وتقرير الجواب انه لا يلزم من معلومية الخبر بان اتحاد بين معلومية الجزء
الثالث وهو الخبر الصوري والاسناد فيستفيد الحكم ان لم يكن معلوما له وان كان الحكم معلوما له يستفيد
لازمه ولم يتعرض الشريف المحقق بكون منشا السؤال هو الكلام السابق مع ملاحظة لازمه الذي هو كون المسند
اليه معلوما ايضا وكونه ناشئا منهما كما هو الظاهر من تقريره مبني على ان من علمهما يستفيد فائدة الخبر
مع الغفول من الجزء الصوري الذي هو الحكم والاسناد لانه سؤال واه يابى السعود بل جعل منشا السؤال
هو الكلام السابق ووجه كونه منشا له ان من علم المسند يستفيد فائدة الخبر بناء على ظاهر ما قيل من ان محط
الفائدة هو الخبر فاذا كان معلوما فاني يتصور الفائدة خصوصا اذا كان المسند اليه ايضا معلوما وتقرير
الجواب ان معلومية كل واحد من الطرفين لا يستلزم معلومية الاسناد فجاز ان لا يكون الحكم والاسناد معلوما
مع كون الطرفين معرفتين باحدى طرق التعريف فيستفاد الحكم والاسناد من الخبر وجاز ان يكون الحكم
ايضا معلوما فيستفاد لازمه والمصنف قدم استفادة اللازم لانه اولى بالاستفادة فيما اذا كان الطرفان
معرفتين وقولهم محط الفائدة هو الخبر ليس معناه ان الخبر نفسه هو المقصود من الكلام بل معناه ان المقصود
الاصلي من الكلام استفادة المخبر عنه وكونه معرفة انما يستلزم كونه معلوما في نفسه وذلك لا يستلزم معلومية

استفادة

مخروف

استفادة المخبر عنه قوله فانا لا نقول جزاء شرط تقديره فان كنت تقول ذلك فانا نقول لا يخاف
في قوله كما ترى مجاز النصب على انه صفة مصدر محذوف اي استفادة مثل الاستفادة التي تراها وقوله معرفا له حال
من ضمير الخطاب في قولك في قولك اذا قلت ظرف لقولك لمن لا يعرف كما تقدم في قولك اذا قلت وظاهر قوله لكن لا يعرف
انه ذلك الانسان هو اخوه لا يلائم تقدير الاخ في الامثلة كما سيأتي من ان ضابطة تقديم احد الاسمين المعرفين
على الاخر مع كون كل منهما صالحا لان يحكم عليه فانهما خففت وتوهمت ان السامع كالطالب للحكم عليه
بجعله مبتدأ والاخر خبرا انهم لا يعرف ان ذلك الانسان اخوه فهو كالطالب للحكم على ذلك الانسان بانه اخوه
لا على الاخ فالملائم له ان يؤخر الاخ فكان الوجه ان يقول لكن لا يعرف ان احدهما الاخر كما انا رأيته
فيما بعد قوله معرفا له جميع ذكر حالا من ضمير الخطاب في قوله فقولك لمن يعرف ومن ضمير اذا قلت الاولى جمع ها
عطف عليه ولا يلزم فيما نحن فيه ما يلزم بلا فاء الاخير لكن اذا انني علمتك بالغيب انشاء وعلم ان
الثناء نقل اليك وانت تتصوره كالمستخبر عن حالك فهل تعلم ان ذلك المثنى عليك هو وهل تحكم على ذلك المثني
به فتقول الذي اثنى علي بالغيب انت فتأتي بالحكم على الوجه المتصور او كان انني علمتك هو وغيره وعلم ان
ثناء بما نقل اليك وانت تتصوره كالطالب ان يتبين له كيف حكمك عليه على ذلك الاخ فتقول الذي اثنى
علي بالغيب انت فتأتي بالحكم على ما تتصوره وتغيره انك انما اعتبرت ثناءه دون ثناء غيره واذا قلت
انت الذي اثنى علي بالغيب قلته اذا كان انني علمتك ونقل اليك الثناء المخصوص ومخصوم غيره فتصورته
كالطالب ان يتبين له كيف حكمك عليه فاثبت الحكم على الوجه المطلوب واذا قلت اخوك زيد قلته لمن
يعتقد اخا لنفسه لكن لا يوقف على التعيين فتتصوره طالبا لمنك الحكم على اخيه بالتعيين واذا قلت زيد
اخوك قلته لمن يعلم زيدا وهو كالطالب ان يعرف حكمك له وانه معتقد ان له اخا لكن لا يعلمه على التعيين
وكذلك اذا قلت اخوك الذي يحفظ التورية او الذي يحفظ التورية اخوك او اخوك هذا او هذا
اخوك واذا قلت زيد المنطلق قلته لمن يطلب ان يعرف حكمك لزيد اما باعتبار تعريف العهد ان كان
المنطلق معهودا واما باعتبار تعريف الحقيقة والاستغراق واذا قلت المنطلق زيد قلته لمن في
ذهنه المنطلق باحد الاعتبارين وهو طالب لتعينه في الخارج واذا تأملت ما تلوناه عليك
اعترفت على معنى قول النحويين رحمهم الله لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ اذا كانا معرفتين معا بل ايهما
قدمت فهو المبتدأ وما قد يسبق الى بعض الخواطر من ان المنطلق دال على معنى ينبغي فهو في

في نفسه متعين للخبرية وان زيدا دال على الذات فهو في نفسه متعين للمبتدائية تقدم او تأخر فلا
موضع عليه فان المنطلق لا يجعل مبتدأ الا بمعنى الشخص الذي له الانطلاق وانه بهذا المعنى لا يجب كونه
خبرا وان زيدا لا يقع خبرا الا بمعنى صاحب اسم زيد ويكون المراد من قولنا المنطلق زيد الشخص الذي
له الانطلاق صاحب اسم زيد واما ما وقع قد يقع من نحو قوله ثم وان لم اكن اكبرا الخ ونحو قوله
لعاب الافاعي القاتلات لعابه فلا يستقيم معناه الا بالتقديم والتأخير فحمله لحمل على القلب المقدم
ذكره فافهم قوله بين المصنف ان في طرفي الكلام الخبري اذا كانا معرفتين جاز ان يستفيد السامع
منه الحكم او لازمه واورد ما يستفيد منه لازم الحكم مثالا واحدا ثم اورد ستة امثلة لما يستفيد
منه الحكم فقدم في ثلثة منها احدى المعرفتين وفي ثلثة اخرى قدمت المعرفة الاخرى فاشار بهذا الى
ان ما تقدم من المعرفتين لا يتقدم بسلامة الامير اي جزافا بلا سبب يدعو اليه بل لابد ان يطلب له سبب
وهذا من امثال النحو وكلام الغالبية من التقدم اذا اخذوا شيئا من الرعية جعلوا جزافا فقال صاحبه
ثم تأخذه فيقول بسلامة الامير اي ما دام اميرنا سالما فنفعل هكذا كثيرا ما يحكونه في ذلك بسلامته ثم
بين الراعي في تلك الامثلة وغيرها وايضا بطرح التقديم انه يراعى حال السامع فاذا تصور انه كالطالب
ان يعلم حكما على احد هذين المعرفتين كزيد مثلا اخذ منه وجعلته محكوما عليه بالاخر ليطابق كلامك
لما يطلبه السامع وكذا تقدمه اذا تصورته كالطالب ان يعلم لازم حكم عليه فتقول الذي اثنى علي
بالغيب ثبت لان المثنى لما كان في قلبه انه المثنى عليه بل هو عالم بان ذلك المثنى اما اولا فذكر الكلام
على الوجه الذي يتصور المثنى انه طالب ان يجعل هذا محكوما عليه وذلك محكوما به فقوله لكن اذا اثنى
من قوله لا يتقدم اي لكن اذا اثنى عليك على الوجه المذكور تقدم الذي اثنى علي وتجعله محكوما عليه بقوله
رتبت اذ هناك تحقق سبب يقتضي تقديمه عليه قوله هل يعلم وقوله هل يحكم على ذلك المثنى بانه هو الذي
اثنى بالغيب اشارة الى ان السامع يستفيد هنا لازم الحكم لان نفس الحكم معلوم له قطعا وكذا يقدم
الذي اثنى علي اذا كان اثنى عليك ذلك الانسان وغيره وعلم ذلك الانسان فانه نقل البيكر اي
كلا منهما اثنى عليك لكن لا يعلم انك اعتبرت ثناءه او ثناء غيره وانت تتصور كمن يطلبه ليتبين
له انك كيف حكمت على المثنى الذي هو ذلك الانسان وحكمت عليه بان المثنى هو ذلك الانسان
او اعتبرت المثنى الذي هو ذلك الانسان وحكمت عليه بان المثنى هو ذلك الانسان او اعتبرت

الغير

الغير وحكمت عليه بانه ذلك الغير فمقتضى الحال حينئذ ان تقول الذي اثنى علي بالغيب انت فتأتي
بالحكم على ما تتصوره من طلب السامع وتفيد السامع بذلك الكلام انك اعتبرت ثناءه دون ثناء غيره
لان تقديم المثنى يدل على الاهتمام به والاعتناء بشأنه قوله على الوجه المتصور اي على الوجه المتصور
من كون السامع كالطالب للحكم على ذلك الوجه وكذا معنى قوله على ما تتصوره قوله كيف حكمك على
وعلى ذكر الاخر جعله محكوما عليه وان كان محكوما به لان المخبر به في باب الذي هو المخبر عنه في المعنى
اي كيف حكمك على المثنى الذي هو مخاطبك والاخر هل تحكم عليه بانك مخاطب اعتبر اداء ثنائه
فقط او بانه الاخر او بهما معا نعم ففي هذا المثال يستفيد السامع حصر المثنى فيه وانك اعتقدت
به ثناءه فقط على سبيل قصر التعيين فكانه قيل الذي اثنى علي ثناء معتدا به انت وكونه
السامع مستفيد للحكم ثم اشار الى وجه تقديم انت على الذي اثنى فقال واذا قلت انت الذي
اثنى علي بالغيب قلته اذا كان اثنى عليك ذلك الانسان الذي تعبر عنه بانت وتعلم انك
ذلك الثناء بحضور ذلك الانسان وحضور غيره ثم ينقل ان المثنى ذلك الانسان او غيره
لكن المثنى عليه يعرف بقرائن الاحوال ان المثنى ذلك الانسان فيقول انت الذي اثنى علي بالغيب
فتصورت ذلك الانسان كمن يطلب ان يتبين له انك كيف تحكم عليه اي على ذلك الشخص بانه هو
المثنى او لا تحكم عليه بل على غيره بانه هو المثنى فاثبت بالحكم على الوجه الذي يطلبه ذلك الانسان وهو
كون ذلك الانسان محكوما عليه والذي اثنى محكوما به فتقول انت الذي اثنى علي بالغيب اي لا غيرك
فالمثال يفيد قصر التعيين فيستفيد السامع منه الحكم ايضا قوله بحضوره وبحضور غيره متعلق
بنقل ثم ان المصنف لما فرغ من بيان وجه تقديم ما قدم في الكلام الذي يستفيد منه السامع
لازم الحكم بان افادة المخبر كونه عالما بمضمون الكلام اراد ان يبين وجه التقديم والتأخير
في الامثلة الاخر فقال واذا قلت اخوك زيد فقد قدمت اخوك على زيد قلته لمتشخص يعتقد
ان له اخا فيتصوره من جهة كونه اخا له لكن لا يعرفه بخصوصه وباسمه العلم فانت تتصور
ذلك الشخص طالبا لان تحكم على اخيه بالتعيين وبورود اسمه العلم وتصيره محكوما به واذا
قلت زيد اخوك وقدمت زيدا على اخوك قلته لمن يعلم زيدا بخصوصيته وهو كالطالب
ان يعرف على حاله بل صفته يحكم بها عليه فتجيبه علمه بزيد ثم والى ان ذلك الانسان

يستقران لا فالكن لا يعلم على التعيين ولا يعرف انه زيد فتقدم زيدا منبها اياه ان زيد المنطلق
عندك هو بعينه الذي توهمه وكذلك الحال في المثالين الاخيرين اذا قلت اخوك الذي يحفظ
التورية بتقديم الاخ او الذي يحفظ التورية اخوك بتاخير الاخ او اذا قلت اخوك هذا بتقديم
الاخ او هذا اخوك بتاخير الاخ ولا يخفى التفاوت بين صورتي التقديم والتاخير فيها ووجهها بعد
الاحاطة بما سبق وهذا توضيح الكلام المتعلق بالامثلة الستة التي قد اوردها المصنف مثالا
على ما سبق وامثالها احد المتشبهين فيه مسبوق باللام فقال وانا اذا قلت زيد المنطلق بتقديم زيد
فكانك تعلم زيدا بخصوصه باسمه العلم وتعلم منطلقا معينا معهودا او تعلم المنطلق المعروف بتعريف الحقيقة
واستغراقها لكن لا تعلم ان زيدا هو المنطلق المعلوم باحد الاعتبارين ويطلب منك ان توقع حكما
لزيد وهو ان زيدا هل هو المنطلق باعتبار تعريف العهد لكون المنطلق عنده معهودا او هل هو المنطلق
باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها ان كان المنطلق عنده معلوما بتعريف الحقيقة واذا قلت المنطلق زيد
بتاخير زيد فكانه للذي تشخص المنطلق في ذهنه اما باعتبار العهد او باعتبار تعريف الحقيقة وهو طالب تعيينه
في الخارج بان يحكم عليه باسمه العلم ثم ان المصنف اورد تعريف الحقيقة واستغراقها معتمدا بان هنا لا فائدة
تعريف الحقيقة في مثل هذا المقام وما هو الخطابي يستلزم الاستغراق فانا اذا قلنا زيد المنطلق معرفا
بتعريف الحقيقة كان المعنى ان زيدا هو جميع المنطلقين لا منطلق غير زيد كما في الحقيقة بعينه فلا ينفك تعريف
الحقيقة عن الاستغراق فلذلك قرنهما قوله اعترض اي على منع قول النحويين اي اطلعك على وجه قوله يعني
انهم اتفقوا على ان المبتدا والخبر اذا كانا معرفتين لم يجز تقديم الخبر على المبتدا بل ايهما قدمت
كان هو المبتدا والاخر هو الخبر لكن ذلك بناؤه على امر لفظي وهو خوف الالتباس حتى اذا قلت الوديعة
وامن الالتباس جاز تقديم الخبر كما في قوله بنونا بنوا ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وكم
بنوا امر وكل امر معنوي يقتضي جاز تقديم اعلية فيما المصنف لكن اذا تاملت فاملوته عليك من ان
بعد من الا يقدم بسلامة الامير ان المعنى الذي قررناه في الامثلة والوصلة التي بينا فيه اطلعت على حقيقة المعنى
وسر ما ذكره ان حاصل ما تقدم كان هو الذي قصد الحكم عليه وان الاخر قصد الحكم به والمحكوم عليه مبتدا والمحكوم
به خبر والحكم الذي اورده الشريف ليس هذا كما قوله وما قد سبق الى بعض الخواطر قال المصنف يجوز
تقديم المنطلق على زيد بان يكون المنطلق زيد ويجعل المنطلق مبتدا اذا قصد الحكم عليه وقال الامام

الرازي

الرازي في كتابه المسمى بنهاية الايجاز ما ذكره النحويون غير صحيح لان المنطلق دال على معنى
نسبي لتضمنه الضمير فانه يراد بالوضع على معنى يكون منسوبا الى شيء يحمل عليه فالاسم المتضمن مطلقا
متعينة في انفسها لا تحمل على الاشياء وتسند اليها فهي متعينة لان تجعل خبرا لا يمكن ان تجعل خبرا
مبتدا وان زيدا ونحوه دال على الذات فهو في نفسه متعين لان يجعل مبتدا سواء تقدم او تاخر لان الذوات
هي التي اسند اليها الصفات والامور القائمة بالغير فكيف يصح ان يجعل المنطلق مبتدا وزيد خبرا واجاب
عنه المصنف بان المنطلق اذا قدم وجعل مبتدا لم يرد به مفهومه المشتمل على معنى نسبي اعني ثبوت
الانطلاق لشيء بل اريد به ذاته اعني ما صدق عليه زيد اذا اخر وجعل خبرا اريد به مفهومه مسمى بزيد مثلا
فيكون الوصف مستندا الى الذات دون العكس واما اول زيد بصاحب اسم زيد لان الجزئي الحقيقي
لا يصح حمله على شيء بل هو لم يحمل عليه المعنى وهذه المثالية يشهد بذلك تاملك في المعاني مع قطع النظر
عما توهمه الالفاظ فلا يغرنك عليه اي لا تعويل ولا التفات حتى تخرج على المنتزع مطية اذا قام بها
عليه فهو مصدر ميمي قوله واما ما وقد يقع الخ جواب عما يقال ما ذكر من وجوب تقديم المبتدا على
الخبر اذا كانا معرفتين غير صحيح على اطلاقه لانتقاضه بنحو قول ابي تمام لعجوبه وان لم اتم
كراى كبرا كان شاهد في الترجيع ان ذلك لو كان المعنى لا يصح الا بالتقديم والتاخير لا لشبهة ان
المراد كراى كبرى اي فان المناسب للسياق واللايق بالعشاق والكرى اي النوم ومنع البيت انه حكمه
خاطب محبوبه وقال انا لم على بساط السعادة واليمن وتستر في ظلال الامان والامن وان انم من
الم فراقك لشدة اشتياقك فانكراي كراه وراحتي في حضورمنالك وان تقصد تشبيه هذا القول فان و
معنى هو ان اهل العدل على ان ما قولك لذلك ونحو قوله في وصف القلم لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري
الجني اشتاره ايد عواسل فان المعنى لعابه كلعاب الافاعي اذا المقصود تشبيه مداد قلم الممدوح بالسم
في حق الاعداء وبالعسل في حق الاولياء فاجاب بانه من قبيل العكس حيث جعل المبتدا خبرا والخبر
مبتدا والاري العسل والشارة اي جنيته جماعة العاسلة وهم الذين يجتنون العسل والجني حلبه
وبوضعه واخذه في الاخذ الجنى دلالة على طيب العسل ونظافته اذا لم يجب الا بدا من اجتناه كانه
تولد من حركات طبقة واعلم ان القول بتعريف الحقيقة باللام وباستغراقها مشكل اذا جعلنا المراد بتعريف
الحقيقة باللام القصد اليها وتمييزها من حيث هي اي لزم ان يكون اسماء الاجناس معارف فانها

صفة للشيء ... لانه يدل عليه المنطلق ... للذات ... لا يحمل على موصوفه ... (اه)

قوله

بتعريف الحقيقة للافراد او باستغراق اللام

موضوعة للذكر وانه قول لم يقل به احد ولئن التزم فملتزم ليكذبن في امتناع نحو رجع رجعى
الشرعية او البطيئة وذكرى الحسنة والقبيحة وانما لم اقل رجوعا الشرعي او ذكر الحسن جريا
للمخالفة في التجنب عن حديث التنوين حالي ولئن ان في نحو رجل وفرس في نور اعتبار الفردية
فليس فيها القصد الى الحقيقة اذن من حيث هي اي ليعلم منشأ المصادر من نحو ضرب وقتل وقيام و
قعود ورجعى وذكرى فليس فيها ذلك بالاجماع ولزم ان تكون اللام في نحو الرجل او نحو الضرب لتأكيد
تعريف الحقيقة اذا لم يقصد العهد وانه قول لم يقل به احد واذا قلنا المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها
حال حضورها او تقدير حضورها لم يتميز عن تعريف العهد الوارد بالتحقيق او بالتقدير لان تعريف
العهد ليس شيئا غير القصد الى الحاضر في الذهن حقيقة او مجازا لقولك جاءني رجل فقال الرجل او
وقولك انطلق رجل الى موضع كذا والمنطلق ذو جد فان الله تعالى وليس الذكر كالانثى اي وليس الذكر
الذي طلبت كالانثى التي وهبت لها واذا قلنا المراد بتعريف الحقيقة هو الاستغراق لزم في اللام
كونها موضوعة لتعيين التعريف اذا ما تعلقت ولزم مع ذلك ان يكون الجمع بينها وبين لفظ المفرد وجمعها بين المتنافيين
وان لا يصح في الجمع بينهما الى نحو الجمع بين المفرد وبين الواو والنون في نحو المسلمون الى غير ذلك من وجوه كثيرة
لا يخفى على متقن انواع الاداة فيها وجوب لحوق الرجل الطوال والفرس الدهم او صحته لا افتقار على الافراد
وكذا ذلك على حاشية فاسد قد ذكرت ان اللام في زيد المنطلق والمنطلق زيد مما يجوز ان يكون
لتعريف العهد ويجوز ايضا ان يكون لتعريف الحقيقة والاستغراق الافراد او رد على كونها للتعريف الحقيقة
اي الجنس اشكالا انه اختيار ما هو الاقرب عنده في قوله واذا قلنا الى قوله وكذا ذلك على حاشية فاسد
بيانه للاشكال وتوجيهه ان هناك احتمالات ثلثة لم يرد عليها الاول ان المراد بتعريف الحقيقة القصد
اليها من حيث هي هي وتمييزها عما عداها من الحقائق ويلزم محذورات الاول ان يكون اسماء الاجناس معارف
من غير ان يكون هو شيء من طرق التعريف لكونها موضوعة للقصد الى الحقيقة وتمييزها اذ ليس معنى
الضرب مثلا في ضربت ضربا الا تلك الحقيقة المخصوصة من بين الحقائق واللازم باطل بالاتفاق وكذا
الملزوم والثاني اللام في قوله فانها موضوعة لذلك ليست صلة للموضوع بل هي لام العاقبة والغاية كما في
قوله لدوا للموت وابنوا للخراب فان القصد الى الحقيقة ليس موضوعا له اللفظ بل هو موضوع للحقيقة
فيقصد اليها وتمييزها عما عداها قوله وانه قول اي كون اسماء الاجناس معارف قول لم

يقل

رعتر ضبين اولا منع بطلان اللازم ثم

لم يقل به احد من اهل اللغة وائمة العربية الذين شأنهم بيان الاوضاع وحكاية الالفاظ
ثم اورد عليه هذا الكلام الحاكم بالملازمة وبطلان اللازم بناء على ان عدم النقل الشيء ليس نقلا
بعدمه وثانيا منع الملازمة بناء على ان اسماء الاجناس موضوعة للحقائق معتبرة بقيد وحدة
غير معينة الاقرب الانسب بحسن الترتيب لان الانسب بداب المناظرة ان يقدم منع الملازمة على منع بطلان
اللازم وقد عكس حيث قدم منع بطلان اللازم على منع الملازمة فان قوله ولئن التزم فملتزم منع
لاستحالة اللازم وهو كون اسماء الاجناس معارف اي ان التزم ملتزم كون اسماء الاجناس باجمعها
معارف ليكذبن هذا الملتزم في غلطه ذكرنا ليتبين كذبه في وقوع امتناع وصف اسماء الاجناس بالمعارف
فانه لو صدق في التزامه لما امتنع وصفها بالمعارف بل وجب ان لا توصف الا بها لان صفة المعرفة يجب ان تكون معرفة
باجماع النحاة وانما نسب التزام كون اسماء الاجناس معارف الى ملتزم مجهول حيث قال ولئن التزم ملتزم
لانه مكابرة محضة بناء على ان سكوت ائمة اللغة عن ذكره مع تعرضهم لانواع المعارف واحكامها برأيه
دلالة قاطعة على انها ليست معارف ويرد عليه ايضا امتناع وصفها بالمعارف واللام في ولئن
التزم لتوطئة القسم وفي قوله ليكذبن على لفظ المبني للمفعول المسند الى ضميره ملتزم لام جواب القسم
وهو قائم مقام جواب الشرط وكذا في قوله لئن ذهبت ليعلم فتنكير قوله جوابا لم اقل رجوعا
الشرعي اشارة الى فائدة ايراد المصدر غير منون عند بيان كذب من التزم كون اسماء الاجناس معارف
بامتناع توصيفها بالمعرفة وهي تقليل المسافة بينه وبين مطلوبه فانه لو قال ليكذبن في امتناع نحو رجع
رجوعا الشرعي وذكر ذكر الحسن لكان المعترض ان التنوين الذي في رجوعا وذكرا هو تنوين
التنكير فلذلك لم يجز وصفه بالمعرفة لا لكون الرجوع في نفسه نكرة غير صالحة للوصف بالمعرفة ولو قال كذلك
ذلك لاحتيج الى ان يجاب له ان هذا التنوين تنوين التمكن لا تنوين التنكير لان تنوين التنكير انما يدخل
في الاسماء الغير المتمكنة كصه وايضا لو كان تنوين التنكير لما دخلت على الرجوع الذي هو معرفة عندك فطالت
المسافة وفاتت سرعة الوصول الى المطلوب بسبب تخلل هذا البحث في البيان فلما اورد المصدر غير منون
لم احتيج الى توسيط بحث التنوين في البين ووصلت الى المطلوب على مسافة قصيرة واما تنوين نحو
رجل فللتمكن لكونه اسما متمكنا اي معربا منصرفا وكذا تنوين زيد الثاني في قولك مررت بزيد وزيد آخر
فان تنكيره ليس للتنوين بل لكونه في معنى مسمى بزيد فان تنوين التنكير لا يدخل الاعلام قوله ولئن ذهبت

بالاشارة الى منع الملازمة وتقريره انا لا نسلم انه لو كان المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها من حيث
هي اي نلزم ان يكون اسماء الاجناس مجازا وانما يلزم ذلك ان لو كان القصد فيها الى نفس الحقيقة فان اسماء
الاجناس ليست موضوعة للحقايق من حيث هي اي بل الفردية معتبرة فيها فمعنى رجل فرد من هذه الحقيقة
فليس القصد فيها اذن الى الحقيقة من حيث هي اي لا باعتبار امر زائد عليها وهي الفردية وانما نسب المذاهب الى
اعتبار الفردية فيها الى المخاطب لانه ما ذهب اليه كثير من العلماء وله صرح في الجملة بان كون اسماء الاجناس
مجازا فانه باطل محض لا يستلزمه الا ملتزم محجور واراد بالاجماع اهل اللغة فانهم اجمعوا على ان المصادر
التي للتاكيد موضوعة للحقايق ليس فيها اعتبار الفردية وان كان لبعض المغرضين فيها خلاف فانهم حكموا بان
المصدر اسم لمفرد وفيه اثر على الوحدة لكنه مخالف للاجماع عن من رجع اليهم في احكام اللغة فلا يكون ملتفتا اليه
والمراد ورد منع الملازمة المذكورة بان قيل انما يلزم ان يكون اسماء الاجناس مجازا على تقدير ان يكون المراد
من تعريف الحقيقة ما ذكرتم اذا لم يكن دلالته على الحقيقة مع اعتبار الفردية وليس كذلك اذ الاتيان الى الفهم
من مثل قولنا جاءني رجل جاني فرد من افراد الرجال فليس القصد فيها الى الحقيقة من حيث هي اي وحدة
فلا يلزم ان يكون مجازا فبطل الملازمة اشار الى جوابه بقوله ولئن ذهبت الى ذلك في نحو رجل وفرس
ونحوهما غير ذلك من اسماء الاجناس فيلزم منك صدق الملازمة في المصادر اذ ليس فيها اعتبار الفردية بالاجماع فيصح
قولنا لو كان المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها من حيث هي اي للزوم كون اسماء الاجناس مجازا فانهم
اجمعوا على ان المصادر المذكورة انما يقصد بها الى الحقايق من حيث هي فاذا اريد بها الفردية او دخل عليها التاء
فيقال ضربة فيصح الملازمة فانها تثبت بلزوم المجاز في صورة ما لا يحتاج الى لزومه في جميع اسماء الاجناس
والشبهة في ان القصد في المصادر الخالية عن تاء المرة او النوع الى نفس الحقيقة قوله ولزم عطف على
لزم الاول وهو المحذور الثاني اللازم من كون المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها من حيث هي اي ولو
كان المراد منه ذلك للزم ايضا ان لا يكون اللام في نحو الرجل او نحو الضرب لتعريف الحقيقة بل يكون لتاكيد
تعريف الحقيقة لانها لا تفيد حينئذ سوى ما يفيده اسم الجنس بعينه من القصد الى الحقيقة وتميزها واللازم باطل
بالاجماع ولم يتعرض ههنا التزام الثاني ومنع بطلانه بان يجعل اللام في نحو الرجل ونحو الضرب لتاكيد
تعريف الحقيقة لكونه اظهر بطلانا مما تقدم بل استدرك على بطلانه بقوله وانه اي كون اللام في اسماء الاجناس
كلها او في المصادر وحدها لتاكيد تعريف الحقيقة مما لم يقل به احد والاصح اي الثالث ان المراد بتعريف الحقيقة

القصد

القصد اليها حال حضورها او تقدير حضورها اي الاشارة اليها من حيث انها حاضرة في ذهن
السامع اما تحقيقا او تقديرا ويلزم من ذلك ان لا امتياز لتعريف الحقيقة عن تعريف العهد التحقيقي او التقديري
لانه ليس معنى تعريف العهد سوى القصد والاشارة الى الحاضر في الذهن حضورا حقيقيا او مجازيا اي
يلزم ان يكون تعريف الحقيقة مندرجا في تعريف العهد قسما منه لا قسيما له كما يزعمونه واتحاد كما صنع تعريف
العهد بطريق الحصر حيث لان تعريف العهد ليس شيئا غير القصد الى الحاضر في الذهن حقيقة او مجازا تنبيها
على اندفاع ما يتوهم من ان تعريف العهد هو القصد والاشارة الى حضور الحصة من الحقيقة لا الى
حضور الحقيقة فيتغاير التعريفان قطعا فكانه قال معنى تعريف العهد هو مجرد القصد والاشارة الى الحاضر
من حيث انه حاضر واما اخذ كون الحاضر هو الحقيقة او حصة منها فامر خارج عن حقيقة تعريف العهد
بل هو اختلاف راجع الى المعروض للتعريف اعني الحاضر لان معنى التعريف اعني الاشارة الى الحضور فلو
اعتبر خصوصية للحاضر وسمي الاشارة الى حضور الحقيقة تعريف الحقيقة والى حضور الحصة تعريف العهد
كان ذلك امتيازا بمجرد اصطلاح والكلام في تحقيق ماهية تعريف الحقيقة وامتيازها في نفسها
عن تعريف العهد ثم ان سياق كلامه يقتضي ان يكون مراده بالتحقيق والتقدير في العهد تحقيق الحضور
وتقديره ويؤيد ذلك قوله حقيقة او مجازا فان الحضور المجازي ان لا يكون الشيء حاضرا لكنه يجعل
كالحاضر لما سياتي من الوجوه الخطابية وح يلزم ان يكون تعريف المنطلق والذكر للعهد التحقيقي ايضا
لان المراد بهما حاضر في ذهن السامع تحقيقا وان لم يكن مذكورا لفظا فقديره في مثال التقديري على ما
على ما ذكره من بيان وجوه التقدير وقد يقال الظاهر انه اراد بالعهد التقديري ما ليس مذكورا لفظا
كما هو المشهور وجعلهما مثالا بين له الاصح الثالث ان يكون المراد بتعريف الحقيقة هو الاستغراق ويلزم
محذوران الاول ان يكون اللام الموضوعة لتعريف الحقيقة موضوعة لغير التعريف وذلك لان الاستغراق
معنى مغاير للتعريف لوجوده حيث لا يتوهم هناك تعريف نحو كل رجل وكل رجال ولا رجل ولا رجال فاذا
انفك الاستغراق عن التعريف في هذه الامثلة دل على ان الاستغراق معنى مغاير لمعنى التعريف غير مستلزم له
ايضا بلا شبهة وقوله اذا تاملت متعلق بيلزم على انه قيد لظهور اللزوم لا لنفسه فان اللزوم متحقق
قبل التامل ايضا لكن ظهوره في زمان التامل والثاني ان يكون الجمع بين الحقيقة ولفظ المفرد جمعا
بين المتنافيين لدلالة اللام على الكثرة ودلالة لفظ المفرد على الوحدة وهذا انما يلزم اذا كان

اي كما ان تعريف الرجل كذلك
بل المنطلق مذكور معنى وكذا الذكر
لان ... عليه فانه كان
مذكورا عندهم ... مذكورا
فالموضوع للاستغراق لا يكون موضوعا للتعريف

اسم الجنس المفرد دال على الماهية بقيد وحدة لا بعينها وافادة الدال على الماهية من حيث هي ولا يلزم
هذا المحذور في اشكال اصلا على من قال اسماء الاجناس موضوعة للماهيات من حيث هي ونبه في الكشاف
على ان الاسم باعتبار الوحدة معها باحد التاويلين الذين ذكرهما الشريف المحقق بقوله على انه جاز على الاول
ان يجرد عن معنى الوحدة من غير ان يجعل الكل كلمة واحدة او يراد به كل فرد فرد لا المجموع الا افراد فلا تنافي
ايضا قوله وانه صح الجمع بينهما اي انه رجع والتجئ في الجمع بين اللام ولفظ المفرد الى ان المفرد سلب
عنه دلالته على معناه بالمرة وضم اليه اللام وجعل المجموع دالا على معنى آخر كلفظ مسلمون فانه دال كان
المسلم يدل على الوحدة والواو والنون على الكثرة لكن الجمع بينهما ليس جمعا بين المتنافيين لان
المسلم وحده يدل على الوحدة فاذا ركب مع الواو والنون دل المجموع على الكثرة ولا فادة ان يراد
الشئ بافراده على معنى فاذا ركب مع غيره دل المجموع على معنى غير معنى المفرد كنونها رجل وكل رجل
تعول في دفعه ان الجمع بين لام الاستغراق ولفظ المفرد ممتنع لوجوه كثيرة منها ان المجموع لو دل على الكثرة
لجاز تانيث الفعل المسند اليه بان يقال جاءت الرجل كما يجوز ان يقال جاءت الرجال ولجاز تاكيده
باجمعون كما يجوز به ولجاز دخول بين عليه كما يقال بين الرجال ولجاز ان يعود اليه ضمير الجمع بان يقال
مثلا الرجل ضربوا واللازم ان لا يكون اللام في نحو الرجل كلمة برأسها كالواو والنون في نحو مسلمون
ولجاز ان يوصف بالجمع بان يقال الرجل الطوال والفرس الدهم كما يجوز ان يقال الرجال الطوال قوله
وادناها اي ادنى تلك الوجوه الكثيرة وجوب توصيفه بالجمع وجعل وجوب الوصف بالجمع او جوازه ادنى
الوجوه اي اقلها محذورا مبالغة في كون الجمع بينهما مستلزما للمحذور فلا يجب ان يكون محذوريته
اكثر بحسب الواقع وقيل ادناها بمعنى اقربها الى الوقوع بناء على ان الوصف بالجمع واقع في الجملة قوله او
صحته عطف على وجوب حكم اولا بوجوب توصيفه بالجمع بناء على ان المفرد المعرف باللام دال على الكثرة
فرضا فيجب ان يكون صفته ايضا كذلك لما تقرر ان الصفة تابع للموصوف في الافراد والتثنية و
الجمع ثم قال او صحته على الاطراد اي في جميع المواضع غير مختص بموضع السماع اشارة الى ان المحافظة
على التشاكل بين الصفة والموصوف بحسب المعنى لا يجب لكونها منافية لرعاية التشاكل بينهما بحسب الصورة
الاصلية ولا شك ان رعايتها امر حسن ولو كانت المحافظة المذكورة واجبة لامتنعت رعاية
التشاكل الصوري فيما اذا كان الموصوف مفردا معرفا بلام الاستغراق فانه يقع بذلك القول بوجوبها.

لكن

لكن الامر في الجواز والصحة الا ترى ان اسما مجموعا كالقوم والرهط توصف بالجمع مع كونها مفردة
باعتبار الفاظها وقيد الصحة بقوله على الاطراد لان وصفه بالجمع مسموع في الجملة الا انه شاذ لا يقاس
عليه نحو اهلك الناس الدرهم البيض والدينار الصفر قوله لا اقل اي لا اقل من الصحة على الاطراد وهي جملة
معترضة بين الظرف وعامله قوله وكل ذلك اشارة الى جميع ما سبق من اللوازم وقال الشريف نحوه [illegible]
اشارة الى ما بين [illegible] من اللوازم في الاحتمال الثاني والثالث واما الاحتمال الاول فقد ذكر فيما سبق
بطلانه بما لا مزيد عليه فلا حاجة الى ادراجه في حيز كل ذلك فاسد وقد تبين لي ههنا ان القول بتعريف الحقيقة باللام
مشكل وتبين منه ان القول بكون اللام للاستغراق الحقيقي مشكل ايضا كما ادعاه في صدر الكلام فلا
يرد ان دليله قاصر عن مدعاه حيث لم يبين الا ان القول بكون اللام لتعريف الحقيقة مشكل
والاقرب بناء على قول بعض ائمة اصول الفقه بان اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير هو ان يقال
المراد بتعريف الحقيقة احد قسمي التعريف وهو تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجوه الخطابية قوله
بناء منصوب على انه مفعول له لما يدل عليه يقال اي قوله هو ان يقال فكانه قيل الاقرب ان يقال بناء [illegible]
ان يقال الاول لدلالة الثاني عليه اي احتيج الى التقدير لان معمول ما بعد ان لا يتقدم عليها وكذا ان
يجعل حالا من الضمير المستتر في الاقرب. الاصح الى الموصوف كما تقدر اي القول الاقرب حال كونه مبنيا على كذا
هو ان يقال وانما احتيج الى تقدير الموصوف لان الاقرب فيه ضمير البتة ولا يعود الى اللام لكونه حرفا لا
اسما موصولا فتعين ان يرجع الى المقدر وجعله تعليلا للاقربية بعيد جدا اذ ليس غرضا ولا سببا حاملا
ايضا لما بين ان القول بتعريف الحقيقة باللام مشكل لامتناع تقسيمها باحد تلك المعاني اراد ان يبين ما
هو الحق عنده فقال الاقرب اي الى التحقيق والصواب ان يقال ان اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير كما
قال به ائمة الاصول بان معنى التعريف مطلقا هو العهد اعني الاشارة الى ان مدلول اللفظ معهود اي معلوم
حاضر في ذهن السامع ففي الكشاف ان معنى تعريف الجنس في الحمد هو الاشارة الى ما يعرفه كل احد من ان الحمد
ما هو وفي ايضاح المفصل لابن الحاجب ان زيدا موضوع لمعهود بينك وبين مخاطبك وان غلام زيد
موضوع لمعهود بينهما بحسب تلك النسبة المخصوصة ولا شبهة لاحد في اعتبار معنى العهد في الموصولات ومن
ثم [illegible] في هذه المقالات بعضا [illegible] التعريف مطلقا ما ذكره واذا كانت اللام موضوعة لمعنى العهد مطلقا
اي سواء كان المعهود ماهية او حصة منها كان تعريف الحقيقة قسما من العهد كما ان ما سموه تعريف العهد قسم

منه ثم ان الحاضر سواء كان ماهية او حصة جاز ان يكون حضوره تحقيقا كما اذا كان مذكورا
حقيقة او في حكم المذكور وان يكون تقديريا بان ينزل منزلة الحاضر بوجه خطابي اقناعي فتعريف العهد
يتناول القسمين احديهما الاشارة الى الماهية الحاضرة حقيقة او تقديرا وثانيهما الاشارة الى ما
هو حصة حاضرة منها تحقيقا او تقديرا وتعريف الحقيقة هو القسم الاول من هذين القسمين فكان
الاولى بالمصنف ان يكون تعريف الحقيقة احد قسمي تعريف العهد وهو ان يكون الحاضر الحقيقة اما تحقيقا كما في قولك
الحمد لله او ما هو الحقيق بالحمد او تقديرا بان ينزل الحقيقة منزلة المعهود الحقيقي بوجه من الوجوه الخطابية
ولم يفعل هكذا بل جعل التعريف مطلقا عبارة عن الاشارة الى الحاضر تحقيقا او تقديرا وجعل تعريف الحقيقة
احد قسمي التعريف مطلقا وذكر الاحد من القسمين هو الاشارة الى الحقيقة الحاضرة تقديرا وقسم لا ينبغي
فان قلت يلزم ان تعريف الحقيقة يتناول الاشارة الى الحقيقة الحاضرة تحقيقا ايضا الا انه نوقش
منزلة المعهود لكثرته ووقوعه بخلاف كونها معهودة تحقيقا فانه قليل ظاهر اما لان ذلك الشيء محتاج
اليه على طريق التحقيق فهو لذلك حاضر في الذهن فكانه معهود او على طريق التهكم والتشوق فيجعل من هذا
في علم البيان واما لانه عظيم الخطر معقود به الهمم على احد الطريقين فينبغي ان لا ذكره فكانه ينبغي
لذلك بمنزلة المعهود الحاضر واما لانه لا يغيب عن الحس على احد الطريقين فينبغي على ذلك حضوره
وينزل منزلة المعهود واما لانه جار على الالسن كثير الدور في الكلام على احد الطريقين فيقام لذلك مقام المعهود
واما لان اسبابا في شانه متعاضدة او غير ذلك مما يجري مجرى هذه الاعتبارات فيقام الحقيقة لذلك مقام المعهود
ويقصد اليها بلام التعريف قوله لان ذكر الشيء بدل من قوله بوجه لتعارف اللام والتبادر في المعنى واختيار لفظ
الشيء حيث قال لان ذكر الشيء ولم يقل لان ذكر الحقيقة كما يقتضيه سياق كلامه ليعم الحقيقة وغيرها فانه
ايضا قد ينزل منزلة المعهود تحقيقا قوله فهو لذكره حاضر اي فذكر الشيء لكونه محتاجا اليه على طريق
التحقيق حاضر في الذهن اي كالحاضر فيه فكانه معهود حقيقة لان ما يحتاج اليه على طريق التحقيق كالدينار
والدرهم والمطعوم والمشروب والملبوس ينزل منزلة المعهود بين المتكلم والمخاطب لكونه محتاجا اليه بحيث
لا يغيب عن الاذهان قوله او على طريق التهكم وهو السخرية والاستهزاء بان يكون ذلك الشيء مستغنى عنه
لخساسته وخلوه عن المنفعة فينزل الاستغناء عنه منزلة الاحتياج اليه للتهكم او التمليح فيثبت له ما يلزم
الاحتياج كالحضور والمعهودية فيوتى اللام وسيأتي في علم البيان ان الجبن مثلا ينزل منزلة الشجاعة

لاحد

لاحد هذين المذكورين اعني التهكم والتمليح فيعطى البيان اسد قوله على احد الطريقين اي التحقيق
او التهكم قوله في شانه حقيقة كسبا او قوله فقد اخذه ضيرا اي او لان اسبابا مجتمعة في شانه ذلك
الشيء متظاهرة متعاونة في جعله كالحاضر الموجود في الذهن وان لم يكن كذلك قوله او غير ذلك اي مما يجري وقطعوا على ما
التمام في قوله اما لانه ذكر الشيء اي او لغير ذكر المذكور مثل كونه عجيبا خارجا عن النظائر او محبوبا او مطلوبا
او قطعيا فيهتم بشأنه فيجعل كالحاضر واعلم قوله عطفا على ما تقدم نظرا الى المعنى كانه قيل الباعث على تنزيله
منزلة المعهود الحاضر اما ذكره او غير ذلك قوله فيقام الحقيقة لذلك الظاهر ان يقال فيقام الشيء لذلك مقام المعهود
الا انه رجع الى ما كان بصدده من بيان تعريف الحقيقة بعد الاشارة الى التعميم بذكر الشيء كما مر ثم انه
الحقيقة لكونها من حيث هي اي لا متعددة لتحققها مع التعدد ولا لا متعددة لتحققها مع الوحدة فاذا
كانت لا تنفك في الوجود عن احدهما صالحة للتوحد والتكثر فيكون الحكم استغراقا او غير استغراق في مقتضى
المقام فاذا كان خطابيا مثل المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على
بنا الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما يعود الى ترجيح احد المتساويين
واذا كان استدلاليا حمل على اقل ما يحمل وهو الواحد في المفرد والثلاثة في الجمع لا ... بالجمع
لال فلا يوجب في مثل حصل الدرهم الا واحد وفي مثل حصل الدراهم الا الثلاثة ويتفرع على هذا في نوع الاحكام
اذا انتهينا اليه ان شاء الله تعالى الظاهر من كلام النحاة ان اللام لها معنيان تعريف الحقيقة وتعريف العهد و
ومن كلام بعضهم ان الاستغراق معنى ثالث وقد يتوهم ان هناك معنى رابعا وهو العهد الذهني الذي في حكم
المنكر وقد تبين ان معنى اللام واحد هو العهد المشار والتعريف الحقيقة فلا ينبغي ان يجعل تعريف الحقيقة معنى آخر
مقابلا للعهد كما فعلوه وان الاستغراق لا يجوز ان يكون معنى اللام لما مر من ان الاستغراق معنى مقامي خطابي
لوجوده حيث لا يتوهم هناك تعريف نحو كل رجل وكل رجال ولا رجل ولا رجال فخرج بما بين كيفية استفادة
الاستغراق والعهد الذهني من اللام مع كونها موضوعة لذلك المعنى الواحد وقد وقع عبارة الكتاب في نسخة
الاصل وعليه اكثر النسخ هكذا ثم ان الحقيقة لكونها من حيث هي اي لا متعددة لتحققها مع التعدد ولا
لا متعددة لتحققها مع الوحدة وقد صح عن المصنف تغيير هذه النسخة القديمة الى قوله لا متعددة
لتحققها مع التوحد ولا لا متعددة لتحققها مع التكثر ومعنى هذه النسخة المغيرة لها ظاهر وهو ما اشتهر
في الكتب الكلامية من ان الماهية من حيث هي ليست واحدة ولا كثيرة ولا شيئا من المقابلات التي تحمل

بطبيعتها كالكلي والجزئي والعام والخاص لا غير ذلك والا لما اجتمعت مع المقابل الآخر بل هي صالحة لكل واحد
من المتقابلين بدلا عن غيره فتعقل عنهما معا وحاصل الكلام ان المعرف باللام اذا قصد به الى الحقيقة من حيث
هي ليست بواحدة ولا كثيرة بل صالحة للتوحد والتكثر ففي المقام الذي يكتفي فيه بالقل ولا يطلب التعيين
حتى يلزم الحمل على الاصل يكتفي بحمله على جميع الافراد لان الحمل على الواحد او على بعض افراده الكثيرة يعود
الى الترجيح بلا مرجح واما النسخة القديمة فقد حملها الجمهور على ان الكلام مسوق لسلب التعليل لا لتعليل
السلب اي ليست من حيث هي اي متعددة بسبب تحققها مع التعدد ولا غير متعددة بسبب تحققها مع الوحدة
اي علم التعدد وذكر انه ربما يتوهم ان الماهية بسبب تحققها مع التعدد تكون متعددة او انها بسبب تحققها
مع اللام تعدد اي التوحد تكون لا متعددة فنفى واحدا من هذين التوهمين وانت خبير بان كلا منهما فانه
تحقق الماهية مع صفة لا يستلزم ان يكون تقتضيه لها فكيف يتوهم العاقل ان الماهية مقتضية للتعدد
بسبب تحققها مع التعدد او انها مقتضية للتوحد بسبب تحققها معه حتى يتقى كل واحد من التوهمين
كيف وكل واحد من التوهمين ينافي الآخر ويرفعه فكيف يجتمعان في عاقل والحكم بان كلا يتوهم انما
يكون لغير صاحب الآخر حتى لا يلتفت اليه قوله صالحة خبر ان الحقيقة واللام في قوله لكونها متعلقة ومن
حيث هي حال من ضمير لكونها اي ماخوذة من هذه الحيثية ولا متعددة نصب على خبرية الكون قوله فيكون
الحكم اي اذا كان الحقيقة صالحة للتوحد والتكثر لم يكن المعرف باللام دالا بنفسه على الوحدة او الكثرة بل على
نفس الحقيقة من حيث حضورها في الذهن تحقيقا او تقديرا فاذا اقتصرت بالمعرف باللام الماهية من حيث
حضورها كما في مقام التعريفات اوجزا الاحكام عليها اي تحقيقا فذاك وان قصد المعنى من حيث وجودها في
ضمن الافراد بناء على ان الاحكام الجزئية عليها انما يثبت لها في ضمنها كان استغراقها وعدم استغراقها مفوضا
الى مقتضى المقام فاذا كان المقام خطابيا يكتفي فيه بالقل ولا يطلب فيه التعيين البرهاني حمل على الاستغراق وفيه
ق لتوهم الترجيح بلا مرجح واذا كان استدلاليا يطلب فيه التعيين حمل على اقل ما يتحقق فيه الحقيقة فقد يوجب الاستغراق
والعهد الذهني اعني الحمل على فرد غير معين الى تعريف الحقيقة فاسم الجنس اذا عرف باللام فان كان هناك
حصة من الماهية معهودة حمل عليها والا فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث وجودها في
ضمن افرادها حمل على الحقيقة وان دلت قرينة على ارادتها من حيث الوجود فان كان المقام مناسبا للاستغراق
حمل عليه والا حمل على غير معين وانما قدم الحصة على الماهية حيث قيل اذا كان هناك حصة معهودة حمل

المعرف

المعرف باللام عليها مع كونها ماهية معلومة معهودة ايضا اما تحقيقا واما تقديرا لانها اعرف واقوى
في معنى العهد والمعلومية لان في العهد الحقيقي والحصة كلتاهما معلومتان قوله استغراق بتعميم الحكم وضمير
يكون هو قوله الى مقتضى المقام اي يكون مفوضا اليه والمراد بالكثرة هو الذي يتخذ في بسهولة لعلة تجاربه وتجنب
بالفتح الخزائن الجنيسة المجربة قوله مفردا خبر كان والجملة حال من المعرف باللام الحقيقة اي سواء كان المعرف
مفردا او جمعا والمراد التسوية بينهما في الحمل على الاستغراق او الاقل وتقديم خبر كان واجب في مثل هذا الكون
وانما زاد لفظ الابهام وهو الايقاع في وهم السامع لان تساوي جميع الافراد في تحقق الحقيقة فيها كما يستلزم
ان يكون لبعضها ترجيح من جهة اخرى فاللازم الابهام لا الترجيح بلا مرجح قوله على اقل ما يحتمل هو على
صيغة المبني للمفعول وكذلك قوله فلا يوجب قوله والعدد الزائد على الاثنين بواحد في الجمع كان الظاهر
ان يعبر والثلاثة في الجمع الا انه عبر عن الثلاثة بالعدد الزائد على الاثنين بواحد لرعاية الخبر مقام المحذور
تصحيحا لما يقتضيه من كون الاثنين جمعا اي هو العدد الزائد على الاثنين لا الاثنان قوله ويستحق
على هذا اي على الحمل على الاقل المتيقن في المقام الاستدلالي في نوع الاستدلال حيث هناك ان الجملة التي
لا تكون مبينة لا في الخارج والوضع مثل قولنا الحيوان من غير كريم سميت مهملة ولا صح لها الحمل وخلافه
ان استعمالها يشغل الاقل المتيقن هو البعض والطلب التعيين في الاستدلال لا يترك الحقيقة فيه للمجاز
ولا النص يحتاج الى الكناية ومبنى كلامي هذا على ان الاثنين ليسا بجمع فان عند العام الوقف على ما تبين القضايا عنه
بسواء في الواحد للاثنين جمعا غير متفق عليه قوله كلامي هذا يعني به حكمه بان الاقل في الجمع هو كان زائد
على الاثنين بواحد قوله ليسا بجمع يعني ان الاثنين من افراد الحقيقة ليسا بجزئي من الجزئيات التي يصدق عليها
حقيقة صيغ الجموع الاصطلاحية فان النسبة بين المفرد والمثنى والمجموع كالترتيب بين الواحد والاثنين و
الثلاثة فيكون الجمع بعد التثنية كما ان التثنية بعد المفرد فكما ان التثنية تزيد على المفرد بواحد فكذلك تزيد
الجمع على التثنية بواحد قوله انه يمكن ان اريد بها علم العربية يكون معنى سوابق السوابق منها كاللغة والنحو
والصرف فان كل واحد من هذه العلوم جزء من اجزاء علم الادب سابق عليها كاضافة السوابق الى الضمير
بمعنى من اضافة الجزئي الى كلية بمعنى اللام وقولنا السوابق منها بيان لحاصل المعنى لان الاضافة بمعنى من
ويكون المراد بلواحقها ما يتاخر عنها في التحصيل مما يتعلق باحوال التراكيب البلغاء وهو علم المعاني وما يتبعه
وان اريد بها علم المعاني والبيان يكون المراد بالسوابق واللواحق الامور الخارجة عنها مما يتوقف عليها كعلم

ضمير انه في قوله فان عند العام وقف على ما يتبين القضايا عنه
مفعول الاول ليفيد قوله جمعا مفعول الثاني

اي اقل ما يتحقق فيه الحقيقة
وهو مبتدا خبره على ان الاثنين ليسا بجمع

البلاغة كاللغة والصرف والنحو وما يتم به تحقيق مسائله كالمنطق بقسميه وهما الحد والاستدلال
وعلى التقدير بين قد علم في تلك العلوم مغاير التثنية والجمع باختلاف نوعيهما وصيغهما وسوى الضمائر و
يجوز التأنيث في نحو جاءني الرجال دون الرجلان وهذا تعريض بصاحب الكشاف حيث قال في قوله تعالى
اشهر معلومات ان لفظ الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد وعند الاثنين من الجمع وان لم يكن ذلك مناسبة فمن لطائف
في هذه المسألة ما ذكره الشيخ الكامل المكمل مجيب الدين الغزي المصري في الفتوحات وهو قوله رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم في منامي واقفا في عرفة وقد سألني سائل هو سبع ما اقل الجمع في العدد وكنت اقول له عند الحق
اثنان وعند النحويين ثلاثة فقال صلى الله عليه وسلم اخطأ هولا فقلت له يا رسول الله فكيف اقول فقال له العدد
قسمين ثم اخرج حفنة دراهم بيده المباركة ورمى بها على حصير كنا عليه ورمى درهمين مجموعين ودرهم ثلاثة مجموعة
وقال لي ينبغي لمن يسأل في هذه المسألة ان يقول للسائل عن اي عدد تسأل عن العدد المسمى شفعا او
عن العدد المسمى وترا ثم جمع بيده الكريمة على الاثنين الدرهمين فقال هذا اقل الجمع في عدد الشفع ثم وضع
يده على الثلاثة فقال هذا اقل الجمع في عدد الوتر هكذا الجواب في هذه المسألة كذا هو عندنا قال الشيخ محي الدين سره
فاستيقظت فقيدت نحو هذا الكلام بما رأيت وما سمعت منه من غير تغيير شيء عنه قوله وههنا دقيقة وهي
ان الاستغراق نوعان حقيقي وغير عرفي فلا بد من رعاية ذلك فالعرفي نحو قولنا جمع الامير الصاغة اذا جمع صاغة
بلده واطراف مملكته فحسب لا صاغة الدنيا وغير العرفي نحو قولنا الله غفار الذنوب اي كلها ما ذكر المصنف
ان الاقرب الى الصواب ان يكون اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير وان تعريف الحقيقة راجع اليه ذكر ان الاستغراق
مفوض الى المقام ومن المعلوم ان استغراق الحقيقة المقصود منه من حيث تحققها في ضمن جميع افرادها من غير ان
يختص ببعض دون بعض وقد صرح القوم بان تعريف بعض اسماء الاجناس المعرفة باللام للاستغراق مع ان
الحكم فيها ليس متعلقا بجميع الافراد بل يختص ببعض دون بعض كما في نحو جمع الامير الصاغة فلا بد من ان ينحل به هذه
الشبهة فقال وههنا دقيقة يجب ان نتوجه لينتضح لك مراد القوم المراد بالاستغراق العرفي ما يعتقد الحكم فيه
متعلقا بجميع الافراد عند اهل العرف وان كان متعلقا ببعض الافراد في نفس الامر وبغير العرفي الذي هو الاستغراق
الحقيقي ما يكون الحكم فيه متناولا لجميع الافراد في نفس الامر قوله اي كلها بالجر لكونه تأكيد المجرور وهو الذنوب
والحق ان الله تعالى من شأنه وكرمه ان يغفر الخطايا الا ان غفران الكبائر مقيد بالتوبة عند المعتزلة وعندنا متعلق بمحض
مشيئته وغفران الشرك مقيد بها عند الكل ولا يقدح ذلك في شمول الذنوب بجميع افرادها لانه تعالى يغفر الشرك ايضا

وان كان

[illegible]

١٤٤

وان كان بشرط التوبة واستغراق المفرد يكون اشمل من استغراق الجمع وتبين ذلك بانه يصدق
لا رجال في الدار في نفي الجنس اذا كان فيها رجل او رجلان ويصدق لا رجل في الدار ومن هذا يعرف لطف ما
يحكيه تعالى عن زكريا عليه السلام رب اني وهن العظم مني دون وهن العظام حيث توصل باختصار اللفظ
الى الاطناب في معناه قوله يكون اشمل بزيادة لفظ يكون والعدول عن كون الجملة اسمية الى جعل خبرها فعلية
يشعر بان استغراق المفرد قد يكون اشمل لا دائما مطردا في جميع المواد لاتفاق الائمة على ان نحو العالمين يتناول كل جنس
مما يسمى بالعالم من غير فرق بينه وبين لفظ العالم فكأنه قال واستغراق المفرد قد يكون اشمل من استغراق الجمع
كما في النكرة المنفية نحو لا رجل في الدار وهو ظاهر وكما في المعرف باللام في بعض المواضع بمعونة القرائن
كما في قوله تعالى وهن العظم مني فانه توصل باختيار لفظ المفرد على الجمع الى الاطناب في معناه وذلك لدلالة
المفرد على ان الوهن حصل في كل واحد واحد من افراد العظم دون الجمع فان الجمع يدل على الوهن حصل في
كل جماعة جماعة من العظام وحصول الوهن في كل جماعة من العظام لا يستلزم حصول الوهن في كل عظم
وذلك لان عدم الوهن في الجماعة يستدعي سلامة جميع اجزائها فاذا حصل الوهن في شيء منها انتفى
عدم الوهن في الجماعة فيحصل الوهن فيها لا محالة فلا وجه لان يقال لا نسلم صحة حصول الوهن
للمجموع بوهن البعض دون كل فرد وتوضيح المقام ان المفرد اذا عرف بلام الجنس وقصد به الاستغراق
تناول كل فرد من افراده ومعنى به اعني آحاد الجنس فاذا انتسب اليه حكم كان منتسبا الى كل واحد منها واما
الجمع المستغرق فقياسه على المفرد يقتضي تناوله لكل جماعة جماعة لان المفرد يستغرق افراده ومعنى به هي
الآحاد فكذا الجمع ينبغي ان يستغرق افراده ومعنى به هي الجمل والجماعات دون الآحاد ويشترط ان لا
تتداخل الجماعات واجزاؤها حذرا عن التكرار فاذا اعتبر جماعة كثلاثة مثلا لم يعتبر تلك الثلاثة ولا
اجزاؤها في جماعة اخرى فاذا انتسب اليه حكم كان منتسبا الى كل جماعة فان استلزم ثبوته لها ثبوته للآحاد
كالمجيء مثلا فيلزم ثبوته لكل واحد والا فلا فان ثبوت المجيء لجماعة لا يتصور الا بثبوته لآحادها بخلاف
ثبوت الوهن لجماعة من العظام فانه لا يستلزم ثبوته لكل فرد منها كما مر آنفا فكان استغراق المفرد
في هذه المادة اشمل من استغراق الجمع بمعونة القرينة واليه مال المصنف زاعما ان نسبة الوهن الى العظام
لا يدل على ثبوت الوهن لكل عظم فاختصر في اللفظ بالافراد وتوصل به الى الاطناب في معناه وذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى والملك على ارجائها اعلم ان الملك اكثر من الملائكة وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما

انه قرأ نحو له وكتبه ورسله وكتابه وقرأ والكتاب اكثر من الكتب وجه هو اقول بان معنى استغراق
المفرد شمول افراد الجنس فلا يخرج فرد او فردان ومعنى استغراق الجمع شمول جموع الجنس والجمعية تخ
جملة الجنس لا فرد وحدانه واذا كان معناه كل جماعة خرج عنه الواحد والاثنان فيكون استغراق المفرد اشمل وهذا
وكتلك اتفق جمهور ائمة التفسير والاصول والنحو على ان الجمع المحلى باللام كالعالمين والمحسنين وكذا الجمع المضاف
الى المعرفة نحو عبيدي يتناول كل واحد من الافراد كالمفرد حتى اذا قال والله لا اتزوج النساء حنث بواحدة
ولو قال عبيدي احرار يعتق الكل بالاجماع ولو قال لا اتزوج نساء لا يحنث الا بثلاث ولذلك يقال بطل معنى
الجمعية من الجمع المحلى باللام وصار للجنسية ويؤيده صحة استثناء الواحد والاثنين من الجمع المعرف باللام
نحو جاءني القوم الا زيدا ولو كان معناه كل جماعة لم يكن استثناء زيد منه ظاهر الصحة وكذا استثناء اثنين
وقد يراد بالجمع الكل المجموعي كما في قولك للقوم عندي درهم اذ لا يلزم لكل الا درهم واحد بخلاف ما لو قال لكل
رجل عندي درهم فانه وجب عليه لكل واحد منهم درهم واصلا ان لكل رجل حصته في الكل الافرادي
نعم قد فرق في المعرف بلام الجنس بين المفرد والجمع في جانب القلة بان المفرد يجوز ان يراد به بعض الجنس الى
الواحد وفي الجمع لا يراد به بعض الجنس الا الى الثلثة لا الى الواحد وهذا ما قاله صاحب الكشاف من ان المفرد
صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه
لا الى الواحد وحاصله ان تخصيص المفرد بحيث لا يبقى منه الا الواحد جائز بخلاف تخصيص الجمع الى الواحد
فانه غير جائز لعدم بقاء معنى الجمعية وانتفائه بالكلية وادا عرفت هذا فنقول متى قلنا زيد المنطلق
او المنطلق زيد في المقام الخطابي لزم ان لا يكون غير زيد منطلقا ولذلك ينبغي ان لا يقال زيد المنطلق
وعمرو بالواو ولا ينبغي ان يقال زيد المنطلق لا عمرو بحرف لا لانه اذا كان الامر في نفسه كذلك كما اذا قلت
الله العالم الذات حمل على الانحصار حقيقة والا كما في قولك حاتم الجواد وخالد الشجاع وقوله عز
وعلا الم ذلك الكتاب حمل على الانحصار مبالغة وتنزيل الجود غير حاتم وشجاعة غير خالد وكون
غير القرآن كتابا بمنزلة العدم لجهات اعتبارية قوله واذا عرفت هذا اي كون المعرف باللام في المقام
الخطابي محمولا على الاستغراق لكان معنى قولنا زيد المنطلق زيد جميع افراد المنطلق ولكان معنى قولنا المنطلق
زيد جميع افراد المنطلق زيد ومعنى كل واحد منهما انه لا منطلق سواه وهذا معنى الحصر فلزم ان يكون
غير زيد منطلقا على كل واحد من القولين ولذلك ينبغي ان يقال زيد المنطلق وعمرو بالواو كما لا يستلزم

[illegible]

التناقض وهو ان يكون زيد كل المنطلق وان لا يكون ولا ينبغي ان يقال زيد المنطلق لا
عمرو اذ لا محذور فيه لان قوله لا عمرو يدل على ما يدل عليه الجملة الاولى صريحا ويؤكده ويصح ان
يقال المنطلق زيد وعمرو بالواو لان مدلوله حصر المنطلق فيهما معا ولا محذور فيه قوله كما في اعتبار
مثلا ان يكون جوده غير تام فكيلا في نفسه او ضعيفا او غير تام او غير واصل الى المحتاجين وعدم وصول النعم
الى المنعم او التابع واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم بنفس التركيب
فنقول كما انا عرفت وانت عرفت وهو عرف وزيد عرف فكما سيأتي من تقرير هذا المعنى في قولك بكر يشكره
ان تعطه او بكر ان تعطه يشكر كما عرفت ان الجملة الشرطية ليست الا جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص
وكقولك في الدار او اذا كان المسند سببيا وهو ان يكون مبنيا على مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مبني
عليه او بالانتفاء عنه مطلوب التعلق بغير ما هو مبني عليه تعليق اثبات له بنوع ما او نفي عنه بنوع
ما كقولك زيد ابوه انطلق او منطلق والبر الكر منه بستين جعل الحالة المقتضية لكون المسند
جملة امرين قصد تقوي الحكم بنفس التركيب وكون المسند سببيا اما اقتضاء الاول لكون المسند جملة
فلانه اذا اريد ذلك التقوي وجب ان يسند الفعل الى ضمير المسند اليه ويسند المجموع اليه فيتكرر الاسناد
ويكون المسند جملة واحترز بنفس التركيب عما اذا اريد تقوي الحكم بالتكرير نحو ضربت ضربت او باداة
التأكيد نحو ان زيدا قائم والمسند اذا كان جملة اسمية لم يتصور بها تقوي الحكم لما ذكرنا من ان طريق
افادة التقوي ان يسند الفعل الى ضمير المسند اليه ويسند المجموع اليه فلذلك لم يمثل بها واورد المسند اليه
فيما اذا كان المسند جملة الفعلية مضمرا على احواله الثلثة ومظهرا اشارة الى اشتراكه في افادة التقوي و
عطف المظهر بالواو وحيث قال او زيد عرف لان الضمائر بعيد التخصيص ايضا بخلاف المظهر فان التخصيص
لا يكون في الاسم المظهر على ما سيجيء قوله كما سيأتي تبيانا اشارة الى ما سيذكره في تقديم المسند من ان سبب
تقوي الحكم هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء الى اخر كلامه محصوله ان
سبب التقوي هو تكرر الاسناد ومثل للشرطية بمثالين ويمثل بكر يشكر بالاشارة الى انه لا فرق في
افادة التقوي بين تقديم الشرط وتأخيره واورد الجزاء جملة فعلية اذ هي محل سبب التقوي وقوله كما
عرفت تعليل الصحة وقوع الشرطية خبر المبتدأ وافادتها التقوي فان الجزاء لما كان مسندا الى ضمير
المبتدأ وكان مجموع الشرط مسندا الى الاسم الصريح فقد تكرر الاسناد فثانيه قيد الشرطية

عطف على قوله اذا اريد تقوي الحكم

جواب عن سؤال مقدر للمسند السببي بالجملة الفعلية
والشرطية والظرفية فاقتصر على الاسمية

ثم ترك الفعلية المحضة في افادة التقوي لما فيها من تكرر الاسناد ايضا بناء على ان الخبر المسند
الى ضمير المبتدأ كما ان مجموع الشرطية مسند الى صريح المبتدأ كما اذا كان الخبر فعلية محضة غاية ما في
الباب ان الخبر ههنا جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط واعاد في الشرطية لفظ قولك حيث
قال او قولك زيد ان تعطه يشكر واعاد في الظرفية لفظ الكاف ايضا حيث قال او كقولك خالد في الدار لان الظرف
ابعد عن افادة التقوي لا سيما اذا يؤول بالمفرد بخلاف الشرطية فانها جملة مفيدة واتى اقتضاء لكون المسند
سببيا لكونه جملة فلم يبين بقوله او اذا كان المسند سببيا الى آخره وهو عطف على قوله اذا اريد تقوي الحكم
وقد تقدم ان المسند السببي بمنزلة وصف الشيء بحال متعلقه الا ان مثل هذا رجل كريم ابوه وصف سببي
ومثل زيد كريم ابوه لا يعد مسندا سببيا لما سيأتي من انه اخرج عن السببي محافظة على ضابطة ان المسند
السببي يجب ان يكون جملة ثم ان ظاهر قوله اذا كان المسند سببيا يدل على ان المسند السببي يكون في
نفسه جملة لان المتبادر من لفظ المسند في قوله اذا كان المسند سببيا هو المسند الذي يقصد بيان حاله
المقتضية لكونه جملة فعلى هذا المسند السببي في هذه الامثلة هو جملة ابوه منطلق ونظائرها لا نفس
منطلق لكن توجيهه يقتضي ان يكون المسند السببي هو نفس منطلق وانطلق وعلى هذا فقد يكون المسند
السببي مفردا كمنطلق وقد يكون جملة كانطلق لكن المسند السببي مطلقا يقتضي في ذلك الكلام
الذي هو فيه ان يكون مسنده جملة والحاصل ان الكلام متردد في ان المسند السببي في مثل زيد ابوه كريم
وزيد قام ابوه هو كريم او قام ام الجملة الواقعة خبر المبتدأ والظاهر من تعليم المصنف هو الاول وظاهر
قوله اذا كان المسند سببيا يدل على انه هو الثاني فقيل يطلق السببي على كل واحد منهما فنبه بعبارة
على ذلك فاراد بالمسند المعنى الاول وبضميره في قوله وهو ان يكون مفهومه المعنى الثاني على طريق الاستخدام
والمراد بضمير الضمير الذي في قوله مفهومه لان ضمير هو يحتمل ان يرجع الى كون المسند سببيا وان
يرجع الى المسند الا انه على الثاني يحتاج الى تقدير المضاف والتقدير وهو ان المسند السببي ذو
ان يكون قوله مع الحكم عليه ظاهره انه يفهم من هذه العبارة ان يكون المسند السببي محكوما عليه
والمحكوم عليه هو المسند اليه فيلزم ان يكون المسند السببي مسندا اليه وهو باطل فالعبارة الظاهرة
ان يقال هو ان يكون مفهومه مع الحكم بثبوته لما هو مبني عليه اي المخبر عنه او بالانتفاء عنه وقيل في توجيه
عبارة المصنف ان كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو له في
المسند

مثلا

مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه وقع عليه الفعل الى غير ذلك والمراد بالمبني عليه
هو المبتدأ الثاني فانه اساس بني عليه الخبر وقوله مطلوب التعليق منصوب على انه خبر ان يكون
وقوله تعليق اثبات منصوب على انه مصدر التعليق وضميره وعنه لغير ما هو مبني عليه والمعنى
ان المسند السببي على قسمين ذكر الاول بقوله وهو ان يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما
هو مبني عليه بانه ثابت لشيء تقدم عليه اي على ذلك المسند وبني ذلك المسند عليه او بالانتفاء عنه
اي مع الحكم عليه بانه منتف عما هو مبني عليه مطلوب التعليق اي ان يكون مفهومه مع الحكم المذكور بحيث
يطلب تعلقه بغير الشيء الذي بني عليه المسند المذكور تعليق اثبات له بنوع من التعليق او نفي عنه كذلك
مثال الاثبات زيد ابوه انطلق او ابوه منطلق او ابوه بكر فان مفهوم انطلق ومنطلق وبكر مع الحكم
عليها بثبوتها لما هي مبنية عليها وهو ابوه مطلوب التعليق بغير ما هي مبنية عليه وهو زيد تعليق اثبات
هذا المجموع لزيد وغير الشيء الذي بنيت هي عليه ومثال النفي زيد ابوه لم ينطلق او ابوه غير منطلق
او ابوه ليس بكر وهذا القسم يكون المسند السببي فيه جملة اسمية البتة ومثل اولا بالفعل ثم بالمنطلق
ثم بالصفة المشتقة وهو منطلق ثم بالظرف وهو ساكن واكتفى بامثلة الاثبات لانه الاصل وذكر القسم الثاني
بقوله او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده اما بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليقه على ما قبله بنوع
اثبات او نفي لكون ما بعده بسبب ما قبله نحو عمرو ضرب اخوه كان مشتغلا بالفعل نحو زيد ضارب اخوه
او مضروب او كريم بشر تطلعك عليه قوله او يكون المسند فعلا عطف على قوله يكون في قوله وهو ان يكون
مفهومه فالمسند السببي لا بد ان يسند اولا الى متعلق المسند اليه الاول ثم يسند هو مع ذلك الاسناد الى المسند
اليه الاول كقولك زيد ابوه منطلق فان المنطلق مسند اولا الى متعلق زيد وهو ابوه ثم اسند هو مع
اسناده الى ابيه الى زيد فالمسند السببي يكون مع اسناده الاول جملة فان اسند الى المسند اليه الاول
ثانيا حصل جملة اخرى مركبة من الجملة الاولى ومن المسند اليه في الجملة الكبرى وقوله فيطلب منصوب
عطفا على قوله او يكون ووصف الفعل بمستدعي الاسناد الى ما بعده مع ان كل فعل كذلك ليترتب
على كون المسند فعلا موصوفا بكذا قوله فيطلب قوله بسبب ما قبله متعلق بمحذوف هو خبر الكون
اي لكون ما بعده ملتبسا بمتعلق ما قبله اي متعلق به كتعلق الاخ بزيد وارتباطه به بسبب الضمير الراجع
المتصل به اليه اذ لو لم يكن بينهما تعلق لكان المسند جملة مستقلة برأسها غير متعلق بما قبله

فلا يحصل منها جملة واحدة وجار بنوع اثبات لان ضرب اخيه لشخص ليس ثابتا له ثبوتا حقيقيا
بل هو منسوب اليه بنوع ثبوت قوله لا نشا عطف على قوله فعلا شرط المسند في القسم الثاني فعلا واكد
بان نفى كونه من الاسماء المتصلة بالفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لان المسند اذا كان من هذا
القبيل نحو زيد منطلق ابوه لا يكون سببيا لشبهه بالخالي من الضمير اذ لا يتفاوت المستتر فيها حكاية وخطابا
وغيبة كقولك انا ضارب وانت ضارب وهو ضارب ولذلك يحكم على اسم الفاعل ونحوه مع الضمير بانه جملة
وهو المراد بقوله تسهيلا لحكم عليه ولم يذكر افعل التفضيل في امثلة الاسماء المتصلة بالفعل لانه لا يعمل فيما
هو سبب مما قبله وما ذكرت لك اذا تحققت مضمونه اعنتك على وجه حكم النحويين لا بد في الجملة الواقعة
من ذكر يرجع الى المسند اليه لفظا وتقديرا واعنتك على ان الجملة بعد ضمير الشان في نحو هو زيد منطلق
وانه زيد منطلق مستغناة من هذا الحكم لكونها نفس المخبر عنه واعنتك على وجه نيابة تعريف الجنس عن الضمير
في نعم الرجل زيد على قول من جعل المخصوص مبتدأ ونعم الرجل خبره ونيابة العموم عنه في مثل ان الذين امنوا
وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا قوله وما ذكرت لك من ان المقتضي لكون المسند جملة اما
ارادة التقوي او كونه المسند سببيا اذا تحققت اي علمت حقيقة مضمونه اعنتك على ما نكت معتقد
بها في علم النحو النكتة الاولى وجه قول النحاة لا بد في الجملة الواقعة خبرا من ذكر يعود الى المبتدأ لفظا كما في
الامثلة المتقدمة من نحو زيد ابوه انطلق وعمرو ضرب اخوه او تقديرا اي محذوفا مقدرا كما في قولك البر
الكر بستين والسمن منوان بدرهم وفي قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور فان الذكر العائد الى
المبتدأ في هذه الامثلة الثلاثة محذوف وهو قولك منه والوجه الذي علم منه هذا الحكم ان فائدة الجملة
الواقعة خبرا للمبتدأ ان كانت التقوي لا بد في تلك الجملة من ذكر يرجع الى المسند لان التقوي لا يكون بدون
اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ ثم اسناد المجموع الى نفس المبتدأ ليتكرر الاسناد المستلزم له وان كان المسند
في تلك الجملة سببيا لا بد ان يكون بعد بنائه على ما بني عليه واسناده الى ما بعده معلوم التعليق بغيره
الذي هو المبتدأ الاول فلا بد من ضمير ملفوظ او مقدر يربط تلك الجملة متعلق به فعلم ان الضمير انما يحتاج اليه
لشيئين احدهما ارادة التقوي والثاني الربط لان الجملة لا ترتبط بغيرها من غير رابط والنكتة الثانية
وجه استثناء النحاة خبر ضمير الشان عن هذا الحكم الكلي وهو اشتراط الضمير في الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ فانهم
قالوا ان ما قلنا من انه لا بد في الجملة الواقعة خبرا من ذكر يرجع الى المبتدأ ليس كليا بل الجملة الواقعة خبرا

لضمير

لضمير الشان سواء كان قبل دخول العوامل نحو هو زيد منطلق او بعد دخولها نحو انه زيد منطلق مستثناة
عن هذا الحكم فان هذه الجملة لا تحتاج الى ضمير رابط بضمير الشان لانها ليست معنى يتعلق بالمخبر عنه كالخبر
السببي او يثبت له كالخبر الفعلي بل هي نفس المخبر عنه ولا معنى لربط الشيء بنفسه فان التقوي انما يقصد اذا
اريد اثبات معنى للمبتدأ او كونه المسند سببيا انما يتصور اذا اريد تعليقه بالمبتدأ وربطه به وكل منهما
يستدعي التغاير بين المسند اليه والمسند وحيث لا تغاير بينهما كضمير الشان مع الجملة المفسرة له المراد فهو لا
لا تحتاج فيه الى ذكر يرجع الى المبتدأ والنكتة الثالثة وجه نيابة تعريف الجنس في نعم الرجل ونيابة عموم من
احسن عملا عن الضمير وذلك لان المقصود من الذكر العائد الى المبتدأ الربط وهو يحصل بكل واحد من تعريف الجنس في
العموم كما يحصل بالضمير فينوب كل واحد منهما عن الضمير فان المخصوص بالمدح وهو زيد اذا كان مبتدأ ونعم الرجل
خبره ومن احسن عملا على تقدير كونه عبارة عن العائد الى اسم ان وهو الموصول لان الجملة الواقعة خبرا ما وجد فيها لفظ يرجع
على المسند اليه وعلى غيره جعل ذكر العموم في من ذكر مقام الضمير فان اللام للتعريف في نعم الرجل للاستغراق فهي تشمل
جميع افراد الرجل فيشتمل على زيد وعلى غيره فبهذا الشمول يقوم مقام الضمير وكذا الكلمة من في قوله تعالى من
احسن عملا يدل على العموم فيشتمل كل محسن فيدخل فيه الذين امنوا فبذلك العموم يقوم مقام الضمير فكانه
قيل انا لا نضيع اجرهم واجر غيرهم ايضا وقيل عطف نيابة العموم على نيابة تعريف الجنس يشعر بان ليس معنى الجنس
الاستغراق بل الماهية التي هي جنس لزيد تطلق عليه وعلى غيره فعند ذكره في الخبر عن زيد علم انه هو فيكون
ذكرا عائدا اليه قوله واما الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية فهي اذا كان المراد التجدد كقولك زيد انطلق
او ينطلق فان الفعل موضوع لافادة التجدد وورد مع الزمان الذي من شانه التغير فهو موسوم
بذلك لما بين ما يقتضي كون المسند جملة على الاطلاق شرع في بيان الحالات المقتضية لخصوصيات
الجملة الاربع في كونها فعلية او اسمية او شرطية او ظرفية على النمط الذي سبق في المسند المفرد واقع
فانه ذكر اولا ما يقتضي كونه مفردا على الاطلاق ثم ذكر ما يقتضي كونه فعلا مقيدا او غير مقيد او اسما
منكرا او معرفا مقيدا بالحالة المقتضية لكون الجملة فعلية فهي اي اذا كان المراد من الجملة التي وقعت
مسندا التجدد اي حدوث المسند للمسند اليه فحينئذ زيد انطلق مفيد تجدد حدوث المسند وهو الانطلاق
وحدوثه لزيد فكانت الجملة الاسمية فعلية كما ان الجملة الاسمية لافادة الثبوت بل اذا لم يكن الخبر فعلا فانه
لا فرق بين قام زيد وزيد قام في ان كل واحد منهما يفيد تجدد القيام لزيد وان افترقا من جهة

ان زيد قائم يفيد التقوي ايضا دون قام زيد فان قيل لو افاد مثل قولنا زيد قائم التجدد للزم اجتماع المتنافيين لدلالة مجموع الكلام على ثبوت القيام او استمراره لكونه جملة اسمية ودلالة لفظ الخبر على تجدده لكونه جملة فعلية اجيب بان مجموع الكلام انما يدل على ثبوت تجدد القيام واستمراره لا على استمرار نفس القيام فعلى هذا يكون الاستمرار نوعين احدهما الاستمرار في الثبوت وهو اذا كان الخبر اسما كما في قولك زيد قائم والثاني الاستمرار في التجدد وذلك اذا كان الخبر فعلا كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم اي يستمر تجدد استهزائه تعالى بهم الا ان هذا الجواب ظاهر فيما اذا كان الخبر فعلا مضارعا وغير مسلم فيما اذا كان فعلا ماضيا فلا مدفع للزوم اجتماع المتنافيين فيه فالظاهر في الجواب ان معنى الثبوت اعم من الاستمرار فان الجملة الاسمية تدل على مجرد ثبوت مفهوم المسند لذات المسند اليه وكونه قائما به كما بيانه حقيقة مع قطع النظر من كون ذلك الثبوت على وجه التجدد والحدوث او على وجه الاستمرار والدوام الذي هو كمال الثبوت فان الاستمرار الثبوتي مفوض الى المقام وكذا الاستمرار التجددي مفوض اليه فان المسند الذي هو فعل يدل على تجدد الثبوت واستمراره مستفاد من المقام وكذا المسند الذي هو اسم انما يدل على مجرد ثبوته للمسند اليه واستمراره مفوض الى المقام فان الاسمية التي عدل اليها عن الفعلية يفيد الدوام الذي هو كمال الثبوت لا الاسمية مطلقا واللام في قوله فان الفعل موضوع لافادة التجدد ليست صلة للوضع بل هي للغاية لانه ليس بموضوع ليدل على التجدد بل هو موضوع ليدل على صدور الحدث عن فاعل ما في زمان من الازمنة الثلاثة وهي لما كان الزمان امرا ممتدا غير قار الذات ولهذا لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض بل يتجدد بعضها عقيب انقضاء البعض الآخر على التوالي والدوام وكان الزمان الذي شانه هذا داخلا في مفهوم الفعل كان تعين الزمان وتجدده موذنا بتجدد الحدث الواقع فيه وحدوثه فكان استفادة التجدد من لفظ الفعل غاية موضوعه لمعناه واما الحالة المقتضية لكونها اسمية فهي اذا كان المراد خلاف التجدد والتغير كقولك زيد ابوه منطلق فالكلام ان دل على التجدد لم يدل عليه الا بالعرض وما سمعت من تفاوت الحال بين الفعلية والاسمية تجددا وثبوتا هو نظيرك على انه حين ادعى المنافقون الايمان بقولهم آمنا بالله وباليوم الآخر قالوا به جملة فعلية على معنى احدثنا الدخول في الايمان واعرضنا عن الكفر ليروج ذلك عنهم كيف طبق المفصل في ادعوا ماهم الكاذبة قوله تعالى وما هم بمؤمنين حيث جيء بجملة اسمية ومع الباء وعلى تفاوت كلام المنافقين مع المؤمنين ومع شياطينهم فيما حكيه عز وعلا عنهم وهو واذا لقوا الذين آمنوا

قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم نعتا وثاني جملة فعلية وهي آمنا والثاني اسمية وحيوان وهي انا معكم كيف اصاب شاكلة الرمي وعلى ان ابراهيم عليه السلام حين اجاب الملائكة عليهم السلام عن قولهم له سلاما بالنصب بقوله لهم سلام بالرفع كيف كان عاملا بالذي يتلى عليكم في القرآن المجيد من قوله تعالى واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن منها قوله اذا كان المراد خلاف التجدد هذا انما يجري في الاسمية التي خبرها اسم كما في مثل قوله زيد ابوه منطلق واما في نحو زيد ابوه انطلق فانه يفيد التجدد والمراد بخلاف التجدد مطلق الثبوت اعني ثبوت المسند للمسند اليه مطلقا اي بلا تعرض للحدوث لا الاستمرار الثبوتي فانه مفوض الى المقام كما ان الاستمرار التجددي في المضارع مفوض اليه ايضا كما مر وقوله فيما سبق ان نحو زيد انطلق يفيد التجدد لم يرد به ان هذه الجملة الاسمية يفيد ذلك بل مراده ان انطلق الذي وقع خبرا فيها يفيد التجدد فلا تنافي بينه وبين قوله هنا الجملة الاسمية يراد بها خلاف التجدد والكلام في كون نحو زيد قائم دالا على مطلق الثبوت لعدم دلالة الاسم على الزمان بحسب مفهومه سواء كان جامدا كما في نحو زيد انسان او مشتقا كما في نحو زيد قائم واما جملة نحو زيد انطلق ففيها بحث فانه جملة اسمية خبرها فعلية اسند فيها الفعل الى ضمير المبتدأ فان قلنا انها تدل على الثبوت يلزم منه نوع تناقض لان انطلق يدل على التجدد بلا خلاف اي على حدوث الانطلاق العائد الى زيد فاذا اسند هذه الجملة الفعلية الى زيد وانعقد باسنادها اليه جملة اسمية دالة على الثبوت لزم ان يجتمع في اسناد الانطلاق الى زيد كونه على وجه التجدد وثبوته مع قطع النظر عنه فلا وجه له وان قلنا انها تدل على التجدد يلزم ان لا يكون كل جملة اسمية دالة على الثبوت فلا بد ان يخص قولهم الجملة الاسمية يراد بها خلاف التجدد بالاسمية التي يكون الخبر فيها اسما مفردا كنحو زيد قائم او جملة اسمية خبرها مفرد كنحو زيد ابوه قائم واما الاسمية التي خبرها فعلية كنحو زيد قام او اسمية خبرها فعلية كنحو زيد ابوه انطلق فانها يفيد التجدد فقوله فالكلام ان دل على التجدد الخ صريح فيما سلف بما ذكرنا من دلالة الجملة الاسمية على خلاف التجدد والتغير لعدم دلالة الاسم بحسب مفهومه على الزمان غير صحيح على اطلاقه لدلالة بعض الاسماء على التجدد كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولذلك تعمل عمل الافعال مثل زيد ضارب عمرا فان اسم الفاعل انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال وكاسماء الافعال الموضوعة للدلالة على الافعال مثل هيهات فهي ايضا تدل على التجدد وتوجيه الجواب ان دلالة الاسماء على التجدد ليست بحسب مفهوماتها وبحسب وضعها لها بل بالعرض وذلك بان تقتضيها ما يوجب

ودلالتها على الزمان كاسم الفاعل اذا كان عاملا فانه انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال فيفيد
التجدد وكذا الفعل الا انه عارض وكالاسم الموضوع للفعل نحو هيهات فانه انما يدل على التجدد بواسطة ذلك الفعل
ثم ان المصنف لما بين ان الجملة الفعلية تدل على التجدد والاسمية على الثبوت اراد ان يحقق ذلك بذكر ما يدل
له فقال ومما سمعته من قولنا ان الجملتين الفعلية والاسمية متفاوتتان في الدلالة على التجدد والثبوت هو
الذي يطلعك على اللطائف التي كانت سببا لايراد بعض الجمل التي في الآيات الثلاث المذكورة فعلية وبعضها
اسمية فقوله وما سمعته مبتدأ خبره قوله يطلعك وقوله هو ضمير الفصل وجيء به للدلالة على الحصر اي هذا
هو المطلع لا غيره من القواعد السابقة وقوله تجددا منصوب على انه تمييز عن النسبة الاضافية اي من تفاوت
الجملتين من جهة الدلالة على التجدد والثبوت ونصب على انه للثاني وقوله حين ادعى المنافقون متعلق بقوله
طبق المفصل وقوله كيف طبق خبر لقوله انه وجاز ذكر خبر ان المخففة بصيغة الانشاء اذ لا يكون الا جملة خبرية لانه
انخلع عن معنى الاستفهام وصار معناه طبق تطبيقا بليغا كاملا ومن ثم جاز ان يكون حالا من طرفي التطبيق
مع ان ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه حال من المنافقين وصححه لقوله قوله كيف وجه اي بصيغة ذا
رواية متعلق بحالين وقوله تعالى فاعل لقوله طبق وقوله في ذلك اشارة الى دعوى الاحداث اي لو جاؤا بالاسمية
مدعين انهم ثابتون في الايمان لم يكن ذلك الا دعوى اي غير مقبولة منهم كيف والمتبادر من ادعاء الاستمرار
وقوله حيث جيء متعلق بطبق وقوله ومع الباء عطف على قوله جملة اسمية اي وكائنة مع الباء فان قوله
جملة اسمية حال من قوله تعالى والوجه في تطبيق قوله تعالى وما هم بمؤمنين المفصل اصابته موقعه في رد
دعواهم الكاذبة انهم ادعوا احداث الايمان لا ثبوته لهم فرد ذلك عليهم بانهم مستمرون على عدم الايمان
مع التأكيد بالباء فان الجملة الاسمية اذا كانت مثبتة يقصد بها بحسب المقامات استمرار الثبوت فكذلك اذا
كانت منفية يقصد بها بحسب المقامات استمرار النفي ويلزم من استمراره انتفاء الاحداث فهو تكذيب لهم في
دعوى احداث الايمان بالكلية ولو قيل وما آمنوا لم يبلغ الرد عليهم وتكذيبهم هذه المرتبة قوله وتفاوت
كلام المنافقين عطف على قوله على انه حين ادعى المنافقون الايمان والمناسب لما تقدم من قوله على انه
وما تأخر من قوله وعلى ان ابراهيم ان يقال وعلى تفاوت وكأنه [illegible] كلمة ان [illegible] قوله كيف اصاب
[illegible] من تفاوت [illegible] يطلعك على انه وعلى تفاوت كلامهم [illegible] اصابته ولو وجد كلمة ان لكان
كيف اصاب [illegible] المصنف تعالى [illegible] المنافقين مع المؤمنين ومع اخوانهم

المعتبر

المعتبر بالشياطين حيث كان قولهم مع المؤمنين جملة فعلية وهي آمنا وقولهم مع اخوانهم
جملة اسمية وهي انا معكم لانهم لما تكلموا مع المؤمنين ارادوا ان يروج كلامهم عندهم فجاؤا بالجملة
الفعلية الدالة على الحدوث والتجدد وجردوها عن التأكيد لان انفسهم لا تساعدهم على هذا الكلام و
ليس لهم رغبة فيه ولما تكلموا مع اخوانهم ارادوا ان يبينوا انهم هم في الاعتقاد وان اعتقادهم ثابت
على ما كان فجاؤا بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت واكدوها لانهم في ذكرها على صدق رغبة ووفور نشاط
فانظر كيف اصاب هذا التفاوت مفاصله المرمى ووقع موقعه وان كلمة الخاصية وهي المرمى لانه يجعل
بمعنى المفعول اذا اصاب السهام شاكلته في المرام قوله فيما يحكيه ظرف لتفاوت كلام المنافقين
والمعنى وما سمعته يطلعك على انه وعلى تفاوت كلامهم مع الفريقين كما ثبت في القول الذي يحكيه الله تعالى
قبل كلام المنافقين هو عين ما يحكيه الله تعالى عنهم فلا معنى لجعل ما يحكيه ظرفا لتفاوت كلامهم الا على
التجريد كقولنا ولا بد من التجريد في ضمير هو في قوله وهو واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا اذ لا يجوز
ان كلام المنافقين والا لما يحكيه لان كلامهم هو عين ما يحكيه عنهم وليس فيه قوله تعالى واذا لقوا
الذين آمنوا قالوا آمنا الآية يعني المحقق نور الله تعالى مرقده الثاني الاول ومرجع ضميره هو راجع الى ما يحكيه
ولا شك ان المحكي آمنا وانا معكم الا ان المصنف ادخل ما هو من تتمة الحكاية في الحكم تغليبا وبهذا الاعتبار
صح ان يكون فيما يحكيه ظرفا لتفاوت كلام المنافقين بلا تكلف تجريد لان ما يحكيه بهذا المعنى يشتمل على كلامهم
لا نفسه قوله تعالى اي جملة فعلية واسمية منصوب مفعول مطلق للمصدر الاول وهو في قوله وعلى تفاوت كلام المنافقين
وقوله الى جملة متعلق بالمصدر الاول على الاظهر لان الاظهر ان المفعول المطلق لا يكون عاملا اذا لم
يكن بدلا من عامله قوله وعلى ان ابراهيم عطف على قوله وعلى تفاوت كلام المنافقين او على قوله على انه اي
ويطلعك على ان ابراهيم عليه السلام كيف كان عاملا بقوله تعالى واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن منها حين اجاب
عن الملائكة عليهم السلام على ما حكاه الله تعالى بقوله ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال
سلام فقوله تعالى وتحية الملائكة لابراهيم وتحية ابراهيم لهم حيث حيوه بقولهم سلاما بالنصب جاؤا
بالجملة الفعلية واجاب تحيتهم بقوله سلام بالرفع جاء بالجملة الاسمية لان الملائكة لما حيوا ابراهيم
كان مقتضى الحال ان يحيوا بتحية مجددة مناسبة لملاقاتهم اياه فجاؤا بالجملة الفعلية الدالة على التجدد
واما ابراهيم فلما اجابهم عن تحيتهم اراد ان يعمل بموجب الامر الذي يتلى في القرآن العظيم من قوله تعالى

اذ بتعبير المعنى وعلى تفاوت كلامهم في كلامهم

على انه مصدر فعل محذوف

واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن منها جاء بالجملة الاسمية الدالة على ثبوت السلام على سبيل الدوام لتكون تحية احسن من تحية الملائكة ويصير تمثيلا للامر المذكور فانظر كيف عدل ابراهيم بالامر المذكور حين اجاب الملائكة بالجملة الاسمية فان قولهم سلام مرفوع على الابتداء وخبره محذوف وهو عليكم وفعل هذا الاسمية اعلى التي تكون معدولة عن الفعلية يفيد الدوام الذي هو كمال الثبوت واما الحالة المقتضية لكونها شرطية فستقف عليها في موضعها اي في الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشروط المختلفة.

واما الحالة المقتضية لكونها ظرفية فهي اذا كان المراد اختصار الفعلية كقولك زيد في الدار بدل استقر فيها او حصل فيها على اقوى الاحتمالين على ما تقدم ويظهر لك من هذا انه مرجع الجمل الاربع الى شيئين اسمية وفعلية قوله فهي اذا كان المراد اختصار الفعلية اي اذا كان المراد مايدل عليه الجملة الفعلية من كون ثبوت المسند للمسند اليه على سبيل التجدد والحدوث ثم يتعلق به قصد الاختصار فانه جعل الحالة المقتضية لكونها ظرفية ارادة اختصار الفعلية لا ارادة احتمال التجدد والثبوت مع ان الظرفية محتملة لهما وان كان كونها مقدرة بالفعل اقوى الاحتمالين لان الكلام في بيان الحالات المقتضية لخصوصيات الجمل الاربع بعد ما تعين كون المسند جملة على الاطلاق لتحقق ما يقتضي كونه جملة وقد تقرر ان الظرف لا يكون جملة الا بتقدير الفعل فلم يتصور كون الجملة الظرفية محتملة للثبوت لعدم احتمال كونها مقدرة بالاسم قوله بدل استقر في محل النصب على انه حال من المقول اي مبدلا من استقر وقوله على اقوى الاحتمالين حال من ضمير مبدلا اي كائنا على اقواهما وقوله على ما تقدم حال من ضمير كائنا فهذه احوال متداخلة قوله ويظهر لك من هذا اي من كون الظرفية اختصار الفعلية مع ما تقدم من ان الشرطية جملة ضمنية مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط ان مرجع الجمل الاربع المشهورة الى شيئين لان الظرفية راجعة الى الفعلية الشرطية الى الجملة التي وقعت جزاء وهي اما فعلية او اسمية نحو ان جئتني اكرمك او فانت مكرم

واما الحالة المقتضية لتأخير المسند فهي اذا كان ذكر المسند اليه اهم كما مضى في فن المسند اليه وايا كان ان تطن بكون الحكم على المسند اليه مطلوبا ينبغي ان يصدر الكلام له فليس هو ههنا فلا تغفل ثم فرغ المصنف من ذكر الحالات المقتضية للاحوال العارضة للمسند بالقياس الى نفسه من كونه مفردا او جملة وتعرفه وحرفه وغير ذلك شرع في ذكر الحالات المقتضية لما يعرضه بالقياس الى المسند اليه كتأخيره عن المسند اليه وتقديمه عليه ثم لما كان الاصل في المسند ان يكون متأخرا عن المسند اليه قدم الحالات المقتضية لتأخيره عنه

وهي متى كان

وهي متى كان ذكر المسند اليه اهم بوجه من الوجوه كما مضى في فن المسند اليه في بحث تقديمه وذلك بان يكون تقديم المسند اليه اصلا ولا مقتضى للعدول عنه وكونه متضمنا للاستفهام وكونه ضمير الشأن وكونه بحيث يشوق السامع الى الخبر ليتمكن في ذهنه وكونه صالحا للتفاؤل فتقدمه الى السامع ليسر وكونه انصافه بالخبر هو المطلوب لا نفس الخبر وكونه مستلذا او كونه مبنيا من تعظيم وغيره من الحالة التي تقتضي تقديم غير المسند اليه فبين بينها ما تقتضي تأخير المسند فلا حاجة الى ذكرها من حيث كونها مقتضية للتأخير حذرا عن التكرار قوله يكون الحكم على المسند اليه مطلوبا معمول اول لقوله ان تظن ومعموله الثاني قوله ينبغي صدر الكلام على طريقة ظننت زيدا خبيرا وما نسب الى بعض الكوفيين القول بان كون الحكم على المسند اليه مطلوبا يوجب له صدر الكلام اي تقدمه على المسند بناء على انه لا بد ان يعقل المحكوم عليه اولا حتى يكون الحكم على مستقل لانه لا يتصور الحكم على غير المستقل فيجب ان لا يكون تأخير المسند ولا يحتاج الى شيء من الاعتبارات المذكورة في تقديم المسند اليه حذرا لخفة عن ان ينهي في وهم احد انها نسب لهم فقال وايا كان ان تظن اي ايا تبقى نفسك ان تظن بكون الحكم على المسند اليه مطلوبا يقتضي بان يصدر الكلام للمسند اليه اي لا تظن ذلك موجبا لتقدم المسند اليه على المسند فليس هو ههنا كما اي ليس كون الحكم على المسند اليه مطلوبا ههنا كما اي بحيث يوجب للمسند اليه صدر الكلام وتقدمه على المسند لان غاية الامر ان يكون تقدمه عليه هو الاصل وهو لا يستلزم وجوبه لان كونه متقدما على الحكم في التعقل لا يستلزم تقدمه في الذكر وفي قوله فلا تغفل اشارة الى ان هذا الظن منشأه الغفلة فان الحكم كما يتوقف على تعقل المحكوم عليه يتوقف على تعقل المحكوم به ايضا فتقدم كل واحد منهما على الحكم في التعقل لا يوجب تقدم احدهما على الآخر في التعقل ولا في الذكر نعم لما كان المسند اليه ذاتا يطلب لها الحكم بالوصف الذي هو المسند كان الاصل تقدمه عليه تعقلا وذكرا واما وجوب تقدمه عليه لذلك فكلا الا يرى الى وجوب تأخره في الجملة الفعلية وجوازه في الاسمية

واما الحالة المقتضية لتقديمه فهي ان يكون متضمنا للاستفهام نحو كيف زيد وابن عمرو ومتى الجواب والقانون الثاني موضع تقريره قدمه لتعلقه ببعض الحالة المقتضية لتأخير المسند بناء على ان ما يقتضي تأخيره هي الاحوال المقتضية لتقديم المسند اليه فلا حاجة الى تفصيلها ههنا اعتمادا على كونها مفصلة في بحث تقديم المسند اليه وقدمه ايضا لانه اخار وجه تأخير المسند اليه على وجوه تقديم

المسند حيث واما الحالة التي تقتضي تاخير المسند اليه عن المسند فهي اذا اشتمل المسند على وجه
من وجوه التقديم ولم يفصل تلك الوجوه ههنا فلا بد من الالمام بتوضيحها وتفصيلها ههنا
ليعلم بمعرفة وجوه تقديم المسند ما يوجب تاخير المسند اليه واورد من وجوه تقديم المسند ثمانية اوجه
الوجه الاول ان يكون المسند متضمنا لمعنى الاستفهام نحو كيف زيد فان كيف الذي هو خبر المبتدا
متضمن لمعنى الاستفهام عن الحال واين متضمن للاستفهام عن المكان ومتى للاستفهام عن الزمان فالخبر
في الامثلة الثلثة جملة ظرفية استفهامية متقدمة على المبتدا بناء على ان للاستفهام صدر الكلام و
الثاني ان يكون الخبر موضع تقديره اي وتقديره اي جزء من اجزاء الكلام يتضمن معنى
الاستفهام يجب تقديمه على الجزء الاخر سواء كان مبتدا نحو ايهم منطلق او خبرا كهذه الامثلة الثلثة
او يكون المراد تخصيصه بالمسند اليه كقوله عز وعلا لكم دينكم ولي دين ونحو لمن يقول زيد اما قائم
واما قاعد فيردده بين القيام والقعود من غير ان يخصصه باحدهما قائم هو ونحو قولهم تميمي انا وارد
على ما مر او سياتيك في هذا المعنى في فصل القصر كلام المراد بتخصيص المسند بالمسند اليه
وهو معنى قصر المسند اليه على المسند فمعنى لكم دينكم ولي دين ان دينكم مقصور على الحصول لكم لا يتجاوزه الى الحصول لي
وديني مقصور على الحصول لي لا يتجاوزه الى الحصول لكم فالقصر للافراد والمقصود المتاركة وقد نسخ
باية القتال واعلم ان الاكثر في لفظ التخصيص والاختصاص والخصوص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور
عليه اعني ما له الخاصة فيقال مثلا اختص المال بزيد اي انه له دون غيره الا ان المتعارف في الاستعمال
ادخال الباء على المقصور اعني الخاصة كقولك خصصت زيدا بالمال بناء على تضمين معنى التمييز والافراد وذلك
لان تخصيص شيء باخر في قوة تمييز الاخر به فكانك قلت ميزت زيدا بالمال عن غيره ومن هذا الاستعمال قولهم خصصت
فلانا بالذكر ونخصك بالعبادة واختص الكروب بوا او يختص برحمته من يشاء ونحو ذلك ومنه قوله تخصيصه
بالمسند اليه اي تمييز المسند وافراده من بين الاشياء الصالحة لان يجعل مسندة باثباته للمسند اليه وهذا معنى
قصر المسند اليه على المسند وحمل الاستعمال الاصلي قوله ههنا من غير ان يخصصه باحدهما وقوله في قصر الفعل
اذ لكان ذكرا وتخصيصه للمسند بالمسند اليه حكما قرر من قال زيد اما قائم واما قاعد لمن يجزم بقيام زيد
او بقعوده لكن متردد بين القيام والقعود من غير ان يخصصه باحدهما على التعيين حتى يرد في جوابه
قائم هو بتقديم المسند على المسند اليه ليفيد ان زيدا مقصور على القيام لا يتجاوزه الى

القعود فان القصر قد يكون لقطع الشركة وهو قصر الافراد وهو لا يتصور ههنا اذ لا يجوز
من العاقل ان يعتقد الشركة ويقول ان زيدا قائم وقاعد معا وقد يكون لنفي التردد وهو قصر التعيين
وهو المراد في هذا المقام كما اشار اليه المصنف بقوله فيردده بين القيام والقعود وقد يكون لعكس الحكم
السامع من الخطا الى الصواب مثلا اذا اعتقد السامع ان زيدا قاعد لا قائم تقول له قائم هو قلبا للحكم
وكذا قولهم تميمي انا وارد على هذا اي على كونه جوابا للمتردد في ان المتكلم هل تميمي او قيسي من غير
ان يخصصه باحدهما فيجيبه المتكلم بان يقول له تميمي انا على طريق قصر التعيين ويحتمل ان يكون من قصر
القلب بان يعتقد السامع انه قيسي لا تميمي ولا يحتمل كونه لقطع الشركة للتنافي بين الوصفين فلا
يعتقد السامع كونه متصفا بهما معا قوله وسياتيك في هذا المعنى اي في القصر المستفاد من التقديم
او ان يكون المراد التنبيه على انه خبر لا نعت كقولها تحت راسي سرج وعلى ابيه درع وقوله له همم
لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر وقوله له خلق ضيق لو ان وصفه قوادكم
يحضر بغلبكم ها جبس وقوله لكل جديد لذة غير انني وجدت جديد الموت غير لذيذ وقوله على كل
مضرة ومنافع وان العبد اكل لا تضره وتنفع وقوله اغر ابلج ياتم الهداة به كانه علم في راسه
نار وقوله تعالى ولكم في الارض مستقر ومتاع الى حين ونحو ذلك فان النعت لا يتقدم على المنعوت
ولذلك يجاء ... حاني زكبار جلد قوله كقولها اي كقول القائلة اوانت عزة وما ابن تابط شرا وهي
وان لم يسبق ذكرها صح الاضمار لكونها بمعنى القائلة في حكم المذكور لدلالة لفظ القول على القائلة
وليس جواز الاضمار مبنيا على شهرة ان الكلام لها بدليل ان العلماء باسرهم يقولون في كتبهم كقولها وقولها
بمعنى القائل والقائلة اوانت عزة وان لم تشتهر المقالة بكونها مقالة لها بل قد لم يعلم القائل بخصوصه
ومن قصتها انه لما هلك تابط شرا كانت امه تبكي كثيرا وتثني عليه وكان في غاية الشجاعة فسئلت
عن سبب شيء عنه فقالت ما حملته تضعا ولا وضعته يتنا ولا ارضعته غيلا ولا ابته مبقا
ولا سقيته هدبرا ولا اطعمته كبدا ولقد حملت به في ليلة مظلمة مشدودة حبك النطاق تحت راسي
سرج وعلى ابيه درع اي حالة المباضعة وهذا الكلام ما قد تقدمت قولها تحت راسي وقولها على ابيه على
المبتدا بيان للتنبيه على انهما خبران لا صفتان اذ لو اخرتهما وقالت سرج تحت راسي ودرع على
ابيه لاحتمل ان يظن ان قولها تحت راسي صفة لقولها سرج وعلى ابيه صفة لقولها درع وخبرهما

محذوفان فلما قدمهما تعين انهما خبراه لا صفتان اذ الصفة لا تتقدم على الموصوف ولهذا الوجه
ايضا قدم الخبر في ساير الامثلة والتضيع بمعنى الوضع بضم الواو وهو ان تحمل المراة في آخر طهرها حين قرب
زمان حيضها واليتن بضم الياء ان تخرج رجلا الولد من الرحم قبل يديه والسحماء موضوم عند بيع
والغيل اللبن الذي ترضعه المراة ولدها وهي حامل واراد ولدها ولا ابته بفتح الهمزة من الاباتة
من البيتوتة يقال بات يبكي اي بات تلك الليلة بخير والهيق من يبكي ويأخذه شبه الفواق عند البكاء كما يرى في الاطفال
والمهد بمقصور من الهدابر وهو اللبن الخاثر اي الغليظ اي لبن المخوضة والحبك الطرايق جمع
الحباك وهي الطريقة في الرمل والمراد به ههنا المعاقد والنطاق تشق اي ثوب يلبس لها حجزة ولا ساق ان
تاتزر المراة بها فتشد وسطها ثم ترسل اعلاها على اسفلها الى الركبة والاسفل ينجر على الارض واشارت
بقولها راسي ... وعلى ابيه ... ان ما تزعم العرب من ان المراة اذا افزعت ثم وطئت في حالة الخوف
ورغبة الزوج في ذلك اتت بمولود شجاع فانها ارادت به انها حملت به في حالة الفزع والخوف وان
اباه كان راغبا في ذلك حتى انه لم يمهل لها لان تبسط فراشا ولا هو ايضا وضع الدرع قوله له همم من ابيات
حسان رضي الله عنه مدح به النبي صلى الله عليه وسلم وقبله له راحة لو ان معشار جودها على البر كان البر اندى
من البحر والاشناد في قوله له همم حيث قدم له على المسند اليه وهو قوله همم لما ذكر من انه لو اخر لاحتمل
ان يكون وصفا آخر لقوله همم فانه نكرة موصوفة فلذلك صح الابتداء به وكذا الكلام في قوله لها
حلق ضيق فان حلق نكرة موصوفة فلذلك ابتدأ بها وقدم عليها خبرها للتنبيه المذكور وضمير لها
للدرع فانها مؤنث سماعي وحلق بفتحتين جمع حلقة بسكون اللام والقياس ان يجمع على حلق
بكسر الحاء والظاهر ان يقال في وصفه ضيقة بالتاء الا ان الضيق بالسكون في الاصل مصدر جعل وصفا
الصفة المشبهة وهو ضيق بتشديد الياء والمصدر يستوي فيه المذكر والمؤنث والموضون فعيل
بمعنى المفعول اي الموضون وهو المنسوج يقال وضنت النسج اي نسجته والمراد به ههنا الحلق
التي نسج بعضها في بعض والهاجس هو الذي يخطر بالبال والمعنى ان هذه الدرع لها حلق ضيقة
متداخلة بحيث لم تبق فيها فرج ولا مسام يمكن ان تدخل فيها السهام وان حلقها المتداخلة
من الضيق بحيث لو فرضنا ان الفؤاد الذي هو محل خطور الافكار لم يمكن ان يخطر بتلك
هاجس حكم وان لم يكن له حظ من النجح والمقدار قوله غير انني مستثنى منقطع اي لكنني والبيت

للبيد

[illegible]

للبيد قاله عند النزع وقرب الموت وقال الشارح عزمي مدح البرامكة عند الملوك والحكام
المدبرين للامور الانام مضرة بالنسبة الى الاشرار ومنافع بالنسبة الى الاخيار وارى العمى المكي
لكونهم مجبولين على غاية الفضل ونهاية الكرم بمعزل عن المضرة لنوع ما من افراد الناس بل يغرفون
بكل احد بالافضال والانعام والارشاد الى الخير بالتعظيم والاكرام وموضع الاستشهاد قوله عند
الملوك مضرة قوله وقولها وكقول الخنساء في مرثية اخيها صخر والاغر في الاصل الابيض الجبهة
من الفرس ثم هو محمود ومدح فيها ثم استعمل في كل شريف لم يلحقه شيء يشينه وهو المراد في هذا المقام
والابلج بالجيم الضيء الذي اشرق وجهه الغاية صفاته ونورانيته يقال بلج الصبح اي اضاء
واشرق قوله تأتم اي يقتدي والهداة جمع هاد تعني انه اصل في الارشاد الى وجوه الخير و
الرشاد وغيره ممن سلك سبيل الهداية وارشاد الانام يقتدون به ويسلكون سبيله والعلم
هو الجبل المرتفع الذي يرى من جميع جوانب الارض ثم انها لم تقنع بتشبيه اخيها بمثل هذا الجبل في
الاشتهار بين الناس بل وصفت ذلك الجبل بانه اشتعل في راسه بلد عظيم النار فالتنوين
في علم ونار للتعظيم فان الجبل المرتفع اذا اشتعل في راسه نار عظيمة يكون في غاية الشهرة بحيث لا يخفى
على احد فكذلك الممدوح فكانها اشارت به الى ان اسمه مطابق لمسماه وموضع الاستشهاد قوله في راسه
نار فانه جملة اسمية وقعت صفة لعلم وجاز ان يكون نار فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف فلا يكون مما
نحن فيه قوله ومثالها ذلك اي المذكور من الامثلة تركه فان النعت متعلق بقوله لا نعت وتعليل
لكون تقديم المسند منبها على ان المقدم خبر لا نعت فان تقديم المسند في جميع هذه الامثلة انما يدل
على كون المسند خبرا لا نعتا لان النعت لا يتقدم على المنعوت كما علم في النحو فاذا لم يكن نعتا تعين كونه
خبرا قوله ولان النعت لا يتقدم يقال جاني راكبا رجل بنصب راكبا على انه حال ولا شك انه لو اخر
لكان نعتا مرفوعا فلو لم يمتنع تقديم النعت لجاز رفعه مقدما على انه نعت ايضا وانما يصار الى هذا
التنبيه لان الظرف بتأخره عن المنكر يكون احتماله على الوصف اقوى منه باحتماله على الخبر لان من يتعاضد
في ذلك المسند على المنكر في مقام الابتداء او بوصف يستقيم بذلك فايدة الكلام كما سبق في الفن الثاني و
صلاحية الظرف فانه يكون من صفاته ولذلك لا يجب تقديم الظرف على المنكر اذا كان موصوفا قال تعالى
واجل مسمى عنده لما ذكر المصنف ان تقديم المسند قد يكون لاجل التنبيه على ان المسند خبر لا نعت بين

[illegible]

كما في تقديم المسند على المسند اليه [illegible] مستغن الا وصف

مما تقدم من نسخه

اي بتقاصر له في الاثبات (حمله على الوصف)

انما يرجع الى الاشتباه على (انه ما يمتنع خبر لا نعت)

ان هذا التنبيه انما يصار اليه فيما اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا فانه لو اخر الظرف في هذه
الصورة لكان محتملا على الوصف او على من حمله على كونه خبرا لما ذكره من الامرين الذين يتعاضدان في
اقتضاء حمله على الوصف احدهما استدعاء المنكر اذا كان منكرا الى ان يوصف ليتقوى فائدة الحكم وثانيهما
صلاحية الظرف لان يكون من صفات المنكر فان الظرف المتأخر سواء قدر باسم الفاعل كما هو مذهب الكوفيين
او كان مقدرا بالفعل وهو الاصح له صلاحية وقابلية لان يكون صفة المنكرة اما على الاول فظاهر
لانه نكرة والنكرة تصلح ان تقع صفة للنكرة واما على الثاني فلان الظرف حينئذ يكون جملة والجمل نكرات
فتصلح ان تكون صفة للمنكر وانما قال متأخرة عن المنكر لان الظرف المتأخر عن المعرفة مجاز ويجوز زيد في الدار
لا يصلح ان يكون وصفا لذلك المعرف سواء قدر بالفعل او باسم الفاعل لكن لانه على التقدير من يكون
نكرة فلا يصلح صفة للمعرفة واما تقديره باسم الفاعل المعرف فانه لا يصح جعله صفة للمعرفة الا انه انما
يجوزه بعض الكوفية وصفيه للظرف المتأخر وللفظ ما يجري في الموضعين متعلق باولى الآن او لوية
الحمل الاول باعتبار كونه مفضلا واولوية الثاني باعتبار كونه مفضلا عليه كقولك زيد بالاكرام
احق منه بالاهانة وتلخيص معناه زاد جدارته بالاكرام على جدارته بالاهانة وقوله لامرين تعليل
للاولوية وقوله في ذلك اي في اولوية حمل الظرف المتأخر على الوصف من حمله على الخبر وقوله استدعاء
مجرور على انه بدل البعض من امرين وقوله وصلاحية الظرف عطف عليه ويجوز رفعهما على ان الاول
خبر مبتدأ محذوف لكن الجر اولى من الرفع لان الجر هو الرواية والرفع فيه ارتكاب الحذف والمراد بما
سبق في الفن الثاني هو ما ذكره في تعريف المسند اليه من ان المسند والمسند اليه كلما ازداد اختصاصا ازداد
الحكم بعدا فتقوى الفائدة في الاعلام • قوله ولذلك اي لكونه اولوية الحمل على الوصف لاجل تعاضد
الامرين المذكورين اولان المصير الى التنبيه بتقديم المسند لتعاضد الامرين في اقتضاء الحمل على الوصف
لا يجب تقديم الظرف حيث لا يتعاضدان كما اذا كان المنكر موصوفا فان المنكر حينئذ لا يستدعي الوصف
ليستدعاه واذا لم يكن موصوفا لحصول ما يتقوى به فائدة الحكم المنكر موصوفا فان المنكر ح لا يستدعي
ليستدعاه اذا لم يكن واستفادته بذلك خصوصا كما في قوله تعالى واجل مسمى عنده فان قوله
واجل مبتدأ نكرة وقوله عنده ظرف وقع خبرا له ولم يتقدم عليه لان المبتدأ ههنا موصوف بقوله
مسمى فلم يتحقق تعاضد الامرين ههنا اذ النكرة بسبب كونها موصوفة لم تستدع ان يكون الظرف

نعتا

٥٧

نعتا له لحصول ما يتقوى به فائدة الاعلام بالحكم بسبب كون المنكر موصوفا فلم يحتج الى
التقديم للتنبيه على انه خبر لا نعت وان هذا التقديم ملتزم مع مبتدأ غير مصدر اما مع
المصدر نحو سلام عليك وويل لك فلا فرق بين ظرف له حق في التأخير عن مبتدأ انه ذلك قبل
صيرورته مبتدأ وذلك كقولك سلاما عليك بالنصب منزلا منزلة اسلم عليك عند التحية ونحو ذلك
وبين ظرف ليس له ذلك كما ذكر ان الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدأ المنكر وجب تقديمه على
ذلك المنكر الا ان يكون موصوفا فح لا يجب ذلك التقديم وكان المتبادر من هذا الكلام وجوب التقديم
في جميع الصور اذا لم يكن موصوفا وليس كذلك الامر لان سلام في قول السائل سلام عليك مبتدأ
منكر غير موصوف بشيء مع ان الظرف الواقع خبرا مقدما عليه اشار الشارح هنا الى تفصيل وهو ان الظرف
الواقع خبرا عن المنكر الغير الموصوف ان لم يكن له حق في التأخير عن ذلك المنكر قبل صيرورته مبتدأ
فانه يجب تقديمه على ذلك المنكر كما تقرر في الامثلة المذكورة وان كان له حق في التأخير عنه لم يجب محافظة
على الحق القديم وفرق بين القسمين بقوله وذلك اي الظرف الذي له حق التأخر قبل صيرورة المبتدأ
مبتدأ هو قولك سلاما عليك بالنصب فان قولنا سلام عليك كان قبل ان يجعل السلام مبتدأ
سلاما عليك بالنصب بعامله المحذوف فحذف العامل وهو اسلم واقيم مصدره مقامه لدلالة المصدر
على فعله وافاد تجدد السلام وتخصيصه بزمان الحال الاستقبال لكونه منزلا منزلة الفعل المذكور فكان
للظرف وهو قوله عليك استحقاق التأخر عن العامل لان حق المعمول ان يتأخر عن عامله فان الظرف معمول
للفعل المحذوف ههنا والمعمول يستحق التأخر عن عامله فيستحق ان يتأخر ايضا عما كان منزلا منزلة
وقائما مقامه اعني المصدر المذكور ثم جعل ذلك المصدر مبتدأ ليدل الكلام على ثبوت السلام ودوامه
فهذا الظرف يستحق التأخر عن مبتدئه من وجهين احدهما سابق على الابتدائية وهو استحقاق
المعمول التأخر عن عامله وثانيهما متأخر عن الابتدائية وكونه خبرا وحق الخبر التأخر واما الظرف
الذي لا يكون له استحقاق التأخر السابق فكقولك رجل في الدار فان هذا الظرف اعني في الدار اذا
اسند الى رجل بجعله خبرا لم يستحق التأخر عنه لان حق الخبر ان يتأخر عن المبتدأ انما ما قبل ذلك
فلم يكن له استحقاق التأخر عنه اذا لم يكن بينهما تعلق العاملية والمعمولية كما كان في الصورة الاولى
فمثل هذا المبتدأ النكرة لم يتخصص قبل الابتدائية بالتعلق السابق وبكونه صادرا عن الفاعل

كما تخصص المبتدأ الذي هو مصدر فلكانه نكرة غير مخصصة فاستدعى ان يكون الظرف الذي بعده نعتا له فاشتبه الخبر بالنعت فلزم ان يقدم كما هو تقديره بخلاف المبتدأ الذي كان في الاصل مصدرا لفعل فانه قد تخصص بما علمت ذلك وبالتعلق التام فلم يستدع ان يكون الظرف الذي بعده نعتا له فلم يلتبس الخبر بالنعت فلم يلزم تقديمه فهذا بيان الفرق بين الصورتين في استدعاء احدهما تقديم المسند وعدم استدعاء الآخر اياه فان قيل القاعدة المذكورة وهي قوله الظرف اذا وقع خبرا عن المنكر الغير الموصوف وجب تقديمه على ذلك المنكر كما تنتقض بنحو سلام عليكم وويل لك تنتقض ايضا بنحو ما احد في الدار وارجل في الدار ام امرأة فان الظرف فيهما وقع خبرا عن المبتدأ المنكر الغير الموصوف مع انه لا يلتزم تقديمه كما لا يلتزم ذلك في نحو سلام عليكم فلم اقتصر المصنف على ذكر ما كان في الاصل مصدرا منصوبا عدل الى الرفع للدلالة على الثبات اجيب بانه اقتصر على ذكره بناء على انه يعرف حال الصور الباقية بالمقايسة على المنكر الموصوف فانما بين ان الظرف الواقع خبرا للمنكر الموصوف لا يجب تقديمه كما في قوله تعالى واجل مسمى عنده بناء على ان المنكر لما تخصص بالوصف فقد حصل ما تقوى به تكن فائدة الحكم فصلح المنكر بذلك لان يقع مبتدأ ويكون الظرف المؤخر خبره لان المنكر لما كان مخصصا بالوصف فات اولوية كون الظرف المؤخر نعتا لا خبرا فلم يحتج الى تقدم الظرف ليتعين كونه خبرا كذلك اذا كان المبتدأ المنكر مصدرا بحرف النفي او الاستفهام فانهما توجبان تخصيصا كالوصف فلا تبقى بذلك الاولوية بعينها ايضا قوله فلا جواب اما اي فلا يلتزم تقديمه وفي النفي الالتزام قوله عن مبتدأ له ذلك اي مبتدأه المنكر الذي ليس موصوفا قوله وذلك قولك جملة اسمية والاشارة فيه الى اللفظ الذي لم يصح جعله مبتدأ وكان للظرف حق في التأخر عنه فان سلاما المنكر المنصوب لم يصر مبتدأ بعد ما هو منصوب على انه مفعول مطلق لفعله المحذوف والظرف الذي بعده حق التأخر عنه لكونه ظرفا لغوا متعلقا به او بفعله المحذوف وحق المعمول التأخر عن عامله فلما جعل ذلك المصدر مبتدأ وجعل الظرف الواقع بعده ظرفا مستقرا خبرا عنه لم يلتزم تقديم ذلك الظرف على المبتدأ مع انه منكر غير موصوف رعاية لحقه القديم وهو كونه مؤخرا عنه و قوله منزلا حال من سلاما عليك ولا يصح كونه صفة له لانه يستلزم ان تكون النكرة صفة للمعرفة بناء على اللفظ المحكي معرفة لان المراد خصوص ذلك المحكي فكانه قيل هذا اللفظ وهذا الكلام وان كان معرفة لم يجز ان يكون منزلا صفة له لكونه نكرة وكذا قوله مفيدا حال منه لا صفة له لما ذكر قوله لذلك اي لكونه

منزلا

منزلا منزلة اسم عليكم فانه يفيد تجدد السلام وتخصيصه بزمان الحال فكذا ما نزل منزلته وفي قوله ان المصدر منزل منزلة الفعل وقائم مقامه اشارة الى ان حذف الفعل واجب لئلا يلزم اجتماع النائب والمنوب عنه فيكون المصدر هو العامل في عليكم على الاصح فيظهر ان له حق التأخر عنه لكونه معمولا له والقياس في ويل لك فخبر وشر مبتدأ ان يكون ويل لك بمعنى هلاكا لك الآن الشائع في الاستعمال ويل لك بالاضافة واعلم انه لا فرق بين قوله وبين ظرف ليس له ذلك مع ان حق الكلام ان يقال فيما بين ظرف له حق في التأخر وظرف ليس له ذلك الحق لبعد احدهما عن الآخر بطول الفصل وانما قال قبل صيرورته مبتدأ لانه بعد ما صار مبتدأ كان حق الكل ان يتأخر عنه لان حق الخبر التأخر مطلقا سواء كان له قبل ذلك حق التأخر عنه اولا اوان يكون قبل التساوي مفعولا به كقولك قد هلك ضدك ممن يتوقع ذلك اولانه صالح للتفاؤل اولانه اهم عند القائل كما اذا قلت عليه من الرحمن ما يستحقه او كقوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وقوله وليس بمعنى في المودة شافع اذا لم يكن بين الضلوع شفيع اوان يكون المراد بتقديمه تشويق السامع لذكر المسند اليه كقوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر وقوله ولكن للحيوة فمن رجا دارا فاخرها وداولها دوافن وحق هذا الاعتبار

عتبار

تطويل الكلام في المسند والا لم يحسن ذكر الحسن قوله اوان يكون قبل التابع عطف على قوله او ان يكون المراد بتقديمه التنبيه على انه خبر والحاصل ان الحالة المقتضية لتقديم المسند سواء يكون المراد به اوان يكون قبل السامع معقودا به اي متعلقا بالمسند طالبا له فيقدم المتكلم المسند ليعلم مطلوبه بها مثل ان يقول قد هلك خصمك لمن يتوقع هلاكه وينتظره فيقدم المسند وهو قوله قد هلك ليعرف السامع هلاك خصمه من اول الامر قوله اولانه مما صالح عطف على ما تقدم بحسب المعنى فان قوله واما اي الحالة المقتضية لتقديم المسند فهي ان يكون متضمنا للاستفهام اوان يكون المراد تخصيص المسند اليه في قوة ان يقال واما تقدم المسند فلكونه متضمنا للاستفهام او لكون المراد تخصيصه بالمسند اليه ولكون المسند صالحا للتفاؤل نحو سعيد من بر اتقى او لكون المسند اهم عند القائل كالامثلة المذكورة التي مع جملتها قوله عليه من الرحمن ما يستحقه اي من جلايل النعم او من شدايد النقم فقدم المسند وهو عليه على المسند اليه وهو قوله ما يستحقه لكون الاهتمام بوقوع ذلك عليه اشد واتم بالنسبة الى كون ذلك ثوابا او عقابا لان الاهتمام بالشيء يقتضي تقديمه على غيره قوله او كقوله عطف هذا البيت على ما قبله بكلمة او لينبه

قوله فيستحق من الرحمن ما لا
[illegible] مثال [illegible] فيه

على تساويهما في الاستقلال بصحة التمثيل بكل واحد منهما على طريقة قوله تعالى او كصيب من السماء
ويجوز ان يكون عطفه بكلمة او مبنيا على احتمال ان لا يكون تقديم المسند في قوله وليس بمكلك يا قطر السلام
للاهتمام به بل يكون تقديمه لقصد تخصيص المسند بالمسند اليه مبالغة في اثبات السلام على المرأة
التي سلم عليها بقوله سلام الله يا مطر عليها ووجه المبالغة انه اثبت السلام عليها اولا بالدلالة
الوضعية وثانيا بدلالة فحوى الكلام فان تخصيص نفي السلام بالشخص المسمى بمطر يدل بفحواه
على ثبوته لتلك المرأة وعطف البيت الثاني وهو قوله وليس بمكلك على البيت الاول وهو سلام
الله يا مطر بكلمة او ولا شك انهما في النظم واستوائهما في صحة التمثيل بهما لكون التقديم للاهتمام
فانه قدم قوله عليها وهو خبر ليس وقدم قوله يا بن الفضول ع وهو خبر لم يكن للاهتمام قوله يا مطر
منادى مفرد معرفة لانه اسم رجل ونون مع ان حقه البناء على الضم لضرورة الشعر وقوله يا بن الفضول ع
عبارة عن العاشق اي اذا لم يكن في قلب المحبوب مودة وميل الى الالفة والوصلة لا يحصل المودة
والميل بشفاعة شافع من خارج اي شافع كان وغير الاسلوب السابق في قوله او لانه صالح
للتفاؤل وقوله او لانه اهم عند القائل وسلك سبيل العطف بحسب المعنى للتفنن في الكلام ثم
عاد الى الاسلوب وهو عطف المفرد على المفرد فقال او ان يكون المراد بتقديمه نوع تشويق الى ذكر المسند
ومما كان التفاؤل واهتمام القائل قريبين من عقد قلب السامع واهتمامه قربهما به قوله ثلثة
مسند موصوف بقوله تشرق اي تضيء الدنيا ببهجتها هذه الثلثة فالدنيا فاعل تشرق فان الشارح
استعمله لازما كقوله تعالى واشرقت الارض وقد يجعل الدنيا مفعول تشرق على انه متعد اما
بنفسه او بتضمين الانارة ومحل الضمير الثلثة وفيه عدول عن الاسم الشائع الى النادر فقوله
ثلثة مسند موصوف بقوله تشرق الدنيا اي تضيء ببهجتها تلك الثلثة وفي تقديم هذا المسند مع
تنكيره للابهام ووصفه بما لاجله يهتم الناس بمعرفته تشويق تام الى ذكر المسند اليه قوله و
كالنار الحيوة جملة اسمية وكذا قوله فمن رماد اواخرها فقدم كالنار على الحيوة ومن رماد على اواخرها
للتشويق اي من جنس الرماد اواخر الحيوة واوائلها دخان اي هو من جنس شبه الحيوة بالنار ثم
اشار الى وجه الشبه ببيان ان زمان الصبى فيه ظلمات الجهل وكدورات الهوى كما ان اوائل النار
دخان ضعيف مكدر لا يهتدى به الى المقاصد وزمان الشيخوخة فيه ضعف القوى واستيلاء

البرد

البرد واليبس كما ان آخر النار الرماد الذي لا ضياء فيه ولا بهاء وقبله عيشة الشباب
وليس منها حصائي ولا ذوائب الهجان قوله وحق هذا الاعتبار اي حق اعتبار التشويق
بتقديم المسند تطويل الكلام في المسند بذكر الصفات المتعلقة به فانه مجرد تقديم المسند وان
كان مشوقا الى معرفة المسند اليه بخصوصه من حيث انه اذا قدم المسند يعلم السامع ان هناك
شيئا يجيء بعده وهو مسند اليه هذا المسند الا انه على معلم بعينه فيشتاق الى معرفته بعينه لان معرفة
الشيء على الاجمال تقتضي طلبه على التعيين لان طبيعة الانسان مجبولة على الرغبة في
معرفة الاشياء باعيانها ثم انه بعد تقديم المسند اذا طول الكلام فيه ازداد المشوق وكلما
ازداد المشوق ازداد الشوق الى المسند اليه المعين ووجدانه وبازدياد الشوق يزداد الحسن لانه
اذا علم بخصوصه بعد اشتياقه اليه يكون التلذذ بمعرفته اتم واكمل لان حصول الشيء بعد
الطلب يكون الذ واقتصر على مجرد تقديم المسند من غير ان يطول الكلام فيه لم يحسن الكلام
ذلك الحسن الا ترى الفرق بين قوله ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها وبين قوله كالنار الحيوة فمن رماد
اواخرها فانه قد حصل في الاول بتطويل الكلام من التشويق ما ليس في الاخيرين لتفاوتهما بكون
المشوق في الاول دونهما او يكون المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند
فعلا ويقدم البتة على ما المسند اليه في الدرجة الاولى احترازا عن نحو انا عرفت وانت عرفت
وهو عرف فان الفعل فيه مسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى
ما قبله مسند اليه في الدرجة الثانية قوله او ان يكون عطف على بعد ان في قوله ان يكون فيكون
من عطف الفعل على الفعل وهذا على عادة افتنانه في الكلام حيث تفنن في طريقة العطف اي
اذا اريد بالجملة افادة تجدد الحكم الذي تضمنه دون الثبوت جعل مسندها فعلا لانه الموضوع لافادة
التجدد وقدم البتة على المسند اليه الذي هو فاعله فكما ان افادة التجدد تقتضي كون المسند المفرد
فعلا على ما مر كذلك تقتضي كونه مقدما على المسند اليه كيف لا وكونه فعلا يستلزم تقديمه على فاعله
فلا وجه لما يقال من ان هذا الحكم يرد لما سبق من ان قصد التخصيص باحد الازمنة وافادة التجدد
يقتضي كون المسند مفردا فعلا فان ضم افادة التجدد تارة الى جعل المسند فعلا وتارة الى تقديمه
فالمراد بالجملة هي الجملة التي يكون المسند فيها مسندا في الدرجة الاولى ويدل عليه قوله ويقدم البتة

على ما يسند اليه في الدرجة الاولى لان تقييد المسند اليه بقوله في الدرجة الاولى يدل على ان مراده
بالجملة المذكورة الجملة التي يكون المسند فيها مسندا في الدرجة الاولى ولو قال ويقدم البتة على ما يسند
اليه من غير تقييده بقوله في الدرجة الاولى لورد ان يقال قول المصنف اذا كان المراد من الجملة افادة التجدد
وجب تقديم المسند غير صحيح على اطلاقه فان المراد من جملة انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف
هو التجدد ومع ذلك ليس المسند فيها مقدما لان الفعل فيه قد اسند الى المبتدأ وهو لم يقدم عليه فلما قيده به لم
يرد ذلك لان ارادة التجدد من الجملة انما تقتضي تقديم المسند على ما يسند اليه ابتداء اي في الدرجة الاولى لا على
على ما يسند اليه مطلقا والفعل في مثل انا عرفت مسند الى ما بعده من الضمير ابتداء اي في الدرجة الاولى
ثم بواسطة عود الضمير الى ما قبل الفعل وهو المبتدأ او مسند اليه في الدرجة الثانية وهو مقدم على ما يسند
اليه ابتداء وان لم يتقدم على المبتدأ واذا سلكت هذه الطريقة سلكت اعتبارين مختلفين احدهما اجراء
الكلام على الظاهر وهو ان يجعل مبتدأ وعرفت خبره وكذا انت عرفت وهو عرف ولا يقدر تقديم وتاخير
كما اذا قلنا زيد عارف او زيد عرف الخ الثاني التلفظ وثانيهما ان يقدر اصل النظم عرفت انا وعرفت
انت وعرف هو ثم يقال قدم انا وانت وهو فنظم الكلام بالاعتبار الاول لا يفيد الا تقوي الحكم
قوله هذه الطريقة يعني ان يسند الفعل الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله
يسند اليه الفعل في الدرجة الثانية وفسر اجراء الكلام على ظاهره بان يجعل المرفوع قبل الفعل من
اول الامر بلا اعتبار تقديم وتاخير مبتدأ ويجعل الفعل مع الضمير خبره ونظم الكلام بهذا الاعتبار
لا يفيد الا تقوي الحكم وشبهه في هذا الاعتبار بنحو زيد عارف وزيد عرف مما كان ما وقع مسندا اليه
في الجملة اسما ظاهرا صرفا فان نحوهما متعينان لان يجريا على الظاهر ولا يعتبر فيه تقديم وتاخير فرق
بين زيد عرف وهو عرف حيث جوز في الثاني ان يحمل على الاعتبارين المذكورين ولم يجوز في
الاول الا ان يجري على الظاهر كما سيجيء من قوله واما نحو زيد عرف ورجل عرف فليسا من قبيل هو
عرف في احتمال الاعتبارين على السوا بل حق المعرف اي نحو زيد عرف حمله على وجه تقوي الحكم و
هو ان يجعل زيد من اول الامر مبتدأ ويجعل الفعل مع الضمير خبره فيحصل اسناد عرف الى زيد مرتين
وحق المنكر اي نحو رجل عرف حمله على وجه التخصيص وهو ان اصل النظم عرف رجل لكن قدم المنكر للتخصيص
ونحو هو عرف صالح لانه يحمل على الوجهين فهو يحتمل للتقوي وللتخصيص والمعرف لا يحتمل الا التقوي

والمنكر

والمنكر لا يحتمل الا التخصيص اما صحة نحو هو عرف للتقوي والتخصيص فلانه يمكن ان يقدر
ان المبتدأ فيه كان متاخرا في الاصل فقدم فيفيد التخصيص ويمكن ان يقدر انه مبتدأ في الاصل ولم
يكن متاخرا فيفيد التقوي اما امكان الاعتبار الاول فلانا اذا قلنا انه في قولنا هو عرف كان فاعلا
في الاصل وان تقديره عرف هو ولم يكن لفظ هو فاعلا لعرف لما عرف في النحو من ان ضمير الفاعل لا يكون
منفصلا الا بوجهين احدهما ان يكون الفعل جاريا على غير ما يكون الفعل له بالحقيقة فيجعل الفاعل
ضميرا منفصلا لئلا يلتبس بضمير الغير كما اذا قلنا زيد بكر ضاربه هو فان ضاربه جار على بكر
لانه خبر له والضرب ليس صادرا منه بل من زيد فيجعل فاعل ضاربه ضميرا منفصلا وهو ليدل على ان
الضرب صادر من زيد لا من بكر اذ لو جعل متصلا وقيل زيد بكر ضاربه لم يعلم ان زيدا ضارب بكرا
ام بكر ضارب زيدا هذا في صورة الالتباس واما في غير صورة الالتباس فيجعل ايضا منفصلا طردا
للباب كما اذا قلنا زيد هند ضاربها هو اذ في هذه الصورة لو قيل زيد هند ضاربها باتصال الضمير
لما التبس الامر وثانيهما ان يتقدم على ضمير الفاعل حرف الاستثناء وهي الا لفظا نحو قولنا ما ضرب
الا هو او معنى نحو قولنا انما يدافع عنكم انا اذ معنى هذا القول ما يدافع عنكم الا انا ولا شك ان
في هذه الصورة اعني عرف هو لم يتحقق شيء من الوجهين فوجب ان يكون فاعل عرف ضميرا مستترا
فيه فيكون ضمير هو تاكيدا لذلك الضمير المستتر فيه لا فاعلا لعرف واذا لم يكن ضمير هو فاعلا لعرف
جاز ان يتقدم ويقال هو عرف مع بقاء الجملة المذكورة وهي عرف على حالها لان التاكيد امر خارج عن
مفهوم الجملة فاذا بطل التاكيد وتغير عن حاله لم يتغير مفهوم الجملة اذ تغير مفهوم الشيء انما يكون بتغير
اجزائه الذاتية لا عوارضه الخارجية فاذا قلنا هو عرف امكن ان يقال انه هو كان في الاصل متاخرا
على انه تاكيد للضمير المستتر فقدم فيفيد التخصيص واما امكان الاعتبار الثاني وهو كون ضمير
هو مبتدأ في اصله فلانه واقع في موقع الابتداء من حيث انه وقع مقدما على الخبر وهو عرف ولانه
يعلم لكن متصف بشرط صحة الابتدائية وهو قوة الفائدة في الاخبار عنه اعني به كونه معرفة
لما تقرر من انه كلما كان المبتدأ اكثر تعينا وخصوصية كانت الفائدة في الاخبار عنه اتم واقوى
واذا كان الشيء واقعا في موقع الابتداء ومتصفا بصفاته امكن لا محالة حمله على الابتدائية فقد
ظهر ان قولنا هو عرف ونظايره محتمل للتقوي والتخصيص واما ان حق نحو زيد عرف ان يحمل على التقوي

فقط فلانا لو فرضنا ان اصل زيد عرف كان عرف زيد لزم ان يكون زيد فاعلا لو فرض ان الوهم يكفي
فاعلا لكان بدلا من الضمير المستكن في عرف وتأكيدا له اذ لا محل له سواهما وحينئذ كان نظير قوله
تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا لان قوله الذين ظلموا بدل من الضمير الذي في اسروا وهو الواو لكن
نظائر القول قليلة نادرة فلا يجوز ان يحمل عرف زيد على هذا القليل النادر اذ لا ضرورة داعية اليه
ههنا اذ لو قلنا ان زيدا فاعل عرف كان صحيحا بخلاف قوله واسروا النجوى الذين ظلموا اذ لا يمكن
ان يقال ههنا ان قوله الذين ظلموا فاعل لاسروا وهو الواو والبادرة فلا يمكن ان يكون له فاعل آخر فقد علم
ان زيدا في قولنا عرف زيد يكون فاعلا لو فرض على تقدير التأخير واذا كان فاعلا لو فرض لا يكون له اصح التقديم
على عرف مع بقاء الجملة المذكورة على حالها لما تقرر في علم النحو من ان الفاعل لا يتقدم على الفعل اذ لو قدم على عرف
لبطل فحوى هيئة الجملة اذ الفاعل حينئذ مقدم على الجملة الفعلية فاذا ارتفع بطلت الجملة لوجوب ارتفاع الكل عند
ارتفاع الجزء فقد علم انه لا يمكن ان يقال ان زيدا في قولنا زيد عرف كان متأخرا ثم قدم الا بالحمل على
ذلك الوجه البعيد وهو كونه بدلا من الضمير المستكن في عرف لكن لا يجوز ارتكاب هذا المحمل البعيد في المظهر
المعرف اذ يمكن ان يقال ان هذا المظهر المعرف مبتدأ في الاصل ولا تأخير فلا تقديم لكونه في موضع الابتداء
وعلى شرطه فلا ضرورة في ان يقال انه كان متأخرا في الاصل على ذلك الوجه النادر ثم قدم لان ارتكاب المحمل
النادر انما يجوز اذا لم يوجد محمل آخر غيره كما في المبتدأ النكرة الغير المخصصة مثل قولنا رجل عرف
اذ لا محمل له غير ان يقال انه كان متأخرا في الاصل ثم قدم لامتناع ان يقال انه مبتدأ في اصله بلا تقديم
وتأخير لانه غير متحقق بصفة صحة الابتدائية التي هي التعريف او التخصيص وما لم يكن مبتدأ في الاصل
لزم ان يقال انه كان متأخرا في الاصل ثم قدم ليتخصص بالتنكير لكونهما فاعلا في المعنى ويجوز
ان يقع مبتدأ كما عرف في النحو واذا وجب حمله على التأخير فلا يجوز ان يقال انه كان فاعلا اذ لو كان
فاعلا امتنع تقديمه كما عرفت فوجب ان يحمل على الوجه النادر وهو كونه بدلا من الضمير الذي في عرف مع
تجويز ان يتوهم مع بقاء الجملة بحالها فقد علم ان النكرة المحضة اذا وقعت مبتدأ لا يحتمل غير التأخير
والتقديم فيفيد التخصيص البتة قوله الا في التلفظ استثناء من قوله ولا يقدر تقديم وتأخير على
طريق جاءني احد الا زيد اي ما جاءني احد منهما بغرض من الاغراض الا لاجل الزيادة
فالمعنى ههنا لا يقدر ذلك بسبب امر من الامور الا بسبب التلفظ والاستثناء من النفي اثبات فيفهم ان

يكون

١٥٧

يكون هناك تقديم وتأخير في التلفظ الا انه لا تقديم هناك اصلا في المعنى ان هناك
تقدما وتأخرا صوريا من حيث اللفظ فقط لا حقيقيا بحسب المعنى فان ذلك انما يكون في المزال
عن موضعه لا فيما هو ثابت في محله وظاهر ان المبتدأ في الامثلة المذكورة واقع في موضع الابتداء
واللفظ متى وقع في محله الطبيعي لا يعتبر فيه تقديم ولا تأخير بحسب المعنى غاية ما في الباب انه يقال
انه مقدم لفظا وقوله اللهم اصله يا الله منادى وحذف حرف النداء وجب ان يقام الميم المشددة مقامه ويستعمل
الوجه في الاستثناء لما ندر وقوعه وبعد وجوده فيقصدون بذكره الاستعانة بمشية الله تعالى في حصول
ذلك الامر البعيد وتحققه قوله ثم بيان منصوب عطفا على قوله بتقدير وكلمة ثم للتراخي في الرتبة و
المراد بتقديم انا وانت وهو تقديمها بجعلها مبتدأ لا تقديمها حال بقائها تأكيدا حتى يكون انا
عرفت جملة حالية لان التوابع لا تتقدم على متبوعاتها حال التبعية ثم ان المصنف لما ذكر ان طريقة
المذكورة تسلك باعتبارين اراد ان يشير الى ما يفيده كل واحد من الاعتبارين فقال فيفيد الكلام
بالاعتبار الاول وهو حمله على الظاهر لا يفيد الا تقوى الحكم وهو تحقيقه لان الحكم من غير شك وشبهة
ولا يفيد تخصيص الحكم بالمسند اليه اي قصر المسند على المسند اليه اذ ليس هناك تقديم معنوي ليستفاد
منه التخصيص وفيه وعليه انه يجوز استفادته من التقديم اللفظي كما ذهب اليه صاحب الكشاف في قوله
تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء وسبب تقويه هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه
شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن
ضمير المبتدأ نحو زيد غلامك او كان متضمنا له نحو انا عرفت وانت عرفت وهو عرف او زيد عرف ثم اذا
كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فاذا قلت هو يعطي الجزيل كان
المراد تحقيق اعطاء الجزيل عند السامع دون تخصيص اعطاء الجزيل به وعليه قوله عز وعلا واتخذوا من
دون الله آلهة لا يخلقون شيئا وهم يخلقون ليس المراد ان غيرهم لا يخلق انما المراد تحقيق انهم
يخلقون وقوله ان وليي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين وقوله وحشر لسليمان جنوده
من الجن والانس والطير فهم يوزعون وقوله واذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به
وتقرير ما ذكره من سبب افادة التقوي هو استناد المسند الى المسند اليه مرتين لان المبتدأ بسبب كونه
مبتدأ اي مجردا عن العوامل مخبرا عنه يقتضي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يكون صالحا لان يسند اليه

فاذا ... ان عرفت بهذا الاعتبار ... لا يتوقف ... وتحقيق ... [illegible]

لان الحاصل ... بل هو ... الكلام الذي ... فيكون ... المبتدأ ... فيه تقوى الحكم

وذا ما قال وذلك لتعلم ان المسند في قولك زيد عرف فعل
تحقق كما لا يحتاج الى مسند اليه على حده فيه
نعم لا يستغني عن كل فعل متضمن لضمير
في ستكون فيه صلاحية الاسنادين

صح في المبتدا اليه نفسه بوجود المقتضي والقابل فينعقد بينهما حكم سواء كان المسند خاليا عن ضمير
يرجع الى المبتدا نحو قولك زيد غلامك او متضمنا له نحو قولك انا عرفت وانت عرفت وهو عرف مما يكون
المبتدا فيه ضميرا ونحو قولك زيد عرف مما يكون المبتدا فيه اسما مظهرا الى الكلام او في قوله وزيد عرف
لان قولك هو عرف وزيد عرف وان تساويا في افادة تقوى الحكم لكنهما لا يتساويان في احتمال الاعتبار بين
لما عرفت ان مثل نحو زيد عرف ان يحمل على التقوى فقط ثم اذا كان المسند متضمنا لضمير يرجع الى المبتدا
صح في وذلك الضمير الى المبتدا ثانيا للتعلق الذي يحصل بينهما بسبب عود الضمير فيحصل الحكم على المبتدا
مرتين فيكتسي الحكم بذلك قوة تاكيدا ويعلم انه ثابت البتة واما عدم افادة التخصيص فلان الالفاظ
الموضوعة للمعاني تدل عليها وضعت هي له وعلى ما يلزم وضعها ولا تدل على شيء آخر الا بقرينة
فاذا كانت في مواضعها الاصلية ولم توجد قرينة تدل على غير معانيها الموضوعة دلت على معانيها
الاصلية فقط اذ ليس ثمة ما يدل على ارادة معنى خارج عن معانيها الوضعية فيدل الكلام ح على
ثبوت نسبة المسند الى المسند اليه ولا يدل على عدم ثبوتها لغير المسند اليه لان هذا المعنى زيد على معنى المسند
والمسند اليه والحكم بثبوت احدهما للآخر مثلا اذا قلنا زيد كتب وكان زيد مبتدا في اصله كتب خبرا
له ولم يوجد قرينة تدل على شيء آخر فلا يدل الكلام الا على معناه الوضعي وهو ثبوت الكتابة لزيد
في الزمان الماضي ولا يدل على تخصيص الكتابة بزيد لان ثبوت الكتابة لزيد اعم من ان يختص به او لا
يختص فاما اذا لم يكن المبتدا في اصله مبتدا بل كان متاخرا عن الخبر فقدم كان ذلك التقديم قرينة
لارادة معنى يناسب التقديم زيد على المعاني الاصلية الوضعية للجملة المذكورة اذ لو لم يكن كذلك لكان لزم
العدول عن الاصل بغير فائدة وذلك غير جائز فعلم مما ذكرنا انك اذا قلت ما هو معطي الخبر بل وكان هو
مبتدا في الاصل ولم يقدر كونه متاخرا عن يعطي الخبر بل كان مرادك بهذا الحكم تحقيق اعطاء ذلك المظهر
المعبر عنه معطي المال الخبر بل واعلام السامع بذلك ولم يكن مرادك تخصيص اعطاء المال الخبر بل به حتى
لا يكون معطا آخر غيره في الوجود هذا تقرير ما ذكره من سبب التقوى وفيه بحث وهو انه صح
اولا بان الفعل في نحو انا عرفت يستند الى ما بعده من الضمير ابتدا اي في الدرجة الاولى ثم بواسطة
عود الضمير الى المبتدا يستند اليه في الدرجة الثانية وهو مناقض لما حكي عنهم ان الفعل يستند الى
المبتدا اولا ثم بواسطة تضمنه الضمير العايد الى المبتدا ايستند وينصرف اليه ثانيا حيث قال

المبتدا

١٥٨

المبتدا اذا جا بعده ما يصلح ان يستند اليه صح في المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم مع قطع
النظر عن وجود الضمير وعدمه ثم ان كان هناك ضمير صح في ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا و
يظهر من كلامه معا ان في انا عرفت ثلثة اسانيد الاول الاسناد الى المبتدا الحاصل بصحه فيه اولا   مشعر به صح
الى نفسه والثاني اسناد الفعل الى الضمير والثالث الى المبتدا بتوسط عود الضمير اليه وهذا
الثالث مذكور في الموضعين وقد حكم بتاخره عن الاولين فانه ذكر الاسناد الاول وهو اسناد الفعل
بنفسه الى المبتدا بقوله صح في المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم وذكر الثاني وهو اسناده الى الفاعل
الذي هو الضمير بعده بقوله فان الفعل فيه يستند الى ما بعده من الضمير ابتدا وهذا هو
الاسناد في الدرجة الاولى بالنسبة الى الثالث وهو اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا وذكر
هذا الثالث بقوله بقوله ثم اذا كان متضمنا لضمير صح في ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا وهو
الاسناد في الدرجة الثانية وبقوله ثم بواسطة عود الضمير الى ما قبله يستند اليه في الدرجة
الثانية ولا ينافي كون اسناد مجرد الفعل الى المبتدا سابقا على الدرجتين جميعا فمنهم
من التزم الاسانيد الثلثة وهو بعيد جدا لانه ان نظر الى المعنى فليس هناك الا اسناد واحد
وهو اسناد السوق الى المتكلم وان نظر الى الاصطلاح فهناك اسنادان اسناد الفعل الى
الضمير واسناد الجملة الى المبتدا ومنهم من قال اسناد الفعل الى الضمير واسناده الى المبتدا بتوسط
عود الضمير متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار اذ هناك اسناد للفعل الى الضمير اصطلاحا
فان اعتبر الضمير في نفسه سمي ذلك الاسناد اسناد الفعل اليه وان اعتبر كونه عايدا الى ما قبله و
عبارة عنه سمي ذلك الاسناد اسناد الفعل الى المبتدا بتوسط العود ولا شك ان اعتبار
الضمير في نفسه متقدم على اعتبار عوده الى ما قبله فلذلك قال اسناد الفعل الى الضمير في الدرجة
الاولى واسناده الى المبتدا بواسطة عوده اليه في الدرجة الثانية فما صح به اولا ليس
الا اسنادا واحدا له اعتباران احدهما متقدم على الآخر واما الاسناد الى المبتدا الحاصل بصحه فيه
الى نفسه فهو اسناد آخر مغاير بالذات للاسناد المذكور اولا وهو ظاهر ومتقدم في الاعتبار
على الاسناد الاول باعتباريه وذلك لان المقتضي لهذا الاسناد هو المبتدا المتقدم مع
مطلق صلاحية ما يذكر بعده وملاحظة هذا المطلق متقدمة على اعتبار اشتماله

على الضمير وعوده الى المبتدأ الا انه اشارة الى تقدمه على الاعتبار الثاني من الاسناد الاول
حيث قال ثم اذا كان مقتضى الضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا وانما اقتصر هنا على ذكر
اعتباره الثاني لانه داخل في سبب التقوي واما اعتباره الاول فهو وسيلة الى ما هو اقرب فيه هذا
القول هو الصواب. فان قلت اذا عرفت حملتنا في كبرى وصغرى اتفاقا وفي كل واحدة منهما اسناد
واحد ففي الصغرى اسناد الفعل الى الضمير وفي الكبرى اسناد الجملة الفعلية الى المبتدأ لكن المحقق
زاد في اسناد الفعل الى الضمير اعتبارا وسماه اسناد الفعل الى المبتدأ فظن قوم انه اسناد مغاير بالذات
لاسناد الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتدأ فوقعوا في التثليث قوله او زيد عرف عطفه على انه لا
يحتمل التخصيص كما يحتمله انه ان الاشارة الى التقوي قوله فاذا قلت هو يعطي الجزيل متعلق بقوله لا
يفيد الا تقوي الحكم فانه يفيد التقوي فقط لوقوعه في مقام لا يناسب التخصيص قوله وعليه وعلى الاعتبار
الاول المفيد للتقوي فقط ورد هذه الآيات اذ ليس معنى التخصيص هنا بحال كما ذكر المصنف انه
الاعتبار الاول يفيد التقوي لا غير اراد ان يورد عليه شواهد من التنزيل فقال وعليه قوله واتخذوا
من دون الله آلهة لا يخلقون شيئا وهم يخلقون فانه تعالى اراد بقوله وهم يخلقون تحقق مخلوقية الآلهة
التي هي الاصنام لا تخصيص تلك الآلهة بالمخلوقية حتى لا يكون شيء سواهم مخلوقا لان ذلك غير
صادق فلزم حمل تلك الآية على الاعتبار الاول ونظم هذه الآية الكريمة او اتخذوا من دونه آلهة لا
دون الله فهو سهو قلم والمراد بالولي في قوله تعالى ان ولي الله هو الناصر وكذا معنى قوله وهو يتولى
الصالحين انه ينصرهم لا محالة فالمراد تحقيق ان الله تعالى متولي للصالحين وليس المراد ان غيره لا يتولى
الصالحين لان معنى التخصيص قصر المسند على المسند اليه وغيره تعالى من الانبياء والاولياء يتولى
الصالحين كما يتولاهم الله فلا معنى للتخصيص بتولية الصالحين به تعالى ومعنى يوزعون يحبسون
ويمنعون اي يحبس اوائلهم ليلحق بهم اواخرهم وذلك للكثرة فالمراد بقوله فهم يوزعون تحقيق ان
جنود سليمان يوزعون لا تخصيص الموزعية بهم بحيث ان غيرهم لا يوزعون فان غيرهم يوزعون
ايضا وكذا قوله تعالى واذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به فان الله تعالى اراد
بقوله وهم قد خرجوا به تحقيق ان خروجهم ملتبسين بالكفر تكذيبا لهم في دعوى احداث الايمان بعد الدخول
لا قصر الخروج بالكفر عليهم فان غيرهم من المشركين والمترددين ايضا خارجون مع الكفر فقد علم ان

جميع

[illegible]

جميع هذه الآيات نازلة على الاعتبار الاول وان الضمائر التي جعلت مبتدأة فيها ليست متأخرة في الاصل
وكذا لك اذا قلت انت لا تكذب كان اقوى للحكم بنفي الكذب عن المخاطب من قولك لا تكذب من غير تأكيد
ومن قولك لا تكذب انت هنا لتأكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بانه هو لا غيره لا لتأكيده فقد ورد
عليه قوله تعالى والذين هم بربهم لا يشركون وقوله تعالى لقد حق القول على اكثرهم فهم لا يؤمنون وقوله
تعالى فعميت عليهم الانباء يومئذ فهم لا يتساءلون وقوله ان شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا
يؤمنون قوله وكذا لك اذا قلت عطف على قوله فاذا قلت كما ذكر ان الكلام الذي يكون المبتدأ فيه
ضميرا وخبره جملة فعلية مسند الفعل فيها الى ضمير المبتدأ يعتبر على وجهين مختلفين احدهما ان يجري
الكلام على ظاهره وثانيهما ان يعتبر فيه تقديم وتأخير ثم ذكر ان نظم الكلام بالاعتبار الاول لا يفيد
الا تقوي الحكم وتحقيقه وذكر للكلام المأخوذ بالاعتبار الاول امثلة متعددة يفيد الكلام فيها تقوية
الحكم الايجابي اراد ان ذكر امثلة مأخوذة بذلك الاعتبار يفيد الكلام فيها تقوية الحكم الثابتي فقال
وكذا لك اذا قلت انت لا تكذب وفصله عن امثلة تقوي الحكم الايجابي لكونها من امثلة التقوي في
جانب النفي بزيادة التقوي لا يختلف بكون خبر المبتدأ المقدم منفيا لان سبب التقوي موجود مع
كان الخبر او منفيا قوله للحكم بنفي الكذب متعلق بقوله اقوى وقوله بنفي الكذب عنه متعلق
بقوله المحكوم عليه الذي حكم عليه بنفي الكذب عنه وهو انت حكم بانه قولك انت لا تكذب اشد
تقوية للحكم بنفي الكذب عن المخاطب من قوله لا تكذب بغير ذكر انت بلا شبهة اذ في الاول قد نفيت
الكذب عن المخاطب مرتين وليس في لا تكذب ما يفيد تأكيدا اصلا حيث نفيته عنه مرة واحدة و
في كونه اقوى من لا تكذب انت شبهة لاشتماله على التأكيد بانت لان هذه الشبهة مزالة
انت هنا لتأكيد المسند اليه لا لتأكيد الحكم وتقويته لانه لم يقع مبتدأ ليتكرر الاسناد فيتقوى
الحكم فتدبر اي تفكر فيما سبق من ان تأكيد المسند اليه يكون لتقريره ودفع توهم التجوز او السهو
او النسيان في نسبة الفعل اليه وان تقوي الحكم انما يكون اذا وقع انت مبتدأ ليستدعي اسنادا
ثم يتكرر ذكره بالاسناد الى ضميره يتضح لك الفرق بين انت لا تكذب ولا تكذب انت قوله وعليه اي
على طريق انت لا تكذب في كونه لتقوية الحكم بالخبر المنفي وردت الآيات المذكورة لظهور انه ليس المعنى فيها
على التخصيص فان قوله تعالى الذين هم بربهم لا يشركون المراد به تحقيق عدم اشراكهم بربهم لا تخصيصه

بهم اذ عدم الكشف اي لا يختص بهم سواء اريد بكلمة بهم في الآية طائفة مخصوصة او من لا ينكره
مطلقا وكذا قوله تعالى لقد حق القول على اكثرهم فهم لا يؤمنون فان المراد به تحقيق عدم ايمان اكثر اهل
مكة لا تخصيصه بهم لان عدم الايمان غير مخصوص بهم وكذا قوله تعالى فعميت عليهم الانباء يومئذ
فهم لا يتساءلون فان المراد قوله بهم لا يتساءلون تحقيق عدم تساؤل اهل المحشر لا تخصيص ذلك بهم
لان ذلك لا يختص بهم وكذا قوله تعالى ان شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون فان المراد
بقوله فهم لا يؤمنون تحقيق عدم ايمانهم لا تخصيصه بهم   ويقرب منه قبيل انا عرفت وانت عرفت
وهو عرف في اعتبار تقوي الحكم زيد عارف وانما قال يقرب دون ان اقول نظيره لانه لما لم يتفاوت
في الحكاية والخطاب والغيبة في انا عارف وانت عارف وهو عارف اشبه الخالي عن الضمير و
لذلك لم يحكم على عارف بانه جملة ولا عومل معاملتها في البناء حيث اعرب في نحو رجل عارف رجلا عارفا
رجل عارف كما عرف في علم النحو واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه   لما ذكر المصنف ان
نحو انا عرفت اذا اجري على ظاهره يفيد التقوي لوجود سببه وهو تكرر الاسناد وهذا السبب متحقق في
نحو زيد عارف لاستناد عارف الى ضمير عائد الى زيد فيصير في ذلك الضمير اي زيد ثانيا فيتكرر الاسناد
فينبغي ان يفيد التقوي كما يفيده نحو انا عرفت اشارة الى انه يفيد التقوي ايضا الا انه لعدم تفاوته
في الحكاية والخطاب والغيبة اشبه الخالي عن الضمير من الاسماء الجامدة كحيوان جامدة مثلا فكان
ضعيفا في افادة التقوي فلم يكن نظيره بل قريبا منه ولعل السر في عدم تفاوت عارف في الاحوال الثلث
هو ان المعنى على تقدير موصوف اي انا رجل عارف وانت رجل عارف وهو رجل عارف فنحو عارف وان كان
مشتملا على الضمير الا انه شبيه بالاسم الجامد الخالي من الضمير نحو رجل في عدم اختلاف صورته في الاحوال
الثلثة اذ يقال انا زيد وانت زيد وهو زيد وصيرورته بهذا التشبيه في حكم كلمة مفردة لم يحكم على عارف
مع ضميره بانه جملة بل قيل انه في حكم المفرد ولا عومل ايضا معاملة الجملة في البناء فلم يحكوا بنائه بل اعربوه
على حسب اقتضاء العوامل فان الخبر في مثل زيد عارف هو عارف مع ضميره وان الاعراب الجاري على عارف
هو الذي يستحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما امتنع اجراؤه على الجزء الثاني اجري على الاول ولكن
ان ما اجري عليه اعرابه الذي يستحقه لا يكون مبنيا فعبر المصنف زيد عارف في محل الرفع بانه فاعل
يقرب او الضمير في قوله لانه راجع الى قوله عارف وكذلك الضمير الذي في قوله لم يتفاوت وفي قوله

اشبه وقوله لذلك اشارة الى مصدر قوله لكن اشبه الخالي اي ولشبهه بالخالي قوله واتبعه حرف
على لغة سلمى ان نحو انا عارف فليس نظيرا لانا عرفت بل هو قريب منه ضعيف في افادة التقوي
لشبهه بالخالي في عدم التفاوت وكونه كلمة واحدة فلذلك لم يجعل مع فاعله المستتر جملة لا مبنيا
فما بال عارف المسند الى المظهر في مثل زيد عارف ابوه وليس فيه هذا الشبه فينبغي ان يكون نظير التقوي
انا عرفت في التقوي وكونه جملة مبنيا وتقرير الجواب ان المسند الى الظاهر جعل تابعا للمسند الى المضمر فجعل
مثله في الافراد وعدم البناء اطرادا للباب وضمير اتبعه لنحو رجل عارف فمعناه اسم الفاعل فيه مسند الى
الضمير المستتر وقوله نحو زيد عارف ابوه مرفوع على انه قائم مقام فاعله تبع الا انه ما جعل تابعا هو قوله
عارف في ابوه لا المجموع فقوله نحو زيد عارف ابوه فيه مسامحة في العبارة   وبالاعتبار الثاني معيد التخصيص
في الله تعالى ومن اهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم المراد لا تعلمهم الا اننا ولا نطلع
على اسرارهم غيرنا لابطانهم الكفر في سويداوات قلوبهم وسيأتي تمثيل بيانه في فصل التقديم والتأخير
قوله وبالاعتبار الثاني عطف على قوله بالاعتبار الاول فرق بين نظم الكلام بالاعتبار الاول وبين
نظمه بالاعتبار الثاني حيث قال في نظمه بالاعتبار الاول انه لا يفيد الا تقوي الحكم وقال في نظمه بالاعتبار
الثاني انه يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص للاشعار بكونه مفيد التقوي ايضا لانعقاد
سببه وهو تكرر الاسناد مع ان التخصيص يستلزم تقوي الحكم وتأكيده لما تقرر ان التخصيص ليس الا
تأكيدا على تأكيد لكن يجب ان يعلم ان التقوي لا يكون مقصودا اصليا في الاعتبار الثاني بناء على ان ثبوت
اصل الفعل مقرر عند السامع فلا حاجة الى القصد الى تأكيده لانه انما يحتاج اذا خالج قلب السامع
شبهة في ثبوته الا انه على كل حال لازم له قطعا يقصد اليه تبعا الا ان صاحب الكشاف جمع بينهما في
قوله تعالى الله نزل احسن الحديث حيث قال في ايقاع اسم الله مبتدأ وبناء نزل عليه تأكيد الاسناد
احسن الحديث الى الله تعالى وانه من عنده وان مثله لا يجوز ان يصدر الا عنه قوله تعالى مردوا
صفة موصوف محذوف اي قوم مردوا والمرد هو عاتية العتو والمهارة فيه والابلاغ جعل
الشيء ضعيفا في الباطن والسويداوات جمع سويداء وهي حبة القلب التي تنبعث منها الروح
وقوله تعالى ومن اهل المدينة عطف على قوله ممن حولكم من الاعراب منافقون او خبر مبتدأ
هو موصوف مردوا اي من اهل المدينة قوم مردوا على النفاق ان افتخار ... فيه

وعتوا او استم وا علیه فيقوله نحن نعلمهم اصله نعلمهم نحن فقدم نحن وقيل نحن نعلمهم ليدل
على ان العلم بهم مخصوص به تعالى فالتقديم لهم يفيد اختصاص العلم بهم به تعالى للزوم العلم والغرض
الاهم بلا فائدة قوله وسيأتيك بيانه اي بيان ان نظم الكلام بالاعتبار الثاني يفيد التخصيص
ونظيره قولنا انا عرفت في اعتبار الابتداء لكن على سبيل القطع فقولك زيد عرفت او عرفته وفي اعتبار
التقديم زيدا عرفت الترجيح يفيد تحقيق انك عرفت زيدا والنصب يفيد انك خصصت زيدا بالعرفان
واما زيدا عرفته فانه بالخيار ان شئت قدرت المفسر قبل المنصوب على نحو عرفت زيدا عرفته وحملته
على باب التاكيد وان شئت قدرته بعده على نحو زيدا عرفت عرفته وحملته على باب التخصيص واما نحو
قوله تعالى واما ثمود فهديناهم فمن قرأ بالنصب فليس الا التخصيص لامتناع اما فهدينا ثمود
ان الضمير اذا كان مبتدأ وكان خبره فعلا مسندا الى ضمير لكن الضمير كقولنا انا عرفت وانت عرفت
وهو عرف يحتمل اعتبارين الاول ان يجعل الضمير المقدم من اول الامر مبتدأ من غير اعتبار تقديم وتأخير
فيفيد التقوي والثاني ان يعتبر مؤخرا في الاصل على انه تأكيد لضمير الفاعل ثم قدم فيفيد التخصيص
وكان لذلك القول في كل واحد من الاعتبارين نظير لا يحتمل الا اعتبار الآخر ونظيره يحتمل كلاهما وان يشير
اليه فما في نظيره قولنا انا عرفت في الاعتبار الاول وهو كونه مبتدأ في الاصل كما في الظاهر ومفيد التقوي
دون التخصيص على سبيل القطع من غير ان يحتمل الاعتبار الآخر اعني التقديم والتأخير قولك زيد عرفت
او زيد عرفته مما يكون المبتدأ فيه مظهرا او خبره فعلا ناصبا لضميره سوا حذف ذلك الضمير كزيد عرفت او لم يحذف
كزيد عرفته فان كل واحد منهما قطعي في اعتبار الابتداء لا يحتمل التقديم ونظيره في اعتبار التقديم
والتأخير وافادة التخصيص من غير ان يحتمل ان يكون مبتدأ في الاصل زيدا عرفت مما يكون
الفعل ناصبا لظاهر مقدم عليه فانه قطعي في اعتبار التقديم لا يحتمل الابتداء وانما كان اعتبار الابتداء
في زيد عرفت او عرفته قطعيا لانه لو فرض ان زيدا كان مؤخرا ثم قدم لم يكن لرفعه وجه كما انه في قولك زيدا
عرفت لو فرض في اول الامر كونه مرفوعا على الابتداء لم يكن لنصبه وجه بل يجب ان يعتبر مؤخرا على انه مفعول
عرفت ثم قدم ليفيد اختصاصه بعرفان المتكلم به وقصر عرفانه ووجه افادة زيد عرفت او عرفته
لتقوية الحكم وتحقيقه غير ظاهر اذ ليس فيه تكرير ايقاع عرفت على زيد الا ان يقال ان المتكلم اذا
قال زيد وجعله مبتدأ ثم ذكر بعده عرفت استدعى المبتدأ كونه خبرا له لصلاحيته للخبرية فحصل

بينهما

بينهما حكم وهو وقوع الوفاة على زيد ثم لما تضمن الخبر ايقاع الوفاة على زيد تحقيقا كما
في قولك زيد عرفته او تقديرا كما في نحو زيد عرفت فقد علم وقوع الوفاة على المبتدأ مرة ثانية فتكرر
الاسناد بالوقوع اليه فتقوى الحكم الا ان هذا الوجه مبني على ان يكون المراد بالضمير المذكور في تعليل
التقوي ما يكون عبارة عن المبتدأ مطلقا اي سواء اسند اليه الفعل او اوقع عليه لكن يستلزم
ان يكون ما ذكر في تعليل التقوي مقتضيا لكون مثل زيد مررت به وزيد ابوه منطلق مفيدا للتقوي
لحكم فان التزم ذلك ورد ان المصنف جعل المسند السببي فيما لا يراد به التقوي حيث قال و
اما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم بنفس التركيب واذا كان المسند سببيا
وان خص الضمير المذكور في التعليل بما يسند اليه الفعل وكان تقييدا بلا دليل لان الضمير ذكر فيه
مطلقا ولا دليل في كلامه على التقييد الذي ذكر نحوه فقولك زيد عرفت او عرفته قطعي في الاعتبار
الاول وهو ان يجعل الضمير المقدم من اول الامر مبتدأ لا يحتمل الاعتبار الثاني وهو اعتبار التقديم
والتأخير فقولك زيدا عرفت قطعي في الاعتبار الثاني لا يحتمل الاعتبار الاول فالمثال الاول
للابتداء قطعا والثاني للتخصيص واما قولك زيدا عرفته مما يكون الاسم المظهر فيه منصوبا بفعل
محذوف يفسره الفعل المذكور بعده المشتغل عنه بذلك الاسم بضميره فانه نظير لقولك انا عرفت في احتمال
الاعتبارين لانك بالخيار ان شئت قدرت الفعل الناصب لزيد وهو الفعل المفسر بعرفته المذكور
قبل زيد وقلت تقديره عرفت زيدا عرفته وحملته على باب التاكيد والتقوي دون التخصيص ووجه
كونه مفيدا للتاكيد وقوع العرفان على زيد وتحقيقه تكرر ما يرد على كون الوفاة واقعا على زيد
لان المقدر بالباعث اثره في حكم الملفوظ فهنا تكرير ضمني لا يرد عليه فان زيدا لما كان منصوبا بعرفت
المقدر علم منه كون الوفاة واقعا على زيد ولما كان ضميره الراجع اليه منصوبا بعرفت المذكور تأكد ذلك
الوفاة بتكرر ما يرد عليه ووجه عدم افادة التخصيص بهذا الاعتبار انعدام ما يوجب ذلك وهو
ان يكون المفعول مؤخرا من عامله في الاصل ثم قدم عليه ليفيد التخصيص وقد انتفى ذلك في هذا الاعتبار
لان كل واحد من زيد وضميره متأخر عن عامله ح فلا موجب للتخصيص وان شئت قدرت المحذوف
المفسر بعد المنصوب وقلت تقديره زيدا عرفت عرفته وحملته على التخصيص لان زيدا على هذا
التقدير يكون مقدما على عامله فيفيد التخصيص واعلم انه يجعل هذه الامثلة من قبيل ما تقدم بل جعله

نظيره لان التقوى والتخصيص كلاهما هناك بالنسبة الى المسند اليه الذى هو الفاعل بحسب المعنى وفى هذه
الامثلة كلاهما بالنسبة الى المفعول فان تخريج قوله تعالى واما ثمود فهديناهم يعنى اذا كان المنصوب الذى
قبل الفعل المشتغل عنه بالضمير واقعا بعد كلمة اما فالفعل المحذوف المفسر بالمذكور لا بد ان يقدر بعد الاسم
اى اما ثمود فهدينا فهديناهم ويمتنع ان يقدر قبله مثلا اما فهدينا ثمود فهديناهم لان التكلم الزموا
تولى حرفى الشرط والجزاء والتزاموا وقوع شئ بينهما يكون كالعوض عما التزموا حذفه من
فعل الشرط اعنى يكن من شئ لان قولك اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شئ فزيد منطلق ولما وجب
ان يقدر الفعل المحذوف بعد الاسم تعين كون الكلام مفيدا للتخصيص لاجل تقديم المفعول وانما قال فى
قراءة النصب لانه لو قرئ بالرفع لم يكن مفيدا للتخصيص بل يكون مفيدا للتقوى هذا التقرير كلام المحقق
وتبعه من جاء بعده واعترض بان الهداية المذكورة اعنى الدلالة على ما يوصل الى المطلوب ليست مخصوصة
بثمود فلا وجه لحمل الكلام على التخصيص واجيب بان المخصوص والهداية مع ما عطف عليها من
استحباب العمى على الهدى والحق ان ليس المعنى فى مثل هذا على التخصيص كما زعم الكشاف او
انفراد الغير بالهداية بل اثبات الهداية لهم على وجه التحقيق والتاكيد على ما هو حاصل كلمة اما فى الاخبار
عن شئ فان تقدير الكلام كما مر مهما يكن من شئ فهدينا ثمود فوضع كلمة اما موضع حرف
الشرط وفعله وقدم شئ مما فى حيز الفاء اعنى ثمود عليها ليكون فاصلا بين الحرفين وكان العوض
من الشرط المحذوف وليدل على ان المقصود بيانه هو الاسم الواقع بعد اما اعنى ثمود مثلا فالتقديم
ههنا لهذه الفوائد لا لقصد التخصيص الذى لا يلائم المقام ويؤيد ما ذكرناه انك اذا قلت جاءنى
زيد وعمرو فقيل لك ما فعلت بهما تقول اما زيدا فضربت واما عمرا فاكرمت من غير قصد الى التخصيص
لعدم موقع التخصيص الفعل ففى قراءة النصب تاكيد اثبات الهداية لهم وتحقيقه بالتكرير والكلمة
اما لما فيها من الدلالة على اللزوم والتحقق واما على قراءة الرفع فيتقوى الحكم بتكرير الاسناد وبكلمة
اما لما فيها من الدلالة على اللزوم والتحقق واما نحو زيد عرف ورجل عرف فليسا من قبيل هو عرف
فى احتمال الاعتبارين على السوية فى المعرف جملة وجه تقوى الحكم وفى المنكر حمله على وجه التخصيص
وان اتفقا فى الحكم بان الصور الثلث لانا اذا قلنا عرف هو لم يكن فاعل المعرف الا عرف على
النحو ان ضمير الفاعل لا ينفصل الا اذا جرى الفعل على غير ما هو له نحو ضمير الالباس او اذا التقدم
عليه
عليه الا صورة كنحو ما ضرب الا هو او معنى كنحو انما يدافع عنكم انا اذ المعنى لا يدافع عنكم
الا انا واذا لم يكن هو فاعلا احتمل التقديم على الفعل فاذا قلنا هو عرف كان له ذلك الاحتمال
مع احتمال الابتداء لكونه فى موضعه وكونه مع ذلك على شرطه فى حق الفائدة بالاخبار عنه وهو نعرف
واذا قلنا عرف زيد كان زيد مرفوعا بوقوعه فاعلا وانه نظاير واسروا النجوى الذين ظلموا وح لا يكون
احتمال التقدم على الفعل كما سبق فى علم النحو فلا يكون لقولنا زيد عرف غير احتمال الابتداء الكلم
الا بذلك الوجه البعيد فلا يرتكب عند المعرف لكونه على شرط المبتدا وانما يرتكب عند المنكر لفوات
الشرط اذا لم يمنع عن التخصيص مانع كما اذا قلت رجل جاءنى لصحة الابتداء اى رجل لا امرأة اى
الشارع دون قولهم شر اهر ذا ناب لامتناع ان يراد المهر الذى نابه شر لا خير الكلهم الا اذا حملت
التخصيص على وجه آخر وهو الافراد على تقدير رجل جاءنى لا رجلان فانه محل يضاف اليه كثيرا عند علماء
هذا النوع وشر اهر ذا ناب لا شران لكن هذا الوجه يكون نائيا عن مضان استعماله واذ قد صح
الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه تفظيع شان الشر بتنكيره كما سبق فهو نكرة
وما عرفت من ان بناء الفعل على المبتدا اقوى للحكم ترى انه اذا استعمل لفظ المثل او لفظ الغير فى طريق
الكناية نحو مثلك لا يبخل بمعنى انت لا تبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت تجود من غير ارادة التعريض
بلفظ المثل والغير على انسان يقصد اليهما لا يكاد يكون دون تقديمهما لكونه اعون للمعنى المراد
بهما اذ ذاك وتحقيق هذا فى علم البيان ان شاء الله تعالى ثم بين ان المبتدا المضمر فى انا عرفت وانت
عرفت وهو عرف يحتمل الاعتبارين وبهما الاجراء على الظاهر وتقدير التقديم والتاخير اذ لا يبان
حال المبتدا المظهر المعرف والنكرة فقال واما نحو زيد عرف وهو ما يكون المبتدا فيه مظهرا
معرفة ونحو رجل عرف وهو ما يكون المبتدا فيه نكرة مخصصة اى غير مخصصة فليسا من قبيل هو عرف
وهو ما يكون المبتدا فيه مضمرا فى انهما يحتملان الاعتبارين كما يحتملهما هو بل كل واحد منهما
لا يحتمل الا اعتبارا واحدا اما المظهر المعرف فحقه ان يحمل على اعتبار تقوى الحكم بان يعتبر انه مبتدا
فى الاصل كما هو الظاهر واما النكرة فحقه ان يحمل على وجه التخصيص بان يعتبر ان اصله التاخير وقوله على السوية
2 يشعر بان نحو زيد عرف يحتمل التخصيص مرجوحا فى قوله بل حق المعرف نوع اشعار بذلك الاحتمال
ايضا لان معناه بل الاولى والاليق بحاله حمله على وجه تقوى الحكم بان يجرى الكلام على ظاهره واما

قوله وصح المنكر فهي مبني على الحذ كله لان مراده بنحو رجل عرف ما يكون المبتدأ فيه نكرة بحيث لا يصلح
للابتداء الا بتقديم ما يكون في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فحمله على وجه التخصيص يكون واجبا
وافيه فالحكم بين الصور الثلاث اعني ما هو عرف وزيد عرف ورجل عرف من حيث ان الاول يحتمل الاعتبارين
على السواد فانه يحتمل ان يقدر ان المبتدأ فيه كان متأخرا في الاصل فقدم فيفيد التخصيص ويمكن ان يقدر انه
مبتدأ في الاصل ولم يكن متأخرا فيفيد التقوى اما الاحتمال الاول فلانا اذا قلنا ان هو في قولنا ما هو عرف
كان متأخرا في الاصل وان تقديره عرف هو ولم يكن هو فاعلا للعرف لما عرف في النحو من ان ضمير الفاعل لا يكون منفصلا
الا بوجهين احدهما ان يكون الفعل جاريا على غير ما يكون الفعل له بالحقيقة فيجعل الفعل ضميرا منفصلا
لئلا يلتبس بضمير الغير كما اذا قلنا زيد بكر يضربه هو فان يضربه جار على بكر لانه خبر له والضرب ليس
صادرا من بكر بل من زيد فيجعل فاعل يضربه ضميرا منفصلا وهو هو ليدل على ان الضرب صادر من زيد
لا من بكر اذ لو جعل متصلا وقيل زيد بكر يضربه لم يعلم ان زيدا ضارب بكر ام بكر ضارب زيد فهذا هو صورة
الالتباس واما في غير صورة الالتباس فيجعل ايضا منفصلا طردا للباب كما اذا قلنا زيد هند ضاربها
هو في هذه الصورة لو قيل زيد هند ضاربها باتصال الضمير لما التبس وثانيهما ان يتقدم على ضمير الفاعل
حرف الاستثناء وهو الا لفظا كنحو قولنا ما ضرب الا هو او معنى كنحو قولنا انما يدافع عنك انا فان
معنى هذا القول لا يدافع عنك الا انا ولا شك ان في هذه الصورة اعني صورة عرف هو لم يتحقق شئ
من الوجهين فوجب ان يكون فاعل عرف ضميرا مستترا فيه فيكون ضمير هو تأكيدا لذلك الضمير المستتر
لا فاعلا للعرف واذا لم يكن ضمير هو فاعلا للعرف جاز ان يتقدم ويقال هو عرف مع بقاء الجملة المذكورة
وهي عرف على حالها لان التأكيد امر خارج عن مفهوم الجملة فاذا بطل وتغير عن حاله لم يتغير مفهوم الجملة
لان تغير مفهوم الشئ انما يكون بتغير اجزائه الذاتية لا عوارضه الخارجية فاذا قلنا هو عرف امكن ان يقال
ان هو كان في الاصل متأخرا ثم قدم فيفيد التخصيص واما الاحتمال الثاني وهو كون ضمير هو مبتدأ في الاصل
فلانه واقع في موضع الابتداء اعني انه مقدم على الخبر وهو عرف ولانه مع ذلك متصف بشرط صحة
الابتدائية وهو قوة الفائدة في الاخبار عنه اعني كونه معرفة تامة من ان المبتدأ كلما كان اكثر خصوصية
كانت الفائدة في الاخبار عنه اتم واقوى واذا كان الشئ واقعا في موقع الابتداء ومتصفا بما هو
شرط صحة الابتداء منه امكن لا محالة حمله على الابتدائية فقد ظهر ان قولنا هو عرف في نظائره يحتمل

للتقوى او التخصيص واما احتمال الصورة الثانية وهو زيد عرف للتقوى فقط فلانا لو فرضنا
ان اصل زيد عرف كان عرف زيد لزم ان يكون زيد فاعلا للعرف اذ لو لم يكن فاعلا للعرف لكان بدلا من الضمير
الذي استكن في عرف او تأكيدا له اذ لا محل له سواه وح كان نظير القول كقوله واسروا النجوى الذين
ظلموا الا ان قوله الذين ظلموا بدل من الضمير الذي في واسروا وهو الواو ولكن نظائر هذا القول قليلة
نادرة فلا يجوز حمل عرف زيد على هذا القليل النادر اذ لا ضرورة داعية اليه ههنا اذ لو قلنا ان
زيدا فاعل عرف كان صحيحا بخلاف قوله واسروا النجوى الذين ظلموا اذ لا يمكن ان يقال ههنا
ان قوله الذين ظلموا فاعل لاسروا والواو البارزة فلا يمكن ان يكون له فاعلان فقد علم ان
زيدا في قولنا عرف زيد يكون فاعلا للعرف على تقدير التأخير واذا كان فاعلا للعرف لا يكون له
احتمال التقديم على عرف مع بقاء الجملة المذكورة بحالها لما سبق في علم النحو من ان الفاعل لا يتقدم
على الفعل اذ لو قدم على عرف لبطل مفهوم تلك الجملة اذ الفاعل جزء مقدم للجملة فاذا تغير بطلت
الجملة لوجوب ارتفاع الكل عند ارتفاع الجزء فقد علم انه لا يمكن ان يقال ان زيدا في قولنا زيد عرف
كان متأخرا ثم قدم الا بحمله على ذلك الوجه البعيد وهو كونه بدلا من الضمير المستكن في عرف لكن لا
يجوز ارتكاب هذا المحمل البعيد في المظهر المعرف اذ يمكن ان يقال ان هذا المظهر المعرف مبتدأ في الاصل ولا حاجة
الى التقديم لكونه في موضع الابتداء وعلى شرطه فلا ضرورة في ان يقال انه كان متأخرا في الاصل على
ذلك الوجه النادر ثم قدم لان ارتكاب المحمل النادر انما يجوز اذا لم يوجد محمل آخر غيره كما في المبتدأ
النكرة الغير المخصصة مثل قولنا رجل عرف اذ لا محمل له غير ان يقال انه كان متأخرا في الاصل ثم قدم
لامتناع ان يقال انه مبتدأ في الاصل بلا تقديم وتأخير لانه غير متصف بصفة صحة الابتداء التي هي
التعريف او التخصيص ولما لم يكن مبتدأ في الاصل لزم ان يقال انه كان متأخرا في الاصل ثم قدم لتخصيص
تلك النكرة بكونها فاعلا في المعنى ويجوز ان يقع مبتدأ كما عرف في النحو واذا وجب حمله على التأخير
فلا يجوز ان يقال انه كان فاعلا اذ لو كان فاعلا لامتنع تقديمه كما مر فوجب ان يحمل على الوجه النادر
وهو كونه بدلا من الضمير الذي في الفعل حتى يجوز ان يتقدم مع بقاء الجملة بحالها فقد علم ان النكرة المحضة
اذا وقعت مبتدأ لا تحتمل غير التأخير والتقديم فيفيد التخصيص البتة قوله اذا لم يمنع متعلق
بقوله وانما يرتكب قولك كما اذا قلت مثال لما لا مانع فيه من التخصيص وان هلاك مع متعلق بقوله

لصحة وتنبيه على ان صحة ارادة تخصيص جنس الشر جلية ههنا ظاهرة لمن يصلح ان يكون سامعا لهذه
به على ان امتناع ارادة تخصيص الجنس في شر اهر ذا ناب ظاهر ايضا لمن يصلح ان يكون سامعا والهرير
صوت الكلب دون ذوات الناب. وانما هو الكلب في عرفهم وانما قال قد تحقق مانع من التخصيص في شر اهر ذا ناب
لانه قد اشتهر عند العرب ان المهر للكلب انما هو الشر دون الخير لان هرير الكلب موصوف عندهم بأذية وعجزه
عن يوذيه فالاهرار لا يكون الا من الشر البتة فيمتنع ان يتردد السامع في ان المهر هل هو الشر او الخير
ويعتقد انه الخير دون الشر فيقول المتكلم شر اهر ذا ناب على ارادة ان المهر انما هو الشر دون الخير لينفي
تردد السامع او ليرده من الخطاء الى الصواب. فظهر ان المانع من التخصيص موجود ههنا ولا يحتمل تقديم
شر على ارادة تخصيص الجنس وقال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذي اهره من جنس الشر لا
من جنس الخير فظهر مما ذكره المصنف ان ما اخذه من الشيخ المذكور من تجويز التخصيص الجنسي ليس بشيء
ولك ان تقول ان التخصيص انما يكون في موضع عرف السامع فيه وجود الفعل واخطأ في الفاعل او تردد فيه ففي
كل موضع يمكن ان يتردد السامع فيه في الفاعل بسبب انه يمكن ان يقع ذلك الفعل من الفاعل المذكور وغيره
لا يكون فيه مانع من التخصيص وفي كل موضع يقع الفعل من الفاعل المذكور ولا يقع من غيره يوجد مانع
من التخصيص مثلا في قولنا رجل جاء يمكن ان يقع المجيء من جنس الرجل ومن غيره اعني المرأة لا يكون هناك
مانع من التخصيص واما اذا قلنا شر اهر ذا ناب. فقد تحقق فيه مانع من التخصيص لامتناع ان يتوهم
السامع ان الاهرار يكون من غير الشر لما اشتهر عند العرب ان الكلب انما يصيح عند رؤية الشر والمكاره دون
الخير قوله الا اذا حملت التخصيص على وجه آخر استثناء من قوله دون قولهم والمعنى ان في قولهم
مانعا من ارادة التخصيص الا ان يحمل التخصيص على الفردي دون الجنسي فانه لا يتحقق فيه حينئذ ذلك المانع
فانه يمكن للسامع ان يعتقد ان المجيء وقع من رجلين لا من رجل واحد فيقول المتكلم رجل جاءني قصدا له
الى الصواب ويتضح ان الجائي هو رجل واحد لا رجلان او اكثر وان هذا الحمل بصعاب التيه كثيرا عند علماء
هذا النوع يعني علم المعاني وتكثير التخصيص على هذا الوجه لا يناسب الاستبعاد المستفاد من لفظ الخ
الدال على الندرة لان الكثرة راجعة الى الحمل على التخصيص على هذا الوجه في مثل هذا التركيب والندرة راجعة
الى حمله على هذا الوجه في هذا التركيب بعينه في مواضع استعماله كما قال لكن التخصيص بهذا الوجه يكون
نابيا اي بعيدا عن مظان استعمال هذا القول اعني شر اهر ذا ناب لانه وان لم يمتنع ان يراد ان المهر

شر واحد لا شران لكنهم لا يستعملون هذا الكلام في هذا المعنى بل يستعملونه في مقام تفخيم الشر
وتعظيمه قوله واذ قد صرح الائمة لما ذكر ان قولهم شر اهر ذا ناب يمتنع ان يحمل على التخصيص مع
ان ائمة علم المعاني كانوا صرحوا بان هذا الكلام مفيد للتخصيص لانهم تأولوه بان معناه ما اهر
ذا ناب الا شر ولا شك ان النفي والاستثناء يفيدان التخصيص اراد ان يبين وجه الجمع بين ما ذكره من
وجود المانع من التخصيص الجنسي والفردي وما صرحوا به من كونه للتخصيص فقال واذ قد صرح
الائمة بتخصيصه اي بتخصيص قولهم شر اهر ذا ناب. والمراد بالتخصيص تخصيص المسند للمسند اليه اي
قصر المسند على المسند اليه فوجه الجمع بين ما قلناه وبين ما قاله الائمة ان مرادنا وجود المانع من حمله على
التخصيص الجنسي والفردي ومرادهم ان يحمل على التخصيص النوعي بان يحمل التنكير على التهويل والتعظيم
كما سبق من ان التنكير قد يجيء للتعظيم فيكون المعنى شر عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير قوله
فهو يعني اي التعظيم بالتنكير موضع القطع لما تأولوه به من قولهم اصحاب النحو وطبق الفصل قوله
فالوجه جواب اذ اي اذ قد صرحوا بتخصيصه مع تحقق ما بيناه من امتناع التخصيص الجنسي ونحو التخصيص
الفردي لزم طلب وجه له هو تفظيع شأن الشر بحمل تنكيره على التهويل والتعظيم ليكون التخصيص نوعيا
اذ لا مانع منه بل هو المناسب لمظان استعمال ذلك القول لانهم انما يقولونه في موضع يراد فيه تعظيم الامر
فالمراد بيان ان المهر شر عظيم لا شر حقير لامكان حصول الاهرار من كل واحد منهما فان قيل على تقدير
ان يحمل تنكير شر على التهويل والتعظيم يكون المنكر بمنزلة الموصوف فيصح حمله على الابتداء كما يصح
حمل المظهر الموصوف عليه فلا يحتاج الى اعتبار التقديم والتأخير فيه ايضا فمن اين يستفاد التخصيص
اجيب بانه يستفاد من طريق آخر هو مفهوم الصفة كما تقول ضيف بباب ايهم اي لا ضيفان وهو
معتبر في عرف اللغة فيصير المعنى شر فظيع اهره لا شر غير فظيع قوله وكما عرفت متعلق بقوله تراهم اي
تراهم يعني الفصحاء والمراد بناء الفعل على المبتدأ كونه خبرا له اقوى اي اشد تقوية للحكم على ان يكون
اقوى افعل تفضيل مبني من المزيد فيه بحذف الزوائد او اشد قوة لافادة الحكم والشرطية اعني
قوله اذا استعملوا لا يكاد دونه ثاني مفعولي تراهم وقوله على ما بين متعلق بتعلق بالتعريض على نفي
معنى الاطلاق كراهة تكرار الباء الجارة المتعلقة بفعل واحد وان كان كل واحد منهما بمعنى آخر قوله بكونه
اي لكون تقديمها متعلق بقوله لا يكاد دونه يكون تعليلا لعدم كبير وده بالتركيب واكون اقصد من الا

واللام في قوله للمعنى متعلق باعون والاعانة له وعليه بمعنى والمراد باستعمال لفظ المثل والغير على
بطريق الكناية ان يراد بلفظ مثل الشيء وغيره نفس ذلك الشيء وبالصفات المثبتة لمثل او لغير ثبوتها
لذلك الشيء ووجه الكناية في مثل لا يبخل ان البخل اذا نفي عمن يكون على اخص اوصافه وسد مسده
فقد نفي عنه قطعا وفي غيرك لا يجود ان الجود لا بد له من محل فاذا نفي عمن يغايره فقد اثبت له بلا ريبة
وقوله من غير ارادة التعريض متعلق باستعملوا وكلمة غير بمعنى لا اي استعملا لا ناشيا من عدم ارادة
التعريض اي لم ينشأ من ارادته اي لم يقصد بلفظ غير معنى الى امر آخر مغاير لما اضيف اليه غير اريد به
معنى لا ولم يرد بكونه الاستعمال ناشيا من عدم التعريض الا انه ليس ناشيا من التعريض ونظيره قولك ضربته
من غير ذنب اي ضربا لم ينشأ عن ذنب وقوله كذلك في قوله لم اداء المعنى الذي اريد بلفظي المثل والغير اذا ذكر
الاستعمال الذي هو بطريق الكناية بلا تعريض حاصل وذلك اشارة الى الاستعمال المذكور وقوله وتحقق على
صيغة المبني للمفعول من تحققه اذا علمت حقيقته وهذا اشارة الى كون التقديم اعون ومقصود
المصنف من هذا الكلام بيان ان التقديم لافادته تقوي الحكم يكون اعون على هذا المراد من ترك التقديم
فانه لما بين ان بناء الفعل على المبتدأ اعني اسناده اليه بعد اسناده الى ضميره يكون موجب التحقيق الحكم
وتقويته اراد ان يورد مثالا بيانيا يؤكد به هذا المعنى فقال وما عرفت قبل من ان اسناد الفعل الى المبتدأ
بعد اسناده الى ضميره يكون اقوى للحكم ترى اهل علم البيان اذا استعملوا لفظ المثل والغير بطريق الكناية
وقالوا مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود من غير ان يريد بمثل المخاطب شخصا معينا مشتملا بكونه مثلا
له ولا بغير المخاطب شخصا معينا يكون مغايرا له بل يريدون بها نفس المخاطب بالصفات المحمولة على مثله
وغيره الصفات المحمولة على نحو فيريدون بقولهم مثلك لا يبخل انت لا تبخل وبقولهم غيرك لا يجود وانما
يفعلون ذلك تحقيقا لجود المخاطب وتقوية له لما سيتبين في علم البيان ان التعريض اقوى من التصريح
وان الكناية اقوى من الايضاح بالذكر فلذلك تراهم لا يرتكبون تقديم المثل والغير بل يقدمونهما
ويسندون اليهما الفعل لكون التقديم اعون على المعنى المراد بهما في وقت ذلك الاستعمال وهو تحقيق جود
المخاطب اثباته له على سبيل القطع لان التقديم يفيد تقوية الحكم فاذا اضيف الى طريق الكناية الدالة
على التحقيق عاونها في افادة التقوي فلولا ان التقديم يفيد التقوي لما التزموه في موضع
يكون المراد فيه التقوي والتحقيق وسيجيء تحقيق هذا الكلام في علم البيان حيث يتبين هناك كون

تقديمهما

تقديمها اعون للمعنى المراد لكون الكناية ابلغ في افادة المعنى المراد من التصريح من حيث ان الكناية
اثبات الشيء ببينة فصل هذا هو الفصل الذي وعد ان يورده في آخر هذا الفن الذي هو الفن
الثاني حين ذكر الحالة المقتضية لكون المسند فعلا ولكونه مقيدا بالتقييد بما من المصدر وظرف الزمان
او المكان او المفعول له او به ومعه والحال والتمييز والشرط فان هذه كلها تقييدات للمسند ومالك في
للفعل وما يتعلق به من المفعول من الفاعل والمفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى وغيرها اعتبارات
كثيرة واحوال مختلفة يوجب بسطها في الكلام فيها ان يورد لاجلها فصلا مستقلا فقال واعلم ان
للفعل وما يتصل به من المسند اليه الذي هو الفاعل ومن غير المسند اليه الذي هو المفاعيل الخمسة وغيرها من القيود
المتعلقة به اعتبارات تعتبر العقلاء في تركها واثباتها واظهارها واضمارها في تقديمها وتاخيرها سواء كان
التقديم معتبرا بين الفعل وبين متعلقاته او بين بعض متعلقاته وبين البعض الآخر وان للفعل حال
كونه مقيدا بالقيد الشرطي اي الجملة الشرطية على الخصوص اعتبارات ايضا يذكر جميع تلك الاعتبارات
في آخر هذا الفن اي فن المسند في فصل يورد لها على حدة هذا هو الذي وعده في ذلك الموضع فشرع
الآن في اي رما وعده والوفاء به فقال واعلم ان للفعل وما يتعلق به اعتبارات مجموعها راجع الى
الترك والاثبات والاظهار والاضمار والتقديم والتاخير فلا بد من التكلم ههنا في من التكلم
على الخصوص في تقييده اعني الفعل بالقيود الشرطية فنقول اما الترك فلا يتوجه الى فاعله علم
في علم النحو وانما يتوجه الى نفس الفعل او الى غير الفاعل لكنه لا يتضح انتفاؤه ظاهرا الا في المفعول به كما
ستقف عليه واراد بالاعتبارات التي جعل مجموعها راجعا الى الست الاعتبارات التي لها زيادة تشعب
فروع ومزيد دقة وغموض ولم يبين حالها فيما سبق لان مطلق الاعتبارات المتعلقة متعلقات الفعل
ليس مجموعها راجعا الى الست المذكورة فان كثيرا من احوال المسند والمسند اليه يجري في متعلقات الفعل
واعاد ههنا ذكر هذه الاعتبارات الست اعني الترك واخواته مع انها من احوال المسند والمسند اليه المذكورة
في فنيهما ليمهد العهد ويبني عليها تفاصيلها ولان الاعتبارات المذكورة في هذا الفصل اي ترك الفعل او
متعلقاته واثباتها واضمار الفاعل واظهاره وتقديم بعضها على بعض وتاخيره عنه وعامة الاعتبارات
المذكورة في فني المسند اليه والمسند هي الاعتبارات المتعلقة بالمبتدأ والخبر فليس ههنا اعادة ما ذكر
سابقا وحقق ان على الفعل بالتعرض لعدم توجه الترك اليه مع انه لا يتوجه اليه التقديم على الفعل والا لي

(النقض) ان لا يترك فاعل الفعل وان كان تركه ... مع اختلاف ...

المراد بالاضمار ههنا ذكر الشيء بما يرجع اليه وقد يطلق على حذف الشيء وتقديره وهو يكون واحدا من هذين المعنيين مقابل للاظهار

اي لا يتوجه الى فاعل الفعل بان يكون الفعل مذكورا ولا يكون له فاعل ... ان يتوجه الترك الى الفعل مع فاعله ... في جواب ... الفاعل مع كون الفعل مذكورا

الفعل المتأخر عنه والاضمار فان الكناية بالضمير من خواص الاسم وكذا التجريد الاضمار في الحال
والتمييز لان مقصوده بيان الفرق بين فاعل الفعل وبين نفس الفعل وسائر متعلقاته بيان ان الفعل
لا يتوجه اليه الترك بدون الفعل ويتوجه الى نفس الفعل الى غير الفاعل من المعمولات وغيرها والحاصل
انه لم يرد ان كل واحد من هذه الاعتبارات جار في كل واحد من الفعل وما يتعلق به من الفاعل وغيره
بل المراد ان هذه اعتبارات يرجع الى الفعل ومتعلقاته اجمالا مع قطع النظر عن ان كل من يجري في
كل واحد منها اولا يجري وانما قال لان الترك لا يتوجه الى فاعل الفعل ولم يقل انه لا يتوجه الى الفاعل
مطلقا احترازا عن فاعل المصدر فانه يجوز حذفه كما في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما
واورد على قوله ان الترك فلا يتوجه الى فاعله ان الكسائي جوز حذف فاعل الفعل في تنازع العاملين
وان الجمهور قد جوزوا اضربني واكرم الا انهم من الاضمار قبل الذكر واجيب عنه بان ذلك مردود
لم يوجد في كلام العرب ويرده الدليل القاطع ايضا وهو ان الكلام لا يتم الا بطرفيه فان الفعل
لا يستقل بدون الفاعل فلا بد من ذكره ظاهرا او مضمرا والعذر عما يرده الدليل القاطع لا يعتد به فلذلك
لم يلتفت اليه المصنف قوله فلا بد من التكلم هناك الى تلك الاعتبارات وقوله خوف التكلم على الخصوص في
تقييد الفعل بالعقود الشرطية من قبيل عطف الخاص على العام لاظهار الشرف كعطف الروح على الملائكة لذكر
فان تقييد الفعل بالعقود الشرطية كان وان واذا ومهما وكلما ونحوها مما فيه من الابحاث اللطيفة
والدقائق الخفية الشريفة كانه امر مغاير للاعتبارات المذكورة فلذلك افرد بالذكر وعطف عليها قوله على
الخصوص حال من التكلم او في موضع المصدر اي تكلما كائنا على الخصوص وجعله حالا من العقود
الشرطية بطريق تقديم الحال على ذي الحال والمجرور لا يخلو عن بعد قوله اما الترك فلا يتوجه الى فاعله
ليس المراد ان الترك لا يتوجه الى فاعل الفعل اصلا لجواز تركه مع فعله كما في قول من قال نعم في جواب
هل قام زيد وفي قوله تعالى واياي فارهبون فان اياي منصوب بفعل مضمر لكون الفعل المذكور مشتغلا
عنه بضميره والتقدير واياي ارهبوا فارهبون بل المراد ان الترك لا يتوجه الى نفس الفاعل بان لا يذكر
الفعل ولا يكون له فاعل لا مضمر ولا مظهر وذكر لفظ النفس في قوله وانما يتوجه الى نفس الفعل ليدل على
انه يجوز ان يحذف الفعل وحده ويذكر فاعله كما في قولك زيد لمن قال من قام لا ليدل على انه لا يحذف
مع فاعله لجواز حذفهما معا كقولك نعم لمن قال هل قام زيد وقوله تعالى فاياي فارهبون وكانه اشار

يذكر

١٦٧

يذكر لفظ النفس ههنا الى ان الفاعل لا يتوجه الحذف اليه نفسه لو عكس في ذكر النفس في الفاعل
لكان اظهر في المراد قوله او الى غير الفاعل كالمفعول به في زيد يعطي والظرف في اليوم وخلقت وجئت
والمفعول له في مثل للتاديب ضربت وشتمت والحال في مثل البر الكر بستين فان المحذوف العامل
اي المبتدأ وهو منه حال من المستكن في قوله بستين والتمييز في نحو خمسة عشر درهما فان ردد عشره
قوله لكنه اي لكن توجه الترك الى غير الفاعل لا يتضح اتضاحا ظاهرا بحيث ينساق الذهن اليه سيما
الا في المفعولات فان المفعول به مما يحتاج اليه الفعل المتعدي في التعقل والوجود فاذا لم يذكر انساق الذهن
بسهولة الى انه متروك بطلب معرفة حاله انه هل هو منسي او منوي يحتاج الى قرائن بخلاف غير المفعولات
من متعلقات الفعل فان الفعل لا يقتضيها بحسب مفهومه لعدم دخولها في مفهومية الفعل فلذلك
قد تذكر مع الفعل تارة وقد لا تذكر اخرى فاذا لم تذكر لا يعلم انها كانت معتبرة في الاصل ثم
تركت فلا ينكشف حال المفعولات في الترك بانه لترك مقتضياتها بخلاف غيرها مما لا بد فلو ح مفعولية
الفعل فان الترك لا يتضح فيه لذلك فلم يبين ما يقتضي تركه بل اكتفى بان يعلم حاله في الترك كما
ذكر في ترك المفعولات على طريق المقايسة واما الحالة المقتضية لترك الفعل فهي ان تغني قرائن
الاحوال عن ذكره ويكون المطلوب هو الاختصار او اتباع الاستعمال الوارد على تركه
كما اذا اردت ضرب المثل بقولهم الاحظية فلا اليه او بقولهم لو ذات سوار لطمتني او نحو
ذلك مما هو منصوب في هذا القالب او على ترك نظائره كما اذا قلت ان زيد جاء او عمرو ذهب
افرد لفظ الفعل وضمير ذكره مع جمع لفظ قرائن الاحوال تنبيها انه لا بد في كل مادة من مواد ترك
الفعل من اجتماع قرائن متعددة وليس كذلك لانه يجوز ان يترك الفعل في مادة واحدة مع انه ليس فيه
الا قرينة واحدة الا انه افرد لفظ الفعل وعرفه تعريف الجنس بناء على ان الكلام في ترك جنس الفعل
وجمع قرائن الاحوال نظرا الى تعدد آحاد الجنس واشارة الى ان وجود القرينة هي الحالة المصححة
للترك فلا بد منها في كل مادة من المواد التي ترك فيها الفعل لان قيام القرينة لا يحصل الا
صلوح المقام للترك مع كون الذكر هو الاصل فلا بد لترجيح الترك من مرجح يرجح على الذكر اراد
بقرائن الاحوال ما يعم اللفظية والمعنوية ومعنى كلامه ان الحالة المقتضية لترك الفعل هي ان
يجتمع امران احدهما ان تغني قرائن الاحوال اللفظية او الحالية عن ذكر الفعل بان توجد

اي كما اذا اردت ضرب المثل بغير ما هو كثير الاستعمال الوارد على حذف الفعل

فان المراد من الاول وجد ما انا بجوار الحاف واحد واما المقتضي الموجب فهي احد الامرين بعد كفاء القرينة

مثال افتراء الحذف بقرينة لفظية نحو ان تقع في خصوصية الفعل اي نحو زيد في جواب من قام او عمرو ذهب وكونه مما كان الفعل محذوف منه مثالا افتراء الفعل في ذلك زيد في جواب

منه

قرينة تدل على خصوصية الفعل في ثانيهما ان يوجد ما يرجح الترك وهو طلب الاختصار
اما لضيق المقام او للاحتراز عن العبث او غيرهما كما فصلناه في حذف المسند اليه
والمسند من مقام تفصيل المرجح لان طلب الاختصار انما يكون بمعنى يوجب ذلك
فلذلك اكتفى في مقام تفصيل مرجحات ترك الفعل على ذكر كون المطلوب هو الاختصار
واتباع استعمال العرب ثم ان اتباع الاستعمال على نوعين الاول ان يتبع المتكلم في ترك
الفعل في الكلام الذي تكلم به في تأدية غرض من اغراضه استعمال العرب في ذلك الكلام بعينه
بتركه الفعل فيه كان المتكلم في ذلك الكلام اذا تكلم به ليكون كلامه مطابقا لكلام العرب
المسموع منهم فان الكلام اذا كان مثلا او بمنزلة المثل وشاع فيما بينهم استعماله
بترك الفعل في تكلم المتكلم بذلك الكلام على وجه المثل وجب عليه ترك ذكر الفعل اتباعا لاستعمالهم لهم
ويسمى هذا الحذف حذفا سماعيا والنوع الثاني ان لا يسمع من العرب حذف الفعل من الكلام
الذي يتكلم به المتكلم ولا يشيع ذلك فيما بينهم الا انهم حذفوا الفعل في نظاير ذلك الكلام
ووضعوا قاعدة كلية وهي لو كلما وجدت هذه القاعدة فالفعل واجب الحذف كما اذا
قلت ان زيد جا بحذف الفعل الرافع لزيد او قلت لو عمرو ذهب بحذف الفعل الرافع
لعمرو مراعاة لاتباعهم الاستعمال في نظاير قولهم لو ذات سوار لطمتني فان العرب يحذفون الفعل في
كل موضع دخل على الفاعل لفظ يطلب الفعل كان ولو وهلا وغيرها لكون الشرط بالفعل
اولى وكذا التحضيض لانه لا يختص الا على الافعال وهذا النوع من الحذف يسمى حذفا
قياسيا والمصنف اشار الى الاول بقوله او اتباع الاستعمال الوارد على تركه والى الثاني
بقوله او على ترك نظايره وذكر للنوع الاول مثالين فان حذف الفعل فيهما من قبيل
اتباع الاستعمال الوارد على تركه وان حذفه فيها قياسي قطعا لكونه مبنيا على قاعدة
كلية يجب حذف الفعل عند وجودها وهي ان كل موضع دخل على الفاعل لفظ يجب دخوله على
الفعل كحرف الشرط وهلا التحضيضية يجب كون الفعل محذوفا قال الشريف المحقق في بحث
ذكر المسند اليه ورود الاستعمال على تركه قياسا او القياسي وغيره فانك اذا سمعت من العرب
كلاما حذف فيه المسند اليه من غير قياس وتمثلت به في موارده على هيئته فقد راعيت الاستعمال

الوارد

الوارد على تركه كقولك رمية من غير رام اي هذه رمية وضغث قليل وحظي تغني اي
هذا الفعل ضيق قليل والحمد لله الحميد بالرفع على الحكاية اي هذا الحمد ونحو ذلك واذا سمعت
منهم ما حذف فيه المسند اليه قياسا وتكلمت بعينه في غرض من اغراضك فقد راعيت ايضا
الاستعمال الوارد على تركه واما الاستعمال على ترك نظايره فيختص بالقياس ثم ان رأى
الفرق بينهما بوجه آخر فقال وايضا الحذف لورود الاستعمال على تركه لا يتصور ممن يتكلم
بذلك الكلام اولا بخلاف الحذف لورود الاستعمال على ترك نظايره فانه يتصور منه ومن غيره
فلا يرد ان يقال ان المصنف اورد قولهم لو ذات سوار لطمتني من امثلة حذف الفعل لاتباع
الاستعمال الوارد على ترك الفعل وهو من امثلة الحذف لاتباع الاستعمال الوارد على ترك نظاير
الفعل المذكور في كلامك ووجه عدم وروده ظاهر وهو ان كون الحذف من قبيل اتباع الاستعمال
الوارد على تركه لا ينافي كونه قياسيا فان الحذف القياسي اذا وقع في كلام للعرب بعينه
وجعلوه مثلا فيما بينهم على هيئة الحذف ثم اذا اردت ضرب المثل بذلك الكلام فانك
تترك الفعل فيه ايضا تحفظا للمثل عن التغيير وتتبع الاستعمال الوارد على تركه وان كان ذكر
الترك في استعمال العرب قياسيا كحظية في قولهم الا حظية فلا الية مرفوع على انه فاعل فعل
محذوف اي ان لم تكن او لم توجد او لم تثبت لك في البعل حظية اي من تحظى عنده وتقع بكر
فانا لا الية اي غير مقصرة في قصد الحظوة على ان كلمة لا بمعنى غير كما في قولك جئت بلا شي
وفي قوله تعالى لا فارض ولا بكر لا بمعنى ليس ليحتاج الى تقدير الخبر اي لا الية حاصلة ولا لنفي
الجنس ليحتاج مع الرفع الى التكرير وقد يروى بنصب الاسمين اي ان لم اكن الية والحظية
فعيلة بمعنى فاعلة على بنا النسبة اي ذات حظ منك من حظيت المرأة عند زوجها اي صارت
ذات حظوة والية من الالاء اي قصر فالية بمعنى مقصرة واصل ذلك ان رجلا كان لا
تحظى عنده امرأة فلما تزوج هذه ثم [illegible] ان تحظى عنده فلم ينفع وطلقها فقالت
الا حظية فلا الية فصار مثلا في كل قضية كان الانسان اهلا لها مجتهدا فيها لكنها امتنعت
عليه لعارض عرض لا من جهته وكلمة لو في قوله لو ذات سوار لطمتني شرطية وذات سوار
فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وجواب لو محذوف وذات سوار كناية عن الحرة لان الاماء

لا تلبس السوار في عادة العرب لو لطمتني حرة لهان علي وهو من كلام حاتم الطائي حين اسر في
بعض احياء العرب فامرته ام صاحب المنزل ان يفصد ناقة لها وكان من عادة الجاهلية اكل الفصد في
المخمصة فنحرها فقيل له في ذلك فقال هكذا فزدي انه فلطمته جارية فقال لو ذات سوار لطمتني اي
حرة ثم انشد فقال ما مثل الكريم يجني عليه اللئيم اي لو لطمتني من هو مثلي او من يقاربني او من يجوز عزني
لهان الامر علي لكن لطمتني امة خسيسة فلم اطق صبرا على هذه الاذية فلذا جزعت هذا الجزع العظيم
وان كانت اللطمة واحدة وصادرة من امرأة ضعيفة وقيل كلمة لو فيه ليست شرطية بل للتمني فلا
حاجة الى الجواب الا انه لا يتعين كون المثل مثالا لترك الفعل لان لو بمعنى التمني لا يستلزم الفعل
قوله او غير ذلك بالجر عطف على انه معطوف على قولهم اي او على اذا اردت ضرب المثل بغير ذلك من الامثال
الواردة على حذف الفعل وهو معنى قوله مما هو مصبوب في هذا القالب ومما فرع من ذكر ترك الفعل
اتباعا لما استعمله العرب الوارد على تركه في ذلك الكلام الذي تكلم به المتكلم عطف عليه بتركه اتباعا
لاستعمالهم الوارد على تركه نظائر الفعل المعتبر في كلام كثير مما لا يرد من العرب تركه في ذلك الكلام الذي
يتكلم به المتكلم ومع ذلك يتركه المتكلم في كلامه بناء على عادة العرب بتركه في نظائر ذلك الكلام وتركه نظائر
ذكر الفعل قياسا للكلام على ما ورد منهم بتركه الفعل فيما ورد على تركه نظائره كما اذا قلت ان زيد
جاء اي ان جاء زيد جاء ولو عمرو ذهب اي لو ذهب عمرو ذهب وانما التزم حذف الفعل فيما اذا اريد
ضرب المثل بالكلام الذي حذف العرب فيه الفعل قياسا على نظائره واتباعا لما استعمل الوارد على تركه
الفعل فيها كما في قول حاتم لو ذات سوار لطمتني او طلبا للاختصار كما اذا لم يوجد القياس الموجب
لحذف الفعل لان القرينة في اصل المثل دلت على الفعل المحذوف فاغنت عن ذكره وقد اقتضت
بامر لا يجوز ذكر الفعل معه وهو كونه مثلا والامثال لا تغير والتزم حذفه ايضا في باقي الصورة
لوجود القرينة المغنية عن ذكره مع وجود المفسر قوله وتلك القراين كثيرة وانا اضبط لك منها ما يهتدى
ما تستعين به على ذكر ما عسى يشذ عن الضبط فاقول والله الموفق للصواب منها ان يكون
مفسرا نحو ان ذو لوثة لانا ولو ذات سوار لطمتني وهلا ابو بكر صحبه واذا السماء انشقت
ونحو ازيد ذهب او ذهب به او ذهب اخوه ونحو واياي فارهبون كما سبق الشرح له في
علم النحو قوله وتلك القراين اشارة الى القراين التي تغني عن ذكر الفعل فيحذف لها اما جوازا كما

في

في جواب السؤال واما وجوبا كما اذا كان مفسرا واما ان يكون المحذوف الفعل مع فاعله كما
في قوله تعالى واياي فارهبون او الفعل وحده كما في الامثلة قوله وانا اضبط اي اجمع قوله
ما تستعين معمول اضبط ومنها اي من القراين بيان ما تستعين قوله على ذكر ما عسى يشذ اي على ذكر
ما يحتمل ان يشذ ويخرج عن ضبطي وجمعي فانه ضبط القراين الخفية عن ذكر الفعل بان ذكر ثلاث
ضوابط كلية اندرج تحت كل واحدة منها نوع من تلك القراين كثير الجزئيات بحيث لا يمكن ضبطها الا بها
وجه كلي وبذكر تلك الضوابط الثلث انضبط جزئيات القراين الا انه لما جاز واحتمل ان يكون من القراين
ما يكون خارجا غير مندرج تحت شيء من تلك الضوابط الثلث وامكن ان الاستعانة بتلك الضوابط على ذكره
بقياسه عليها قال وانما اضبط لك من القراين في هذا المقام ما تستعين به على ذكر ما عسى يشذ ويخرج
عما ذكرته من الضوابط بقياسه على ما ذكرته يقال شذ عنه يشذ ويشذ شذوذا اذا انفرد عن الجمهور
وندر فهو شاذ وفي قوله منها ومنها اشارة الى ان الضوابط لا تنحصر في الثلث المذكورة وكلمة
عسى في هذا الموضع مقحمة او بتقدير القول اي ما يقال في شانه عسى يشذ لان الجملة الانشائية لا تقع
صلة للموصول وفائدة اقحامها الاشعار بان الشذوذ عن الضبط محتمل لا محقق قوله منها من القراين
المغنية عن ذكر الفعل ان يكون الفعل المحذوف مفسرا بفعل مذكور او رد بدلا عنه سواء كان الفعل
المحذوف هو ذلك المذكور بعينه او فعلا بمعناه او فعلا يناسب معناه بحسب اقتضاء المقام وقد يعلل
حذفه كلمة وجب الحذف حذرا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو لا يجوز لكونه مستلزما لخلو التفسير
عن الفائدة لان المقصود من سلوك طريق الحذف والتفسير الاهتمام بشان المحذوف فان النفس
اذا ابهم الحذف اولا ثم ازيل ابهامه بتفسيره ثانيا يكون اوقع في النفس واشد اهتماما فلو ذكر اولا
لفات هذا المقصود ولكان ذكره ثانيا خاليا عن الفائدة قوله ان ذو لوثة لانا بعض من
ابيات الحماسية وما قبله لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا اذن لقام
بنصري معشر خشن عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا كان بنو اللقيطة استباحوا ابل هذا الشاعر
واغاروا عليها واستاقوها ولم ينصره قومه فاخذ يمدح بني مازن والحفيظة الغضب والحمية واللوثة
بضم اللام الاسترخاء والعقود يطلق على اللين والضعف واللام في قوله لقام بنصري لام
جواب قسم مضمر يريد اني لو كنت من مازن واستبيح ابلي اذن والله لقام بنصري وساعدني

المعشر الجماعة والخشن جمع اخشن من الخشونة اي الغلظة والشدة

في تلخيص ما سلب مني جماعة فيهم خشونة وشدة عند الغضب لم يفعلوا كما فعلوا قومي من عدم
الاهتمام والمبالاة لامري بسبب لينهم وضعفهم والاسم المرفوع بعدان مرفوع على انه فاعل فعل
محذوف يفسره الظاهر اي لان ذو لوثة لانا وكذا المرفوع بعد لو وهلا لان هذه الكلمات اذا ما اختصت
بالفعل دون الاسم فلا يكون الاسم الواقع بعدها مبتدأ والفعل المذكور بعده خبرا وكذا المرفوع
بعد اذا الشرطية في قوله تعالى اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء انشقت لوجوب
اضافة اذا الى الجملة الفعلية عند الاكثرين والفعل المحذوف في هذه الامثلة الاربعة هو الفعل
المذكور بعينه وكذا في قوله ازيد ذهب فان زيدا مرفوع على انه فاعل فعل محذوف والتقدير اذهب
زيد ذهب لكمال اختصاص [illegible] بناء على ان همزة الاستفهام وان جاز دخولها على الاسماء والافعال الا ان
الاستفهام بالفعل اولى فلا يترك عند امكانه بان يوجد فعل في الجملة التي بعدها فيجعل ذكر الفعل
مفسرا للفعل المحذوف حذرا من ترك الاولى بغير ضرورة بخلاف ما اذا لم يمكن ذلك كما في قولك
ازيد قائم فانه لا يمكن ههنا رعاية الاولى بل يتعين رفع الاسم بالابتداء وفصل بين هذا المثال و
الامثلة التي قبله باعادة لفظة نحو بينهما للتنبيه على ان تقدير الفعل في هذا المثال ليس بواجب كما
في الامثلة السابقة بل هو اولى فيه وذكر للاستفهام امثلة ثلثة للفرق بينها بان الفعل المحذوف
في ازيد ذهب هو عين المذكور لفظا ومعنى لان التقدير اذهب زيد ذهب ويوافقه معنى فقط
لا لفظا في قوله ازيد ذهب به فان الفعل المحذوف فيه وهو اذهب ليس عين المذكور لفظا بل يوافقه
معنى فقط ولا يجوز ان يرفع زيد بذهب المجهول لانه لا يتعدى بنفسه بل بواسطة حرف الجر وانما كان
الاولى ان يكون الاستفهام بالفعل لم يجعل زيد مرفوعا بالابتداء بل بالفعل المحذوف وحينئذ لم يجز ان
يقدر عين الفعل المذكور فقدر فعل بمعناه وهو اذهب فكان التقدير اذهب زيد ذهب به وكذا
قولك ازيد ذهب اخوه فانه لا يجوز ان يقدر فيه عين الفعل المذكور ايضا لان الذهاب الصادر
من اخي زيد غير صادر من نفس زيد فلا يصح تسليط عامل ذهب على زيد ورفعه به فيقدر فعل
يناسب ذهابا باخيه وهو اثر حزن زيد او فرق زيد فان ذهاب اخيه يستلزم انزواءه ومن قبيل
تقدير المناسب نحو قولك ازيد حبس عليه فانه لا يجوز تقدير عين حبس وارتفاع الاسم به لانه لا
يتعدى بنفسه فيقدر مناسبه فتقديره الوبس زيد او الزم لان كون زيد محبوسا عليه يستلزم

ملابسة

ملابسة وملازمة ثم ذكر مثالا آخر اعاد فيه لفظة نحو وهو واياي فارهبون لان
المحذوف فيه هو الفعل مع العامل والمذكور منصوب بذلك المحذوف فهو من قبيل ما اضمر عامله
على شريطة التفسير نحو زيدا ضربته والتقدير واياي ارهبوا فارهبون وفيما سبق كان
المحذوف مجرد الفعل والمذكور مرفوع بتقدير عينه لفظا ومعنى او معنى فقط او بتقدير مناسبه
قوله كما سبق التوضيح في علم النحو فانه ذكر في بحث المفعول به لان الفعل الناصب بمفعول
بشرط ان يفسر اما بلفظه ومعناه واما بمعناه او بلازمه وان حروف الشرط والتحضيض
يمتنع دخولها على غير الافعال وان دخول الاستفهام واذا على الفعل اولى وقد مر في بحث الفاعل
لاضمار الفعل وحده بقوله ان ذو لوثة لانا ومنها ان يكون هناك حرف اضافة فان حروف
الاضافة لوضعها على ان تفضي بمعاني الافعال الى الاسماء لا تنفك عن الافعال الا ان دلالتها
تخطى الفعل المطلق فاذا اريد تقييده احتيج الى دلالة اخرى اي ومن القراين التي تغني
عن ذكر الفعل ان يكون هناك اي في موضع حذف الفعل حرف اضافة اي حرف جر ووجه كونها
قرينة دالة على الفعل المحذوف كونها موضوعة على ان تفضي اي توصل معاني الافعال وتفضيها
وتجرها اي تنسبها الى الاسماء المجرورة بها ولذلك سميت حروف الاضافة والجر فهذه الحروف لا تنفك
عن معاني الافعال اي لا توجد بدون الافعال وبدون ما فيه معناها فيحذف الفعل معها
لدلالتها عليه الا ان دلالتها ليست الا على الفعل المطلق اي لا تدل على خصوصية فعل فلا
تحذف معها الفعل المخصوص الا بقرينة اخرى تدل على خصوصية ذلك الفعل فاذا اريد تقييد
ذلك المطلق بخصوصية احتيج الى قرينة ذات دلالة سوى دلالة تعلق الحرف على الفعل المطلق
ثم هي تتفاوت فتارة تكون الشروع فيه كما اذا قلت عند الشروع في القراءة بسم الله
فانه يفيد ان المراد بسم الله اقرأ وعند الشروع في القيام او القعود واي فعل كان فانه يفيد ذلك
كما ذكرنا انه لا بد من قرينة اخرى تدل على خصوصية الفعل الذي يضم اللفظ الدال عليه فتضمر
القرينة الاخرى فقال ثم هي اي ثم تلك الدلالة الاخرى تتفاوت اي تختلف بحسب اختلاف
المقامات فتارة تكون تلك القرينة الشروع في الفعل الخاص الذي يضم اللفظ الدال عليه كما اذا
قلت عند الشروع في القراءة بسم الله فان لفظ الباء الجارة فيه انما تدل على ان هناك

فعلها اي فعل كان ولا تدل على الخصوصية فعل والمراد اضافة فعل مخصوص الى مجرورها
فالمضمر هو ذلك الفعل المخصوص فلا بد من قرينة تدل على ذلك المضمر بخصوصه وتلك القرينة في
هذا المقام هي الشروع في الفعل الخاص والاستعانة به فانا اذا قلنا عند الشروع في القراءة
بسم الله كان الشروع فيها قرينة دالة على ان المراد بسم الله اقرأ وكذا الشروع في القيام
او القعود او نحوهما يفيد ان المراد هو ذلك الفعل الخاص وان تقدير الكلام بسم الله اقوم
او اقعد والباء في بسم الله اما للملابسة كما في تنبت بالدهن والمعنى متلبسا به متبركا اقرأ
واما للاستعانة كما في كتبت بالقلم والمعنى باستعانة اسمه افعل والاول احسن لان الملابسة باسم
الله تعالى على وجه التبرك به اولى من جعله آلة للفعل وقدر بعض المدونة ابتداء القراءة لان اقرأ
يدل على انه ملابس باسمه تعالى في جميع ما يطلق عليه اسم القراءة بخلاف الثاني فانه انما يدل على
انه ملابس به في ابتداء القراءة لا في كلها وقدره مؤخرا ليفيد الاختصاص لانه قصد الاختصاص ص
مناسبا للمقام والاولى لمجرد الاهتمام قوله فانه يفيد ذلك فان الشروع في ان فعل كان يفيد
ان المراد باسم الله افعل الفعل الذي شرع فيه وانه يفيد ايضا ان تقدير ذلك الفعل مؤخرا
عن معموله انسب ليكون ترتيب اللفظ على حسب الترتيب في الوقوع وتارة تكون الاقتران كقولك
لمن اعرس بالرفاء والبنين او لمن فوض اليك ان تختار البكر الاختيار فانه يفيد بالرفاء اعرست
والبكر تفوض قوله لمن اعرس اي لمن اتخذ العرس وهو بكسر العين امرأة الرجل وبضمها طعام
الوليمة يقال اعرس فلان اي اتخذ عرسا او اعرس باهله اذا بنى بها اي زفها وكان الاصل
فيه ان الداخل باهله كان يضرب عليها قبة ليلة دخوله بها فقيل لكل داخل باهله بان والرفاء
والترفية الالتيام والاتفاق يقال للمتزوج بالرفاء والبنين وهو دعاء له بانه للعروس
بان يكون اعراسه مع الموافقة بينه وبين زوجته ومع ولادة البنين لان المقصود من الاعراس
هو الموافقة والاستيناس وبقاء النسل الذي انما يحصل بالبنين لا بالبنات لان اولاد البنات لا ينسبون
الى ابيها بل الى الاجانب قوله بالرفاء معمول قوله كقولك لمن اعرس وكذا قوله البكر الاختيار ولفظ
الاختيار فيه مرفوع على انه فاعل تفوض المحذوف والبكر ظرف لغو ولا يصح كونه مبتدأ ويكون
البكر خبرا له لان الظرف الواقع خبرا لا يكون الا مستقرا ولا يجوز ان يكون البكر ههنا مستقرا لان

الظرف

الظرف انما يكون مستقرا لو صح الاكتفاء في عامله المقدر بكونه من الافعال العامة
وههنا يمتنع الاكتفاء بتقدير المعنى العام والمراد بالاقتران اقتران تمام نفس الفعل الذي اضمر
اللفظ الدال عليه بالقول الذي اضمر فيه فعل خاص هو متعلق لحرف الاضافة لان تعينه بذلك
القول مجرد الشروع فيه كما في بسم الله اي فتارة تكون تلك القرينة الشروع في الفعل الخاص الذي
يضمر ما يدل عليه وتارة تكون اقتران ذلك الفعل الخاص كله بالقول المذكور والضمير الذي في قوله فانه
يفيد راجع الى الاقتران فانك اذا قلت لمن اعرس وتزوج بالرفاء والبنين يكون متعلق الباء
الجارة محذوفا وهو فعل خاص وهو اعرست ونفس الباء انما تدل على ان هناك فعلا مطلقا واقتران
الاعراس الذي هو فعل خاص بقولك بالرفاء والبنين يفيد انك تريد بقولك هذا بالرفاء والبنين
اعرست وكذا اذا قلت البكر الاختيار لمن فوض اليك اختيار الام يكون اقتران التفويض بقولك
البكر الاختيار قرينة دالة على انك تريد بقولك هذا البكر تفوض الاختيار وحذف الفعل في هذه
الصور جائز وتارة تكون عموم الاستعمال كنحو في الدار او في البلد او في كذا فانه لا يراد الا
معنى الحصول اي وتارة تكون الدلالة الاخرى اي تكون القرينة الدالة على الفعل المقيد المحذوف
المغايرة لحرف الاضافة عموم الاستعمال اي كثرة استعمال الجار والمجرور متعلقا بمعنى ذلك الفعل
المقيد فان حرف الاضافة في نحو قولك زيد في الدار او في البلد او في موضع كذا انما تستعمل
في عرف العرب متعلقا بمعنى الحصول الذي هو فعل مقيد وكثرة استعمالها كذلك قرينة تدل
على انك تريد زيد حصل في الدار ولا تريد زيد قام في الدار او قعد الا ان يكون هناك قرينة
مخصصة للمتعلق بفعل خاص ويحتمل ان يكون المراد بعموم الاستعمال كثرة استعمال معنى
الفعل المقيد الذي تعلق به حرف الاضافة لكونه معنى عاما موجودا في ضمن جميع الافعال
المخصوصة فالمراد بالاستعمال على هذا استعمال الفعل المقيد الذي قدر متعلقا لحرف الاضافة
وعلى الاول استعمال حرف الاضافة متعلقا بذلك الفعل المقيد وانما قال معنى الحصول تنبيها
على انه لا يجب تقدير نفس الحصول بخصوصه بل يجوز تقدير ما هو بمعناه من المعاني العامة
نحو الكون والثبوت وغير ذلك فان افتقار هذه المعاني مع عمومها لجميع الافعال الخاصة
بسببها يمتاز عن سائرها كالقيام والقعود فلا منافاة بين عمومها وكونها افعالا مقيدة والحذف

على ان العموم بمعنى الشيوع والكثرة والاستعمال
وان التوصيف اللاحق الذي يلفظ [illegible]
[illegible] بين الاضافة و[illegible] عليه
الاستعمال اعني [illegible] العام عليه
لان الكلام في تفصيل [illegible] بين الدالة
على الفعل المقيد

في هذه الصور واجب وتارة يكون غير ذلك من معينات الاحوال نحو خص اى نحو فعل عام يذكر
من القراين الدالة على ان متعلق حرف الاضافة فعل مقيد بما ذكرناها من القراين الثلاث التى هى الشروع
والاقتران وعموم الاستعمال وقوله من معينات الاحوال من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اى
من الاحوال المعينة للفعل المطلق الذى دل عليه حرف الاضافة واراد بالاحوال ما يعم القراين
الحالية والمقالية ويدل عليه قوله فتكون الحال مغنية عن ذكر يكتب فان القرينة المغنية ههنا هى
قول السائل من يكتبه والقرينة الدالة على ان المراد تقييد الفعل المطلق الذى هو مدلول حرف الاضافة
المغايرة للقراين الثلاث المذكورة مثل ان يسبق ذكر الفعل نحو ضربته اليوم وللتأديب فان سبق
قوله ضربته قرينة تدل على انك تريد للتأديب ضربته او يسبق ما يدل على ذكر الفعل نحو قوله تعالى
ليحق الحق اى فعل ما فعل ليحق الحق وقوله تعالى ولتكملوا العدة اى شرع ما ذكر من الامر بمراعاة
العدة لتكملوا العدة ومنها ان يكون الكلام جوابا لسؤال واقع نحو ان يسمع منك يكتب التوراة
لى فتسأل من يكتبه فتقول زيد فتكون الحال مغنية عن ذكر يكتب وعليه قوله تعالى ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن الله وقوله تعالى ولئن سألتهم من نزل من السماء ماء
فاحيى به الارض من بعد موتها ليقولن الله اى ومن القراين التى تغنى عن ذكر الفعل فيحذف
ان يكون الكلام جوابا لسؤال محقق نحو من يكتبه وقوله تعالى من خلق السموات والارض ومن نزل من
السماء ماء فى الآيتين كالمثال الذى ذكره اولا فى الاشتمال على سؤال محقق واقع اى حاصل مذكور وان
امتاز ذلك عنهما بان السؤال المذكور فيه متصف بالسؤالية تحقيقا بخلاف ما ذكر فى الآيتين
فان كونهما سؤالا مفروض مقدر فيهما وذلك لا يقدح فى كونهما من قبيل كون الكلام جوابا لسؤال واقع
او جوابا لسؤال مقدر مثل ان تقول يكتب التوراة لى زيد وعليه بيت الكتاب ليبك يزيد ضارع
لخصومة وقراءة من قرأ يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال وكذلك يوحى اليك ربك ببناء الفعل
للمفعول فى البيت وفى الآيتين ومن البناء على السؤال المقدر رفع المخصوص فى باب نعم
وبئس على احد القولين وعسى ان يتعرض فى فصل الايجاز والاطناب بهذا الباب اى باب
نعم وبئس لكل واحد من الافعال المذكورة من قوله يكتب التوراة لى وقوله ليبك يزيد وقوله تعالى
يسبح له ويوحى اليك على لفظ المبنى للمفعول والاسماء المذكورة بعدها مرفوعة على انها فاعل

فعل

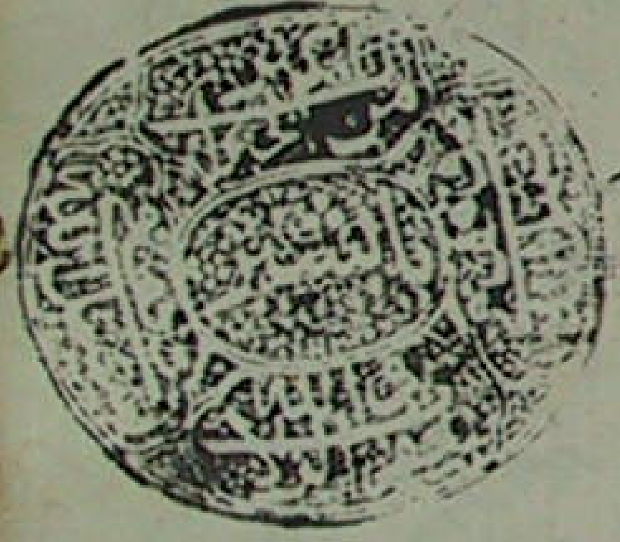
١٧١

فعل محذوف لكون الكلام جوابا لسؤال مقدر يستدعيه المقام وكون ذكره فى السؤال
دليلا على انه المقدر فى الجواب فان السؤال والجواب لما اشتد اتصالهما تنزلا منزلة كلام
واحد فمجرد ذكر الفعل فى السؤال كذكره فى الجواب فكما ان التكرار فى كلام واحد غير
مستحسن فكذا فى كلامين فيكتفى بذكر الفعل فى السؤال ويجعل ذكره فيه دليلا على انه
هو المقدر فى الجواب فانه لما قيل يكتب التوراة لى فكان سائلا سأل من يكتبه كما قيل
زيد اى يكتبه زيد فحذف الفعل لدلالة ذكره فى السؤال المقدر عليه وكذا ما قاله الحارث
بن الضرار النهشلى فى مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد على بناء الفعل للمفعول فكان
سائلا سأل من يبكيه فقال ضارع لخصومة اى يبكيه ضارع اى ذليل لاجل خصومة
وبعده ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط هو السائل الذى ليس بينه وبين المسؤول عنه
قرابة ولا معرفة وكلمة ما فى قوله مما تطيح مصدرية وتطيح اى تهلك من الحاجة اى اهلكه
والطوائح جمع طائحة بجمع مطيحة اى المهلكة والمعنى ويبكيه محتاج ثم الذى يأتى الاجانب
من اجل اهلاك المهلكات ماله واراد بالمطيحات نوائب الزمان وحوادثه والمقصود ان
يزيد كان ملاذا للاذلاء وملجأ للفقراء فلما ارتحل من دار الفناء وفنى وجب على الضارع
الذى لحقه الهوان بسبب خصومة ابناء الزمان وعلى المختبط الذى اضطر الى اتيان الاجانب
من اجل الحاجة المطيحة اى اهلاك الوقايع ماله ان يبكيا ويتوجعا لفقده وفنائه وكذا
ما جاء قوله تعالى يسبح له بفتح الباء فكان سائلا سأل من يسبح له تعالى فقيل رجال اى يسبحه رجال
فحذف الفعل لدلالة ذكره فى السؤال المقدر عليه وكذا ما قيل يوحى اليك بفتح الحاء
فكان سائلا سأل من يوحى اليك فقيل ربك اى يوحى اليك ربك فحذف الفعل لكونه جوابا
لسؤال مقدر وكون ذكر الفعل فيه دليلا عليه قوله وكذلك يوحى اليك ربك هكذا وقع
فى الشرح وهو سهو ونظم الآية هكذا وكذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله
العزيز الحكيم قوله ومن البناء على السؤال المقدر اى ومن كون الحذف مبنيا على كون الكلام
جوابا لسؤال مقدر وان كان المحذوف هو المبتدأ لا الفعل حذف المبتدأ فى باب المخصوص
بالمدح او الذم على احد القولين وهو القول بان المخصوص خبر مبتدأ محذوف فان الجملة

حتى تكون واقعة في موقع الجواب لسؤال مقدر كانه لما قيل نعم الرجل او رجلا قيل من الرجل
الذي مدحته بالمدح العام فاجيب زيد اي هو زيد والنما قال على احد القولين احترازا
عن القول الآخر وهو ان يكون المخصوص مبتدأ خبره فعل المدح او الذم المقدم عليه اذ على
هذا القول لا يكون الكلام مما نحن فيه لعدم اشتماله على الحذف قوله كارتفاع المخصوص الظاهر
ان يقول حذف مبتدأ المحذوف المخصوص وهذا المثال وان وقع فيه حذف بناء على سؤال مقدر
لكن لا يناسب البحث الذي نحن فيه وهو حذف الفعل بناء عليه لان المحذوف ههنا هو المبتدأ
لا الفعل ولذلك فصله عما قبله فقال ومن البناء على السؤال المقدر ارتفاع المخصوص وعسى
ان يتعرض لهذا الباب اي لباب نعم وبئس في فصل الايجاز والاطناب اذ في هذا الباب ايجاز
من وجه واطناب من وجه من حيث كونه موضوعا على الاستيناف وان هذا التركيب متى
وقع موقعه رفع شان الكلام في باب البلاغة الى حيث يناطح السماك وموقعه ان يصدر
من بليغ عالم بجهات البلاغة بصير بمقتضيات الاحوال ساحر في اقتضاب الكلام ماهر في
انا بين السحر الى بليغ مثله مطلع من كل تركيب على ما دق معناه وخصوص مستتبعاته فان
جوهر الكلام البليغ مثله مثل الدرة الثمينة لا ترى درجتها تعلو ولا قيمتها تغلو ولا تشترى بثمنها
ولا تجري في مساومتها على سنتها ما لم يكن المستخرج لها بصيرا بشانها والراغب فيها خبيرا بمكانها
وثمن الكلام ان يوجد من ابلغ الاصغاء واحسن الاستماع حقه وان يتلقى من القبول له والاهتزاز
بالكمال ما استحقه ولا يقع ذلك ما لم يكن السامع عالما بجهات حسن الكلام ومعتقدا بان المتكلم تعمد
في تركيبه للكلام عن علم منه فان السامع اذا جهلها لم يميز بينه وبين ما دونه وربما انكره وكذلك
اذا اساء بالمتكلم اعتقاده ربما نسبه في تركيبه ذلك الى الخطأ وانزل كلامه منزلة ما يليق به من
الدرجة النازلة قوله وان هذا التركيب ابتداء الكلام لبيان فضيلة هذا التركيب اي الذي يبنى
فيه الفعل للمفعول ويذكر الفاعل بعده مرفوعا بفعل محذوف لسؤال مقدر ومناطحة الكبشين مضاربتهما
بقرونهما طلبا للغلبة على صاحبه والسماك اسم للكوكبين معينين من الثوابت احدهما السماك
الاعزل وهو من منازل القمر والثانيهما السماك الرامح وهو ليس من المنازل والمراد بمناطحة
الكلام البليغ السماك مغالبته في رفعة المكان والنجم وزعمه في العلو والرفعة وخص السماك

بالذكر

بالذكر من الثوابت مع ان جميعها في رتبة واحدة من العلو والرفعة وليس السماك اعلا
من البواقي لان لفظ السماك يدل على السمو ومعناه العلو والارتفاع قوله وموقعه مبتدأ
خبره ان يصدر وقوله الى بليغ متعلق بقوله ان يصدر والمشتر طرفي وفوع التركيب موقعه ان يصدر
عن بليغ عالم بما يقتضيه كل مقام ليتحقق قصده لمزاياه ولطايفه فيصح ان يحمل كلامه عليها
وان يصل الى بليغ كذلك ليطلع على دقايقه فيحمل عليها كالدرة انما يظهر كمالها وتقدار قدرها
اذا كان كل واحد من البايع والمشتري عالما بحالها والاقتضاب هو الارتجال وهو قول الكلام
والشعر بغير روية وهو يدل على مهارة صاحبه في تاليف الكلام ونظمه والافانين جمع الجمع لانه جمع
افنان والافنان جمع فن وهو النوع والاسلوب واي بين الاساليب التي هي اجناس الكلام و
طرقه ودقائق المعنى وسطه وحقيقته وخصوص الشيء بحذاراته مستعار من فص الخاتم الذي هو اعز
ما فيه ومستتبعات التركيب ما يتضمنه التركيب من اللطائف التي هي توابع لحاق معناه الذي هو
المقصود الاصلي منه فالمستتبع بفتح الباء اسم مفعول من استتبع الشيء اذا استلزمه و
جعله تابعا له فان التركيب باعتبار دلالته على حاق معناه يستتبع اللطايف والمعاني
الدقيقة التابعة له قوله فان جوهر الكلام تعليل لكون موقعه اللايق به ان يصل من بليغ كامل
الى مثله وضمير سنتها بفتح السين اي طريقها الماوقة وهي طلب المبايعة والترغبة فيها وكلمة
ما في قوله ما لم يكن المستخرج لها للمدة اي ما دام لم يكن المستخرج لتلك الدرة الثمينة بصيرا
بشانها وما دام لم يكن الراغب فيها خبيرا بمكانها وقوله ما لم يكن متعلق بلا ترى قوله ان يوفى
على بناء المفعول ومفعوله المرفوع وهو الضمير المستكن فيه الراجع الى الكلام ومفعوله الثاني هو
قوله حقه والمعنى وثمن الكلام ان يعطى الكلام حقه وفيا اي تاما كاملا وحقه الاصغاء اليه و
تلقيه بالقبول والاهتزاز التحرك من هزته هزا فاهتز اي حركته فتحرك والهزة بالكسر النشاط والارتياح
قوله ولا يقع ذكر ما ذكر من التوفية والتلقي ما لم يكن السامع والمتكلم بليغين عالمين بجهات
حسن الكلام وما لم يكن السامع معتقدا بان المتكلم تعمد تلك اللطائف ووجهات الحسن في تركيبه
فان السامع اذا لم يكن عارفا بحسن الكلام وما فيه من اللطايف لم يميز بين الكلام البليغ
وما دونه فلم يرغب فيه ولم يتقبله بل ربما انكره بسبب جهله وكذا اذا لم يكن السامع معتقدا لتعمد



حق المتكلم انه يتعمدها اي تعمد جهات حسن الكلام وما فيه من اللطايف لا يجد ذلك الكلام
على انه مفيد لتلك اللطايف ولم يقبله ولم يرغب فيه بل ربما نسب المتكلم الى الخطا وانزل
كلامه منزلة ما يليق به من الدرجة النازلة وان كان نفس ذلك الكلام في نفسه حسنا يستحق ان يصغى
اليه ويقبل قبولا تاما اذا سمع من البليغ كما ان الدرة الثمينة اذا لم يكن كل واحد من المحتاج
لها لاجل البيع ومن الراغب فيها لاجل الشرى اذا لم يكن عارفا بحالها من النفاسة وعلو القدر
لا يجري في مساومتها ومبايعتها والرغبة فيها على طريق الواجب بل ربما يبيعها البايع باقل من
ثمنها الواجب في حقها لجهله بحالها وكذا المشتري اذا لم يكن عارفا بحالها ربما لا يرغب فيها كما ينبغي
ولا يشتريها بما هو ثمنها قوله عن علم منه متعلق بقوله يتعمدها اي اذا لم يكن السامع معتقدا بان
المتكلم تعمد جهات حسن الكلام في تركيبه الذي وقع به التخاطب عن علم منه اي من المتكلم لا انه
وقع منه اتفاقا بلا شعور منه بتلك الجهات قيل قوله عن علم منه مستغنى عنه لان تعمد تلك الجهات
من غير علم بها غير متصور فلم قيد ويمكن ان يقال جاز ان يكون المراد يتعمدها عن علم بحالها من انها
مما يكسو الكلام مزيد مزية وخضر رفعة ولم يرض به المحققان بل قال الفاضل بيانه معنى الكلام
اي عن علم عظيم كامل فان هذا التوجيه يظهر به فايدة التقييد اذ ليس كل تعمد ناشيا من علم عظيم
كامل وربما استشهد لكن بهذا اي بان السامع اذا اساء بالمتكلم اعتقاده ربما نسبه في تركيبه
ذلك الى الخطا الخ ما روي عن علي رضي الله عنه كرم الله وجهه انه كان يشيع جنازة فقال له
قايل من المتوفي بلفظ اسم الفاعل سائلا عن المتوفي فلم يقل فلان بل قال الله ردا للكلام عليه
مخطئا اياه منبها له بذلك على انه كان يجب ان يقول من المتوفى بلفظ اسم المفعول ويقال ان هذا
الواقع كان احد الاسباب التي دعته الى استخراج علم النحو فامر ابا الاسود الدؤلي بذلك فاخذ
فيه فهو اول ائمة علم النحو رضوان الله عليهم اجمعين وما قصد ذلك كرم الله وجهه الا انه عرف من
السائل انه ما اورد لفظ المتوفي على الوجه الذي يكسوه جزالة في المعنى ونكتة في الايراد وهو
وجه القراءة المنسوبة اليه والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا بلفظ بناء الفعل للفاعل
من ارادة معنى والذين يستوفون مدد اعمارهم ثم ذكر المصنف ان الكلام البليغ انما
يقبله السامع البليغ كما ينبغي ويعطيه حقه من ابلغ الاصغاء واحسن الاستماع اذا كان القايل

٢

به بليغا واعتقد السامع بان من تكلم به تعمد ما فيه من جهات الحسن والبلاغة عن علم
عظيم منه بتلك الجهات واما اذا كان القايل غير بليغ او كان بليغا الا ان السامع البليغ لا يعتقد
بلاغته فالسامع البليغ لا يقبل ذلك الكلام ولا يصغي اليه اذنه وان كان في نفسه مستحقا
للقبول بل ربما ينسبه الى الخطا اراد ان يورد شاهدا يدل على تحقق ما ذكره فقال وربما
يستشهد لكن بصحة ما قلناه ما يروى الخ وفيه رد لما ذكره صاحب الكشاف من ان قراءة علي
رضي الله عنه والذين يتوفون بلفظ المبني للفاعل مما يخص(?) ما روي عنه من تخطئة القائل
من المتوفي بلفظ اسم الفاعل فان من خطأ القول بكون العبد متوفيا كيف يصح منه ان
يجعله متوفيا ويقرأ والذين يتوفون منكم بلفظ المبني للفاعل ووجه الرد انه رد خطأ
ذلك القائل ونبهه ان الوجه ان يورد المتوفي على صيغة اسم المفعول بناء منه على سوء ظنه
بذلك القائل وان لم يكن عارضا بوجه حسن فانه كلام حسن الايراد وهو ان يراد
بالتوفي استيفاء مدة العمر ويجعل كناية عن الموت لانه انتقال من اللازم وهو استيفاء مدة
العمر الى الملزوم وهو الموت فيصح كلام القائل فلانه قال من المتوفي مدة عمره وهو الميت
وايراده على هذا الوجه يكسو الكلام جزالة لكونه سلوكا لطريق الكناية التي هي ابلغ
من التصريح الا ان هذه الكناية لما كانت فيها دقة وكان من ظن امير المومنين كرم الله
وجهه ان القائل لا يهتدي اليها خطأه ونبهه ان الوجه ان يورده على صيغة اسم المفعول
وتلخيص الكلام في هذا المقام ان التوفي بمعنى الاستيفاء واخذ الحق كملا لكنه صار حقيقة
عرفية في اخذ الروح واستيفائها فيكون فاعله بالمعنى المتعارف هو الله تعالى او الملك على ما
قال تعالى قل يتوفيكم ملك الموت على هذا المعنى يجب ان يتوقف على البناء للمفعول بمعنى اخذ روحه
ويكون المتوفي على بناء اسم المفعول بمعنى المأخوذ روحه وهو الميت ويكون المتوفي على بناء
اسم الفاعل بمعنى الآخذ الروح هو الله تعالى او الملك وجاز ان يراد بالتوفي استيفاء مدة
العمر ويجعل كناية عن الموت فيكون فاعله الميت لانه الذي استوفى مدة عمره واخذ حظه من
الحيوة وهذا وجه القراءة المنسوبة اليه كرم الله وجهه الا ان هذه الكناية فيها دقة فلم تكن
تسبق عنده ان ذكر القائل فنزل الكلام على المتعارف واجابه بما يليق به وهو قوله الله تخطيا(?)

ایاه فی قوله من المتوفی سائلا عن المیت قوله وهو اول ائمة النحو اراد به ابا الاسود بربیلی
قوله فاخذ فیه ای فی استخراجه ای شرع فی طلبه ووجه من القوة الی الفعل بتمهید قواعد
بعد ما امره به علی رضی الله عنه لاسباب دعته الی الامر به ومن تلک الاسباب انه قرا قاری
ان الله بری من المشرکین ورسوله بجر رسوله فقال ما ظننت ان امر الناس یصل الی هذا
فامره باستخراج علم النحو ومنها ان بنتا لابی الاسود قالت ما احسنُ السماءِ برفع احسن و
جر السماء فقال ابوها نجومها فقالت اردت التعجب فقال فکذب فقولی ما احسنَ السماءَ وتلک
القصة لا علی وصه فقال هذه من مخالطة العجم واذ قد عرفت هذا فنقول فی الترکیب الذی
نحن فیه مثل یکتب القران لی زید برفع زید مع بناء الفعل للمفعول صیانة للحن وهذا
نقول علیک ان تکون لک دربة لی درکها سواها فاستخدامها بعضهم ان الکلام مبنی
نسج علی هذا المنوال مناسب باعتبار الجمل الثلاث احدها یکتب القران لی والثانیة الجملة المدلول
علیها بزید بلفظ المبنی للفاعل والاشبه ان الکلام متی کان اجمع للفوائد کان ابلغ
لما بین المصنف فضیلة هذا الترکیب هو الذی یبنی فیه الفعل للمفعول ویسند الیه حقیقة
ثم یذکر بعده ما هو فاعل الفعل علی طریق البناء علی السؤال المقدر وانه اذا وقع موقعه یلائم
السامع مثل قولک یکتب القران لی زید علی بناء الفعل للمفعول ورفع زید بفعل مقدر علی طریق
کونه جوابا لسؤال مقدر بین ههنا ان له رجحانا علی الترکیب الذی یسند فیه الفعل ابتداء
الی ما هو فاعل له علی الحقیقة ویذکر المفعول بعده منصوبا نحو یکتب القران لی زید بحجة اوجه الاول
ان الترکیب الاول یتضمن ثلث جمل والترکیب الثانی لم یتضمن الا جملة واحدة ولا شک ان
المتضمن للفوائد یکون ابلغ مما لم یتضمن الا فائدة واحدة لان فوائد ثلث جمل اکثر من فائدة
جملة واحدة قوله ان الکلام متی نسج علی هذا المنوال یعنی انه متی رکب علی هذه الطریقة وهی
ان یبنی الفعل للمفعول ویسند الیه ثم یذکر فاعله مرفوعا بفعل مقدر بناء علی سؤال مقدر کان مشتملا
للجمل الثلاث ای تستفید منه جملا ثلاثا الاولی مصرح بها وهی قوله یکتب القران لی والثانیة السؤال
المقدر الذی هو جملة من یکتبه وهی الجملة التی یدل علیها زید فانه مع رافعه المقدر جملة مستانفة
جیء بها جوابا لسؤال مقدر فجواب الجواب دال علی عامله المقدر وذلک المقدر مع معموله دال علی السؤال

المقدر

المقدر اذ لولاه لم یقدر سؤال والدال علی الدال علی الشیء دال علی ذلک الشیء فیکون زید دالا
علی السؤال المقدر بهذا الاعتبار وهذا لا ینافی ان یکون الدال علی السؤال المقدر هو قولک
یکتب القران لی بناء علی انه هو المظنة للسؤال وان السؤال انما ینشأ منه وذلک لانه انما یدل
علی خصوصیة السؤال وجملة الجواب انما یدل علی ان ثمة سؤالا فی الجملة والثالثة زید مع رافعه
المحذوف وهو یکتبه قوله بخلافه متعلق بمکتب المقدر المنصوب علی انه حال من فاعل
نا بای نابت الکلام مناسب للجمل الثلاث ملتبسا بمخالفة الکلام اذا قیل یکتب القران لی زید علی بناء
یکتب للفاعل ونصب القران بانه مفعول لان الکلام المنسوج علی هذا المنوال لا یشتمل الا علی
جملة واحدة ولا شک ان الکلام اذا کان مساویا لکلام آخر فی اللفظ وازید علیه فی المعنی
یکون ابلغ واجمع للفوائد لان فوائد ثلث جمل اکثر من فائدة جملة واحدة ومنها ان الکلام
متی سبق هذا المساق کان کل واحد من لفظی القران وزید مقصودا الیه فی الذکر غیر مستغنی
عنه بخلافه فی الترکیب الآخر فان لفظ القران فیه بعید قصده والترتیب ظاهر والترتیب
تطبیق الدلیل علی المدعی اعنی سوق المقدمات علی وجه یفید المطلوب وهو ظاهر ههنا فان
ما ذکرناه فی بیان افضلیة ما نحن فیه من الترکیب الآخر یدل علیها دلالة ظاهرة فان
سوق الکلام علی وجه یکون کل واحد مما ذکر فیه عمدة ورکنا من الکلام بحیث لا یتم الکلام
بدونه احسن وافضل من ان یکون بعض ما ذکر فیه مستغنی عنه فی تمام الکلام وان کان محتاجا
الیه فی افادة المرام ومنها ان الکلام متی سلک به هذا المسلک لم یکن اوله مطمعا فی ذکر
الکاتب فاذا اورد السامع فائدة ذکره کانت حالة کحال غنیمة له غنیمة من حیث لا یحتسب
بخلافه فی النظم الآخر قوله فائدة ذکره مرفوع علی انه فاعل ورد وقوله السامع منصوب
علی انه مفعوله یعنی ومن جهات حسن هذا الترکیب وما فیه من المزایا واللطائف انه اذا بنی
الفعل ابتداء للمفعول واسند الیه لم یکن اول الکلام مطمعا للسامع فی ذکر الکاتب فلا یطمع
السامع فی معرفة الکاتب ثم ان المتکلم اذا ذکر الکاتب بعد ذلک وورد فی ذهن السامع
فائدة ذکره السامع الکاتب وهی العلم به کانت حال السامع کمن تیسر له غنیمة من حیث لا یحتسب
ولا یطمع فی حصولها فیکون الامر هنا والذ فان الفائدة اذا حصلت من غیر انتظار واشتیاق

وهو ان یبنی الفعل للمفعول ثم یذکر الفاعل بفعل مقدر

موهم كانت اهنأ والذ واذا بني الفعل ابتداءً للفاعل كان اول الكلام مطمعا

للسامع في ذكر الكاتب اذا الفعل المبني للفاعل يدل على ان فاعله يذكر البتة فاذا ذكره

المتكلم بعد ذلك تكون الفائدة اي صلة للسامع بذكره حاصلة بعد الانتظار والاشتياق

اليه فلا تكون في اللذة كالتي حصلت بذكره في التركيب الاول فان قلت لا شك ان الحاصل

بعد الطلب والاشتياق اليه اعز واوقع في النفس من المساق بلا تعب فهذا يعارض ما ذكرتم

اجيب بانه لا معارضة بينهما اذ لا منافاة بين كون ما حصل من غير طلب واشتياق الذ وكون

ميل النفس اليه اتم واكثر وبين كون ما حصل بعد الطلب والشوق اوقع في النفس واعز فان

كون الشيء ذا وقع في النفس وقدر عظيم غير كونه لذيذا هنيئا وشيء منهما لا يستلزم الآخر

وجاز ان يكون كل واحد منهما مطلوبا معتبرا بحسب اختلاف المواضع ففي بعض المواضع يعتبر

هذا وفي الموضع الآخر ذاك ومنها ان الكلام على ذلك النظم يكون كالمتناقض من حيث الظاهر

لان كون القرآن مفعولا فضلة فيه يكون مؤذنا بان مساس الحاجة اليه دون مساس

الحاجة الى الفاعل وكونه مقدما فيه على الفاعل يكون مؤذنا بالاعتناء بشأنه وان مساس

الحاجة اليه فوق مساس الحاجة الى ما اخر بخلافه في هذا النظم فانه يكون سليما عن ذلك

في هذا الوجه نظر يذكر في الحواشي يعني ان الفضيلة الرابعة للتركيب الذي بني الفعل فيه

للمفعول ابتداءً على النظم الآخر ان النظم الآخر وهو الذي بني الفعل فيه للفاعل ابتداءً

كالمتناقض من حيث الظاهر لان لفظ القرآن في ذلك النظم وقع فضلة ووقع ايضا مقدما

على الفاعل وهو زيد والاول وهو وقوعه فضلة فيه يؤذن بان الاحتياج اليه اقل من الاحتياج

الى الفاعل والثاني وهو وقوعه مقدما على الفاعل يؤذن بكونه اهم بالنسبة الى الفاعل وذلك

يؤذن بان الاحتياج اليه يكون اكثر من الاحتياج الى ما اخر منه وهو الفاعل فيلزم ان يكون

الاحتياج الى لفظ اقل واكثر معا وهذا كالمتناقض من حيث الظاهر على معنى انه اذا نظر الى

ظاهر الكلام كان هناك تناف يشبه التناقض وان كان ذلك التنافي زائلا عند امعان النظر

الى حقيقة الحال فان كون المفعول فضلة مستغنى عنه في حصول اصل هذا الكلام لا ينافي كون

ذكره اهم بالنسبة الى ذكر الفاعل فان المسند والمسند اليه جزآن مقومان للكلام يتوقف عليهما

حصور

١٧٥

حصول الكلام في نفسه بخلاف سائر المتعلقات فانها باسرها خارجة عن حقيقة الكلام واصله

بحيث لا يتوقف عليها حصول اصل الكلام ومع ذلك يجوز ان يكون ذكر شيء منها اهم عند المتكلم

البليغ لتوقف اداء المعنى المقصود من الكلام على ذكره فاذا كان المقصود بالادعاء بيان

تعلق المسند بما هو فضلة في اصل الكلام يكون ذكره لذلك اهم مع ان حصول اصل الكلام لا يتوقف

عليه فليس هناك ما يشبه التناقض عند التأمل بخلاف النظم الذي بني الفعل فيه للمفعول

فانه سليم عما يشبه التناقض اذ لفظ القرآن فيه ليس فضلة فيكون ابلغ واحسن من

الكلام المشتمل عليه لحواشي التي احال عليها ذكر النظم ما اشتهر بين الناس حتى يتعجب

ما ذكره المصنف فيها من النظر فتمسك كل احد بما ادى اليه فكره فقيل لعل ذلك النظر هو ان

ايهام الجمع بين المتنافيين من محسنات الكلام بما ذكره في وجه حسن نهي النجار زيد في بحث الا

طباق فلا يصلح جهة للمرجوحية وقيل ما هو انه لو اقتضى مثل هذا النوع من التناقض مرجوحية

ما يشتمل عليه في الحسن يوجب ان يكون التشبيه ابلغ من الاستعارة سيما المرشحة مثل رأيت في

الحمام اسدا له لبد اظفاره لم تقلم اذ بين دعوى الاسدية ونصب القرينة المنافية شبه تناقض

ومنها ان الكلام في التركيب الذي نحن فيه يفيد اسناد الكتبة الى الفاعل اجمالا اولا وتفصيلا

ثانيا وفي غيره يفيد اسنادها اليه من وجه واحد فيكون هذا التركيب ابلغ الاسناد الاجمالي

في موضعين في قوله يكتب وفي من يكتبه ولا شك ان تكرير الاسناد آكد وابلغ وايضا ذكر الشيء

مجملا اولا ومفصلا ثانيا اوقع في قلب السامع من ذكره مفصلا ابتداءً ومن قبيل ما نحن

بصدده قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن فلفظ شركاء هما مفعولا جعلوا وانتصاب الجن

بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر وهو من جعلوا شركاء جعله من قبيل حذف الفعل لاجل البناء

على السؤال المقدر بعد ذكر الفعل ابتداءً على بناء المفعول لما فيه من حذف الفعل بناء على سؤال

المقدر ايضا وان تمايزا بان المحذوف فيما هو بصدده اي يكتب رافع للفاعل المذكور و

ها هنا ناصب للمفعول فان شركاء مفعول اول لجعلوا ولله في موضع المفعول الثاني والمعنى و

جعلوا شركاء نائبة لله ولفظ الجن منصوب بفعل مضمر دل عليه سؤال المقدر الناشئ من

الكلام السابق وهو قوله تعالى وجعلوا لله شركاء فانه لما قيل وجعلوا لله شركاء كان ذلك

فان المفعول ... الا الفعل ... عليه السلام ... فان ... ان المفعول ... ايجابا واثباتا ... ما يلي سبيل الاجمال ... بعينه

لما ذكر المصنف ان الفعل المرافع للفاعل قد يحذف فيبنى على السؤال المقدر اراد ان يبين ان حذف الفعل لا لاجل البناء على السؤال المقدر ليس مخصوصا بالفعل الرافع بل قد يحذف الفعل الناصب ايضا بناء على ذلك فقال ومن قبيل ما نحن

مظنة ان يسال سائل بعد قوله وجعلوا لله شركاء فقدر ان ذلك السؤال واقع وقيل الجن
اى جعلوا الجن شركاء فان الزنادقة اعنى المجوس زعموا ان الله تعالى خالق الخير وابليس عليه
اللعنة خالق الشر ومعنى دلالة السؤال المقدر على الفعل المضمر انه من القرائن التى تغنى عن
ذكر الفعل وهذا لا ينافى كون المنشأ للسؤال والدال على خصوص الفعل هو الكلام السابق وذهب
جماعة الى ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعول ثان ولله ظرف لغو متعلق بشركاء و
تكلف بعد المفعولين كما انه محذر شركاء بعد الجن بان يقال وجعلوا الجن شركاء لله الا انه لما كان سوق
الكلام لانكار اثبات الشركاء لله تعالى قدم ما هو ادخل في الانكار فادخل ولم يرض به المصنف
لان المقصود الذى سيق له الكلام انكار اتخاذ الشريك لله تعالى مطلقا جنيا كان او غيره وما ذهبوا
اليه يوهم ان يكون الانكار بسبب جعلهم الجن شركاء حتى لو جعلوا غير الجن شركاء له تعالى لما كان جعلهم
ذلك منكرا وتعالى شانه عن ان يكون له شريك مطلقا والمقصود الذى سيق الكلام له لا يستفاد
من تقديم لله شركاء على الجن لان المستفاد من التقديم هو الاهتمام بشان المقدم فيدل بحسب المقام
على ان المقدم ادخل في الانكار ولا يدل على ان المؤخر غير مقصود بالانكار اصلا بل اختار ان لله
شركاء مفعولا جعلوا الا انه قدم المفعول الثانى لانه محط الانكار ولان المفعول الاول وهو شركاء
منكر فيحتاج ان يؤخر ويوضع موضع المفعول الثانى فانه ثانى مفعولى جعل خبر من مفعوله الاول
والمحتاج للخبرية هو المنكر دون المعرف وجعل الجن منصوبا بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر الناشى
من قوله وجعلوا لله شركاء والمناسب للتوبيخ ان يقال وجعلوا لله شريكا لان اثبات شريك
واحد كاف في استحقاق التوبيخ الا انه قيل شركاء بلفظ الجمع قصد الزيادة التوبيخ والتقريع
حيث اثبتوا شركاء لمن تنزه عن ان يكون له شريك واحد واما على الوجه الاول فانما جمع لفظ شركاء
للمطابقة مع الجن واما الحالة المقتضية لاثبات الفعل فاشتمال المقام على جهة من جهات
المسند اليه والتلفظ به كما نبهت على امثالها غير مرة لما فرغ عن ذكر الحالة المقتضية
لترك الفعل شرع في بيان الحالة المقتضية لاثباته فقال اى اشتمال المقام الذى يذكر فيه
الفعل على جهة من الجهات المستدعية للفعل ولكونه ملفوظا به ومذكورا ولا يخفى ان المقتضى
بالذات لاثبات الفعل هو تلك الجهة الا انه اسند الاقتضاء الى اشتمال المقام بواسطتها و

عطف

وعطف التلفظ به اى بالفعل على المسند اليه اى للفعل على طريقة اعجبنى زيد وكرمه
لان المراد من جهات الاستدعاء الجهات المقتضية لكونه مذكورا ملفوظا به كعدم القرينة واصالة
الذكر وبسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب وزيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع
الى غير ذلك من الجهات المقتضية لذكره الا انه جار من جهات المسند اليه اى للفعل ليكون ذكر
الفعل توطئة لذكر التلفظ بالفعل كما يقال اعجبنى زيد فيجعل ذكر زيد توطئة لذكر كرمه لان
الذات لا تكون معجبة لذاتها بل لمعنى قائم بها فكذا الحال هاهنا فانه ليس المراد من الجهات الجهات
المستدعية للفعل اى المقتضية لكون المسند فعلا مفردا او جملة فعلية كافادة التجدد و
التخصيص باحد الازمنة على اخصر وجه وتقوية الحكم فانها مقتضية لذات الفعل مثبتا كان
او منفيا لا لكونه ملفوظا به ومذكورا فيكون ذكر الفعل توطئة لقوله والتلفظ به وهذا
جار مجرى عطف التفسير وليس عطف تفسير وانما يكون كذلك ان لو قيل من جهات الاستدعاء لاثبات
الفعل والتلفظ به قوله غير مرة صفة مصدر محذوف اى تنبيها اكثر من غير مرة واحدة و
ذلك انه ذكر امثال هذه الجهات مرة في اثبات المسند اليه واخرى في اثبات المفرد المسند مطلقا
وانما قال على امثالها لا على اعيانها لان ما نبهت على اعيانها مع ما بينها من فانها
افعال مختلفة بالشخص متحدة بالنوع واما الحالة المقتضية لترك مفعوله فمنها القصد
الى تعميمه والامتناع ان يفهم السامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار وانه احد
انواع البلاغة حيث يتوصل بتقليل اللفظ الى تكثير المعنى كقولهم في باب المبالغة فلان
يعطى ويمنع ويصل ويقطع ويبنى ويهدم ويغنى ويعدم وقوله عز وعلا والله يدعوا
الى دار السلام لما ذكر الاحوال المقتضية لحذف الفعل واثباته اراد ان يذكر احوال
متعلقاته فبدا منها بذكر المتروك ولما لم يكن المتروك متوجها الى الفاعل كما ذكره ذكر الحالات المقتضية
لترك المفعول فمنها قصد المتكلم الى تعميم المفعول وامتناع المتكلم عن ان يفهم السامع الفعل
على ما يذكر معه من المفعول المعين مع ارادة اختصار الكلام فانه لم يكن الاختصار مطلوبا لا
يصار الى الحذف بمجرد قصد التعميم بل يذكر جميع المفاعيل اما على التفصيل ان امكن او على الاجمال
مثل ان يقال فلان يعطى النقود والعروض والحيوان والعقار او يعطى كل شيء من انواع

الاحوال واذا اجتمع هذان الامران وهما قصد التعميم وارادة الاختصار يلزم ح ترك المفعول به
فانه قصد التعميم يفهم من عبارتين احديهما ان لا يذكر شئ من المفاعيل وثانيهما ذكر جميعها على التفصيل
او على الاجمال فاذا انضم الى قصد التعميم ارادة الاختصار وجب التعبير بالعبارة الاولى اعنى ترك
المفعول راسا فان تركه راسا يدل على قصد التعميم لانه لما لم يذكر شئ من المفاعيل كان حمل الفعل على انه
متعلق ببعضها دون بعض ترجيحا من غير مرجح لاستواء نسبة الفعل الى جميعها ولا يمكن ان يحمل على انه غير
متعلق بشئ من المفاعيل لان الفعل المتعدى يقتضى المفعولية والمفروض ان يعتبر تعلقه بشئ منها بحسب
وقوعه عليها فيلزم حمله على انه متعلق بجميع المفاعيل فظهر ان ترك المفعول يدل على قصد التعميم فاذا
قصد تعميم المفعول مع ارادة الاختصار يتركه لا يذكر مفعول خاص فلا يقال فلان يعطى الدرهم والا لفات
الاقتصار والتعميم لان السامع ربما يقصر الفعل على ما ذكر معه من المفعول الخاص ولا يذكر ايضا مفعول
عام والا لفات الاقتصار المطلوب فتعين تركه عند اجتماع الامرين فان قلت لا بد هناك من قرينة
تدل على المفعول العام المتروك لامتناع الحذف بدون القرينة وح يكون الحذف لمجرد الاقتصار اذ
العموم يستفاد من دلالة القرينة على عموم المقدر فلا مدخل لحذف المفعول في عموم المفعول المقدر
اجيب بان ما ذكر من ان عموم المقدر يستفاد من دلالة القرينة عليه ممنوع لانه يكون المحذوف من خلو
قرينة كما هو فيما اذا دلت القرينة على مفعول عام مثل ان يذكر في الكلام مثل لكل احد ثم يقال قد كان منك
ما يولم اى ما يولم كل احد فيحذف المفعول ليتوصل به الى اختصار الكلام لا الى عموم المفعول المقدر لكون عمومه
مستفادا من القرينة واما اذا لم يكن هناك قرينة غير الحذف تدل على تعيينه امر خاص او عام فح يتوصل
بعدم ذكر المفعول في المقام الخطابى الى تقديره عاما بناء على ان تقديره خاصا دون آخر ترجيح بلا مرجح
فالحذف على هذا الوجه حذر في تقديره عاما دون حذفه على الوجه الاول وهو ان يحذف المفعول مع
تحقق قرينة دالة على المفعول العام وانت تعلم ان العام المقدر على الوجه الاول يتعين لفظه ومعناه
وعلى الثانى يتعين معناه فقط ويتادى بتقدير جميع الالفاظ الدالة على ذلك المعنى قوله وانه اى ترك
المفعول لقصد التعميم مع الاختصار احد انواع سحر الكلام حيث يتوصل بتقليل اللفظ وهو حذف
المفعول الى تكثير المعنى وهو التعميم قوله يعطى اى كل ما يصح ان يعطى له جميع ما يستحقه ويمنع جميع المكاره
عن كل احد ويدعو اى كل احد وتحت الباقى عليه او القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى

منزلة

[illegible]

١٧٧

منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما
للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق وعليه قوله عز وعلا فلا تجعلوا لله اندادا
وانتم تعلمون المعنى وانتم من اهل العلم والمعرفة يعنى من الاحوال المقتضية لترك مفعول الفعل
المتعدى ان ينزل منزلة اللازم بان يقطع النظر عن تعلقه بمفعول خاص او عام ويقصد الى نفس
الفعل من حيث هو فان الشئ الذى يقتضى التعلق بشئ آخر يمكن ان يوخذ من حيث هو لا بعنوان
انه تعلق بالشئ الآخر وان كان ذلك التعلق لازما غير منفك منه في نفس الامر والتنزيل في قوله تنزيل
المتعدى مصدر اضيف الى مفعوله وترك ذكر فاعله اى تنزيل المتكلم الفعل المتعدى وقوله ذهابا حال
من الفاعل المتروك لقوله بتنزيل المتعدى وقوله ايهاما تعليل لذهابا اى ذاهبا لاجل ايهام
قوله ويوجد هذه الحقيقة اشارة الى ان اللام في قوله يفعل الاعطاء للحقيقة لانه اذا قصد
في نحو فلان يعطى الى نفس الفعل وحقيقته كان بمنزلة ان يوتى بمصدره بلام الحقيقة كما اشار اليه
بقوله يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فيجرى فيه ما جرى في المعرف بلام الجنس فيقصد تارة الى التعميم
كما في نحو فلان يعطى واخرى الى نفس الحقيقة بلا تعميم كما في قوله تعالى وانتم تعلمون اى وانتم من اهل العلم
والمعرفة مع ان ما انتم عليه في امر ديانتكم من جعل الاصنام انداد الله تعالى وتقدس هو غاية الجهل
ونهاية سخافة العقل والمراد بالمبالغة في قوله ايهاما للمبالغة ان يحمل حقيقة الاعطاء على جميع افرادها
في المقام الخطابى كانه قيل يفعل كل اعطاء والطريق المذكور هنا كما هو ان القصد الى فرد دون فرد
مع تحقق الماهية من حيث هى هى في كل فرد منها يستلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر من غير
مرجح فكان الوجه في نحو المنافق لئيم ان يحمل المنافق على الاستغراق والشمول وذلك لانه لما حكم على
الماهية من حيث هى هى بثبوت امر لها لزم من ذلك ثبوت ذلك الامر لكل فرد لتحقق تلك الماهية في كل فرد
وكذا فيما نحن فيه فانه لما كان القصد الى نفس الفعل مثل الاعطاء مثلا ونسبة نفس الفعل الى ما
يعطى على التسوية فان الكلام مفيد للمبالغة بان يحمل الفعل على جميع افراده في المقام الخطابى تحرزا عن
ايهام الترجيح بلا مرجح وهو المراد بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق قوله وعليه متعلق
بفعل محذوف راجع لقوله قوله عز وعلا اى وعلى القصد الى نفس الفعل ورد قوله عز وعلا فلا
تجعلوا لله اندادا او تمام ورده على صيغة الحصر حيث قدم المعمول على عامله مع انه يجوز فيه تقدير

بان يحمل نفس الفعل المقصود وحقيقته على جميع افراده لانه لو حمل على بعض افرادها دون بعض مع تحقق نفس الماهية في جميعها يستلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر من غير مرجح

المفعول كما سياتي تنبيها على انه من الاولى فكانه مستقيمين او القصد الى مجرد الاختصار
لنيابة قرائن الاحوال عن ذكره كقوله عز وعلا اهذا الذي بعث الله رسولا اذ لا يلبس
ان المراد اهذا الذي بعثه الله رسولا لاستدعاء الموصول الراجع اليه من الصلة وقوله
ارني انظر اليك لاتضاح ان المراد ارني ذاتك وقوله ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة
من الناس يسقون ووجد من دونهم امراتين تذودان قال ما خطبكما قالتا لا نسقي حتى
يصدر الرعاء لانصباب الكلام الى ارادة يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما ولا نسقي
غنمنا حتى يصدر الرعاء مواشيهم وقوله ولو شاء لهداكم لظهور ان المراد ولو شاء هدايتكم
لهداكم قوله او القصد الى مجرد الاختصار اشار بذكر مجرد الى ان الاختصار لازم لترك المفعول
مطلقا الا انه قد يقصد به نكتة اخرى هي العمدة في تركه وهي افادة التعميم وقد يقصد الاختصار
وحده قوله اذ لا يلبس اي لا يخفى ولا يشتبه تعليل لما يستفاد من التمثيل بقوله تعالى اهذا الذي بعث الله
رسولا من ان تركه مفعول بعث لقصد مجرد الاختصار ليكون قرينة بمنزلة ذكره لكون القرينة الحالية مغنية
عن ذكره وعلى هذا فكذلك قوله اذ لا يلبس وكذا الحال في اخواته اعني قوله لاتضاح ولانصباب و
لظهور فان كل ذلك علة لما يستفاد من التمثيل بما ذكر قبله وهو كون قرائن الاحوال مغنية عن ذكر
المفعول واختلاف هذه العبارات من تفننات الا ان لكل واحد من التفننات المذكورة مناسب لموقعه
فان قوله لاستدعاء الموصول الراجع اليه من الصلة اشارة الى ان تقدير ضمير المفعول لاستدعاء الموصول
اياه مما لا بد منه في صحة الكلام وان تقدير ذاتك بقرينة انظر اليك في غاية الوضوح وتقدير المفاعيل
للافعال الاربعة اعني يسقون وتذودان ويصدر ولو شاء ليس في تلك الغاية من الوضوح لاحتمال
ان يكون القصد فيها الى نفس الفعل كما ذهب اليه الشيخان عبد القاهر وجار الله فانهما قالا ان المقصود
فيها انه كان من الناس في تلك الحالة سقي ومن المراتين ذود وانهما قالتا لا يكون منا سقي حتى يكون من
الرعاء اصدار وانه كان من موسى عليه السلام بعد ذلك سقي واما كون المسقي اغناما او ابلا فخارج عن
المقصود قوله امة من الناس اي جماعة منهم عن الاخفش انه قال الامة مفرد في اللفظ وجمع في
المعنى وكل جنس من الحيوان امة ولهذا قيد الامة بقوله من الناس وفي الحديث لولا ان الكلاب امة من
الامم لامرت بقتلها قوله يسقون اي مواشيهم ووجد من دونهم اي من مكان اسفل منهم امراتين تذودان

اي تطردان

اي تطردان غنمهما لئلا تختلط بغنم القوم لضعفهما عن السقي مزاحمة قال موسى ما خطبكما اي ما مخطوبكما
وسبب انتظاركما والمعنى ما لكما لا تستقيان غنمكما مع الناس قالتا لا نسقي اي غنمنا مواشينا حتى
يصدر بضم الياء وكسر الدال من اصدر اي صرفه فصدر اي رجع فرجع والرعاء جمع راعي كتجار
وتاجر اي حتى يرجع الرعاء مواشيهم وبفتح الياء وضم الدال اي يذهب الرعاء بمواشيهم عن الماء
فحذف المفعول في تلك الصور لانصباب الكلام الى ارادته كما قررنا ومن هذا القبيل ايضا قوله تعالى ولو شاء
لهداكم لظهور ان المراد لو شاء هدايتكم لهداكم وقد استمر حذف مفعول المشية وما في معناها اذا وقعت
شرطا وكان مفعولها مضمون الجزاء ولم يكن في تعلق المشية به غرابة كما في قوله فلو شئت ان ابكي دما
لبكيته فان تعلق المشية ببكاء الدم غريب فذكر المفعول ليتقرر تعلق الفعل به ولا يتوهم ان المفعول غيره
ولكن ان تنظم قوله فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون في هذا السلك على تقدير وانتم تعلمون
انه لا يماثل او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت او وانتم تعلمون انها لا تفعل مثل فعاله
تعالى انه عند ذلك كقوله هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شيء واكثر فواصل القرآن من نحو يعلمون
يعقلون يشعرون واردة على ما سمعت من الاحتمالين وقول الشاعر اذا ما شئت [illegible] مسجودة
[illegible] النبع والسما اشما وقوله وان شئت لم ترقل وان شئت ارقلت مخافة ملوي
من القد محصد وقوله لو شئت عدت بلاد نجد عودة فحللت بين عقيقه وزروده لما ذكر ان
الحالة المقتضية لترك المفعول في قوله تعالى فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون هي القصد الى نفس الفعل
بتنزيله منزلة اللازم وعدم اعتبار تعلقه بالمفعول ذكر انه يجوز ان ينظم في هذا السلك اي في سلك
ما حذف فيه المفعول لمجرد الاختصار بان يقصد تعلق الفعل بمفعول معين ويحذف ذلك المفعول
لنيابة قرائن الاحوال عن ذكره ويجعل تقدير الكلام وانتم تعلمون انه تعالى لا يماثل الخ قوله كقوله تعالى
هل من شركائكم الخ مستشهد معنوي لصحة الوجه الاخير اذ فيه بعد بخلاف الاولين والمراد
بالاحتمالين احتمال القصد الى نفس الفعل واحتمال القصد الى مجرد الاختصار وتقدير المفعول
على حسب دلالة القرينة عليه وانما قال واكثر فواصل القرآن لان بعض الفواصل يتعين فيه القصد
الى نفس الفعل كقوله تعالى وتلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون وبعضها يتعين فيه القصد الى مجرد
الاختصار كقوله تعالى فتمتعوا فسوف تعلمون اي عاقبة امركم وعاقبة [illegible] وقول الشاعر بحر

معطوف على قوله وقوله ولو شاء لهداكم او على قوله كقوله تعالى وعلى الامر الذي بعث الله رسولا
والابيات الثلاثة من قبيل قوله تعالى ولو شاء لهديكم وذكرها جميعا اعني قوله وكان تنظم الى آخره لسقط ادبيته
بيته بايراده فيما بين امثلة المشية بمعنى ان حذف المفعول في الفواصل مطرد كحذف مفعول المشية وفاعل
شاء في البيت الاول في قوله اذا شاء طالع مسجورة ضمير القدر في الاعصم المذكور في البيت السابق
وهو قوله فلو ان من حتفه ناجيا لالفيته القدر في الاعصام ويروى لكان هو القدر في الاعصم والقدر
بفتح الصاد والدال من الوعول هو الوسط بين العظيم والصغير والاعصم الذي باحدى يديه بياض ثم
استأنف مجيبا لمن قال ما حاله بنحو من حتفه اذا شاء طالع مسجورة اي علتوة وهي صفته حذف موصوفها
كما حذف مفعول شاء وهو المطالعة بمعنى الاطلاع اي اذا شاء المطالعة طالع بركة مسجورة او حياضا
مسجورة اي اطلع عليها يقال طالعت الشيء اذا اطلعت عليه وهو افتعلت وقيل انه من قولهم فلان
يطالع ضيعته اي ياتيها فيكون المعنى اذا شاء اتيان بركة مسجورة بالماء الواو ح اي حاليه وصف مسجورة
يقول يريد حولها اي المسجورة النبع وهو شجرة يتخذ منه القسي ومن اغصانه السهام والشوحط شجر
اسود وقيل هو الآبنوس وكذا حذف مفعول المشية في البيت الثالث ايضا وهو قوله لو شئت
عدت بلاد نجد عودة اي لو شئت العود لعدت الى نجد وقوله بلاد نجد منصوب بنزع الخافض
اي ببلاد نجد وعقيق وزرود موضعان او الرعاية على الفاصلة كنحو والضحى والليل
اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى يعني ان الحالة الرابعة من الاحوال المقتضية لترك المفعول
رعاية موافقة فواصل الآية بان يكون حروف اواخرها متماثلة اقسم الله تعالى بالضحى وهو اول النهار
وبالليل اذا سجى اي اقبل بظلامه وغطى الاشياء على مضمون قوله ما ودعك ربك اي ما قطعك
قطع مودع وما قلى حذف مفعول قلى حيث لم يقل وما قلاك رعاية لموافقة فواصل الآي
الضحى وما بعضها كما قاله المشركون من ان محمدا صلى الله عليه وسلم قد ودعه ربه وقلاه وذلك
حين انقطع عنه الوحي مدة بسبب انه سئل عن اصحاب الكهف او الروح فقال ساخبركم غدا من
غير ان يقول ان شاء الله والظاهر ان قوله او الرعاية على حذف المضاف اي او قصد الرعاية
ليناسب ما تقدم وما تاخر في كونه علة باعثة على ترك المفعول متقدمة عليه فان رعاية الفاصلة
ليست متقدمة على الترك بل هي غاية متاخرة عنه او استهجان ذكره كقول عائشة رضي الله عنها

ما رايت

ما رايت منه ولا راى مني تعني العورة يعني ان الحالة الخامسة من الاحوال المقتضية
لترك المفعول استهجان ذكره لما فيه من القباحة بوجه ما كقول عائشة رضي الله عنها حين سئلت
عن كيفية النظر الى العورة ما رايت منه اي ما رايت العورة من رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا راى اي النبي صلى الله عليه وسلم العورة مني حذفت المفعول في الموضعين استقباحا لذكره
او لنكتة اخرى اي لاعتبار غير ذلك من الاعتبارات المناسبة للترك كعدم علم المتكلم بالمفعول
وخوف لحوق المضرة من ذكره وتطهير اللسان منه وتمكنه واختبار انه مع ومقدار تنبهه
الى غير ذلك مما ذكر في ترك المسند او المسند اليه واما الحالة المقتضية لاثباته فهو ان الكلام
ما ذكر او القصد الى زيادة تقريره وبسط الكلام بذكره او الرعاية على الفاصلة كقوله تعالى
والشمس وضحيها والقمر اذا تليها وما اشبه ذلك من الجهات المعتبرة في باب الاثبات
لما ذكر الاحوال المقتضية لترك المفعول شرع في بيان الاحوال المقتضية لاثباته فبين ان
الحالة الاولى عراء الكلام اي خلوه عما ذكر من الاحوال المقتضية لترك المفعول كما عرفت
ذكره على التفصيل فان الاصل اثبات المفعول فاذا لم يوجد ما يقتضي خلافه لزم اثباته
لوجود المقتضي وانعدام المانع والحالة الثانية المقتضية لاثبات المفعول وجود ما
يقتضي اثباته كالقصد الى زيادة تقريره مع بسط الكلام بذكره فانه اذا ذكر مع كونه معلوما
بدلالة القرينة عليه كان ذكره مرتين فكان في ذكره زيادة تقرير له والانسب ان يذكر
بسط الكلام بكلمة او لانه وجه مغاير لزيادة التقرير الا ان يراد بالتقرير تقرير المرام وتفصيله
فيعطف عليه بسط الكلام على طريق التفسير وقيل انما عطف تارة بالواو وتارة باو اشعارا
بجواز اجتماع الاحوال واستقلال كل واحد منها على حياله فانه عطف بسط الكلام على زيادة
التقرير بالواو وعطف ما قبله بالواو ايضا وعطف الباقيين باو واما الحالة المقتضية
لاضماره علما فهي كون المقام مقام حكاية او خطابا كقولك عرفت وعرفت او كون الفاعل مسبوقا
بالذكر كقولك ما في رجل فطلب حتى كذا او في حكم المسبوق كقوله في مطلع القصيدة زادت
عليهم للظلام ذوائب ومن النجوم قلائد ونطاق وقوله في الافتتاح قالت ولم تقصد لقيل
الخنا مهلا فقد ابلغت اسماعي لما ذكر المصنف احوال الفعل والمفعول اورد احوال الفاعل

قيد باضمار فاعل اى ذكره معتبرا عنه بالضمير قيل ليس لتخصيص اضمار الفاعل واظهاره بالذكر من بين ساير احواله جهة ولا لتخصيص الفاعل بذلك من بين ساير المتعلقات على ان فيما سبق من اضمار المسند اليه غنية عن ذكره ولا ضرورة الى تقييده بالمبتدا واجيب بانه لما اعتنى بالفعل وما يتعلق به ذكر ترك الفعل واثباته مع اندراجهما فى ترك المسند واثباته وتعرض لحذف المفعول به واثباته ليقاس عليه ساير متعلقاته واورد اضمار الفاعل واظهاره مع كونهما مندرجين فى اضمار المسند اليه واظهاره تذكيرا لساير احوال الفاعل كالتعريف والتنكير وغيرهما مما ذكرت فى المسند اليه تنبيها على احوال غيره مما يتعلق بالفعل واخر الاظهار مع كونه اصلا لتوقف موقفه الحالة المقتضية له على موقفه الحالة المقتضية للاضمار وحيث حال فهو كون المقام غير ما ذكر كقوله زارت اى الحبيبة اضمر فاعل زارت مع انه لم يسبق فى الذكر لان هذا البيت هو مطلع القصيدة فلم يسبقه بيت حتى يكون الفاعل مذكورا فيه الا ان فاعله لما كان الحبيبة صار فى حكم المسبوق بالذكر لان حبيبه لا فائدة تكون لغيبته عن دلاله ولا تغيب عن خياله فتكون كانها مذكورة واذا كان الفاعل مذكورا حقيقة او فى حكم المذكور لزم ان يورد ضميره غائبا فلذلك اضمر فاعل زارت واضمر فاعل قالت ايضا مع انه ليس مسبوقا فى الذكر لان هذا البيت وان لم يكن مطلع القصيدة الا انه وقع فى افتتاح الكلام اى فى ابتداء الكلام فلم يكن الفاعل مذكورا قبله حقيقة الا انه كان فى حكم المذكور لما مر فى زارت فصح ارجاع ضمير الغايب اليه رواق البيت ستر يمد دون السقف كالطرة فى هذه الجملة حال اى زارت المحبوبة والحال ان عليها للظلام رواق حسنه بظلام الليل كان ستر الظلام رواق ممدود عليها شبه ظلام الليل برواق ممدود عليها والقلايد جمع قلادة وهى ما يعلق فى عنق المرأة والنطاق شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة والاسفل ينجر على الارض وليس لها حجزة ولا نيفق ولا ساقان وقد يراد بالنطاق ما يشد به الوسط وهو المنطقة التى تكون للرجال والنطاق بهذا المعنى اليق بالترصيع لكن الشقة اليق بالمرأة ثم ان الشاعر لما جعلها زايرة فى الظلام وكان عليها من قلايد ونطاق محلاة بالجواهر نبه على ما على تلك القلايد

والنطاق

والنطاق فانه بالنجوم تحلى قلايدها ونجومها من النجوم فعلى انه من النجوم قلايد اى وعليها من النجوم قلايد ونطاق والتحلى والمعال سماه بمعنى القول منقولا من قيل وقال الغوابز والخنى الفحش يقال خنى بالكسر واخنى عليه فى منطقه اى افحش وقوله مهلا مقول قالت اى امهل مهلا والابلاغ ايصال الشئ الى غايته والاسماع التسمع واصله اسماعا ما يكره يقال اسمعه اذا شتمه والمعنى قالت الحبيبة وقد آذيتها بحر الكلام وشدة الملام ولم تقصد فى معارضتى لعيل الجنا والعكلم بما لا ارضى مهلا فيما قلت وكف عما فعلت فانك قد بلغت فى اسماعى وملامتى من قبيح القول واستماعى ما تحجى من الله القادر العالم بالسراير واما الحالة المقتضية لكونه مظهرا فهو كون المقام غير ما ذكر او كونه مستدعيا زيادة التعيين والتمييز كقولك جاءنى رجل فقال ذلك الرجل كذا او مستدعيا للالتفات كقول الخلفاء امير المؤمنين كذا امكانه ارسم كذا والالتفات فيه من التكلم الى الغيبة وهذا مبنى على ما ذهب اليه المصنف من ان الالتفات لا يستدعى سبق التعبير بطريق آخر بل يكفى كون مقتضى الظاهر ذكره والغرض من مثل هذا الالتفات ادخال الروعة فى قلب السامع وتربية المهابة او تقوية داعى المأمور الى امتثال ما امر به فقوله غير ما ذكر اى من الحكاية والخطاب وتقدم الذكر حقيقة او حكما فان كل واحد من ذلك يقتضى اضمار الفاعل فاذا لم يوجد شئ منها يجب اظهاره اذ لا واسطة بين الاظهار والاضمار فاذا لم يوجد ما يقتضى الاضمار تعين الاظهار والسبب الثانى الاظهار كون المقام ما ذكر فى اضمار الفاعل لكن يوجد ثمة ما يرجح الاظهار على الاضمار وهو كثير وذكر بعضا منه وهو كون المقام مستدعيا زيادة التعيين والتمييز كما فى قولك جاءنى رجل فقال ذلك الرجل فان فى وضع اسم الاشارة موصوفا بالمظهر اعنى ذلك الرجل زيادة تعيين للفاعل بالنسبة الى قولك جاءنى رجل فقال كذا فان المقام يقتضى ان يكون الفاعل مضمرا لسبق ذكره لكن القصد الى زيادة التعيين رجح الاظهار على الاضمار ومما يرجح الاظهار كون المقام مستدعيا للالتفات من المضمر الى المظهر فيحصل بالاظهار دون الاضمار واما اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل فعلى ثلثة انواع احدها ان يقع بين الفعل وبين ما هو فاعل معنى كقولك انا عرفت وانت عرفت وهو عرف فان زيد عرف وثانيها ان يقع بينه وبين غيره كقولك زيدا عرفت وفى الكل

وعمرا منطلقا علمت وثالثها ان يقع بين ما يتصل به كنحو عرف زيد عمرا وعرف عمرا زيد وعلمت
زيدا منطلقا وعلمت منطلقا زيدا وكسوت زيدا جبة وكسوت جبة عمرا والكل من ذلك حالة غيره
ما ذكر احوال الفعل ومتعلقاته في الترك والاثبات والاظهار والاضمار اراد ان يبين احواله
في التقديم والتاخير فقال واما اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل فعلى ثلثة انواع وذلك لان
التقديم والتاخير اما ان يعتبر بين الفعل وبين متعلقاته واما ان يعتبر بين متعلقاته والقسم الاول
ينقسم الى قسمين احدهما ما يعتبر بين الفعل وبين فاعله بحسب المعنى وثانيهما ما يعتبر بينه وبين غير ما هو
فاعل معنى من المفاعيل واضافة الاعتبار الى التقديم والتاخير بيانية والمعنى واما الاعتبار
الذي هو التقديم والتاخير اذ ليس المراد بالاعتبار معناه المصدري بل المراد بالامر الذي اعتبر
من قولهم اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله لانه تفصيل لما من قوله واعلم ان للفعل
وما يتعلق به اعتبارات يجمعها راجع الى الترك والاثبات ومعنى كونه مع الفعل ان يكون مصاحبا له
سواء كان بينه وبين ما يتعلق به او كان بين متعلقاته وفاعل ان يقع راجعا الى اعتبار التقديم
والتاخير وقوله فاعل معنى احتراز عن الفاعل اللفظي بما تقرر في علم النحو من ان الفاعل حقيقة لا يتقدم
على الفعل بخلاف الفاعل معنى بان يكون تاكيدا لما هو فاعل لفظا في نحو انا عرفت فانه يجوز فيه اعتبار التقديم
والتاخير بان يجعل اصل الكلام عرفت انا ويكون انا تاكيد الضمير المتصل ثم تقدم على الفعل ليفيد التخصيص
كما يجوز ان يجري الكلام على ظاهره ويقال ان الضمير المنفصل مبتدأ من اول الامر والفعل مع ضميره
المتصل خبره لا يعتبر فيه تقديم وتاخير فلا يفيد التخصيص وانما يفيد تقوي الحكم فقط لما فيه من تكرر
الاسناد لان الفعل اسند ابتداء الى الضمير المتصل ثم اسند لما قبله في الدرجة الثانية بواسطة كون
الضمير المتصل عبارة عنه وانما كان افادة التخصيص متوقفا على اعتبار التقديم والتاخير لان نحو
عرفت انا موضوع للدلالة على ان نسبة العرفان الى المتكلم واقعة ومعنى التخصيص هو عدم ثبوت العرفان
لغير المتكلم امر خارج عن مدلوله الوضعي فلا يستفاد من الكلام الا اذا قامت قرينة تدل على ارادته
مثلا ان لا يكون لفظ انا مبتدأ من اول الامر بل يكون متأخرا عن الفاعل على انه تاكيد له فقدم فان
ذكر التقديم قرينة تدل على ارادة معنى زائد على المعنى الوضعي للجملة المذكورة مناسب للتقديم وهو
معنى التخصيص فانه لو لم يكن المقصود من اعتبار التقديم ذلك يلزم العدول عن الاصل بغير فائدة

وذلك

وذلك لا يجوز وقوله دون زيد عرف فانه ليس فيه اعتبار التقديم والتاخير بل يتعين كونه محمولا
على التقوي فقط لانا لو فرضنا ان اصله عرف زيد للزم ان يكون زيد فاعلا لفظيا لعرف الا ان يكون
بدلا من الضمير المستكن في عرف او تاكيدا له اذ لا يحتمل سواهما وحينئذ يكون نظير قوله تعالى واسروا
النجوى الذين ظلموا فان قوله الذين ظلموا بدل من الضمير في اسروا وهو واو الجمع لكن نظائر هذا الوجه
قليلة نادرة فلا يجوز ان يحمل عليه نحو عرف زيد اذ لا ضرورة تدعو اليه ههنا لصحة جعل زيد فاعلا
لعرف بخلاف قوله واسروا النجوى الذين ظلموا اذ لا يصح ان يجعل الذين ظلموا فاعلا لاسروا لانه
مسند الى ضمير الجمع فلا يمكن ان يكون له فاعل آخر فتعين جعله بدلا منه بخلاف قولنا عرف زيد
فانه لا مانع فيه من ان يجعل زيد فاعلا لعرف فلا وجه لجعل عرف فيه مسندا الى الضمير المستكن وجعل
زيد بدلا من ذلك الضمير لما عرفت انه وجه بعيد قليل النظائر فلا يحمل الكلام عليه من غير ضرورة
اذا كان زيد فاعلا لعرف لا يكون له احتمال التقديم على عرف مع بقاء الجملة المذكورة بحالها لانه لا يجوز
ان يتقدم الفاعل على الفعل مع بقائه فاعلا فظهر انه لا يمكن ان يقال ان زيدا في قولنا زيد عرف
كان متاخرا ثم قدم الا بالحمل على ذلك الوجه البعيد وهو كونه بدلا من الضمير المستكن في عرف ولا وجه
لارتكاب الحمل على الوجه البعيد النادر مع وجود الوجه القريب الشايع فليس فيه اعتبار التقديم
والتاخير فلا يفيد التخصيص وانما يفيد تقوي الحكم وتحقيقه بخلاف رجل عرف فانه لا يفيد الا
التخصيص اذ لا يحتمل غيره ان يقال انه كان متاخرا في الاصل على انه بدل من الضمير الذي في عرف ثم
قدم ليتخصص تلك النكرة بكونها فاعلا في المعنى فيصح ان تقع مبتدأ لان الاسم لا يكون مبتدأ
الا بشرط التعريف او التخصيص فالنكرة الغير المخصصة في نحو رجل عرف لما لم يمكن مبتدأ في الاصل
لفقدانه شرط صحة الابتداء لزم ان يقال انها كانت متاخرة في الاصل ثم قدمت لتتخصص بكونها فاعلا
في المعنى فيجوز الابتداء بها فقد علم ان النكرة المحضة اذا وقعت مبتدأ لا تحتمل غير التقديم و
التاخير فيفيد التخصيص البتة فكان ينبغي للمصنف ان يمثل بنحو رجل عرف ايضا الا انه لم يمثل
به لقلته بخلاف الضماير ومثل للنوع الثاني وهو ان يقع اعتبار التقديم والتاخير بين الفعل
وبين غير ما هو فاعل معنى من المفاعيل بنحو زيدا عرفت في تقديم المفعول الواحد على الفعل المتعدي
الى مفعول واحد وقد ربما اعطيت في تقديم احد المفعولين على الفعل المتعدي الى مفعولين

مثبتا تبين وعمرا منطلقا علمت في تقديم كلا المفعولين على الفعل المتعدي الى مفعولين متصادقين فإن
بان يصح ان يحمل ثانيهما على المفعول الاول ولم يمثل له بالمتعدي الى ثلثة مفاعيل لعكسه ورجوعه
الى ذينك القسمين وهما المتباينان والمتصادقان لان اثنين منها متحدان والواحد الآخر مغاير
لهما ومثل للنوع الثالث وهو ما يقع باعتبار التقديم والتأخير فيه بين ما يتصل بالفعل بنحو
عرف زيد عمروا في تقديم الفاعل على المفعول وعرف عمروا زيد في تقديم المفعول على الفاعل وعلمت
زيدا منطلقا في تقديم المفعول الاول على الثاني في المفعولين المتصادقين وعلمت منطلقا زيدا
في تقديم المفعول الثاني على الاول في المفعولين المتصادقين وكسوت عمروا جبة في تقديم المفعول
الاول على الثاني في المتباينين وكسوت جبة عمروا في تقديم المفعول الثاني على الاول في المتباينين
ولكل من ذلك اي من الاعتبارات المذكورة حالة تقتضيه فشرع في ايرادها وبيانها على التفصيل
فقال فالحالة المقتضية للنوع الاول اي ان يكون هناك وجود فعل وعالم به لكنه مخطئ في فاعله
او في تفصيله وانت تقصد ان ترده الى الصواب كما تقول انا سعيت في حاجتك انا كفيت مهمك
تريد دعوى الانفراد بذلك وتقرير الاستبداد به وترد بذلك على من زعم ان ذلك كان من غيرك او ان
غيرك فعل فيه ما فعلت ولذلك اذا اردت التاكيد قلت للنزاع في الوجه الاول انا كفيت مهمك
لا غيري او لا عمرو وفي الوجه الثاني انا كفيت مهمك وحدي وقولهم في المثل انما تعلمني بضب انا
حرشته شاهد صدق على ما ذكر عند من له ذوق لما عدد الانواع الثلثة للتقديم والتأخير
بالفعل وما يتصل به وكان لكل من ذلك حالة تقتضيه اراد ان يوردها على التفصيل فقال فالحالة
المقتضية للنوع الاول اي لتقديم الفاعل المعنوي على الفعل هو ان يكون هناك اي في مقام
الاخبار وجود فعل صادر عن احد كالسعي في حاجة احد ويكون هناك ايضا من هو عالم
بوجود ذلك الفعل لكن ذلك العالم مخطئ في فاعله بان يعتقد انه غير الذي هو فاعل في نفس
الامر مثل ان يكون الساعي والكافي هو المتكلم الآن السامع يزعم انه غير المتكلم او مخطئ
في تفصيله بان يزعم ان الفعل صادر عن متعدد وهو المتكلم بان يشاركه غيره فيه او لا يكون
الامر على ما زعم بل يكون صادرا عن المتكلم وحده وانت تقصد ان ترد المخطئ في الفاعل او
تفصيله الى الصواب فتقدم الفاعل المعنوي لكون الاهتمام متعلقا بشان ذكر الفاعل لانه

نفس

نفس الفعل حتى تقدمه عليه لانه معلوم لا نزاع فيه وانما النزاع فيمن صدر هو عنه فكان
تقديمه هو المناسب فتقول انا سعيت في حاجتك انا كفيت مهمك فتريد بتقديم الضمير الذي هو
الفاعل المعنوي على الفعل وهو السعي في الاول والكفاية في الثاني على من زعم ان ذلك الفعل
كان من غيرك لا منك وذلك في قصر القلب بان تقصد الرد على من كان مخطئا في الفاعل وزعم ان
الفعل صدر عن غيرك او يزعم انه كان منك مع مشاركة الغير اياك وذلك في قصر الافراد بان تقصد
الرد على من اخطأ في تفصيل الفاعل وزعم ان ذلك الفعل وقع منك مع مشاركة الغير فتكون تريد
دعوى الانفراد بذلك اي بما ذكر من السعي والكفاية هذه العبارة ظاهرة في قصر الافراد فعلى المشاركة
مع الغير الا انه اراد به ما يندرج فيه قصر القلب ايضا لانك اذا ادعيت انك منفرد بالفعل ومستبد
فقد ادعيت انه صدر منك لا من غيرك كما في قصر القلب ولا بمشاركة الغير كما في قصر الافراد ولعله
ادرج قصر التعيين في قصر الافراد بناء على ان المخاطب سواء زعم ان الفعل صدر عن المتكلم بمشاركة
الغير او كان مترددا فيه يصدق عليه انه مخطئ في تفصيل الفاعل الا ان الخطأ انما يتصور من
الحاكم ولا حكم للمخاطب في قصر التعيين بل هو متردد شاك في ان الفعل ممن صدر ومقصود
المتكلم ازالة تردده بتعيين الفاعل له فتركه والذكر اي ويكون تقديم الفاعل المعنوي على الفعل
رد المخطئ في الفاعل او في تفصيله الى الصواب لذا اردت التاكيد والتنصيص على المقصود قلت في
الرد على من اخطأ في الفاعل وزعم انه غير من هو فاعل في نفس الامر انا سعيت في حاجتك لا غيري
او لا عمرو وانا سعيت في حاجتك وحدي لكونه صريحا فيما قصد به من نفي الشركة وقطعها مثلا
لانه صريح فيما قصد هاهنا من نفي فاعلية الغير وقلت في الرد على من اخطأ في تفصيل الفاعل
حرشته شاهد صدق بالاضافة والمنع على الوصفية فتركه على ما ذكر اي من ان تقديم الفاعل
المعنوي على الفعل يكون لنفي انفراد الغير بالفاعلية او لنفي مشاركته فيها ووجه شهادة المثل
المذكور على ما ذكر عند من له ذوق ان هذا المثل يضرب لمن تحدى لتعليم من هو اعلم منه انكارا
لتعليمه اياه وهذا الانكار انما يقع موقعه اذا كان المتكلم منفردا بالحرش مستبدا به وكان قوله انا
حرشته دالا على ان المتكلم وحده هو الذي صاده ولم يشاركه غيره في اصطياده لان الانكار
لتعليم غيره اياه صفات ذلك الضب لا يصح الا اذا كان هو اعلم به وانما يكون اعلم به اذا

صادق وحده اذ لو صادق غيره او ما هو منع غيره لجاز ان يكون ذلك الغير اعلم منه بحال ذلك
الضب وصفاته فلا يحتاج الى اره التعليم ح وهذا المثال يحتمل كلا من قصر القلب والافراد والتعيين
المراد يجب اقتضاء المقام وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب
ان يكون ان عند السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع خطأ منه في موجده او تفصيله فتقصد
ازالة الخطأ بل اذا قلته ابتداء مفيدا اياه وجود السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او
سهو او نسيان صح كما يبين ان نحو انا سعيت في حاجتك مما قدم فيه الفاعل المعنوي على الفعل
يستدعي كون وجود السعي في حاجتك محققا معلوما عند السامع الا انه قد وقع منه خطأ في موجده
او تفصيله وانت تقصد بتقديم الضمير رده عليه وازالة خطائه تبين ان منع القصر ورد الخطاء
مستفاد من تقديم الفاعل المعنوي بحيث يكون ذلك المعنى منتفيا عند انعدام التقديم بان لا
يكون في الكلام فاعل معنوي مثل سعيت في حاجتك او يكون ولا يتقدم على الفعل مثل سعيت
انا في حاجتك فان الفاعل كل واحد من هذين التركيبين لا لسامع لا يستدعي كونه مسبوقا
يكون السامع عالما بوجود سعي في حاجته ومخطئا في فاعله او تفصيله فتقصد انت بالفائدة
اليه ازالة الخطأ بل اذا قلت المثال الثاني وهو سعيت انا في حاجتك ابتداء اي من غير ان
يكون ذلك القول منك مسبوقا بما ذكر من كون السامع عالما بوجود السعي في حاجته ومخطئا في
موجده قاصدا بذلك القول ان تفيد السامع انه قد وقع السعي في حاجته منك من غير ان يكون
اسناد السعي اليك مشوبا بتجوز وهو ان يكون وجود السعي من غلامك مثلا فتجوزت في اسناده
اليك او سهو في ذلك او نسيت صح ذلك القول منك لان اللفظ انما يدل على مدلوله الوضعي
المطابقي والمدلول المطابقي لهذا الكلام هو هذا المعنى فان اسناد الفعل الى ضميرك يدل على
السعي في حاجته وقع منك وتاكيده بضميرك بانا يدل على انك في هذا الاسناد غير متجوز ولا ساه
ولا ناس ولا يدل على معنى زائد عليه وهو من القصر والتخصيص وانما نفي الوجوب بل نفي وجوب
ان يكون هذا الكلام للتخصيص ورد الخطاء اشارة الى وجوبه فيما تقدم والمقصود من قوله
وليس اذا قلت التحقيق والتوضيح لكون الحصر ورد الخطا مستفادا من تقديم الفاعل المعنوي
ببيان انتفائه عند عدم التقديم بان لا يكون في الكلام فاعل معنوي مثل سعيت في حاجتك

او يكون

او يكون لكن لم يتقدم مثل سعيت انا في حاجتك واسم ليس ضمير الشان وخبره الجملة الشرطية او قوله
يجب لغا ظرف لغو متعلق بليس وفاعل يجب هو قوله ان يكون وفاعل يكون وهو ان مع اسمه
وهو وجود سعي وخبره قوله عند السامع وضمير منه للسامع وضمير موجده للسعي وضمير تفصيله للموجد
وقوله فتقصد منصوب معطوف على ان يكون وضمير بل اذا قلته للمثال الثاني اعني سعيت انا في
حاجتك لانه الذي يتعاديه وجود السعي من غير شائبة تجوز في الاسناد الى المتكلم او سهو او نسيان
مما هو جائزه التاكيد بخلاف سعيت في حاجتك فانه لا دلالة فيه على عدم التجوز والسهو والنسيان
اذ لا تاكيد فيه وانما خص البيان بالمثال الثاني لانه الذي يلتبس بما سعيت في حاجتك لاشتماله على
الفاعل المعنوي فقوله غير مشوب حال من السعي فيستحسن فيه سماجة لان انتفاء الشوب بهذه الامور بالنسبة
للفاعل الذي هو المؤكد لا للسعي وذلك لان التجوز والسهو والنسيان من صفات المتكلم فكذا انتفاؤها
ومنه اي ومما يحكيه على تلك الكلمة على قوم شعيب عليه السلام وما انت علينا بعزيز اي العزيز علينا يا شعيب
رهطك لا انت لكونهم من اهل ديننا وكذلك قال عليه السلام في جوابهم ارهطي اعز عليكم من الله
اي من نبي الله ولو انهم كانوا قالوا وما عززت علينا لم يصح هذا الجواب ولا طابق اي ومن قبيل
النوع الاول وهو تقدم ما هو فاعل معنى على الفعل قصد الحصر والاختصاص ورد السامع الى
الصواب من الخطا في التفصيل للفاعل وان لم يكن الخبر فعلا لان معنى كل واحد من اسم الفاعل والصفة
المشبهة قريب من معنى الفعل فقوله تعالى حكاية وما انت علينا بعزيز في معنى وما انت عززت علينا فقدم
الفاعل المعنوي ليرد السامع وهو شعيب عليه السلام الى ما هو صواب في زعمهم وهو انتفاء العزة عنه وعدم
وثبوتها لرهطه من خطائه في تفصيل الفاعل على زعمهم فانهم زعموا انه عليه السلام يظن ان العزيز عليهم هو نفسه
ورهطه جميعا فردوا عليه بقولهم ما انت علينا بعزيز وقصدوا به نفي العزة عنه واثباتها لرهطه لان
الكلام الذي قدم فيه الفاعل المعنوي على الفعل ان كان موجبا يلزمه النفي كما في الامثلة السابقة و
ان كان منفيا يلزمه الاثبات كما في هذا التركيب فان نفي العزة عن شعيب عليه السلام يلزمه اثباتها للغير
ورهطه فيكون تخصيصا للعزة بهم ويلزمه تخصيص عدمها به الا ان المتبادر كما يشهد به الذوق في التكلم
هو القصد الى الاول فقوله ولذلك اي ولاجل ان قولهم ما انت علينا بعزيز اريد به تخصيص العزة
برهط شعيب اي المعنى ان العزيز علينا يا شعيب رهطك لا انت قال شعيب عليه السلام في جوابهم ارهطي
العزيز

قوله علينا متعلق بعزيز وجاز ان يكون
الظرف الاول والباء زائدة ولكن ان
يكون متعلقا بمحذوف تفسره الظاهر

وكذا اذا قلت ما انت ضربت زيدا
فانه يستلزم ان غيرك ضربه

فالمعنى ان العزيز علينا يا شعيب
رهطك لا انت

اعز علينا من الله اي من نبي الله ووجه كون هذا الجواب دليلا على انهم لم يريدوا بقولهم ما انت علينا
بعزيز مجرد الاخبار بعدم عزته عليهم بل ارادوا بنفيها عنه تخصيصها برهطه فانهم لو ارادوا
بذلك مجرد الاخبار بعدم عزته عليهم لما استقام هذا الجواب ولما كان مطابقا لمقالهم لان قولهم ذلك حينئذ
انما يدل على نفي العزة عنه عليه السلام فقط وهو لا يستلزم ان يكون رهطه عليه السلام اعز عليهم منه حتى يطابق الجواب
المذكور لمقالهم واعترض الخطيب على السكاكي بان كون المحكي من قبيل كون تقديم الفاعل المعنوي
لافادته الاختصاص مبني على انه لا يفرق بين ان يقال ما انت بعزيز وبين ان يقال ما انت عززت
علينا في افادة الاختصاص مع ان الاول من باب انا عارف وهو لا يفيد الاختصاص بالاتفاق
وانما يفيده التقديم على الفعل مثل انا عرفت وكون المحكي قريبة من الافعال في افادة التقوي
لا يقتضي كونها كالافعال في افادة الاختصاص وان التمسك بالجواب ضعيف لجواز ان يكون جوابا لقولهم
ولولا رهطك لرجمناك فانه يدل على ان رهطه هم الاعزة حيث كان الامتناع عن رجمه عليه السلام بسببهم [illegible]
ومعلوم بحسب الحال والمقام ان ذلك لعزتهم عليهم لا لخوفهم منهم والاعتراض قوي فانه لا فرق [illegible]
في مثل ما عارف وهو عارف وانت عارف قوله من نبي انه حمله على تقدير حذف المضاف لان كلامهم
انما وقع في شعيب ورهطه وانهم هم الاعزة دونه عليه السلام وليس في كلامهم ما يدل على ان رهطه اعز عليهم
من الله كما حكم بذلك عليهم بقوله ارهطي اعز عليكم من الله فجوابه لا يطابق كلامهم الا بتقدير المضاف
وقد يجاب بان تهاونهم بنبي الله تهاون بالله فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه اعز عليهم
من الله وبان المعنى ارهطي اعز عليكم من الله حتى كان امتناعكم عن رجمي بسبب انتسابي اليهم وانهم
رهطي لا بسبب انتسابي الى الله واني رسوله ولذلك يحسن ان يقال في النفي عند التقديم ما انا سعيت
في حاجتك ولا احد سواي لاستلزام ان يكون ساعيا في حاجته غيري ولا انت وان لا يكون ساعيا في حاجته
غيري ولا انت ولا ينبغي ان يقال ما سعيت في حاجتك ولا احد غيري ولذلك اذا اكثرت فعلت
ما سعيت انا في حاجتك ولا احد غيري اي ولكون نحو انا سعيت في حاجتك مما دخل فيه حرف النفي
على الفاعل المتقدم مقتضيا نفي الفعل عن الفاعل واثباته لغيره كما يدل عليه قوله في بيان معنى ما حكي عن
قوم شعيب وما انت علينا بعزيز [illegible] لانه يمتنع ان يقال ما انا سعيت في حاجتك ولا احد سواي لان
مفهوم ما انا سعيت ان غيري سعى لانه يقتضي كون السامع عالما بوجود السعي ومخطئا في فاعله

بانه

بان يعتقد ان الساعي انت فاما نفيته عن نفسك فقد اخبرت ان الساعي غيرك فيكون تخصيصا
للسعي بغيرك ومنطوق قولك ولا احد سواي ان غيرك لم يسع وهذا المنطوق يناقض مفهوم الاول
لان مجموع الكلام افاد ان غيرك سعى في حاجته ولم يسع وانه تناقض وكذا لا ينبغي في الموضعين الاخر
لما في التناقض ايضا اي لبيان تمام المعنى بل التناقض انما هو بين ثبوت السعي في حاجته بغيرك وسلبه
ولا ينبغي ان يقال ما سعيت في حاجتك ولا احد غيري لعدم استلزامه التناقض لان ما سعيت في حاجتك
لا يدل على السعي لغيري اذ لا تقديم فيه يدل على ذلك قوله وكذا لو اكثرت اي لا ينبغي هذا ايضا اذ لا دلالة
لتاكيد الفاعل على ثبوت اصل الفعل لغيرك فلا تناقض اصلا فان تاكيد الفاعل انما يدل على نفي السعي
من الفاعل من غير ان يكون فيه تجوز او سهو او نسيان وهو لا يستلزم ثبوت السعي لغيره فلا تناقض
ولذلك ايضا يستقبح ان يقال في النفي عند التقديم ما انا رايت احدا من الناس لاستلزامه ان يكون
قد اعتقد فيك معتقد انك رايت كل احد من الدنيا فنفيت ان تكون اياه ولم يستقبح ان يقال ما رايت
احدا من الناس او ما رايت انا احدا من الناس وهذا الكلام تفريع اخر على ما سبق من ان تقديم الفاعل
المعنوي يفيد التخصيص في رد السامع من الخطا الى الصواب بان يكون السامع عالما بثبوت الفعل المقيد
بمتعلقاته ومخطئا في فاعله فقط بان ينسبه للمتكلم ولا يكون الامر كذلك بل يكون ثابتا لغيره اي ولان
ان تقديم الفاعل المعنوي يستدعي ان يكون ثبوت اصل الفعل متفقا عليه بين المتكلم والسامع ويكون
السامع مخطئا في فاعله سواء كان الحكم سلبيا او ايجابيا استقبح ان يقال في الحكم السلبي عند ارادة
التقديم ما انا رايت احدا من الناس لان احدا نكرة في سياق النفي فيفيد العموم فيستدعي هذا التركيب
ان يكون رؤية كل احد في الدنيا متحققا بلا خلاف بين المتكلم والسامع ويعتقد السامع انها واقعة
من المتكلم ويرد عليه المتكلم بنفيها عن نفسه واثباتها لغيره ولا شبهة في ان رؤية شخص واحد لكل احد
في الدنيا ظاهرة الاستحالة فلا ينبغي لاحد ان يعتقدها في حقك فلا يصح منك تسليم تحققها في نفس الامر
بنفيها عنك وادعاء ثبوتها لغيرك وفرقا بين ما انا سعيت في حاجتك ولا احد سواي وبين ما انا رايت احدا
من الناس حيث قال في الاول يمتنع وفي الثاني يستقبح لانه يمكن تصحيح الثاني بان يحمل عموم احد على
الاستغراق العرفي الا ان المتبادر هو الحقيقي لا العرفي فيكون مستقبحا اي مستهجنا لا ممتنعا واعترض
بان المنفي في ما انا رايت احدا من الناس هو الرؤية الواقعة على احد من الناس لا على كل احد منهم

ويمكن ان يقال انه يلتبس من قبيل ... واقعة في سياق النفي
بل النكرة واقعة في سياق النفي فيكون
احد فكيف يكون
ارادة النفي على الفاعل

والنفي انما يعم بوقوع النكرة في سياق النفي فلا عموم في الاثبات فلا يلزم الا ان يعتقد فيك معتقد انك
رايت احدا من احدا من الناس فتنفي انت تلك الرؤية عن نفسك وتثبتها لغيرك ولا محذور في ذلك او تنبيه
بان ما نفاه المتكلم عن نفسه هو الرؤية الواقعة على كل احد فيكون الثابت لغيره هي تلك الرؤية وذلك
ان الرؤية التي نفاها المتكلم عن نفسه ان كانت رؤية شخص بعينه كزيد مثلا لوجب ان يقال ما انا رايت
زيدا مثلا وان كانت رؤية واحد لا بعينه الذي وقع النزاع في رؤيته بان ادعى عليك انك رايت احدا من الناس
واردت ان تنفيها عنك وتثبتها لغيرك كان المناسب ان يقال ما انا رايت الاحد من الناس لكونه معهودا باعتبار
تعلق الرؤية وعلم يعرف المفعول بل تثبت الرؤية عن الفاعل المذكور على وجه العموم في المفعول علم منه ان الرؤية
التي نفى المتكلم ان يكون فاعلها هي الرؤية الواقعة على كل احد فيلزم المحذور وهو ان يعتقد المخاطب ان انسانا
قد راى كل احد واحدا واحدا وان ذلك الانسان انت واخطات فيه وانت تنفيت ان تكون انت ذلك الانسان وقررت
الرؤية على وجه العموم في المفعول لغيرك لانه لما كان التقديم لرد خطا السامع في الفاعل مع اصابته في وقوع الفعل
كان الفعل مثبتا للغير على الوجه الذي نفي عنك المذكور من العموم والخصوص وساير القيود سوى الفاعل وما نفي
عن المذكور على وجه العموم في المفعول كان ثابتا للغير كذلك واجيب عن الاعتراض المذكور بوجه اخر وهو
ان المراد ما انا رايت كل احد الا انه قد سقط ههنا لفظ كل من قلم الناسخ وهو بعيد وهذا الاعتراض انما
هو اذا قدم الفاعل واما اذا لم يقدم بل قيل ما رايت احدا من الناس بحذف انا او ما رايت انا احدا من الناس
بتاخير انا من الفعل فلا يكون مستقيما او لم يلزم شيء من المحذور لان الفاعل لما لم يقدم على الفعل
فهم الكلام يعني الكلام مفيدا للتخصيص ورد السامع من الخطا الى الصواب لم يلزم ان يكون رؤية كل احد من الرؤيا
واقعا بالاضافة ويعتقده السامع انها واقعة من المتكلم ويرد عليه المتكلم بنفيها عن نفسه واثباتها لغيره بل الذي كيه
الا ان يرد على نفي رؤية كل واحد من الناس عن الفاعل مطلقا والنافي بيده نفيها عنه من غير ان يكون فيه
تجوز او سهو او نسيان ولكل واحد من المعنيين لا يستلزم محذورا فلا يستحق شيء منهما ويجتز ان
يقال عند التقديم ما انا ضربت الا زيدا لان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديمك ضميرك
وايلاءه حرف النفي يقتضي نفي ان تكون ضربته ولا يجتز ان يقال ما ضربت الا زيدا وما ضربت انا الا زيدا
قوله ويجتز عطف على يستحق اي ولذلك ايضا يجتز فهو تفريع اخر على ما سبق والتعبير من عدم تجويز القول
المذكور بالنهي ... والاحتراز واقع على عادة افتنانه في الكلام لان قوله ...

ويجتز

١٨٥

ويجتز باعتبار انه متعارنه لان المنهي يكون مستهجنا ويجتز عنه ووجه كونه مجتنزا عنه كونه مستلزما
للتناقض وهو انك ضربت زيدا وما ضربته اما لزوم انك ضربت زيدا فلانتقاض النفي بالا لانك لو قلت ما ضربت
الا زيدا لكان زيد مضروبا ولكن الانتقاض النفي بالا وهذا المعنى لا يتغير بزيادة انا وتاكيد الفاعل لانه مؤخر
معنى فانتقاض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا واما لزوم انك لم تضربه فلان تقديم الفاعل المعنوي
وايلاءه حرف النفي اي جعله بحيث يلي حرف النفي ويتبعه بلا فصل يقتضي ان يكون هناك ضرب واحد متعلق
بمفعول واحد باتفاق المتكلم والمخاطب على ذلك وانما النزاع بينهما في فاعل ذلك الضرب فيزعم المخاطب
ان فاعله هو المتكلم فيرد المتكلم عليه بتقديم ضميره على وجه الايلاء اي بان يقول ما انا ضربت وينفي
عن نفسه ذلك الضرب الواحد الذي اثبته المخاطب وان يكون فاعلا له فثبت ان تقديم المتكلم ضمير نفسه على وجه
الايلاء يقتضي ان لا يكون ضاربا لزيد وقد لزم بحكم انتقاض النفي بالا كونه ضاربا له وهو تناقض لان
ما نفاه المتكلم عن نفسه هو الضرب الذي اثبته المخاطب له فحركه وتقديمك ضميرك وايلاءه حرف النفي سبب
التخصيص لما التقديم والايلاء جميعا ولم يكتف بواحد منهما لان التقديم وحده لا يكفي في افادة هذا
المعنى فانك لو قلت انا ما ضربت الا زيدا لكان صحيحا لانه في معنى انا الذي لم يضرب الا زيدا ولا شبهة
في استقامته فالامتناع ناش من الامرين جميعا ولا يجتز عن المثالين الا حيث يكون الغرض الخاص
في احدهما دون الاخر لان الضرب المنفي هو الضرب المتعلق بغير زيد والمثبت هو ما تعلق به فلا تناقض
والحالة المقتضية للنوع الثاني ان يكون هناك من اعتقد انك عرفت انسانا واصاب لكن اخطا
فاعتقد ذلك الانسان غير زيد وانت تقصد رده الى الصواب فتقول زيدا عرفت واذا قصدت التاكيد
والتقرير قلت زيدا عرفت لا غيره ولذلك هو ان يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس فانهم
ان يقال ما انا ضربت زيدا ولا احد غيري لما فرغ من بيان مقتضيات النوع الاول من اعتبار
التقديم والتاخير وهو ما يكون بين الفعل وبين فاعله المعنوي شرع في بيان مقتضيات النوع الثاني
عنه وهو ما يكون بين الفعل وبين غير الفاعل من متعلقاته نحو زيدا عرفت بتقديم المفعول به او اسقطه
على الفعل والحالة المقتضية له ان يكون صدور الفعل من الفاعل محققا عند السامع لكنه يكون مخطئا
في المفعول فيتصوره غير ما هو مفعول بالحقيقة كما اذا اعتقد انك عرفت انسانا لكنه اخطا في المفعول
وظن ان ذلك الانسان الذي عرفته غير زيد والحال انك عرفت زيدا فانت تريد ان ترده الى الصواب

فتقول زيدا عرفت بتقديم زيد معتقدا اياه انك عرفت زيدا لا غيره فترده عن خطائه باعتقاده العكس
ويجوز حمله بمثله قصر القلب اقتصر عليه في التمثيل لانه ادخل في الرد عن الخطاء الى الصواب واذا اردت
بمثل المثال قصر الافراد قلت في تاكيده زيدا عرفت وحده كما مر في الفاعل المعنوي وانما افاد تقديم
المفعول رد خطاء وقع فيه لان تغيير المفعول عن اصله وجعله مقدما يفيد معنى زائدا على مفهوم اصل
الكلام مناسبا للتقديم للمفعول كما ان تغيير الفاعل المعنوي عن اصل حاله بتقديمه على الفعل يفيد معنى
زائدا على مفهوم اصل الكلام مناسبا للتقديم الفاعل وهو رد السامع عن خطائه في الفاعل وكما كان
تقديم المفعول معيدا ان الذي عرفته هو زيد لا غيره كان قولك زيدا عرفت لا غيره تاكيدا وتقريرا لهذا
المعنى وتقوية ولذلك اي ولاجل ان تقديم المفعول يرد على نفي تعلق الفعل بغير المفعول المذكور ونبه الشيخ
المعاني انه لا يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس لاستلزامه التناقض لان تقديم زيد يقتضي ان يكون
عدم ضربك مخصوصا بزيد وانك ضربت غير زيد واذا قلت بعده ولا احدا من الناس فقد افدت
انك ما ضربت غير زيد ايضا فاقتضى مجموع الكلام انك ضربت غير زيد ولم تضرب غيره وانه تناقض
كما هو في تقديم الفاعل وبقاله ما انا ضربت زيدا ولا احد غيري لاستلزامه التناقض وهو ان يكون
غيرك ضاربا زيدا وغير ضارب اياه وقوله نبههم منصوب بنزع الخافض اي كما نبههم وشبه نبههم
عن القول الاول بنهيهم عن القول الثاني لاشتراكهما في علة النهي وهي مناقضة منطوق آخر الكلام
لمفهوم اوله كما مر في تقديم الفاعل حيث قال ولذلك بنبهوا انه لا يجوز في النفي عند التقديم ما انا سبعت فيجا
ولا احد غيري والنهي الواقع مقصور على الحالة المذكورة اما اذا ظن بك القائل ظنا فاسدا انك
تعتقده قد ضربت عمرا او انك تعتقد كونه زيد مضروبا لم فالك منه عنادا في الصورة الاولى زيدا
ضربت وفي الثانية انا ضربت زيدا فيصح منك ان تقول ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس او ما انا
ضربت زيدا ولا احد غيري كما مثل ما للنوى والصحيح لما ذكرانه بنبهوا في تقديم الفاعل انه يجوز ما انا خرقت
زيدا او الا احد غيري وفي تقديم المفعول ما زيدا ضربت ولا غيره لاستلزامهما التناقض وكان ذلك النهي
غير صحيح على اطلاقه بل كان مخصوصا بما اذا كان التقديم للاختصاص ورد الخطاء في الفاعل او
المفعول بان يكون المتكلم والسامع متفقين على وجود اصل الفعل ويكون السامع مخطئا في الفاعل او
المفعول ويريد المتكلم رده الى الصواب اراد ان يشير الى ذلك فقال والنهي الواقع الخ عرف النهي

تعريف

تعريف العهد والمعهود النهيان اللذان شبه احدهما بالآخر في الاشتمال على سبب النهي وهو النهي
عن قولك في صورة تقديم المفعول ما زيدا ضربت ولا احدا وعن قولك في صورة تقديم الفاعل ما انا
ضربت زيدا ولا احد فحاصله ان النهي عنهما مقصور على الحالة المذكورة وهي ان يقصد بالتقديم تقرير الصواب
ورد الخطاء في الفاعل والمفعول فان صوب المخاطب في اعتقاده بوقوع اصل الفعل وخطاؤه في تعيين
الفاعل والمفعول فاذا قلت ما زيدا ضربت رد الخطائه في تعيين المفعول وجب ان يكون للفعل مفعول آخر
غير زيد لانا فرضنا كون المخاطب مصيبا في اعتقاده بوقوع اصل الفعل منك وكان في ان الفعل
المتعدي لا يقع الا متعلقا بمفعول ما فيمتنع ان يعطف على المفعول الذي نفي عنه الفعل ما يدل على انتفائه
من غيره ايضا لكونه منطوق المعطوف منافيا لمفهوم ما قبله وكذا اذا قلت ما انا ضربت زيدا رد الخطائه
السامع في تعيين الفاعل بنفي الفاعلية عن نفسك وجب ان يكون للضرب الواقع بالاتفاق فاعل آخر غيرك
فيمتنع ان يعطف قولك ولا احد غيري على ضميرك لما ذكر من التنافي بين المعطوف والمفهوم واما في
غير تلك الحالة وهو ان لا يكون السامع مصيبا في اعتقاده وقوع اصل الفعل ايضا فلا يكون اعتقاده
مشتملا على صواب وخطاء بل يكون اعتقاده خطاء مطلقا فلا ينهى عن القولين حينئذ اذ لا يراد التقديم
حينئذ على التخصيص فلا يلزم التناقض كما اذا ظن بك شخص ظنا فاسدا انك تعتقد ان ذلك الشخص قد
ضرب عمرا وتعتقد ان زيدا لم يضربه فالك بناء على ظنه الفاسد زيدا ضربت متوهما انه ضرب زيدا دون عمرو وان
ظنك فاسدا وظن بك انك تعتقد ان زيدا ضرب لغير ذلك الشخص وليس مضروبا له فالك بناء
على ظنه الفاسد انا ضربت زيدا متوهما ان الضارب لزيد انا لا غيري وان ظنك كاذب فيصح منك ان
تقول له مجيبا عن قوله الاول ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس اذ لا يلزم التناقض ولان تقديم
زيدا في هذه الصورة ليس بناء على ان ضرب المخاطب متحقق في نفس الامر وانما الخطاء في المفعول وانت
تريد اثبات المفعول الحق ونفي المفعول الباطل بل لان الضرب ههنا ليس بمتحقق اصلا لا على هذا المفعول
ولا على ذلك وانما تريد بهذا التقديم الرد على حكمه المبني على الظن الفاسد وهو قوله زيدا ضربت مبنيا
له على ان الظن الذي ظننت في وهو اني اعتقدت فيك انك ضربت عمرا دون زيد ظن باطل انك
ما ضربت لا زيدا ولا غيره ويصح منك ان تقول مجيبا له عن قوله الثاني ما انت ضربت زيدا ولا احد غيرك
اذ لا يلزم التناقض حينئذ ايضا لان تقديمك ضميرك لي طبعا في هذه الصورة ليس بناء على ان الضرب

متحقق لكن عن غير المخاطب بل بناء على ان الضرب ليس بمتحقق اصلا لا عن المخاطب ولا عن غيره وتريد
بهذا التقديم رد الحكم الذي حكم به المخاطب في قوله انا ضربت زيدا المبني على الظن الفاسد كما مر انفا
فيما مر في المثال المذكور تبين لك صحة القولين على احدهما دون الاخر وحاصل الفرق بينهما
ان اصل الفعل وهو الضرب معلوم محقق الوقوع في الحالة الاولى لان المفروض اصابة الشائع في ذلك وهو
يستدعي ما يتعلق به فاعلا كان او مفعولا فاذا نفيته عن شيء فلا بد وان يثبت لشيء آخر فلا يصح اذن
العطف بما يدل على انتفائه عن جميع ما عداه من الآحاد بان يقال ولا احدا من الناس او ولا احد غيري
بخلاف الحالة الثانية فان المخاطب لم يعتقد وقوع اصل الفعل فيها حتى يستدعي ما يتعلق به فاعلا كان
او مفعولا فلم يمتنع العطف بما يدل على السلب المطلق لذلك بل يجب فيها ما هو طريق العطف لان المحتاج
في الصورة الاولى يحتاج الى نفي شيئين احدهما نفي عنوان الكاذب وهو تحصيل بقوله ما زيدا ضربت والثاني
نفي ظنه الفاسد وهو انك تعتقد انه قد ضرب عمروا وذلك انما يحصل بقوله ولا احدا من الناس ويحتاج في
الصورة الثانية الى نفي كون القائل هو الفاعل وهو انما يحصل بقوله ولا احد غيري فتقديم المفعول في
قولك الاول والمسند اليه في الثاني ليكون كلاما مبنيا على وفق كلامه لا ليفيد الاختصاص الذي هو منشأ
لزوم التناقض بناء على وجوب ثبوت اصل الفعل لغير المذكور وكذلك امتنع ان يقال ما زيدا ضربت
ولكن اكرمته فيعقب الفعل المنفي باثبات فعل هو ضده لان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء في الفعل وقع في
الضرب حتى ترده الى الصواب في الاكرام وانما مبناه على ان الخطاء في المضروب حين اعتقد زيدا فرده
الى الصواب ان يقول ولكن عمروا قوله وكذلك عطف على قوله كذلك ثم هو اي كما انهم لم يعوا عن ان
يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس امتنعوا عن ان يقال ما زيدا ضربت ولكن اكرمته فان نهيهم
عن القول المذكور من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم الذي هو الانتهاء والامتناع فكان المعنى
تشبيه الامتناع بالامتناع اذ لا معنى لتشبيه الامتناع بالنهي قوله فترده لانه جواب للنفي وكذلك
اذا قلت بزيد مررت اي اذا قلت لمن كان يعتقد مرورك بغير زيد فازلت عنه الخطاء مختصا مرورك
بزيد دون غيره تشبيه للمفعول به الغير الصريح بالمفعول الصريح وهو المفعول بلا واسطة في ان تقديمه يفيد
التخصيص وازالة خطا الاشتراك كافادة تقديم المفعول به الصريح ذكر في قولك زيدا عرفت كما صرح
به في قوله والحالة المقتضية للنوع الثاني ان يكون هناك من اعتقد انك عرفت انسانا واصاب لكن اخطأ في

بانصب

فاعتقد

فاعتقد ان ذلك الانسان غير زيد وانت تقصد رده الى الصواب فتقول زيدا عرفت ثم اشار
الى تعميم الحكم فقال والتخصيص لازم للتقديم على ان تعريف التقديم للجنس والمعنى ان التخصيص
اي نفي الحكم عما عدا المذكور المتقدم لازم ما حقه التأخير سواء كان فاعلا معنويا او مفعولا بلا واسطة
او بواسطة او ظرفا او حالا او غير ذلك من متعلقات الفعل ولا يخفى ان هذا اللزوم اكثري لا كلي
فلذا ذكر في الايضاح انه لازم للتقديم غالبا الا ان البلغاء يجعلون القليل بمنزلة المعدوم فلذلك
اطلق المصنف القول باللزوم مع ان المفهوم من اطلاقه ان يكون اللزوم كليا لا اكثريا مع انه ليس كليا
مطردا بل هو لازم للتقديم غالبا فان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل يكون لمجرد الاهتمام والتبرك
او الاستلذاذ او رعاية الفاصلة او لموافقة الكلام السابق كما مر انفا او غير ذلك الا ان هذه قليلة
فجعلها المصنف في حكم العدم ولذلك يقول ائمة علم المعاني في معنى اياك نعبد واياك نستعين يقولون
نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ونخصك بالاستعانة منك لا نستعين احدا سواك وفي معنى ان كنتم
اياه تعبدون يقولون ان كنتم تخصونه بالعبادة وفي معنى قوله وبالآخرة هم يوقنون يذهب الى انه
تعريض بان الآخرة التي عليها اهل الكتاب فيما يقولون انه قصة لا يدخل الجنة فيها الا من كان هودا
او نصارى وانها قصة لا تمسهم النار فيها الا اياما معدودات وان اهل الجنة فيها لا يتلذذون في الجنة
الا بالنسيم والارواح العبقة والسماع اللذيذ ليست بالآخرة وايقانهم بمثلها ليس من الايقان
بالتي اي الآخرة عند الله في شيء ويعرف التعريض في علم البيان اي ولاجل ان التخصيص لازم للتقديم
يقول ائمة المعاني يقولون ان التقديم في هذه المواضع يفيد التخصيص حتى قالوا قدم المفعول في قوله تعالى
اياك نعبد ليفيد التخصيص اي نفي الحكم عما عدا ذلك المفعول وقالوا ايضا قدم المفعول وهو اياه في قوله
ان كنتم اياه تعبدون ليفيد معنى ان كنتم تخصونه بالعبادة ولا تعبدون غيره وقالوا ايضا قدم المعمول
بالواسطة وهو قوله بالآخرة على الفعل ليفيد ان المسلمين تخصون ايقانهم بما هو الآخرة حقيقة و
لا يوقنون بشيء مما يعده اهل الكتاب آخرة اي الآخرة وقدم الفاعل المعنوي في قوله هم يوقنون
تعريضا لاهل الكتاب بان ايقانهم بمثل هذه الآخرة ليس بايقان قوله وفي معنى قوله وبالآخرة هم يوقنون
يذهب الى انه تعريض سوق كلامه يقتضي ان يقال بدل قوله يذهب الى انه تعريض يقولون انه تعريض
ليكون داخلا في حيز نسق معطوفا مع الظرف والذي يتعلق على قوله في معنى اياك نعبد واياك نستعين

دار الآخرة صفة لمحذوف اي بالدار الآخرة وهي
ما تنسب الى الآخرة نقيض الاولى وسميت آخرة
لتأخرها عن الدنيا فيما يوقنون اي يعلمون
يقينا اي بما كانت عليه على النفس الابتداء والايقان
والتعين هو عبارة عن ان يعلم العلم الحاصل بعد
ان لم يكن بحيث لا يتطرق شك ولذلك
لا يقال لعلم الله تعالى تعين ١٢

قوله وايقانهم منصوب على اسم ان في قوله
بان الآخرة اي وبان ايقانهم بمثل هذه الآخرة
التي هم عليها ليس ايقانا ١٢

يقولون لكنه عدل عن ذلك لانه ليس قول جميع ايمة علم المعاني بل هو مذهب اليه في الكشاف فان جمهور
الايمة لم يقولوا ان كلا من تقديم بالآخرة وتقديم هم للتخصيص على معنى ان المؤمنين بالآخرة يوقنون
لا بغيرها كما هو حال اهل الكتاب وانهم هم الموقنون بالآخرة لا اهل الكتاب لان ما يزعمونه انه ايقان
ليس في الحقيقة بايقان ففي الآية تعريض باهل الكتاب من وجهين فصار نظم كلامه مشكلا بسبب ما فيه من
العدول عما يقتضيه سوق كلامه فوجب ان يجعل قوله يذهب في معنى قوله وبالآخرة عطفا على جملة تسمع
ايمة علم المعاني يقولون في معنى اياك نعبد الى ولذلك يذهب في معنى قوله وبالآخرة ما ذكر بعد هذا من قوله في
قوله لتكونوا شهداء يقولون وفي قوله لالى الله تحشرون يقولون باي ذكر ظاهر لكونه عطفا على قوله
وفي معنى اياك نعبد يقولون واختلاف حيث تسمع ايمة علم المعاني فوجب ان يجعل قوله في قوله في الموصفين
عطفا على تسمع ايضا لا على قوله في معنى اياك نعبد يقولون مع انه هو الظاهر لئلا يلزم الفصل بالاجنبي و
وهو قوله وفي معنى وبالآخرة هم يوقنون يذهب فانه معطوف على تسمع كما عرفت قوله فيما يقولون انها
لا يدخل الجنة فيها الكلمة ما فيه مصدرية وان مكسورة وضمير انها للقصة او للآخرة وكذا ضمير فيها الاتي
النار وضمير فيها في المواضع الثلثة للآخرة قوله اياما معدودة اي اربعين يوما عدد ايام عبادة العجل ثم
يدخلون الجنة على زعمهم عن مجاهد انهم كانوا يقولون مدة الدنيا سبعة الاف سنة وانما نعذب مكان كل الف سنة
يوما كذا في الكشاف وفي قوله لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا يقولون ان في
صلة الشهادة اولا وفي تقديمها ثانيا ان الغرض في الاول اثبات شهادتهم على الامم وفي الآخر اختصاصهم
بكون الرسول شهيدا عليهم وفي قوله لالى الله تحشرون يقولون اليه لا الى غيره وترابهم في قوله وما ارسلناك
للناس رسولا يحملون تعريف الناس على الاستغراق ويقولون المعنى لجميع الناس رسولا لا العرب والعجم
لا العرب وحدهم دون ان يحملوه على تعريف العهد او تعريف الجنس لئلا يلزم من الاول اختصاصه ببعض
الانس فقط ومن الثاني اختصاصه بالانس دون الجن المراد بالصلة في عرفهم زيادة
متعلق بشيء كالجملة المتعلقة بالموصول وكالظرف المتعلق بالفعل وبالمشتقات والصلة المتأخرة
للشهادة اي قوله على الناس والمتقدمة اي قوله عليكم فان الاول متعلق بقوله شهداء والثاني
بقوله شهيدا اخرت صلة الشهادة في قوله تعالى شهداء على الناس وقدمت في قوله عليكم شهيدا لان
الغرض في الاول اكرام امة محمد عليه الصلوة والسلام وتعظيمهم باثبات انهم شهداء على الناس

اذا الشهيد يكون عدلا مقبول القول مخصوصا بزيادة فضيلة وهذا الغرض لا يستدعي تقديم الصلة بل
تقديمها لا يناسب الغرض المطلوب الذي هو التعظيم لان التقديم لكونه مفيدا للتخصيص يفهم منه ان
شهادتهم انما هي على الناس دون غيرهم وهذا المعنى لا يناسب مقام التعظيم لان كون الشهادة مقبولة في بعض
الصور دون البعض الآخر ليس فيه تعظيم كامل بخلاف قوله ويكون الرسول عليكم شهيدا فانه قدم فيه الصلة
ليدل تقديمها على ان شهادة الرسول تكون عليهم لا على غيرهم فان التخصيص ههنا مناسب للغرض المطلوب
وذلك لان شهادة الرسول عليه الصلوة والسلام في حق جماعة وتزكيته لهم دون غيرهم دالة على اختصاصهم
بمزيد التعظيم وكيفية شهادة امة محمد صلى الله عليه وسلم على الناس وشهادة الرسول عليهم تعلم من الحديث
الماثور وهو ان الله تعالى يقول للكفار يوم القيمة الم يأتكم نذير فينكرون ويقولون ما جاءنا من نذير فيقول
للانبياء كذبوا قد بلغتم فيسألهم الله تعالى البينة وهو اعلم اقامة للحجة عليهم فيؤتون بامة محمد عليه الصلوة والسلام
فيشهدون للانبياء بالتبليغ فتقول الامم من اين علموا وقد جاؤا بعدنا فيسأل الله تعالى امة محمد صلى الله عليه وسلم
عن ذلك فيقولون انت ارسلت الينا رسولا وانزلت الينا كتابا اخبرتنا فيه بتبليغ الرسل وانت صادق فيما
ثم يؤتون بمحمد صلى الله عليه وسلم فيزكي امته ويشهد بصدقهم وكذا يقول اهل المعاني في قوله تعالى ولئن متم
او قتلتم لالى الله تحشرون انه قدم قوله لالى الله ليفيد معنى انهم يحشرون الى الله دون غيره قوله
وترابهم عطف على تسمع اي ولذلك ترى ايمة علم المعاني يحملون تعريف الناس في قوله تعالى وما ارسلناك
للناس رسولا على الاستغراق اي ارسلناك رسولا لجميع الناس من العرب والعجم لا العرب وحدهم على ما زعمه
طائفة من اهل الضلال فان قوله للناس متعلق برسولا ومعمول له مقدم عليه ليفيد الاختصاص ثم
ان صورة التخصيص تختلف باختلاف محامل تعريف الناس فان حمل على الاستغراق يكون المعنى ما ذكرناه
بقولنا ارسلناك رسولا لجميع طوائف الناس لا العرب وحدهم وهذا الحكم صادق مطابق للواقع مؤيد
بالكتاب والسنة واجماع الامة ولو لم يحمل على الاستغراق فلا يخلو من ان يكون اللام فيه لتعريف العهد
الخارجي والمعهود هم العرب او لتعريف الجنس والحقيقة فعلى الاول يكون صورة التخصيص هكذا ارسلناك
للبعض المعهود من الناس لا لكلهم فهو تخصيص بحقيقة عموم ببعض الناس ونفيها عما يقابله وهو كل
الناس وهذا المعنى ظاهر الفساد وعلى الثاني يكون المعنى ارسلناك رسولا لحقيقة الانس لا لما عداها
من الحقائق كحقيقة الجن وهو ايضا ظاهر الفساد لما ثبت بالدلائل القاطعة انه عم رسول الثقلين فثبت

ان تعريف الناس يجب ان يكون للاستغراق لا للعهد او الجنس فلذلك ترى الائمة يحملونه على الاستغراق لا على
شيء منهما فان قيل كيف يصح ان يكون قوله للناس معمولا لقوله رسولا مع انه مصدر وان معمول المصدر لا يتقدم
عليه اجيب بان المصدر ههنا ليس بمعنى المرسل ههنا فيصح تقديم معموله عليه وانما يمتنع ان لو كان بمعنى
ولافادة التقديم عندهم التخصيص تراهم يجوزون على التقديم ما يجوزون على نفس التخصيص فكما اذا قيل
ما ضربت اكبر اخوتك فيذهبون الى انه ينبغي ان يكون ضاربا للاصغر بدليل الخطاب يذهبون ايضا اذا قيل
ما زيدا ضربت الى انه ينبغي ان يكون ضاربا لانسان سواه ولذلك يمتنعون ان يقال ما زيدا ضربت ولا
احدا من الناس ولا يمتنعون ان يقال ما ضربت زيدا ولا احدا من الناس وتسمعهم في قوله تعالى لا فيها
غول ولا هم عنها ينزفون يقولون قدم الظرف ليفيد النفي عن خمور الدنيا وان المعنى هي على الخصوص لا تغتال
العقول اعتبارا بخمور الدنيا ويقولون في قوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه يمتنع تقديم الظرف على
لا لانه اذا قدم افاد تخصيص نفي الريب بالقرآن وهو صحيح ولكن خطابا على ان ريبا في سائر كتب الله تعالى
وهذا منها ليس قصدا اذ اختلف قراءات القرآن افاد تقديم الظرف اختصاص فيه اكثر هو ارجع الى معنى لا فيها
الا اذا اختلفت فافهم قوله ولافادة التقديم عطف على قوله ولذلك تسمع وتراهم يحملون تعريف الناس
على الاستغراق لما حكم بان التخصيص لازم للتقديم ويستفاد منه فرع عليه ان ائمة علم المعاني يقولون
ان تقديم ما حقه التأخير في هذه الامثلة لافادة التخصيص بمعنى اثبات الحكم للمذكور ونفيه عما
يقابله الا ان الامثلة المذكورة الى هذا الموضع كانت من قبيل الاثبات والتي يذكرها من ههنا الى
قوله في سائر كتب الله من قبيل النفي ولذلك فصلها بقوله ولافادة التقديم عندهم اي عند ائمة علم
المعاني التخصيص ترى ائمة علم المعاني يجوزون على التقديم الذي يفيد التخصيص ما يجوزون على تخصيص
الشيء بالوصف او الشرط ونحوهما فانك تعلم انهم يجوزون على التخصيص بالوصف مثل ما ضربت
اكبر اخوتك انه ينبغي ان يكون ضاربا للاصغر بحكم مفهوم المخالفة للشيء بدليل الخطاب وفحوى
الخطاب ونحو الخطاب لئلا يكون التقييد لغوا كذلك يجوزون على التقديم المفيد للتخصيص في ما زيدا
ضربت انه ينبغي ان يكون ضاربا لانسان آخر سوى زيد لئلا يكون التقديم الذي هو تصرف زائد في
اصل الكلام خاليا عن الفائدة وقوله فيذهبون عطف على قبله وكان حقه ان يقال فذهبوا الا انه
عدل الى المضارع لحكاية الحال الذهاب متأخر عن القول واما لاستحضار صورته على طريق حكاية الحال الماضية

واذا

واذا الاولى لمجرد الظرفية كما ان الثانية كذلك لتقدم عاملها على يذهبون عليهما و
الكاف في قوله فكما يجيء المثل منصوب المحل على انه صفة مصدر محذوف لقوله يذهبون ايضا و
المعنى تراهم يذهبون في صورة التقديم الى انحصار الحكم فيما قدم غير متعد الى ما سواه ذهابا مثل
ذهابهم في صورة التخصيص بالوصف الى انحصار الحكم في الموصوف المقيد بالوصف المذكور لئلا يكون
تقييده بالوصف وتخصيصه به لغوا واما كان قوله فكما متعلق بقوله يذهبون ايضا تعلق المصدر
كانت الفاء التي فيه داخلة تقديرا على قوله يذهبون ايضا عاطفة له على قوله يجوزون فكانه قيل
يجوزون على التقديم فيذهبون اذا قيل ما زيدا ضربت مثلا الى انه ينبغي ان يكون ضاربا لانسان سواه
ذهابا كذهابهم اذا قيل ما ضربت اكبر اخوتك فذهبوا الى انه ينبغي ان يكون ضاربا للاصغر لانه
بتقدير التخصيص بالوصف اي افادة الاكبر بدليل الخطاب اي مفهوم المخالفة واعلم ان الناحية
قسموا المفهوم المقابل للمنطوق الى مفهوم موافقة وهو ان يكون المسكوت عنه موافقا للمذكور في
الحكم اثباتا كان او منفيا كتحريم ضرب الابوين المفهوم من قوله تعالى ولا تقل لهما اف الموافق للمنطوق
وهو تحريم التأفيف والى مفهوم مخالفة بان يكون المسكوت عنه مخالفا للمذكور في الحكم كمفهوم
الصفة والشرط قوله ولذلك يعني واجازه تقديم قوله زيد في المثال المذكور يستلزم ان يكون المتكلم
ضاربا لانسان آخر لا يجوزون ان يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس لكون منطوق العطف منافيا
لمفهوم التقديم واعلم ان المفهوم المخالف للتقييد بالوصف انما يثبت اذا لم يظهر ههنا فائدة اخرى
سوى المفهوم المخالف واما اذا ظهر له فائدة اخرى فلا كما اذا ذكر مع الوصف ما يقابله بان يقال
مثلا ضربت الكبير من اخوتك والاصغر منهم فان التوصيف في مثله يكون للتنصيص على حكم كل واحد منهما
فلا يثبت لشيء من الوصفين مفهوم ويجوزون ان يقال ما ضربت زيدا ولا احدا من الناس اذ ليس فيه
تقديم ما حقه التأخير حتى يكون مفهومه مناقضا لمنطوق العطف فان قولك ما ضربت زيدا لا يدل
على كونك ضاربا لانسان آخر قوله وتسمعهم عطف على قوله تراهم يجوزون والتنوين في شيء
غير عائد الى شيء قوله وان المعنى بالكسر لانه معطوف على مقول القول وهو قوله قدم الظرف والمراد
بالغول ازالة العقل من قولهم غاله الشيء واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدر وقيل المراد به ما يلحقه
الصداع والخمار والاثم وقوله ينزفون بضم الياء وفتح الزاء معناه لا يسكرون من نزف الرجل

ينزف

بمعنى الجهول اذا ذهب عقله من السكر وقرئ بضم الياء وكسر الزاء على بناء المعلوم من انزف الرجل
اذا انفد شرابه ونشره اي لا ينقطع شرابهم بل يكون دائما وتقدم بالجمع على بنز فون لتقويه الكلام الفاصلة
وتقديم عنها لرعاية الفاصلة فى قوله على الخصوص فى موضع الحال من ضمير لا تقال اى لا تسلب العقول
وما هو بيان لمعنى تقديم الظرف على المبتدا اي تقديم فيها على خبره غول والمعنى ان عدم الغول مقصور على خمور
الجنة لا يتجاوز الى خمور الدنيا ولفظ يقولون فى قوله ويقولون فى قوله تعالى الم ذلك الكتاب مع ظرفه الخبر
عنه معطوف على يقولون ان يبقى مع ظرفه المقدم عليه فلا حاجة الى جعله معطوفا على الشعرا كما توهم
نهاية ما فى الباب انه لم يجر كلامه على نظام واحد فانه لو اجرى الكلام فى قوله تعالى الم ايضا يقولون تجتنب
تقديم الظرف على اسم لا بان يقال لا فيه ريب لان تقديمه عليه يفيد تخصيص نفي الريب بالمقدم وهو صحيح
التوراة ويكون ذلك دليل خطأ على ان حكم سائر كتب الله تعالى على خلاف هذا الكتاب فيلزم ان يوجد
ريب فى سائر كتبه تعالى وهو باطل اذ لا ريب فى شئ من كتب الله تعالى ومحصول المعنى على تقديره انه يلزم
الظرف على اسم ان جنس الريب منتف عن التوراة وثابت فيما يقابله من سائر كتب الله وانتفاء الجنس
يكون بانتفاء جميع افراده وثبوته بثبوت ادنى فرد منه فلذلك قال على انه ينبأ بالتنكير الذى يقصد
به التعليل فى قوله ويرجح من قبيل الافعال الناقصة لانه بمعنى يكون ويصير واسمه ضمير مستتر فيه راجع الى التقدم
الظرف فى قوله دليل خطأ منصوب على انه خبره اى ويصير التقديم بسبب افادة التخصيص دليل خطأ
على ما ذكروا الموجود فى النسخ ويرجع بلفظ المضارع والمناسب ان يكون ماضيا لكونه معطوفا على
قوله اى ذو لا وجه لتلمس لفظ ظاهر الا ان يحمل على حكاية الحال الماضية واحضارها فى ذهن السامع
فان قيل ما وجه ايراد هذين الآيتين فى هذا المقام مع انهما من قبيل من قدم فيه خبر المبتدا عليه
والبحث انما هو فى تقديم متعلقات الفعل عليه اجيب بان الكلام فى النوع الثانى من التقديم
والتاخير الا انه بعد بيان الحالة المقتضية له عمم الحكم حيث قال والتخصيص لازم للتقديم فان المراد
بالتقديم فيه تقديم ما حقه التاخير مطلقا وهو يشاء والفاعل المعنوى وسائر متعلقات الفعل وخبر
المبتدا ثم انه لما ذكر ان تقديم الظرف فى قوله تعالى لا فيها غول وفى قوله لا ريب فيه يفيد التخصيص
اى يفيد ان عدم الغول مقصور على خمور الجنة لا يتعدى الى خمور الدنيا وان عدم الريب مقصور
على هذا الكتاب المبين ولا يتعدى الى سائر كتب الله تعالى قال وعلى هذا متى قلت اذا

خلوت

خلوت قراءة القرآن افاد تقديم الظرف اختصاص قراءتك به اى وعلى قياس ان تقديم الظرف
فى الآيتين المذكورتين يفيد الاختصاص حكم تقديم سائر الظروف فى سائر المعانى المواضع كما فى قولك
اذا خلوت القرآن فانا نقدم الظرف الذى هو قولك اذا خلوت على عامله الذى هو قرات القرآن يفيد
قصر القراءة على الظرف بمعنى لا اقرا الا اذا خلوت فان اذا معمول قرات وحق المعمول التاخير عن عامله
فلما قدم عليه افاد التخصيص فى قوله وعلى هذا متعلق بافاد الواقع جواب متى والمعنى افاد تقديم الظرف
على عامله فى قولك هذا الاختصاص على قياس تقديم الظرفين على ما حقه ان يتقدم عليها وهو المسند اليه
او على قياس افادة ما ذكر من تقديم معمولات الفعل على عاملها وكما كان ملاحظة المقصود فى هذا المقام
لا يخلو عن خفاء قال فى آخر كلامه فافهم ووجه الخفاء ان كلمة اذا فيه لا تخلو اما ان تكون بمجرد الظرفية او
تكون شرطية فان جعلت ظرفية لا تكون معمولة لخلوت لان اذا الظرفية تكون مضافة الى ما بعدها ومن
المعلوم ان المضاف اليه لا يعمل فى المضاف بل تكون معمولة لقرات فيكون الحصر مستفادا من تقديمها
على عاملها وحصره وان جعلت شرطية تكون مضافة الى شرطها فلا تكون معمولة لخلوت ايضا لان
المضاف اليه لا يعمل فى المضاف بل يكون معمولة للجزاء اعنى قرات ويكون الحصر مستفادا من التعليق بالشرط
كما فى قولك ان خلوت قرات وجاز ان يكون التقديم عونا للتعليق فى افادة الحصر وجوز بعض المشايخ
ان لا تكون اذا الشرطية مضافة الى شرطها كما قال الشيخ ابن الحاجب كما لا يضاف متى الى ما بعدها فيصح ان يعمل
فيها شرطها كما يعمل فى متى اتفاقا ويكون التعليق بالشرط مستقلا فى افادة الحصر فما اصعب المقام بهذه
الوجوه اما بالفهم وقيل انما قال فافهم لانه كان من قصده الشرح وعدم بيان معنى آخر مغاير لما هو فى بيانه فقط
بقوله فافهم ثم شرع فى بيان ذلك اى فافهم جميع ما قدمناه من الامثلة المفيدة للتخصيص ثم شرع فى
بيان وجه افادة التقديم التخصيص فقال وانما لزم التقديم المستدعى للحكم ثبوتا ونفيا حتى فاعت
الجملة فى نحو انا ضربت زيدا مقام ضربت زيدا ولم يضربه غيرى وفى نحو ما زيدا ضربت مقام ضربت زيدا
وضربت غيره وفى نحو اذا خلوت قرات القرآن مقام اقرا القرآن اذا خلوت ولا اقرا اذا لم اخل
لما عرفت ان حالة التقديم هو ان ترى مخاطبك يعتقد وقوع فعل وهو مصيب فى ذلك لكنه مخطئ فى
الفاعل او المفعول او غير ذلك من متعلقات الفعل وانت تقصد رده الى الصواب فاذا نفيت
من كان اعتقده من الفاعل او المفعول المستدعى المقام غيره فذلك فيجتمع لذلك نفيك للمنفى مع الاثبات

لما ذكر ان افادة التخصيص لازم للتقديم وان التخصيص ابتغاء وقع [illegible] ... ان التخصيص [illegible] لا وجه لذلك

لمن سواه واذا ثبت عند من كان اعتقده استدعى المقام نفي من اعتقده لكونه خطأ فيجتمع
اثباتك للمثبت مع النفي للمنفي   قوله التقديم منصوب على انه مفعول لزم وقوله استدعاء الكلام فيه
على انه فاعل وقوله ثبوتا ونفيا تمييز والاستدعاء مصدر اضيف الى مفعوله والمعنى وانما لزم التقديم
لاستدعائه ثبوت الحكم ونفيه يعني حاصلته الجملة الواحدة في كل صورة من صور التقديم مقام جملتين سواء
كان المقدم فاعلا معنويا كما في نحو انا ضربت زيدا والثبوت فيه منطوق والنفي مفهوم او مفعولا به كما
في نحو زيدا ضربت والمنطوق فيه الثبوت هو النفي والمفهوم هو الثبوت او ظرفا كما في نحو اذا اكثر
قرأت القرآن والمنطوق فيه الثبوت والمفهوم النفي كما في انا ضربت او غير ذلك من متعلقات الفعل كالمصدر
في نحو ضربا شديدا ضربت او ظرف المكان في نحو في المسجد صليت والمفعول له في نحو للتأديب ضربت
والحال في نحو راكبا جئت ونحو ذلك قوله لما عرفت متعلق بقوله وانما لزم التقديم وتعليل له وقد
بين حالة التقديم اي الحالة المقتضية له بقوله سابقا والحالة المقتضية للنوع الثاني هي ان يكون
هناك من اعتقد الخ عرفت انا انما الخ فانه وان اورد مثالا جزئيا تقدم فيه المفعول المخصوص على عامله
المعين وبين الحالة التي تقتضي تقديمه عليه الا انه حققه بالذكر على وجه التصوير والتمثيل وانما اراد بيان
الحالة المقتضية لتقديم معمولات الفعل ومتعلقاته مطلقا على فعلها وقد اشار اليه بقوله ان حالة
التقديم هو ان ترى سامعك الخ ولفظ هو فيه ضمير الفصل والتذكير يؤنثه ولو كان ضميرا راجعا الى الحالة
لوجب تأنيثه قوله فاذا نفيت من كان اعتقده من الفاعل او المفعول يعني ان السامع اذا كان مخطئا
في الفاعل او المفعول او غير ذلك من متعلقات الفعل وتخصصاته فلا يخلو اما ان يعتقد ان الفعل وقع
منك او عليك مثلا وهو في نفس الامر واقع من غيرك او على غيرك فطريق رده من الخطأ الى الصواب
ان تورد كلاما سلبيا تنفي به وقوع الفعل منك او وقوعه عليك بان تقول مثلا ما انا ضربت زيدا او
ما زيدا ضربت فيكون منطوق كلامك هو نفي من اعتقده من الفاعل والمفعول وترد به خطأه في تعيين
الفاعل او المفعول فاذا نفيت عن المذكور المقدم استدعى المقام ان يتحقق الفعل متعلقا بغيره من الفاعل
او المفعول فلما نفيت عن المذكور لان المفروض ان السامع مصيب في اعتقاده وقوع الفعل لكن الفعل
المعتقد يستدعي ما يتعلق به من الفاعل والمفعول فثبوت الفعل لغير من اعتقده السامع من
الفاعل او المفعول هو المفهوم بطريق استدعاء المقام اياه فيجتمع لذلك الاستدعاء نفيك للمنفي لكونه

خطأ

خطأ مع الاثبات لمن سواه لكونه صوابا فيفيد القصر لذلك واما ان يعتقد السامع ان الفعل
وقع من غيرك او على غير من هو واقع عليه في نفس الامر على ان الحال ليس كذلك فطريق رده من الخطأ
الى الصواب ان تورد كلاما ايجابيا تثبت به الفعل لنفسك مثلا او توقعه على من هو واقع عليه في
نفس الامر فتقول مثلا انا ضربت زيدا وزيدا ضربت فمنطوق كلامك اثبات لغير من اعتقده السامع
فقد رددت به السامع من الخطأ فاستدعى المقام نفي من اعتقده السامع لكونه خطأ فيجتمع اثباتك
للمثبت مع النفي للمنفي فالاثبات في مثله منطوق الكلام والنفي مفهوم بسبب استدعاء المقام اياه
بخلاف الاول فان النفي فيه منطوق الكلام والاثبات مفهوم باستدعاء واي الضمير الاجتماع في
الاول الى النفي وفي الثاني الى الاثبات حيث قال في الاول فيجتمع نفيك مع الاثبات وفي الثاني
فيجتمع اثباتك مع النفي لان النفي في الاول منطوق والمنطوق مقدم على المفهوم واعلم ان ما
ذكره من وجه افادة التقديم التخصيص جار في تقديم ما حقه التأخير من معمولات الفعل وخبر
المبتدأ سواء انه قد يكتفى في افادة التخصيص بمجرد التقديم اللفظي كما في قوله تعالى الله يبسط الرزق
لمن يشاء   ويفيد التقديم في جميع ذلك وراء ما سمعت نوع اهتمام بشأن المقدم فعلى المؤمن
في نحو بسم الله اذا اراد تقدير الفعل مؤخرا ان يؤخر الفعل على نحو بسم الله اقرأ واكتب   يعني
ان التقديم في جميع ما ذكر من الفاعل المعنوي والمفعول ونحوهما يفيد فائدة اخرى غير الفائدة التي
سمعتها وهي التخصيص وتلك الفائدة هي نوع اهتمام يكون للمتكلم بشأن الشيء الذي قدمه اي بذكره اما
لتعظيمه او التبرك به او استلذاذه او لكونه نصب العين فيحتمل ان يكون مراده بهذا الكلام ان الحالة المقتضية
لتقديم ما حقه التأخير هي مجموع الامرين وهي قصد التخصيص واهتمام المتكلم بذكر المقدم ويحتمل ان يكون
مراده ان كل واحد من التخصيص والاهتمام يستفاد من التقديم فيصلح كل واحد منهما لان يكون حالة مقتضية
له بدون الآخر قوله فعلى المؤمن تفريع على ما تقدم الا ان معنى التفريع يختلف باختلاف المراد بما تقدم فان
كان المراد بما تقدم ان مجموع الامرين حالة مقتضية للتقديم يكون معنى التفريع اذا كان الامر كذلك كان
يجب على المؤمن اذا قال بسم الله ان يؤخر الفعل المقدر من قوله بسم الله على نحو بسم الله اقرأ اذا شرع في القراءة
او بسم الله اكتب اذا شرع في الكتابة ليتحقق ما يقتضي تقديم الجار والمجرور على عامله وهو مجموع الامرين
لتحقق الامر الاول فلجواز ان يكون سامعك مخطئا بان يعتقد انك تقرأ بغير بسم الله او تفتتح

ليدل على انه لا اهتمام له بشأن اسم الله تعالى
زائدة على الاهتمام بشأن الفعل الذي يفعله

ويفيد الاول ظاهر قوله فيما قبل
والتخصيص لازم للتقديم

الصواب بقولك بسم الله اقرأ اى لا بغيره وأما تحقق الامر الثانى فلان المؤمن له اهتمام عظيم بشأن اسم الله زائد على اهتمامه بشأن الفعل الذى يفعله فوجب عليه أن يقدم قوله بسم الله على عامله المقدر الا انه على هذا الفعل لا يتجه السؤال باقرأ باسم ربك بان يقال لِمَ كان الامر على ما ذكرت من وجوب تقديم بسم الله على فعله فما بال قوله تعالى اقرأ باسم ربك فانه قد قدم فيه الفعل على متعلقه الذى هو قوله باسم ربك والحال ان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته فيثبت ان الامر ليس على ما ذكرت وأنا قلنا انه لا يتجه مبنيا على ان الحالة المقتضية للتقديم ليست بمتحققة فى قوله تعالى اقرأ باسم ربك لان قوله تعالى اقرأ الى قوله ما لم يعلم اول ما نزل من القرآن العظيم على ما دلت عليه الاحاديث الصحيحة وبخلاف انما هو فى تمام السورة فانه قد قيل اول سورة نزلت هى سورة اقرأ وقيل هى سورة المدثر وقيل هى سورة الفاتحة وقال النووى ان اول ما نزل من القرآن قوله تعالى اقرأ الى قوله ما لم يعلم واذا كان هذا القدر من القرآن اول ما نزل منه لم يكن المخاطب عالما بكونه مأمورا باصل القراءة فضلا عن ان يعتقد كونه متكلما بالقراءة ملتبسا بغير اسم الله تعالى حتى يكون المقام مقام التخصيص ورد الاعتقاد الخطاء الى الصواب لان التخصيص يتوقف على علم السامع باصل القراءة وكونه مأمورا بها فكان الاهم اصل القراءة والمناسب للمقام تحصيلها بحال الملابسة باسم الرب تعالى وايضا المخاطب هو النبى صلى الله عليه وسلم كما هو الظاهر ولا يتصور منه تجويز القراءة بغير اسمه تعالى حتى يقصد بالتقديم احد وجوه القصر اعنى قصر القلب والافراد والتعيين فاذا لم يتحقق فيه ما يقتضى التقديم لم يتجه السؤال به وان كان المراد بما تقدم ان مجرد الاهتمام بذكر المقدم مما يقتضى تقديمه كما يقتضيه قصد التخصيص يكون معنى التفريع اذا كان التقديم مفيدا للاهتمام وكان الاهتمام مقتضيا له كان يجب على المؤمن ان يقدر الفعل مؤخرا لتقييد الاهتمام بذكر اسمه تعالى وان لم يقصد تخصيصا توجه ذلك السؤال وكان جوابه انما لم يقدم باسم ربك كيلا يوهم التخصيص الذى هو بعيد عن هذا المقام ولا يقدح ذلك فى كون اسمه تعالى اهم فى نفسه فان اسمه تعالى وان كان اهم عند المؤمن ونصب عينيه الا انه اذا وقع فى التركيب فربما وجب ما ضيره فى الكلام لوجود ما يقتضى تقديم غيره وذلك لا ينافى الاهمية الثابتة له فى نفسه وكانى بك تقول فما بال اقرأ باسم ربك تقدم الفعل على المعمول وان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته فالوجه فيه عندى ان يجعل اقرأ على معنى افعل القراءة واوجدها على نحو ما تقدم فى قولهم فلان يعطى ويمنع فى احد الوجهين غير معدى الى مفعول به وان يكون باسم ربك مفعول اقرأ الذى بعده اشارة الى السؤال يرد على قوله

تقديم

تقدم ما حقه التأخير بمجرد الاهتمام بشأن المقدم وان الاهتمام المذكور يقتضى تقديمه وقدم تقرير السؤال فلا نعيده وحركه وكانى ملتبس بكما اسمعك تقول اذا كان الواجب تقدير الفعل مؤخرا فى مثله فما بال قوله تعالى اقرأ باسم ربك اى فما بالكم تراعوا فيه ما ذكرتم مما يجب رعايته مع ان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته قوله مقدم الفعل منصوب على انه حال قدم على المفعول وهو قوله باسم ربك جعله مفعولا لان المفعول به يطلق على ما يتعلق بالفعل بواسطة حرف الجر ايضا قوله فالوجه عندنا فيه تعريض الى وجه ذكره الزمخشرى فى الكشاف وهو ان تقدم الفعل فى تلك السورة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله تعالى اهم فى نفسه والوجه المختار للمصنف رحمه الله ان يقال ان قوله باسم ربك ليس مما قدم عليه فعله بل روعى فيه ما يجب رعايته وهو كونه مقدما على فعله بجعله متعلقا باقرأ الذى بعده ومعنى اقرأ الاول افعل القراءة واوجد حقيقتها كما فى قولهم فلان يعطى ويمنع فى احد الوجهين وهو ان ينزل الفعل المتعدى منزلة اللازم ولا يلاحظ تعلقه بمفعول ويكون المعنى يفعل الاعطاء ويوجد حقيقته والوجه الآخر فيه ان لا يقصد نفس الفعل بل يقصد تعلقه بالمفعول الا انه يحذف المفعول لقصد الى التعميم كما فى قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام اى يدعو كل احد وانما اختار ما اختاره على ما ذكره صاحب الكشاف لان ما اختاره مبنى على ترجيح ما هو الاهم فى نفسه وهو اسم الله تعالى على ما هو اهم لعارض وهو كون هذه السورة اول ما نزل من القرآن وايضا يكون الكلام على ما اختاره المصنف جوابا لسؤال مقدر كانه قيل ماذا اقرأ واوجد حقيقة القراءة فاجيب باسم ربك اقرأ واوجد القراءة وكون الكلام استينافا مبنيا على تقدير السؤال من جملة محسنات الكلام والمنع على تقدير كونه استينافا باسم ربك الذى اى كل الخلق خلق الانسان اى جنس الناس من علق جمع علقة اقرأ وقوله وربك الاكرم جملة حالية والاكرم هو الذى لا يوازيه كريم ولا يعادله فى الكرم نظير والحالة المقتضية للتنويع الثانى لك اى كون العناية بما تقدم اتم وايراده فى الذكر اهم والعناية العامة بتقديم ما يقدم والاهتمام بشأنه نوعان احدهما ان يكون اصل الكلام فى ذلك هو التقديم ولا يكون فى مقتضى الحال ما يدعو الى العدول عنه كالمبتدأ المعرف فان اصله التقديم على الخبر زيد عارف وكذى الحال المعرف فان اصله التقديم على الحال نحو جاءنى زيد راكبا وكالعامل فان اصله التقديم على معموله نحو عرفت زيدا عمرا وكان زيد عارفا وان زيدا عارف ومن زيد وغلام عمرو وكالفاعل فان اصله التقديم على المفعولات وما يشبهها من الحال

والتمييز نحو ضربت زيدا الجاني بالسوط يوم الجمعة امام بكر ضربا شديدا تاديبا له ممتليا من الغضب
واقبلا الا انا هاو كالذي في حكم المبتدا من مفعولي باب علمت نحو علمت زيدا منطلقا او في حكم الفاعل من
مفعولي باب اعطيت وكسوت نحو اعطيت زيدا درهما وكسوت عمرا جبة فزيد عاط وعمرو مكتس
فلهما التقدم على غيرهما وكالمفعول المتعدي اليه بغير وساطة فاصله التقدم على المتعدي اليه بواسطة
نحو ضربت الجاني بالسوط وكالتوابع فاصلها ان تذكر مع المتبوع فلا يتقدم عليها غيرها نحو جاءني زيد
الطويل راكبا وعرفت انا زيدا وكذلك عرفت انا وفلان زيدا او غير ذلك مما عرف في علم النحو موضع
من الكلام بوصف الاصالة بالاطلاق والنوع الثالث من انواع التقديم والتاخير ما يكون التقديم
والتاخير لبعض متعلقات الفعل مع بعض قوله وايراده يجوز فيه الرفع عطفا على محل العناية لان تقدير
الكلام بان يكون العناية وان يكون ايراده ويجوز الجر ايضا عطفا على لفظها والاول هو الرواية قوله
احدهما ان يكون اصل الكلام في ذلك التقديم فيه مساهلة وذكر انه جعل كون اصل الكلام هو التقديم احد
نوعي الاهتمام وليس كذلك اذ ليس ذلك اهتماما راسا بل هو سبب الاهتمام وكذا الكلام في قوله وثانيهما ان
يكون العناية بتقديم ما يقدم والاهتمام بشانه لكونه في نفسه نصب عينيك فان ذلك ايضا ليس اهتماما بل هو
سبب له فقد يحمل الكلام على تقدير اللام ويحمل تقدير الكلام ان احد النوعين العناية والاهتمام لان يكون
اصل الكلام في ذلك الشيء والذي يتقدم هو التقديم وثانيهما العناية والاهتمام لاجل ان يكون العناية بتقديم
ما يتقدم والاهتمام بشانه لكونه نصب عينيك لذاته او لامر عارض لان هذا المحل لا يرفع الماهية بل هو محض
توجيه للكلام بقدر الامكان وتقييد المبتدا وذي الحال بالمعرف احترازا عن المنكر مثل في الدار رجل وجاءني راكبا
رجل فان تقديم الخبر مصحح للابتداء بالنكرة فليس التقديم اصلا في المبتدا المنكر ولا في ذي الحال المنكر
بل يجب تاخيره من الحال فان تقديمه عليها يؤدي الى التباس الحال بالصفة في بعض الصور مثل رايت راكبا
رجلا فقد وجه اصالة تقديم المبتدا على الخبر في بحث تقديم المسند اليه وهو ان المسند صفة له والحال من
احواله فهو متقدم عليه طبعا فناسب ان يراعى ذلك لفظا اذا لم يمنع مانع ومن هذا يعلم وجه اصالة تقديم
ذي الحال المعرف على الحال فان الحال من عوارض ذي الحال والعارض متاخر عن المعروض بالذات فكان
الاصل ان يؤخر عنه في اللفظ ايضا قوله فاصل العامل التقديم على معموله لان العامل بمنزلة المؤثر و
المعمول بمنزلة الاثر ومن المعلوم ان العلة متقدمة على المعلول سواء كان العامل فعلا تاما نحو عرف زيد لونا قضا

نحو

١٩٢

نحو كان زيد عارفا او حرفا يعمل الرفع والنصب نحو ان زيدا عارف او الخبر نحو من زيد او اسما نحو
غلام زيد وانما اخر الاسم لضعفه في العمل ووجه تقديم الفاعل على المفاعيل انه ركن من الكلام وبمنزلة
الجزء من الفعل واما الترتيب فيما بين المفاعيل فكلام المصنف يشعر بان الاصل تقديم المفعول به بلا واسطة
ثم بواسطة ثم ظرف الزمان ثم ظرف المكان ثم المفعول المطلق ثم المفعول له وقيل الاصل تقديم المفعول
المطلق لكونه جزء مدلول الفعل والباقي كما ذكر وكان المصنف نظر الى قلة الفائدة في المفعول المطلق و
ترك المفعول معه لانه منصوب بالواو عنده فليس من معمولات الفعل وان كان من متعلقاته وافراد التمييز مثالا
ولم يجعل مثلا غضبا لان الكلام في معمولات صريح الفعل والفرق بين باب علمت وبين باب اعطيت
وكسوت ان المراد بالاول الذي يتعدى الى مفعولين ثانيهما عين الاول ويحمل عليه لكونهما في الاصل
مبتدا او خبرا بخلاف باب اعطيت وكسوت فانه وان كان يتعدى الى مفعولين الا ان ثانيهما لا يحمل
على الاول لكونهما متباينين صدقا الا ان مفعوله الاول لكونه في حكم الفاعل متقدم في الرتبة على مفعوله
الثاني فان زيدا في المثال المذكور ياخذ الدرهم وعمرا يكتسي الجبة فكان لكل واحد منهما تقدم في الرتبة
للفاعلية التي فيه المقتضية للتقدم وانما قال او في حكم فاعل بالتنكير ولم يجعل في حكم الفاعل لئلا يوهم
كونه في حكم فاعل الفعل المذكور مع ان الامر ليس كذلك بل هو في حكم ما هو فاعل لمجرده كما في اعطيت فان
زيدا عاط اي اخذ من قولهم عطوت الشيء اي تناولته باليد واخذته به والعاطي بيده كما في كسوت
فان عمرا مكتس ولكنه ان رأى هذا الفرق بين اعطيت وكسوت بعطف احدهما على الآخر مع كونهما
من باب واحد لان المراد بباب اعطيت ما يتعدى الى مفعولين متباينين قوله فاصلها ان تذكر مع
المتبوع اي بعده فلا فصل قضاء لحق التبعية قوله فلا يتقدم منصوب عطفا على تذكر وانما كان
حق التوابع ان تذكر بعد متبوعها بلا فصل لكونها متحدة بمتبوعها من جهة كونها معربا باعراب واحد من
جهة واحدة مع كونها تبعا لمتبوعها وايراده بالذات غالبا قوله نحو جاءني زيد الطويل راكبا فان
الحال وهو راكبا لا يتقدم على الصفة وهي الطويل لان الحال وان اتحدت بذي الحال ذاتا الا انها في الحقيقة
له في الاعراب بخلاف الوصف فانه متحد بالموصوف ذاتا واعرابا فهو اقرب اليه من الحال فلا يتقدم عليها
وكذا لا يتقدم المفعول به على تاكيد الفاعل في نحو عرفت انا زيدا لان تاكيد الفاعل تابع له فلا يفصل بينهما
بالاجنبي وكذا لا يتقدم المفعول به على المعطوف في نحو عرفت انا وفلان زيدا فان الاصل في

المعطوف بالحرف ان يذكر مع متبوعه واما المعطوف عليه في تقديم المفعول به عليه يستلزم انتفاء المعية
وكذا لا يتقدم المعطوف على التاكيد وان كانا تابعين لان التاكيد شرط لصحة العطف بالحرف فكان
من حقه التقديم على المعطوف واتى فصل المثال الاخير عن المثالين الاولين بقوله وكذا لكن لان المعطوف
وان كان مشاركا للصفة والتاكيد في كونه من التوابع مثلهما الا انه يخالفهما من حيث انهما متحدان
ذاتا بمتبوعهما فكون الاصل فيهما تقدمهما على ما لا يكون من التوابع ظاهر بخلاف المعطوف بالحرف فانه غير
المتبوع بالذات وبعيد عنه من حيث المعنى فكونه كسائر التوابع في استحقاق التقديم على غيرها ليس بظاهر فلذا غير
فصله عما سبق فقال وكذا الحكم في المعطوف فانه مع كونه مغايرا لمتبوعه في الذات وبعده عنه يشاركه سائر
التوابع في استحقاق التقديم على غيرها قوله وغير ذلك بالجر معطوف على التوابع او كون التوابع وذلك كالمفعول
الاول من باب اعلمت فانه يتقدم على المفعولين الآخرين وكالاسم المبهم المميز فان اصله التقديم على التمييز لان
التمييز انما يكون بعد ذكر المبهم وكالمستثنى منه فان اصله التقديم على المستثنى لان الحكم يستدعي سبق
المحكوم عنه وكالتمييز الذي هو في المعنى فاعل فان اصله التقديم على الظرف مثلا في نحو طاب زيد نفسا يوم الجمعة
وقوله بوصف الاصالة في موضع الصفة لمواضع اي من الاشياء التي عرض لها موضع موصوف بالاصالة وقوله
بالاطلاق متعلق بالاصالة فان كل واحد مما ذكر من المبتدأ الموصوف وذي الحال المنكر والعامل الى قوله
والتوابع قد عرف في علم النحو موضع اصلي من الكلام وهو ان يكون المبتدأ مقدما على الخبر وذو الحال على الحال
والعامل على المعمول الى غير ذلك مما عرفها بشبههما والتوابع على متبوعاتها والمراد بالاصالة هذه المواضع
بالنسبة اليها الاصالة المطلقة بالاطلاق اي بالاطلاق عن كل الاشياء مما يعرض لها ما يوجب تاخيرها كالمفعول اذا
كان ضميرا متصلا والحال من النكرة والخبر عن المنكر والخبر الذي يكون لمتعلقه ضمير في المبتدأ مثل في الدار
صاحبها فان قولك صاحبها مبتدأ وفي الدار متعلق بما هو الخبر في الحقيقة وهو حاصل او حاصل واشتمال
المبتدأ على ضمير الدار اوجب تاخيره احترازا عن الاضمار قبل الذكر لفظا وكالمفعول الذي يرجع اليه الضمير
المتصل بالفاعل نحو ضرب زيدا سيده فانه يجب تقديمه على الفاعل للاحتراز المذكور فان هذه الاشياء وان
كانت في مواضعها الاصلية الا ان تلك المواضع ليست مواضع اصلية لها من حيث هي بل هي مواضع لها با
عتبار ما يعرض لها مثل كون المفعول ضميرا متصلا ومثل كون الحال حالا من النكرة ومثل كون الخبر خبرا
عن المنكر فان التقديم مواضع اصلية لها لا من حيث هي بل من حيث كونها مقيدة بالقيود المذكورة

وثانيهما

١٩٤

اي النوع الثاني من العناية [illegible]
الثالثة يتقدم ما يتقدم [illegible]
اي الاهتمام بشأنه ما يتقدم [illegible]
[illegible]

خرج بكونه ضميرا يكون اي النوع الثاني
ان تكون العناية بتقديم ما يتقدم لا لكونه
ما يتقدم في نفسه نصب عينيك ولا لان
التفات الخاطر اليه في التزايد

وثانيهما ان تكون العناية بتقديمه والاهتمام بشأنه لكونه في نفسه نصب عينيك وان التفات الخاطر اليه
في التزايد كما تجدك اذا قال وراء قناع الباهر وجه من او حكى في حذفه وقيل لك ما الذي تتمنى تقول وجه
الحبيب اتمنى او كما تجدك اذا قال لك احد عرفت شركا انه يعف شركا وتقول انه شركا وعليه قوله تعالى
وجعلوا لله شركاء قوله لكونه في نفسه اي لكون ما يقدم في حد نفسه وبالنظر الى ذاته متمكنا في ذهنك
لا يزول عن خاطرك الا لامر عارض جعله نصب عينيك والنصب بفتح النون وضمها مصدر قولهم نصب الشيء
اذا اقمته اي جعلته قائما وهو ههنا بمعنى المفعول اي المنصوب بازاء عينيك وفي محاذاتهما قوله او التفات
الخاطر اليه عطف على قوله لكونه يجري مجرى التفسير اي لكونه نصب عينيك ولان التفات الخاطر اليه في التزايد
قوله وراء اي ستر والقناع ما تستر المرأة رأسها وقوله وجه منصوب على انه مفعول وراء وقاع في
كما مصدرية والتشبيه بحسب المعنى لكانه قيل وثانيهما ان تجدك ذا عناية بتقديم ما يتقدم لكونه نصب عينيك
وجدانا مثل وجدانك ولفظ قيل عطف على قوله وراء وقوله قناع الباهر من اضافة المشبه به الى المشبه
كما في لجين الماء اي ماء كاللجين والبحر كالقناع في كونه حائلا عن رؤية الحبيب قوله فتقول زائر مفعول تجد
وقوله فتقدم اي فتقدم المفعول على الفعل عطف على قوله تقول تفسير له وحق العبارة ان يذكر عقيب مفسره
وان تقدم في الوجود فان قيل كيف جاز ان يمثل كون التقديم لمجرد الاهتمام بقوله وجه الحبيب اتمنى مع ان
تقديم المفعول على الفعل من قبيل النوع الثاني من التقديم والكلام في الثالث منه وهو تقديم بعض
معمولات الفعل على بعض قلنا لا نسلم ذلك بل الكلام في النوع الثاني من العناية والاهتمام بتقديم
ما يتقدم مطلقا اي سواء كان تقديم ما يتقدم من قبيل بعض معمولات الفعل على بعضها او لا كتقديما للمغايرة
ولهذا اعد من هذا القبيل اعني التقديم لمجرد الاهتمام تقديم المبتدأ على الخبر وتقديم العامل سواء كان
فعلا تاما او ناقصا او حرفا او اسما على معموله ومثل ايضا بقوله وجه الحبيب اتمنى مع انه من تقديم المفعول
على الفعل قوله يعف شركا اي يقوم وينتصب من النوم والغضب لاجل قتل شيء اذا قام على بدنه من
النوم او غيره والمفعول الثاني لقوله او كما تجدك هو قوله يعف شركا وقوله وتقول انه شركا عطف
على يعف تقديره انه عرفت شركا على معنى الانكار والتوبيخ فتقدم قولك انه وهو المفعول الثاني في قوله
على قوله شركا المفعول الاول مع ان اصله التاخير لامر ما عرفت شركا انه يفهم من كلامه امران احدهما
تعلق عرفانه بالشركاء وثانيهما تعلق عرفانه بان تلك الشركاء ثابتة لله ولا شك ان مقصود الحبيب

الاهتمام بانكار الامر الثاني وهو الاعتقاد بثبوت الشريك لله فلذلك يقوم لله على الشركاء اهتماما
في انكار كون الشركاء لله وعليه قوله تعالى وجعلوا لله شركاء بتقديم قوله لله على شركاء مع ان حقه التاخير
عنه لكونه شركاء مفعولا به بلا واسطة ولله بواسطة وقد تقرر ان المفعول بلا واسطة اقرب الى عامله وحقه
ان لا يتقدم عليه المفعول بواسطة وكذا ان جعلته ظرفا لشركاء فان حق المفعول التاخير عن عامله ولو
جعلته في الآية مفعولا ثانيا لجعلوا لكان تقديمه على شركاء على الاصل كما في قولك في الدار رجل اي لكان وجه
تقديمه عليه هو كون العناية بما يقدم اتم من اجل كون التقديم اصلا فيه لا من اجل كون المقدم في نفسه نصب
عين المتكلم بخلاف الاحتمالين الاولين فان وجه التقديم ح هو كون العناية بما يقدم اتم من جهة ان المقدم
في نفسه نصب العين للمتكلم ومطلوب له بوجه من الوجوه لا لاجل عارض عرض فجعله مهتما به فان ذاته تعالى نصب
عين المتوجه كما في مقام الانكار والتوبيخ والتعجب من حال من اثبت له شركاء مع انه لا ينبغي ان يكون له
شريك … والمرجح للتقديم في مثل هذا المقام هو سلامة الذوق او لعارض يورث ذلك كما اذا اخذت
في الحديث … من الاحوال من انت معه في الحديث ملتفت الخاطر اليه بمعنى ينتظر من صاحبك الحديث
… فيه ذكر المعنى عنده … التعارض ساعة فاعطيت … الامر
صاحبك لا تتوقف ان تذكره قوله او لعارض عطف على قوله لكونه في نفسه والمستتر في قوله يورث ذلك
لعارض والبادي لما تقدم وذلك اشارة الى كونه نصب العين … التفات الخاطر اليه ثم ان المصنف اورد
اربعة امثلة من عنده للعارض وبين فيه العارض الذي يورث العناية والاهتمام ثم عقبها باربعة
اخرى تماثلها من نظم القرآن على ترتيب امثلته اعني ان الاول من الاربعة الاخيرة نظير الاول من الاربع
الاولى وهكذا قوله ملتفت الخاطر ثاني مفعولي توهمت بمعنى ظننت ومفعوله الاول من انت قوله ينتظر
صفة معنى … على ضمير من انت ومفعوله احاديثه قوله الحديث مفعول المصدر الذي هو مساق … اي
سوق الحديث … بذكره … والغرض هو الالتباس … عند عرض للبيع
وقوله التعارض … قوله بحده … متعلق بقوله لا تتوقف والكاف فيه للتراكه في
الوقوع … قولك كما … زيد … عمرو ولد فهو … زيد … في قوله
جاز زيد جاء عمرو ولبيانه … مثل ما قد تقول لصاحبك كالمعنى المسئلة الفلانية من كتابك و
تاخذ في كيت وذيت وله كتاب آخر فيه مسائل فتحدس انه كتاب الآخر وانه وقع الاول في ذهنه وهو

كالمنتظر

كالمنتظر هل توردها في الذكر فتقول والعجيبة من كتابك الآخر المسئلة الفلانية فتقدم المجرور على المرفوع
لما ذكرناه لا للاهتمام بالشيء المقدم قد يكون لاجل ان اصله التقديم وقد لا يكون لا لاصله بل يكون للاصل فيه
آخر يتعلق بذلك الشيء المقدم فيقتضي الاهتمام بشانه اي ذلك المعنى الذي يقتضي الاهتمام بشان
المقدم على قسمين احدهما ان يكون ذلك المعنى المقدم في حد ذاته مطلوبا لكن لا يزول عليه خاطر بل يكون
التفات الخاطر اليه على التذاكر والاعادة ثانيهما ان لا يكون ذلك الشيء مطلوبا لذاته بل لاجل عارض عرض
فجعله مهتما به ونصب العين وان لم يكن في نفسه بالنظر اليه نصب العين وبين ذلك العارض بما فسر به
بقوله مثل ما قد تقول لصاحبك وهو متعلق بقوله اذا اخذت في الحديث اي اذا اخذتما في الحديث اخذا
مثل اخذك فيه فتقول لصاحبك هذا المعارض اذا له كتاب آخر فيه مسائل دقيقة فتحدس اي تظن بسبب
قرائن الاحوال ان صاحبك ملتفت الخاطر الى كتابه الآخر وان ذلك الكتاب واقع في ذلك الوقت في ذهنه
وانه كان ينتظر ان تعرف انك هل توردها بسبب ما حدس ان خاطر السامع تعلق بذكر ذلك الكتاب فتقول
اذا امكن ذكره والعجيبة من كتابك الآخر المسئلة الفلانية فتقدم المجرور وهو قولك من كتابك على المرفوع
وهو قولك المسئلة الفلانية لكون اهتمامك بذكر ذلك الكتاب وزيد من اهتمامك بالمسئلة الفلانية لا لنفس
ذاته بل بسبب العارض وهو تعلق خاطر السامع بذكر الكتاب لا بذكر تلك المسئلة المخصوصة فان حدس المعنى
المذكور عارض اورث لكتابه الآخر ان يكون نصب عينيك وملتفت خاطرك وهذا المثال يوافق قوله تعالى في سورة
القصص وجاء رجل من اقصى المدينة وفي يس وجاء من اقصى المدينة رجل او كما اذا وعدت ان تتعهد
وقوعه فاين حال التفات خاطرك الى وقوعه من جهة تبعده ومن جهة ان ما دفع تبعيده بحد … في
انكاره اياه ضعفا وقوة بالنسبة والامتناع انكاره بدون القصد اليه فيتبع تفاوته ذلك تفاوتا في القصد اليه
والاعتناء بذكره فانت في الاول اذا انكرت اوجبت البلاغة ان تقول شيء حاله في البعد من الوقوع هذا اي
يكون لقد وعدت انا وابي وجدتي هذا ان هو الا من افتراءات المموهين واصحاب التلبيس فتذكر المحكم
بعد الحكم … في موضعه من الكلام وان تقول في الثاني شيء لا حالة في البعد من الوقوع الى هذه الغاية على
من يريح لقد وعدت هذا انا وابي وجدتي فتقدم المحكم على المرفوع قوله او كما اذا وعدت عطف على
قوله كما اذا اخذت اي فرعت في الحديث قوله اذا وعدت على بناء المجهول وقوله فانت تستبعد مفعوله
الثاني اي اذا وعدت ما تستبعد وقوعه من جهتين مختلفتين في اقتضاء بعده وقصير وقوعه وتبعده

وتبعيده واياه والنكاره واليه ونذكره للموعود والذي هو ما انت تستبعد وقوعه لحكمت
في تبعيد الجهة والبارز للموعود وقوله من جهة تبعده متعلق بالانتفاء وقوله بتقدره جملة وقعت صفة
لقوله من جهة وقوله تجد خبره في قوله فانك اي فانك حال انتفاء خاطرك الى وقوعه من الجهتين المذكورتين
المتباينتين احديهما جهة تبعده وثانيتهما جهة ما لها دخل في تبعيده من الاخرى لا تجد تفاوتا في انكار اياه
بحسب تفاوت الجهتين في التبعيد وقوله ضعفا وقوة تمييز عن نسبة التفاوت الى الانكار وقوله بالنسبة
اي النسبة الى الجهتين المختلفتين في التبعيد وضمير تفاوته للانكار وذلك صفة لقوله تفاوتا اي يستتبع تفاوتا
تفاوتا في الانكار الذي هو التفاوت في الضعف والقوة تفاوتا في القصد اليه لان انكار الشي بدون
القصد اليه وتصوره ممتنع وما كان الانكار وقوعه متفاوتا بحسب القوة والضعف بسبب انتفاء خاطرك
يلتفت اليه تارة بجهة تبعده في الجملة وتارة بجهة اخرى ما لها دخل في تبعيده وكان انكار الشي متوقفا
على القصد اليه والاعتناء بذكره استلزم تفاوت الانكار قوة وضعفا تفاوتا في القصد اليه والاعتناء
بذكره فيكون اهتمامك بذكر المنكر الاقوى ازيد واتم من اهتمامك بذكر المنكر الاضعف بحيث يكون الانكار
ضعيفا يكون الاعتناء بذكر المنكر ضعيفا فيترك في موضعه من الكلام وحيث يكون الانكار قويا يكون
الاعتناء بذكره قويا فيغير عن موضعه بهذا العارض فيقدم لان قوة القصد المتفرعة على قوة الانكار المرتبة
على قوة الجهة في التبعيد امر عارض زيادة الاعتناء بذكر المنكر وجعله نصب عين المتكلم فيعدم لذلك عن موضعه
الاصلي فانت في الاول اي فيما لا تكون الجهة المبعدة او خلوه في التبعيد اذا انكرت ما تستبعد وقوعه او وجبت
البلاغة ان تقول اشي يكون حالة في البعد من الوقوع هذه الحال التي يكون موعود المقدر وعدت انا الي وجدي
هذا ما هو الا من الاكاذيب التي اخترعها المتوهمون فتذكر المنصوب المنكر وهو هذا بعد المرفوع الذي هو انا
المؤكد الضمير الفاعل وما عطف عليه لان موضعه في الكلام ان يكون متأخرا عنه لان حق المفعول ان يكون بعد التوابع
ولم يبلغ قوة الانكار من هناك حد تقتضي العدول عن الاصل وقوله في الاول متعلق بقوله ان تقول لا بقوله
او جبت ولا بقوله انكرت بشهادة قوله بعده وان تقول في الثاني الا انه يلزم على هذا ان تقدم معمول خبر
ان المصدرية عليها وهو غير جائز فينبغي ان يقال في تصحيحه انه من قبيل الاتساع في الظروف او يقدر
ان تقول خبر قوله في الاول ونظيره كثير في هذا الكتاب وهذا المثال هو المثال الثاني من امثلته
موافق لقوله تعالى في سورة المؤمنون لقد وعدنا نحن واباؤنا هذا وفي سورة النمل لقد وعدنا هذا نحن

وآباؤنا

١٩٧

وآباؤنا واوجبت البلاغة ان تقول في الثاني اي فيما تكون الجهة المبعدة او خلوه في التبعيد
اذا ازددت انكار ما تستبعده شي نحاله في البعد ملتفتا الى هذه الحالة التي لا غاية وراءها على من يروج لقد
وعدت هذا انا واي وجدي فتقدم المنكر المنصوب وهو هذا على المرفوع وهو انا وما عطف عليه من حق
المنصوب ان يتاخر عن المرفوع وتوابعه لان قوة الانكار المتولدة من قوة الجهة المبعدة وكونها ادخل
في التبعيد بلغت في هذه الصورة الى حد اقتضى العدول عن الاصل لان قوة الانكار متفرعة على قوة الاعتناء
بذكر المنكر وقوة الاهتمام بذكره يستدعي تقديمه وان استلزم ذلك التقديم ان لا يذكر في موضعه الاصلي والعدول
عن الاصل او كما اذا وقع في التاخير مانع مثل الذي في قولك رأيت الجماعة من مجيبك التي نالها ثم
دنت من مجيبك الحاد وان الجماعة المرئية جماعة مجيبك من غير شبهة وما هو مراده وان اخر شاد رسالت ابناه
لاحتمال ان يكون من مجيبك صلة دنت قوله كما اذا وقع عطف على قوله او كما اذا وعدت وهذا هو المثال الثالث
في امثلته التي اوردها لما هو نصب العين لعارض فان قولك من مجيبك حال من الجماعة وقولك التي نالها صفة للجماعة
وحق الحال ان تكون متاخرة عن الصفة لان الاصل في الصفة ان لا يتخلل بينها وبين الموصوف شيء اجنبي
الا انه لما وجد في هذا التركيب ما يمنع من تاخير الحال من الصفة وهو انه يشتبه الحال بصلة دنت فانك
اذا قلت رأيت الجماعة التي نالها ثم دنت من مجيبك بتاخير الجار والمجرور عن الصفة احتمل ان يكون من
مجيبك صلة دنت ومتعلقا به وفي نصيبك بمعنى قربت من مجيبك فلا يلزم ان يكون الجماعة المرئية من مجيبك
فيشتبه المعنى المقصود بغيره فيكون تاخير الحال موديا لهذه الاشياء وهو العارض الذي اورث الاهتمام
بذكرها فقدمت على الصفة وهذا المثال يوافق قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا بتقديم من قومه
او مثل الذي في قولك الحمد لله بعث الحق عيسى وانبذ هارون موسى اذ ارخت الجرو بطل السجع قوله او مثل
الذي في قولك الحمد لله عطف على قوله مثل الذي في قولك رأيت الجماعة وهذا هو المثال الرابع من امثلته
التي اوردها لما هو نصب العين بالعارض فان مراعاة السجع اي رعاية موافقة اواخر الفواصل عارض اورث
زيادة الاهتمام بالمجرور في اعني بالحق وهرون فقدما على المفعول ابلاغ وسطه مع ان حق الجار والمجرور
ان يتاخر عن المفعول مثلا وسطه وهذا المثال يوافق قوله تعالى في سورة طه امنا برب هرون وموسى وفي
سورة الشعراء رب موسى وهرون فانه قدم فيهما ما قدم للمحافظة على الفاصلة فان اخر الفواصل
في سورة طه هو الالف وفي سورة الشعراء هو النون وكل واحد من المثالين الاخيرين ليس فيه مانع

التقديم لذاته لكن قدم فيه ما قدم لوجود المانع من التاخير فان وجوده يقتضي التقدم بالعرض
والمانع من التاخير في المثال الاول منهما معنوي وهو التباس المراد على تقدير التاخير وفي المثال الثاني
لفظي وهو اختلال في التسجيع على تقدير التاخير ولهذا العارض مثاني تتفاوت جلاء وخفاء ولطفا
والطف في الكل واقع في مضمارها تتباين فمن سليق لا يشق غباره ومن ظالع لا يؤمن عثاره وليس السبق
هناك بمجرد الكد بل الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء قوله هذا العارض اشارة الى العارض الذي يورث
العناية بتقديم ما يقدم والاهتمام بذكره مع ان حقه في نفسه التاخير والمثاني جمع مثناة وهو الموضع
الذي يظهر منه الشيء ويؤخذ قوله جلاء وخفاء منصوبان على التمييز اي تتفاوت تلك المثاني من جهة الظهور
والاختفاء وكذا قوله لطفا والطف على معنى ان تلك المثاني تتفاوت من جهة كون بعضها لطيفا وبعضها
الطف وقيل هما من اقسام الخفاء والالطف هو الاخفى والتلطيف للخفي والمعنى تتفاوت مراتب الخفاء
في اللطافة والمضمار الميدان وهو في الاصل هو الموضع الذي يضمر فيه الفرس للمسابقة ثم اطلق على الميدان الذي
تقع المسابقة فيها والضليع القوي من الضلاعة وهي القوة وكثرة الاضلاع وعدم شق الغبار
كناية عن السبق فان السابق اذا سبق لا يوصل اليه فلا يشق غباره الذي اثاره والظالع هو الذي في
مشيه غمز لما عرج ضعيف يقال ظلع البعير ظلعا اذا غمز في مشيه قوله وليس السبق هناك اي في مضمار
المثاني قوله بمجرد الكد اشارة الى انه لا بد من الكد ايضا قوله در در التنزيل واحاطته على لطائف الاعتبارات
في ايراد المعنى على اي تخيلوه بحسب مقتضيات الاحوال الاتي ما يشبه منها يراعى في كلام البلغاء من وجه
لطيف الا عثرت عليه مراعى فيه من الطف من وجوه وانا القي اليك من القران عدة امثلة فيما
نحن فيه لتستغني بها فيما عسى يطلع عليك من نظايرها اذا احببت ان تتخذها مسارح نظرك منها ان
جاء رجل من اقصى المدينة في سورة القصص في قصة موسى عليه السلام وجاء رجل من اقصى المدينة فذكر المجرور
بعد الفاعل وهو موضعه وجاء في سورة يس في قصة رسل عيسى عليهم السلام وجاء من اقصى المدينة
رجل فقدم لما كان اهم يبين ذلك انه حين اخذ في قصة الرسل اشتمل الكلام على سوء معاملة اصحاب القرية
الرسل واصرارهم على تكذيبهم وانهماكهم في غوايتهم مستشرين على باطلهم فكان مظنة ان يلقى السامع
على مجرى العادة تلك القرية قائلا ما انكدها تربة وما اسوأها منبتا ويبقى مجيلا في فكره اكانت تلك كلها
بحافاتها كذلك ام كان هناك قطر دان او قاص منبت خير منتظرا ان الحديث هل يلم بذكره وكان

لهذا

لهذا العارض متمكنا فيما جاء موضعه صالحا ذكره بخلاف قصة موسى عليه السلام قوله لله دره
التنزيل يتعجب منه ومدح له واصل الدر اللبن ولما كان اللبن سبب تربية الرضيع ومؤثرا في طباعه
واخلاقه يقول العرب في مقام المدح لله دره كناية اي انه ممن تربى بتربية الله تعالى وتخلق باخلاقه
فان من كان الله تعالى مربيه ومكمله يكون محمودا كاملا قوله واحاطته مجرور معطوف على اهم تنزيل
اي ودر احاطة التنزيل وتعدية الاحاطة بعلى لتضمنها معنى الاشتمال ومقتضيات الاحوال بفتح
الضاد في نسخة المصنف وبكسرها على تصحيح الاكثرين وعلى تقدير الكسر يكون المعنى الاحوال المقتضية
وقوله لا ترى ما يشبه منها اي من لطائف الاعتبارات استيناف لبيان ما قبله وقوله الا عثرت عليه
اي على ذلك الشيء مراعى فيه اي في التنزيل من الطف وجوه قوله من وجه لطيف متعلق بيراعى كما ان
من الطف وجوه متعلق بمراعى ولم يقل من الطف وجه على الافراد لقصد المبالغة اذ التقدير من
وجوه هي الطف وجوه لان افعل التفضيل اذا اضيف الى نكرة كان مطابقا للمفضل افرادا و
تثنية وجمعا على ما عرف في موضعه فيكون فيه من المبالغة ما لا يخفى لان المعنى يكون ح ان كل اعتبار
لطيف يراعى في كلامهم على وجه لطيف فقد روعي ذلك الاعتبار في التنزيل على وجوه هي الطف
من كل جميع من الوجوه المقصودة وجوده التي عائية في التنزيل بل ازيد في الكيفية اي اللطافة والكمية
اي العدد فقوله من الطف وجوه ابلغ من ان يقال من الطف وجه قوله فيما نحن فيه هو التقديم لعارض
يورث الاهتمام وان كان حقه التاخير قوله لتستغني اي لتطلب الغنى بتلك الامثلة فيما عسى
يطلع عليك من نظاير تلك الامثلة واسم عسى ضمير راجع الى ما في قوله فيما عسى وقوله من نظايرها
بيان لما عسى وضميرها ونظايرها وتتخذها للامثلة وقوله اذا احببت ظرف لتستغني متعلق
به والمسارح جمع مسرح وهو الموضع الذي ترسل اليه الماشية لترعى يقال سرحت الماشية سرحا اذا ارسلتها
للمرعى والمراد بمسارح النظر المواضع التي يذهب النظر اليها ويتفرج فيها من الامثلة المذكورة قد
سبق ان العارض الذي يورث الاهتمام بما يتقدم اقسام وان له مثاني تتفاوت جلاء وخفاء ولما
كان الحاكم في ذلك هو الذوق الحاصل من تتبع تراكيب البلغاء اراد ان يذكر ههنا عدة امثلة من القران
الكريم لتلك الاقسام لتستغني بها فيما عسى يطلع عليك من نظايرها فقال منها اي من تلك الامثلة
وهو المثال الذي قدم فيه الشيء لاجل الاعتناء التام بذكره تقدم الفاعل في سورة القصص

على المجرور وهو قوله من اقصى المدينة على الاصل لان موضع الجار والمجرور في الاصل ان يكون بعد الفاعل وقد
يعرض ما يوجب تقديم المجرور على الاصل فذكر الفاعل في موضع الاصل حيث قيل وجاء رجل من آل فرعون
وهو ابن عمه من اقصى المدينة يسعى اى يشتد عدوا ليعلم موسى عليه السلام ما هم آل فرعون في حقه بان قال له يا موسى
ان الملأ يأتمرون بك اى يتشاورون بسببك يأمر بعضهم بعضا ليقتلوك فاخرج انى لك من الناصحين بخلاف
قوله تعالى في سورة يس في قصة رسل عيسى عليه السلام الى اهل انطاكية وهو هذه الآية وجاء من اقصى المدينة
رجل يسعى بسبب النبي ليعلم الرسل ما هم به من وقصد اهل انطاكية من الرجم ونحوه فقدم المجرور في هذه الآية على
المرفوع مع ان تقديمه خلاف الاصل لوجود ما يقتضى التقديم فيها وهو كون ذكر المجرور فيها اهم للعارض الذي ذكره
وانتظار السامع لاتمام المقام بذكره وذلك لانه لما حصل اخذ في قصة الرسل اشتمل الكلام على سوء معاملة اصحاب
القرية الرسل وعلى انهم اصروا على تكذيب الرسل وتجاوا في طغيانهم فكان مظنة الكلام على ذلك مظنة ان يلعن
السامع تلك القرية قائلا ما انكم من قرية اى لعلها خير او ما يبقاها منتا ويبقى مترددا انه كانت تلك القرية اى
القرية عنهم ما عنها بحقيقتها الى بجوانبها اى بجوانبها واطرافها كذلك من كان هناك قطرا اى جانب دان اى قريب
او قاص اى بعيد منبت خير فكان بسبب هذا التردد منتظرا ان في الحديث هل يلم بذكر منبت الخير ويقصده
فكان ذكر منبت الخير بهذا العارض المذكور مهما فلذلك قدم على الفاعل قوله فقدم اى قدم المجرور على الفاعل
قوله تعالى انهم يجوز فيه فتح اللام مع تشديد الميم ويجوز ايضا كسر اللام مع تخفيف الميم والاول اصح رواية
وافصح قوله وانهم لفي عتوهم اى لجوا وجدوا فيهما قوله مستمسكين اى حال كونهم مبالغين في الاصرار
على باطلهم ملحين دون لجاج فيه من المستمسك وهو المبالغة والالحاح ويدل عليه انه حكى في قصتهم اذ ا
ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل
الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وصممهم كان في قوله فكان مظنة ان يلعن السامع راجع الى الكشي المدلول
عليه بقوله اشتمل الكلام والتكذيب قبحة الخير وتربيته منبا منصوبان على التمييز اى ما انكم تربا والسنو منبتا
وقوله كانت معمولا مجملا اى حال كون السامع مجيلا في فكره مع هذا الكلام وفاعل يلم ضمير سياق الحديث
اى ينتظر ان سياق الحديث هل يلم بذكر القطر الذي هو منبت الخير فلما كان ذكر هذا القطر لاجل هذا العارض
وهو تشوق السامع لذكره وانتهاء به مهما فهما جاء موضع صالح لذكره ذكر وقدم على المرفوع الذي هو
رجل ومنها انه قال من سورة المؤمنين لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا فذكر بعد المرفوع ما تبعه المنصوب.

وهو موضعه وقال في سورة النمل لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا فقدم لكونه فيها اهم بذلك على ذكر ان
الذي قبل هذه الآية أإذا كنا ترابا وآباؤنا والذي قبل الاولى أإذا متنا وكنا ترابا وعظاما فالجهة
المنظور فيها هناك هي كون انفسهم ترابا وعظاما والجهة المنظور فيها هنا هي كون انفسهم وكون آبائهم
ترابا لا جزء هناك من بنائهم على صورة نفسه والشبهة انها ادخل عندهم في تبعيد البعث فاستلزم زيادة
الاعتناء بالمقصود لاجل ذكره فصيره هذا العارض اهم قوله وغيرها من الامثلة التي وعد المصنف
ان يليقها بها لم يمش على ما من القراءة لما يقدم لكمال العناية بسبب كونه نصب العين لعارض قوله تعالى في سورة
المؤمنين قالوا أإذا متنا وكنا ترابا وعظاما أإنا لمبعوثون لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا من قبل ان
هذا الا اساطير الاولين وفي سورة النمل وقال الذين كفروا أإذا كنا ترابا وآباؤنا أئنا لمخرجون لقد
وعدنا هذا نحن وآباؤنا من قبل ان هذا الا اساطير الاولين والعامل في اذا الآيتين مضمون الجملة الاخيرة
المؤكدة بان واللام اى انبعث اذا متنا انخرج اذا كنا وتكرار همزة الاستفهام مبالغة في الانكار وهذا
اشارة الى البعث والاخراج من القبور وقوله هناك اشارة الى الآية الاولى وهنا اشارة الى هذه
الآية وهو آباؤنا المعطوف وذلك موضعه لتأخر رتبة المنصوب عن المرفوع وانتفاء ما يقتضى تقديمه
بخلاف قوله في سورة النمل لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا حيث قدم فيه المنصوب على المرفوع لوجود ما
يقتضى التقديم هناك يدل على ذلك ان الذي قبل الآية التي في سورة النمل أإذا كنا ترابا وآباؤنا والذي
قبل التي في سورة المؤمنين أإذا متنا وكنا ترابا وعظاما فالجهة المنظور فيها في الآية التي في سورة المؤمنين
هي كون انفسهم ترابا وعظاما والجهة المنظور فيها في الآية التي في سورة النمل كون انفسهم وكون آبائهم
ترابا لا جزء هناك اى في الجهة المنظور فيها في هذه الآية من بنائهم على صورة نفسه اى لا يتخلف شيء منها بخلاف
الجهة المنظور فيها في الآية الاولى فان هناك جزء على صورة نفسه وهو العظام والشبهة ان الجهة
المنظور فيها في الآية الثانية التي في النمل ادخل عندهم في تبعيد البعث من الجهة المنظور فيها في
الاولى اذ لم يبق منهم ولا من آبائهم جزء على صورة نفسه بخلاف ما في المؤمنين فاستلزم كون الجهة المنظور
فيها ادخل في تبعيد البعث زيادة الاعتناء بالمقصود لاجل ذكر المنصوب وهو البعث المشار اليه بهذا
فصيره هذا العارض اى هذا العارض الذي هو كون الجهة المنظور فيها ادخل في التبعيد صير المنصوب
اهم لاقتضائه زيادة الاعتناء بذكره والبنى بضم الباء وكسرها جمع بنية بضمها وكسرها على طريقة

غرفة في غرفة في سدرة وسدر ومنها ان قال في موضع من سورة المؤمنين فقال الملا الذين كفروا
من قومه فذكر المجرور بعد صفة الملأ وهو موصول كما عرفت كما في موضع آخر منها وقال الملأ من قومه الذين
كفروا فقدم المجرور لعارض صيّره بالتقديم اولى وهو انه لو أخر عن الوصف وانت تعلم ان تمام الوصف
بتمام ما يدخل في صلة الموصول وتمامه واترفناهم في الحيوة الدنيا لاحتمل ان يكون من صلة الدنيا واشتبه
الامر في القائلين انهم من قومه ام لا اي ومن تلك الامثلة قوله تعالى في موضع من سورة المؤمنين فقال الملأ
الذين كفروا من قومه ما هذا الا بشر مثلكم يريد ان يتفضل عليكم ولو شاء الله لانزل ملائكة
ما سمعنا بهذا في آبائنا الاولين فالموصول مع صلته وهو قوله الذين كفروا صفة الملأ وذكر المجرور اعني
من قومه بعد الصفة المذكورة لما يعرف من كون الجار مع المجرور حالا او كون الاصل عدم جواز الفصل بين
الصفة والموصوف اللهم الا لعارض يوجب ذلك اي العدول عن الاصل فلم يوجد ذلك العارض في هذه
الآية بخلاف قوله تعالى في موضع آخر من سورة المؤمنين وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء
الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا ما هذا الا بشر مثلكم يأكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون
فانه قدم المجرور وفصل به بين الصفة والموصوف مع وجود العارض الذي اقتضى العدول عن الاصل وصيّر المجرور
بالتقديم اولى وذلك لانه لو اخر المجرور فيها عن وصف الملأ وهو الموصول مع صلته لكان الواجب ان
يذكر بعد تمام الوصف لان تأخيره عن الوصف انما يتحقق اذا اخر عن تمام الوصف والا لم يكن تأخيرا
عنه بل توسيطا له بين اجزاء الوصف ولا شك ان تمام الوصف ههنا بتمام ما يدخل في صلة الموصول
وتمامه قوله واترفناهم في الحيوة الدنيا فكان الواجب ان يذكر بعد ذلك الدنيا وحينئذ قال الملأ
الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا من قومه ولو احتمل ان يكون المجرور من
صلة الدنيا اي من متعلقاتها الدنيا وحمله لان الدنيا مؤنث الادنى من دنا منه اي قرب منه فيكون
المعنى واترفناهم في الحيوة القريبة من قومه فلا يكون الملأ القائلون حينئذ من جملة قومه مع انه من قومه و
يمكن ايضا ان يكون المجرور من صلة الدنيا بل يكون حالا من الملأ فيكونون من قومه فيشتبه المعنى
المراد بغير المراد على تقدير تأخيره عن الوصف حيث لا يعلم ان الملأ القائلين حال بهم من قومه ام لا مع
ان المراد بيان انهم من قومه فقدم المجرور على صفة الملأ وان كان تقديمه على خلاف الاصل لعارض صيّره بالتقديم
اولى وهو كون تأخيره عن الوصف مستلزما لاشتباه الامر في القائلين وهم من قومه ام لا ومنها

ان قال

ان جاء في سورة طه آمنا برب هرون وموسى وفي سورة الشعراء رب موسى وهرون لمحافظة
على الفاصلة اي ومن تلك الامثلة ان قال تعالى في سورة طه فالقي السحرة سجدا اي تائبين مما صنعوا
ورعبا وتعظيما لما رأوا من عظيم قدرة الله تعالى وروي انهم في سجودهم رأوا الجنة ومنازلهم فيها
قالوا آمنا برب هرون وموسى فقدم هرون في هذه السورة مع ان الحق تأخيره عنه لانه خليفته ووزيره
لمحافظة على الفاصلة فان اواخر الفواصل في سورة طه هي الالف وقال في سورة الشعراء فالقي السحرة
ساجدين قالوا آمنا برب العالمين رب موسى وهرون فقدم فيها موسى على هرون لمحافظة على الفاصلة
ايضا لان اواخر الفواصل في هذه السورة هي النون واقتصر من الامثلة على ما ذكر فان الغرض
لا مجرد التنبيه دون التتبع لنظائرها في القرآن وتفصيل القلب فيها فاعلم ان الكلام بان جميع ما وقعت
رد لما من التفاصيل في هذه الانواع الثلثة من فصل التقديم والتاخير هو مقتضى الظاهر فيها و
قد سبق فيما سبق ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر طريق البلغاء بسلك كثيرا بشرط نوع كان نوع
باعتبار من الاعتبارات فليكن على ذكر منك كما ذكر قدرا من الامثلة التي بليغة المشتملة على التقديم والتاخير
التاخير بسبب تحقق كمال العناية بشأنه لكونه نصب العين لعارض فان فليقتصر في ايراد الامثلة التي بليغة
على ما ذكر اذ ليس الغرض من ايرادها الا مجرد التنبيه على مواقع التقديم لعارض يورث الاهتمام بشأنه تحقق
في القرآن دون التتبع لنظائر تلك الامثلة وضبطها للنظائر وقوله فاعلم تمييز حال من المستتر في قوله
وليقتصر وقوله بان جميع ما وقعت متعلق بقوله فاعلم وقوله في هذه الانواع الثلثة اشارة الى
اعتبار التقديم والتاخير فيما بين الفعل والفاعل المعنوي وفيما بين الفعل وغير الفاعل المعنوي وفيما
متعلقات الفعل وقوله هو مقتضى الظاهر خبر ان في قوله بان جميع ما وقعت وضمير فيها راجع الى الانواع
الثلثة اي هو مقتضى الظاهر في الانواع الثلثة قوله بشرط نوع مكان نوع كتنزيل العالم بوجود الفعل
مع المخاطب الفاعل منزلة الجاهل به فيقال سعيت انا في حاجتك اخراجا للكلام لا على مقتضى الظاهر
وكتنزيل الجاهل بذلك منزلة العالم به فيقال انا سعيت في حاجتك في كتنزيل من لا يعتني بشأنه منزلة من
يعتني بشأنه فيصار الى تقديمه وبالعكس الى غير ذلك من الانواع فليكن ذلك على ذكر منك حتى لا تحكم
ان نقض علينا بان وجد شيء في كلام البلغاء مما يخالف ما ذكرناه من الحالات المقتضية لهذه الانواع
الثلثة من فصل التقديم والتاخير واما الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشروط المختلفة كان واذا

مع ان الاصل ان يقدم موسى لكونه اصلا
في امر النبوة وكون هرون وزيره وخليفته

قوله من فصل صفة الانواع اي
الانواع الكاينة من فصل التقديم

بليغة

فانه البلغاء لا ينتقضون بالنقض بما ذكر والا
لا يحكم بما ذكر في الكلام ما قرروه

واذ واذا ما واذ ما ومتى ومهما واين وانيما وحيثما ومن وما ومهما واى وانى وكلما الذى
يكشف عنها القناع وقوفك على ما بين هذه الكلم من التفاصيل اما ان فهى للشرط فى الاستقبال والاصل
فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط كما يقول القائل ان تكرمنى اكرمك وهو لا يعلم اتكرمه ام لا فاذا استعملت
فى مقام الجزم لم تخل عن نكتة وهو اما التجاهل لاستدعاء المقام اياه واما الخطاب للمخاطب بمنزلة ليس بجازم كما تقول
لمن يكذبك فيما انت تخبره ان صدقت فقل لى ما ذا تعمل واما تنزيل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب
العلم كما تقول للاب لابن لا يراعى حقه اخذك ان لم اكن لك ابا كيف تراعى حقى ولامتناع الجزم تحقق
المعلق عليه لتحققه لشبهة فلما يترك المضارع فى تبليغ الكلام الى الماضى المؤذن بالتحقق نظرا الى تغليظ
نكتة فيها كما فى قوله تعالى ان يثقفوكم يكونوا لكم اعداء ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء وودوا لو
تكفرون ترك يودوا الى لفظ الماضى اذ الموهم تمكن يحتمل ووداد بهم لكفرهم من الشبهة فلا كان يحتمل كونهم
ان يثقفوهم اعداء لهم وباسطى الايدى والالسنة اليهم للقتل والشتم وانما جمع هذه الكلمات فى الذكر ثم
لم يذكرها على التفصيل شيئا فشيئا كما فعل فيما سبق من الكلمات استغناء عن تفصيلها بتفصيل معانى هذه الكلم
اذ يريد تفصيلها واشار اليه بقوله فالذى يكشف عنها القناع وقوفك على ما بين هذه الكلم من التفصيل
وذكراته بالاحاطة على دقائقها على التفصيل يعلم انه اذا كان مقتضى المقام تعليق معنى بعينه من تلك المعانى
وجب استعمال اللفظ الموضوع له كما اذا كان مقتضى المقام تعليق الحكم بما هو قطعى الوقوع تحقيقا او تقديرا
كان الوجه ايراد اذا وكان الوجه ذكر ان اذا كان الامر بالعكس من ذلك وهكذا الحكم فى الجميع وانما جمع
المشروط بالمخالفة لاختلافها فى الاستقبال والمضى وفى عموم العقلاء وعدمه وفى كونها حرفا واسما
وظرفا وغير ظرف وذكر اذ وحيث بلفظهما ولم يقيدهما بما لانهما بدون لفظة ما لا يقعان
فى الشرط بخلاف اذا ومتى واين فانها تقع شرطا بلفظة ما وبدونها الا ان اذا انما يجزم فى الشعر
مثل واذا تصبك خصاصة فتجمل وانما لم يذكر اما وان كان من حروف الشرط واستغنى عنه بذكر مهما
فانهما بمعنى واحد فان قلت لم لا يجوز ان يكون ترك ذكرها لانها تفيد العموم لا التقييد الا ترى انك اذا قلت
اما زيد فمنطلق افاد العموم لا التقييد قلنا لا نسلم ان افادة العموم تنافى التقييد فان الحكم كما يقيد
بشرط مخصوص ويعلق عليه يقيد ايضا بما يعم حوادث الدنيا كلها واصل مهما ما ما على اقتصار ما
الابهامية بما الشرطية كما تقتصر باذا ومتى واين لافادة زيادة الابهام فوكسة ما بين

هذه

هذه الكلم انما قال كذلك لان بعض ادوات الشرط والتعليق اسماء وبعضها حروف فلم يصح ان
يقال بحثها هذه الاسماء ولا بين هذه الحروف فوجب التعبير بلفظ يتناول القبيلتين ولما كان معرفة الكلمات
المقتضية لتقييد الفعل بالشروط المختلفة موقوفة على معرفتها بما بين هذه الكلم من التفاصيل شرع فى تفصيل
ما بينها من التفاوت فى اصل الوضع فقال اما ان فهى للشرط فى الاستقبال اى فهى لتعليق حصول مضمون جملة
بحصول مضمون جملة اخرى فى الاستقبال فقوله فى الاستقبال ظرف بمعنى المندرج فى مفهوم لفظ الشرط اعنى
حصول مضمون الجملة الاخرى وليس ظرفا للجملة الاولى وهى الجزاء الذى ذكره اولا فى تفسير معنى الشرط لان
المقصود تقييد حصول مضمون الجملة الموقوف عليها بالاستقبال ليلزم منه كون الموقوف مقيدا به ايضا
دون العكس وابتدأ من جملة كلم الشرط بان لانها الاصل وعقبها باذا لزيادة مناسبتها اياها ثم بما بعد
الظروف الاقرب فالاقرب ثم بما يختص العقلاء وقدم ما على مهما لانه اصلها عند البصريين واخر اى و
انى لقلتهما وخصهما باعادة الكاف لانها يباين سائر ادوات الشرط فى انها لا تعمل اصلا بخلاف اذا فانها
قد تجزم فى الشعر كما فى قوله واذا تصبك خصاصة فتجمل وفى انها للمضى قوله والاصل فيها الخلو عن الجزم
بوقوع الشرط يعنى جزم المتكلم بدليل قوله فان استعملت فى مقام الجزم لم تخل عن نكتة ربما افاد التجاهل و
اخاف المخاطب ليس بجازم والمراد بكون الخلو المذكور اصلا فيها انه اعتباره فى ابتداء الوضع وانها لا
تستعمل فى غيره لكن العارض والاقتصار على قوله الخلو عن الجزم بوقوع الشرط وعدم التعرض للخلو عن
الجزم باللاوقوع يوهم ان استعمالها فيما يجزم المتكلم بعدم وقوعه كالامور الممتنعة الوقوع وما يجرى مجراها
موافق لما هو الاصل فيها وليس كذلك لاطباق الادباء على ان للمعانى المحتملة المشكوكة وانما تستعمل
فيما يتردد بين ان يكون وبين ان لا يكون فمراد المصنف بما ذكره من الخلو هو الخلو عن الجزم بوقوع الشرط
ولا وقوعه ايضا بدلالة قوله وهو لا يعلم اتكرمه ام لا اى لا يعلم القائل وقوع الشرط ولا عدم وقوعه
وبدلالة انه جعل ان لم اكن لك ابا خارجا عن الاصل لنكتة مع ان الجزم فيه انما هو بلا وقوع الشرط
الذى هو عدم كونه ابا له لا بوقوعه على ما سبق الى بعض الاوهام فثبت انه لا بد فى كون استعمال ان على
وفق الاصل ان يستعملها المتكلم فى تعليق الحكم على ما لا يجزم بوقوعه ولا بعدم وقوعه الا ان المصنف
لم يتعرض للخلو عن الجزم باللاوقوع لان ذلك مشترك بين اذا وبين ان ومقصوده ههنا ذكر ما به
يتمايزان وهو الخلو عن الجزم بالوقوع قوله فان استعملت فى مقام الجزم اى بوقوع الشرط او لا وقوعه

في المستقبل لم تخل عن ان يستعملها عن نكتة تناسب ذلك الاستعمال لامتناع ما هي لنوع الاصل جار في الكلام
البليغ بدون نكتة اى نكتة لطيفة مبنية على تأمل وتدبر زائد لا يصار الى اخراج الكلام على خلاف مقتضى
الظاهر الا لنكتة معتبرة والنكتة ههنا تجاهل المتكلم لاستدعاء المقام ذلك كما يقول الغلام في جواب
من يسأل عن سيده اهو في الدار وهو يعلم انه فيها ان كان فيها اخبره بانك على الباب تطلبه وانا قال المخاطب ليس
بجازم بوقوع الشرط فيبنى الكلام على ما هو عليه من الخلو عن الجزم بطريق المماثلة معه كما تقول لمن
يكذبك في الكلام الذى تخبر به ان كنت صادقا فيما قلته فعلي كذا او تغلق فانكر وان جزمت بوقوع الشرط وهو
صدقه لكن لما كان من طبعك غير جازم به بل منكر اياه نزلت نفسك منزلته في عدم الجزم فقلت ان صدقت الخ
وان تنزيل المخاطب منزلة الجاهل بوقوع الشرط مع علمه به لعدم جريه بموجب العلم كما يقول الاب لابن لا يراعي
حقه اخفض ما شئت اى ان لم اكن لك ابا كيف تراعي حقي فان كل واحد من المتكلم وهو الاب من المخاطب هو الابن جازم
بكون الاول ابا للثاني لكن الابن لما لم يراع حق ابيه صار كأنه لا يعرف انه ابوه فلذلك استعمل فيه ما كان اصله
الخلو من الجزم واى الخصوصيات نكتة استعمالها في مقام جزم المتكلم في هذه الثلث لان اعتبار عدم الجزم بالنسبة
الى المخاطب في تجاهل نفس الامر وانما الجهل الادعائي بالنسبة الى المتكلم لا يكون الا على سبيل الادعاء اذا الفرض كونه
جازما بوقوع الشرط خلاف ذلك الخصوصيات الاقسام فيما ذكر ثم ان المصنف لما ذكر ان الاصل في كلمة ان عدم الجزم
بوقوع الشرط بل كونه مشكوكا فيه يحتمل الوقوع اراد ان يفرع عليه فرعا على الطبيعة اذا والامتناع الجزم بتحقق
المعلق بل في تحققه لشبهة فلما بين كان المضارع الى الماضي ولام التعليل في قوله والامتناع متعلقة بقوله فلما
بين تعليل له بمعنى ان الجزاء معلق بتحققه بتحقق الشرط الذى في تحققه لشبهة والموقوف على المشكوك التحقق مشكوكه
فيكون الجزاء مشكوك التحقق فحقه ان يعبر عنه بالمضارع فلا يكون ايراده في صورة الماضي المؤذن بالتحقق
نظرا الى اللفظ مناسبا الا ان يكون هنا نكتة تدعو الى ذلك ويعلم مما ذكر من ثبوت الشبهة في تحقق الشرط ان
الاصل فيه ايضا ان يكون مضارعا فلا يعدل عنه الى الماضي الا لنادرة وانما قال نظرا الى اللفظ لان ما هو في صورة
الماضي ليس بماض من حيث المعنى بواسطة كلمة الشرط بل انتقل الى معنى الاستقبال بسبب وقوعه في حيز اداة الشرط
الا ان لفظه باعتبار صورة الماضي مؤذن بالتحقق فلا وجه لان يعبر به عما هو مشكوك التحقق قوله مثل
ما ترى يجوز فيه ثلثة اوجه من وجوه الاعراب الجر على انه صفة للنكتة والرفع على انه خبر مبتدأ محذوف
اى هو مثل ما ترى والنصب على انه مفعول لفعل المقدر والرواية هو النصب مثل لنكتة العدول من المضارع

الى الماضي

الى الماضي بما في قوله تعالى ان يثقفوكم يكونوا لكم اعداء ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء وودوا
لو تكفرون نزلت لما كتب حاطب بن ابي بلتعة كتابا الى مشركي اهل مكة يخبرهم بقدوم رسول الله صلى الله عليه وسلم
نصحا لهم لكون اولاده عندهم بمكة والمعنى ان يظفروا بكم ويظفروا بكم مشركوا مكة يظهروا اعداوتهم و
يعملوا بمقتضاها ولا ينفعكم القاء المودة الى الكفار فانه تعالى ذكر في معرض جزاء هذا الشرط ثلث جمل معطوفة
كل واحدة مستقلة بالجزائية احدها يكونوا لكم اعداء اى يظهروا عداوتكم ويعملوا بمقتضاها الا ان نفس
العداوة ثابتة متقررة غير معلقة بوجدانهم للمؤمنين وثانيتها يبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اى
بالقتل والضرب والشتم ونحوه من وجوه الايذاء باللسان وقد ذكر هاتان الجملتان بصيغة المضارع
على ما هو الاصل وثالثتها قوله ودوا لو تكفرون بصيغة الماضي عدل فيه عما هو الاصل في الجملة الجزائية المعلقة
بما في تحققه لشبهة للدلالة على ان لزوم هذا المعنى وهو ودادتهم كفر المؤمنين وارتدادهم من الاسلام
للشرط المذكور وهو وجدانهم المؤمنين وظفرهم بهم امر واضح بحيث لم يكن في ودادتهم لكفر المسلمين
من الشبهة والاحتمال ما كان في الاولين وهما اظهار العداوة وبسط الايدي والالسن بالقتل والضرب
والشتم فان تلك الودادة لا شبهة في تحققها اصلا بخلاف الاولين فانهما يحتمل ان لا يتحققا لمانع
يتذكر ما بينهم من القرابة والصداقة السابقة بخلاف الودادة فانها لا تترك اصلا اذ لا احب عندهم
من كفر المؤمنين فانه اخزى الاشياء لهم وانفعها للكفار ولذا ينحسم مادة المخاصمة وينقطع دابر المقاتلة
والمحاربة ولما ضعف امر الشبهة والاحتمال في جانب الودادة نزلت منزلة المحقق واخرجت على صورة
الماضي المؤذن بالتحقق فان قلت الودادة حاصلة قبل المصادفة فلا يكون معلقة بها فالاولى ان
يجعل وودوا حالا بتقدير قد او عطفا على مجموع الشرطية اجيب بان المراد اظهار الودادة وما
يتفرع عليها من الجد والاجتهاد في رجوعهم عن الاسلام كما ذكر في قوله يكونوا لكم اعداء او يقال
وعطفا عدول عن الظاهر بلا طائل وان للشرط في الاستقبال كان كما ان اذا اذ اقيم منه لكنه
اذا فرق بينهما بان يشكره على نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وقال
اذا في الجزاء والاصل فيها القطع بوقوع الشرط كما اذا قلت اذا طلعت الشمس فلتخرج افعل كذا
قطعا اما تحقيقا كما في المثال المضروب او باعتبار خطابي وهو النكتة في التعبير عنه بلفظ الماضي
معه على المستقبل في الاستعمال لكون الماضي اقرب الى القطع من المستقبل في الجملة نظرا الى اللفظ قال

اى اظهار ما بينهم ومما يتلو الوداد واحيائهم
في رجوعهم الى الكفر حين ارادوا عطفهم
وانه حقا الى الاسلام

فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه بلفظ اذا في جانب الحسنة
حيث اريدت الحسنة المطلقة لا نوع منها كما في قوله تعالى وان تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله
وفي قوله ولئن اصابكم فضل من الله لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعا به كثرة وقوعه واتساعا
ولذلك عرفت ذهابا الى كونها معهودة او تعريف جنس والاول احق البلاغة وبلفظ ان في جانب السيئة مع
تنكير السيئة اذ لا تقع الا في الندرة بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولا يقع الا شيء منها ولذلك قيل قد عددتم
ايام البلاء فهلا عددتم ايام الرخاء ومنه واذا اذقنا الناس رحمة فرحوا بها وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون بلفظ اذا في جانب الرحمة وكان تنكيرها وقصد النوع للنظر الى لفظ الاذاقة
فهو المطابق للبلاغة لما كان المصنف في صدد بيان ما بين كلمتي الشرط من التفاصيل واعتبار بعضها
عن بعض في اصل الوضع وذلك يستدعي ذكر كل واحدة منهما على التفصيل كان الظاهر ان يقول اما ان فهي موضوعة
لكذا واما اذا فهي لكذا بايراد كلمة اما التفصيلية في كل واحد من المعطوفات الا انه اكتفى بما يراد فيما هو
الاصل في افادة معنى التعليق وهو كلمة ان فصار اما ان فهي للشرط وتركها في البواقي التي عطفها عليه اذ فهم
من العطف ان جميع ما ذكره في هذا المقام تفصيل لمعاني كلمتي الشرط ولم يجمع بين ان واذا بان قال ان
واذا فهما للشرط في الاستقبال ثم يفرق بينهما بان الاصل في الاول ان لا يقطع المتكلم بوقوع الشرط
في المستقبل وفي الثاني ان يقطع بوقوعه فيه بناء على ان دلالة اذا على معنى الشرط والتعليق ليست
في الوضوح كدلالة ان عليه اذ هي تاتي لمجرد الظرفية ايضا كما في قوله تعالى والليل اذا يغشى فانها فيه
بمعنى الوقت فلا يستحق جوابا فلذلك احتيج في بيان كونها للشرط الى دليل فقوله قال الله تعالى واذا
الناس ضر اي شدة كقحط ومرض دعوا ربهم منيبين اليه اي ملتجئين اليه في الشدائد ثم
اذا اذاقهم منه رحمة اي خصبا وصحة اذا فريق منهم بربهم يشركون يحتاف لبيان شرطيتها فان
كلمة اذا فيه شرطية لا تحتمل مجرد الظرفية بل لابد من ورود اذا المفاجاة في جزائها كالفاء في جزاء ان
فانها لو كانت ظرفية لاستغنت عن الجواب فضلا عن ان يرد في جزائها ما يقوم مقام الفاء في الدلالة
على كون ما بعده مرتبا على ما قبله فان اذا التي للمفاجاة يقوم مقام الفاء في الدلالة على الترتيب لان
المفاجاة عبارة عن مصادفة الشيء بغتة فتناسب ترتب الشيء على غيره بلا مهلة فلما اوجبت كلمة
اذا فيه بما يجاب به عن الشرط واذا التي يؤتى بها علم انها شرطية لا ظرفية محضة فلما احتيج في كونها شرطية

الى الاستدلال لم يجمع بينهما وبين ان بل ذكر كل واحدة منهما على انفرادها قوله والاصل فيها اي في
كلمة اذا القطع اي قطع المتكلم بوقوع الشرط في زمان الاستقبال وذلك لغلبة استعمال اذا في المقطوعات
كغلبة استعمال ان في المشكوكات والاستعمال الغالب يستدل به على الوضع والاصالة اذا لم يكن ثمة ما يعارض
ذلك قوله قطعا مصدر المصدر المحذوف اعني القطع على نحو اعجبني ضربك ضربا شديدا او قوله تحقيقا صفة
اي قطعا محققا وقوله او باعتبار عطف على تحقيقا اي قطعا ملتبسا باعتبار على ان تكون الباء في قوله باعتبار
للملابسة وقطعا حاصلا بسبب اعتبار على ان تكون الباء فيه للسببية والمراد بان القطع على قسمين تحقيقي
كما في قوله اذا طلعت الشمس غدا فان الطلوع قد نزل منزلة المقطوع به لا باعتبار ضعفاني اي ظني كالظاهر
الموثوق كما في نحو قولك اذا انعم عليك زيد فاكرمه يجعل انعامه مقطوعا به لكمال جوده وظهور استحقاق المخاطب
له وكالظاهر الضعيف وتعلق القلب بوقوعه كقوله على اذا لاقيت ليلى بخلوة زيارة بيت الله رجلان
حافيا وقد صحف جماعة من اهل خراسان ومن يليهم قوله رجلان برجلان وبنوا عليه خرافة في اعراب
البيت واما اهل عراق العرب واهل الشام فانهم صححوه برجلان وقد ذكر هذا المصحف بحضرة جمع من
ادباء الشام فاتخذوه اضحوكة يتلهون بها قوله وهو النكتة اي كون الاصل في اذا الجزم بوقوع الشرط هو
النكتة في تغليب لفظ الماضي مع اذا على المستقبل فان الغالب ان يقال اذا ضربتك ضربتك دون ان يقال
اذا تضرب قوله في الاستعمال متعلق بتغليب كما ان قوله في الاستعمال متعلق بقوله في تغليب لفظ الماضي مع اذا
وقوله في تغليب بكون الماضي اقرب متعلق بمعنى التاكيد المستفاد من النكتة فان الاسم الجامد لا يتعلق به
حرف الجر الا اذا فهم منه معنى ما يصح تعلقه به كما في قوله انا اسد علي وفي الحروب نعامة فتخاء تنفر من صفير فانه
يقال نكت في الارض بالقضيب نحوه اذا ضربها به واثر فيها وكذا التاثير في كمية الحكم كيفية يؤثر في النفس الناطقة
بتاملها كيفية نفعا اليه اي اثر تاملها ومؤثر في اذعان النفس وقبولها كذلك الحكم وتلك الكيفية تسمى نكتة
فكانه قيل هو السبب المؤثر في كذا اي كون الاصل في اذا القطع بوقوع الشرط هو السبب المؤثر في
تغليب لفظ الماضي على المستقبل مع اذا لكون الماضي اقرب الى القطع وانما قال اقرب الى القطع من المستقبل
في الجملة لان المضارع قد يستعمل في الحال فيدل على القطع فلا يكون الماضي اقرب الى القطع من المضارع
مطلقا بل في الجملة وقوله نظرا الى اللفظ حال من المستتر في اقرب اي انه اقرب الى القطع منظورا الى لفظ فان الماضي
وان انقلب معناه الى المستقبل لكنه من جهة كونه لفظا موضوعا للحصول في الزمان الماضي ودالا عليه بحسب

بالقطع والجزم بالوقوع من المضارع الذي لا دلالة فيه على التحقق الا اذا كان بمعنى الماضي وقوله فان

الله تعالى لما ذكر ان الاصل في اذا ان يستعمل في المقطوع وان يستعمل مع لفظ الماضي اغلبي اكثر من

يستعمل مع لفظ المضارع بخلاف ان فان الاصل فيه ان يستعمل في المشكوك وقوعه وان يستعمل مع

لفظ المضارع اغلبي اكثر من استعماله مع لفظ الماضي اورد هذه الآية تحقيقا لما ذكره واستشهادا به

عليه فان اذا استعمل فيها في المقطوع الوقوع مع لفظ الماضي واستعمل ان في المشكوك الوقوع مع

لفظ المضارع والمراد بكون الشرط الواقع في كلام الله تعالى مقطوع الوقوع او مشكوك الوقوع

كونه كذلك بحال كون الكلام منقولا على لسان من يجوز عليه الشك والتردد لان المفهومات بالنظر الى علم

الله تعالى اما مقطوع الوقوع او مقطوع اللاوقوع ولما كان كلام الله تعالى واردا على اساليب كلام البشر

صح ان يجعل بعض المفهومات الواقعة في كلامه تعالى مشكوك الوقوع وبعضها مقطوع الوقوع لكونه كذلك

حال وقوعه في كلام البشر قوله حيث اريد الحسنة المطلقة اي جنس الحسنة لان الاصل في المطلق ان

يجرى على اطلاقه اذا لم يكن معه ما يدل على تقييده كما في هذه الآية فانه لم يسبق على ذكر الحسنة ذكر نوع

او فرد منها حتى تكون الحسنة اشارة اليه في ذلك النوع او الفرد قوله لا نوع منها كما في قوله تعالى وان تصبهم حسنة

فان المراد بها نوع الحسنة كخصب ورخاء لان الآية نزلت في اليهود حين تشاءموا برسول الله صلى الله عليه وسلم

فقالوا انه منذ دخل المدينة نقصت ثمارنا وغلت اسعارنا وتمام الآية يقولوا هذه من عند الله وان تصبهم

سيئة يطيروا بموسى ومن معه اي يقولوا هذه من عندك يا محمد اي بسبب شؤمك وهذا كقول قوم موسى وان تصبهم

سيئة يطيروا بموسى ومن معه فقال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم قل كل من عند الله والتنوين في كل عوض عن

المضاف اليه المحذوف اي كل شيء بقدرة الله تعالى وارادته لا بقدرة لاحد غيره وكذا قوله تعالى ولئن

اصابكم فضل من الله ليقولن كأن لم يكن بينكم وبينه مودة يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما اكد

مضمون هذه الشرطية بالقسم المقدر للتنبيه على فرط تحسرهم وقوله كأن لم يكن بينكم وبينه مودة

اعتراض بين الفعل ومفعوله الذي هو قوله يا ليتني كنت معهم للتنبيه على ضعف عقيدتهم وعلى ان

تمنيهم ان يكونوا معكم ليس مبنيا على محبتهم اياكم وتحسرهم على فوات نصرتهم اياكم في اعلاء الدين وانما

هو لمجرد حرصهم على اصابة المال والفوز بالغنيمة والمراد من الفضل في قوله ولئن اصابكم فضل نوع

من الفضل وهو الفتح والغنيمة لانه وان ذكر مطلقا الا ان معه ما يدل على تقييده وهو انه وقع في مقابلة

قوله

قوله فان اصابتكم مصيبة اي قتل وهزيمة بشهادة ما قبله وهو قوله يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم

فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن ولا شك ان النوع المخصوص اقل وقوعا من المطلق

فان جنس الحسنة مقطوع الوقوع لكثرته وتواترها لتحققه في كل نوع من الحسنة بخلاف نوع الحسنة فانه

لا يكثر كثرة جنسها فلذا اوقعها مع المستقبل فان قيل لم استعمل الماضي مع ان في قوله تعالى ولئن اصابكم

فضل اجيب بانه قد علم في علم النحو ان فعل الشرط مع اللام الموطئة للقسم يلزم ان يكون لفظا قوله كثرة وقوعا

انتصابهما على التمييز اي من جهة كثرة الوقوع والاتساع او على مفعول له لقوله مقطوعا اي قطع بحصولها

لكثرة وقوعها واتساعها في الوجوه قوله تحقيقا اذا في جانب الحسنة متعلق بجاء وقوله حيث اريدت الحسنة

المطلقة تعليل له وقوله لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعا به تعليل لذلك التعليل من حيث كونه معللا بتلك

العلة والمعنى انه ذكر اذا في جانب الحسنة بسبب ارادة الحسنة المطلقة مقطوع به لكثرة وقوعها قوله ولذلك

اي ولان الحسنة المطلقة كثيرة الوقوع متسعة في الوجوه عرفت تعريف عهد للذهاب الى كونها معهودة اي منزلة

منزلة المعهود الحاضرة بواسطة انها لا تغيب عن الذهن ولا تزال عن الحس لعدم انقطاع جزئياتها اي جزئيات

الحسنة المطلقة قوله او تعريف جنس عطف على محذوف لما قدرناه اي عرفت تعريف عهد او تعريف جنس والاعتراض

عليه بانه يجوز ان الحال المراد بالحسنة الحسنة المطلقة اعني جنسها فكيف يكون تعريفها تعريف عهد لان العهد

انما يكون في حصص الاجناس لا في انفسها وان اراد بالعهد العهد الشامل لتعريف الجنس على ما ذهب اليه

لم يصح جعل تعريف الجنس قسيما له بعطفه عليه والفاصل وان اشار التحقيق الى دفعه بان قال والمراد ان تعريف

مطلق الحسنة اعني جنسها اما تعريف عهد كما هو الاقرب الى الصواب عنده واما تعريف جنس على مذهب

الجمهور اي غير راجع الى العهد فكأنه قال تعريف جنس الحسنة اما راجع الى تعريف العهد وقسم من اقسام

وهو المختار عندي او غير راجع اليه بل هو قسيم له كما ذهب اليه القوم فيصح العطف بتحقق القسيمية بين

المعطوف والمعطوف عليه ثم قال والاول اي اخذ تعريف مطلق الحسنة على الوجه الاول اقضى لحق البلاغة

فانه يدل على اعتبار ان الحسنة المطلقة لكثرة دورها فيما بينهم صارت بمنزلة المعهود الحاضر كانها

لا تغيب عنهم فيكون النسب استعمال اذا واذا خرج اللوم على ادعاء انهم اخذوها باختصاص هذه الحسنات

العظام الدائرة فيما بينهم الصابرة بمنزلة الحاضر المعهود وترك التنكير عليها وتعريف الجنس على مذهب

الجمهور خال عن هذا الاعتبار لان تعريف الجنس عندهم هو ان يشار الى نفس الحقيقة الطبيعي والحقيقة

عقبه مثلكم ... عسكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ... المقطوعة ... بعض الجهاد ... بعض البطاء

لانه دخول الحسنة في القضاء الالهي بالذات ودخول السيئة فيه بالعرض كما قال سبقت رحمتي غضبي

وربما استعمل لفظ الماضي مع ان الفضل لان الله تعالى ذو الفضل العظيم فعبر بالماضي التحقيق فقد اذن يستعمل فيه الماضي من جهة المعنى

فان شرط تعريف العهد عند المصنف ... الواحد ... تقدم ذكره ... الحالة المقتضية كما ان ... تعريف الجنس

من حيث هي مع قطع النظر عن اعتبار كونها كثيرة الدوران فيما بينهم بتوارد جزئياتها وصيرورتها
بذلك بمنزلة المعهود الحاضر في الذهن فلذلك كان تعريف الحسنة تعريف عهد اقتضى لحق البلاغة بالنسبة
الى كونه تعريف الجنس على مذهب الجمهور قوله وبلفظ ان في جانب السيئة عطف على قوله بلفظ اذا في جانب
الحسنة اي استشهد بالآية الكريمة على كون الاصل في اذا القطع بوقوع الشرط وعلى ان الغالب في اذا استعمال
مع لفظ الماضي دون المستقبل شرع في ان يستشهد بها على ان الاصل في ان الخلو عن القطع والاستعمال
مع لفظ المستقبل فانه جيء بلفظة ان في جانب السيئة مع تنكيرها اي لفظة ان فلان وقوع النسبة نادر
بالنسبة الى وقوع الحسنة المطلقة التي لا تخلو عنها الانسان لحظة بل هي فائضة متسعة في عموم الاوقات
والواقع منها انواع غير منحصرة فكان حصولها مقطوعا به فلذلك جيء باذا مع لفظ الماضي في جانب
الحسنة المطلقة وقيل فاذا جاءتهم الحسنة بخلاف السيئة فان وقوعها نادر بالنسبة الى وقوع الحسنة
المطلقة فان السيئة لا تقع الا في قليل من الزمان وان الواقع منها شيء قليل وان تنكير السيئة فلانه ينبئ
عن القلة والتنكير ان ما يصيب الانسان من السيئة اقل قليل بالنسبة الى ما يصيبه من الحسنة فلم يكن حصولها
مقطوعا به فجيء بلفظة ان مع لفظ المستقبل في قوله وان تصبهم سيئة بتنكير سيئة قوله ولذلك اي ولان
السيئة لا يقع الا في الندرة اي في قليل من الزمان بالنسبة الى الحسنة المطلقة وانه لا يقع الا شيء
منها بخلاف الحسنة المطلقة يقال من يشتكي ايام الضر والبلاء قد عددت ايام البلاء فهل عددت ايام
الرخاء حتى لو اوجدتها اضعاف ايام البلاء لشكرت رب النعماء على الرخاء المبسوط مع ان ما اصابكم
من البلاء نوع في حقكم ايضا لكونها مكفرة لما اجترحتم من المعاصي فسبحان من سبقت رحمته لاوليائه
في شدة نقمته واسعت نقمته لاعدائه في سعة رحمته قوله ومنه اي مما استعمل فيه اذا مع لفظ
الماضي في جانب الحسنة لكونها قطعية الوقوع واستعمل فيه ان مع لفظ المستقبل في جانب السيئة قوله تعالى
واذا اذقنا الناس رحمة فرحوا بها وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي اذا اذقنا
الناس خصبا ونعمة او سعة او صحة فرحوا بها وان تصبهم سيئة اي قحط وبلاء بسبب ما قدمت ايديهم
من الاعمال الخبيثة اذا هم يقنطون اي ييأسون من رحمة فاتى بلفظ اذا مع لفظ الماضي في جانب الرحمة
لكثرة وقوعها واتساعها وبلفظ ان مع لفظ المضارع في جانب السيئة لندرة وقوعها وكونها
في حكم المعدوم قوله وكان تنكيرها وقصد النوع للنظر الى لفظ الاذاقة جواب عما عسى ان يقال كيف

يكون

يكون قوله تعالى واذا اذقنا الناس رحمة فرحوا بها من قبيل ما استعمل فيه اذا مع لفظ الماضي في جانب
الرحمة لكونها قطعية الوقوع لكثرتها واتساعها مع ان الرحمة ذكرت فيه منكرة كالسيئة لقصد
نوع منها والكثير الوقوع هو الرحمة المطلقة لا نوع منها كما في الحسنة المطلقة وانما يكون من قبيل ما ذكر
ان لو عرفت الرحمة وقصد بها الجنس مع انها قد نكرت وقصد بها النوع والنوع من جنس قليل بالنسبة اليه
فلم يكن الرحمة المذكورة في هذه الآية موقعا لاذا لكونها غير قطعية الوقوع وتقرير الجواب ان الرحمة نكرت
في هذه الآية للقصد الى نوع منها وهو نوع القليل نظرا الى لفظ الاذاقة فانه يجب اصل وضعه ينبئ عن
معنى القلة وان كان هنا مستعارا للايصال فلما عبر عن الايصال بلفظ الاذاقة ناسب ان يعبر عن الرحمة
الموصلة بما يدل على قلتها بمنزلة القدر الذي يذاق من الطعام وهذا معنى قوله فهو اي التنكير للنظر الى لفظ
الاذاقة هو الى طابق للبلاغة فمعنى الآية اذا اذقناهم شيئا من الرحمة فرحوا وطغوا وان تصبهم قدر
يسير من السيئة قنطوا او شكوا او تنكير الرحمة لقصد النوع منها لا ينافي كونها موضعا لاذا لكونها قطعي
الوقوع نظرا الى كثرتها لان نوع الرحمة وان كان قليلا بالنسبة الى جنس الرحمة فهو كثير بالنسبة الى قليل
من السيئة فكما ان جنس الحسنة بالقياس الى جنس السيئة مقطوع به وكذلك قليل من الرحمة مقطوع به
بالقياس الى قليل من السيئة قوله فهو المطابق اي القصد الى نوع القليل من الرحمة نظرا الى لفظ الاذاقة
هو المطابق لبلاغة الكلام لان الآية مسوقة لتقبيح حال الناس وتوصيفهم بعدم رعاية حق الرحمة
التي اصابتهم من الشكر والاشتغال بطاعة المنعم وتعظيمه ولاحق ما اصابهم من السيئة من الصبر الجميل و[illegible]
بتقصيراتهم الكثير والمطابق لرعاية مقتضى هذا المقام هو القصد الى نوع القليل من الرحمة مناسبا للفظ
الاذاقة لدلالته على انهم يطغون لادنى نعمة ويجزعون بادنى مضرة واما قوله تعالى وان كنتم في
ريب مما نزلنا على عبدنا وان كنتم في ريب من البعث بلفظ ان مع المرتابين فاما لقصد التوبيخ على
الريبة لاشتمال المقام على ما يقلعها عن اصلها وتصوير ان المقام لا يصلح الا لمجرد الفرض للارتياب كما
قد يفرض المحال لاجل تعلق غرض من الاغراض كقوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم والضمير في سمعوا
للاصنام ومعناه اي لو فرض انهم سمعوا ما استجابوا لكم ومثله افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين
في قراءة من قرأ ان بالكسر لقصد التوبيخ والتجهيل في ارتكاب الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا
المقام واجب الانتفاء حقيقيا لا يكون ثبوته له الا على مجرد الفرض كما بين ان الاصل في كلمة

اي مع الذين كانوا ارتابوا هم معطوفا
فكان المقام مقام دفع ذلك فان الارتياب
نزل الارتياب بالمقطوع به منزلة ما لا
قطع بوقوعه بل يحتاج ان يفرض فرضا

قوله وبناء ان ليس على ان
الفرض لا يصلح الا لمجرد

[illegible]

ان الخلو عن الجزم بوقوع الشرط وفي كلمة اذا الجزم بوقوعه فان ربهنا اي عترة نعوض نورد
على الاصلين واي الجواب عنها اما على الاصل الاول فهي ان يقال ما ذكرتم من كون الاصل في ان الخلو عن
الجزم بوقوع الشرط غير صحيح على اطلاقه لانتقاضه بمثل قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على
عبدنا فاتوا بسورة من مثله اي مثل القرآن فتكون من زائدة او مثل محمد صلى الله عليه وسلم اي من بشر
فتكون من الابتدائية الغاية متعلقة بسورة صفة لها اي بسورة كائنة من مثله وبمثل قوله تعالى وان كنتم في
ريب من البعث لانه استعمل كلمة ان في الآيتين في مقطوع الوقوع وهو الترتيب في حقيقة القرآن وفي حقيقة
حشر الاجساد لكونه الحاصل فيهما مع المرتابين الذين هم الكفار وقد كان هنا في ما تقدم من ان الاصل فيها
الخلو عن الجزم فان ذكر الجواب بان الكلام في الآيتين معدول عما هو مقتضى الظاهر وعدل عنه لوجهين
الاول هو القصد التوبيخ على الريبة الخ لاشتمال المقام على دلائل تقلع الريبة عن اصلها وهي المعجزات الباهرة
للنبي صلى الله عليه وسلم والدلالة العقلية الدالة على حقيقة التنزيل والبعث والا فكان من ذكر ارتاب في موضع
ليس بمظنة للريب لكونه مستحقا للتوبيخ ولتصوير ان المقام لا يصلح الا لمجرد الفرض للارتياب وان كان
مما لا تتعلق غرض من الاغراض بفرضه كما يفرض المحال اذا تعلق بفرضها غرض لتبكيت الخصم او اثبات الحكم
بابطال نقيضه كما في القياسات الخلفية كقوله تعالى في حق الاصنام ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا
ما استجابوا لكم من الجماد ولو سمعوا اي على سبيل الفرض وان كان مما لا يمكن ما استجابوا لكم لعجزهم عن الاجابة وقوله ولتصوير ان المقام
مجرور معطوف على قوله لاشتمال المقام اي ولتصوير ان المقام قوله ونيابي عطف على قوله لا يصلح اي لتصوير
ان المقام نيابي ان يقال ان ارتبتم لا يستدعي ان يكون الترتيب امرا محققا مع ان المقصود تصوير ان الارتياب
امر محال لا يصلح الا لمجرد الفرض كما يفرض المحال نحو قوله تعالى ولو سمعوا فان سماع الاصنام امر محال
لكنه تعالى فرضه محققا بادخال لو عليه تبكيتا للعابدين الاصنام بان قال انهم هذه الاصنام التي تعبدونها
لا يسمعوا دعاءكم ولو فرضنا انهم يسمعون ما استجابوا لكم ايضا فكيف تعبدون مثلها قوله لو الضمير في
سمعوا للاصنام ذكره ليظهر كون لو سمعوا من قبيل المحال فان قيل كما ان المقام نيابي ان يقال اذا ارتبتم
نيابي ايضا ان يقال ان ارتبتم لان الارتياب لما كان مما لا مفروض الوقوع لم يمكن ان ينكر في وجوده و
لفظه ان يستدعي الشك فيه كما ان كلمة اذا تستدعي الجزم بوقوع الشرط قلنا لا نسلم ان لفظه ان تستدعي
الشك بوقوع الشرط بل انها تستدعي عدم الجزم بوقوعه كما اشار اليه المصنف رحمه الله بقوله وتصوير

ان المقام لا يصلح الا لمجرد الفرض للارتياب في الارتياب اذ كان مما لا لم يكن وقوعه مجزوما به لا محالة
وهذا القدر يكفي في كون المقام مقام ان ولا يجب ان يكون الشرط فيكون الوقوع ولو سلم وجوب تلبيس في
ما قاله الشريف المحقق رحمه الله عليه في حواشي الاصل في عرض المحال كلمة لو دون ان لان المحال مقطوع بلا
وقوعه الا انه جعل الارتياب بالواقع ههنا بمنزلة المحال نظرا الى وجود القالع ثم جعل بمنزلة ما لا قطع
بعدمه على طريق المساهلة وارخاء العنان قصدا الى التبكيت والالزام فاستعمل فيه كلمة ان قوله ومثله
اي مثل قوله تعالى ان كنتم في ريب في ايراد ان في مقطوع الوقوع مع انه موضع اذا قوله تعالى افنضرب عنكم
الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ بالكسر كنافع وحمزة والكسائي وهو احتراز عن قراءة من قرأ
ان كنتم بفتح الهمزة بتقدير لان كنتم اذ لا استشهاد فيها حينئذ وانما عدل عن لفظة اذ في الآية
مع ان اسرافهم في الكفر وطغيانهم في الشرك امر محقق مقطوع الوقوع لقصد التوبيخ والتجهيل في ارتكاب
الاسراف والتصوير ان الاسراف من العاقل في مثل هذا المقام واجب الانتفاء حقيق ان لا يكون ثبوته للعاقل
الا على سبيل مجرد الفرض بناء على اشتمال المقام على ما يقلع الاسراف من اصله والفاء في قوله افنضرب للعطف على محذوف
اي انهملكم فنضرب والهمزة للانكار والمراد بالضرب ههنا الضرب مجاز على طريق ذكر الملزوم وارادة اللازم
كما يقال ضرب الغرائب عن الحوض اي صرفه ونحاه قال طرفة اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسوط قونس الفرس
اراد اضرب بتخفيف النون والقونس عظم ناتئ بين اذني الفرس والمراد بالذكر القرآن وصفحا مصدر من غير
لفظ الفعل لكنه بمعنى الفعل لان قوله نضرب بمعنى نتنزه ونصفح او مفعول له اي للاعراض او حال بمعنى صافحين
فان قيل الشرط هو الارتياب والاسراف في الاستقبال وذلك مما لا جزم بوجوده ولا بعدمه فلم يستعمل كلمة ان
في مقطوع الوقوع لا في الآيتين السابقتين ولا في هذه الآية حتى يحتاج الى تأويل اجيب بان الظاهر من
حال المرتاب والمسرف بقاؤه على حاله ومثل هذا يعد في العرف جزما والصواب ان يقال في الجواب ليس المراد الارتياب
او الاسراف في المستقبل بل في الماضي المتحقق في الحال ومن ثمه قال الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ وعند المبرد والزجاج
ان كلمة ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال لتمحضه للزمان مع كثرة استعماله وذهب كثير من النحاة الى انه
اذا اريد بها الماضي على معناه مع ان جعل شرطا لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته وان كان قميصه قد من قبل
فاذا في الكشاف ان كان الشيطان يستنك حتى بينك وبين التشهي فقبح مجالسة المستهزئين فلا تقعد معهم بعد ان
ذكرناه كقولك ان اراد ان يفتر شرطا بالماضي قدر بكان ومنه ما في قول الفاصل عند التقاضي بالحكاية

صفحا بمعنى فالاول اعرضنا عن ذكره فنترك وقلنا صفحا بمعنى بمعنى اعرضنا عنه اعرضنا عنه بتذكير

قال الدين فعلى ان الا فعلان للذين ولو يرد ماضيا يقضي بمعنى الزمان
لان لفظ الاني معنى الدين بعد ولو يسند الى الزمان فان كان مما يسند الى
لا يسند الى ماضي انه لفظه والا نفسه على معنى الاضى
مخصص به لا ينقلب معناه الى الاستقبال
بدخول كلمة ان عليه

اذا امعد التسويف واخذ يتبرم عن الحرمان ان كنت لم اعمل فقولوا اقطع الطمع نزلهم لتوبيخ
انهم يحرموه منزلة من لا يعتقد انه عمل فيقولون اهملا ان اعتقدتم اني لم اعمل فقولوا ويلي اي حالكم
فيه يحكم انه في المقطوع بحصول المقصد التوبيخ والتجهيل فقول العامل عند تعاطيه واعتذاره عن المطل و
والتسويف ان كنت لم اعمل فقولوا اقطع الطمع في الامتثال بوجه قد جاء بوقوع الشرط وهو هنا بلا وقوعه
لان الشرط هو كونه لم يعمل والمحقق انه عمل وبهذا اراد ومنه دونه ان يقول ومثله ولم احصل ان لا اصل
في كلمة ان ان تستعمل فيما لم يقطع بوقوعه بعدم وقوعه وقد استعملت هنا في الشرط الذي قطع بعدم وقوعه
وذلك الشرط هو انتفاء العمل ممن يطلب العمالة والشاذه غير واقع لا في نفسه ولا في اعتقاد المخاطبين
فانهم يعتقدون تحقق العمل منه ويقطعون بعدم وقوع الشرط وهو انتفاء العمل منه فقد استعملت كلمة
ان فيما قطع بعدم وقوعه ووجه العدول عما هو مقتضى الظاهر انه المتكلم نزلهم منزلة من لا يعتقد انه
عمل بل منزلة من اعتقد انه لم يعمل تنبيها على توهم انهم يحرمونه ولا يعطونه عمالته فكانهم لا يعرفون انه عمل فلذلك
قال لهم ان اعتقدتم اني لم اعمل فقولوا لي اقطع الطمع بالعلية ويكم قوله ويكم ههنا من العامل عليهم والعمالة
بضم العين اجرة العمل والتسويف المطل والتاخير مشتق من قولهم سوف اعطي وقوله يتبرم اي يتعب ويتشكى
ومفعول قولوا المحذوف اي قولوا لم تعمل لنا وليس لك حق علينا وقوله اقطع مضارع مجزوم على انه جواب
الامر هو قوله فقولوا او كسر للاجل التقاء الساكنين واما التغليب غير المرتابين من خوطبوا بمقام تارة
عطف على قوله فاما لقصد التوبيخ على الريبة بان دبر الوجه الثاني للعدول عما هو مقتضى الظاهر في الاتيان
باستعمال كلمة ان في الارتياب بالقطع بالوقوع وهو انه يجوز ان يكون استعمال الكلمة ان منع المرتابين لتغليب غير
المرتابين منهم اي التغليب ممن لا قطع بارتيابه على من قطع بارتيابه فيكون الخطاب مع من لا قطع بارتيابه فلا يرد
انه ينافي قوله الاصل في كلمة ان لكونه عن الجزم بوقوع الشرط منقوض بالآيتين حيث استعملت كلمة ان
فيما تحقق وقوعه وباب التغليب باب واسع يجري في فنون كثيرة قال تعالى حكاية عن قوم شعيب لنخرجنك
يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب في لتعودن في ملتنا بحكم
التغليب والا فما كان شعيب في ملتهم كافرا مثلهم فان الانبياء معصومون ان يقع منهم صغيرة فيها
نوع نفرة فضلا بالكفر وكذا قوله تعالى انه عندنا في ملتكم وقال تعالى الا امرأته كانت من الغابرين وفي موضع
آخر وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور بحكم التغليب وقال تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا

لآدم

لآدم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة بحكم التغليب عد الانثى من الذكور التغليب
ان ترجح بعضا من المتعدد على البعض الآخر منه بجهة من الجهات مثل كثرة او قوة او خفة لفظه
او ذكورته او نحو ذلك فينسب الحكم المختص بذلك البعض الراجح الى الجميع بحيث يكون الجمع متفقا في ذكر
الحكم كما ترجح اتباع شعيب عليه السلام على نفسه بجهة كثرتهم فنسب اليه حكم اتباعه وهو العود الى ملة
الكفر كما نسب الى اتباعه مع ان العود الى الشيء يقتضي سابقة الكون فيه والحال ان شعيبا ما كان
في ملتهم كافرا مثلهم اصلا حتى يمكن الحكم بعوده الى الكفر لان الانبياء عليهم السلام معصومون من ان
يقع منهم ادنى صغيرة تؤدي الى النفرة عن اتباعه فضلا عن ان يقع منهم الكفر الذي هو اعظم الكبائر
فان اهل الملة اتفقوا على كونهم معصومين من ان يصدر عنهم صغيرة فيها نوع نفرة بخلاف الكفر فانهم
اختلفوا في جواز صدوره عن الانبياء لكن مذهب اكثر المعتزلة ومنهم المصنف امتناعه ايضا فلهذا
جاز رجحان الكفر الى ما بالمتفق عليه وكما ترجح نفس شعيب على اتباعه في جهة الخطاب فخاطب اتباعه
ايضا مع انهم غيب حيث عبر عنهم بالاسم الظاهر في قوله تعالى قال الملأ الذين استكبروا من قومه لنخرجنك
يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا اي الا ان تعودوا الى ملتنا فخاطب الجميع
تغليبا له عليهم فمعنى قوله او لتعودن تغليبا ان قوله ادخل شعيب في لتعودن اي في الضمير الذي في لتعودن
وحكم عليه بالعود الى ملتهم التي هي الكفر بحكم التغليب حيث غلبت اتباعه عليه في نسبة العود قوله وكذا
قوله يعني ان قول شعيب عليه السلام قد افترينا على الله كذبا ان عدنا في ملتكم بعد اذ نجانا الله منها
من باب التغليب ايضا اذا غلب شعيب من آمن معه على نفسه اجرى حكمهم عليها من صحة العود الى الكفر
وقال تعالى في حق امرأة لوط الا امرأته كانت من الغابرين اي الباقين في القرية او في العذاب الذي
هو الهلاك لانها كانت موالية لهم فهلكت معهم فلهذا استثنى امرأته من اهل الناجين او الآية
فلما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى اي بالبشارة لابراهيم باسحق ويعقوب قالوا انا مهلكوا
اهل هذه القرية اي قرية سدوم والاضافة لفظية لان اسم الفاعل فيه بمعنى الاستقبال فلا يفيد
اضافته تعريفا ان اهلها كانوا ظالمين باصرارهم على الكفر وانواع المعاصي وهو تعليل لاستحقاق
الاهلاك قال اي ابراهيم على طريق المجادلة عن قبل اهل القرية ان فيها لوطا وهو ليس من اهل الظلم
قالوا اي الرسل نحن اعلم بمن فيها لننجينه واهله الا امرأته وقال تعالى في حقها في موضع آخر

[illegible]

تغليب اتباعه عليه في نسبة العود وتغليبه عليهم في الخطاب

وهو آية سورة التحريم ومريم ابنة عمران التي احصنت فرجها فنفخنا فيه من روحنا وصدقت
بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين اي المطيعين لربها والقياس في حق المرأة ان يقال وكانت من
القانتات وكانت من القانتات لان صيغة الجمع بالواو والنون انما هي للذكور خاصة بحكم الوضع فاطلاقها
على الاناث مبني على تغليب المذكر على المؤنث وترجيحه عليها بجهة ذكورته حيث اريد وصفهما معا
بصفة مشتركة بينهما يعبر عن تلك الصفة بصيغة تختص بالمذكر وتجعل الانثى داخلة فيمن اريد
بتلك الصيغة مثل انه يعبر عن مجموع الذكور والاناث بلفظ القانتين او القابرين بناء على جعل الانثى
بمنزلة الذكور في صحة ان يعبر عنها بلفظ يختص بالذكور فكما صح ان يعد الانثى من الذكور وان يعبر
عن الجميع بصيغة تختص بالذكر بحكم التغليب صح ايضا ان يعد فرد جنس مخصوص من الجنس الكثير
الافراد المغاير لذلك الجنس ويغلب جنس الجنس الكثير الافراد على فرد جنس آخر بان يطلق اسم ذلك الجنس
على الجميع كما في قوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس ابى واستكبر وكان من الكافرين
عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا مغمورا فيما بينهم فان ابليس داخل فيما اريد بلفظ الملائكة و
كذلك تناوله الامر بالسجود وصح استثناؤه من ضمير الملائكة في قوله فسجدوا والاستثناء متصلا على ما
هو الاصل في الاستثناء لان المنقطع لا يقع في الكلام البليغ الا نادرا فقوله عد الانثى من الذكور منصوب
على انه مفعول مطلق لقوله عد ابليس اي عد امثال عد الانثى من الذكور وفيه اشارة الى ان تغليب
الملائكة على ابليس وان كان من قبيل تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من جنس آخر مغمور فيما بين تلك
الافراد واطلاق اسم ذلك الجنس على افراد نفسه وعلى فرد جنس آخر مغمور بين افراد نفسه كما غلب اتباع
شعيب على نفسه في صحة اطلاق اسم العائدين الكفر على الجميع الا انه يشبه تغليب المذكر على المؤنث في كون
اللفظ متناولا للغير ما وضع له ايضا فكما ان لفظ القانتين موضوع لجماعة الذكور الموصوفين بالقنوت
اطلق على تلك الجماعة وغيرهم من الاناث كذلك لفظ الملائكة موضوع لجماعة الملائكة خاصة اطلق على
الملائكة وابليس وهذا المجموع ليس مما وضع له لفظ الملائكة ومن هذا الباب قوله تعالى بل انتم قوم
تجهلون بتاء الخطاب غلب جانب انتم على جانب قوم وكذا وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء
الخطاب اي انت يا محمد وجميع المكلفين وغيرهم وكذا يذرؤكم في قوله جعل لكم من انفسكم ازواجا
ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه خطابا شاملا للعقلاء والانعام مغلبا فيه المخاطبون على

الغيب

الغيب والعقلاء على ما يعقل ومنه قولهم ابوان للاب والام وقمران للقمر والشمس وخافقان للمغرب
والمشرق اي ومن باب التغليب تغليب جانب الخطاب على جانب الغيبة فيما اذا اجتمع في لفظ واحد
جهتا خطاب وغيبة فيغلب ما فيه من جهة الخطاب على جهة الغيبة لكون جانب الخطاب اشرف واعرف كما في
قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون فان لفظ قوم اسم ظاهر والاسماء الظاهرة غيب وقوله تجهلون صفة قوم مقتضى
الظاهر ان يجاء تجهلون بياء الغيبة الا انه جيء بتاء الخطاب نظرا الى ما في قوم من جهة الخطاب وهي كونه
عبارة عن انتم ومحمولا عليه فغلب جانب خطابه المستفاد من حمله على انتم على جانب غيبته الثابتة له في نفسه
لكون الخطاب انسب بالمراد اذ المعنى بالذات المراد وهو بالحقيقة تغليب جهة المعنى على جهة اللفظ فان لفظ
القوم غايب ومعناه مخاطب بموجب حمل انتم والخبر هو المبتدأ اذ انا واذ كان خبر الجنس القوم ومن
هذا الباب ايضا قوله وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء الخطاب والفرق بينه وبين ما سبق
ان ما سبق تغليب جهتي خطاب لفظ واحد على جهته بان يعبر عن الغايب الذي له جهة خطاب بطريق
الخطاب مع ان مقتضى الظاهر ان يعبر عنه بطريق الغيبة وان التغليب الواقع في هذه الآية تغليب المخاطب
على الغايب بان يعبر عن المخاطب والغائب جميعا بطريق الخطاب اي بصيغة موضوعة للمخاطب اما على قراءة
يعملون بياء الغيبة فلا تغليب اصلا لان الضمير فيه عن سواه عام من الغيب المكلفين وغيرهم لا له ولهم بطريق
تغليب الغيب على المخاطب اذ لم يعهد في كلامهم تغليب الغائب قوله وكذا يذرؤكم فانه ايضا من باب التغليب
حيث غلب فيه العقلاء على غيرهم بان عبر عن الجميع بصيغة تختص العقلاء وايضا غلب فيه المخاطبون
على الغيب بان نظم الغيب في سلك المخاطبين وغير العقلاء في سلك العقلاء لقصد الاختصار واول الآية
فاطر السموات والارض جعل لكم اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ازواجا اي حلائل ذكورا
واناثا وخلق الانعام من جنسها ازواجا ذكرانا واناثا يذرؤكم اي يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام فيه
اي في هذا الجعل المذكور عليه بقوله جعل لكم وهو جعل الناس والانعام ازواجا يكون بينهم توالد فكونه
بسببه فانه كالمنبع للبث والتكثير بالتوالد والتناسل ولهذا اختير يذرؤكم فيه ولم يقل به كما في قوله تعالى
ولكم في القصاص حيوة فانه لم يقل بالقصاص لدلالته على قوة سببيته للحيوة كانه منبع لها ومنبع تمكن
بها منه فلما كان الخطاب في قوله يذرؤكم متعلقا بالناس المذكورين بطريق الخطاب وبالانعام المذكورة
بطريق الغيبة كان فيه تغليبان تغليب المخاطبين على الغيب حيث لم يقل يذرؤكم واياهن وتغليب

العقلاء على غيرهم حيث لم يقل يذرؤكم وإياكن فلما قصد تغليب المخاطبين على الغيب جيء بالكاف والهاء
ولم يقل يذرؤهم ولما قصد تغليب العقلاء على ما لا يعقل جيء بالميم دون النون ولم يقل يذرؤكن وقد تغلب
الحكاية على الغيبة مثل أنا وزيد فعلنا وعلى الخطاب مثل أنا وأنت فعلنا وهذه الأقسام متقاربة جدا
بخلاف التغليب في نحو الأبوين فلهذا أفرده ومنه أي ومن باب التغليب أنواعه تغليب أحد المتناسبين على
الآخر بأن يطلق اسمه الخاص على نفسه وعلى الآخر أيضا ويثنى اسمه بهذا الاعتبار ويقصد النسبة إلى الأمرين
جميعا ثم المعتبر في التغليب هو الاسم الأخص الأولى أن يكون الأشرف مذكر كالقمرين فإن قيل يجوز إطلاق اسم أحد
المتناسبين على الآخر بأن يعتبر كون الآخر مسمى باسمه بحكم التغليب لا يكفي في تثنية الاسم كما في المشترك
بل لا بد من الاشتراك في معنى يصير من جنس واحد فإن لفظ التثنية كما يجب أن يتعدد مدلوله يجب أيضا
أن يكون المتعدد فردين لجنس واحد فكان القياس أن لا يثنى ولا يجمع إلا أسماء الأجناس وكان تثنية الأعلام
وجمعها مخالفا للقياس لأن الاسم إنما يثنى بأن يلحق به الزيادة المعلومة ليدل على أن معه مثله من جنسه وذلك
يقتضي أن يكون الاسم المفرد موضوعا للواحد من آحاد الجنس على البدل وليس نحو علم موضوعا للمفرد المنتشر
حتى يثنى ليدل على أن معه مثله من جنسه أجيب بأن ما ذكرته ليس مما اتفق عليه النحاة بل هو مختلف فيه
فقد جوز بعضهم كابن مالك والأندلسي أن يقال قمران لعطارد وصحن وعينان لجارية وباصرة وأيضا
جاز أن يجعل الآخر مسمى باسمه لادعائهم بوجود الاسم بجميع المسمى به يحصل مفهوم مبينا ولهما فيثنى باعتباره
كما قيل في العلم كزيد مثلا فإنه يؤول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع بناء على أن مجرد الاشتراك في الاسم لا يكفي
في جواز تثنية الاسم فيكون معنى الأبوين مثلا المسميين بالأب. ولما فرغ هو المغرب من خفق النجم أي غاب
وقيل هو المشرق لأنه يخفق منه الكواكب أي يلمع من أخفق الرجل بثوبه إذا لمع به وعلى التقديرين أي سواء
كان لفظ الخافق حقيقة في المغرب أو في المشرق يكون إطلاقه على الآخر بحكم التغليب فيثنى اسم الخافق ويقصد
به المغرب والمشرق جميعا بأن يجعل الآخر مسمى باسم الخافق فيكون معنى الخافقين المسميين بالخافق وكذا
معنى الأبوين المسميين بالأب على تسمية الأم أبا بوجه من وجوه الاعتبارات ولما قوله تعالى وإذا مس
الناس ضر دعوا ربهم منيبين إليه فلا نظر إلى لفظ المس ولا تنكير الضر المفيد في المقام التوبيخي
القصد إلى اليسير من الضر وإلى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضر والتنبيه على أن مساس قدر يسير
من الضر لأمثال هؤلاء حقه أن يكون في حكم المقطوع به وأما قوله تعالى وإذا مسه الشر فذو دعاء عريض

بعد

بعد قوله وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه أي أعرض عن الشكر وذهب بنفسه وتكبر وتعظم
فالذي تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير في مسه للمعرض المتكبر ويكون لفظ إذا للتنبيه على أن مثله يحق أن
يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا به. قوله وسواء قوله وإذا مس الناس ضر عطف على قوله ولما قوله تعالى
وإن كنتم في ريب وقد مر أنه إشارة إلى ما يرد على الأصل الأول وهو كون الأصل في كلمة إن استعمالها في ما
لا قطع بوقوعه ولا جوابه وهذا إشارة إلى ما يرد على الأصل الثاني وهو أن تستعمل كلمة إذا في مقطوع
الوقوع من المناقضة بقوله تعالى وإذا مس الناس ضر فإن الضر الذي هو سوء الحال نادر كالسيئة
فكما أن السيئة نادرة بالقياس إلى الحسنة فكانت لذلك في حكم ما يشك في وجوده فكانت موقعا لكلمة
إن كذلك سوء الحال نادر بالنسبة إلى حسن الحال فكانت لذلك موقع إن لكونها مشكوكا الوقوع مع أنه قد
استعمل فيه كلمة إذا وهو مناف لما تقدم من أن الأصل في إذا الجزم بالوقوع وأجاب عن ذلك بأن هنا
أمورا ثلاثة مناسبة تقتضي اقتضاء كون الضر مقطوعا به الأول لفظ المس الذي لا يستعمل إلا في القليل
وهو مما لا يحتاج الإنسان عنه والثاني تنكير لفظه فإنه يفيد في المقام التوبيخي القصد إلى اليسير
من الضر بمعنى أنه إذا مسه أقل شيء من الضر تضطرب وتضجر والثالث جعل مفعول المس
الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضر لتماديهم في العصيان وارتكابهم لأنواع الضلالات والجهالات
فنبه باستعمال كلمة إذا في هذا المقام على أن مساس قدر يسير من الضر لأمثال هؤلاء حقه أن يكون في حكم
المقطوع به وهذه الآية وقعت في سورة الروم هكذا وإذا مس الناس ضر دعوا ربهم منيبين إليه وفي
سورة الزمر هكذا فإذا مس الإنسان ضر دعانا فما وجد في أكثر النسخ خطأ بين وهو وأما قوله وإذا
مس الناس ضر دعانا والصحيح أن يقال وإذا مس الناس ضر دعوا ربهم أو يقال وإذا مس الإنسان
ضر دعانا فوقع والخطأ في قوله وإذا مسه الشر إشارة إلى جواب ما يقال من أن ما يقتضي العدول عن
مقتضى الظاهر في قوله تعالى وإذا مس الناس ضر إذا كان هذه الأمور الثلاثة في اقتضاء كون الضر
مقطوعا به ولكان للتنكير الشر مدخل في إيراد كلمة إذا في الآية المذكورة لكان ينبغي أن يراد الكلام
على ما يقتضيه الظاهر عند فوات واحد من تلك الأمور الثلاثة مع أنه قد استعملت كلمة إذا مع ترك
الشر وفوات التنكير في قوله تعالى وإذا مسه الشر فما الوصف فيه وأنه وجد فيه لفظ المس المبني على
القلة وكون مفعول المس مطلق الإنسان المستحق أن يلحقه كل ضر فإن الضمير في قوله تعالى وإذا

واقامة الشيء عايدا الى الانسان المذكور في قوله تعالى واذا انعمنا على الانسان اعرض اي عن الشكر
ونأى بجانبه اي ذهب بنفسه وابعدها عن رتبة سائر الناس تكبرا وتعظما كما يجر التشكيك فذهب به الخيلاء الى [illegible]
فالجانب على هذا مجاز عن النفس والذات كالجنب في قوله تعالى على ما فرطت في جنب الله اي في ذاته ونظيره
قولهم كتبت الى جانب فلان يريدون الى ذاته ونفسه والجانب في حكم الجمع كالمقام من قوله تعالى ولمن خاف مقام
ربه اي ولمن خاف ربه ومنه قول الشماخ وماء قد وردت لوصل اروى عليه الطير كالورق اللجين ذعرت به القطا
ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين اي نفيت عنه الذئب وعريض الدعاء عبارة عن كثرته ودوامه واستمراره
فان الطول والعرض من صفات الاجسام والدعاء ليس بجسم الا انه شبه بالجسم في البقاء والاستمرار واثبت له
العرض المتسع على سبيل التخييل وهو ابلغ من ان يقال فذو دعاء طويل لان الطول اطول الامتدادين فاذا
كان عرضه كذلك فما ظنك بطوله وتنكير الدعاء واحدا من تلك الامور الثلثة وهو التنكير وان قلت في هذه
الآية الاخيرة منافاة لما سبق وهو ان يكون ضميره راجعا الى الانسان المعرض المتكبر فان الانسان
المقيد بذلك في حكم المذكور لدلالة الجزاء عليه وهو قوله اعرض ونأى بجانبه فيصح ان يرجع اليه ضميره
لوروده بعد ما حكم على الانسان بانه ممن يعرض ويتعظم فيكون معنى الآية انا اذا انعمنا على الانسان
اعرض عنا واذا ابتليناه بعد ذلك التجا الينا في كمال رجوع ضميره الى الانسان المعرض
المتكبر مناسبا لتنكير الشر كان المقام اذا ايضا لكون استعمال اذا منبها على انه مثله يحق ان يكون
ابتلاؤه بالشر مقطوعا به وعند التحرير ان اذ واذ ما مسلوب الدلالة على معناه الاصلي وهي
المضي معمول اذ ما للدلالة على الاستقبال ولا فرق بين اذا واذا ما في باب الشرط من حيث المعنى
الا في الابهام في الاستقبال لما ذكر المصنف حال ان واذا وتحقيق [illegible] شرع في ذكر احوال
بقية ادوات الشرط فبدأ بذكر احوال اذ ما واذا ما والمناسب للاجمال السابق في تعداد كلمات الشرط
تقديم اذا ما على اذ ما لكنه عكس [illegible] ببيان كيفية جعل اذ ما من كلمات الشرط كون اذ في معنى
خاصة والماضي [illegible] لان الشرط عبارة عن تعليق حصول مضمون جملة الجزاء بحصول
مضمون جملة اخرى في الاستقبال فمتى كانت كلمة اذ بدون ما دالة على المضي المنافي للشرطية كان جعلها
من كلمات الشرط [illegible] البيان قدم بيانه على مباحث بقية كلمات الشرط وتفصيل مواقعها و
وتقرير ما ذكر من البيان ان اذ ما ليست كلمة برأسها كما زعمه بعض النحاة بل اصلها اذ ~~الموضوعة~~

الموضوعة

الموضوعة للدلالة على حصول مضمون الجملة التي اضيف هي اليها في الزمان الماضي مقرونة بمعنى
الشرطية فلما ضم اليها ما الابهامية القاطعة عن الاضافة سلب عنها معنى الماضي وهو حصول الفعل
في الزمان الماضي وانتقل الى معنى الشرطية في الاستقبال لان التركيب قد يجرد للكلمة حالا لم تكن ثابتة لها قبل
التركيب فيكون معنى اذ ما مثل معنى اذا بل مثل معنى ان فاما فتح حالها مما ذكر في باب اذا فلا يحتاج الى بيان حالها
على الانفراد حذرا عن التكرار وان اراد بيان حالها بقوله ولا فرق بين اذا واذا ما في باب الشرط من حيث المعنى
الا في الابهام في الاستقبال بمعنى ليس حال اذا واذا ما كحال اذ واذ ما في انه يكون مع ما للشرط وبدونها لا بل كل واحد
من اذا واذا ما للشرط ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا ان في اذا ما ابهاما في الاستقبال ليس في اذا فان قلت
اذا كان كل واحد من اذا واذا ما مستعملا فيما يتحقق وقوعه كقولك اذا طلعت الشمس آتيك واذا ما احمر البسر
آتيك فما الابهام الذي في اذا ما دون اذا اجيب بانه اراد بالابهام في الاستقبال انه لا يتعين جزء من اجزاء
الزمان المستقبل لان يكون زمانا لحصول الفعل فيه بل اي وقت فرض من اجزاء الزمان المستقبل يجوز ان
يحصل فيه الفعل من غير ان يعد ذلك خلفا للوعد مثلا اذا قلت آتيك اذا ما طلعت الشمس واذا ما احمر البسر
يكون الموعود الاتيان في زمان طلوع الشمس في اي يوم من الايام الآتية لا زمان طلوعها غداة غد فقط
وكذا يكون الموعود في قولك آتيك اذا ما احمر البسر الاتيان الواقع في زمان احمرار البسر مطلقا سواء كان احمراره في السنة
التي انت فيها او في غيرها من السنين الآتية بخلاف ما لو قلت آتيك اذا طلعت الشمس واذا احمر البسر فان الموعود
فيهما هو الاتيان في زمان الطلوع والاحمرار المتوجه اليهما وهو زمان اقرب طلوع واحمرار حتى لو كان طلوعها
في غداة غد واحمراره في السنة التي انت فيها صح لو خالف الوعد فيهما استحق العتب بخلاف ما لو خالف الوعد
في صورة التعليق باذا ما فانه لا يستحق العتب بترك الاتيان في اقرب طلوع واحمرار منتظرين وانما قال لا فرق بين
اذا واذا ما في باب الشرط لتحقق الفرق بينهما من وجه آخر وهو ان اذا قد يكون لمجرد الظرفية بخلاف اذا ما
وقال من حيث المعنى اذ بينهما فرق من حيث اللفظ فان الجزم باذا ما وان كان نادرا كالجزم باذا الا ان
الجزم باذا ما اقرب الى السعة مثل ان يقال اذا ما تخرج اخرج بخلاف اذا فانه لا يجزم بها الا في الضرورة
كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل ومتى لتعميم الاوقات في الاستقبال وسيأتي اعم واين لتعميم الامكنة
والاحياز وانما اعم قال تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وحيثما لتعميم ايضا قال تعالى وحيثما كنتم
فولوا وجوهكم شطره ومن لتعميم اولي العلم قال تعالى ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الارض مراغما كثيرا

اى متى او اى ... العالم وغيرهم ولهذا ... من تعميم ... فى ...

وسعة وما للتعميم الاشياء فما وما تفعلوا من خير فان الله به عليم ومهما اعم قال الله تعالى مهما تأتنا
به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ووجه اذا قدر الاصل ما ما ظاهر واى لتعميم ما يضاف اليه من
ذوى العلم وغيرهم وانى لتعميم الاحوال الراجعة الى الشرط كما تقول انى تقرأ اقرأ اى على اى حال توجد
القراءة من جهر بها او همسها او غيرهما فكذلك اوجد بها انا قوله ومتى لتعميم الاوقات اى تجعل زمان حصول الشرط
عاما مثنا ولا لجميع الازمنة المستقبلية فيعم الحكم الذى علق به كل وقت من اوقات وقوع شرطه مثلا اذا قيل متى
دخلت الدار فانت طالق طلقت فى اى وقت دخلت من ليل او نهار لكنه يحتمل التخصيص ببعض الاحيان
كما ان الصيف او الشتاء او الليل او النهار مثلا او قال متى تخرج اخرج وخرج الى طبخ الشتاء كان
لكن لا تخرج معه قبلا انى اردت به وقتا من اوقات الصيف لا كل وقت بخلاف متى ما فانه اعم من متى اى
اشمل واقوى عموما بالنسبة الى متى حيث لا يحتمل التخصيص ببعض الاوقات لا يجمع ان متى ما شامل متناول
لجميع الازمنة الاستقبالية دون متى لان متى ايضا شامل لجميعها ولا فرق بينهما الا ان متى ما اقوى عموما ويسح شئ منهما
تكرر الطلاق بتكرر الوضوء على ما توهم انما ذكر فى التعليق لحكمة قوله واين لتعميم الامكنة والاحياز عطف الاحياز
على الامكنة اما تفسير بناء على ان المكان والحيز فى عرف الحكماء واحد وهو السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس
للسطح الظاهر من الجسم المحوى وفى عرف المتكلمين فرق بينهما فان المكان عندهم عبارة عما يعتمد عليه المتمكن من
الاجسام كالارض للسرير والحيز عبارة عن الفراغ المتوهم الذى يشغله الجسم اى يملأه المتمكن بحجمه ولو لم يشغله
المتحيز لكان فارغا واين واينما فى الامكنة مثل متى ومتى ما فى الازمنة فمعنى اعمية اينما بالنسبة الى اين كونه اشمل
واقوى عموما بالنسبة الى اين من حيث انه لا يقبل التخصيص بخلاف اين وقوله وحيثما نظير اينما اى فانه لتعميم
الامكنة مثل اينما ويستعمل لجازم مثل ولم يقع حيث بدون ما اداة شرط وقوله حيثما كنتم معناه فى اى مكان كنتم
من الامكنة كما ان قوله اينما تكونوا يدرككم الموت معناه فى اى مكان تكونون يدرككم الموت قوله فولوا وجوهكم
ام الى ضمير ... والنسبة الشئ اى جهته قريبا منه ومواجها والشطر الجانب واول الآية ومن حيث خرجت اى من
اى مكان خرجت للسفر فول وجهك شطر المسجد الحرام اى نحوه وانما خص الرسول صلى الله عليه وسلم بالخطاب تعظيما له و
ايجازا لما وعده بقوله قد نرى تقلب وجهك فى السماء فلنولينك قبلة ترضاها عمم الخطاب تصريحا بالعموم
للحكم وتأكيدا لامر القبلة فقال عز من قائل وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره ومن لتعميم اولى العلم اى ما وضع
بجميع اهل العلم ومعناه كثر واحد من اهل العلم خارجا ومن يهاجر فى سبيل الله يجد فى الارض مراغما كثيرا وسعة

اى كثر

اى تحقيق ابهم وتعميم ... وفى الاستفهام ايضا

اى كثر واحد من اهل العلم مهاجر عن وطنه فى سبيل الله يجد فى الارض مراغما اى راغما يذهب اليه فوده اى
يوصل اليهم الذل والهوان ويلصق انوفهم بالرغام وفى الصحاح المراغم المذهب والمهرب قال النوى المراغم
المضطرب والمذهب فى الارض ويقال ارغم الله انفه اى الصقه بالرغام وهو التراب قوله وما لتعميم الاشياء
اى ما هو موضوع لجميع الاشياء سواء كان من اهل العلم او غيرهم قال الله تعالى وما تفعلوا من خير فان الله به عليم اى كل
شئ تفعلونه من الخير اى فان الله يجازيكم به وهذا معناه فى الشرط وكذا فى الاستفهام فاذا رأيت شبحا من بعيد
قلت ما هو واذا عرفت انه انسان قلت من هو وقد يطلق ما على اولى العلم كما فى قولهم من لا يعقل و
يسأل بها عن صفات اولى العلم كقولك ما زيد قوله ومهما اعم اى من ما بمعنى اى شئ من الاشياء صغير او كبير قليل او
كثير على قياس ما مر فى متى ما فى ... وكل شئ من الاشياء بحيث لا يخرج عنه البعض ولا يخص بخلاف ما فانه قد يخص
كما يخص متى او اين ووجه كونه اعم اذا قدر اصله ما ما ظاهر وذلك لان اصله اذا كان ما ما تكون الاولى شرطية
والثانية مزيدة لزيادة التعميم وتعميم وتأكيد معنى الجزاء كما فى متى ما واينما فقلبت الالف الاولى هاء دفعا للتنافر الحاصل صح
من اجتماع المثلين وهذا هو قول الخليل وذهب بعض النحويين الى ان اصله مه ما على ان مه بمعنى الكف ضمت
اليها ما الشرطية فزيادة التعميم حينئذ تفهم من الامر بالكف من كل شئ ثم ايرادها الشرطية الدالة على تعميم الاشياء
هذا ان قيل انه مركبة وفيه قول ثالث وهو انها كلمة برأسها بناء على ان الاصل عدم التركيب فوجه كونها موضوعة
لزيادة العموم بالنسبة الى ما الشرطية لمناسبة زيادة البناء لزيادة المعنى قال الله تعالى وقالوا مهما تأتنا به من
آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين اى قال القبط لموسى عليه السلام لا تتخدع بشئ جئتنا من قبلك وتحدينا
على الاقوال بنصب بفعل مقدر وقوله تأتنا به اى اى شئ تحضر لنا تأتنا به او رفع بالابتداء اى اى شئ تأتنا
وضمير به يرجع الى لفظها وقوله من آية بيان لها وتسميتها آية استهزاء بموسى عليه السلام لا لاعتقادهم ولذلك
قالوا لتسحرنا بها اى لتسحرنا بها اعيننا وتلبس الامر علينا وضمير بها يرجع الى مهما لانها بمعنى الآية وعود الضمير
اليها دليل على اسميتها لان الضمير انما يعود الى الاسماء قوله واى لتعميم ما يضاف اليه من ذوى العلم نحو اى
انسان او اى رجل او غيرهم من ذوى العلم نحو اى فرس او اى نبات فهو بمعنى يدل على التعميم المطلق ولا يعلم ان التعميم
فى اى شئ هو الا بما اضيف اليه مثلا اذا اخذت اى انسان علم ان التعميم فى افراد الانسان واذا اقمت
اى فرس علم ان التعميم فى افراد الفرس وعلى هذا وليس الحال فى المعممات السابقة كذلك فان كل واحد
منها يدل بنفسه على تعميم امر خاص من الزمان او المكان او غيرهما كما ان ما موضوع لتعميم الاحوال والصفات

المتعلقة بفعل الشرط كما تقول ان تق‍ُرأ اقرأ اى على اى حال وصفة توجد القراءة من جهرها او همسها او ترتيلها او تجويدها وغير ذلك اوجدها انا ايضا على تلك الحال وانما قال الراجعة الى الشرط لئلا يذهب الوهم الى الاحوال التى هى طبق الاحوال الراجعة الى الجزاء ايضا لان المعنى فى صورة التعليق بانى ان الجزاء توجد فى جميع احوال الشرط ولا يلزم منه تعميم احوال الجزاء والمطلوب بهذه المعممات ترك التفصيل الى اجمال مع الاحتراز عن التطويل ان غير واف بالحصر وحمل الاشتراك فى قولك من ياتينى اكرمه كيف تستغنى عن التفصيل والتطويل فى قولك ان ياتينى زيد اكرمه وان ياتينى عمرو اكرمه وان ياتينى خالد اكرمه الى عدد ربما تعذر استيعابه مع قيام الاحتمال فى ربما ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فاولئك هم الفائزون اى ايما مكلف اطاع الله فى فرائضه ورسوله فى سننه وخشى الله على مضى من ذنوبه واتقاه فيما يستقبل فقد جاز الفوز بحذافيره لما ذكره ان بعض كلمات الشرط دالة على التعميم اراد ان يشير الى فائدتها المطلوبة منها فقال والمطلوب بهذه الكلمات الدالة على التعميم امران احدهما ترك تفصيل بتفصيل يدل على كل واحد واحد على التعيين الى اجمال يعرف منه الحكم على كل واحد على وجه كلى وثانيهما الاحتراز عن تطويل سواء كان ذلك التطويل غير واف بجميع الافراد المطلوبة لكونها غير متناهية وان كان وافيا بجميعها لكنه ممل لكثرة الافراد فان الفائدة المطلوبة من هذه الكلمات قد تكون ترك التفصيل وحده كما اذا قصد عدم التصريح بذكر بعض الافراد وقد يكون الفائدة ذلك الترك مع الاحتراز عن التطويل الذى لا يفى بالاحصاء او يفى لكنه يجتهد والاختصار حاصل فى الكل وان لم يكن هناك داع من التفصيل والتطويل قوله الى عدد متعلق بمحذوف وهو حال من المقول وهو ان ياتينى زيد اكرمه وان ياتينى عمرو اكرمه الخ اى كيف تستغنى بكلمة من عن التفصيل والتطويل فى قولك هذا المقول ذاهبا الى عدد ربما تعذر استيعابه لعدم تناهيه او لكثرته فان قلت اذا لم تقيد قولك من ياتينى بقيد مثل ان تقول من ياتينى منكم اكرمه خطابا لجماعة معينة يمكن تعدادها على التفصيل بل اطلقته لقصد التعميم الكلى من يتصور منه الاتيان تعذر استيعابه بعدده قطعا ولا يمكن التفصيل المطلوب لا محالة فاى وضع لكلمة من المعممة توصلا بها الى ترك التفصيل الى الاجمال واستغنى بها عن التفصيل المتعذر وان قيدته بقيد مثل ان تقول من ياتينى من بنى زيد مثلا لم يتعذر استيعابه بعدده بل يكون التفصيل المطلوب ممكنا لكن يترك التفصيل ايضا ويكتفى بكلمة من المعممة تحرزا عن التطويل وانما قال ربما تعذر استيعابه لغلظ تحمل الموزن بهذه وقوعه ووضعه للاشارة الى ان التفصيل المطلوب قد يكون ممكنا فلا يتعذر استيعابه بالعدد قوله مع قيام الاحتمال

اما

اما فى صورة التعذر فالاحلال لازم لعدم امكان التفصيل بناء على عدم تناهى الاحاد واما فى غيرها فقد يكون احلالا بسبب الكثرة وقد لا يكون فيمكن التفصيل من غير ان يؤدى الى الاحلال فيما ثمرة ايراد الكلمة من المعممة والاختصار وترك التفصيل الى الاجمال قوله اى ايما مكلف اطاع الله انما تعرض لتفصيل تفسير هذه الاية تقريرا لما ذكره من ان هذه المعممات يتوصل بها الى ترك تفصيل غير واف او ممل كانه تقرير لما ذكره من ان هذه المعممات يتوصل بها الى ترك تفصيل حسن التطبيق قوله فقد جاز اى جمع الفوز بتمامه وحذافير الشئ اعاليه اطرافه ونواحيه جميع حذفار وليس لهذا نعت قولهم بحذافيره بان يقال اى باسره واعلم ان الجزاء والشرط فى غير لو ولما كانا لتعليق حصول امر بحصول ما ليس بحاصل استلزم ذلك فى جملتيهما امتناع الثبوت فامتنع ان تكونا اسميتين او احديهما وكذا امتناع المضى ان يكون الفعلان ماضيين او احدهما ونظيرهم من هنا ان نحو ان اكرمتنى اكرمتك وان اكرمتنى اكرمك وان تكرمنى اكرمتك ونحو ان تكرمنى فانت مكرم ونحو ان اكرمتنى الان فقد اكرمتك امس مما لا موجب لكونه مضارعا معه كنون التاكيد فى نحو فاما ياتينكم منى هدى والفاء الغفور ثم فى الجواب لا يصار اليه الا لبليغ الكلام الالنكتة ما مثل نوضح ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل اما لقوة اسباب المتاخذة نحو وقوعه كقولك ان اشترينا كذا حال انعقاد الاسباب فى ذلك واما لان ما هو للوقوع كالواقع نحو ذلك ان مت وعليه فى نادى اصحاب الجنة ونادى اصحاب الاعراف وكذا انا فتحنا لك فتحا مبينا ونظيرها فتح مكة وفى اقوال المفسرين ههنا كثرة لما ذكر المصنف الاحكام المختصة بكل واحد من كلمات الشرط حاعد الوارد ان يذكر الحكم المشترك بينهما وهو امتناع الثبوت فى كل واحدة من جملتى الشرط والجزاء لاستحالة تعليق حصول الثابت بما شئ ثابت فضلا من تعليقه بما ليس بحاصل فامتنع ان تكونا اسميتين لدلالة الجملة الاسمية على الثبوت وامتنع ايضا ان تكون احديهما اسمية لوجوب كون مضمون كل واحدة من الجملتين غير حاصل قوله او احديهما عطف على الضمير المرفوع فى ان تكونا وجاز ذلك من غير تاكيده بالمرفوع المنفصل لفصل الخبر بينهما وقوله ذكرا اشارة الى التعليق المذكور قوله وكذا اى ومثل استلزام ذلك التعليق فى جملتيهما امتناع الثبوت يستلزم ايضا امتناع المضى فهو عطف على امتناع الثبوت قوله ان يكون بدل من المضى او فى محل الخفض محذوف اى ما امتنع ان يكون وفى بعض النسخ هو غير محذوف وقدم الجزاء فى قوله اعلم ان الجزاء والشرط لانه العمدة والشرط قيد له ولان تقديمه هو المناسب لقوله لما كانا لتعليق حصول امر بحصول ما ليس بحاصل لان المراد بالامر المعلق هو مضمون الجزاء وبالمعلق به مضمون الشرط ولعدم التسامح فى قوله لما كانا لتعليق حصول

قوله اى ايما مكلف ... بان ... اليقين بل ... ان ...

قوله مما لا موجب بيان لقوله نحو ان اكرمتنى وضمير جعله راجع الى الفعل وضمير ... راجع الى ... قوله مما لا موجب

قوله فاما ياتينكم ... وكذا قوله فاما ... اى ... من ... ذلك ...

قوله ولا يصار اليه خبر ان فى قوله ان نحو ان اكرمتنى والنوضح هو الطلب

ام لحصول ما بين ما يحصل حيث جعل الشرط والجزاء نفس التعليق وليس كذلك بل هما باعتبار تأدية معناهما من حيث
انهما شرط وجزاء ذكر التعليق الا انه جعلهما نفس التعليق للمبالغة في دلالتهما عليه ومقصوده من هذا الكلام
الدلالة على ان الاصل في الشرط والجزاء ان يكونا جملتين فعليتين مضارعيتين فلذلك اخرج لو بقوله في غير
لو لان الاصل في كلمة لو ان تكون جملتاها ماضويتين واراد بالحصول المعلق ما يعم تحقق النسبة الخبرية ايجابية
كانت او سلبية وتحقق النسبة الانشائية ايضا فان الجزاء قد يكون انشاء واما الحصول المعلق به فالمراد
به تحقق نسبة خبرية في الاستقبال ايجابية كانت او سلبية ولا يجوز ان يراد به حصول النسبة الانشائية لان الشرط
مفروض الصدق والتحقق في الاستقبال وفرض الصدق لا يتصور في الانشاء وفرع على كونهما عند الاطلاق من
ادوات الشرط لتعليق حصول امر بحصول ما بين يحصل امر من احدهما امتناع ثبوته مضمون احدهما في الحال لما
مضمون الشرط فلانه لم يحصل في الحال بل هو مفروض بالحصول في الاستقبال واما مضمون الجزاء فلتوقف حصوله
على حصول الشرط قوله في ممتنع ان يكونا اسميين او احدهما لم يرد به عدم وقوع ذلك اصلا بل اراد امتناع وقوع
ذلك في الكلام البليغ بغير نكتة بناء على ان الاصل مطابقة اللفظ للمعنى بحسب الظاهر فلا يعدل عنه الا لنكتة كما
سيصرح به الامر الثاني امتناع المضي اي امتناع ثبوت مضمون جملتيهما او مضمون احدهما في الزمان
الماضي لان اي فيه يكون حاصلا وقد بينا انهما غير حاصلين فقد ثبت ان كل واحدة من جملتي الشرط والجزاء
في غير لو ينبغي ان يكونا فعلا مضارعا وانه لو كان الامر في احدهما او في كليهما على خلاف ذلك لزم وجود نكتة
تقتضي العدول عن الاصل المذكور اذ العدول عن الاصل من غير سبب يقتضيه غير جائز ويظهر من هذا ان من
امتناع كون الجملة اسمية والفعل ماضيا ان نحو ان اكرمتني اكرمتك مما يكون كل واحد من الشرط والجزاء ماضيا
وان اكرمتني اكرمك مما يكون الشرط فيه ماضيا والجزاء مضارعا وان تأتني اكرمتك مما يكون الشرط فيه مضارعا
والجزاء ماضيا مثل العدول الى الماضي ثلثة امثلة منقلبة الى معنى الاستقبال ثم اعاد لفظة نحو العدول
عن الاصل المذكور الى الاسمية في الجزاء وحده فقال وان اكرمتني فانت مكرم لان الاسمية لا تقع شرطا الا مقترنا
كلمة بالفعل واعاده ثانيا فقال ونحو ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس بناء على ان هذا المثال نوع آخر
من امثلة العدول الى خلاف مقتضى الظاهر حيث عدل فيه في الجملة الجزائية الى الماضي الباقي على اصل معناه
من غير انقلابه الى المستقبل كما في امثلة القسم الاول وهو ما عدل فيه الى الجملة الماضوية في كلتا الجملتين او في
الشرط فقط او في الجزاء فقط فان صيغة الماضي فيها غير باقية على اصل معناها بل هي منقلبة الى معنى الاستقبال

الا

الا ان تقييده الماضي الاول بقوله الآن يدل على ان ذلك المعنى بمعنى لكن ان خلاف الظاهر ان يقول ان
يقول ان تكرمني الآن لانه لما كان المراد تقييد الحدث بزمان الحال كان الظاهر ان يعدل من لفظ الماضي الى لفظ
المضارع الدال على الحال ولا شك ان التعبير عن المراد بما هو ادل عليه هو الانسب لا اظهر وايضا لو قيل ان
تكرمني الآن لكان قيدا لما قاله اذ يعلم ح ان ايراد المضارع الدال على الحال في حيز كلمة الشرط المذكورة
في لف الاصل ايضا ويجوز ان التاويل كما لا يخفى قوله حالا موجب لكونه مضارعا عند بيانه لقوله نحو في المواضع
الثلثة وضميرهما وضمير كونه للفعل اي من الصور والامثلة التي لا يكون فيها ما يوجب كون الفعل مضارعا
كنون التاكيد فانه انما يلحق المضارع لا غير وحيث يكون ما يوجب لكن لا يجوز التعبير بغير المضارع وان كان
فيه الف نكتة وكذا اذا كان الجزاء مصدرا بالسين او سوف او بكلمة لن وجب كونه مضارعا ايضا قوله تعالى فاما
يأتينكم اصله ان يأتينكم ضمت ان كلمة ان ما الشرطية تاكيدا لها فادغمت النون في الميم فصار اما وكلمة ان
اذا اكدت بلفظ ما وجب تاكيد شرطها بالنون لئلا تنحط رتبة المقصود عن رتبة الاداة قوله لا لابصار اليه فيه لان
في قوله ويظهر من هذا ان اي يعني ان نحو هذه الامثلة من باب ما اخرج فيه الكلام لا على مقتضى الظاهر فلا ابصار
اليه في بليغ الكلام الا لنكتة واعتبر بلاغة الكلام لان غير البليغ منه لا يطلب فيه النكتة للعدول قوله الا
لنكتة مثل توهم ابراز غير الحاصل في قوله او ابراز المقدر في معرض الملفوظ به اورد للتعبير بغير الاصل نكتتين
الاول طلب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل والثاني طلب ابراز المقدر في معرض الملفوظ وبين لابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل اسبابا بجملة ثم اشار الى اسباب آخر اجمالا بقوله وما اشار ذلك قوله اما لقوة الاسباب المتآخذة
اي المتعاونة في وقوعه ما ليس بوقوع لاجتماع عدادها واخذ بعضها بحجزة بعض كقولك ان اشتريت كذا حال اجتماع الاسباب
الموجبة لوقوع الاشتراء مثل رغبة البائع والمشتري في انعقاد البيع وتعيين الثمن وارتفاع ما يمنع منه ونحوه
ونحو ذلك من الاشياء التي لها مدخل في وقوع الاشتراء فان المتكلم يقول ان اشتريت بلفظ الماضي ليظهر للناس
ان هذا الاشتراء في حكم الواقع لتحقق اسبابه ووقوعه ونظائرها قوله واما لان ما هو للوقوع كالواقع اي لان
ما هو متعين للوقوع فيما يستقبل كالواقع بالفعل في تحقق وقوعه البتة كما يقول المتكلم ان مت بلفظ الماضي
طلبا لابراز موته في معرض الحاصل لكونه محقق الوقوع وعليه ما وعلى جعل ما هو متعين للوقوع كالواقع
والتعبير عنه بلفظ الماضي وان لم يكن في الشرط والجزاء قوله تعالى ونادى بلفظ الماضي مع ان هذا النداء يقع
في الآخرة الا انه نزل منزلة امر قد وقع لوجوب تحققه البتة قوله وكذا اي في مثل قوله تعالى ونادى قوله انا

انا فتحنا لك اذا اريد به فتح مكة فانه قبل فتحها بلفظ الماضي واما لم يكن فتح مكة واقعا حين نزول هذه الآية
فانها نزلت قبل فتح مكة زمان المراجعة من صلح الحديبية وانما عبر عن غير الحاصل بلفظ الماضي الدال على الوقوع طلبا
لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بسبب وجوب وقوعه وللمفسرين ههنا في قوله تعالى انا فتحنا لك اقوال أخر فانه
قال بعضهم هو صلح حديبية الذي كان قبل فتح مكة وقال بعضهم المراد به فتح خيبر وفتح الروم وقال بعضهم
هو فتح ما فتح الله له من النبوة والدعوة الى دين الاسلام بالحجة والسيف فانه فتح ينطوي فيه الفتوح كلها
وقيل هو من الفتاحة وهي الحكومة اي قضينا لك قضاء بينا على اهل مكة ان تدخلها انت واصحابك من قابل
واما التعريض كما في قوله لئن اتبعت اهواءهم ولئن اشركت فان زللتم من بعد ما جاءتكم البينات ونظيره في كونه تعريضا
قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون المراد وما لكم لا تعبدون الذي فطركم والمنبه عليه قوله واليه ترجعون
ولولا التعريض لكان المناسب اليه ارجع وكذا أأتخذ من دونه آلهة ان يردن الرحمن بضر لا تغن عني شفاعتهم
شيئا ولا ينقذون اني اذا لفي ضلال مبين المراد أتتخذون من دونه آلهة ان يردكم الرحمن بضر لا تغن
عنكم شفاعتهم شيئا ولا ينقذونكم انكم اذا لفي ضلال مبين ولذلك قيل اني آمنت بربكم دون بربي واتبعه
فاسمعون والى توفيق حسن موقع هذا التعريض الاذا انظر الى انفاده وهو تطلب اسماع الحق على وجه
لا يورث طالبي دم المسمع مزيد غضب وهو ترك المواجهة بالتضليل والتصريح لهم بالنسبة الى ارتكاب
الباطل قوله واما للتعريض هو السبب الثالث لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل فانه تعالى ابرز غير الحاصل وهو
اتباع رسوله صلى الله عليه وسلم اهواء اليهود والنصارى في معرض الحاصل حيث ذكر الشرط المبني على الغرض
والتقدير مع القطع بعدم وقوعه بلفظ الماضي المؤذن بحصوله تعريضا بمن صدر عنه اتباعها كاليهود و
النصارى فانهم يعرضون عن اتباع البراهين والدلائل متوغلون في اتباع اهواء انفسهم وبيانهم ممن تعلق
به الجزاء المعلق على اتباعها وهو كونهم بحيث لا ولي لهم من الله ولا نصير وتمام الآية قوله تعالى ولئن
اتبعت اهواءهم من بعد ما جاءك من العلم ما لك من الله من ولي ولا نصير وضمير اهواءهم يرجع الى اليهود
والنصارى وقوله من العلم في محل النصب على انه حال من ضمير المستتر في جاءك والمراد من العلم المعهود
هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع المتعلق بحقية الاسلام وما فيه من الاحكام وكان مقتضى
الظاهر ان يقال ان يتبعوا اهواءهم وبيانا بان هؤلاء ممن ليس لهم من ولي ولا نصير وكذا قوله تعالى لئن
اشركت ليحبطن عملك فان مقتضى الظاهر ان يقال ان تشركوا يحبط عملكم للقطع بعدم صدور الشرك

[illegible]

منه

منه عليه السلام الا انه ابرزه في معرض الحاصل تعريضا بمن تحقق الشرك وحبط عمله واللام التي في لئن
اشركت موطئة للقسم المحذوف وفي ليحبطن عملك لام جواب القسم وكذا في قوله ولتكونن من الخاسرين
اي في صفقتك بسبب هبوط عملك فان قيل اللام الموطئة توجب كون الشرط ماضيا فلا مدخل للتعريض
في كون الشرط ماضيا في نحو لئن اتبعت ولئن اشركت اجيب بانك قد عرفت انه لا تنافي بين المقتضيين
فجاز تعددهما على انه قد يكون المقصود من الاتيان باللام والتزام المضي في الشرط هو التعريض وكان الظاهر ايضا
ان يقال فان زللتم من بعد ما جاءتكم البينات فاعلموا ان الله عزيز حكيم للقطع بان المؤمنين لم يزلوا بعد
مجيء البينات الا ان الله تعالى ابرز زللهم في معرض الحاصل تعريضا بمن زل من اهل الكتاب بعد ما جاءتهم البينات
وبلحوق ما دل عليه قوله تعالى فاعلموا ان الله عزيز حكيم من الوعيد العظيم فانه يدل على انه تعالى غالب قادر على
ان ينتقم من عصاه وانه لا ينتقم الا بحق روي ان اعرابيا سمع قارئا يقرأ ان الله غفور رحيم فقال ان كان
هذا الكلام انه حكيم يليق بالحكيم ان يذكر الغفران عند ذكر الزلل لانه اغراء عليه فالظاهر انه ليس بكلام الله تعالى
قوله ونظيره اي نظير ما ذكر من الآيات في كونه تعريضا وان لم يشاركه في كونه شرطا عبر فيه بالماضي عما ليس بحاصل
قوله تعالى في قصة رسل عيسى عليه السلام حكاية عن حبيب النجار حين اظهر ايمانه على يد رسل عيسى عليه السلام
واراد اهل انطاكية قتله وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون فانه تعريض بالمشركين والمراد ما لكم
لا تعبدون الذي فطركم والمنبه على ان المراد بهذه الآية التعريض بالمخاطبين وان المراد ما لكم لا تعبدون
قوله تعالى واليه ترجعون بنسبة الرجوع الى المخاطبين لا الى المتكلم فانه لو لم يكن المراد التعريض بهم لكان
المناسب ان يقال واليه ارجع لان قوله وما لي لا اعبد الذي فطرني على تقدير ان يحمل على ظاهره ولم يقصد به
التعريض يكون حسبه في وصف حال المتكلم فلا وجه لذكر حال المخاطبين بعده وكذا قوله تعالى حكاية عن حبيب
النجار ايضا أأتخذ من دونه آلهة ان يردن الرحمن بضر لا تغن عني شفاعتهم شيئا ولا ينقذون اني اذا
لفي ضلال مبين فانه ايضا تعريض بالمخاطبين الذين اتخذوا من دون الله آلهة والمعنى أتتخذون من
دونه آلهة ان يردكم الرحمن بضر لا تغن عنكم شفاعتهم شيئا ولا ينقذونكم انكم اذا لفي ضلال مبين ولذلك
اي ولكونه للتعريض قيل اني آمنت بربكم فاسمعون باضافة الرب الى المخاطبين دون ان يقال بربي
باضافته الى ضمير المتكلم مع انه هو المناسب لولا قصد التعريض وابتدائه ذكر بعض قوله فاسمعون بنسبة
السماع الى المخاطبين حثا لهم على الاصغاء ليقفوا على ما اراده من التعريض فيمتنعوا عما هم عليه

ولولا التعريض لما كانت الاضافة والنسبة المذكورتان مناسبتين لكون المقام مقام وصف
حال نفسه فكيف يناسبه التعريض بغيره ثم انك لا تتوقف حسن موقع التعريض الواقع في قوله وما لي لا اعبد و
في قوله اأتخذ من دونه آلهة الا اذا نظرت الى مقامه والى السبب المقتضي له وهو تطلب المتكلم اسماع الحق
اي اسماعه قومه الطالبين لدمه القاصدين قتله الحق الذي هو وجوب عبادة الله وقبح عبادة الاصنام و
كون تلك العبادة ضلالا مبينا على وجه لا يورث المخاطبين الذين كانوا يطلبون قتل المسمع مزيد غضب عليهم
على الجد في قتله وذلك الوجه هو ترك مواجهة المخاطبين المذكورين بالتضليل وترك التصريح لهم بنسبتهم الى
الباطل الذي هو عبادة الاصنام فضمير هو للوجه وقوله والتصريح عطف على المواجهة ومن هذا الاسلوب قوله تعالى
قل لا تسألون عما اجرمنا ولا نسأل عما تعملون والاخير الانسب من حيث الظاهر قل لا تسألون عما عملنا ولا
نسأل عما تجرمون وكذا ما قبله وانا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وهذا النوع من الكلام يسمى الكلام المنصف
قوله ومن هذا الاسلوب اي ومن اسلوب اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب قوله تعالى قل لا تسألون عما
اجرمنا ولا نسأل عما تعملون وكان الظاهر ان يقال لا تسألون عما عملنا ولا نسأل عما تجرمون فعدل عنه الى
الاسلوب المنصف حيث اسند الاجرام الى نفسه واتباعه والعمل الى المخاطبين وعدل عن سوق الكلام على ما
هو الواقع في نفسه لئلا يصير ذلك سببا لمزيد غضبهم ومن هذا الاسلوب ايضا ما قبل هذه الآية وهو قوله تعالى
قل من يرزقكم من السموات والارض قل الله وانا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وكان الظاهر ان يقال وانا لعلى
هدى وانكم في ضلال مبين فعدل الى الاسلوب المنصف حيث ردد كلا من الفريقين بين الهدى والضلال
ولم يصرح بتضليل المخاطبين على ما هو الواقع في نفسه لئلا يصير ذلك سببا لمزيد غضبهم الموقع لهم الى الاباء عن قبول
الحق والتفكر في حقيته وقوله تعالى واياكم عطف على اسم ان وخبرهما محذوف لدلالة خبر او اياكم عليه او قوله لعلى هدى
ويجوز ان يكون لعلى هدى خبر ان ويكون خبر او اياكم محذوفا لدلالة خبر ان عليه وخصت كلمة على بدخولها على
الهدى وكلمة في بدخولها على الضلال اشعارا بان صاحب الحق كانه على فرس جواد يركض به حيث شاء وان صاحب
الباطل كانه منغمس في ظلامه لا يدري اين يتوجه ولم يورد الآيتين على ترتيب التنزيل بل قدم ما تأخر نزوله
وقوله قل لا تسألون عما اجرمنا لان قوله اجرمنا فيه تعريض باجرام المخاطبين فذكر في ذكر الآيات
السابقة باستحقاق ان يتقدم على ما قبله لان ترديد كل واحد من الفريقين بين الهدى والضلال ليس فيه
تعريض باحدهما فيه ترك التصريح بالتضليل فقط فلذلك اخر عما قصد به التعريض قوله وهذا النوع
من

من الكلام اي الكلام المشتمل على اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب سواء كان فيه تعريض او لم يكن
المنصف وصف له بوصف صاحبه حيث انه يجد لنفسه مزية على مخاطبه لان كلا منهما لم يخاطب خصمه فقد انصف
صاحب الكلام واما الكتاب يعني ان الشيء التزام لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل هو ان يتفال المتكلم
بذكر ما يدل على حصوله كما يقال ان يساعدتني الدولة فقد ظفرت بالمرام او يتفاءل السامع باللفظ الدال
على الحصول او يتعظم على حسب مقتضى المقام واما لاظهار الرغبة في وقوعه كما تقول ان ظفرت بحسن
العاقبة فذاك وعليه قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا وما كان ذلك من لطائف
الاعتبارات وقولهم رحمه الله في الدعاء من هذا القبيل ومن امثلته تنبيه لنكتة يتضمن تفاوت الشرطين
في فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة يطيروا بموسى ماضيا في جاءتهم الحسنة ومستقبلا
في تصبهم سيئة قوله ان ظفرت على صيغة حكاية المتكلم عن نفسه الظاهر انه مثال لاظهار الرغبة من قبل
المتكلم ويصح جعله مثالا للتفاؤل ايضا باعتبار ان السامع يتفاءل بسماع ما يدل على حصول مطلوبه ولا وجه
لان يتفاءل المتكلم بان يتلفظ باختياره ما يدل على حصول مطلوبه وان قرئ على صيغة الخطاب كان مثالا
لكل واحد من التفاؤل واظهار الرغبة من غير تفاوت بينهما وعليه اي على اظهار الرغبة قوله تعالى ان اردن
تحصنا فانه عدل فيه من لفظ المضارع الى الماضي لاظهار توفر الرغبة من الله تعالى بارادتهن التحصن والمبالغة
في نهي الموالي عن اكراههن يعني انهن مع قصور عقولهن اذا اردن التحصن وترك الزنا فالموالي احق
بذلك وهذه المبالغة هي الفائدة في تقييد النهي بالشرط المذكور وله فائدة اخرى وهي ان الآية نزلت فيمن
يردن التحصن والتعفف ويكرههن الموالي على الزنا وايضا اكراههن على الزنا انما يتصور اذا اردن التحصن
لان الاكراه انما يكون على ما يريد الفاعل خلافه ويكره ارتكابه وملابسته فاذا لم يردن ترك الزنا
لا يكرهن فلا يتصور اكراههن عليه فتقييد النهي المذكور بالشرط لتوقف الاكراه عليه فلا يصح ان
يستدل بهذه الآية على انتفاء مفهوم المخالفة ويجاب عن من يثبت مفهوم المخالفة بانه يلزم ان تكون هذه الآية
دليلا على جواز الاكراه على تقدير عدم ارادتهن التحصن وليس كذلك وانما قلنا انه لا يصح الاستدلال
بها عليه لان مفهوم المخالفة انما يثبت اذا لم يظهر للتقييد بالشرط فائدة اخرى سوى انتفاء الحكم عند
انتفائه وقد ظهر هاهنا فوائد اخر فعدم ثبوت المفهوم في مثل هذا المقام لا يدل على انتفائه مطلقا قوله
وما كان ذلك عطف على ما سبق من الاسباب لكنه من حيث المعنى كانه قيل سببا لابراز غير الحاصل في معرض

للحاصل فاذكر وما شاكل ذلك ولما كان مقتضى سوق الكلام ان يقول واما ما شاكل ذلك فلا نبا عن ذوق
المتكلم بوقوع الفعل بل ابرازه كذلك كقوله ان ظفر الامير حاجتي ولا يصال المسرة او الى ان للتاجع بابرازه كذلك نحو
ان يقول ان اكرمتني وان صنم مشركو كالاعلم اذ بوقوعه نحو ان زارني الحبيب من هذا القبيل اي من ابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل فان مقتضى الظاهر ان يقال ان يرحمه الله ونكتة العدول التفاؤل او اظهار الرغبة واي فصل لانه ليس بشرط
قوله ومن ههنا اي من هذا المقام الذي بيناه فيه نكتة ابراز غير الحاصل في صورة الحاصل وقلنا ان الابراز المذكور قد
يكون للتفاؤل او لاظهار الرغبة في وقوعه تنبه للنكتة في ذكر مجيء الحسنة بصيغة الماضي وفي ذكر اصابة السيئة بصيغة
المضارع وتلك النكتة هي اظهار الرغبة في وقوع الحسنة دون السيئة على ما تقتضيه رحمة الله تعالى بعباده او ابراز
المقدر في معرض الملفوظ به لانصباب الكلام الى معناه كما في قولك ان اكرمتني الان فقد اكرمتك امس مراد به ان تعتد
باكرامك اياي الان فاعتد باكرامي اياك امس قوله وابراز المقدر في معرض الملفوظ به عطف على ابراز غير الحاصل في
معرض الحاصل وبهذا الابراز هو النكتة الثانية من نكتة المصنف لبيان خلاف الاصل في الشرط والجزاء وتقدير الكلام ان
الاغلبية لحكمة لا انصبابه اليه في بليغ الكلام الا لنكتة ما مثل تعرض ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل كما في الامثلة السابقة الاول
وابراز المقدر في معرض الملفوظ به اي مثل طلب ايراد القول المقدر الذي هو المراد في معرض القول الملفوظ به بان يعبر عن القول
المقدر المراد بالقول الملفوظ به لانصباب الكلام الى معنى القول المقدر اي لدلالة القراين الحالية على ان المراد هو القول المقدر
كما في المثال الخامس هو قوله ان اكرمتني الان فقد اكرمتك امس فان تراكيبها اوردتا جملتي الشرط والجزاء الماضويتين لان الغرض
ارادتان تعتبر من الشرط والجزاء بجملتين يدل ان عليهما على سبيل المجاز لاجل المبالغة فجعلتا ان اكرمتني الان فقد اكرمتك
امس ارادة ان يقال ان تعتد بهذا الاكرام الذي اكرمتني به الان فاعتد ايضا بالاكرام الذي اكرمتك به امس والفرق بين
هاتين النكتتين مع اشتراكهما في الباعثية على مخالفة الاصل في جملتي الشرط والجزاء وهو كونهما جملتين فعليتين
استقباليتين بالعدول الى ما يدل على الثبوت والوقوع من الفعلية الماضوية او الاسمية هو ان النكتة الاولى انما تكون
فيما اذا كان الحكم المذكور في موضع الشرط والجزاء استقباليا لان يكون شرطا وجزاء الان حقه ان يذكر بلفظ المستقبل
الدال على عدم الحصول لكن عبر عنه بما يدل على الثبوت من الفعلية الماضوية او الاسمية وابرز غير الحاصل في معرض
الحاصل بسبب من الاسباب المذكورة بخلاف النكتة الثانية فانها لا تصلح نكتة للعدول عن الاصل في مثل هذا الموضع
الذي يكون ما ذكر فيه في موضع الشرط والجزاء صالحا لان يكون معلقا ومعلقا به بواسطة كلمة الشرط بل انما تكون نكتة
فيما لا يكون المذكور في موضع الشرط والجزاء صالحا لذلك فان الاكرام الواقع امس كيف يصح تعليقه باكرام المخاطب

الواقع

الواقع الان فابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لا يكون نكتة للعدول عن الاصل في هذا المثال لكون الاكرام المعلق
حاصلا فيه فلا بد من المصير الى نكتة اخرى وهي ابراز القول المقدر في معرض القول الملفوظ به وموضع القول الملفوظ به هو
كون الحكم المذكور فيه معلقا ومعلقا به بواسطة كلمة الشرط وقد ابرز القول المقدر في المثال المذكور في هذا الموضع لانصباب
الكلام الى معناه بشهادة القرائن السليمة فقوله فاعتد على صيغة الامر فيكون طلبا للاعتداد باكرام المتكلم معلقا
بطلب الاعتداد للمخاطب باكرامه فكل واحد من المعلق والمعلق به قد ورد في هذا القول المقدر على الاصل وبه يظهر
ان الجزاء قد يكون جملة انشائية من غير احتياج الى تاويلها بالخبرية اذ لا ضرورة اليه لان الامر والنهي وغيرهما يجوز
تقييدهما بالظرف والحال ونحوهما وان امتنع وقوع الانشائية شرطا فان قيل قد سبق ان مضمون الجملة الشرطية
تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط كما صرح بذلك في الانشاء وكيف امتنع ذلك في الشرط دون الجزاء
اجيب بان الحصول قد يكون بالثبوت لشيء او نفيه عنه كما هو مدلول الخبر وقد يكون لتوجه الطلب او التمني او
نحو ذلك كما هو مدلول الانشاء فكما يجوز تعليق حصول مدلول الخبر يجوز ايضا تعليق حصول مدلول الانشاء بحصول
مضمون الشرط المفروض الصدق فان قيل وجب كون الشرط مفروض الصدق امتنع كونه انشاء فتحقق كان جاءك زيد فاكرمه
محصوله اي على تقدير صدق ان جاءك اطلب منك اكرامه لا بمعنى الاخبار بالطلب بل بمعنى انشائه واما كلمة لو
فحين كانت لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع اكرام
بما امتنع من مجيء المخاطب امتنعت جملتاها عن الثبوت ولزم ان تكونا فعليتين والفعل ماضيا واستلزم في
مثل قوله عز وجل لو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم ولو ترى اذ الظالمون
موقوفون عند ربهم تنزيل المستقبل لكمال اتساق التطويع به لصدوره عمن لا خلاف في اخباره منزلة
الماضي المعلوم في قولك لو رايت على نحو تنزيل يود منزلة ود في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا
اصحابنا البصريين رحمهم الله واستلزم في مثل قولك لو تحسن اي لنكتة القصد بتحسن الى تصوير
ان احسانه مستمر الامتناع فيما مضى وفيما فوقه على نحو قصد الاستمرار حالا في لابتسم ما في قوله
عز اسمه الله يستهزئ بهم بعد قوله قالوا انا معكم انما نحن مستهزءون وبينكسون في قوله فويل لهم مما كتبوه
وقوله لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم وارد على هذا اي يمنع عنتكم باستمرار امتناعه من طاعتكم لما في
عن ذكر تعالى كلمات الشرط غير لو شرع في ذكر معنى كلمة لو فقال واما كلمة لو فهي لتعليق ما امتنع وهو اكرامك
في المثال المذكور بامتناع غيره اي بامتناع مجيء مخاطبك الان انه منعكس هذا في قوله معلقا لامتناع اكرام امس

بما امتنع من مجيئي اي ما طبكم حيث اراد اولا ان كلمة لو لتعليق الجزاء بامتناع الشرط واراد ثانيا انها
لتعليق امتناع الجزاء بنفس الشرط فظهر من مجموع كلاميه ان مراده ان كلمة لو لتعليق امتناع الجزاء بامتناع الشرط
اما بتقدير المضاف في قوله الاول اي تعليق امتناع ما امتنع بامتناع غيره وفي قوله الثاني ايضا اي معلقا لامتناع
اكرامكم بامتناع ما امتنع واما على اعتبار حيثية المحتنع اي امتناعه فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث امتناعه
كما اشتهر من ان تعليق الحكم بالمشتق يشعر بان تعليقه به انما هو من حيث انه متصف بمأخذ الاشتقاق فيصير
المعنى انها لتعليق امتناع الشيء وهو الجزاء بامتناع الغير وهو الشرط وكذا التقدير الحيثية ايضا في قوله معلقا
لامتناع اكرامكم بما امتنع اي بما امتنع من حيث امتناعه فيصير المعنى معلقا لامتناع اكرامكم بامتناع الشيء
الذي هو مجيئي ما طبكم فيندفع التدافع بين كلاميه وينطبق المثال عليهما من غير حاجة الى تقدير المضاف
والمراد بما امتنع وبغيره اعم من ان يكون مضمونه اثباتا او نفيا فيشتمل اقساما اربعة وهي ان يكون الشرط والجزاء
مثبتين مثل لو جئتني لاكرمتك ويكون امتناع الاثبات نفيا او منفيين مثل لو لم تجئني لم اكرمك ويكون
امتناع النفي اثباتا او يكون الشرط مثبتا والجزاء منفيا مثل لو جئتني لم اشتمك او بالعكس مثل لو لم تجئني
لشتمتك وتحصيل ما ذكره في بيان معنى كلمة لو انها تدل على معنى قولنا لما انتفى الشرط انتفى الجزاء لانتفائه
فهو صحيح ما ذكره من المعنى الى ما هو المشهور من انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا الازم معناها فانها موضوعة
لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي يكون منتفيا فيه قطعا
فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام
في الماضي على حصول المجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم
واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على قصد بيان لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم
ليستدل به على انتفاء الملزوم وهذا الاستدلال يتبين كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان
لو هنا تدل على لزوم الفساد اي خروج العالم عن نظامه الموجود لتعدد الآلهة على ان الفساد منتف فكانه
قيل وما فسدتا فيعلم من ذلك انتفاء التعدد وقد تستعمل على قصد بيان لزوم الثاني للاول مع انتفاء
اللازم ببيان ثبوت الحكم على كل حال فيبنى على ابعد الاحوال ليعلم حصوله على غيره ذلك بالطريق الاولى
مثل ان تقول لو اهنتني لاكرمتك قصدا منك ان اكرامك مستمر الحصول على جميع الاحوال ومنه قول عمر رضي
الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وقوله على سبيل القطع متعلق بامتناع غيره لانك تعلق امتناع

الاكرام

الاكرام بالامتناع القطعي للمجيء بمعنى جعله سببا عنه على ان التعليق مجاز عن التسبيب لانك اذا قلت
ان جئتني اكرمتك وعلقت الاكرام بالمجيء فقد جعلت الاكرام مسببا والمجيء سببا والا فالظاهر انه ليس
بمستقيم اذ ليست كلمة لتعليق الامتناع بالامتناع بل هي لتعليق مضمون الجزاء بمضمون الشرط القطعي الانتفاء
ليثبت انتفاء الجزاء لظهور انك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك كان المعنى ان الاكرام كان يثبت لو ثبت المجيء
وانما لم يثبت لعدم ثبوت المجيء قطعا ولهذا اطبق ائمة العربية على انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وكان لولا
لانتفاء الثاني لثبوت الاول وكرر امتنعت جملتاها عن الثبوت جواب قوله فحين كانت لتنزيلها منزلة
لما واذا امتنعت جملتاها عن الثبوت امتنع ان تكون جملتاها او احدهما اسمية لكونها دالة على الثبوت
بل لزم ان تكونا فعليتين والفعل ماض حال من المنوي في خبر تكونا فتكون مضمون الجملة الحالية ايضا داخلا
تحت اللزوم ولو قال والفعل ماضيا بعطفه على اسم قوله تكونا لكان اظهر فان ذلك ايضا لازم من قوله انها لتعليق
ما امتنع على صيغة الماضي فانها تدل على اعتبار المضي في كل واحد من الشرط والجزاء فان قوله انها لتعليق
ما امتنع يدل على اعتبار المضي في الجزاء واما دلالة قوله بما امتنع فلان ذكره في المقابل يدل على اعتبار المضي
في الشرط وايضا قوله على سبيل القطع يدل كما عرفت على مضي الشرط قوله واستلزم عطف على لزم وفي علة
ضمير مصدره اي استلزم لزوم كونهما فعليتين مع كون الفعل ماضيا ان ينزل الفعل المستقبل في الآيات المذكورة
منزلة الماضي واستلزم مع ذلك ايضا ان تقصد بحسن في قولك لو تحسن الي لشكرتك التصوير ان احسانه مستمر الامتناع
فيما مضى فان قلت اذا كان قوله واستلزم معطوفا على لزم الذي هو جواب قوله فحين كانت له وجب ان يكون
المعطوف لازما من قوله فحين كانت له كما ان المعطوف عليه كذلك فما وجهه اجيب بان يقال زعم ان الامر
كذلك الا ان المعطوف على الجزاء ليس مستقبلا في نفسه بل في كونه لازما مترتبا على الشرط بل هو لازم بتوسط
الازم الذي هو قوله ولزم آه اي فحين كانت كذا لزم ان يكون الفعل في جملتها ماضيا واستلزم لزوم
كونه فيهما ماضيا تنزيل المستقبل في الآيات المذكورة منزلة الماضي المعلوم نقل عن الشيخ عبد القاهر رحمه الله
انه قال اذا عطف الشيء على الجزاء فهو على وجهين احدهما ان يستقل كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه
بالجزائية كما في قولك اذا جئتني جئتك واعطيتك وثانيهما ان يكون ترتب المعطوف على الشرط بتوسط
المعطوف عليه كما في قولك اذا جاء الامير استأذنت وخرجت اي واذا استأذنت خرجت فما نحن فيه من القسم الثاني
كلام قيل كلمة لو لما كانت للتعليق المذكور لزم كون فعليهما ماضيين واذا لزم كونهما ماضيين لزم

تنزيل المستقبل منزلة الماضي ولزم القصد الى التصوير المذكور وفي جعل ما على الاستلزام ضمير مصدر لزوم اشعار
بمعنى هذه الشرطية ومعنى قوله تعالى اذ وقفوا على النار اذا اروها حتى يشاهدوها واطلعوا عليها كانه يطلعهم
او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من وقفته على كذا اي عرفته اياه وعلى الاول يكون من قولهم وقفت الدابر وقفا
ووقفت اي وقوفا يتعدى ولا يتعدى قوله تعالى ناكسوا رؤسهم اي مطاطئوها حياء وخجلا وندما وقوله تعالى
عند ربهم اي في موضع المحاسبة يوم القيمة يرجع بعضهم الى بعض القول اي يرد بعضهم على بعض ويلعن بعضهم
بعضا يقول الذين استضعفوا اي الاتباع للذين استكبروا اي للرؤساء لولا انتم اي لولا اضلالكم وصدكم
ايانا عن الايمان لكنا مؤمنين اي باتباع الرسول صلى الله عليه وسلم وجواب لو في هذه الآيات المذكورة
محذوف اي لرأيت امرا هائلا عجيبا تقصر العبارة عن تصويره والمراد ان الامور الثلاثة وقوفهم على النار وكونهم ناكسي
رؤسهم وكونهم موقوفين عند ربهم امور مستقبلة توجد يوم القيمة لكنها لتحقق وقوعها نزلت منزلة
الماضي المقطوع به فاستعمل فيها اذ ولو المختصان بالماضي فكانه قيل هذه احوال قد تحققت وانقضت وانت
ما رأيتها فارجع تكن صاحب ... فعملنا لو واذ للمضي كلاهما فذكر ههنا مع ترك لانه المترقب من الله تعالى بمنزلة
الموجود المقطوع به وان كان مقتضى الظاهر ان يقال ولو رأيت لكنه عدل عنه الى صيغة المستقبل تنبيها
على نكتة اخرى وهي ان لفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف في اخباره بمنزلة لفظ الماضي المعلوم تحققه معنا
فله تعالى ان يعبر عما سيوجد بلفظ الماضي لكون المستقبل في حق ما اخبر به الله تعالى بمنزلة الماضي في تحقق مدلوله
قوله تنزيل المستقبل منصوب على انه مفعول المستلزم قوله نظرا علة للتنزيل وقوله الصدور اي الصدور المستقبل
متعلق بقوله نظرا وتوابعه عن ظرف التنزيل ايضا قوله منزلة الماضي لئلا يقع التعليل بين اجزاء المعلل لكان يعني
قوله على نحو تنزيل يود متعلق بقوله تنزيل المستقبل اي استلزم تنزيل المستقبل منزلة الماضي على نحو تنزيل
يود منزلة ود في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا اي يوم القيمة لو كانوا مسلمين اي في الدنيا جاء في الحديث
لا يزال الذنب يرحم ويشفع اليه حتى يقول من كان من المسلمين فليدخل الجنة فيتمنون الكفار
حين احتيج الى التنزيل يود منزلة ود بناء على ان ربما المكفوفة لكونها داخلة على تعليل محقق حقها ان تدخل على
فعل ماض ولا شك ان وداد الكافرين كونهم مسلمين امر مستقبل الا انه نزل منزلة الماضي في تحقق الوقوع
فاستعمل فيه ربما ثم عبر عنه بلفظ المستقبل لما عرفت من ان لفظ المستقبل بالنسبة اليه تعالى بمنزلة الماضي قوله
في واحد قوله على ما صح بناء البصريين وهو ان تكون كلمة ما زايدة كافة لرب عن العمل مصححة لدخولها على الجملة الفعلية

[illegible]

واذا

واذا كفت عن العمل ودخلت على الجملة اقتضت ان يكون فعلها ماضيا لان ربما للتقليل وتقليل الفعل
انما يعرف اذا كان ماضيا واما اذا كان مستقبلا فلا يعرف ان وقوعه قليل او كثير بالنسبة الينا وما ورد
يود في قوله تعالى ربما يود مستقبلا نزل منزلة الماضي لوقوعه في كلام من لا خلاف في اخباره فان المترقب
في صدقه تعالى كالماضي في تحقق وقوعه فكانه قيل ربما ود وقوله الآخر للبعض بين ان يود ليس بمعمول رب و
متعلقا به بكلمة ما فحينئذ ربما نكرة موصوفة بمعنى شيء وليست بكافة وقوله يود صفتها وليس فعلا يتعلق به رب
كما في قولك رب رجل ... فان الفعل الذي يتعلق به رب هو صفة لرجل كما ان يود صفة لما
والتعلق محذوف اي تحقق فتكون رب حينئذ داخلة على المفرد فلا يقتضي الفعل الماضي ولا يحتاج الى تنزيل يود منزلة
ود قوله ان الكوفيون تقدير الآية ربما كان يود بناء على ان ربما مكفوفة بمنزلة غير المكفوفة في اختصاصها بالماضي
فاذا وقع بعدها المضارع قدر اضمار كان ووجه التعليل مع ان كونهم مسلمين في الدنيا اجل ما يتمنونه يوم اهوال
القيمة لما شغلهم وتذهب عقولهم فيتمنون ... فان كان منهم افاقة ما تمنوا ذلك قوله لو كانوا مسلمين
حكاية لودادتهم على طريق الاخبار عنهم كما في قولك حلف بالله ليفعلن ولو قيل حلف بالله لافعلن بطريق
الحكاية لكان حكاية للكلام بلفظه قوله ويستلزم القصد يحسن اي ويستلزم لزوم كون جملتها فعلية من نوع
كون الفعل ماضيا ان يكون العدول الى لفظ المضارع في مثل قولك لو تحسن اي لا تحسن مبنيا على نكتة مناسبة
لهذا المقام غير ما ذكرنا لان تلك النكتة ليست مناسبة بهذا لان هذا الكلام ليس كلام من لا خلاف في كلامه
والنكتة المناسبة لهذا المقام هي ان يقصد بقوله لو تحسن على لفظ المضارع الى تصوير ان احسان المخاطب كان مستمرا
لامتناع فيما مضى وقتا فوقتا اذ قد يراد بالفعل المضارع استمرار تجدد الحدث وقتا بعد وقت على نحو ما
قصد تصييبهم في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله تعالى حكاية عنهم انا معكم انما نحن مستهزؤن فان
المنافقين لما قالوا لشياطينهم اذا خلوا معهم انا معكم انما نحن مستهزؤن بالمؤمنين حيث نقول لهم آمنا
فلما ذكروا الجملة الاسمية الدالة على ثبوت الاستهزاء ان الله تعالى اجابهم انه يستهزئ بهم بلفظ المستقبل دون
الجملة الاسمية قصدا الى ان استهزاء الله تعالى بهم ليس استهزاء ثابتا على حال واحدة بل هو مستمر يحدث حالا فحالا
نوع عنه في وقت حصل بعده نوع آخر وفرد آخر اشد من الاول وهكذا دائما على الاستمرار وعلى نحو ما
قصد بقوله تعالى يكسبون في قوله فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون فان ايراد يكسبون
بلفظ المضارع بخلاف نظيره وهو قوله كتبت ايديهم انما هو للقصد الى ان كتبتهم في التوراة ما ليس منها

ويدل على انه قصد الى الاستمرار ... بما يكسبوا ... قبل ... بخلاف ...

حصلت في الزمان الماضي واما كسبهم الاثم بسبب تلك الكتبة فانه متجدد على الاستمرار واذا كان كذلك
فالمراد بقولك لو تحسن الي لشكرتك لو احسنت الي في الزمان الماضي احسانا متجددا على سبيل الاستمرار
لشكرتك لكن لما كان احسانك ممتنعا امتناعا متجددا على سبيل الاستمرار ما شكرتك فيكون انتفاء الشكر
بسبب استمرار انتفاء الاحسان لا لانه بسبب انتفاء استمرار الاحسان فان الشكر يتوقف على وجود الاحسان
لا على استمراره فان قيل كيف يصح ما ذكر من قولك لو تحسن استمرار الامتناع مع ان كلمة لو تدل على الامتناع وقد دخلت
على المضارع الدال على الاستمرار فينبغي ان يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع اجيب بانه كما ان الجملة
الاسمية تدل بمعونة المقام على دوام الثبوت فاذا دخل عليها حرف النفي دلت على دوام الانتفاء لا على انتفاء
الدوام كذلك المضارع الخالي عن حرف الامتناع يدل على استمرار الثبوت فاذا دخل عليه حرف الامتناع دل
على استمرار الامتناع وطريق ذلك ان يعتبر دخول حرف النفي في الكلام اولا ثم صيرورته على وجه يفيد
الدوام فيكون داخلا على النفي دون العكس وقس على ذلك حرف الامتناع فقولك لو تحسن كان اصله لو احسنت
ثم عدل عن الماضي الى المضارع ليدل على استمرار الامتناع وان تبادر الى الفهم كونه دالا على امتناع الاستمرار
لا بعد في ذلك الا ترى ان قولك ما زيدا ضربت يدل على اختصاص النفي وان سبق الى الوهم كونه دالا على نفي الاختصاص صح
الفهم من تقديم المفعول فمعنى قولك لو تحسن الي لشكرتك ان انتفاء الشكر بسبب استمرار انتفاء الاحسان لا انه
بسبب انتفاء استمرار الاحسان فان الشكر يتوقف على وجود الاحسان لا على استمراره قوله لقصد تصوير ما
ان حاله مستمر الامتناع فيما مضى وقتا فوقتا استمرار انتفاء الفعل مستفاد من المضارع الواقع موقع الماضي
وكونه في الاستمرار فيما مضى مستفاد من كلمة لو وقوله وقتا فوقتا مستفاد من ان الاحسان يوجد هكذا عادة فيكون
استمراره بمعنى استمرار تجدده وقتا بعد وقت لا استمرار نفس ثبوته فيلاحظ انتفاؤه بحسب ما يتجدد وجوده لاستمرار
انتفائه في جميع الاوقات فيكون المضارع المنفي كالمثبت في ان الاستمرار المستفاد منه تجددي لا ثبوتي قوله على نحو
قصد الاستمرار حال من التقصد وانما قال بعد قوله انما نحن مستهزؤن ليظهر ان مقتضى الظاهر ان يجاز الله
مستهزئ بهم ما عدل الى الله يستهزئ بهم ما قصد الى الاستمرار اي انه تعالى يستهزئ بهم وقتا فوقتا وما نزال البلايا عليهم
وادخال الهوان فيهم شيئا تجدد الازمنة قوله وقوله ويطيعكم مبتدا خبره وقوله وارد على هذا اي على استعمال المضارع ربع
مع كلمة لو لافادة الاستمرار وتمام الاية قوله الله واعلموا ان فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الامر
لعنتم وهذه الشرطية في محل النصب على الحال من احد الضميرين في قوله فيكم اعني المستتر فيه المرفوع وهو او ثانيهما

بارز مجرور وهو كم والمعنى ان فيكم رسول الله على حال يجب عليكم تغييرها وهو انكم تجادلونه ان يعمل في
الحوادث على مقتضى ما يعن لكم من راي وما تستصوبونه من عمل ولو فعل ذلك اي ما هو على مقتضى رايكم لعنتم اي
لاثمتم اوشق عليكم لوقوعكم في الجهد والهلاك يقال فلان تعنت فلانا اذا طلب ما يؤديه الى الهلاك وانما
قال لو يطيعكم دون لو اطاعكم للدلالة على انه كان في ارادتهم استمرار عمله على ما يستصوبونه وانه كلما عن لهم
راي في امر كان معمولا عليه فلما ادخل حرف الامتناع على الفعل المضارع دل على استمرار الامتناع عن
اطاعتهم فيكون المعنى ان اطاعة النبي صلى الله عليه وسلم اياكم مستمر الامتناع في الزمان الماضي فيمتنع عنتكم
اي وقوعكم في المشقة والهلاك فهو دائم يمتنع عنتكم بواسطة استمرار امتناعه عن اطاعتكم والاظهر ان المضارع
هنا لاستمرار الفعل اعني الاطاعة ودخول لو ليفيد امتناع الاستمرار وبه يشعر كلام صاحب الكشاف فانه
يدل على انه حمله على امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع ولعله اظهر مما اختاره المصنف وذكر انه كان
في ارادتهم استمرار عمل النبي صلى الله عليه وسلم على ما يستصوبونه وانه كلما عن لهم راي في امر كان معمولا
به فذكر الله تعالى انه لو استمر على اطاعتكم كما تريدونه لوقعتم في الجهد والهلاك لكنه لم يستمر فيما وقع فيه فيكون
لو لامتناع الاستمرار وانتفاء ما كانوا به يريدون ولكن ان تقدر العوض من لفظ ترى ويود وتحسن الى استحضار
صورة المجرمين ناكسي الرؤوس قائلين بما يقولونه وصورة الظالمين موقوفين عند ربهم متقاولين
بتلك المقالات واستحضار صورة ودادة الكافرين لو اسلموا واستحضار صورة منع الاحسان كما في قوله
تعالى والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت فاحيينا به الارض بعد موتها اذ في قوله فتثير
استحضار لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الربانية من اثارة السحاب مسخرا بين السماء
والارض متكونا في المرائي تارة عن قزع تبدو كانها قطع قطن مندوف ثم تتضام منقلبة بين اطوار
حتى يعود ركاما وانه طريق للبلغاء لا يعدلون عنه اذا اقتضى المقام سلوكه وما ترى تأبط شرا في قوله
باني قد لقيت الغول تهوي بسهب كالصحيفة صحصحان فاضربها بلا دهش فخرت صريعا لليدين
وللجران كيف سلكه في قوله فاضربها بلا دهش قصد الى ان يصور لقومه الحالة التي تشجع فيها بزعمه
الغول كانه يبصرهم اياها ويطلعهم على كنهها ويطلب منهم مشاهدتها تعجيبا منه من جرأته على كل هول وثباته
عند كل شدة وقوله سبحانه وتعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون دون
كن فكان من هذا القبيل ما ذكر المصنف ان لفظ ترى في الآيات الثلاث المذكورة وان لفظ يود

من العنت وهو المشقة [illegible] بالكسر ان [illegible]

[illegible] والاحسان [illegible]

[illegible]

ورد فاحيينا [illegible] [illegible] المقدور [illegible]

في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا للقصد الى تنزيل المستقبل منزلة الماضي وان لفظ تحسن في قولك لو تحسن الي لشكرت للقصد الى استمرار الامتناع استمرار الجواز وجه ما في هذه الامثلة وما هو ان يقصد بصيغة المضارع فيها الى استحضار الصورة ووجه ذلك ان المضارع دال على الزمان الحاضر الذي من شانه ان يشاهد ما هو واقع فيه فيقصد به الى احضار الصورة في الخيال وجعلها مشاهدة ظاهرا تمكنها في الذهن الشاهد فيصير تمكن من حصول ما يترتب عليها من الاستغراب والتعجب ونحوهما على اكمل الوجوه ثم انه جعل الاستحضار في يود راجعا الى صورة الودادة وما هو الظاهر الانها هي المدلول عليها بلفظ يود وفي لو تحسن الى صورة منع الاحسان لانها هي المدلول عليها بلفظ لو تحسن المصدر بحرف الامتناع على قياس علم من ان القصد بلو تحسن الى استمرار امتناع الاحسان الا انه اختار هنا لفظ المنع على الامتناع لزيادة التنقيح والتهذيب فعلم بهذا انه كان ينبغي ان يقول الى استحضار صورة امتناع الرؤية كما قال بعده واستحضار صورة ودادة الكافرين لو اسلموا او استحضار صورة منع الاحسان الا انه ذكر في ترى استحضار صورة المرئي المستتبع لاستحضار صورة الرؤية تنبيها على ان المقصود من استحضار صورة الرؤية استحضار صورة تلك الحالات المرئية قوله ليس لاستحضار صورة المجرمين ان تقول ان الغرض من لفظ ترى هو الاستحضار لا الاغراض المذكورة قبل قوله قائلين بما يقولون يوم قولهم ربنا ابصرنا وسمعنا فارجعنا نعمل صالحا وقوله متعاد لا بتلك الحالات اشارة الى قوله تعالى يرجع بعضهم الى بعض القول يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا انتم لكنا مؤمنين وفيه تعريض لاستحضار الصورة في الآية الاولى اعني قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار فقالوا يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا اكتفاء بما ذكره في الاخريين من صورتي المجرمين والظالمين اذا لم يعلم الحال في الاولى بالمقايسة عليهما قوله كما في والله الذي ارسل الرياح فيه منصوب المحل على انه صفة مصدر محذوف والمعنى ذلك ان ترد الوضع من الموارد لفظ المضارع في الآيات المذكورة الى استحضار ما ذكر من الصور استحضارا مثل استحضار الذي في قوله تعالى والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت اي يابس فاحيينا به الارض اي بالمطر النازل من السحاب الدالة على المطر او بنفس السحاب لانه سبب السبب بعد موتها اي بعد يبسها كذلك النشور شبه الله تعالى احياء الموتى بنشور الاموات في صحة المقدورية روي انه تعالى يحيي الخلق بماء يرسله من تحت العرش كمني الرجال تنبت منه اجساد الخلق اذ قال فتثير حكم بكلمة يعني اثارت حوا فقا لقوله ارسل الاختصار الخ ومبنى على كون قوله تثير بمعنى اثارت قوله فسقناه لان الماضي لا يكون متاخرا عن المستقبل قوله في خاطرنا

اما في

اما في المنظر والنزع ينجتين جميع فرعة وما قطعة من السحاب رضيعة المندوف لحضر في بالمدرقة وما آله الندارخين قوله تتقضاهم اي ينضم بعضه بعض تمكن النزع الى بعض ولفظه ثم في قوله ثم تتقضاهم قائم مقام تارة اخرى اي تشكون اولا من فرع تبدد ونتقضاهم ثانيا حتى يبدو ونجعله ركاما اي سحابا متراكما اي متراكبا ركب بعضه بعضا قوله واتى العدول عن الماضي الى المضارع لاستحضار الصورة وهو المسمى عند النحاة بحكاية الحال الماضية فان قيل عدم عدول البلغاء من سلوك الطريق الذي يقتضيه المقام معلوم لا يحتاج الى البيان فما وجه قوله لا يعدلون عنه اذا اقتضى المقام سلوكه اجيب بان المعنى لا يعدلون عنه الى طريق مقتضى الظاهر وان كان ايضا بليغا وذلك لكمال حسنه وفرط اهتمامهم به قوله بان قد لقيت بدل من قوله بما لقيت في البيت السابق وهو قوله الا من مبلغ فتيان فهم بما قد لقيت عند رحى بطان وهو موضع قيل الغول حيوان يدعو الناس في البر اي فيبدد حتى يقتلهم اي يهلكهم وكل ما يهلك يسمى عند العرب غولا وتهوى اي تسرع كانما تنزل وتسقط الشهب الكلاة والصحيفة الورقة من القرطاس في الضحى صحصحان المكان المستوي اي تمر بفلاة مستوية كالقرطاس انت ضمير الغول حيث قال فاضربها مخترة اي لكونها مؤنثا سميا وبحت اي سقطت وصريعا حال من ضمير الغول في قوله مخترة ولم يؤنثه لان الفعيل بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث يعني الحصن صرعا لليدين وللجران على الارض واصلكه قوله لليدين اي على اليدين فان حروف الجر قد يقام بعضها مقام بعض والجران مقدم عنق البعير من مذبحه الى منحره قوله كيف سلكه اي كيف سلكت طريق الاستحضار وهو في محل نصب على انه مفعول ثان لقوله اخاتر لان ترى فيه بمعنى تخبر قوله قصدا مفعول له من قوله كيف سلكه والتشجيع اظهار الشجاعة بالتكلف وقوله تعجبا مفعول له من قوله يقصهم والشدة الجملة وقوله تعالى خلقه من تراب جملة مفسرة لمثل آدم اي الصفة العجيبة وحالة الغريبة فلا موضع لها من الاعراب شبه عيسى بآدم عليهما السلام من حيث ان آدم خلق بغير اب وهذا من تشبيه الغريب بالاغرب لان خلق آدم اغرب من خلق عيسى قوله من هذا القبيل اي من قبيل العدول من لفظ الماضي الى المضارع لاستحضار الصورة وهو خبر قوله وقوله سبحانه واستلزم في مثل لو انتم تملكون جملة على تقدير لو تملكون تملكون لفائدة التاكيد ثم حذف الفعل الاول اختصارا للدلالة ضميره عليه لمبدله بعد فابدل الفعل منفصلا قوله واستلزم عطف على لزم او على الستلزم الاول والثاني ودل عليه ايضا ضمير الفرد وبعنى انه لما لو ان جملتي كلمة لو كان لزم ان تكون مقتضى الدلالة على الثبوت ووجب ان تكونا فعليتين ... ذلك اي تمام مثل قوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي

اذ ان الامساكم خشية الانفاق اي بخلتم خشية الفقر والفاقة من قولهم انفق الرجل اي افتقر وذهب ماله وكان الانسان قتورا اي بخيلا لكونه بناء على الحاجة والضنة بما يحتاج اليه ملاحظة العوض فيما يبذل على ان ما بعد كلمة لو فيه ليست جملة اسمية حتى ينتقض بما ذكر بل هو جملة فعلية وتقدير الكلام لو تملكون تملكون بتكرير الجملة الفعلية لفائدة التاكيد ثم حذف الفعل الاول للاختصار لدلالة ما عمله الذي هو الضمير المتصل عليه فكانه كان متصلا بفعله فلما حذف فعله صار منفصلا لعدم ما يتصل به فلهذا كان لفظ انتم فاعلا لفعل محذوف لان جملة الشرط فعلية وانما تكون اسمية ان لو كان انتم مبتدا وتملكون خبره وليس كذلك فلم يلزم انتقاض القاعدة المذكورة بمثله فقوله جملة منصوب على انه مفعول السلام وقوله المبدل مجرور على انه صفة لمقول ضمير وقوله منفصلا حال من الضمير الذي في قوله المبدل والمنع لدلالة ضمير الفعل الاول المبدل منفصلا بعد هاب الفعل عليه وما ذكره من كون التقدير تملكون تملكون بالتكرير للتاكيد وكون الحذف لمجرد الاختصار ما عليه الجمهور من ان اصله لو تملكون فاريد ابهام الفعل بحذفه ثم تفسيره فحذف الفعل فلا جرم انفصل الضمير لانه ام ما يتصل به بسبب حذف الفعل فصار لو انتم ثم فسر الفعل المحذوف فصار لو انتم تملكون فلما كان الفعل الثاني لتفسير المحذوف لم يجز اجتماعهما ولو كان الثاني تكريرا للاول تاكيدا له فكانه قيل لو تملكون تملكون لجاز اجتماعهما ولم يلزم الحذف في نحو وان احد من المشركين استجارك مع انهم اتفقوا على لزومه بناء على امتناع الجمع بين المفسر والمفسر وقوله لدلالة ضمير عليه مخالف لما عليه الجمهور ايضا لان الدال على المحذوف ليس ضمير المحذوف عندهم بل الدال عليه كلمة الشرط المقتضية للفعل فانها تدل على الفعل المطلق وتملكون المذكور القائم مقام المحذوف يدل على خصوصية المحذوف والامر في ذلك سهل فالضمير الذي هو انتم على ما سبق نحو وان سوار لطمتني وان ذو لوفه لانا الان يجاز فقوله لدلالة ضمير عليه مبني على ان اداة الشرط مع وجوب دخولها على الفعل لما دخلت على الاسم الذي هو ضمير المنفصل احتيج الى تقدير الفعل بعدها لئلا ينتقض به القاعدة المذكورة فكان للضمير المنفصل دلالة ما على الفعل المحذوف بهذا الاعتبار فان قيل ما ذكر من ان ضمير المنفصل فاعل فعل محذوف وليس بمبتدا انما ينتقض به القاعدة انما يندفع به دخول كلمة لو على الجملة الاسمية ولا يندفع به مخالفة الاصل من جهة اخرى وهي كون فعل الشرط مضارعا مع انه قد سبق ان كل واحدة من جملتي كلمة لو يجب ان يكون فعلية ماكون الفعل ماضيا فالجواب ان يقال نعم ان الامر كذلك فلعل العدول الى المضارع في تملكون للاستحضار الصورة ومن لطائف هذا التركيب

ان

ان الضمير المنفصل وان كان فاعل فعل محذوف الا انه لما برز مع الفعل المذكور في صورة المبتدا والخبر افاد الاختصاص على ما يفيد صريح المبتدا والخبر في مثل انا سعيت في حاجتك في المقام ان الناس مختصون بالشح المتبالغ واعلم ان هذه اللطائف لا يتفطن فيها الا الاذهان الراضة من علماء المعاني والمبنى علم المعاني على التتبع لتراكيب الكلام واحدا فواحدا كما ترى وتطلب العثور على ما تمكن منها من اللطائف النكت متعلقة لا يتم الاحاطة به الا لعلام الغيوب ولا يدرك كنه بلاغة القرآن الا في على ان من قوله هذه اللطائف اشارة الى اللطائف المذكورة في مباحث تقييد الفعل بالشروط المختلفة بقوله تعالى تغلغل الى في الشيء اي دخل فيه وبعد غوره والراضة جمع رايض اصله روضة كفاسق وفسقة من رضت المهر اروضه رياضا ورياضة اذا علمته السير وجمعه عن الذهاب الى هنا وهناك وكانه اراد بالراضة الذين ارتقوا الى درجة تعليم الغير كان قال من علماء المعاني ولو قال علم البلاغة بمنزلة بناء الستة عند النحاة وتحكم الدار بتدور رتبة عن زينة المصنف لم يبعد ثم بين علو رتبة علم المعاني وصعوبة المهارة فيه والصبر فيه من الراضة بانه مبني على تتبع جزئيات التراكيب في خواصها متفصلة كما ترى من ايرادنا الامثلة وبيان ما فيها من اللطائف فاحتج لو اقتصر على مجرد تمهيد القواعد كما في كثير من العلوم لم يحظ الطالب بطائل والمبنى مصدر بمعنى البناء واللام فيه متعلق بقوله لا تتم يريد ان مسائل علم المعاني باسرها مما لا يحيط به الا علام الغيوب وذلك لانها مستخرجة من تتبع جزئيات التراكيب في تعرف ما لها من لطائف النكت متفصلة على وجه ينحصر في قاعدة كلية اي مسئلة من علم المعاني ولا شك ان افراد التراكيب غير منحصرة فلا يمكن البشر ان يطلع عليها ويتعرف جميع لطائفها حتى يستخرج جميع القواعد المتعلقة بجميع نكتها فكثير من مسائل علم المعاني بعد بالقوة لم يصل اذهان الراضة اليها والى اللطائف الجزئية التي تستخرج منها بل علم الله تعالى بجميع مسائله وتفاصيل لطائف التراكيب التي هي منشأ المسائل بلا تتبع فان علمه تعالى بذلك لا يسمى علم المعاني لعدم ابتنائه على تتبع التراكيب فقدم ان بناء علم المعاني على التتبع لتراكيب كلام البلغاء واحدا فواحدا قوله ولا يدرك كنه بلاغة القرآن الا في عليه ان من يعني كان ان علم المعاني لا يحيط به الا علام الغيوب كذلك ما هو المقصود الاصلي منه اعني العلم بالبلاغة القرآن ليس حاصلا بتمامه الا له تعالى فان معرفة كنه بلاغة القرآن والعثور في ذلك الى حد الاعجاز مبنية على كمال الاحاطة بعلم المعاني فاذا لم يتيسر ذلك لغير علام الغيوب لم يحصل ما يبتني عليه هو معرفة اعجاز القرآن بكنهه لغيره تعالى واعلم ان مستودعات فضول هذا الفن لا تتخلص تنصيص الاهتمام انه ان ذاخطر

وجاد ولا ينكشف اسرار جواهرها الا لبصيرة ذي طبع نقاد ولا تضع اوزنتها الا في ميدان الركض في حلبتها
الى اقاصي مدى باستفراغ طوق متفوق افاديح استنباطها بقوة فهم ومعونة ذوق حو طبع من لطايف
البلاغة بما يوثرها القلوب بصفا باحبابها وتنشر عليها افئدة مصاقع الخطباء خبايا بحباتها متوسل
بذلك الى بيان وجوه الاعجاز في التنزيل مستقلا بحمل اجماله تحت المتحدى به عند ذلك التفصيل جامعا من رتب
النبوة والكتب بالرتبة المنوية الحسنى والفوز عنده يوم النشور بالذخر الاسنى المستودعات اى الاشياء التي يودع
عند الشخص اى توضع عنده وديعة والمراد بهذا الفن هو الفن الثالث والاستيراء طلب الورى وهو خروج
النار من الزند يقال ورى الزند بالفتح يرى اذا اخرجت ناره وفيه لغة اخرى وورى الزند يرى بالكسر فيهما واوريته
انا وكذلك وريته والزناد جمع زند وهو العود الذى يقدح به النار وهو الاعلى والزندة السفلى وفيها ثقب
وهى الانثى فاذا اجتمعا يقال لهما زندان ولا يقال زندتان تغليبا للذكر على الانثى ويتخذ الذكر منهما من شجرة
يقال لها عفار والانثى تتخذ من شجرة يقال لها المرخ وفى المثل في كل شجر نار واستمجد المرخ والعفار فاذا اريد
ايقاد النار وابراؤها حك الزند الاسفل فيخرج منهما النار ويطلق الزند ايضا على الحديدة التي تقدح بها
النار قوله ولا تضع اى لا تضع تلك المستودعات اوزنتها اى جمع زمام والركض المستحث يقال ركضت الفرس
برجلى اذا استحثثته للعدو والحلبة بسكون اللام خيل تجمع من مواضع متفرقة لاجل السباق وضمير حلبتها
للمستودعات قوله الى اقاصي مدى اى ابعد غاية وهو متعلق بالركض وكذا الباء في قوله باستفراغ طوق اى طاقة
وقوله متفوق اى من تضع شارب صفة الركض والافاويق جمع افواق جمع فوق بالكسر كشبر واشبار وفيق
فيقة بالكسر وهو اللبن المجتمع فيما بين الحلبتين صارت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها قوله بقوة
فهم متعلق بمتفوق وهو صفة الركض كمولع ومتوسل وطامع اى لا تضع تلك المستودعات ازمتها
الا في ميدان الركض بركب حلبتها ويسخرها الى ابعد غاية في ميدان المسابقة باستفراغ طاقته ويتفوق اى يجمع
وينشر البان استنباطها وتحقيقها بقوة فهم ومعونة ذوق وهو كيع اى حريص صفة اخرى للركض وقوله
بما يوثرها اى يختارها متعلق بقوله مولع وقوله من لطايف حال من المجرور في قوله بما يوثرها وضمير يوثرها الكلمة
ما وكذا ضمير عليها لان قوله تنشر عطف على يوثرها اى مولع بما يوثرها وبما ينشر عليها اى على تلك اللطايف
والصفايا جمع صفية بمعنى مختارة والحبايا جمع حبة بمعنى محبة وقوله بصفايا ضبابتها اى حباتها القلوب
وحبة القلب سويداؤه التي هي منبع الروح وحيز المراد بحبابها ثمراتها ونتايجها قوله مصاقع الخطباء

اى بلغائهم يقال خطيب مصقع اى بليغ في الغاية قوله بذلك اى بما ذكرنا من الركض وما يعقبه من الصفات
قوله ان بيانه اى لان بيانه والبيان هو التامل بالاستقصاء يقال بيان نوع في كذا اذا تامل فيه مستقصا
قوله مستقلا اى مقتدرا في الانتقال من العلم الاجمالى الى العلم التفصيلى فان عجز المتحدين بالتنزيل عن
ان ياتوا بسورة من مثله دل اجمالا على انه معجز وبعلم المعانى والبيان متوسل الى تفصيل ذلك الاجمال وعلم
اوجه اعجازه بما فيه من النكت واللطايف الخارجة عن طوق البشر قوله طامع صفة اخرى للركض قوله في
المنوبة الحسنى معمول طامع وقوله والفوز بالجر عطفا على النطق المنوية وقد يروى بالنصب عطفا على محلها
وذكر ان طمع لا يتعدى بنفسه بل بواسطة الحرف قوله عنده اى عند رب العزة والاسنى بمعنى الارفع والاعلى
من السنا ممدودا وهو الرفعة والسنى الرفيع وحاصل ما ذكره الاجر غيب المحصلين في معرفة اللطايف
التي اودعها في الفن الثالث وتعظيم شانها ان ما اودعناه في الفن الثالث من اللطايف لا يتضح حق
اتضاحها ولا ينقاد لطالبيها كما ينبغي الا باربعة اشياء احدها السعي البليغ في تحصيلها واستفراغ
طاقته فيه والثاني ان يكون الطالب ذا طبع نقاد وخاطر وقاد والثالث ان تصحبه المعونة الالهية
والموهبة الربانية وهو الرزق الذي لا يعطيه الا العزيز الرحيم ورابعها ان يكون غرضه من تحمل مشاق
تحصيلها مجرد الطمع في السعادة العظمى من غير ان يشوبه شيء من الاغراض المتعلقة بالدنيا فان اخلاص
العمل لله تبارك وتعالى والذي امر به المكلف وسط به السعادة الابدية وكل عمل لا يقصد به وجه الله
تعالى فهو ضايع ومآله حسرة وندامة نعوذ بالله عن ذلك الحمد لله الذي وفقنا لختم الفن الثالث
الذي ختم به تفصيل الاعتبارات الراجعة الى الجملة الخبرية المفردة اى غير المنضمة الى
جملة اخرى ونسال من فضله العظيم وكرمه العميم ان يوفقنا للخوض
في مباحث الفن الرابع المتعلقة بالاعتبارات الراجعة
الى الجملة الخبرية المنضمة بجملة اخرى وهو
حسبى ونعم الوكيل الحمد لله
وحده والصلوة
على من لا نبي
بعده



